

لسماحة الشيخ

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

رحمه الله تعالى

(١٣٣٠ — ١٤٢٠هـ)

تخريج ودراسة

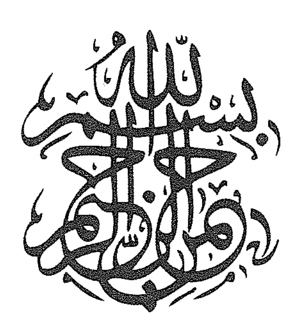
محمد زياد بن عمر التكلة

(عفا الله عنه)

دار البشائر الإسلامية

الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

شركة دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
أسسها الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله تعالى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥ هاتف: ٧٠٢٨٥٧
فاكس: ٠٠٩٦١١/٧٠٤٩٦٣ e-mail: bashaer@cyberia.net.lb





بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمدَ لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فهذا كتابٌ يشتمل على تخريج موسَّع للكتاب النافع الذي أملاه شيخي سماحة الشيخ الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله تعالى، وأسماه: «**التحفة الكريمة في بيان كثير من الأحاديث الموضوعة والسقيمة**»، كتبتُه بتكليف وإشراف شيخي العلامة الفقيه عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم ـ حفظه الله تعالى وبارك في حياته وعلمه ونفع به ـ القاضي بالمحكمة العامة بالرياض سابقاً، والتلميذ البار لشيخه وقريبه الإمام ابن باز.

وبعد وفاة سماحة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتشكيل لجنة علمية لإخراج بقية تراثه: كان من نصيب شيخنا ابن قاسم حفظه الله خدمة عدد من آثاره، وشرَّفني بأن وسَّد إليَّ خدمة بعضها تحت إشرافه ومراجعته الدقيقة وتحريره، فمنها: إجازة العلامة عبد الحق الهاشمي لسماحة الشيخ ابن باز، وإجازتان معها (تحقيق)، مع ترجمة المجيز، وترجمة مطولة لسماحته (تأليف)، وتحفة الإخوان بتراجم بعض الأعيان (ترتيب وتخريج التراجم)، إضافة إلى كتابنا هذا: التُّحفة الكريمة، وشاركتُ في تصحيح ومراجعة آثار أخرى، وعلى رأسها حاشية بلوغ المرام، والفوائد المتنوعة.

وهذا الكتاب ـ التحفة الكريمة ـ عملتُ على نسخه ومقابلته سنة ١٤٢٤هـ، وألحقتُ به حديثين من فتاوى سماحة الشيخ[١] للمناسبة، واتفقتُ

---

(١) وردا ضمن أوراق خاصة في مكتبة شيخنا ابن قاسم، وذلك لأن سماحة الشيخ حكم =

مع شيخنا أن أخرِّج الأحاديث تخريجاً معلَّلاً أُطيل فيه النَّفَس، ولا سيما أن الكتاب حوَى عدداً من الأحاديث التي كثر حولها الاختلاف، وتحتاج للاستقصاء والتحرير، ومضيت على تلك الخطة إلى أن شارفتُ على الانتهاء خلال سنتين (مع الانشغال بأعمال علمية أخرى)، فاقترح أحد الفضلاء على شيخنا أن يُختصر التخريج لطوله، وأن يكون التخريج أكاديميّاً (على حد تعبيره)، فاختصرتُه في نحو الربع، وكتبتُ دراسة للكتاب، ولكن استقر رأي شيخنا آخر المطاف أن يُخرِجَ الأصل فقط ـ دون الملحق والدراسة ـ بتعليقات وتخريجات موجزة وانتقاء للنقول وأحكام، اعتَمَدَتْ بشكل رئيس على تخريجي المطول هذا، ورأى شيخنا أن أطبع تخريجي مستقلاً، وأشار لخدمتي وتخريجي للكتاب في مقدمته لطبعته (طبعة دار أصالة الحاضر ص١٠م)، فجزاه الله خيراً.

وبذلك يكون للقارئ الخيار في انتقاء الطبعة التي تناسبه.

وسبق لي أن نشرتُ تخريجي لبعض أحاديث الكتاب في ملتقى أهل الحديث، وفي موقع الألوكة على شبكة المعلومات (الإنترنت)، ولاقت بحمد الله استحسان عدد من الفضلاء وأهل الاختصاص، وعلى رأسهم شيخنا العلامة محمد بوخبزة المغربي، وشيخنا المحدّث سعد بن عبد الله الحميّد، فقد أثنيا على تخريج حديث مدينة العلم خاصة (رقم ١٩)، فالحمد لله على نعمه وآلائه.

وأسأل الله أن يتقبل هذا العمل، ويضع له القبول، وينفع به، إنه سميع مجيب.

وإني لأرجو أن يكون هذا العمل في صحيفة مشايخي الثلاثة الأجلَّاء:

ـ العلامة الفقيه عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم حفظه الله؛ وذلك على تكليفه لي بالعمل ورعايته وصبره، واستفادتي من مكتبته العامرة، ثم إذنه لي بطبع تخريجي الموسَّع هذا.

= بضَعفهما، ولأننا لم نجدهما في قسم الحديث الذي جُمع من فتاوى ومقالات سماحة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (المجلدان ٢٥ و٢٦).

ـ وإمام السنّة في دمشق العلامة المحدّث الكبير عبد القادر الأرناؤوط رَحِمَهُ اللهُ، شيخي الأول في علوم الحديث.

ـ والمحدّث الأثري الفاضل سعد بن عبد الله الحميّد حفظه الله، شيخي الثاني في علوم الحديث، والذي استفدت منه العناية بالعلل وأحكام الأئمة، وتحرير الأقوال في التخريج والرجال.

جزاهم الله عني خير الجزاء، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله[1].

❑ ❑ ❑

(١) وأشكر جميع من أفادني شيئاً في الكتاب، ولا سيما الزميل والأخ الفاضل الدكتور شكري اللَّزّام التونسي، وفقه الله، فقد كتب لي ملاحظات كثيرة، أصاب في جملة منها، وأكثرها مما يحتمل اختلاف وجهة النظر ومنهج التخريج.

دراسة لكتاب «التحفة الكريمة»

هذا الكتاب الذي تحت يدينا هو القدر الذي حرّره سماحة الشيخ رَحِمَهُ اللهُ من مشروع كبير كان في نيته إتمامه، وهو جمع الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وترتيبها على حروف المعجم، لتحذير الناس منها ومن شرورها وآثارها السيئة على الأمة.

ولهذا كان سماحته أملى في الأصل: «وقد رأيتُ أن أجمع ما وقفتُ عليه من الأحاديث الضعيفة والمكذوبة مرتباً على حروف المعجم، أسوة بأهل العلم، وتسهيلاً للمراجعة».

ولكن نظراً لازدحام مشاغل سماحته، واضطلاعه بالأعمال والمسؤوليات العظيمة على مستوى الأمة: لم يتمكن سماحته من بلوغ أمنيته، فما تيسّر له في كتابه هذا[1] إلا بحث واحد وسبعين حديثاً فقط، رغم طول المدة التي جرى فيها تأليف الكتاب[2]، فنسأل الله أن يكتب له أجر نيّته.

ولذلك ضرب سماحتُه على العبارة السابقة، وبقي يزيد عليه ويراجعه

---

(١) أما خارج هذا الكتاب فقد تكلَّم سماحته على أحاديث ضعيفة كثيرة، سواء في مؤلفاته الأخرى، أو في فتاويه المنتشرة، فضلاً عن دروسه.

(٢) فالتواريخ المذكورة في الأصل: ٢٦/٨/١٤٠٤هـ، و٢٨/٢/١٤٠٥هـ، و١٥/٩/١٤٠٦هـ، و١٧/١١/١٤٠٦هـ، و٢٠/١/١٤٠٧هـ، و٢٢/١١/١٤٠٧هـ، و٢٩/١٢/١٤٠٧هـ، و٢/١/١٤٠٨هـ، و١٠/٢/١٤٠٨هـ، و٢٤/٣/١٤٠٨هـ، و١٣/٤/١٤٠٨هـ، و١٧/٧/١٤٠٨هـ، و٢٧/٩/١٤١٠هـ، و١/١٢/١٤١٠هـ، و٢٢/١٢/١٤١٠هـ، وهو آخر التواريخ المقيدة، فالتاريخ الأول مقيد على الحديث السابع عشر، والأخير مقيد على الحديث التاسع والخمسين، وقبل هذا وبعد ذاك بضعة عشر حديثاً.

والبلاغات تكررت كثيراً في الأصل الخطي، وفيه الكثير من الحذف والإلحاق والتعديل والتكميل، مما يدل على أنه روجع من سماحة الشيخ بعد تأليفه.

بين الفينة والأخرى، كما تظهر تواريخ إضافة بعض الأحاديث، وكما تظهر بعض العبارات على الأصل، وهو الدفتر الذي أعدَّه سماحته لهذا الكتاب.

وهذه الأحاديث نجد نزاعاً في كثير منها بين بعض أهل العلم قَبولاً ورَدّاً، وبعضها من الأحاديث التي طال حولها البحث والخلاف، ولا سيما بين المعاصرين، وبعضها مما تمس له الحاجة، وأُفرد بالتأليف.

ومن أمثلة ذلك حديث أسماء رضي الله عنها في كشف الوجه والكفين، وحديث صلاة التسبيح، وحديث صيام يوم السبت، وحديث: «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك»، وحديث: «من غسل ميتاً فليغتسل»، وحديث التوسعة يوم عاشوراء، وحديث دعاء دخول السوق، وحديث مدينة العلم، وحديث تصدّق علي رضي الله عنه بخاتمه وهو راكع، وغيرها.

منهج سماحة الشيخ في الحديث:

سبق لنا كتابة بحثٍ خاص عن ذلك في الترجمة المفردة التي كتبناها عن سماحة الشيخ رحمه الله[1]، سقنا فيها شهادات أهل العلم على منزلة سماحته العالية في الحديث، وذكرنا أنه تميَّز في مسألةِ نَقْدِ المتن، فنتيجة كثرة بحثه واهتمامه؛ وتوسُّعِهِ في علوم الشَّريعة؛ وكَمالِ متابعته للسُّنَّة قولاً وفِعْلاً: صار له ذوقٌ خاصٌّ في التنبُّه لنكارة المتن ومخالفته لسائر الأحاديث أو لرُوح الإسلام، وأحلنا في ذلك على كتابه هذا.

فتبيّن بدراسة «**التحفة الكريمة**» أن سماحة الشيخ رحمه الله انطلق في إعلال كثير من الأحاديث من نكارة المتن، فعندما كان سماحته يرى نكارة في المتن فربما تنبَّه لعلل لا نعلم أنه سُبق إلى بعضها.

---

(١) طُبعت الترجمة ولله الحمد بدار أصالة الحاضر، والبحث المذكور (ص٢٢٤ ـ ٢٢٧). والذي كنتُ كتبتُه هناك أن سماحته رحمه الله محدِّث على طريقة الفقهاء إجمالاً، ولكنه يتميز في نقد المتن، ووافقني على ذلك شيخنا المحدّث سعد الحميّد حفظه الله لما عرضتُ العبارة عليه، وعدّل العبارة شيخُنا ابن قاسم حفظه الله إلى: أنه كان في الحديث على طريقة أهل العلم المحققين.. إلخ.

مثاله: **الحديث السادس في هذا الكتاب**، وهو حديث: «إن الله يحب من أصحابي أربعة: علياً، وسلمان، وأبا ذر، والمقداد بن الأسود الكندي»، وهو من رواية شريك، عن أبي ربيعة الإيادي، عن ابن بريدة، عن أبيه، مرفوعاً.

فقد أعلَّه سماحة الشيخ بنكارة متنه، وضعف أبي ربيعة، وتفرُّده، وقال: هذا الحديث لو كان صحيحاً لم يَخْفَ على الحفاظ من أصحاب بريدة وابنه. كما توقف سماحته عند مسألة سماع شريك من أبي ربيعة، كما تنبّه لقضية مفهوم الحديث، وقال: إنه لو صحَّ فليس له مفهوم.

فقلت بعد التوسع في تخريج الحديث: يظهر من دراسة الحديث شفوف نظر سماحة الشيخ في نقد المرويات، حيث تنبه لمسألة صيغة السماع بين شريك وأبي ربيعة، ومسألة التفرد، ونقد المتن، وفقهه، حيث نبه أن الحديث لو صح فلا مفهوم له، وهذه أمور لم أرها لغيره من خلال تخريجي للحديث، وكذلك تجرُّده وعدم تقليده للحاكم وابن حجر، رحم الله الجميع.

ومن الأمثلة: **الحديث السابع عشر**: فقد تكلم سماحته على نكارة متنه، ولا أعلم أحداً من القدماء سبقه لهذا التنبيه.

بل **الحديث السادس عشر**، ما علمت أحداً تكلم عليه قبل سماحة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فوائد حديثية من التحفة الكريمة:

رقم (٦): التنبه للعنعنة بين الراويين في الحديث المعلول، ونحوه رقم (٣٣).

رقم (٦): لا يُقبل التفرد عمّن له أصحاب ويُجمع حديثه، ونحوه رقم (٢٠)[1].

رقم (٦): كثيراً ما يصحح الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحاديث ضعيفة وموضوعة، فلا ينبغي أن يُغتر بتصحيحه. ونحوه (٧٢ الملحق).

رقم (١٤): التشديد في ترويج الحديث الموضوع.

---

(١) وانظر مثالاً جيداً لذلك: في ترجمة الشيخ عبد العزيز السدحان لسماحة الشيخ (ص٢٢).

رقم (١٧): الإرسال بمعنى الانقطاع.

رقم (٢٧): المدلِّس إذا لم يُصرِّح بالسماع لم يُحتج به، إلا ما كان في الصحيحين. ومثال رقم (٤٣).

رقم (٢٨): مسألة قَبول عنعنة من لم يثبت سماعه من شيخه ولو لم يُرمَ بالتدليس، بقرينة.

رقم (٣٠): كثرة الطرق المشتملة على الكذابين والمتّهمين وأشباههم لا ترفع الحديث إلى الحسن. ومثله رقم (٣١).

رقم (٣٠): عدم الركون لتصحيح بعض الأئمة لبعض طرق الأحاديث المعلولة حتى يُتحقق منها.

رقم (٣٢): ابن حبان متساهل في الثقات، فلا يعوَّل على توثيقه، ومثله (٤٣ و٥٩ و٧٠).

رقم (٣٣): من القواعد أن الثواب العظيم على العمل اليسير يدل على ضعف الحديث.

رقم (٣٤): الغالب على أفراد أبي موسى المديني الضعف وعدم الصحة.

رقم (٣٧): سكوت البخاري على الراوي في تاريخه ليس توثيقاً.

رقم (٣٧): تساهل أحمد شاكر في التصحيح، مع الاعتراف بأفضاله وجهوده.

رقم (٣٧): أكثر الأئمة سهَّلوا في رواية الضعيف في باب الترغيب والترهيب بصيغة التمريض لا الجزم.

رقم (٥٩): الجرح مقدم على التعديل إذا صدر مبيَّناً من عارفٍ بأسبابه، وهكذا إذا كان الجارحون أكثر من المعدِّلين؛ لأن لديهم علماً ليس عند المعدِّلين. (ونحوه رقم ٣٠).

رقم (٧٢ الملحق): مدلِّس التسوية لا بد أن يصرح بالسماع في جميع طبقات السند.

فوائد شرعية أخرى:

طرَّز سماحة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابه بفوائد ومناقشات شرعية، سواء في خِضَم

الكلام على إعلال الحديث لمخالفته الثابت في المسألة، أو استطراداً، أو للمناسبة، وهذه قائمة الأحاديث التي ذكر فيها سماحة الشيخ فوائد في الفقه والعقيدة وغيرهما، مع ذكر خلاصة المسألة:

رقم (٧): لا تحديد في وقت قيام المأموم للصلاة حين الإقامة، وهو قول أكثر أهل العلم.

رقم (٨): سقي الماء من أعمال البر والخير الفاضلة.

رقم (١٠): حُبُّك الشيء يُعمي ويُصِم معناه صحيح.

رقم (١١): تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [المائدة: ٥٥].

رقم (١٤): عظم شأن الصلاة وعقوبة تاركها.

رقم (١٦): التعريف بمحمد باقر المجلسي الشيعي وأن كتابه «بحار الأنوار» مليء بالموضوعات.

رقم (١٨): عدم وجوب احتجاب المرأة أمام الأعمى.

رقم (٢٧): عدم بطلان الصلاة لمجرد الإسبال.

رقم (٣٠): توجيه حديث اطلبوا العلم ولو بالصين ـ على فرض صحته ـ أنه للحثِّ على طلب العلم وبيان أهميته.

رقم (٣٣): شرعية الذكر في السوق.

رقم (٣٤): التوسعة يوم عاشوراء بدعة، وكذا اتخاذه مأتماً.

رقم (٣٤): الحجة في الكتاب والسُّنَّة، لا في عمل التابعين ومن بعدهم، ولا يُشرع العمل بشيء قبل صحته.

رقم (٣٩): جواز أكل لحم الضب.

رقم (٤٠): ترجيح أن يَعقَّ الرجل عن نفسه إن لم يُعَقَّ عنه في صغره، وذكر الخلاف في ذلك.

رقم (٤١): الثابت تفضيل ميامن الصفوف في الصلاة.

رقم (٤٢): لا يجوز التوسُّل بمعاقد العز من العرش، والكلام على التوسل المشروع، وانظر رقم (٦٦).

رقم (٤٢): النهي عن قراءة القرآن في السجود.

رقم (٤٣): لا يثبت شيء في توقيت الختان.

رقم (٤٨): الأذان من خصائص الرجال.

رقم (٤٩): تحريم الحسد والتحذير منه.

رقم (٥٦): جواز الصلاة خلف النائم.

رقم (٥٩): العمرة لا يجب لها طواف وداع.

رقم (٦١ و٦٩): جواز صيام يوم السبت في غير الفريضة.

رقم (٧١): جواز الغيلة (وطء المرضع).

رقم (٧٢ الملحق): لم يثبت تخصيص ليلة الجمعة بصلاة دون غيرها.

رقم (٧٢ الملحق): لا حرج في الدعاء الوارد في حديث ضعيف إذا لم يكن فيه ما يُنكر، ولا فيه إثم أو قطيعة رحم، ما لم يعتقد أنه سُنَّة ثابتة، أو كان فيه تخصيصٌ لم يصح.

التنبيه على طبعة سابقة للكتاب:

كنا انتهينا من نسخ الكتاب سنة ١٤٢٤هـ، وتأخرنا في إخراجه وإتمام تخريجه للانشغال بأعمال علمية أخرى؛ بعضها يتعلق بسماحة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وأثناء ذلك خرج هذا الكتاب ضمن مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ (٢٦/ ٢٠٥ ـ ٢٨٤، ثم ٣٨٠ ـ ٣٨٢)، بعناية الدكتور محمد بن سعد الشويعر وفقه الله.

وبالنظر إلى تلك النشرة **ظهر لنا وجود فروقات كثيرة**، بعضها سهل، مثل التصحيف في بعض الأسماء، وبعضها يحتاج للنظر، كمغايرة العبارة مقارنة بالنسخة التي عندنا، والزيادة والنقص الكثيرين في الكلام على الحديث، واختلاف الترتيب، ثم جاء أحد الأحاديث على شكل سؤال، ولم نجد ذلك في النسخة الأصلية التي عاينَّاها بين أيدينا.

وظهر لنا بالدراسة **أن تلك المطبوعة اعتمدت عن نسخة قديمة للكتاب**،

بدليل أن عدد أحاديثها ينقص عن أحاديث كتابنا، والحديث الرابع منها ليس في نسختنا؛ لمخالفته شرط الكتاب ـ فقد جوّده سماحة الشيخ ـ وبقيت نسختنا تزيد مجموعة أحاديث من آخر الكتاب، وبعضها أحاديث أجاب عنها سماحة الشيخ على هيئة فتاوى، فترجَّح لدينا أن سماحته أمر بإلحاقها في الدفتر الخاص بالتحفة الكريمة جرياً على عادته في الإلحاق والتحرير والمراجعة، ولذلك فإن كثيراً من الزيادات المحذوفة هي من الكلام العام على الحديث الذي لا يتعلق بالحكم عليه، أو أنه من النصائح حول الموضوع، أو كلام لا يضر حذفه.

كذلك فالحديث الثالث والستون ـ وهو من زوائد نسختنا ـ ورد في دفتر الفوائد (المخطوط) بالنص ذاته، ونرجح أن سماحته نقله من دفتر الفوائد إلى التحفة الكريمة، كما رأيناه نقل الكثير منه إلى كتابه الآخر «تحفة الأعيان»، على ما بُيِّن في مقدمة تحقيق الكتاب الأخير.

كما أن نسختنا امتازت بترقيم الأحاديث كتابة، دون النسخة المطبوعة، كما أن فيها تواريخ مختلفة لتحرير الكلام على الأحاديث، ولم نر ذلك في المطبوعة، وجاءت عبارات تكميل لم ترد في المطبوعة أيضاً، وكل ذلك يدل على تأخر نسختنا.

ومن أقوى المرجِّحات أن المطبوعة وردت فيها عبارة: «وقد رأيت أن أجمع ما وقفت عليه من الأحاديث الضعيفة والمكذوبة مرتباً على حروف المعجم..» إلخ، بينما ضُرب عليها في نسختنا، فثبت أنها متأخرة، ولا يستقيم إثبات العبارة مع واقع الكتاب.

فنظراً لكل ما سبق، **نرجّح أن نسختنا هي الإخراج النهائي والكامل للكتاب** إن شاء الله تعالى.

والتنبيه على طبعة أخرى من الكتاب:

بعد الانتهاء من عملنا في الكتاب: عُرض على اللجنة العلمية لكتب سماحة الشيخ تحقيقٌ للكتاب من عمل الدكتور عبد العزيز مختار إبراهيم ـ وفقه الله ـ كبحث للترقية الجامعية، وأحيل عمله إلى شيخنا ابن قاسم لأنه

المكلف رسمياً من اللجنة بالعمل على الكتاب، وبدوره أحال لي عمل الدكتور، وقرأتُه قراءة متأنية وعكفت عليه مدة، وكتبتُ فيه عدة صفحات، وذلك أواسط سنة ١٤٢٨هـ، بيّنتُ فيه بالأدلة **أن العمل من جهة النص غير سليم، بل هو فاسد لا يمثل الكتاب بحقيقته، فقد حصل فيه التصرف والزيادة والسقط ـ ومنه حديثان كاملان ـ والتلفيق، وأما من جهة الخدمة الحديثية ففيه عيوب وهفوات شديدة، وأخطاء تُستغرب جدّاً من دكتور في الحديث**، وأُعطيت الكتابة للجنة العلمية، ولكن مع الأسف طبع الدكتور عمله بعد مدة كما هو! حتى إنه لم يعدّل شيئاً من الملاحظات التي كُتبت له أو يُفد منها[1]!

ونتيجة لذلك فأجدني مضطراً لإلحاق الكتابة المذكورة آخر طبعتنا، مع بعض التعديل اليسير، جلّه ليوافق صفحات طبعته، مقتصراً على الجوانب العلمية فقط، والله المستعان.

* * *

وفي ختام هذه المقدمة أسأل الله جلَّ وعلا أن يبارك في هذا العمل، وأن ينفعَ به، وأن يجزي مؤلفه خير الجزاء على ما كتب ونوى، وأن يجمعنا به في مستقر رحمته، إنه سميع مجيب.

وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه:

محمد زياد بن عمر التكلة

الرياض ٣٠ محرم ١٤٢٨هـ

وأعدت النظر وزدت في المقدمة في

٢٩ رمضان ١٤٣٠هـ

---

(١) والمؤسف أكثر أن العمل ـ رغم ملاحظاته العلمية البارزة ـ حُكِّم أكاديمياً (كما يقولون) على حاله! ونُشر في طبعة جامعية علمية، ولا أدري كيف تم ذلك! فأين العلم والديانة؟



ترجمة سماحة الشيخ
عبد العزيز بن عبد الله بن باز[1]
رحمه الله تعالى (١٣٣٠ ـ ١٤٢٠هـ)

اسمه ونسبه وأسرته:

هو أبو عبد الله، عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن محمد بن عبد الله بن سعد بن حسين آل باز.

وفي بعض المصادر بدل «سعد بن حسين»: «عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عبد العزيز»، اعتماداً على مصدر شفوي قريب في الأسرة، لكن ما ذكرته اعتمدت فيه على تصحيح الباحثين في الأسرة، اعتماداً على مخطوطة ـ عُثر عليها مؤخراً ـ بخط الشيخ محمد آل باز (الجد الثاني لسماحة الشيخ) ورفع نسبه كما أثبته.

ويذكر أعيان الأسرة القدماء وباحثوها أنهم يرجعون للأشراف من الحجاز، وأن أجدادّهم نزحوا من المدينة النبوية إلى الدرعية أيام الدولة السعودية الأولى، ثم صار للأسرة فرعان رئيسيان في بلدَتي: الحلوة والرياض، وسماحةُ الشيخ من فرع الرياض.

---

(١) هذه ترجمة لسماحته أقرب للاختصار، نشرتها في موقع «الألوكة» على شبكة المعلومات، وكتبتُ عنه ترجمة مطولة في مجلد بإشراف ومراجعة ومشاركة شيخنا ابن قاسم حفظه الله، وهي مطبوعة.
وأخرجتُ رسالة ماتعة لسماحة شيخنا عبد الله بن عقيل حفظه الله في علاقته مع الشيخ ابن باز، وطبعت ضمن مجموع فيه من آثار سماحة شيخنا العقيل.
وللفائدة أذكر أن أفضل ترجمة قرأتها لسماحة الشيخ ابن باز هي تلك التي رواها الشيخ محمد بن موسى الموسى، واعتنى بها الشيخ الحمد، فليطالعها من أراد الإفادة والعبرة.

وظهر في الأسرة عدد من العلماء والقضاة والأعيان، وعمل غالب أفرادها في الزراعة والتجارة.

أما والد سماحة الشيخ توفي في ذي القعدة سنة ١٣٣٣هـ، وأمُّه (أم الوالد): هي منيرة بنت حمد بن عبد الرحمٰن بن قاسم، من آل قاسم أهل الدرعية ثم الرياض.

ووالدة سماحة الشيخ هي: هيا بنت عثمان بن عبد الله بن حُزَيم، وتوفيت سنة ١٣٥٦هـ.

وللشيخ أخ من الأب اسمه عبد الرحمٰن (وُلد قبل ١٣٢٠ ـ ت١٣٨٤هـ)، وشقيق اسمه محمد (١٣٢٥ ـ هـ١٤٢٦)، وأخ من الأم، وهو إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن إبراهيم بن سيف، وأخت من الأم، وهي منيرة بنت فهد بن مضحي، وكلهم أكبر سنّاً من سماحته.

مولده ونشأته:

وُلد سماحة الشيخ في مدينة الرياض، في الثاني عشر من ذي الحجة سنة ١٣٣٠هـ.

ونشأ سماحته ضعيفَ الجسم، لا تكاد تحمله رجلاه، ولم يستطع المشي إلا بعد بلوغه الثالثة من عمره، وفي هذه السن المبكرة توفي أبوه، فنشأ يتيماً في كنف والدته الصالحة.

وحدثنا الشيخ الصالح المعمَّر محمد بن أحمد بن سعيد رَحِمَهُ اللَّهُ ـ وهو يكبر سماحة الشيخ قرابة عشر سنوات ـ أن الأولاد الصغار كانوا يبتعدون عنه في صغره ولا يخالطونه، فكانت أمُّه ترحمُه، وتغسِّله في طست، وتعتني به، وتُكثر الدعاء له جدّاً.

وهكذا كانت بداية سماحته في ظروف صعبة، وكان أخواه إبراهيم ومحمد يقومان بشؤون البيت برعاية والدتهم الصالحة، والتي دفعته وهو في حدود العاشرة لحفظ القرآن وطلب العلم الشرعي، فدخل كُتّاب الشيخ عبد الله بن ناصر بن مفيريج رَحِمَهُ اللَّهُ (١٢٦٧ ـ ١٣٥٠هـ)، وأتم الحفظ مبكراً، ويأتي الحديث عن طلبه للعلم.

ولما بلغ سماحته السادسة عشرة بدأ معه ضعف البصر، وازداد تدريجياً، إلى أن فقد البصر تماماً مستهل سنة ١٣٥٠هـ، وحزنت والدته لذلك.

فحدثنا الشيخ عبد العزيز بن ناصر بن باز، قال: حدثني الشيخ المعمَّر سعد بن عبد المحسن بن باز، قال: كان لوالدة الشيخ عبد العزيز جارة صالحة، ولما أُصيبت عيناه شقَّ ذلك على والدته، فقالت هذه الجارة الصالحة: لا تحزني، ولكن ادعِ الله له بعد أخذ بصره أن يعوّضه البصيرة، فدعت له، وأخذت تلح في الدعاء له.

وأخبرني بتفصيل أكثر الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، قال: حدثنا الشيخ عبد الرحمٰن بن ناصر بن جابر رَحِمَهُ اللَّهُ، أن جارة بيت سماحة الشيخ بحي دخنة ـ واسمها نورة بنت عبد العزيز آل مبدّل، وهي زوج الأمير عبد العزيز بن تركي آل سعود ـ دخلت على أم الشيخ وهي تبكي على ابنها، وهو جالس إلى جوارها، فسألتها: لماذا تبكين؟ فردّت عليها أن عبد العزيز فقد بصره، فمن يقوم بشؤونه؟ فقالت لها: البكاء ما يرد شيئاً، ولكن استعيني بالله وتوضئي وصلِّي، واسألي الله كما أخذ بصره أن يعطيه علماً ينفعه وينفع المسلمين.

قلت: لعل دعاء هذه الوالدة الصالحة المشفقة استجيب في هذا الغلام اليتيم الضعيف، فصار عالم الأمة ومجدد العصر، فلا يعجزن أحد في الدعاء.

وكان سماحة الشيخ أول نشأته يعمل مع شقيقه محمد في سوق الحراج، يبيع المشالح (البشوت) الرجالية ونحوها تجولاً في السوق، مع تردده على الكُتّاب لحفظ القرآن، ثم ترك العمل وتفرغ كليّاً للطلب.

مرحلة طلب العلم:

نشأ سماحة الشيخ في عبادة الله، فيقول قريبه المعمَّر الشيخ سعد بن عبد المحسن آل باز: إن سماحة الشيخ منذ نعومة أظفاره كان سبّاقاً إلى أفعال الخير، وإن مكانه دائماً في روضة المسجد، وعمره ثلاثة عشر عاماً.

وأتم سماحته حفظ القرآن مبكراً كما سبق، وصلَّى بالناس التراويح سنة ١٣٤٥هـ، وشرع في طلب العلم قبل البلوغ، في همة عالية، وذكاء وحافظة واستعداد وتوفيق، وأول من قرأ عليه:

١ ـ الشيخ صالح بن عبد العزيز بن عبد الرحمٰن بن حُسين بن محمد بن عبد الوهاب (ت١٣٧٢هـ)، قاضي الرياض، وكان إمام الجامع القريب من بيت سماحته (مسجد ابن شلوان)، فكان يقرأ عليه في بيته بعد الظهر كتب جدّه الشيخ محمد بن عبد الوهاب، مثل: «ثلاثة الأصول»، و«التوحيد»، و«كشف الشبهات»، وقرأ عليه «الأربعين النووية»، و«عمدة الحديث»، و«الواسطية»، و«زاد المستقنع»، وغيرها، ومدة قراءته عليه ثلاث عشرة سنة تقريباً، وكان لهذا الشيخ أثر كبير عليه، وحصلت بينهما قصة قال سماحة الشيخ: إنه بسببها لم يفته الصف الأول بعدها أبداً، رحمهما الله تعالى.

٢ ـ الشيخ حمد بن فارس (ت١٣٤٥هـ)، وكيل بيت المال، قرأ عليه قبيل وفاته في «الآجرومية» في النحو، وكان سماحة الشيخ ما يزال مبصراً، وقال: إنه كتب بعض التعليقات في حاشية نسخته.

٣ ـ الشيخ العلامة سعد بن حمد بن عتيق (ت١٣٤٩هـ)، قاضي الرياض للبادية، وإمام الجامع الكبير، قرأ عليه فيه أبواباً من «كتاب التوحيد»، ولم يكمل لمرض الشيخ وضعف صوته، وحدثنا الشيخ المعمَّر محمد بن عبد الرحمٰن بن إسحاق آل الشيخ، أنه كان يذهب مع سماحة الشيخ وهو ما يزال مبصراً، ومع الشيخ ابن حميد، للقراءة على الشيخ سعد في بيته وهو مريض.

٤ ـ الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمٰن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (ت١٣٦٧هـ): قرأ عليه في بيته في العقيدة كتاب التوحيد وغيره من الكتب.

٥ ـ سماحة المفتي الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمٰن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (ت١٣٨٩هـ): مفتي الديار السعودية، وكبير علمائها، لازمه سماحة الشيخ ابن باز ملازمة تامة من سنة ١٣٤٧هـ ـ أو قبلها بسنة ـ إلى سنة ١٣٥٧هـ، وهو شيخ تخرّجه، فقرأ وسمع عليه من جميع العلوم الدينية، ومن الكتب التي حضرها عنده: «التوحيد»، و«ثلاثة الأصول»، و«كشف الشبهات»، و«مختصر السيرة»، و«أصول الإيمان» و«الإسلام»، و«الواسطية»، و«بلوغ المرام»، و«زاد المستقنع»، و«الرحبية»، والكتب الستة، و«الآجرومية»،

و«قطر الندى»، و«ألفية ابن مالك»، وبعض المطولات، وجملة من «مدارج السالكين»، ومن «معالم السنن» للخطابي، و«عمدة الحديث»، و«شرح نخبة الفكر»، و«الورقات» و«الحموية»، و«ملحة الإعراب»، وغيرها.

وقال سماحته إنه لازم شيخه في جميع أوقات دروسه، سواء في المسجد أو البيت، حتى توليه قضاء الخرج سنة ١٣٥٧هـ.

ولم تنقطع استفادته من شيخه ورجوعه له حتى وفاته سنة ١٣٨٩هـ، وكان كثير الإشادة به، ويصرح أنه أعلم مشايخه وأفضلهم، وما أكثر ما كان يبكي عند تذكره، رحمهما الله تعالى.

٦ ـ الشيخ سعد وقاص البخاري، أحد علماء مكة المكرمة، ممن وقع البيان الشهير بين علماء مكة وعلماء نجد في الاتفاق على أصول العقائد: قرأ عليه سوراً كثيرة من القرآن، وتلقى عنه التجويد في دكانه بمكة، في شوال وذي القعدة سنة ١٣٥٥هـ.

فهؤلاء هم أبرز شيوخ العلم، وإلا فقد كان له بعض استفادة من الشيخ سليمان بن سحمان (١٣٤٩هـ) ـ كما حدثنا شيخنا ابن جبرين ـ وكذا من بعض أقرانه كمحمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ)، وعبد الرزاق العفيفي (١٤١٥هـ)، رحم الله الجميع.

وأما في الرواية فله شيخان:

أولهما: الشيخ العلامة عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي الهندي ثم المكي (١٣٠٢ ـ ١٣٩٢هـ)، محدّث الحجاز، كانت بينهما صلة ومحبة، وسمع عليه أطرافاً من كتب السُّنَة في الصحيحين وغيرهما، وطلب منه الإجازة في الرواية، فأجازه بخطه إجازة حافلة بتاريخ ٢٥/١٢/١٣٧٥هـ.

وثانيهما: الشيخ المفتي محمد شفيع الديوبندي (١٣١٤ ـ ١٣٩٦هـ)، استجازه سماحة الشيخ في المدينة النبوية بعد الحج، أوائل سنة ١٣٨٤هـ، فأجازه إجازة عامة، [وقد حققتُ إجازة كل منهما لسماحة الشيخ بإشراف ومراجعة شيخنا عبد العزيز بن قاسم، وطُبعا مؤخراً].

ولم تمض سنوات على طلبه للعلم في الرياض حتى برز علم وفضل سماحته، وعُرف ذلك واشتهر، حتى جعله شيخه سماحة المفتي يساعده في

التدريس بمسجده، ورأيتُ وثيقة أملاها الشيخ عبد العزيز بن بشر (ت١٣٥٩هـ) قاضي الرياض بتاريخ ٩/ ٤/ ١٣٥٧هـ جاء فيها: «وقد وكّلنا عبد العزيز بن عبد الله آل باز على تعمير الأوقاف وتأجيرها، الموجب: أن الأخ عبد العزيز من مستحقي الأوقاف، وفيما أتحققه أنا وغيري أنه أحق بالوكالة لعدالته بطناً وظاهراً».

وفي تلك السنة رشّحه شيخه المفتي محمد بن إبراهيم لتولي القضاء، لما تميّز به من علم وعمل، فصدر أمر الملك عبد العزيز رحمه الله أن يتولى قضاء الدِّلَم.

مرحلة القضاء في الدِّلَم (١٣٥٧ ـ ١٣٧١هـ):

تقع الدلم جنوبي شرق الرياض على مسافة ٩٥ كيلاً، ووصلها سماحة الشيخ يوم خميس، في شعبان سنة ١٣٥٧هـ، وخطب خطبة بيّن فيها أنه لا يحب القضاء، وأنه ما تولّاه إلا سمعاً وطاعة لولي الأمر، وذكّر الناس ونصحهم.

وكانت أيام سماحته في الدِّلم أيام نهضة دينية ودنيوية معاً، فالتفَّ أهلها حوله وأحبوه لما عاينوا من ديانته وفضله، فأما المحكمة فقد أنشأ لها مبنى خاصاً، ونظّم أمورها وسجلاتها، وكان قويّاً في أحكامه، وينفذها بنفسه، حتى على أمراء القرى والوجهاء والأثرياء، وكانت له هيبة عند الجميع.

كما قام سماحته بمصالح الناس العامة خير قيام، وشاركهم في أمورهم وهمومهم، فعايشهم، وأفادهم، حتى قال تلميذه وكاتبه في الدِّلم الشيخ راشد بن خنين:

لـيـالٍ قـد مـضـت والـشـيـخُ فـيـنـا   يـبـثُّ الـعـلـم يـنـهـضُ بـالـحـيـاة
فـيـرعـى الـديـن والـدنـيـا جـمـيـعـاً   ويـسـعـى جـاهـداً فـي الـمـكـرمـات

وكان سماحته كالحاكم في البلد؛ بتأييد من الملك، نظراً لصعوبة المواصلات والاتصالات آنذاك.

ومن أعماله هناك: بناء المساجد، ولا سيما إعادة بناء الجامع الكبير القديم في الدِّلم، وإنشاء المدارس، فتأسّس بسبب سماحة الشيخ في منطقته

خمسُ مدارس من أصل ٣٥ مدرسة في سائر نجد ذلك الوقت، ومن أعماله شق الطرق وتوسيعها، ومشاركته الناس في مكافحة آثار السيول غير مرة، ومكافحة الجراد سنة ١٣٦٤هـ، ومساعدة المزارعين وجلب المكائن لهم، فضلاً عن الاحتساب في السوق والشوارع، والشفاعة للمحتاجين، والسعي للفقراء، وزيارة المرضى، وحضور الجنائز، وإكرام الضيوف، وحل مشاكل الناس، فلا عجب أن تعلق به الناس وأحبوه، ومن هذا لما افتتح المعهد العلمي في الرياض سنة ١٣٧٠هـ وطلب سماحة المفتي الشيخ محمد بن إبراهيم من الملك عبد العزيز نقل الشيخ ابن باز للتدريس فيه لينتفع أكبر عدد من الطلاب، فما أن علم أهالي الدِّلم بذلك حتى أوفدوا أعيانهم للملك مطالبين ببقاء الشيخ عندهم، فقال لهم الملك: كلكم تحبونه؟ قالوا: نعم، نحبه في الله، فوعدهم خيراً، وأبقاه زيادة على سنة.

عوداً إلى أعمال سماحته:

فمن أهم ذلك التدريس، حيث خصَّص غرفاً خاصة لطلبة العلم في الجامع، وتوافد إليه الطلبة من أنحاء نجد، بل من خارجها؛ كفلسطين واليمن والعراق ومصر والسودان، وسعى سماحته في مساعدتهم شهرياً من الحكومة ومن المحسنين، وكان يدرّس من بعد الفجر إلى أواسط الضحى في المسجد ثم البيت، وكذلك بعد العصر إلى منتصفه، وبعد المغرب إلى العشاء، كل ذلك في المسجد، وبعد العشاء يحضّر لدروس الغد مع بعض طلبته.

فأخذ عنه هناك جماعة من العلماء؛ كالشيخ راشد بن خنين، والشيخ صالح الهليّل، والشيخ عبد الله بن قعود، والشيخ محمد بن سليمان، والشيخ عبد الرحمٰن بن جَلّال، والشيخ عبد الرحمٰن بن ناصر البراك، والشيخ صالح العلي العراقي، والشيخ محمد بن سليمان الأشقر، وغيرهم كثير.

وكان سماحته حريصاً على تربية طلابه إلى جانب تعليمهم، ويأخذهم إلى البَر للنزهة والمسابقة بينهم في الجري والرمي والسباحة.

وفي هذه المرحلة ابتدأ سماحته في التأليف والكتابة في الصحف والمجلات داخل المملكة وخارجها، وكان له اتصال بالعلماء لقاءً ومكاتبة،

ولا سيما مشايخ الرياض والواردين إليها، أو في الحج، فممَّن لقي من علماء ومشايخ البلدان: مسعود عالم الندوي الهندي، ومحمد بهجة البيطار، وحامد التقي الدمشقي، ومحمد حامد الفقي المصري، وحسن البنا، وغيرهم.

وكان بعض العلماء يقصد زيارته في الدِّلم، مثل الشيخ فيصل المبارك، والشيخ عبد الرزاق عفيفي، والشيخ عبد الله العقيل، وغيرهم.

كما كان الناس يفدون إلى الدِّلم من أجل الفتوى، ولا سيما في مسائل الطلاق التي اشتهر بها سماحة الشيخ، وحدثني شيخي العلامة عبد الله العقيل فقال: لم تكن هناك فنادق في الدِّلم، فكان سماحة الشيخ يفتيهم ويضيفهم.

ولسماحة الشيخ أخبار عجيبة في الدِّلم، لا تفي بها هذه العُجالة، وأحيلُ من أراد التوسُّع على ثلاثة مصادر رئيسة، وهي: لقاء مع الشيخ عبد الرحمٰن بن جلّال، ولقاء مع أعيان الدِّلم، وهما شريطان من إصدار تسجيلات التقوى بالرياض، وكتاب: «ابن باز في الدِّلم قاضياً ومعلّماً»، لعبد العزيز بن ناصر البراك، وهو كتابُ قرئت طبعته الأولى على سماحته وأقرّه.

مرحلة التدريس في الرياض (١٣٧١ ـ ١٣٨١هـ):

في نهاية سنة ١٣٧١هـ وبإلحاح من سماحة المفتي، تم نقل الشيخ ابن باز للرياض بأمر الملك، وخيّم الحزن على أهالي الدِّلم الذين فاجأهم الخبر، وأنشأوا القصائد الحزينة في ذلك.

ومع بداية سنة ١٣٧٢هـ عمل سماحة الشيخ ابن باز مدرِّساً للعقيدة في المعهد العلمي، ثم انتقل إلى كلية الشريعة لدى افتتاحها سنة ١٣٧٣هـ، وبقي يدرّس فيها علوم التوحيد والحديث والفقه إلى نهاية سنة ١٣٨٠هـ، كما درّس في كلية اللغة العربية أول افتتاحها سنة ١٣٨٤هـ.

وعُرف سماحة الشيخ بعدم الاكتفاء بالمناهج المقررة بالكلية، وقال لنا الشيخ عبد العزيز بن ناصر بن باز: كان هو والشيخ الشنقيطي يتوسَّعان ويفيدان أكثر من المقرر بكثير.

ولما توفي قاضي الرياض وإمام الفروض في جامعها الكبير الشيخ

عبد الرحمٰن بن عودان رَحِمَهُ اللَّهُ في ١٢/ ٣/ ١٣٧هـ، قام سماحة المفتي بتولية الشيخ ابن باز إماماً للجامع عقبه.

وإلى جانب التدريس في الكلية، كان الشيخ يدرس في الجامع الكبير، وفي المسجد القريب من بيته، وفي البيت، ويلقي المحاضرات الكثيرة، والكلمات المتنوعة في المناسبات، إضافة لبعض الدروس الخاصة، كما ذكر الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ أنه كان يخرج معه بعض الأحيان لنخيل يقال له: نخيل الريّس، فقرأ عليه إحدى الرسائل، وذلك سنة ١٣٧٣هـ.

ولما تولى سماحته الجامع الكبير طبّق السُّنّة في التراويح بصلاتها إحدى عشرة ركعة ـ وكان سبق تطبيقه لذلك في الدِّلم ـ وكان السائد في نجد أداؤها عشرين، وانتشرت هذه السنّة على يد سماحة الشيخ حتى أضحت الغالبة على البلاد.

وكان لسماحته صلات واجتماعات كثيرة مع العلماء، وكانت الرياض وقتها منارة علمية متميزة، سواء من أهلها، أو الواردين إليها للتدريس وغيره، فأخبرني شيخي العلامة عبد الله العقيل أنه كانت اجتماعات ومجالس دائمة للمشايخ، وأبرز من يحضرها المشايخ: محمد الأمين الشنقيطي، وعبد الرزاق عفيفي، وحماد الأنصاري، وعبد العزيز أبو حبيب الشثري، وعبد الله بن صالح الخليفي، وصالح بن هليل، ويحصل فيها قراءة، وغالباً ما يتولى التعليق الشيخ ابن باز.

وحدثنا شيخنا عبد الله بن جبرين أن المشايخ رتبوا كل ليلة جمعة مجلساً عند الشيخ الشثري، وكان يفد إليه الشيخ ابن باز، ومحمد مختار الشنقيطي، وعبد الرزاق عفيفي، فكنت أقرأ عليهم حديثاً من صحيح البخاري، فتارة يشرحه الشيخ ابن باز، وتارة الشيخ العفيفي، وكان شرح سماحة الشيخ عجباً ولا سيما في الاهتمام بالرجال وضبطهم.

وتعدى اتصال سماحته بالعلماء إلى المكاتبة والمراسلة، فالناظر في مراسلاته مع العلماء يجد تواصلاً وتباحثاً علميّاً مع بعضهم تلك المدة؛ كالشيخ عبد الرحمٰن المعلمي اليماني.

وفي هذه المرحلة أخذ عنه جماعة كثيرة، صاروا فيما بعد كبار العلماء

في البلاد، ومنهم المشايخ: ابن عثيمين، وسماحة المفتي الحالي عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، وابن جبرين، وابن غديان، والفريان، واللحيدان، وابن منيع، وابن قعود، والفوزان، والعباد، والسدلان، وغيرهم.

وأخبرنا شيخنا عبد الله العقيل أن المفتي كلَّفه سنة ١٣٧٩هـ مع الشيخين ابن باز وعبد اللطيف بن إبراهيم باستعراض مناهج وأنظمة التعليم في وزارة المعارف وقراءتها قراءة دقيقة، ورفع تقرير بالملاحظات عليها مادة مادة، فتم ذلك بعد اجتماعات عديدة، ونفع الله بذلك نفعاً عظيماً.

وفي هذه المرحلة أيضاً ظهرت لسماحة الشيخ عدة رسائل وردود ومشاركات في الصحف والمجلات الداخلية والخارجية، ولعل من أهم أعماله إشرافه وتعليقه على قطعة كبيرة من أوائل فتح الباري لابن حجر، تلك الطبعة التي أخرجتها المكتبة السلفية لمحب الدين الخطيب سنة ١٣٨٠، وذاعت وشاعت في العالم الإسلامي، ومن رأى كتاب الرسائل المتبادلة بين الشيخ ابن باز والعلماء رأى عجباً من اهتمام ومتابعة سماحة الشيخ بهذا الكتاب، حتى عرض العمل فيه على الشيخين المعلمي والألباني وغيرهما، وانظر للاستزادة: (ص٧٧ و٩١ ـ ١٢٧ و١٥٥ ـ ١٥٩ و١٩٥ ـ ١٩٧ و٤٦٩ و٦٢٣).

ثم بسببٍ مباشر من سماحة الشيخ تأسَّست الجامعة الإسلامية في المدينة، لتبدأ مرحلة جديدة.

مرحلة المدينة (١٣٨١ ـ ١٣٩٥هـ):

طلب سماحته من الملك سعود فتح جامعة علمية مخصَّصة لأبناء المسلمين في شتى بلدان العالم، تتكفل باستقدامهم وتعليمهم ومعاشهم خلال الدراسة، فلبّاه الملك، وفُتحت الجامعة سنة ١٣٨١هـ، وعُهدت رئاستها لسماحة المفتي الشيخ محمد بن إبراهيم، وعيِّن سماحة الشيخ نائباً له، ومباشراً للعمل في المدينة، وابتدأ عمله فيها في العاشر من ربيع الأول من السنة المذكورة.

وقد باشر سماحته أعمال الجامعة بهمَّة عظيمة، وكان من أهم أعماله استقدام كبار العلماء للجامعة، سواء من المدرسين في الرياض، أو من خارج

المملكة، فكان من أشهر المدرسين في الجامعة في عهده المشايخ العلماء: محمد الأمين الشنقيطي، ومحمد ناصر الدين الألباني، ومحمد تقي الدين الهلالي، ومحمد الجوندلوي، وعبد الغفار الرحماني، ومحمد المختار الشنقيطي، وحماد الأنصاري، وعبد المحسن العباد، وعمر فلاته، وعبد الله الغنيمان، وعبد الفتاح القاضي، ومحمد أمين المصري، وآخرون.

كما استُقدم الطلبة من جميع أنحاء العالم، ونفع الله بهذه الجامعة في مشارق الأرض ومغاربها، حيث صار أولئك الخريجون منارات لنشر السُّنّة والعلم، وبعضهم صار ممن يُشار إليه بالبنان، ومن أشهر الطلبة في تلك المرحلة: إحسان إلهي ظهير، وثناء الله بن عيسى خان الكلسوي، وعلي بن ناصر فقيهي، ومحمد لقمان السلفي، وربيع المدخلي، وعبد الرحمٰن عبد الخالق، ووصي الله عباس، وغيرهم.

ولقد أفاد الشيخ محمد المجذوب في وصف جهود نشاطات سماحة الشيخ في الجامعة وخارجها، وذلك في ترجمة ابن باز من كتابه القيم «علماء ومفكرون عرفتهم»، فليراجعه من أراد التوسع.

فمن أنشطته: التدريس والكتابة والدعوة، وكانت دروسه في المسجد النبوي بين المغرب والعشاء عدا ليلة الثلاثاء، عدا المحاضرات والكلمات، والكتابة في الصحف والمجلات، ولقاءات الطلاب.

ومن ذلك الجلوس للناس، فقد كان بابه مفتوحاً كل يوم بعد العصر، يجلس للطلاب، والمستفتين، وذوي الحاجات، وغيرهم.

وكان له دور كبير في محاربة وإزالة الشِّركيات والبدع في المدينة، وقد حدَّثنا الشيخ نعمان الزبير ـ أحد مرافقي سماحته هناك ـ عن مواقف قوية من سماحته في هذا، وكان يُعينه أمير المدينة الأمير عبد المحسن بن عبد العزيز آل سعود، والشيخ عبد العزيز بن صالح رحم الله الجميع.

وكان سماحته يسافر إلى الرياض بالطائرة ليلقي المحاضرات في المعهد العالي للقضاء لدى افتتاحه سنة ١٣٨٦هـ، حيث كان أستاذ الفقه، وكان حال وجوده في الرياض يؤم الناس في الجامع الكبير، ويُلقي المحاضرات والكلمات في الجامع، وفي دار العلم، وغيرهما.

كما تولى سماحته الإشراف على أوقاف الجامع الكبير بعد وفاة شيخه المفتي محمد بن إبراهيم، إلى أن طلب تحويل الإشراف إلى وزارة الحج والأوقاف سنة ١٣٩١هـ.

وكان لسماحة الشيخ نشاط في وسائل الإعلام المختلفة، وألّف وطبع عدة رسائل، وابتدأ برنامجه الشهير نور على الدرب سنة ١٣٩٢هـ واستمر حتى وفاته.

ومن نشاطاته: بناء المساجد وإرسال الدعاة إلى المناطق النائية وبلدان العالم، ومتابعة أحوال المسلمين وواقعهم في أنحاء العالم، ومناصحة حكام المسلمين لتحكيم الشريعة.

ومن ذلك الاجتماع بعلماء المسلمين الواردين للمدينة أو الحج، والسعي في نشر كتب السلف.

ومن نشاطاته مساعدة الفقراء والمحتاجين والشفاعة الحسنة، وله قصص عطرة في هذا الباب، ومن ذلك ما حدثناه الشيخ نعمان الزبير، قال: كان بيت الشيخ مفتوحاً على عادته، وحضر الغداء وعند الشيخ مجموعة من الفقراء الأفارقة، فأتوا على اللحم، حتى تخاطفوه من الصحن الذي أمام الشيخ، فكان الشيخ يتلمس بيده ولا يجد شيئاً، ونحن نراه، وهنا هبَّ أحد من في البيت ونهرهم بصوت مرتفع: ما تركتونا حتى في بيتنا وعلى مائدتنا؟ ونحو ذلك.

فقال الشيخ: من المتكلم؟ قلنا: فلان! فقال له: هؤلاء ضيوفي وليسوا ضيوفك، ولا تتغد معنا ثانية!

ومن قصصه في المدينة ما حدَّثناه الشيخ نعمان قال: لما عرف الملك فيصل أن على سماحة الشيخ ديوناً من كثرة إنفاقه ومساعداته أرسل له مع وزير المالية بمائة ألف ريال، فلما جاءه الوزير اعتذر سماحتُه عن قَبولها بشدة، فأصرّ الوزير، وأعلم سماحته بما سيصيبه من حَرَج أمام الملك إن ردَّها، ومع الإلحاح اشترط سماحته أن تكون دَيناً، فيُحسم من راتبه ألفا ريال شهريّاً، فراجع الوزير الملك بذلك، فوافق، وعندها أخذ المبلغ.

بقي الشيخ في المدينة كالأب الرحيم للطلبة والمحتاجين، حتى أصدر الملك خالد أمره بتعيين سماحة الشيخ رئيساً لإدارات البحوث العلمية والإفتاء

والدعوة والإرشاد في ١٤ شوال ١٣٩٥هـ، وكان قرار الفراق مفاجئاً لمحبّيه وطلابه في المدينة، وقد صوَّره الشيخ محمد المجذوب بقلمه البليغ في كتابه بعنوان: مشهدٌ لا يُنسى، فذكر فيه مدى التأثر الذي أصاب مَن في الجامعة، وكيف حصل لما زارهم الشيخ من بكاء من الطرفين دل على مدى الترابط الروحي والأخوة والعاطفة الإسلامية الجيَّاشة، رحم الله الجميع.

مرحلة الاستقرار في الرياض ومرجعية العالم الإسلامي (١٣٩٥ - ١٤٢٠هـ):

كان سماحة الشيخ في المدينة قد برز على مستوى العالم الإسلامي وعُرف، ولما استقر في الرياض أضحى بما حباه الله من جهود مخلصة وعلم وفضل واسعين المرجع الأول للمسلمين، سواء في النواحي العلمية، أو في الهيئات والمجامع الدولية، وفي الملمات والنوازل، وغيرها.

تولى سماحة الشيخ أعمالاً كثيرة، من أبرزها:

١ ـ الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد منذ ١٤ شوال ١٣٩٥هـ.

٢ ـ وفي ١٤ محرم ١٤١٤هـ صدر الأمر الملكي رقم (أ/ ٤) بتعيينه مفتياً عامّاً للمملكة، ورئيساً لهيئة كبار العلماء، ورئيساً لإدارات البحوث العلمية والإفتاء.

٣ ـ عضوية المجلس الأعلى للجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وكان سماحته يرأس اجتماعاتها عند غياب رئيسها الأعلى خادم الحرمين الشريفين.

٤ ـ عضوية الهيئة العليا للدعوة الإسلامية في المملكة.

٥ ـ رئيس المجلس الأعلى لدار الحديث الخيرية بمكة المكرمة منذ عام ١٤٠٥هـ.

٦ ـ إمام الفروض (دون الخطابة) في الجامع الكبير (جامع الإمام تركي بن عبد الله) في الرياض، وذلك منذ استقراره فيها إلى هدم الجامع لغرض توسعته سنة ١٤٠٨هـ، ثم اعتذر سماحته عن الإمامة، ورشح لها فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ حفظه الله.

٧ ـ رئيس جمعية إعانة المتزوجين منذ تأسيسها سنة ١٤٠١هـ.

فضلاً عن مشاركاته الكثيرة بمختلف المؤتمرات والمناسبات، ووسائل الإعلام، وسائر أعمال الخير.

هذا على الصعيد الداخلي في البلاد، **أما على مستوى العالم الإسلامي فقد كان سماحته:**

٨ ـ رئيس وعضو المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي.

٩ ـ رئيس المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة التابع للرابطة.

١٠ ـ رئيس المجلس الأعلى العالمي للمساجد.

١١ ـ عضو المجلس الاستشاري للندوة العالمية للشباب الإسلامي.

١٢ ـ عضو الصندوق الإسلامي للتنمية الشبابية.

هذه أبرز الأعمال الوظيفية، ومن أعماله الكثيرة: التعاون مع أهل العلم في كل مكان في سبيل نشر الدين الصافي، والتحذير من البدع والخرافات، والسعي في طباعة الكتب النافعة باللغة العربية وبغيرها، وإرسال الدعاة في شتى البلدان وكفالتهم، ودعم الجهاد الإسلامي في شتى صوره بكل مكان، والتدريس، ونشر العلم والردود في وسائل الإعلام، والتصدي لمشاكل الناس ومساعدتهم والشفاعة لهم، وإصلاح ذات البين، وإعمار المساجد، ودعم المراكز والمدارس والجمعيات الإسلامية في كل مكان، وغير ذلك، مما يأتي بعضه مفصَّلاً.

وكل ذلك بهمّة عظيمة، ونفع واضح ملموس، وإن بعض ذلك لا يقوى عليه الأشداء من الرجال، بينما سماحة الشيخ يقوم بذلك وهو في سنٍّ عالية، وما ذاك إلا ببركة عظيمة وهبه الله إياها، والله ذو الفضل العظيم.

أما عن الدروس العلمية، فقد كان سماحته متصدياً لها، حتى تخرَّج عليه جماعة من العلماء، واستفاد منه جمع كبير، إضافة إلى المحاضرات العامة، والندوات والمؤتمرات، والتعليق على الندوة الأسبوعية في الجامع الكبير، ثم جامع الملك خالد، والإجابة عن الأسئلة.

وأوقات دروسه في آخر أيامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بعد الفجر إلى ما بعد الإشراق،

أيام الأحد والاثنين والأربعاء والخميس، وذلك في الجامع الكبير.

وبعد العصر طوال الأسبوع في مسجد اليحيى.

وبعد المغرب يومي الأحد والأربعاء في جامع سارة.

وبعد المغرب يوم الخميس يحضر ندوة الجامع الكبير للتعليق عليها.

وبين أذان وإقامة صلاة العشاء أيام السبت والاثنين والثلاثاء والجمعة في مسجد اليحيى.

وبعد صلاة الجمعة في المنزل.

وكان يعتني بهذه الدروس عناية شديدة في التحضير وغيره، وإذا سافر في الصيف إلى الطائف تقف دروسه في الرياض ويستأنف دروساً أخرى في الطائف، وكذلك الحال عندما يكون في الحج، ولا تتوقف دروس سماحته الرئيسة إلا في رمضان، وفيه تكون قراءة بعد صلاة العصر، وبعد أذان العشاء في أحكام ومسائل رمضان.

وكانت دروسه تشتمل على العلم المحرر المقترن بالدليل الصحيح والترجيح دائماً، إضافة للمواقف التربوية، وما أكثر ما تتحدر دموع سماحته أثناء الدروس، ولا سيما عند السيرة.

وأما وسائل الإعلام، فقد أولاها سماحته اهتماماً ووقتاً، واستغلها في الدعوة والفتوى والنصح، وكان برنامجه «نور على الدرب» من أشهر البرامج الإذاعية التي يتابعها الملايين في أنحاء العالم، إضافة لبرنامجه في شرح منتقى الأخبار آخر حياته، ولم يكمل شرح الكتاب.

وأما الجرائد والمجلات المحلية، فقد كانت تزخر بفتاويه ونصائحه، وكذا الخارجية، وأحصى بعض تلامذته أكثر من ثلاثين مجلة وجريدة كان سماحته ينشر فيها إفاداته.

وانتشرت فتاويه ورسائله في الدنيا، ولقيت قَبولاً عظيماً، وغنيٌّ عن القول أن سماحته كان لا يتقاضى على كل ذلك أجراً، بل يحتسب في جميع ذلك، وإذا جاءه شيء ردّه.

ولعل قائلاً يقول: أنّى يستطيع رجل ـ كائناً من كان ـ أن يجمع كل هذه

الأمور والمسؤوليات، ويقوم بها جميعاً، مع شؤونه الخاصة؟

والجواب: ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، فقد كان الشيخ عظيم التوكل والالتجاء إلى الله، مع صدق نية، فبارك الله في أوقاته، ومن أراد التوسع ورؤية جدول الشيخ اليومي التفصيلي وما فيه من عجائب، فلينظر كتاب «**جوانب من سيرة الإمام**» للموسى (ص٦١ ـ ٦٤)، إضافة إلى ترتيب مجلسه (٦٥ ـ ٦٨) وأعماله في المكتب (٦٩ ـ ٧١).

أيامه الأخيرة، ووفاته:

وفي شعبان سنة ١٤١٩هـ بدأ المرض يظهر مع سماحة الشيخ، وبدأت صحته تتدنَّى باستمرار، حتى اضطر للغياب عن الحج تلك السنة ـ وهو الذي حج ٤٧ حجة متتالية، ومجموع حجَّاته ٥٢ حجة ـ ومع ذلك لم يخفف من أعماله! والجدير بالذكر أنه لم يأخذ إجازة ولا ليوم واحد منذ توليه القضاء سنة ١٣٥٧هـ إلى قبيل وفاته.

غادر سماحته بلده الرياض في الثاني والعشرين من ذي الحجة سنة ١٤١٩هـ إلى مكة المكرمة للعمرة، ثم توجه في نهاية الشهر إلى الطائف، واستأنف دروسه المعهودة، وكان آخرها يوم الاثنين ١٧/ ١/ ١٤٢٠هـ لمدة ثلاث ساعات، وكان يوم الثلاثاء التالي آخر أيام دوامه الرسمي.

وفي الأربعاء ١٩ محرم شعر سماحته بالإرهاق الشديد، ودخل المستشفى، وبقي إلى الثلاثاء ٢٥ محرم، وكانت المعاملات تُقرأ عليه وهو في المستشفى، والاتصالات والاستفتاءات لا تتوقف.

ويوم الثلاثاء طلب الخروج من المستشفى، وهو في غاية الإعياء، ويومها أخرج بيانه الشهير مع اللجنة الدائمة للإفتاء في الرد على المنادين بتغريب المرأة السعودية وإخراجها من بيتها، وقيادتها السيارة، ووضع صورتها في البطاقة الشخصية، وغيرها من خطوات التغريب والفتنة، فكان بياناً قمع أولئك المنادين وقتها، ودفع الله به شراً عظيماً.

وفي يوم الأربعاء ـ آخر أيامه ـ قُرئت عليه ٢٥ معاملة، منها معاملات طلاق، ومنها اعتماد بناء عدة مساجد، ومنها معاملة من هولندا بشأن تزكية

الشيخ عدنان العرعور وإنجاح لقاء إسلامي كبير، ثم تغدى الضيوف عنده على عادته، وبعد المغرب تزاحم الناس للسلام عليه في مجلسه، وبدأ باستعراض المعاملات كالمعتاد، ثم وعظ الحاضرين ودعا لهم، وأطال الدعاء، وأوصى الناس بالكتاب والسُّنَّة والتمسك بهما، وكانت هذه آخر وصاياه العامة، وفي هذا المجلس جاءه سائل فأعطاه، ثم استمر المجلس مع إجابة المتصلين، وخرج من المجلس بعد أذان العشاء، ليجلس مع أسرته وأقاربه القادمين من الرياض، إلى نحو الثانية عشرة، ثم انصرفوا لينام.

وذكرت زوجه وابنه الشيخ أحمد أنه أخذ يسبح الله ويذكره، وصلَّى ما شاء الله له، ثم نام، واستيقظ نحو الثانية والنصف أو الثالثة ليتوضأ دون مساعدة، ثم صلَّى واضطجع، ثم جلس، وتلفت يميناً وشمالاً، ثم ضحك، فاضطجع مرة أخرى وله نَفَس متزايد مسموع، عند ذلك جاء أبناؤه، وطلبوا الإسعاف، وحُمل سماحته إلى المستشفى، وعند حمله فاضت روحه إلى بارئها.

توفي سماحة الشيخ قبيل فجر الخميس ٢٧ محرم ١٤٢٠هـ بعد أن خُتم عمله بما سبق ذكره من التسبيح والذِّكر، وقيام الليل، والنوم على طهارة، وصلة الرحم، والوصية بالكتاب والسُّنَّة وتقوى الله، وفتيا الناس، وحلِّ مشاكل المسلمين، وبناء المساجد، والصدقة، والاستبشار، فسبحان من جمع له كل ذلك في الساعات الأخيرة من عمره، كما أنه حديث عهد بعُمرة، ثم كان ما كان من جنازته العظيمة.

بعد ذلك نُقل جثمان سماحة الشيخ إلى منزله بمكة لغسله وتكفينه، ورئي وقد اكتسى وجهه بعلامات من الضياء والنور الساطع، وكان بياضه شديداً كما يقول من شارك في الغسل، نسأل الله حسن الخاتمة، كما نسأله للفقيد الرحمة والغفران، وأن يُخلف على الأمة أمثاله.

وبعد وقت قصير من وفاته انتشر خبره في أقطار الدنيا، وأصيب المسلمون بحزن وأسى لا يعلمه إلا الله، وصدر بيان من الديوان الملكي بخبر وفاته وتحديد الصلاة عليه بعد صلاة الجمعة في المسجد الحرام، مع التوجيه بإقامة صلاة الغائب عليه في المسجد النبوي وسائر جوامع المملكة، وما أن

عُلم مكان وزمان الجنازة حتى توجه الناس ـ وكاتبُه منهم ـ من داخل البلاد وخارجها إلى مكة للصلاة عليه، واجتمع عدد عظيم في وقت قصير، قدّر بين المليون والمليونين، امتلأ بهم المسجد الحرام في مشهد لا يُنسى، وسُمع البكاء والنشيج من أرجاء المسجد الحرام.

وصلَّى على الجنازة الشيخ محمد السبيّل، ودُفن في مقبرة العدل بمكة، وكُتب بعدها في سماحة الشيخ آلاف الكلمات والمقالات في شتى البلدان، ورثي بمراثٍ كثيرة، قال شيخنا ابن جبرين: إن بعض المشايخ أحصى منها أكثر من ثمانمائة، ورئيت فيه رؤى كثيرة مبشرة، رحمه الله تعالى.

وبعد!

توفي سماحة الشيخ، وترك بعده من العلم النافع والحسنات الجارية الشيء الكثير، وإن كنا تكلَّمنا في ما مضى عن تأريخ حياته باختصار شديد، فما عسانا أن نكتب عن الجانب العملي من شخصيته الفريدة وقصصه العجيبة في شتى الأمور؟

حتى قال جماعة فيه إنه كابن المبارك جُمعت فيه خصال الخير، وإنه كان قدوة ومدرسة سلفية علمية سلوكية متكاملة، وإنه كان كلمة إجماع عند المُوافق والمُخالف؟ حتى قال الشيخ القرضاوي: «لا أعرف أحداً يكره الشيخ ابن باز من أبناء الإسلام إلا أن يكون مدخولاً في دينه، أو مطعوناً في عقيدته، أو ملبوساً عليه».

ماذا نتحدث عن سخائه وكرمه منذ صغره، وبيته المفتوح يومياً للفقراء قبل غيرهم، حتى قال شيخنا محمد بن لطفي الصباغ وغيره: إن ابن باز أكرم دون شك من حاتم الطائي. وقال بعض المقرَّبين منه: إنه لم يره يأكل وحده.

ماذا نتحدث عن مواقفه في الشفاعة وسد حاجات الناس وخدمتهم وكفالته وإنفاقه على بيوت كثيرة، فضلاً عن نحو ألفي داعية في العالم، وكفالته نحو ٨٠٠ حاجٍّ سنوياً من الطلبة والفقراء.

أم ماذا أكتب عن قصصه العجيبة في العبادة ومداومته قيام الليل إلى ليلة وفاته، وكثرة دعائه والتجائه لله تعالى، وكثرة بكائه ورِقَّة قلبه.

ماذا عن أخلاقه العجيبة في التواضع واللين مع الناس وترك حظ النفس

بالكلية، ومن ذلك ما أخبرني الشيخ عبد الرحمٰن الهرفي أنه سمع رجلاً يقول له: قد اغتبتك فحلِّلني! فقال: ظهري حلال لكل مسلم.

وحدثني السيد الوجيه سعد آل تميم الدوسري ـ أمير القيصومة سابقاً، ووالد زميلنا الشيخ عايض الدوسري ـ قال: شهدت الشيخ ابن باز ورجلٌ يقول له: إن فلاناً يكفّرك! فيجيبُه: الله يهديه . . الله يهديه. فيقول الرجل: هو يلعنك لعناً! فما زاد على قول: الله يهديه . . الله يهديه.

وقال: رأيتُه مرة خارجاً من الجامع الكبير قبل تجديده، وركب في السيارة، فجاءته امرأة تريده في موضوع، فنبَّهه من معه، فنزل سماحته من السيارة، وجلس على الأرض (الإسفلت) ليسمع منها شكواها.

وماذا نتكلم عن زهده في الدنيا مع إقبالها إليه.

بل ماذا نقول عن دعمه ونصرته لقضايا المسلمين، وقوته في ذلك، وإنكاره وعدم هيبته لبعض الزعماء الذين خالفوا الشريعة، ومناصحته الدائمة للحكام، وسعيه المتواصل والمثمر في تفريج كُربات بعض العلماء والدعاة في شتى البلدان، ودعمه للجهاد والمجاهدين في كل مكان.

ثم هناك نقولات طويلة في ثناء العلماء الرفيع عليه من شتى البلدان من الموافق والمُخالف، حتى استفاض إطلاق شيخ الإسلام عليه، وأنه إمام أهل السُّنَّة والجماعة في هذا العصر.

وكذلك الحديث عن منهجه العلمي والحديثي وحافظته النادرة أمرٌ يطول.

كل ذلك يُمكن إفاضة الكلام عنه بما لا تحتمله هذه المقالة المختصرة، فما علمتُ معاصراً جمع من المناقب وحبِّ الناس وانتشار الخبر مثله، وقد توسعتُ شيئاً في ترجمة وقصص سماحته في مجلد ـ بإشراف ومشاركة شيخنا عبد العزيز بن قاسم، وطبع مؤخراً ـ، ولم أُخلِ هذه المقالة ببعض زيادات عليها من الأخبار والمشافهات.

وأختم بكلمة لأحد كبار أصحاب سماحته، وهو معالي الشيخ عبد الله الزايد حفظه الله، إذ يقول عن شيخه: «هو أشهر من أن يُعرَّف؛ سواء داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها، وإذا ما أراد أحد أن يكتب عن هذا

العالم إنما يستطيع أن يكتب نبذة بسيطة لا تعدو أن تكون محاولة متواضعة للتعريف ببعض جوانب حياته».

رحم الله الإمام ابن باز، وجمعنا به في دار كرامته، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيِّين والصدِّيقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً.

كتبه:
محمد زياد بن عمر التكلة
حامداً مصلِّياً مسلِّماً

الرياض ١٢/٤/١٤٢٨هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي حفظ لنا دين الإسلام وجعله أكمل الأديان، وحفظَ علينا سُنّة نبينا ﷺ بأئمة نُقَّاد من ذوي العلم والإيمان والصدق والإتقان، أوضحوا للأمة صحيحَ الأحاديث من سقيمها؛ وحَسَنها من ضعيفها؛ وبرَّزوا في هذا الميدان، ودَرَسوا أحوال الرجال من نَقَلَة الأخبار؛ حتى عرفوا الثقات الأثبات، والصادقين من الرواة، من ذوي الحفظ والأمانة والرواية والدراية، ومن قد يلتبس بهم من المتهمين والكذابين، ومن حاله بين ذلك ممن ساء حفظُه وفَحُش غلطُه للاختلاط أو غيره من الأسباب، فبيَّنوا جميع ذلك نُصحاً للأمة وقياماً بواجب البلاغ والبيان.

فرضيَ الله عنهم وجزاهم عن عملهم المشكور وجهادهم العظيم أحسنَ ما جزى به أهل الإيمان والإحسان، وجعلنا من أتباعهم والمهتدين بهداهم بمنِّه وفضله وهو الكريم المنان.

أما بعد:

فهذه رسالةٌ لطيفةٌ في بيان بعض الأحاديث الموضوعة والضعيفة، قصدتُ أن أجمع فيها ما تيسَّر لي من ذلك، لأكون منها على بصيرة، ولأنتفع بها، ولِيَنتفع بها من شاء الله من الإخوان، ومن الله أستمدُّ المعونة والتيسير، وأسأله التوفيق لما يرضيه وينفع عباده، إنه جواد كريم[1].

وهذا أوان الشروع في المقصود، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

❑ ❑ ❑

---

(١) في الأصل: «وقد رأيت أن أجمع ما وقفت عليه من الأحاديث الضعيفة والمكذوبة مرتباً على حروف المعجم، أسوة بأهل العلم، وتسهيلاً للمراجعة»، ثم ضرب عليه.

الحديث الأول

* «**أفضلُ الناس عند الله منزلةً يوم القيامة إمامٌ عادلٌ رفيق، وشرُّ عباد الله عند الله منزلةً يوم القيامة إمامٌ جائر**».

رواه الطبراني في الأوسط من رواية ابن لَهيعة، ذكره المنذري في الترغيب.

وهو **ضعيف بهذا السند** من أجل ابن لهيعة.

لكن الجملة الأولى يَشهد لها ما في الصحيحين من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «**سبعةٌ يُظلُّهم الله في ظلِّه يوم لا ظلَّ إلا ظلُّه: إمامٌ عادل**». وذكر بقية الحديث.

تخريج الحديث

الحديث المذكور رواه إسحاق بن راهويه في مسنده (المطالب العالية ١٠/ ٨٥ رقم ٢١٥٠)، واللفظ له، وابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٧٤ رقم ٢٠١٦)، وابن الأعرابي في معجمه (١/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨ رقم ٦٩٣ و٦٩٤)، والبيهقي في الشعب (١٣/ ٧٠ رقم ٦٩٨٨ السلفية، ٦/ ١٦ رقم ٧٣٧١ العلمية) من طرق عن محمد بن أبي حميد، عن محمد بن زيد بن المهاجر بن قُنْفُذ، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً. وبآخره عندهم (إلا في العلل) زيادة: **جائر خَرِق**.

قال أبو حاتم: «هذا حديث منكر، وابن أبي حميد ضعيف الحديث».

قلت: فيه علل: محمد بن أبي حميد شديد الضعف، وزيد مجهول، ونص أبو زرعة أن روايته عن عمر مرسلة.

ورُويت له متابعة، فقال الطبراني في الأوسط (١/ ١١٢ رقم ٣٤٨):

حدثنا أحمد بن رشدين، قال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثنا ابن لهيعة، قال: حدثنا محمد بن زيد به.

قال المنذري في الترغيب (٣/ ١١٧ رقم ٣٣٠٧): رواه الطبراني في الأوسط من رواية ابن لهيعة، وحديثه حسن في المتابعات.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/ ١٩٧): فيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وفيه ضعف.

قلت: ليست العلة من ابن لهيعة، فشيخ الطبراني كذَّبوه، وبقي في السند الجهالة والإرسال.

فالحديث من طريقيه شديد الضعف.

وزاد نسبته في جمع الجوامع (١/ ٢٢٦) لابن النجار، وعزاه في كنز العمال (٦/ ١٠ رقم ١٤٦١٠) لابن زنجويه والشيرازي في الألقاب.

ورُوي من حديث **أبي سعيد** مثله، رواه الترمذي (١٣٢٩)، وغيره، وقال السخاوي في تخريج أحاديث العادلين (١٢٧): «مدار طرقه كلِّها على عطية العوفي، وهو ضعيف».

وروي من حديث **البراء بن عازب** مثله، رواه أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ١٢٤) من طريق سهل بن عامر البجلي، ثنا فضيل بن مرزوق، عن عدي بن ثابت، عن البراء مرفوعاً.

وهذا باطل: سهل رُمي بالوضع، وقد روى جماعةٌ هذا الحديث عن فضيل عن عطية عن أبي سعيد!

وقد ثبت في فضل الإمام العادل وذم الجائر أحاديث تغني عن هذا، والشواهد التي قيلت فيه قاصرةٌ لا تقويه.

وانظر: السلسلة الضعيفة (١١٥٦ ـ ١١٥٧)، وتخريج مشهور آل سلمان للكبائر (ص١٧٧ مكتبة الفرقان)، وتخريج المطالب العالية (١٠/ ٨٥ ـ ٨٨).

* أما حديث أبي هريرة الذي ذكر طرفه سماحة الشيخ، فرواه البخاري (رقم ٦٦٠ و١٤٢٣ و٦٤٧٩ و٦٨٠٦)، ومسلم (رقم ١٠٣١).



الحديث الثاني

* حديث: «**أَخِّروهُنَّ مِنْ حيثُ أَخَّرَهُنَّ الله**».

ذكر في كشف الخفا (صفحة ٦٧ مجلد أول) عن المقاصد وعن الزركشي أنه موقوف على ابن مسعود، أخرجه عبد الرزاق والطبراني من طريقه، **وليس بمرفوع**، انظر تمامه في الكشف.

تخريج الحديث

لا أصل للحديث مرفوعاً، ومن العجيب تضافر الفقهاء على اعتباره حديثاً: كالسرخسي في المبسوط (١/ ١٨٠) من الحنفية، والقاضي عياض في إكمال المعلم (٢/ ٢٣٩)، وابن رشد في بداية المجتهد (١/ ١٠٥ و١٧٣)، والقرافي في الذخيرة (٢/ ٢٦٣) من المالكية، والتقي الحصني في كفاية الأخيار (١٣١) من الشافعية، وابن قدامة في المغني (٢/ ١٨ و٢٤ و٤٠) فمَن بعده من الحنابلة، والشوكاني في نيل الأوطار (٣/ ١٧٦) من غيرهم.

أقوالهم في عزوه:

قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية (٢/ ٣٦): «حديث غريب مرفوعاً.. قال السروجي في الغاية: كان شيخنا الصدر سليمان يرويه: (الخمر أم الخبائث، والنساء حبائل الشيطان، وأخِّروهن من حيث أخَّرهن الله)، ويعزوه إلى مسند رَزين.

وقد ذكر هذا الجاهل أنه في دلائل النبوة للبيهقي! وقد تتبعته فلم أجده فيه لا مرفوعاً، ولا موقوفاً! والذي فيه مرفوعاً: (الخمر جماع الإثم، والنساء حبالة الشيطان، والشباب شعبة من الجنون)، ليس فيه: (أخِّروهن من حيث أخَّرهن الله) أصلاً!



وقال ابن حجر في الدراية (١/ ١٧١): «لم أجده مرفوعاً.. ووهم من عزاه لدلائل النبوة للبيهقي مرفوعاً، وزعم السروجي عن بعض مشايخه أنه في مسند رزين».

وقال الزركشي في التذكرة (ص٦٢): «رأيت من عزاه إلى الصحيحين! وهو غلط».

ونقله السخاوي في المقاصد الحسنة (رقم ٤١)، وأضاف: «وكذا من عزاه لدلائل النبوة للبيهقي مرفوعاً، وعند رَزين».

قلت: ذكره رَزين العَبْدَري السَّرَقُسْطي في التجريد من حديث حذيفة، كما في نسخة من جامع الأصول (١١/ ١٦)، ومشكاة المصابيح (٣/ ١٤٣٨ رقم ٥٢١٢).

فائدة تتعلق بزيادات رَزين:

من المعروف أن الزيادات التي ينفرد بها رَزين لا يكاد يوجد لها أصل، ويظهر ذلك جليًّا بتتبع زياداته المذكورة في جامع الأصول ومشكاة المصابيح.

وقد نص ابن الأثير في مقدمة جامع الأصول (١/ ٥٠) أنه وجد لرزين في تجريده للصحاح الستة زيادات لا توجد في أصوله من هذه الكتب، ونبَّه المنذري على مثل ذلك في مواضع كثيرة في الترغيب والترهيب، ورأيت عدداً من الحفاظ ينص على عدم وقوفه على مفردات من زيادات رَزين، وقال الذهبي في السير (٢٠/ ٢٠٥): أدخلَ كتابَه زيادات واهية، لو تنزَّه عنها لأجاد. وقاله مختصراً في تاريخ الإسلام (وفيات سنة ٥٣٥هـ ص٣٧٦).

وممن تكلم على كثرة الضعيف في كتاب رَزين: الحافظُ ابن الصلاح أول رسالة صلاة الرغائب، والألباني في المشكاة (١/ ٦ و٨٤)، وفصَّل أكثر في الضعيفة (٢٠٧) فقال: «في كتاب التجريد أحاديث كثيرة لا أصل لها في شيء من هذه الأصول؛ كما يُعلم مما ينقله العلماء عنه مثل المنذري في الترغيب والترهيب..» إلخ.

ويأتي في الحديث الرابع مثال لزيادات رزين التي لا أصل لها.

وممن أفاد أن الخبر ليس بمرفوع:

قال ابن خزيمة في الصحيح (٣/ ٩٩ رقم ١٧٠٠): الخبر موقوف غير مسند.

وقال الكمال ابن الهمام الحنفي في شرح فتح القدير (١/ ٣٦٠): الحديث لا يثبت رفعه، فضلاً عن كونه من المشاهير.

وذكره الشمس ابن عبد الهادي في رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة (ص٢٨) ضمن أحاديث يذكرها الفقهاء وغيرهم مما ليس له إسناد، أو له إسناد ولا يحتج به.

وتقدم كلام الزيلعي وابن حجر.

وممن قال بذلك المصنفون في الأحاديث المشتهرة والموضوعات: كالزركشي، والسخاوي (وتقدمت الإحالة لهما)، والسيوطي في الدرر المنتثرة (رقم ٧)، وابن طولون في الشذرة (١/ ٤٣ رقم ٣٩)، والملّا علي القاري في الأسرار المرفوعة (رقم ١٨)، والنجم محمد الغزي في إتقان ما يحسن (رقم ٨٠)، والزرقاني في مختصر المقاصد (رقم ٣٨)، وأحمد بن عبد الكريم الغزي في الجَد الحثيث (رقم ١٠)، والعجلوني في كشف الخفاء (١/ ٦٩)، والأمير الكبير في النخبة البهية (رقم ٩)، والقاوقجي في اللؤلؤ المرصوع (رقم ٢).

وقال الألباني في الضعيفة (٩١٨): لا أصل له مرفوعاً.

وقال شيخنا عبد القادر الأرناؤوط في جامع الأصول (١١/ ١٦): لم يثبت رفعه.

قلت: والصحيح أنه من كلام ابن مسعود رضي الله عنه، ضمن قصة.

رواه عبد الرزاق (٣/ ١٤٩ رقم ٥١١٥) ـ ومن طريقه الطبراني في الكبير (٩/ ٢٩٥ رقم ٩٤٨٤)، ومن طريقه ابن حجر في التغليق (٢/ ١٦٧) ـ عن الثوري، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن أبي معمر، عن ابن مسعود.

ورواه مسدد (كما في المطالب العالية ٣/ ٦٣٣)، عن أبي معاوية، عن الأعمش به.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ٣٥): رجاله رجال الصحيح.



وقال ابن حجر في الفتح (١/ ٤٠٠ و٢/ ٣٥٠): إسناده صحيح.

وكذلك قال الألباني في الضعيفة (٩١٨).

ورواه الطبراني (٩/ ٢٩٦ رقم ٩٤٨٥) من طريق زائدة، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن ابن مسعود، لم يذكر أبا معمر.

ورواه ابن خزيمة (٣/ ٩٩ رقم ١٧٠٠) من طريق ابن عيينة، ثنا الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن عبد الرحمٰن بن يزيد، عن ابن مسعود.

وقال الألباني في تعليقه عليه: إسناده صحيح.

وعزاه في الدر المنثور (١/ ٢٥٨) لسعيد بن منصور، ولم أجده في الأقسام المطبوعة منه.

فهذا ظاهره الاختلاف على الأعمش، ومثله يَحتمل أن يكون له فيه إسنادان، وكلاهما صحيح، وإن كان الأقوى عنه الطريق الأولى، لاتفاق أبي معاوية والثوري عليه، أما إسقاط أبي معمر في رواية زائدة فلا يضر كثيراً، لأن إبراهيم يُرسل عن ابن مسعود ما سمعه من غير واحد عنه، فلعله كان ينشط أحياناً فيسنده، وأحياناً يرسله.

وانظر لمسألة: هل أثر ابن مسعود (بتمامه) له حكم الرفع أم لا: فتح الباري لابن حجر (٢/ ٣٥٠) مع تعليق سماحة الشيخ ابن باز عليه، والضعيفة (٢/ ٣١٩ رقم ٩١٨)، والتعليق على المطالب العالية (٣/ ٦٣٤).





الحديث الثالث

* حديث: «**أَفْضَلُ طعام الدنيا والآخرة اللحم**»[1].

ذكره في كشف الخفا (صفحة ١٥٤ جـ١)، وقال: رواه أبو نعيم والعقيلي من طريق عمرو السكسكي عن ربيعة بن كعب رفعه، قال: وعمرو المذكور ضعيف جداً، وقال العقيلي: لا يُعرف هذا الحديث إلا به، ولا يصح فيه شيء.

وذكر في الكشف له طرقاً أخرى، ونقل عن ابن الجوزي أنه أدخله في الموضوعات، فراجع كلامه فيه إن شئت، والله الموفق.

تخريج الحديث

الحديث المذكور رواه العقيلي (٣/ ٢٥٨) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٣٠٢) ـ وأبو نعيم في الحلية (٥/ ٣٦٢) من طريق محمد بن داود بن خزيمة الرملي، ثنا إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي، ثنا أبي، عن أبي سنان الشيباني، عن عمر بن عبد العزيز، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف، عن ربيعة بن كعب مرفوعاً.

قلت: هذا **حديث موضوع** بلا شك، إبراهيم متروك، ويروي عن أبيه الموضوعات، وأبوه متروك كذلك، والرملي لم أهتد لترجمته، إلا أن يكون محمد بن داود الرملي المترجم في الميزان واللسان، وقد اتهم بالوضع.

قال العقيلي: عمرو بن بكر السكسكي عن أبي سنان الشيباني حديثه غير

(١) في مجموع فتاوى ومقالات سماحة الشيخ (٢٦/ ٢١١): ضعيف أو موضوع، وقد ذكره.. إلخ.



محفوظ، ولا يعرف إلا به، ولا يثبت في هذا المتن عن النبي ﷺ شيء.

وقال أبو نعيم: غريب من حديث ربيعة وعمر، تفرد به محمد بن داود الرملي.

وذكره ابن الجوزي في الموضوعات.

وأشار المعلمي اليماني في حاشية الفوائد المجموعة (ص١٦٨) إلى وضعه.

وقال الألباني في الضعيفة (٢٥١٨): ضعيف جدًّا.

وله شواهد بنحوه، اغترَّ بها بعض المتأخرين، كالسخاوي في المقاصد الحسنة (ص٢٤٤، وقال: إنه أفرد فيه جزءاً)، وفي الأجوبة المرضية (١/ ٧٥)، والسيوطي في اللآلئ (٢/ ٢٢٤)، والغماري في المداوي (٢/ ١٠٨ و٤/ ٢٣٩)، وغيرهم، فهذه الشواهد كلها شديدة الضعف، لا تخلو من كذّاب أو مُتّهم، انظر لها: حاشية المعلمي على الفوائد المجموعة، وسلسلة الأحاديث الضعيفة (٣٥٧٩ و٣٧٢٤).

فالقول ما قال العقيلي، وتبعه ابن الجوزي، وعمر بن بدر الموصلي في المغني عن الحفظ والكتاب (ص٤٤٧ مع جنة المرتاب)، وابن القيم في المنار المنيف (٢٨٩)، وغيرهم.

نعم، ذُكر له شاهد في الصحيح بلفظ: «فضل عائشة على النساء؛ كفضل الثريد على سائر الطعام»، لكنه شاهد قاصر، فتأمل، والله أعلم.





الحديث الرابع

* أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه: **«الدعاء موقوفٌ بين السماء والأرض حتى تصلّي على نبيّك محمد ﷺ»**.

هكذا رواه الترمذي رحمه الله موقوفاً، ورواه الإسماعيلي بلفظ: «ذُكر لنا أن الدعاء يكون بين السماء والأرض؛ لا يصعد منه شيء حتى تصلي على نبيك ﷺ». وهو موقوف.

ذكر ذلك العلامة ابن القيم رحمه الله في كتابه جلاء الأفهام (ص٣٥ الطبعة المنيرية الصادرة عام ١٣٥٧هـ).

قلت: وفي السندين جميعاً أبو قرة الأسدي، وهو من رجال البادية، مجهول كما في التقريب، وهو الراوي له عن سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه، وبذلك يعتبر هذا الأثر **ضعيفاً**، من أجل جهالة أبي قرة، والله أعلم.

تخريج الحديث

للحديث طرق عن عمر:

• فرواه الترمذي (٤٨٦) ـ ومن طريقه ابن بشكوال في القربة إلى رب العالمين (٤) ـ وابن راهويه في مسنده (كما في المطالب العالية ١٣/ ٧٥٧ رقم ٣٣٢١)، والإسماعيلي في مسند عمر (كما في جلاء الأفهام ص١٣٨ ـ ١٤٠ مشهور سلمان) من طريق النضر بن شميل، عن أبي قرة الأسدي، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب موقوفاً.

قال ابن كثير في مسند الفاروق (١/ ١٣٨)، والفيروزآبادي في الصلات والبشر (ص١٤٢): إن إسناده جيد.

وقال ابن حجر (كما في الفتوحات الربانية ٣/ ٣٣٤): في سنده أبو قُرَّة

الأَسَدي: لا يُعرَف اسمُه ولا حالُه، وليس له عند الترمذي ولا أصحاب السُّنن إلا هذا الموقوف.

قال البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (٦/ ٤٤٧ رقم ٦١٧٧): هذا إسناد موقوف، رجاله رجال الصحيح، إلا أبا قرة الأسدي، فإني لم أر من تكلم فيه بعدالة ولا جرح، لكن أخرج ابن خزيمة حديثه في صحيحه [٤/ ٩٥]، وقال: لا أعرفه بعدالة ولا جرح.

قلت: ووقعت عبارة البوصيري في مختصر الإتحاف (٩/ ٨ رقم ٦٩٢٦): رواه إسحاق بن راهويه موقوفاً بسند الصحيح، إلا أبا قرة.. إلخ.

وقال السَّخَاوي في القول البديع (ص٣٢١): في سنده مَن لا يُعرف.

وقال السيوطي (كما في كنز العمال ٢/ ٢٦٩): رواه ابن راهويه بسند صحيح!

وقال الألباني في الإرواء (٢/ ١٧٧): ضعيف موقوف.

● ورواه السمرقندي في تنبيه الغافلين (ص٢٥٥) عن محمد بن فضيل بإسناده عن سعيد به نحوه.

ورواه أيوب بن موسى عن سعيد بن المسيب عن عمر قوله. (كما في مسند الفاروق ١/ ١٣٨ وتفسير ابن كثير ٣/ ٥١٥ الأحزاب: ٥٦).

وأيوب ضعيف، ولم أقف على السند إليه لأكشف عن حاله.

● ورواه ابن البطر في الثاني من فوائده (٣١) من طريق سليمان النخعي، عن أبي حازم، عن سعيد، عن عمر موقوفاً.

والنخعي متهم.

● ورواه إسماعيل بن إسحاق القاضي (٧٤) ـ ومن طريقه ابن حجر في تخريج الأذكار (كما في الفتوحات الربانية ٣/ ٣٣٥) ـ من طريق عمرو بن مسافر، قال: حدثني شيخ من أهلي، قال: سمعت سعيد بن المسيب من قوله بمعناه.

وعمرو ضعيف، وشيخه لم يسم، وقال الألباني: إسناده واه. (الإرواء ٢/ ١٧٧).

● ورواه معاذ بن الحارث عن أبي قرة الأسدي عن سعيد عن عمر مرفوعاً.

قال ابن حجر (كما في الفتوحات الربانية ٣/ ٣٣٤)، والسخاوي في القول البديع (ص٣٢١): أخرجه الواحدي، ومن طريقه عبد القادر الرهاوي في الأربعين، وفي سنده أيضاً من لا يُعرف.

وقال عبد القادر الرهاوي بعد أن أخرجه: رُوي عن عمر موقوفاً من قوله، وهو أصح من المرفوع. (كما في كنز العمال ٢/ ٢٦٩)

وقال ابن القيم (ص١٤٠): «لكنه لا يثبت، والوقف أشبه، والله أعلم»، وقال ابن كثير في مسند الفاروق (١/ ١٧٦): إن الموقوف أصح.

وعزاه في الكنز للديلمي مع الرهاوي، فلعله عند الديلمي من نفس الطريق.

وأورده رزين في التجريد (كما في جامع الأصول ٤/ ١٥٥) فزاد في سنده ومتنه، أما الإسناد فقد جعله مرفوعاً، وأما المتن فزاد فيه: «فلا تجعلوني كغمر الراكب، صلُّوا عليَّ أول الدعاء وآخره وأوسطه»!

قال ابن كثير في تفسيره: وهذه الزيادة إنما تروى من رواية جابر بن عبد الله.

قلت: وقد تقدم في الحديث الثاني الكلام على زيادات رزين وتفرداته، وأنها واهية غالباً.

قال أبو بكر بن العربي في عارضة الأحوذي (١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤): «مثل هذا إذ قاله عمر لا يكون إلا توقيفاً؛ لأنه لا يُدرك بنظر».

وأشار الإسماعيلي (كما نقل ابن القيم ص١٤٠) لنحو ذلك، واستظهره السخاوي في القول البديع، ونقل ذلك عن جماعة من أئمة أهل الحديث والأصول.

قلت: هذا لو صح الخبر إلى عمر.

وفي الباب مرفوعاً عن علي، ومعاذ، وجابر، وعبد الله بن بسر، وأنس، وأبي عمرو بن العلاء عن أبيه، ولا يصح منها شيء، قال الحافظ أبو اليُمن ابن عساكر: **لا يثبت في هذا الباب حديث مرفوع عن النبي ﷺ**. (نقله في القول البديع ص٣٢٢)، وهو كما قال، والله أعلم.

وقد أجابت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء برئاسة سماحة الشيخ ابن باز عن الحديث أنه ليس بصحيح. (فتاوى اللجنة ٤/ ٤٤٠).



الحديث الخامس

* عن الحسن مرسلاً قال: بلغني أن رسول الله ﷺ قال: **«لعنَ الله الناظِرَ والمَنظورَ إليه»**.

رواه البيهقي في شعب الإيمان، كذا في المشكاة: في باب النظر إلى المخطوبة، في آخر الفصل الثالث.

قلت: ومرسلات الحسن ضعيفة، ولا نعلم لهذا المتن أصلاً يعضده.

ثم رأيت في كشف الخفاء للعجلوني رحمه الله (ص٤٠٨) نسبة هذا الحديث إلى وضع إسحاق الملطي، عامله الله بما يستحق.

تخريج الحديث

حديث الحسن مرسلاً: «لعن الله الناظر والمنظور إليه». يعني العورة.

رواه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٩٩)، وفي الشعب (١٣/ ٤٧٨ رقم ٧٣٩٩ السلفية، ٦/ ١٦٢ رقم ٧٧٨٨ زغلول) من طريق بحر بن نصر، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عبد الرحمٰن بن سلمان، عن عمرو مولى المطلب، عن الحسن، قال: بلغني أن رسول الله ﷺ قال: (فذكره).

وهذا واهٍ، عبد الرحمٰن وشيخه فيهما ضعف، ومراسيل الحسن من أوهى المراسيل.

وضعّفه البيهقي في الكبرى بقوله: هذا مرسل. وتبعه التاج علي بن عبد الله التبريزي في المعيار (٢/ ٣٥٥).

قلت: وقال أبو داود في المراسيل: حدثنا ابن السرح، نا ابن وهب، أخبرني عبد الرحمٰن بن سلمان، عن عمرو مولى المطلب، أن رسول الله ﷺ قاله.. لم يذكر فيه الحسن.

هكذا وقع في طبعتي كتاب المراسيل (رقم ٤٧٣ شعيب، و٤٦٨ الزهراني)، وهو كذلك في أحكام النظر لابن القطان (رقم ١٥٧ ص٢٥٩ ـ ٢٦٠)، وتحفة الأشراف (١٣/ ٣٢٧ رقم ١٩١٧٧)، والأحكام المتعلقة بدخول الحمام لابن كثير (ص٤٩) نقلاً عن المراسيل، وهكذا ذكره الحافظ الحسيني في الإلمام بآداب دخول الحمام (٦١).

فهذا اختلافٌ يزيد في ضعف الإسناد.

وقال ابن القطان: لم يصح. وأعلّه بعبد الرحمٰن وعمرو.

ولم أجده في القطع المطبوعة من كتب ابن وهب.

ورفعه أحد الكذابين، وهو إسحاق بن نجيح الملطي، فرواه عن عباد بن راشد المنقري، عن الحسن، فزاد فيه: **عن عمران بن الحصين**، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن عدي في الكامل (١/ ٣٢٥)، وقال: إن هذا الحديث عن عباد بن راشد عن الحسن موضوع. وحكم أن الملطي وضعه، وتبعه الذهبي في الميزان (١/ ٢٠٢)، والسيوطي في ذيل الموضوعات (ص١٤٩)، والفتني في تذكرة الموضوعات (١٠)، وملا علي القاري في الأسرار المرفوعة (ص٤٠٩)، والعجلوني في كشف الخفاء (٢/ ٥٥٢)، والألباني في الضعيفة (٣٠٦)، وغيرهم.

ورُوي من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما:

رواه الديلمي في مسند الفردوس (٣/ ٥١٥ رقم ٥٤٨٣ الزمرلي، ووقع دون الإسناد في طبعة زغلول ٣/ ٤٦٥ رقم ٥٤٤١) من طريق علي بن داود القنطري، ثنا محمد بن عبد العزيز الرملي، ثنا خازم بن جبلة بن أبي نضرة العبدي، ثنا عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

وهذا إسناد مسلسل بالعلل: فالرملي فيه ضعف، وشيخه خازم قال عنه ابن مخلد الدوري: لا يكتب حديثه، وعدّه ابن عساكر في معجم الشيوخ (رقم ٧٧٢) من الضعفاء، وابن أبي رواد ضعيف كذلك، وفي روايته عن نافع مناكير وموضوعات.

ومَن دون علي بن داود لم أجزم بهم، لشدة التحريف في الأصل.

والتفرد بمثل هذا السند عن نافع منكر جدًّا، فكيف والمتن أيضاً منكر؟

وروي من حديث علي رضي الله عنه:

رواه أبو موسى المديني في الأحاديث الطوال (٤٥/أ، كما في مسند علي لأوزبك ٦/ ٢١٩٨) من طريق حماد النصيبي، عن السري بن خالد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن أبي طالب مرفوعاً، ضمن حديث طويل في الوصية والفضائل والآداب.

وهو حديث موضوع، فالنصيبي كذاب، ويأتي الكلام على حديثه هذا مفصلاً آخر تخريج الحديث رقم (٤٩) في هذا الكتاب.

وروي عن الزهري مرسلاً:

«إذا كان آخر الزمان حرم فيه دخول الحمام على ذكور أمتي بمآزرها»، قالوا: يا رسول الله، لم ذاك؟ قال: «لأنهم يدخلون على قوم عراة، ويدخل عليهم أقوام عراة، ألا وقد لعن الله الناظر والمنظور إليه».

عزاه في الزواجر (٢٥٠)، وفي كنز العمال (٩/ ٣٩٢) لابن عساكر، وذكره ابن منظور في مختصر تاريخه في ترجمة جبرون بن عبد الجبار بن واقد ـ وهو منشور بالنسبة لجدّه ـ، وفيه أنه حدث به عن سفيان ـ وهو ابن عيينة ـ عن الزهري مرسلاً به. وهو غريب جدًّا عن الزهري وسفيان، ويظهر أن آفته جبرون ـ إن صح السند له ـ، فقال الذهبي إنه منكر الحديث، وإنه متهم بالوضع، على أن مراسيل الزهري من أوهى المراسيل.

فالحاصل أن كل طرق الحديث شديدة الضعف، إن لم تكن موضوعة، والله أعلم.





الحديث السادس

* حديث: «**إن الله يحب من أصحابي أربعة: علياً، وسلمان، وأبا ذر، والمقداد بن الأسود الكندي**».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (في المجلد الخامس صفحة ٣٥١، ٣٥٦)، والترمذي (في المجلد الرابع من الطبعة الهندية بشرح المباركفوري صفحة ٣٢٧)، وقال: حسن غريب لا نعرفه إلا من طريق شريك. يعني به شريكاً القاضي، وأخرجه ابن ماجه (في المجلد الأول صفحة ٦٦)، وأخرجه الحاكم (صفحة ١٣٠ من المجلد الثالث)، كلهم من طريق شريك القاضي، عن أبي ربيعة الإيادي، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

وكلهم رووه عن شريك عن أبي ربيعة بالعنعنة، ما عدا أحمد في إحدى روايتيه، فإن شريكاً صرح فيها بأن أبا ربيعة حدثه بذلك.

وإسناده ضعيف من أجل أبي ربيعة المذكور، فإنه انفرد به، وهو منكر الحديث، قاله أبو حاتم الرازي.

وصحَّحه الحاكم، وزعم أنه على شرط مسلم، وأنكر الذهبي عليه ذلك، وقال: إن مسلماً لم يخرِّج عن أبي ربيعة المذكور. انتهى.

وكثيراً ما يصحح الحاكم رحمه الله **أحاديث ضعيفة وموضوعة، فلا ينبغي أن يُغتر بتصحيحه.**

وقد أغرب الحافظ ابن حجر في ترجمة المقداد فحَسَّن هذا الحديث، وليس ذلك بجيد؛ لضعف إسناده: لانفراد أبي ربيعة به، **ونكارة متنه**، ولأن هذا الحديث لو كان صحيحاً لم يخْفَ على الحفاظ

من أصحاب بريدة وابنه، والله ولي التوفيق.

تنبيه: لو صحَّ فليس له مفهوم.

تنبيه آخر: نقل الحافظ الذهبي كلام أبي حاتم المذكور في شأن أبي ربيعة في الميزان، في ترجمة عمر بن ربيعة (صفحة ٢٥٧ مجلد ٢).

تخريج الحديث

الحديث المذكور رواه البخاري في التاريخ الكبير (٩/ ٣١ ـ الكنى)، والترمذي (٣٧١٧)، وابن ماجه (١٤٩)، وأحمد في المسند (٥/ ٣٥١ و٣٥٦)، وفي فضائل الصحابة (١١٧٦ و١١٨١)، وعبد الله بن أحمد في زياداته على الفضائل (١١٠٣)، والروياني (١/ ٧٢ ـ ٧٣)، والطبري في ذيل المذيل (١١/ ٥٥١ ـ منتخبه)، والبغوي في معجم الصحابة (٤/ ٣٦٢ و٥/ ٢٩٥)، والحاكم (٣/ ١٣٠)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٧٢)، وابن المغازلي (٣٣١) وابن عساكر (٦٠/ ١٧٥ ـ ١٧٦)، وابن الأثير في أسد الغابة (٤/ ٤١٠)، والمزي في تهذيب الكمال (٣٣/ ٣٠٦).

كلهم من طريق شريك النخعي، عن أبي رَبيعة الإيادي، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه مرفوعاً.

قال الترمذي: حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث شريك.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

وتعقبه الذهبي في مختصر المستدرك بقوله: ما خرّج مسلم لأبي ربيعة. وقال في السير (١/ ٥٤٠): تفرد به أبو ربيعة. وقال في تاريخ الإسلام (عهد الخلفاء الراشدين ص٤٠٩): أبو ربيعة هذا خرّج له أبو داود وغيره، وقال أبو حاتم: منكر الحديث.

وقال ابن حجر في الإصابة (٦/ ٢٠٢): سنده حسن.

وقال الألباني في الضعيفة (١٥٤٩): ضعيف.

قلت: هذا **إسناد ضعيف جدًّا**، فيه علل:

العلة الأولى: ضعف شريك، فهو سيىء الحفظ، ولم يصرِّح بالسماع من شيخه.



أما ما وقع عند أحمد (٥/ ٣٥١ وهو كذلك في طبعتي الرسالة وعالم الكتب، وجامع المسانيد لابن كثير ٢/ ٢٠١): «ثنا عبد الله بن نمير، عن شريك، قال: **حدثنا** أبو ربيعة»، فلا أراه محفوظاً؛ لأمرين:

لأن جميع من وقفت عليه ممن رواه عن شريك اتفق على صيغة العنعنة بينه وبين شيخه، وهم: عبيد الله بن موسى، وعلي بن شبرمة، ومحمد بن فضيل، وإسماعيل بن موسى، وسويد بن سعيد، ومحمد بن سعيد بن الأصبهاني، والأسود بن عامر، ويحيى بن عبد الحميد.

ثم إن أحمد قد رواه في فضائل الصحابة (١١٨١) عن ابن نمير بالعنعنة أيضاً، ورواه الحاكم من طريق أحمد كذلك، وهكذا ساقه ابن حجر في أطراف المسند (١/ ٦١٣)، وإتحاف المهرة (٢/ ٥٧٨)، وكذا رواه ابن المغازلي من طريق عثمان ابن أبي شيبة عن ابن نمير.

العلة الثانية: ضعف أبي ربيعة الإيادي، وعدم تصريحه بالسماع من شيخه.

ـ فائدة في حال أبي ربيعة:

أبو ربيعة لم يُذكر عن حاله في التهذيب وفروعه شيء، وهذا بيان ما وقفتُ عليه على حاله:

فقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ١٠٩): عمر بن ربيعة أبو ربيعة الأيادي، روى عن الحسن البصري وابن بريدة، روى عنه الحسن وعلي ابنا صالح، ومالك بن مغول، وشريك. سمعت أبي يقول ذلك، وسألته عنه، فقال: منكر الحديث. أنا يعقوب بن إسحاق فيما كتب إليّ، قال: أنا عثمان بن سعيد، قال: سألت يحيى بن معين عن أبي ربيعة الذي يروي عنه شريك؟ فقال: كوفي ثقة.

وهو في تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (٩٤٨).

واقتصر ابن الجوزي في الضعفاء، والذهبي في الميزان والتاريخ على نقل كلام أبي حاتم فقط.

وقال أحمد في العلل ومعرفة الرجال (٦٣٧ و٢٤٧٩): حدثنا حسين بن حسن يعني الأشقر، قال: حدثنا شريك، عن أبي ربيعة الإيادي. قال: ورأيت مسعراً يسمع منه.

وقال البزار كما في كشف الأستار (٣/ ٢٦٤ رقم ٢٧١٥): أبو ربيعة كوفي، روى عنه الحسن بن صالح وشريك.

وحسّن له الترمذي حديثين، واستغرب آخر، وصحَّح له الحاكم.

وقال ابن حجر في التقريب: مقبول.

وقد روى له أصحاب الكتب الستة ثلاثة أحاديث:

هذا الحديث، ويرويه عن ابن بريدة، وهذا كوفي استقر في مرو قاضياً إلى وفاته.

وحديثاً آخر بهذا السند مرفوعاً: «يا علي، لا تتبع النظرة النظرة، فإن لك الأولى وليست لك الثانية».

وحديثاً عن الحسن البصري عن أنس مرفوعاً: «اشتاقت الجنة إلى ثلاثة: علي، وعمار، وبلال».

ووقفت له على حديثين خارج الستة، وهما من طريق بريدة الآنف، أحدهما بلفظ: «لكل نبي وصي، وإن عليًّا وصيي وولدي».

والآخر بلفظ: «إن الله يكافئ من يسعى لأخيه المؤمن في حوائجه في نفسه وولده إلى سبعة أبناء، فلا تملوا نِعم الله عليكم وقد جعلكم لها أهلاً، فإن مللتموها حرمكم».

فهذا كل ما وقفتُ عليه من حديثه، ويظهر أن عزّة حديثه لم تجعل بعض الأئمة يسبر حاله، أو يُحتاج للكلام عنه.

فيلاحظ أن أحاديثه الخمسة تفرَّد بها عن مشهورَين ذَوَي أصحاب، والحديثان الأولان والأخيران لم يروهما أحد عن بريدة أو ابنه سوى أبي ربيعة، والثالث لم يروه عن أنس أو الحسن سواه، وهذا أشد نكارة؛ لأن أبا ربيعة كوفي والحسن بصري.

كما يلاحظ أن المتون التي يرويها جلُّها في التشيع ـ وهو كوفي ـ وهو علتها جميعاً، وإن كان الحديث الرابع قد عدّه ابن عدي من مناكير شريك، لكنني أرى أبا ربيعة أولى بالجناية، وقال الذهبي في الميزان (٢/ ٢٧٣) عن الحديث: «هذا كذب، ولا يحتمله شريك».

أما الحديث الأخير فليس من عهدته، فقد اتهم به الخطيب (٧/ ٤٢١) أحد الرواة المتأخرين.

فيظهر لي أن عبارة أبي حاتم الرازي دقيقة جداً عندما قال: منكر الحديث، وكأنه لذلك لم يلتفت ابنُ الجوزي والذهبي لكلام ابن معين، مع أنه مما نَقَل ابنُ أبي حاتم بجانب كلام أبيه، والقاعدة أن الجرح المفسر مقدّم على التعديل.

فخلاصة البحث: أن الرجل شيعي ضعيف جدًّا.

العلة الثالثة: نبّه عليها سماحة الشيخ بقوله: هذا الحديث لو كان صحيحاً لم يخف على الحفاظ من أصحاب بريدة وابنه.

العلة الرابعة: نكارة متنه، ولعل هذا الحديث أحد أسباب حكم أبي حاتم الرازي على أبي ربيعة بنكارة حديثه، وهو مما نبّه عليه سماحة الشيخ أيضاً، وكذا الألباني.

ورُويت متابعة لشريك، فرواه أبو نعيم في الحلية (١/ ١٩٠) من طريق عباد بن يعقوب الرواجني، عن موسى بن عمير، عن أبي ربيعة به.

وموسى متروك، وقد نص الترمذي على أن الحديث لا يُعرف إلا من حديث شريك.

وسرقه أحد الكذابين وعكس المتن!

فرواه ابن عدي (٣/ ١١٣٧) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٣٩/ ١٢٧) ـ من طريق سليمان بن عيسى السجزي، ثنا الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر ﵄، قال رسول الله ﷺ: «إن الله أمرني بحب أربعة من أصحابي، وقال: **أَحِبَّهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي**».

قال ابن عدي: إن سليمان يضع الحديث. وتبعه ابن عساكر.

وقال الألباني في (الضعيفة ١٥٤٩): موضوع.

قلت: يظهر من دراسة الحديث شفوف نظر سماحة الشيخ في نقد الحديث، حيث تنبه لمسألة صيغة السماع بين شريك وأبي ربيعة، ومسألة التفرد، ونقد المتن، وفقهه، حيث نبه أن الحديث لو صح فلا مفهوم له، وهذه أمور لم أرها لغيره من خلال تخريجي للحديث، وكذلك تجرده وعدم تقليده للحاكم وابن حجر، رحم الله الجميع.

الحديث السابع

* خرّج البيهقي في السنن من طريق الحجاج بن فروخ الواسطي، عن العوّام بن حوشب، عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال: «**كان بلال إذا قال: قد قامت الصلاة نهض النبي ﷺ وكبّر**».

وأعلّه بالحجاج المذكور، وذكر أن ابن معين ضعّفه.

وذكره صاحب الميزان ـ أعني الحافظ الذهبي ـ من طريق الحجاج المذكور، وذكر أن ابن معين والنسائي ضعَّفاه. انتهى المقصود.

قلت: وفي السند المذكور علة أخرى، وهي الانقطاع بين العوَّام وبين عبد الله بن أبي أوفى؛ لأن العوام لم يسمع منه ولا من غيره من الصحابة رضي الله عنهم، كما يُعلم ذلك من تهذيب التهذيب وغيره، **وبذلك يكون الحديث المذكور ضعيفاً** لعلتين، وهما: الانقطاع، وضعف الحجاج.

وقد ذكره كثير من الفقهاء في أول باب صفة الصلاة محتجِّين به على استحباب قيام المأموم عند قول المؤذن قد قامت الصلاة، ولم يعزه كثير منهم إلى أحد، ولا حجة فيه لضعفه.

وبذلك يُعلم أنه لا تحديد في وقت قيام المأموم للصلاة إذا أخذ المؤذن في الإقامة، فهو مخيَّر في القيام في أول الإقامة، أو في أثنائها، أو آخرها، وهو قول أكثر أهل العلم، والله أعلم.

تخريج الحديث

الحديث المذكور رواه أبو القاسم بن أبي قعنب في حديث القاسم بن الأشيب (٨/ ٢ كما في الضعيفة ٤٢١٠ وفي النقل منه تصحيف)، والبزار (٨/

٢٩٨ رقم ٣٣٧١)، وبحشل في تاريخ واسط (٤٣)، وأبو يعلى (كما في المطالب العالية ٣/ ٨٤٧)، والطبراني في الكبير (كما في جامع المسانيد ٧/ ٣٠٥ ومجمع الزوائد ٢/ ٥)، وابن عدي (٢/ ٢٣٣)، وسمويه في فوائده (كما في الجامع الصغير ٥/ ١٥٣ مع فيض القدير)، وأبو الشيخ في كتاب الأذان (كما في كنز العمال ٨/ ٢٦٦)، والدارقطني في الأفراد (٤/ ١٨٥ أطرافه)، وابن حزم (٤/ ١١٧)، والبيهقي (٢/ ٢٢) من طريق حجاج بن فروخ، ثنا العوام بن حوشب، عن ابن أبي أوفى به.

قال الإمام أحمد عن الحديث (كما في جامع التحصيل ٢٤٩ وتحفة التحصيل ٢٥٠): العوام لم يلق ابن أبي أوفى، أكبر من لقيه سعيد بن جبير - إن كان لقيه، هو يروي عنه وعن طاوس.

قال البزار: هذا الحديث لا نعلم رواه عن رسول الله ﷺ إلا عبد الله بن أبي أوفى بهذا الإسناد.

وقال ابن المنذر في الأوسط (٤/ ١٧٠): لا يثبت.. لأن الذي رواه الحجاج بن فروخ، وهو شيخ مجهول، والعوام بن حوشب لم يسمع من ابن أبي أوفى.

وعدَّه ابن عدي من مناكير الحجاج، وتبعه الذهبي في الميزان (١/ ٤٦٤).

وقال الدارقطني: تفرد به الحجاج بن فروخ عن العوام.

وقال ابن حزم: إنه أثر مكذوب، والحجاج متفق على ضعفه.

وقال البيهقي في السنن وفي المعرفة (٢/ ٣٣٣): هذا لا يرويه إلا الحجاج بن فروخ، وكان يحيى بن معين يضعفه.

وذكره ابن الصلاح في النوع الثامن والثلاثين من مقدمته (٢٨٨)، ونقل عن الإمام أحمد قوله: العوام لم يدرك ابن أبي أوفى.

وتبعه غير واحد من أصحاب المصطلح في مبحث المرسل الخفي.

وضعفه النووي في المجموع (٣/ ٢٢٦)، وفي خلاصة الأحكام (١/ ٣٣٩ - ٣٤٠)، وابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (٢/ ١٢٣ أضواء السلف)، ونقلا كلام البيهقي.

وقال الذهبي في المهذب في اختصار السنن الكبير (١/ ٤٧٦): لم يصح. وقال: إن الحجاج واه.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ٥): رواه الطبراني في الكبير من طريق حجاج بن فروخ، وهو ضعيف جدًّا.

وقال في موضع آخر (٢/ ١٠٣): رواه البزار، وفيه الحجاج بن فروخ، وهو ضعيف.

وقال البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (١/ ٤٩٤): هذا إسناد ضعيف، لضعف الحجاج.

وقال الألباني في الضعيفة (٤٢١٠): ضعيف.. والحديث منكر عندي؛ لمنافاته ما استفاض عنه ﷺ من الأمر بتسوية الصفوف قبل التكبير، ويبعد أن يكون ذلك والمؤذن يقيم الصلاة، وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره: «أن بلالاً رضي الله عنه كان لا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ، فإذا خرج أقام الصلاة حين يراه. فإذا كبّر حين قوله: قد قامت الصلاة»؛ لم يبق هناك وقت لتسوية الصفوف وتعديلها، فثبت أن السُّنَّة التكبير بعد ذلك، والله أعلم.

قلت: والخلاصة أن هذا حديث منكر، فيه علل:

١ ـ الحجَّاج بن فروخ واهي الحديث.

٢ ـ العوَّام لم يسمع من ابن أبي أوفى.

٣ ـ نكارة متنه، كما نبَّه الإمام الألباني.

❒ ❒ ❒



الحديث الثامن

* حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً: «**إذا كثرت ذنوبك فاسْقِ الماء على الماء تتناثر ذنوبُك**».

رواه أبو بكر الخطيب البغدادي عن إسحاق بن محمد التمَّار، وقال: كان لا بأس به، قال: حدثنا هبة الله بهذا.

وهبة الله هو ابن موسى المزني الموصلي ـ عُرف بابن قتيل ـ لا يُعرف، كما في الميزان (المجلد الرابع، صفحة ٢٩٣)، **وبذلك يكون هذا الحديث ضعيفاً**.

ولكن يُعلم فضل سقي الماء من أدلة أخرى لكون ذلك من أعمال البر والخير، والله ولي التوفيق.

تخريج الحديث

قال الخطيب (٦/ ٤٠٣): حدثنا أبو العلاء إسحاق بن محمد التمار، ثنا أبو الحسن هبة الله بن موسى بن الحسن بن محمد المزني المعروف بابن قتيل بالموصل، ثنا أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى، ثنا شيبان بن فروخ الأُبُلِّي، ثنا سعيد بن سليم، ثنا أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا كثرت ذنوبك فاسق الماء على الماء، تتناثر كما يتناثر الورق من الشجر في الريح العاصف».

قلت: لم أجده هكذا عند غيره، وهذا **الإسناد باطل**، فيه علل:

الأولى: هبة الله الموصلي هذا لا يُعرف، قاله الذهبي، وساق له هذا الحديث من مناكيره في الميزان (٤/ ٢٩٣)، وتبعه ابن حجر في اللسان (٦/ ١٩٠)، والمناوي في فيض القدير (١/ ٤٣٤)، وتفرده بهذا السند العالي

المشهور منكر، وله حديث آخر باطل ذكره الألباني في الضعيفة (١٨٠٦).

الثانية: سعيد بن سليم الضبي واه، ونص ابن عدي أنه من المجاهيل الضعفاء الذين يروون عن أنس ما لا يتابعون عليه، ولا يُعرف من حديثه.

الثالثة: وأخشى أن يكون شيخ الخطيب وهم فيه، فقد نص على أن شيخه حدّثه أحاديث من حفظه.

وجاء من وجه آخر بزيادة:

رواه ابن عساكر (٥٤/ ٣٨٥) بسند آخر مظلم إلى أبي يعلى، قال: ثنا شيبان، ثنا سلمة بن كهيل، عن أنس مرفوعاً بلفظ: «اسقِ الماء على الماء في اليوم الصائف: تنتثر ذنوبك كما ينتثر الورق من الشجر في الريح العاصف».

قال ابن عساكر: منكر المتن والإسناد.

والحديث حكم عليه الغزي في الجد الحثيث (٢٢) بأنه لا أصل له.

وقال الإمام الألباني في الضعيفة (١٨٢٧): منكر.





الحديث التاسع

* حديث: «**رجَعْنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر**».

رواه البيهقي بسند ضعيف، قاله الحافظ العراقي في شرح[1] الإحياء، نقله عنه العجلوني في كشف الخفاء.

وقال الحافظ ابن حجر: هو من كلام إبراهيم بن أبي عبلة، وليس بحديث. نقله أيضاً العجلوني عن الحافظ في الكشف، هذا ملخص ما ذكره العجلوني.

وفي رواية البيهقي: «قالوا: وما الجهاد الأكبر؟ قال: جهاد القلب»[2].

ورواه الخطيب البغدادي بلفظ: «رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر. قالوا: وما الجهاد الأكبر؟ قال: مجاهدةُ العبد هواه». وقد روياه جميعاً عن جابر، كذا في كشف الخفاء.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الفتاوى (جزء ١١ صفحة ١٩٧): «أما الحديث الذي يرويه بعضهم أنه قال في غزوة تبوك: «رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر» فلا أصل له، ولم يروه أحد من أهل المعرفة بأقوال النبي ﷺ وأفعاله».

---

(١) كذا كتب الناسخ في الأصل، وهو مخالف لما في كشف الخفاء، والمعروف للعراقي: تخريج الإحياء.

(٢) كذا، والذي عند البيهقي: (مجاهدة العبد هواه).



الحديث رواه أبو بكر الشافعي في الفوائد المنتقاة (١٣/ ٨٣/ ١ كما في الضعيفة ٢٤٦٠، ولم أجده في الفوائد الغيلانيات)، والبيهقي في الزهد (٣٧٣) من طريق محمد بن عيسى تمتام، عن عيسى بن إبراهيم البركي، عن يحيى بن يعلى، عن ليث، عن عطاء، عن جابر مرفوعاً.

وهذا رجاله ثقات، عدا ليث بن أبي سليم، إلا أن له علة فيما أرى:

فرواه الخطيب (١٣/ ٤٩٣ أو ١٥/ ٦٨٥ ت بشار عواد) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في ذم الهوى (ص٣٩) ـ من طريق الحسن بن هاشم، عن يحيى بن العلاء، عن ليث به.

قلت: الحسن بن هاشم لم أهتد له، وقال الألباني: لم أجد له ترجمة.

ويحيى بن العلاء رُمي بالوضع، فأخشى أن تكون الرواية الأولى تصحَّفت عن الثانية، فانقلب اسم الراوي من يحيى بن العلاء الكذاب، إلى يحيى بن يعلى، إذ لو كان المتن محفوظاً عن ليث، لكان رُوي وعُرف، واشتهر الكلام عليه مبّكراً، وما حكم عليه بعض الحفاظ بأنه لا أصل له.

وعزاه السيوطي في الجامع الكبير (كما في كنز العمال ٤/ ٦١٦ رقم ١١٧٧٩)، والمناوي في فيض القدير (٤/ ٥١٠)، وفي الفتح السماوي (٢/ ٥١٤) للديلمي من حديث جابر، ونقل السيوطي في الدرر (رقم ٢٤٥) من تسديد القوس لابن حجر، ولم أجده في مطبوعتَي الفردوس.

كلام الحفاظ عليه:

قال البيهقي: هذا إسناد فيه ضعف.

وحكم أبو المظفر السمعاني في التفسير (٣/ ٤٥٨) أنه من غرائب الأخبار.

ونقل الزيلعي في تخريج الكشاف (٢/ ٣٩٦)، والعراقي في تخريج الإحياء (٢/ ٦)، وابن حجر في تخريج الكشاف (٤/ ١١٤) تضعيف البيهقي لحديث جابر، وأقروه.

وقال الصغاني في تذكرة الموضوعات (١٩١): ضعيف.

وقال ابن تيمية (كما في مجموع الفتاوى ١١/ ١٩٧): لا أصل له، ولم

يروه أحد من أهل المعرفة بأقوال النبي ﷺ وأفعاله. وأشار إلى مخالفته للآيات والأحاديث الكثيرة في فضل الجهاد.

وقال تلميذه ابن مفلح في الفروع (٢/ ١٦٩ العلمية): سئل شيخنا عن هذا الخبر مرفوعاً، فقال: لا يصح، وإنما يذكره بعض من صنف في الرقائق..

وقال الزيلعي في تخريج الكشاف (٢/ ٣٩٥): غريب جدًّا، وذكره الثعلبي هكذا من غير سند.

وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ١٩٦): إسناده ضعيف. ومثله في نور الاقتباس (١٢٨). وقال في شرح حديث لبيك (ص١٢٨): إن المرفوع فيه ضعف.

وقال ابن حجر: هو من رواية عيسى بن إبراهيم، عن يحيى بن يعلى، عن ليث بن أبي سليم، والثلاثة ضعفاء. (نقله المناوي في الفتح السماوي ٢/ ٨٥١)، وقال في تسديد القوس: هو مشهور على الألسنة وهو من كلام إبراهيم بن أبي عبلة. (نقله السيوطي في الدرر ١٧٠، والعجلوني في كشف الخفاء ١٣٦٢).

وقال السيوطي: لا أعرفه مرفوعاً. (نقله المناوي في الفتح السماوي ٢/ ٥١٤).

ونقل زكريا الأنصاري في التعليق على تفسير البيضاوي (ق١١٠/ ١ و٢٠٢/ ١ كما في الضعيفة ٢٤٦٠) حكم ابن تيمية وأقره، وقال في موضع آخر: رواه البيهقي وضعّف إسناده، وقال غيره: لا أصل له.

وقال الألباني في الضعيفة (٢٤٦٠): منكر.

وقد رُوي مقطوعاً، وهو الصحيح:

فقال النسائي في الكنى (كما في تخريج الكشاف ٢/ ٣٩٦ وغيره) ـ ورواه من طريقه ابن عساكر (٦/ ٤٣٨): أخبرني صفوان بن عمرو، نا محمد بن زياد أبو مسعود ـ من أهل بيت المقدس، قال: سمعت إبراهيم بن أبي عبلة وهو يقول لمن جاء من الغزو: قد جئتم من الجهاد الأصغر، فما فعلتم في الجهاد الأكبر؟ قالوا: يا أبا إسماعيل! وما الجهاد الأكبر؟ قال: جهاد القلب.

وسنده حسن، صفوان ثقة لا بأس به، ومحمد بن زياد صالح، له ترجمة في الجرح والتعديل (٧/ ٢٥٨)، وإبراهيم ثقة من صغار التابعين.

فهذا هو المعروف المشهور، كما قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الحديث العاشر

* حديث: «**حُبُّكَ الشيءَ يُعْمي ويُصِمّ**».

لا يصح عن النبي ﷺ.

قال الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] الآية: قال الإمام أحمد: حدثنا عصام بن خالد، حدثني أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني، عن خالد بن محمد الثقفي، عن بلال بن أبي الدرداء، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ قال: «**حبُّك الشيء يُعمي ويُصم**». رواه أبو داود عن حيوة بن شريح، عن بقية، عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم به. انتهى.

قلت: هذا الحديث المذكور ضعيف؛ لأن في إسناده أبا بكر بن عبد الله بن أبي مريم، وهو ضعيف لا يحتج به.

ولكن معناه صحيح، نسأل الله العافية.

تخريج الحديث

الحديث المذكور يرويه **أبو بكر بن أبي مريم**، واختُلف عليه، فرواه عنه:

عصام بن خالد، أخرج روايته: البخاري في التاريخ (٢/ ١٠٧)، وأحمد (٥/ ١٩٤) ـ ومن طريقه ابن عساكر (١٠/ ٥٢٣)، والمزي في تهذيب الكمال (٤/ ٢٨٧) ـ والدولابي (١/ ١٠١).

وعبد الله بن المبارك، أخرج روايته: عبد بن حميد (٢٠٥)، والفسوي في المعرفة (٢/ ١٨٩) ـ ومن طريقه البيهقي في الشعب (٢/ ٣٥١ رقم ٤٠٧ السلفية، و١/ ٣٨٦ رقم ٤١١ العلمية)، وفي الآداب (٢٠٩) ـ، والحكيم

الترمذي في نوادر الأصول (٢٧/أ الأصل ١٧ و١٧٠/أ الأصل ١٤٠)، والكلاباذي في بحر الفوائد (٢/ ٥٥٤ رقم ٦٧٤).

ويحيى بن عبد الله البابلتي، أخرج روايته الطبراني في الأوسط (٤/ ٣٣٤ رقم ٤٣٥٩)، والشاميين (٢/ ٣٤٠ رقم ١٤٥٤) ـ ومن طريقه ابن عساكر (١٦/ ١٨٦) ـ، والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ١٥٧ رقم ٢١٩).

ومحمد بن حرب، أخرج روايته: أبو زرعة الدمشقي في الفوائد المعللة (رقم ١١٣)، وأبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال (١/ ٣٥٦).

وشريح بن يزيد، أخرج روايته أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال (١/ ٣٥٦).

والحكم بن نافع، أخرج روايته أبو زرعة الدمشقي في الفوائد المعللة (رقم ١١٣)، وابن عساكر (١٦/ ١٨٦).

ستَّتهم: عن أبي بكر بن أبي مريم، عن خالد بن محمد الثقفي، عن بلال بن أبي الدرداء، عن أبيه مرفوعاً.

وعزاه ابن مفلح في الآداب الشرعية (١/ ٨٢) لأبي يعلى الموصلي، وعزاه الألباني في الضعيفة (١٨٦٨) للكلاباذي في مفتاح المعاني (ق١٩٣/ ١)، كلاهما من حديث ابن أبي مريم بهذا الإسناد.

ورواه عن أبي بكر: محمد بن مصعب القرقساني، واختُلف عليه:

فرواه عنه ابن أبي شيبة في المسند (١/ ٥٧ رقم ٤٩).

وأحمد (٥/ ١٩٤ و٦/ ٤٥٠).

ووكيع في أخبار القضاة (٣/ ٢٠٢)، عن محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي.

والخرائطي، ومن طريقه ابن الجوزي في ذم الهوى (ص٢٠)، عن أحمد بن ملاعب.

والطبراني في الشاميين (٢/ ٣٤٠ رقم ١٤٥٤)، ـ ومن طريقه ابن عساكر (١٦/ ١٨٦) ـ عن أبي زيد الحوطي.

وابن عدي (٢/ ٤٧١) من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة.

ستَّتهم: عن محمد بن مصعب القرقساني بسنده مرفوعاً.

ورواه ابن البختري في مجلسين من أماليه (٧)، عن محمد بن عبدك القزاز عن القرقساني **موقوفاً.**

ورواه **بقية بن الوليد**، واختُلف عليه:

فرواه أبو داود (٥١٣٠) من طريق حيوة بن شريح.

وأبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال (١/ ٣٥٦) من طريق كثير بن عبيد.

والآجري في الثمانين (٤٤)، وابن بشران (٥٢٤)، وابن عساكر (١٦/ ١٨٧) من طريق سليمان بن عمر الرقي.

والروذباري في الثلاثة مجالس من الأمالي (٢١١/أ) عن ابن أبي داود، ثنا محمد بن مصفى.

وابن عساكر من طريق سليمان بن داود البغدادي.

وأبو زرعة الدمشقي في الفوائد المعللة (رقم ١١٣)، عن يزيد بن عبد ربه وخالد بن خليّ.

سبعتهم: عن بقية بن الوليد، عن أبي بكر بن أبي مريم بسنده مرفوعاً.

ورواه الطبراني في الشاميين (٢/ ٣٤٦ رقم ١٤٦٨) من طريق ابن راهويه، عن بقية، عن ابن أبي مريم، عن **حبيب بن عبيد**، **عن بلال** به، فجعل حبيب محل خالد.

ورواه أبو الشيخ في الأمثال (١١٥)، عن الحسن بن أحمد البالسي، ثنا محمد بن مصفى، ثنا بقية، ثنا **صفوان بن عمرو**، **عن عبد الرحمٰن بن جبير، عن أبيه**، عن بلال بن أبي الدرداء، عن أبيه مرفوعاً.

البالسي ـ المعروف بابن فيل ـ وثّقه الدارقطني في سؤالات السهمي (٢٥٩)، وقال الذهبي في السير (١٤/ ٥٢٦): ما علمت فيه جرحاً، وله جزء مشهور فيه غرائب.

قلت: وقد خالف الحافظ ابن أبي داود عن ابن مصفى، فضلاً عن مخالفة الأكثرين عن بقية، كما تقدم قريباً، واغتر بعضهم بهذه الطريق ولم يتنبه للشذوذ والاختلاف؛ فحسّن السند!

فالأشهر عن بقية رواية الجماعة كما هو ظاهر، فرجع الحديث إلى أبي بكر بن أبي مريم.

ورواه الوليد بن مسلم (التاريخ الكبير للبخاري ٢/ ١٠٧ و٣/ ١٧٢ ومن طريقه ابن عساكر ١٦/ ١٨٨)، عن ابن أبي مريم، عن بلال، عن أبيه مرفوعاً، فلم يذكر خالداً الثقفي.

ورواه أحمد (٥/ ١٩٤)، ومن طريقه ابن عساكر (١٠/ ٥٢٣)، عن أبي اليمان عن ابن أبي مريم به موقوفاً.

والحاصل: أن هناك اختلافاً على أبي بكر بن أبي مريم في سنده وفي وقفه ورفعه، وإن كان الأكثر على روايته عن خالد عن بلال عن أبيه مرفوعاً؛ إلا أن أبا بكر ضعيف، وقد خولف:

فرواه البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ١٠٧ و٣/ ١٧٢) ـ ومن طريقه ابن عساكر (١٥/ ٣٠٢) ـ وأبو داود في الزهد (٢١٩) من طريق ابن وهب، نا سعيد بن أبي أيوب، عن حميد بن مسلم الدمشقي.

ورواه ابن الأعرابي في المعجم (رقم ١٢٤٧)، والبيهقي في الشعب (٢/ ٣٥٢ رقم ٤٠٨ السلفية و١/ ٣٨٦ رقم ٤١٢ العلمية) من طريق حريز بن عثمان الرحبي.

كلاهما عن بلال بن أبي الدرداء، عن أبيه **موقوفاً عليه**.

ولكن علَّقه البخاري في التاريخ (٣/ ١٧٢)، ومن طريقه ابن عساكر (١٦/ ١٨٨) عن سعيد بن أبي أيوب، عن حميد بن مسلم، أنه سمع أم الدرداء، عن أبي الدرداء قوله، وعلى كل حال فحميد قال الألباني: إنه لم يجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.

أما طريق حريز فسندها جيد، وبها يثبت الأثر موقوفاً.

وأشار أحمد والبيهقي إلى إعلال الحديث بالوقف، وقال المنذري في مختصر سنن أبي داود (٨/ ٣١ رقم ٤٩٦٧): الوقف أشبه. وتبعه العلائي في النقد الصريح (رقم ١٤)، وابن حجر في الأجوبة عن أحاديث المصابيح (رقم ١٠ آخر المشكاة ٣/ ١٧٨٥)، والسيوطي في الدرر المنتثرة (رقم ١٨٧)، والألباني في الضعيفة (١٨٦٨).

وجاءت متابعة للرفع، فرواه تمام الرازي في جزء إسلام زيد بن حارثة وغيره من أحاديث الشيوخ (٢٦) ـ ومن طريقه ابن عساكر (١٦/ ٢٣٢) ـ من طريق عبد الله بن هانئ، عن أبيه، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن بلال به.

وابن هانئ متهم بالكذب.

فحاصل ما سبق: أن الإسناد مرفوعاً منكر، لمخالفة الضعيف الثقات.

وعزاه المناوي في فيض القدير (٣/ ٣٦٩ و٣٧٣) للبغوي. كما عزاه الشوكاني في الفوائد المجموعة (رقم ١١٥) لابن الجوزي في الموضوعات، ولم أجده عندهما.

أحكام الحفاظ عليه:

تقدم ذكر من حكم عليه بالوقف.

والمرفوع عدّه سراج الدين القزويني من موضوعات المصابيح (انظر: آخر مشكاة المصابيح ٣/ ١٧٧٦)، وكذا الصغاني في الدر الملتقط (رقم ١٢).

وضعَّف إسناده: عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الكبرى (٣/ ٢١٤)، والمنذري في مختصر أبي داود (٨/ ٣١ رقم ٤٩٦٧ وأعلّه بضعف بقية أيضاً)، وابن مفلح في الآداب الشرعية (١/ ٨٢)، والعلائي في النقد الصريح (١٤)، والعراقي (كما في تخريج أحاديث الإحياء رقم ٢٣٩٣)، وابن حجر في الأجوبة عن أحاديث المصابيح (رقم ١٠ آخر المشكاة ٣/ ١٧٨٥).

لكن العراقي تعقب الصغانيَّ في حكمه على الحديث بالوضع، وقال: ليس بموضوع، وبل ولا شديد الضعف، فهو حسن! (رسالة في الرد على الصغاني ص٣٨، وطبع بعضها آخر مسند الشهاب ٢/ ٣٦١، ونقل منها السخاوي في المقاصد الحسنة رقم ٣١١).

قلت: من الواضح أن العراقي جعل الحسن مقابلاً للضعف، ويؤكده أنه قال في الرسالة قبله (ص٣٥): حديث جيد الإسناد. ولكن حاول المعلمي اليماني توجيه كلامه، فقال: إنه يريد الحسن اللغوي لا الاصطلاحي، واعتبره المعلمي شديد الضعف. وذلك في حاشية الفوائد المجموعة (رقم ١١٥ ص٢٥٥).

وقال الألباني في (الضعيفة ١٨٦٨): ضعيف.

وله شواهد:

منها حديث عبد الله بن أنيس:

رواه ابن عساكر (١٣/ ٣١٦)، وأبو معشر الطبري في جزء فيما رواه أبو حنيفة عن الصحابة (كما في تبييض الصحيفة للسيوطي ١٣٣ ـ ١٣٤)، وسبط ابن الجوزي في الانتصار والترجيح (١٧)، والخوارزمي في جامع المسانيد لأبي حنيفة (١/ ٢٣) بسند مظلم عن أبي داود الطيالسي، عن أبي حنيفة، سمعت عبد الله بن أنيس مرفوعاً.

قال ابن عساكر: هذا حديث منكر بهذا الإسناد، وفيه غير واحد من المجاهيل.

قلت: هذا موضوع، ويظهر أن أحد هؤلاء المجاهيل من المنتسبين للحنفية اختلقه ليثبت سماع الإمام أبي حنيفة من الصحابة، وهو أمر لا يثبته المحققون من الحفاظ.

ومن أدلة وضعه أنه ليس في مسند الطيالسي من رواية يونس بن حبيب، وأبو داود لم يرو عن أبي حنيفة في مسنده شيئاً، ولم يُذكر في مشيخته في تهذيب الكمال، ثم عبد الله بن أنيس توفي في الشام سنة أربع وخمسين، وهذا هو المعروف، وقيل: سنة ثمانين على أبعد الأقوال، فكيف يسمع منه الإمام أبو حنيفة المولود سنة ثمانين؟

ومنها: حديث عبد الله بن أبي أوفى:

ورد في جزء منسوب لأبي المكارم عبد الله بن الحسين بن أبي بكر بن أبي القاسم الشعري النيسابوري في أحاديث سبعة بسند واحد مسموعة للإمام أبي حنيفة عن سبعة من الصحابة (رقم ٣ ضمن مجموع فيه ثلاث رسائل حديثية من حديث الإمام أبي حنيفة ص١٦٩ ـ ١٧٠)، قال: أخبرنا الشيخ الإمام محمد بن منصور الواني في شعبان سنة ست وخمسمائة، قال: أخبرنا الشيخ الفقيه العالم الزواهي، قال: حدثنا القاضي الإمام الشهيد أبو سعيد بن عماد الإسلام أبي العلاء صاعد بن محمد، قال: أنبأنا أبو مالك نصرويه

البلخي ورد علينا حاجّاً، قال: حدثنا أبو الحسن علي بن الخضيب، قال: حدثنا علي بن بدر، وهو أبو الخضر القاضي، قال: حدثنا هلال بن بدر، عن هلال بن أبي العلاء، عن أبيه، عن الإمام أبي حنيفة، قال: لقيت سبعة من أصحاب النبي ﷺ، وسمعت عن كل واحد منهم حديثاً: .. ولقيت عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه، وسمعته يقول: قال رسول الله ﷺ: «حبك الشيء يُعمي ويصم، والدال على الخير كفاعله، والدال على الشر كمثله، إن الله يحب إغاثة اللهفان».

قلت: هذا كذب موضوع، وسنده مظلم مسلسل بالمجاهيل، ولا أصل له عن أبي حنيفة ولا عن ابن أبي أوفى، وقد توفي ابن أبي أوفى سنة سبع وثمانين، وقيل: سنة ثمانين ـ سنة ولادة أبي حنيفة ـ فأنّى سمع منه؟ والكلام في سبب وضعه هو الكلام على حديث ابن أنيس السابق.

والمصنِّف المنسوب إليه روايته لم أجد له ترجمة! وزعم المحقق في مقدمته أن إسناد أحاديثه صحيح! بينما يجزم الباحث في جزئه أنه موضوع مختلق سنداً ومتناً، والله أعلم.

ومنها: حديث أبي برزة الأسلمي:

عزاه السيوطي في الجامع الصغير (٣/ ٣٧٢ مع الفيض) للخرائطي في اعتلال القلوب.

قلت: جاء في مخطوطة كتاب الخرائطي (٤/ ٧٠/ب): نا أبو بدر عباد بن الوليد الغُبَري، قال: نا يحيى بن حماد الأعرج، قال: نا جعفر بن حيان، عن أبي الحكم، عن أبي بَرْزَةَ الأَسْلَمي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «حبك الشيء يعمي ويصم».

قلت: هذا غريب جدًّا، وإن كان رجاله ثقات، فعبَّاد وجعفر ثقتان، ويحيى هو الشيباني الثقة، وإن كنتُ لم أجد من ذَكَر أنه أعرج.

وأبو الحكم هو علي بن الحكم البناني الثقة، وقال البيهقي: إن روايته عن أبي برزة مرسلة.

فقد توفي أبو الحكم سنة ١٣١هـ وروايته عن أنس بن مالك والتابعين، وتوفي أبو برزة سنة ٦٥هـ على الصحيح.



فالسند منقطع، مع ما فيه من غرابة وتفرد شديدين، ولم أجده في مصدر آخر.

ثم استظهرت بعد التأمل الطويل أن ناسخ «اعتلال القلوب» سقط عليه أحاديث، فدخل عليه سند في متن، بدليل أن هذا الإسناد معروف لمتن حديث أبي برزة: «أخوف ما أخاف عليكم شهوات الغي في بطونكم وفروجكم ومضلات الهوى».

وهذا الحديث رواه ابن الجوزي من طريق اعتلال القلوب للخرائطي بهذا الإسناد في ذم الهوى (ص١٩)، ورواه البزار (٩/ ٢٩٢ و٣٠٨)، والبيهقي في الزهد الكبير (٣٧١) من طريق يحيى به، وتوبع عند أحمد (٤/ ٤٢٠)، وغيره.

والمتن هذا الذي أورده ابن الجوزي ليس موجوداً في كتاب الخرائطي، بل إن ابن الجوزي أورده في ذم الهوى، ثم ساق ثلاثة أحاديث (ص١٩) من كتاب الخرائطي، ثم أتبعه (ص٢٠) بروايته لحديث أبي الدرداء من طريق ابن أبي مريم المعروفة، وكل ذلك في باب ما يُستحب من الاقتصاد في الحب ويكره من الإفراط فيه؛ من كتاب الخرائطي.

وبالرجوع لمخطوط اعتلال القلوب، يتبين أن ناسخه كتب إسناد حديث أبي برزة، ثم سقط عليه متنه، والأحاديث الثلاثة عقبه، وإسناد حديث أبي الدرداء، ثم وقع متن حديث أبي الدرداء، فكأن الناسخ سها وانتقل نظره، واشتبه عليه أبو برزة بأبي الدرداء، فالتصق سند الأول بمتن الثاني! وهذا مكمن الخلل فيما أرى.

وكأن هذه النسخة المكتوبة بعد ابن الجوزي ـ سنة ٦٥٤هـ ـ أو فرعها، هي التي نقل منها السيوطي عزو الحديث، إذ لم أجد من سبقه في عزوه لأبي برزة، ولم يذكر له مصدراً سوى اعتلال القلوب للخرائطي، وقد رأيت ما فيه.

فالحمد لله على توفيقه وإرشاده وتعليمه، (ربِّ زدني علماً).

ومنها: حديث علي بن أبي طالب:

وهو ما رواه السمعاني في تاريخه (كما في جياد المسلسلات للسيوطي

٢٠)، والجياني في الأربعين العلوية، ومن طريقه بعض أصحاب المسلسلات المتأخرين، مثل السيوطي في مسلسلاته، والشاه ولي الله الدهلوي في الفضل المبين (ص١١٠)، وأحمد العطار في إجازته للعقاد (ص٤١)، ومحمد عابد السندي في حصر الشارد (٢/ ٦٢٣)، وعبد الباقي اللكنوي في المناهل السلسلة (ص٢١٢)، والفاداني في العجالة (ص٧٢)، وغيرهم؛ مسلسلاً برواية أربعة عشر أباً من آل البيت، ضمن أربعين حديثاً مرفوعاً.

وسنده مظلم جدًّا، قال الأبناسي في الشذا الفيّاح (٢/ ٥٦٩)، والسيوطي في تدريب الراوي (٢/ ٢٦٢): في الآباء من لا يُعرف حاله.

وقال العراقي في التقييد والإيضاح (ص٣٠٥): إن في الآباء من لا يُعرف حاله، وهذا الحديث من جملة أربعين حديثاً منها مناكير، والله أعلم.

وقال العراقي في طرح التثريب (٢/ ٤): إسنادها ضعيف.

وقال السخاوي في فتح المغيث (٣/ ١٨١ ـ ١٨٢): قال شيخنا [يعني: ابن حجر]: ولفظه: «حدثني سيدي والدي»، وهو اصطلاح لا يُعرف في المتقدمين، والمتون منكرة بهذا الإسناد. قال السخاوي: يعني لكونها جاءت من غير هذا الطريق.

وأشار السخاوي لهذا في الجواهر المكللة (١٩)، وقال: لا أطيل به لوهائه. وأحال على شرح الألفية المتقدم.

من المعضَلات:

رواه ابن طبرزذ في حديثه عن شيوخه إلى ابن مخلد وغيره في منتقى من حديث هناد النسفي (٢٢٧/ب و٢٢٨/أ) من طريق الأصمعي، عن أبي عمرو بن العلاء، قال: اثنين وستين قالها النبي ﷺ ابتداء ما سبقه أحد من الأدباء، ولا أحد من المخلوقين.. فذكرها.

وهناد متهم.

وأورده أبو دريد أول كتابه المجتنى في اللغة مرفوعاً بلا إسناد.

قلت: وقد ذُكر للحديث شاهد بلفظ: حب ثناء الناس يعمي ويصم،

وهو شاهد قاصر على ضعفه، ورُوي من حديث معاوية، وأبي الدرداء، وابن عباس.

وجملة القول في الحديث: أنه من قول أبي الدرداء؛ ثابت عنه، وأن رفعه من طريقه منكر، وسائر شواهده واهية، والله أعلم.

□ □ □



الحديث الحادي عشر

* حديث: أن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ۝٥٥﴾ [المائدة: ٥٥] أنها نزلت في علي بن أبي طالب رضي الله عنه، تصدَّق بخاتمه وهو راكع:

ليس بصحيح، ذكره الحافظ ابن كثير في التفسير، وحكم عليه بالضعف؛ لضعف رجال أسانيده وجهالة بعضهم، وذكر أنه لم يقل أحدٌ من أهل العلم فيما يُعلم، بفضل الصدقة حال الركوع. انتهى المقصود.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في المنهاج (المجلد الأول، صفحة ١٦٥)[١] أن الحديث المذكور موضوع.

وبهذا يُعلم أن قوله تعالى: ﴿وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥] معناها: وهم خاضعون ذليلون لله تعالى؛ لأن الركوع والسجود يمثلان غاية الذل لله والاستكانة، فالمؤمن يتصدق وهو خاضع لله، لا يتكبر، ولا يُدل بعمله، ولا يُرائي، ولا يسمِّع.

والله ولي التوفيق.

تخريج الحديث

ورد من طرق واهية جدًّا أن عليّاً رضي الله عنه مرَّ به سائل وهو راكع فأعطاه خاتمه، وهذا بيانها:

حديث علي بن أبي طالب:

رواه الحاكم في علوم الحديث (ص١٠٢)، وأبو نعيم في مستخرجه على

(١) الطبعة التي حققها الدكتور محمد رشاد سالم.

علوم الحاكم (ذكره ابن الصلاح في حاشيته على علوم الحديث ص٣٣٤ بتحقيق السلوم)، والخوارزمي في المناقب (ص١٨٧)، وابن عساكر (٣٥٦/٤٢ و٣٠٣/٤٥) من طريق محمد بن يحيى بن الضريس، من طريق عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، ثنا أبي، عن أبيه، عن جده، عن علي مرفوعاً.

وعيسى متروك، وذكر ابن حبان وابن عدي أنه يروي عن آبائه أحاديث موضوعة.

وأشار الحاكم إلى إعلاله بقوله: هذا حديث تفرد به الرازيون عن الكوفيين، فإن يحيى بن الضريس الرازي قاضيهم، وعيسى العلوي من أهل الكوفة.

قلت: هكذا قال الحاكم: (يحيى بن الضريس)، وتعقبه أبو نعيم وابن الصلاح بأن ابن الضريس هو محمد بن يحيى الفيدي، وهو كوفي.

كما وقع نسب عيسى العلوي عند الحاكم: عيسى بن عبد الله بن عبيد الله بن عمر بن علي، والصواب ما في المصادر الأخرى كما أُثبت.

وقال ابن كثير في تفسيره (المائدة: ٥٥): رواه ابن مردويه من حديث علي بن أبي طالب ﵁ نفسه، وعمار بن ياسر، وأبي رافع، وليس يصح شيء منها بالكلّية، لضعف أسانيدها وجهالة رجالها.

وقال السيوطي (كما في كنز العمال ١٦٥/١٣ رقم ٣٦٥٠١): رواه أبو الشيخ وابن مردويه، وسنده ضعيف.

ورواه الشجري في أماليه (١٣٧/١) من طريق ابن عقدة، عن أحمد بن الحسن بن سعيد بن عثمان الخراز الكوفي أبو عبد الله، عن أبيه، عن حصين بن مخارق، عن الحسن بن زيد بن علي، عن آبائه، عن علي.

قال الدارقطني في التعليقات على المجروحين لابن حبان (ص٢٩٦): أبو جنادة هذا حصين بن مخارق بن ورقاء.. وكان أبو جنادة هذا يضع الحديث، له كتب في تفسير القرآن وغيره موضوعة.

قلت: وابن عقدة حافظ شيعي ضعيف، بل نُقل أنه كان يحمل شيوخ الكوفة على الكذب، ويسوّي لهم نسخاً، ويأمرهم أن يرووا بها، وهو أروى

الناس للمناكير وعن المجاهيل، ولا سيما في ما يتعلق بالتشيع، قال ابن تيمية في منهاج السُّنّة (٧/ ٣٧٣): إن ابن عقدة غايته أن يجمع ما يُروى في فضائل علي من المكذوبات والموضوعات. وقال أيضاً (٨/ ١٨٨): كان جمَّاعاً لأكاذيب الشيعة.

وقال الحافظ محمد بن عبد الهادي في كتاب الرد على الخطيب في البسملة: أحمد بن محمد بن سعيد؛ ابن عقدة الحافظ باب الأسانيد المظلمة ومجمع الأحاديث الموضوعة. نقله الزيلعي في تخريج الكشاف (٢/ ٢٤٤) محتجّاً به ومستشهداً.

ولا يؤثر هنا كلام من مشّى ابن عقدة أو دَفَع عنه مباشرته الكذب والوضع بنفسه، فإن المؤدى واحد في الحكم على متونه الغرائب في التشيع عن شيوخه المجاهيل، سواء كانت العلة منه أو منهم.

وشيخه هنا لم أجد له ترجمة، وكذا أبوه، وسياق نسبهما من تاريخ دمشق (٤٤/ ٣٧٥).

فالسند موضوع، ثم الحسن بن زيد فيه ضعف، ولا سيما في روايته عن أبيه.

ورواه الشجري من هذه الطريق إلى حصين بن مخارق، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن آبائه مثله.

وعن حصين، عن أبي الجارود، عن محمد وزيد ابني علي عن آبائهما أيضاً.

ورواه (١/ ١٣٨) عن حصين، عن سعد بن طريف، عن أصبغ بن نباتة، عن علي.

وكله كذب: حصين تقدم أنه وضاع، وشيوخه الثلاثة كذابون أيضاً، وكذا ابن نباتة!

ورواه ابن المغازلي (٣٥٥) من طريق عبد الحميد بن موسى القناد، نا محمد بن إسحاق الخراز، نا عبد الله بن بكار، نا عبيد بن أبي الفضل، عن محمد بن الحسن، عن أبيه، عن جده، عن علي قوله.

وهذا سند شديد الضعف، فمحمد بن الحسن الذي يروي عن أبيه عن

جده عن الصحابة: هو محمد بن الحسن بن عطية العوفي، وهو كوفي ضعيف، وكذلك أبوه وجده عطية ضعيفان، والأخير ذُكر بالتدليس أيضاً، ولم أجد من ذكر روايته عن علي، بل هو منقطع يقيناً؛ لأن عطية مات بعد علي بأكثر من سبعين سنة، هذا إن لم يكن تحرف اسم الصحابي في كتاب ابن المغازلي، فالمطبوع كثير التصحيف، ولم يطبع على نسخ جيدة.

وبقي في السند من لم أعرف حاله، وابن بكار ذكره ابن حبان في الثقات.

حديث ابن عباس، وله عنه طرق:

*** الطريق الأولى:**

قال البلاذري في أنساب الأشراف (٢/ ٣٨١ زكار): حُدِّثتُ عن حماد بن سلمة.

ورواه أبو الشيخ ـ ومن طريقه الواحدي في أسباب النزول (ص٢٣٠)، والشجري في الأمالي (١/ ١٣٨)، والخوارزمي في المناقب (ص١٨٦) ـ عن الحسن بن محمد بن أبي هريرة، ثنا عبد الله بن عبد الوهاب، ثنا محمد بن الأسود، عن محمد بن مروان.

ورواه ابن المغازلي (٣٥٧ وفي سنده تحريف) من طريق عَبادة، وهو ابن زياد الأسدي الكوفي (كما في إكمال الكمال ٦/ ٢٣)، عن عمرو بن ثابت، وهو ابن أبي المقدام، عن ابن محمد بن السائب.

ثلاثتهم: عن محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح باذام، عن ابن عباس، مرفوعاً ضمن قصة.

ورواه ابن مردويه (كما في تفسير ابن كثير، المائدة: ٥٥ والدر المنثور) من طريق الكلبي به.

وعزاه المحب الطبري في الرياض النضرة (٣/ ٢٠٨) لأبي الفرج والفضائلي.

قلت: وهذا موضوع، مسلسل بالعلل، فالكلبي كذاب، وأبو صالح شديد الضعف، وما يرويه عنه الكلبي كذب، ولا سيما فيما يتعلق بالتفسير، وهذا منه.

وقال ابن كثير: الكلبي متروك، وقال: هذا إسناد لا يُفرح به.

وحرَّف كلامه بعض الشيعة فنقلوه: لا يُقدح به!

ووهّاه الألباني في الضعيفة (٤٩٢١)، وفي الثمر المستطاب (٢/ ٨٢٨).

قلت: على أن الأسانيد دون الكلبي واهية، فالإسناد الأول لم يثبت إلى حماد بن سلمة.

والإسناد الثاني فيه علل: الحسن بن محمد بن أبي هرٰيرة ترجم له أبو الشيخ في طبقات الأصبهانيين (٤/ ١٢١)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ٢٧٠)، والذهبي في تاريخ الإسلام (وفيات ٣٢١ ص٨٣)، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وشيخه عبد الله قال عنه أبو نعيم: في أحاديثه نكارة. (انظر: اللسان ٣/ ٣١٣).

وشيخه محمد بن الأسود لم أهتد لترجمته.

ومحمد بن مروان هو السدي، متهم بالكذب، وروايته عن الكلبي عن أبي صالح وُصفت بسلسلة الكذب!

والإسناد الثالث: فيه عَبادة، بفتح العين، مختلف فيه، وهو شيعي غال، وله مناكير في الفضائل كما قال ابن عدي، وشيخه رافضي واه، وابن الكلبي هو هشام؛ شديد الضعف أيضاً!

على أنه جاء من رواية الكلبي بلاغاً، ولم يذكر ابن عباس! علّقه ابن أبي زمنين في التفسير (٢/ ٣٣ و٣٤).

ومهما دار الإسناد على الكلبي، فإنه ضعيف جدًّا.

*** الطريق الثانية:**

وجاء من طريق عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر، عن أبيه، عن ابن عباس مختصراً.

وعبد الوهاب بن مجاهد ضعيف جدًّا، تركه غير واحد، وكذّبه الثوري، ولم يسمع من أبيه.

والحديث ضعّفه ابن كثير، فقال: عبد الوهاب لا يحتج به.

قلت: ولا يثبت إلى عبد الوهاب أصلاً.

فرواه ابن المغازلي في المناقب (٣٥٤) من طريق الحسن بن علي العدوي، ثنا سلمة بن شبيب، ثنا عبد الرزاق، ثنا عبد الوهاب به.

الحسن شيعي كذاب، وقد رُوي من طريق أخرى:

فرواه الشجري (١/ ١٣٧) من طريق أبي الشيخ، عن الحسن بن محمد بن أبي هريرة، ثنا أحمد بن يحيى بن زهير التستري، وعبد الرحمٰن بن أحمد الأزهري، ثنا أحمد بن منصور، ثنا عبد الرزاق، عن عبد الوهاب به.

الحسن لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً كما تقدم.

ومن أدلة نكارته أنه ليس في تفسير عبد الرزاق أو مصنفه أو أماليه، ونصَّ ابن تيمية في منهاج السُّنّة (٧/ ١٣) أن عبد الرزاق لم يروه.

ورواه الشجري في أماليه (١/ ١٣٧) بإسناده المتقدم إلى حصين بن مخارق، عن عبد الوهاب بن مجاهد به.

وهذا إسناد موضوع إلى حصين كما تقدم، ثم حصين كذاب.

ورواه حصين عند الشجري عن عبد الصمد، عن أبيه، عن ابن عباس!

كما أنه رُوي عن مجاهد مقطوعاً:

رواه الطبري (٦/ ٢٨٩) من طريق عبد العزيز بن أبان، ثنا غالب بن عبيد الله، سمعت مجاهداً يقول في تفسيرها: نزلت في علي، تصدق وهو راكع.

عبد العزيز وشيخه كلاهما متروك.

* **الطريق الثالثة:**

رواه الخطيب في المتفق والمفترق (١/ ٢٥٨)، وابن المغازلي (٣٥٦) من طريق محمد بن عمر بن بشير العسقلاني، ثنا المطلب بن زياد، عن السدي، عن أبي عيسى، عن ابن عباس.

وهذا موضوع، ورجال الإسناد بين ضعفاء ومجاهيل، وتقدم للسدي سند آخر في الحديث.

وقال ابن تيمية في منهاج السُّنَّة (٧/ ١٥): وهذا الإسناد الذي ذكره

الثعلبي إسناده ضعيف، فيه رجال متهمون، **وأمّا نقلُ ابن المغازلي الواسطي فأضعف وأضعف.**

الطريق الرابعة:

ورواه ابن مردويه في تفسيره من طريق الثوري، عن أبي سنان، عن الضحاك، عن ابن عباس.

أورده الزيلعي في تخريج الكشاف (١/ ٤٠٩)، وابن كثير، وقالا: الضحاك لم يلق ابن عباس.

قلت: هذا غريب عن الثوري، ولم يذكرا السند إليه، ولا إخاله يثبت، ولو كان معروفاً لما عدلوا عن روايته إلى الطرق الأخرى الواهية جدًّا، ولما تفرد بروايته ابن مردويه في القرن الخامس، ولم أجده في أي مصدر آخر.

وحال الأسانيد السابقة يُنبئك عن حال هذا.

حديث عمار بن ياسر:

قال الطبراني في الأوسط (٦/ ٢١٨ رقم ٦٢٣٢)، وعنه ابن مردويه (كما في تخريج الكشاف ١/ ٤٠٩ و٢/ ٢٣٨): حدثنا محمد بن علي الصائغ، قال: نا خالد بن يزيد العمري، قال: نا إسحاق بن عبد الله بن محمد بن علي بن حسين، عن الحسن بن زيد، عن أبيه زيد بن الحسن، عن جده، قال: سمعت عمار بن ياسر (فذكر موضع الشاهد بسياق مغاير).

قال الطبراني: لا يُروى هذا الحديث عن عمار بن ياسر إلا بهذا الإسناد، تفرد به خالد بن يزيد.

قلت: سنده موضوع، خالد متروك، وإسحاق لم أجده، والحسن بن زيد ضعيف، ولا سيما في روايته عن أبيه.

والحديث ضعّفه ابن كثير.

وقال الهيثمي في المجمع (٧/ ١٧): فيه من لم أعرفهم.

وقال ابن حجر في تخريج الكشاف (بحاشية الكشاف ١/ ٥٠٥): في إسناده خالد بن يزيد العمري، وهو متروك.



وقال السيوطي في الدر المنثور، وفي لباب النقول (ص١١٧): إن في سنده مجاهيل.

ورُوي من طريق واهية إلى الحصين بن مخارق ـ وهو كذاب أيضاً ـ عن الحسن بن زيد عن آبائه عن علي! وتقدم.

حديث أبي رافع:

رواه الطبراني في الكبير (١/ ٣٢١ رقم ٩٥٥)، وعنه أبو نعيم في المعرفة (١/ ٢٥٢ رقم ٨٦٣)، والشجري في أماليه (١/ ١٣٧) وأبو موسى المديني في اللطائف (٨٩١)، ضمن قصة أنها في علي، ولا ذكر للتصدق فيها.

وهي من طريق يحيى بن الحسن بن فرات، ثنا علي بن هاشم، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، ثنا عون بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده.

قلت: هذا موضوع، محمد بن عبيد الله شيعي شديد الضعف، ولا سيما فيما يرويه في التشيع، وعلي وإن كان صدوقاً إلا أنه تُكلِّمَ فيه، ونصَّ ابن عدي أنه يروي في التشيع ما لا يُتابَع عليه بأسانيد مختَلَقة.

وابن الفرات لم أجد له ترجمة، وأخوه زياد، وأبوه وجدُّه كوفيون، فالظاهر أنه من شيعة الكوفة، وأنه مجهول.

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٣٤): فيه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع ضعفه الجمهور ووثقه ابن حبان، ويحيى بن الحسن بن الفرات لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات.

وقال السيوطي في الدر المنثور: إن في سنده مجاهيل.

ورواه الشجري في (١/ ١٣٨) بإسناده الآنف إلى حصين بن مخارق، عن هارون بن سعيد، عن محمد بن عبيد الله الرافعي، عن أبيه، عن جده، عن أبي رافع.

وهذا موضوع، وقد تقدم بيانه.

حديث أبي ذر:

رواه الثعلبي (٤/ ٨٠) من طريق السري بن علي الوراق، ثنا يحيى بن

عبد الحميد الحماني، عن قيس بن الربيع، عن الأعمش، عن عباية بن ربعي، عن ابن عباس، عن أبي ذر مطولاً، وفيه موضع الشاهد.

قلت: وهذا موضوع، السري لم أهتد لترجمته، والحماني متهم، وقيس ضعيف، والأعمش مدلس، وقد عنعن، وعباية رافضي محترق يروي الموضوعات، ترك الناس الرواية عنه، كما يستفاد من ترجمته في اللسان.

وقال ابن تيمية في منهاج السُّنّة (٧/ ١٥): إسناده ضعيف، فيه رجال متهمون. وأقره الذهبي في المنتقى منه (ص٤٢٠)، والألباني في الضعيفة (٤٩٢١).

وقال ابن حجر في تخريج الكشاف (بحاشية الكشاف ١/ ٥٠٥): إسناده ساقط.

المرسلات والمعضلات:

رواه ابن جرير الطبري (٦/ ٢٨٨) عن محمد بن الحسين، ثنا أحمد بن المفضل، ثنا أسباط، عن السدي، أنها في جمع المؤمنين، ولكن عليًّا مرّ به سائل وهو راكع في المسجد فأعطاه خاتمه.

وهذا ضعيف على إرساله، أسباط ضعيف، وإسماعيل السدي فيه ضعف، والسدي، وأحمد شيعيان.

ورواه ابن أبي حاتم في التفسير (٤/ ١١٦٢)، وأبو الحسن الخلعي في فوائده (١٣٨/أ، وذكره في توضيح المشتبه ٢/ ٤٤٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٤٢/ ٣٥٧) ـ من طريق أبي سعيد الأشج، نا أبو نعيم الفضل بن دكين، عن موسى بن قيس، عن سلمة بن كهيل، قال: تصدَّق علي بخاتمه وهو راكع.

وعزاه في الدر المنثور لأبي الشيخ.

وهذا معضل، لأن سلمة من صغار التابعين، ولم يسمع من الصحابة إلا جندب بن جنادة، وزاد بعضهم: أبا جحيفة، وسلمة كوفي شيعي، والظاهر أن الحديث بلغه من بعض الشيعة الكوفيين؛ فأرسله، وبهذا يرجع الحديث للشيعة!

وموسى بن قيس وإن كان صدوقاً إلا أنه من الغلاة في الرفض، وله مناكير، وأشار ابن ناصر الدين في التوضيح إلى إعلاله به.

ورواه ابن جرير (٦/ ٢٨٩)، وابن أبي حاتم (٤/ ١١٦٢) عن أيوب بن سويد، ثنا عتبة بن أبي حكيم في الآية، قال: علي بن أبي طالب، ولم يذكر فيها أمر الخاتم.

وهذا معضل شديد الضعف، فأيوب ضعيف كما تقدم، وعتبة فيه ضعف، وهو من أتباع التابعين.

فتبيَّن أن المعضلات واهية أيضاً.

كلام الأئمة على الحديث:

حكم عليه ابن تيمية بالوضع، ونقل إجماع العلماء بالنقل على ذلك، وسيأتي كلامه.

وقال ابن القيم في الصواعق المرسلة (٢/ ٦٩٧): إن من قال في هذه الآية إنها نزلت في علي بن أبي طالب وحده فهو **كذب قطعاً** على الله.

وقال ابن كثير بعد أن عدّد مخارجه في تفسيره: وليس يصح شيء منها بالكلية، لضعف أسانيدها وجهالة رجالها.

وقال أيضاً في تاريخه (١١/ ٩٤ هجر): هذا لا يصح بوجه من الوجوه؛ لضعف أسانيده، ولم يُنْزَل في علي شيءٌ من القرآن بخصوصيته، وكل ما يوردونه.. من الآيات والأحاديث الواردة في أنها نزلت في علي لا يصح شيء منها.

قال الألباني في الضعيفة (٤٩٢١ وبمعناه في الثمر المستطاب ٢/ ٨٢٨): واعلم أنه لا يتقوى الحديث بطرق أخرى ساقها السيوطي في الدر المنثور (٢/ ٢٣٩)، لشدة ضعف أكثرها، وسائرها مراسيل ومعاضيل لا يحتج بها!

وحكم في الضعيفة (٤٩٢١) على الحديث بأنه منكر.

وزعم السيوطي في لباب النقول (ص١١٨)، وبذل العسجد في سؤال المسجد (١/ ٩٠ ضمن الحاوي في الفتاوى) أن هذه الشواهد يقوي بعضها بعضاً!

قلت: من شروط التقوية أن لا تكون شديدة الضعف ولا منكرة، ويتبين من خلال دراسة الأسانيد شدة ضعفها جميعاً، وقد خالف السيوطي من هو أعلم وأكثر.



فائدة في إبطال الحديث من جهة الدراية:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السُّنَّة (٢/ ٣٠ ـ ٣٢): وقد وضع بعض الكذابين حديثاً مفترى أن هذه الآية نزلت في علي لما تصدق بخاتمه في الصلاة، **وهذا كذب بإجماع أهل العلم بالنقل**، وكَذِبُهُ بَيِّنٌ من وجوه كثيرة، **منها:**

أن قوله: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ صيغة جمع، وعليٌ واحد.

ومنها: أن الواو ليست واو الحال، إذ لو كان كذلك لكان لا يسوغ أن يُتولى إلا من أعطى الزكاة في حال الركوع، فلا يُتولى سائر الصحابة والقرابة!

ومنها: أن المدح إنما يكون بعمل واجب أو مستحب، وإيتاء الزكاة في نفس الصلاة ليس واجباً ولا مستحَبًّا باتفاق علماء الملة، فإن في الصلاة شغلاً.

ومنها: أنه لو كان إيتاؤها في الصلاة حسناً لم يكن فرّق بين حال الركوع وغير حال الركوع، بل إيتاؤها في القيام والقعود أمكن.

ومنها: أن عليًّا لم يكن عليه زكاة على عهد النبي ﷺ.

ومنها: أنه لم يكن له أيضاً خاتم، ولا كانوا يلبسون الخواتم حتى كتب النبي ﷺ كتاباً إلى كسرى، فقيل له: إنهم لا يقبلون كتاباً إلا مختوماً، فاتخذ خاتماً من ورق ونقش فيها محمد رسول الله.

ومنها: أن إيتاء غير الخاتم في الزكاة خير من إيتاء الخاتم، فإن أكثر الفقهاء يقولون: لا يجزئ إخراج الخاتم في الزكاة.

ومنها: أن هذا الحديث فيه أنه أعطاه السائل، والمدح في الزكاة أن يخرجها ابتداء ويخرجها على الفور لا ينتظر أن يسأله سائل.

ومنها: أن الكلام في سياق النهي عن موالاة الكفار والأمر بموالاة المؤمنين؛ كما يدل عليه سياق الكلام.

قلت: فهذه تسعة أوجه مختصرة ساقها ابن تيمية في هذا الموضع، ثم توسع وسرد (٧/ ١٠ ـ ٣١) تسعة عشر وجهاً في إبطال الحديث رواية ودراية، ولولا طوله لسردته.

ومن مواضع تكذيبه للحديث الأخرى: في المنهاج (٣/ ٤٠٤).

ومن أهم ما يُبطل الحديث أنه ثبت واستفاض عند المفسرين أن هذه الآية عامة في النهي عن موالاة الكفار، والأمر بموالاة المؤمنين، وأصح ما ورد في سبب النزول قصة عبادة بن الصامت رضي الله عنه لمّا تبرأ من حلفائه اليهود، وعدّها ابن تيمية في المنهاج (٧/ ١٨)، مما استفاض عند المفسرين سلفاً وخلفاً، وهذا ما قدّمه ابن جرير، واعتمده ابن كثير وغيره في تفسير الآية.

ومن أدلة بطلان الحديث ما صحَّ وثبت عن سيد أهل البيت في زمانه أبو جعفر محمد بن علي أنها في عموم المؤمنين، وأبطل اختصاص جدِّه علي بها.

فروى عبد الملك بن سليمان، عن أبي جعفر محمد بن علي في تفسير الآية، قال: يعني في المؤمنين. فقلت له: بلغنا أنها نزلت في علي بن أبي طالب! فقال: علي من المؤمنين!

قال أبو عبيد (كما ذكر ابن النحاس في معاني القرآن ٢/ ٣٢٥): أخبرنا هشيم، ويزيد.

ورواه ابن جرير الطبري (٦/ ٢٨٨) من طريق عبدة.

ورواه ابن جرير (٦/ ٢٨٨)، وابن أبي حاتم (٤/ ١١٦٢) من طريق المحاربي.

ورواه أبو نعيم في الحلية (٣/ ١٨٥) من طريق عيسى بن يونس.

خمستهم: عن عبد الملك به، وهو ثقة من حفاظ الكوفيين.

وعزاه في الدر المنثور لعبد بن حميد وابن المنذر في تفسيريهما، وعزاه المحب الطبري في الرياض النضرة (٣/ ٢٠٨) لابن السمان في الموافقة.

وقال الألباني: إسناده صحيح، وقال: «فلو أن الآية نزلت في علي رضي الله عنه خاصة؛ لكان أولى الناس بمعرفة ذلك أهلُ بيته وذريته، فهذا أبو جعفر الباقر رضي الله عنه لا علم عنده بذلك! وهذا من الأدلة الكثيرة على أن الشيعة يُلصقون بأئمتهم ما لا عِلْمَ عندهم به!». اهـ.

قلت: وهكذا حصل، فلمّا لم يُعجب هذا الأثر الشيعةَ ألصقوا بأبي

جعفر محمد بن علي روايةً مضادة أن الآية نزلت في علي خاصة!

رواه ابن المغازلي (٣٥٨) من رواية إبراهيم بن محمد بن ميمون، عن علي بن عابس، عن عبد الله بن عطاء، عن أبي جعفر.

وهذا إسناد شديد الضعف: إبراهيم من أجلاد الشيعة، وليس بثقة، ولا سيما في روايته عن علي بن عابس، كما يستفاد من اللسان (١/١٠٧)، وابن عابس هذا متفق على ضعفه.

ورواه الشجري (١/١٣٨) بإسناده الآنف إلى حصين بن مخارق، عن أبي حمزة، عن علي بن الحسين وأبي جعفر!

وتقدم أن السند إلى حصين واه، ثم حصين نفسه كذاب!

* **والخلاصة**: أن الحديث كذب موضوع سنداً ومتناً، وكثرة طرقه لا تزيده إلا وهناً.

ولما ثبت بُطلان الحديث رواية ودراية لم نحتج إلى إثبات تضارب واختلاف المتون التي وضعها الشيعة في رواياتهم لهذا الحديث، مع أن القصة المزعومة واحدة!

وبذلك يُعلم قيمة دعوى الإجماع أو التواتر المزعومَين في نزول الآية في علي رضي الله عنه!

ومن أراد التوسع في نقض الحديث من جهة اضطراب متنه ومعناه؛ ونقد مرويات الشيعة للحديث في كتبهم المزعومة عبر قواعدهم ومراجعهم المزعومة؛ فلينظر بحث الأستاذ فيصل نور في كتابه القيم: الإمامة والنص (ص٤٢٣ ـ ٤٥٦)، فقد أجاد وأفاد.





الحديث الثاني عشر

* الأحاديثُ الواردةُ في دَفْنِ عيسى ابن مريم عليه السلام في حجرة النبي ﷺ بعد نزوله آخر الزمان وموته **كلها ضعيفة**.

وهكذا ما روى الترمذي عن عبد الله بن سلام؛ أنه مكتوبٌ في التوراة: «**أن عيسى عليه الصلاة والسلام يُدفن مع النبي ﷺ**»؛ **فهو ضعيف**.

انظر: (صفحة ٨١ من المجلد العاشر) من تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، الطبعة المصرية.

تخريج الحديث

ورد ذلك في عدة أحاديث:

حديث عبد الله بن سلام:

رواه الترمذي (٣٦١٧)، ومن طريقه ابن عساكر (٤٧/ ٥٢٣)، عن زيد بن أخزم.

ورواه نعيم بن حماد في الفتن (٢/ ٥٨٠ رقم ١٦٢١).

ورواه ابن عساكر من طريق عبد الملك بن سليمان.

ثلاثتهم: عن سلم بن قتيبة، حدثني أبو مودود المدني، حدثني عثمان بن الضحاك، عن محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام، عن أبيه، عن جده، قال: نظرتُ في التوراة صفة محمد ﷺ، وعيسى ابن مريم عليه السلام يُدفن معه.

قال: فقال أبو مودود: وقد بقي من البيت موضع قبر.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، هكذا قال: عثمان بن الضحاك، والمعروف الضحاك بن عثمان المديني. اهـ.

قلت: وسقط عند نعيم بن حماد (وفقاً للمطبوع) ذكرُ محمد بن يوسف من الإسناد.

ورواه الطبراني في المعجم الكبير (١٣/ ١٥٩ رقم ٣٨٤) - ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٩/ ٣٩٥) - من طريق عبد الله بن نافع الصائغ، عن عثمان بن الضحاك بسنده، ولفظه: يدفن عيسى عليه السلام مع رسول الله ﷺ وصاحبيه، فيكون قبره الرابع.

وعلقه ابن عبد البر (١٤/ ٢٠٢) عن الصائغ به.

قال الهيثمي في المجمع (٨/ ٢٠٦): فيه عثمان بن الضحاك؛ وثقه ابن حبان وضعفه أبو داود، وقد ذكر المزي رحمه الله هذا في ترجمته وعزاه إلى الترمذي، وقال: حسن، ولم أجده في الأطراف.

وقال الألباني في الضعيفة (٦٩٦٢): لعله سقط من نسخته من الأطراف، أو شتَّ بصره عنه، فإنه في المطبوعة منه (٤/ ٣٥٦/ ٥٣٣٦).

ورواه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٢٦٣) - ومن طريقه ابن عساكر (٤٧/ ٥٢٤) - عن الحزامي، ثنا محمد بن صدقة، سمع عثمان بن الضحاك بن عثمان، أخبرني محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام، عن أبيه، عن جده، لَيُدفنَّ عيسى ابن مريم مع النبي ﷺ في بيته.

قال البخاري: هذا لا يصح عندي، ولا يتابع عليه.

قلت: عثمان بن الضحاك ضعيف، ومحمد بن يوسف ذكره ابن حبان في كتابه الثقات، ونص البخاري أنه لا يتابع على حديثه هذا، وضعَّفه.

ومن أدلة ضعف الأثر أنه قد خولف في لفظ المتن على ثلاثة أوجه كما تقدم.

وقال الألباني في المشكاة (٥٧٧٢): إسناده ضعيف. وقال في الضعيفة (٦٩٦٢ ونحوه في ضعيف سنن الترمذي ٣٦١٧): موقوف ضعيف.

وهو على كل حال من الإسرائيليات، وأغرب بعض أهل العلم فجعله مرفوعاً حُكماً؛ لأنه مما لا يُقال من قبل الرأي! مع وقوفه على إعلال البخاري وغيره له، وتصريح بعض رواياته أنه من التوراة. (انظر: التصريح بما تواتر في نزول المسيح، هامش ص٨٢ مع ص١٨١ و٢٤١).

حديث عائشة:

رواه ابن عساكر (٤٧/ ٥٢٢) من طريق الأحوص بن المفضل الغلابي، ثنا أبي: المفضل بن غسان، ثنا محمد بن عبد الله بن عبد العزيز العمري، عن صالح بن شعيب بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر، عن أبي بكر، عن عائشة، قالت: قلت: يا رسول الله، إني أرى أن أعيش من بعدك، فتأذن لي أن أدفن إلى جنبك؟ فقال: «وأنَّى لي بذلك الموضع؟ ما فيه إلا موضع قبري وقبر أبي بكر وقبر عمر، وقبر عيسى ابن مريم».

ورواه بوجه مختلف أحمد بن يحيى الطرطوشي ـ كما نقل من خطه ابن الأبار في التكملة لكتاب الصلة (١/ ١٨) ـ، فرواه من طريق العلاء بن المفضل بن غسان، نا محمد بن عبد الله بن عمر العمري، نا شعيب بن طلحة من ولد أبي بكر الصديق، عن أبيه، عن جده، عن عائشة بنحوه.

قلت: العمري سياق نسبه الصحيح كما عند ابن الأبار، وهو شديد الضعف، لا يُعرف بنقل الحديث كما قال العقيلي، ومع ذلك فحديثه القليل مناكير، وأباطيل عن المشاهير كما قال الأئمة. (انظر: اللسان ٥/ ٢١٨ و٢٣٧).

وصالح بن شعيب لم أجد له ترجمة، وسياق نسبه في طبقات ابن سعد (١/ ٤٦٠ القسم المتمم) موافق لما هنا، وهو غير صالح بن شعيب بن أبان البصري.

ثم قد رُوي عن صالح على وجهين كما تقدم، وفي كليهما علة زائدة:

أما رواية ابن عساكر ففيها انقطاع؛ لأن أبا بكر الراوي عن عائشة الظاهر أنه ابن عبد الرحمٰن، وقد توفي سنة أربع وتسعين، وشعيب والد صالح توفي بعده بثمانين سنة كما في طبقات ابن سعد (١/ ٤٦٠ القسم المتمم)، فأحرى أن لا يدرك صالحٌ أبا بكر.

وأما رواية ابن الأبار ففيها شعيب بن طلحة، قال عنه ابن معين وابن عدي: لا أعرفه. وقال الدارقطني: متروك. ووافقه الضياء، وقال أبو حاتم: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات، فالظاهر من حاله أنه لا يحتج به.

والحاصل: أن سند الحديث موضوع.

وهذا الحديث أورده ابن كثير في تاريخه (٢/ ٥٢٧ دار هجر)، وقال: لا يصح إسناده.

وقال ابن حجر في الفتح (٦/ ٧٧): لا يثبت.

حديث عبد الله بن عمرو:

عزاه في المشكاة (٥٥٠٨) لابن الجوزي في كتاب الوفاء من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ: «ينزل عيسى ابن مريم إلى الأرض، فيتزوج، ويولد له، ويمكث خمساً وأربعين سنة، ثم يموت، فيُدفن معي في قبري، فأقوم أنا وعيسى ابن مريم في قبر واحد بين أبي بكر وعمر».

قال المباركفوري في تحفة الأحوذي (١٠/ ٦٢): رواه ابن الجوزي في كتاب الوفاء، ذكره الشيخ ولي الدين في المشكاة، ولم أقف عن سنده.

قلت: هو في الوفاء (٢/ ٨١٤) دون إسناد، ونبّه الألباني في الضعيفة (١٢/ ٤٧٠ رقم ٥٧٠٩) أن كتاب الوفاء المطبوع هو مختصر الكتاب، وأن محققه لم يتنبه لذلك.

وقد وقفت بحمد الله على سند ابن الجوزي:

فرواه في العلل المتناهية (٢/ ٤٣٣ رقم ١٥٢٩)، وفي المنتظم (٢/ ٣٩) من طريق عبد الله بن عبيد الله بن مهدي، عن أبي عبد الرحمٰن، عن محمد بن يزيد الواسطي، عن عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم الإفريقي، عن عبد الله بن يزيد الحبلي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً.

وقال: هذا حديث لا يصح، والإفريقي واهٍ بمرة.

وأورده الذهبي في تلخيص العلل المتناهية (١٠٢٥)، وقال: ابن أنعم هالك.

وعزاه الذهبي في التلخيص وفي الميزان (٢/ ٥٦٢ ـ ٥٦٣) لابن أبي الدنيا في بعض تواليفه عن أبي عبد الرحمٰن به.

ذكره الذهبي ضمن أحاديث للإفريقي في الميزان، ثم قال: فهذه مناكير غير محتملة.

قلت: محمد بن يزيد ثقة، وأبو عبد الرحمٰن لم أعرفه، وبحثتُ في تهذيب الكمال عن شيوخ ابن أبي الدنيا الذين يشتركون مع الرواة عن الواسطي؛ فلم أجد من يُكنى أبا عبد الرحمٰن، فأخشى أن يكون هو علة الخبر دون الإفريقي.

والخبر على كل حال منكر السند والمتن.

وقال الألباني في الضعيفة (٦٥٦٢): منكر.

خبر سعيد بن المسيب:

قال ابن حجر (٧/ ٦٦): وفي أخبار المدينة من وجه ضعيف عن سعيد بن المسيب، قال: إن قبور الثلاثة في صفة بيت عائشة، وهناك موضع قبر يُدفن فيه عيسى عليه السلام.

قلت: أظنه يعني أخبار المدينة لابن النجار ـ كما عزاه العيني في عمدة القاري (٨/ ٢٢٥) ـ والخبر فيه (٢/ ٣٩١ مع شفاء الغرام، وص٢٠٨ طبعة أخرى) هكذا: «قال أهل السير: وفي البيت موضع قبر في الجهة الشرقية، قال سعيد بن المسيب: فيه يُدفن عيسى ابن مريم عليه السلام».

فلم يُسنده ابن النجار، ولا أبو اليمن ابن عساكر في إتحاف الزائر (١٧٨)، ولم أقف عليه مسنداً، ولعله لذلك أطلق ابن حجر ضعفه.

قول آخر في دفن عيسى عليه السلام:

قال العيني في عمدة القاري (١٦/ ٤٠): ويدفن مع النبي في قبره، وقيل: يدفن في الأرض المقدسة، وهو غريب. اهـ.

قلت: **فالحاصل: أن كل ما روي فيه لا يصح** كما قال سماحة الشيخ، وكله شديد الضعف لا يتقوى بمجموعه.





الحديث الثالث عشر

* حديث: «**لا ربا بين المسلم والحربي**»:

ذكره العيني في البناية على الهداية، وقال: **غريب، ليس له أصل مسند**. ونَقَلَ عن المبسوط: أنه رُوي عن مكحول مرسلاً. انتهى.

تخريج الحديث

قال أبو يوسف القاضي في الرد على سير الأوزاعي (ص٩٧): «..وإنما أحل أبو حنيفة هذا؛ لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا ربا بين أهل الحرب»؛ وقال أبو يوسف: «وأهل الإسلام».

وذكره الشافعي في الأم (٧/ ٣٥٩) عن أبي يوسف، وقال: ليس بثابت، ولا حجة فيه.

ورواه البيهقي في المعرفة (١٣/ ٢٧٦) من طريق الشافعي، وأقرّه.

ونقل ابن المنذر في الأوسط (١١/ ٢٣٦) رواية أبي يوسف، وذهب إلى قول الشافعي.

وقال ابن قدامة في المغني (٤/ ٤٧): خبرهم مرسل لا نعرف صحته.

وقال النووي في المجموع (٩/ ٣٧٦): إنه مرسل ضعيف، فلا حجة فيه.

وقال ابن الهمام في فتح القدير (٧/ ٣٨): هذا الحديث غريب.

وقال الزيلعي في نصب الراية (٤/ ٤٤): غريب. ونقل كلام الشافعي محتجّاً به.

وقال ابن حجر في الدراية (٢/ ١٥٨): لم أجده. ونقل كلام الشافعي أيضاً.

وقال إبراهيم بن مفلح في المبدع (٤/ ١٥٧): إنه خبر مجهول.

وقال الألباني في الضعيفة (٦٥٣٣): منكر.

قلت: الظاهر أنه **لا أصل له**، والله أعلم.

ونازع بعض الحنفية في هذا، فقال السرخسي في المبسوط (١٤/ ٥٦): هذا الحديث وإن كان مرسلاً فمكحول فقيه ثقة، والمرسل من مثله مقبول!

وقال العيني في البناية (٧/ ٣٨٥): هذا غريب، ليس له أصل مسند.

ثم نقل العيني كلام السرخسي والشافعي وغيرهما، وقال: «لا نسلّم عدم ثبوته؛ لأن جلالة قدر الإمام لا تقتضي أن [كذا، وأظنه: تقتضي أن لا] يجعل لنفسه مذهباً من غير دليل واضح! وأما قوله [يعني: الشافعي]: «ولا حجة فيه»، فبالنسبة إليه؛ لأن مذهبه عدم العمل بالمرسلات إلا مرسل سعيد بن المسيب، والمرسل عندنا [يعني: الحنفية] حجة؛ على ما عُرف في موضعه، والله أعلم». انتهى.

قلت: هذا الكلام معلومٌ حالُه عند أهل الحديث! وطوّل الإمام الألباني في نقده، فالخبر غريب المخرج جدًّا، وليس ثابتاً عن مكحول أصلاً، كما أن مراسيله عندهم من أوهى المراسيل، وابنُ الهُمام والزيلعي أقعد في الحديث ممن خالفهما من الحنفية، وقولهما: «غريب» يعني: أنه لا أصل له في اصطلاحهما، ووافقهما سائر الحفاظ على ذلك. والله أعلم.





الحديث الرابع عشر

❁ حديث: «**عقوبة تارك الصلاة بخمس عشرة عقوبة.. إلخ**»:

من الأحاديث الباطلة المكذوبة على النبي ﷺ، كما بيَّن ذلك الحفاظ من العلماء رحمهم الله؛ كالحافظ الذهبي في الميزان، والحافظ ابن حجر، وغيرهما.

قال ابن حجر في كتابه لسان الميزان، في ترجمة محمد بن علي بن العباس البغدادي العطار: إنه رَكَّب على أبي بكر بن زياد النيسابوري حديثاً باطلاً في تارك الصلاة. وروى عنه محمد بن علي الموازيني ـ زعم المذكور ـ أن ابن زياد أخذه عن الربيع، عن الشافعي، عن مالك، عن سُمَيّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه: «من تهاونَ بصلاته عاقبه الله بخمس عشرة خصلة..» الحديث.

وهو ظاهر البطلان من أحاديث الطرقية. اهـ.

فكيف يرضى مؤمن لنفسه بترويج حديث موضوع، وقد صحَّ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**من روى عني حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**». خرّجه مسلم في صحيحه.

وفيما جاء عن الله وعن رسوله في شأن الصلاة وعقوبة تاركها ما يكفي ويشفي، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا﴾ [النساء: ١٠٣]، وقال تعالى عن أهل النار: ﴿مَا سَلَكَكُمۡ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾﴾ [المدثر: ٤٢ ـ ٤٣] الآيات، فذكر من صفاتهم التي دخلوا بسببها النار تَرْكَ الصلاة، وقال سبحانه: ﴿فَوَيۡلٞ

﴿لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝٥ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ۝٦ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ۝٧﴾ [الماعون: ٤ ـ ٧].

وقال ﷺ: «**بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت**»، وقال ﷺ: «**العهدُ الذي بيننا وبينهم الصلاة؛ فمن تركها فقد كفر**».

والآيات والأحاديث الصحيحة في هذا كثيرة معلومة.

تخريج الحديث

وقفت للحديث على ثلاثة طرق:

حديث أبي هريرة:

رواه ابن النجار في ترجمة أبي بكر محمد بن علي بن العباس بن أحمد العطار من التاريخ كما في ذيل الموضوعات (١٠٠)، والقدر المطبوع من تاريخ ابن النجار يقف عند تراجم حرف الفاء.

قال ابن النجار في ترجمته: حدَّث بحديث غريب المتن والإسناد عن أبي بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري الفقيه.

ثم أسند الحديث عن عبد المنعم بن عبد الوهاب الحراني، عن أبي الغنائم أُبَيّ النرسي، ثنا أبو بكر محمد بن عبد الله الموازيني، ثنا العطار، ثنا أبو بكر النيسابوري، أبنا الربيع بن سليمان، ثنا الشافعي، عن مالك، عن سُمَيّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مطولاً.

ووقع النقل منه في ذيل الموضوعات بزيادة سهيل بن أبي صالح بين سمي وأبي صالح، وهو خطأ.

قال الذهبي في ترجمة محمد بن علي العطار هذا في الميزان (٢/ ٦٥٣): ركّب على أبي بكر بن زياد النيسابوري حديثاً باطلاً في ترك الصلاة.

وذكره ابن حجر في ترجمته في اللسان (٥/ ٢٩٦)، وقال: هو ظاهر البطلان، من أحاديث الطرقية.

وأقرهما السيوطي في ذيل الموضوعات (١٠١)، وابن عراق في تنزيه الشريعة المرفوعة (٢/ ١١٤)، ومحمد البشير الظافر الأزهري في تحذير المسلمين (٦٩)، وعبد العزيز السدحان في كتب وأخبار ورجال وأحاديث تحت المجهر (ص٢٠٤)، وفي الخطب المنبرية (٣/ ١١٨).

حديث علي:

قال قوام السُّنَّة الأصبهاني في الترغيب (٢/ ٤٣١ رقم ١٩٣٤): ثنا محمد بن محمد بن زيد العلوي، أبنا الحسن بن أحمد بن عبد الله المقرئ، أبنا الحسين بن أحمد المعلم، ثنا أحمد بن إبراهيم الفامي، ثنا محمد بن أحمد بن صديق الأصبهاني، ثنا إسحاق بن إبراهيم السرخسي، ثنا علي بن شعيب، ثنا شجاع بن الوليد بن قيس، ثنا عبد الواحد بن راشد، عن أبيه راشد، أنه سمع الحارث، عن علي مرفوعاً.

قال الأصبهاني عقبه: هذا حديث غريب، لم أكتبه إلا عن هذا السيد العلوي.

قلت: هذا موضوع، الحسن بن أحمد ضعيف كما في اللسان (١/ ١٩٥)، والحارث الأعور واه، وبينهما غير واحد من المجاهيل.

والظاهر أن العلة فيه من الحسن بن أحمد المعروف بابن البناء؛ لأن العلوي الراوي عنه من أقرانه، وهو من الحفاظ العارفين، ولم يكتبه قوام السُّنَّة عن غير شيخه، فظهر أن منشأ الغرابة من ابن البناء، إذ لم يُتابع في أيٍّ من طبقات الإسناد الطويل، والله أعلم.

*** وله طريق أخرى:**

فرواه الخلال في عشرة مجالس من الأمالي (٧٧) عن ابن شاهين، ثنا جعفر بن محمد الصَّنْدَلي، ثنا أبو بكر بن زَنْجُويه، ثنا محمد بن يوسف الفِرْيابي، عن سفيان الثوري، عن زُبَيد بن الحارث اليامي، عن عامر الشعبي، أخبرني أبو جحيفة وهب بن عبد الله، عن علي مرفوعاً.

قلت: رجاله كلهم ثقات مشاهير، إلا أنه منكر بمرة، والظاهر أن علته تفرد الفريابي عن الثوري، والفريابي له أفراد عن الثوري، وقال بعض أهل

العلم: إنه أخطأ في خمسين ومائة حديث من حديث الثوري (تهذيب الكمال ٢٧/ ٥٩، والميزان ٤/ ٧٢)، ولو كان الحديث محفوظاً عن الثوري لما تفرد به الفريابي، ولا سيما أنه ليس من كبار أصحاب الثوري، فلعله دخل عليه سند في متن، والله أعلم.

والحديث أورده السمرقندي أول كتابه قرة العيون (ص٣ بهامش مختصر التذكرة للقرطبي) بلا إسناد ولا ذكر صحابي.

* **والحاصل: أن الحديث موضوع**، حكم بغرابته قوام السُّنَّة الأصبهاني وابن النجار، وحكم بوضعه الذهبي وابن حجر والسيوطي فمَن بعدهم.

وأصدرت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء برئاسة سماحة الشيخ ابن باز فتوى ببطلان الحديث (انظر: فتاوى اللجنة ٤/ ٤٧٠)، وحكم سماحة الشيخ أيضاً على الحديث بالكذب في فتواه بتاريخ ٧/ ٩/ ١٤٠١، (وهو مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ١٠/ ٢٧٩ و٢٦/ ٣٥٧)، وفي فتوى أخرى سنة ١٤٠٣هـ أو ١٤٠٤هـ (وهو في كتاب الدعوة، الفتاوى ١/ ٩٧).





الحديث الخامس عشر

❊ حديث: التوسل بجاه النبي ﷺ:

موضوع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مجموع الفتاوى (ج١ صفحة ٣١٩): «وروى بعض الجهال عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا سألتم الله فاسألوه بجاهي، فإن جاهي عند الله عظيم**»، وهذا الحديث كذب، ليس في شيء من كتب المسلمين التي يَعتمد عليها أهلُ الحديث، ولا ذكره أحد من أهل العلم بالحديث».

تخريج الحديث

هذا الحديث **كذب لا أصل له**، لم أجده مرويًّا في شيء من الكتب.

وكلام ابن تيمية المنقول هو من رسالته في التوسل والوسيلة (ص١٢٩)، وقال فيه أيضاً (ص١٤٧ وموضعه في مجموع الفتاوى ١/٣٤٦، ومثله في تلخيص كتاب الاستغاثة ص١٣٠): وقد تقدم أن ما يذكره بعض العامة من قوله ﷺ: «إذا كانت لكم حاجة فاسألوا الله بجاهي» حديث باطل، لم يروه أحد من أهل العلم، ولا هو في شيء من كتب الحديث.

وقال في تلخيص كتاب الاستغاثة (ص٧٠ ـ ٧١) عن حديثٍ: فعُلم أنه من أكاذيب أهل الوضع والاختلاق الذين وضعوا من الكذب أكثر مما بأيدي المسلمين من الصحيح، لكن الله فرّق بين الحق والباطل بأهل النقد العارفين بالنقل علماء التعديل والتجريح، وهذا من جنس ما يرويه بعض العامة: «إذا سألتم الله فاسألوه بجاهي، فإن جاهي عند الله عظيم»، وهو كذب موضوع، من الأحاديث المشينات التي ليس لها زمام ولا خطام، قال الإمام أحمد:

للناس أحاديث يتحدثون بها على أبواب دورهم ما سمعنا بشيء منها!.. إلخ.

وقال الألباني في الضعيفة (رقم ٢٢ والتوسل ص١٢٨): لا أصل له.

وأطالا رحمهما الله في نقض الحديث والكلام عليه من جهة الدراية.

وقال محدّث المغرب أبو شعيب الدكالي الصدِّيقي (ت١٣٥٦هـ): ليس بحديث، بل هو كلام موضوع. (كما في ترجمته المفردة للدكتور محمد رياض ٥٢٧).

وقال أحمد الغماري في در الغمام الرقيق (٩٨): باطل، لا أصل له ولا سند؛ لا موضوع ولا ضعيف.

وعدّه أخوه عبد الله الغماري مما لا أصل له؛ في رسالته: إرشاد الطالب النجيب إلى ما في المولد النبوي من الأكاذيب (ص٢٠)، على أنهما ممن يجوّز التوسل الممنوع!





الحديث السادس عشر

* حديث «عن علي ﵁ قال: دخلت أنا وفاطمة على رسول الله ﷺ فوجدته يبكي بكاءً شديداً، فقلت: فداك أبي وأمي يا رسول الله ما الذي أبكاك؟ فقال ﷺ: **«يا علي، ليلة أسري بي إلى السماء رأيتُ نساءً من أمتي في عذاب شديد، فأنكرت شأنهن لمّا رأيت شدة عذابهن: رأيتُ امرأة معلقة بشعرها يغلي دماغ رأسها، ورأيت امرأة معلقة بلسانها والحميم يصب في حلقها، ورأيت امرأة معلقة بثدييها، ورأيت امرأة تأكل لحم جسدها والنار توقد من تحتها، ورأيت امرأة قد شدَّت رجلاها إلى يديها وقد سلط عليها الحيات والعقارب، ورأيت امرأة صماء عمياء خرساء في تابوت من نار؛ يخرج دماغ رأسها من منخرها وبدنها فتقطع من الجذام والبرص، ورأيت امرأة معلقة برجليها في تنور من نار، ورأيت امرأة تقطّع لحم جسدها من مقدمتها ومؤخرتها بمقارض من نار، ورأيت امرأة تحرق وجهها ويداها وهي تأكل أمعاءها، ورأيت امرأة رأسها رأس خنزير وبدنها بدن الحمار وعليها ألف ألف لون من العذاب، ورأيت امرأة على صورة الكلب والنار تدخل في دبرها وتخرج من فيها والملائكة يضربون رأسها وبدنها بمقامع من نار»**.

فقالت فاطمة ﵂: حبيبي وقرة عيني! أخبرني ما كان عملهن وسيرتهن حتى وضع الله عليهن هذا العذاب!

فقال ﷺ: **«يا ابنتي، أما المعلقة بشعرها فإنها كانت لا تغطي شعرها من الرجال، وأما المعلقة بلسانها فإنها كانت تؤذي زوجها، وأما المعلقة بثدييها فإنها كانت تمتنع من فراش زوجها، وأما المعلقة برجليها**

فإنها كانت تخرج من بيتها بغير إذن زوجها، وأما التي كانت تأكل لحم جسدها فإنها كانت تزيّن بدنها للناس، وأما التي شُدَّت يداها إلى رجليها وسلط عليها الحيات والعقارب فإنها كانت قذرة الوضوء؛ قذرة الثياب؛ وكانت لا تغتسل من الجنابة والحيض؛ ولا تتنظف؛ وكانت تستهين بالصلاة، وأما العمياء الصماء الخرساء فإنها كانت تلد من الزنا فتعلّقه في عنق زوجها، وأما التي كانت تقرض لحمها بالمقارض فإنها كانت تعرض نفسها على الرجال، وأما التي كانت تحرق وجهها وبدنها وهي تأكل أمعاءها فإنها كانت قوّادة، وأما التي كان رأسها رأس خنزير وبدنها بدن الحمار فإنها كانت نمّامة كذابة، وأما التي كانت على صورة الكلب والنار تدخل من دبرها وتخرج من فيها فإنها كانت قينة ـ (مغنية) ـ نوّاحة حاسدة».

ثم قال ﷺ: «**ويل لامرأة أغضبت زوجها، وطوبى لامرأة رضي عنها زوجها**». انتهى.

هذا خبر مكذوب، ومتنه منكر، وبعد البحث التام لم نجد من عزاه إلى إمام من أئمة الحديث، ولم نجد من تكلم عليه، إلا أن بعض الناس عزاه إلى كتاب (بحار الأنوار)، وبمراجعة (إيضاح المكنون ذيل كتاب كشف الظنون) وجدنا في حرف الباء أن الكتاب المذكور من مؤلفات بعض الشيعة، وهو محمد بن باقر بن محمد تقي الشهير بالمجلسي الشيعي المتوفى سنة ١١١١هـ، كذا في الكتاب المذكور. وقد ذُكر في البطاقة الموجهة إليّ المتضمنة السؤال عن هذا الحديث أن صاحب البحار ذكره في (الجزء ١٨ صفحة ٣٥١).

وقد حدثني من لا أتهم؛ عن بعض من له عناية بكتب الشيعة؛ أن هذا الكتاب ـ أعني (بحار الأنوار) ـ مملوء من الأحاديث المكذوبة الموضوعة، والله ولي التوفيق. انتهى.

هذا الحديث لم أجده في مرويات أهل السُّنَّة والحديث، إنما أورده أكذب الخلق الرافضة، فرواه شيخهم الملقب عندهم بالصدوق في عيون أخبار الرضا (رقم ٢٤)، وأورده عنه قومه من بعده؛ كالمجلسي في بحار الأنوار (٨/ ٣١٠ و١٨/ ٣٥١)، والحر العاملي في وسائل الشيعة (٢٠/ ٢١٣).

والقاعدة: أن كل حديث أو طريق يتفرد به الرافضة فهو موضوع دون تردد، بل يظهر أن أغلب كتبهم المسندة وُضعت متأخراً ورُكِّبَتْ لها الأسانيد والمتون، وذلك بعد القرن الثامن، ثم أُلصقتْ كذباً بمتقدمين، سواء من عُرفت عينه أم من اختُلق مع كتابه! فلا يغتر باحث بورود أسانيد في كتبهم، ولا يتعبن نفسه في بحث رجالها، فالجرح والتعديل عندهم ليس أحسن حالاً من مروياتهم، بل هو ظلمات بعضها فوق بعض.

ونصوص الأئمة كثيرة في أنه لا يوثق بنقلهم أصلاً، انظر مثلاً: منهاج السُّنَّة (١/ ٥٩)، ولسان الميزان (٢/ ١٢١).

وهذا الحديث يتوافق مع هذا الكلام، فالحديث باطل لا أصل له، ومتنه منكر كما قال سماحة الشيخ، وممن تكلم على الحديث من المعاصرين الشيخ عبد العزيز السدحان في كتب وأخبار ورجال وأحاديث تحت المجهر (ص٢٠٩ ـ ٢١١).

نعم، رُوي الحديث مختصراً ومغايراً لهذا من حديث ابن عباس، ذكره عبد الملك بن حبيب في أدب النساء، الموسوم بكتاب الغاية والنهاية (٢٤٥) قال: [حدثني الحسن بن أبي الحسن (. . .) عن ابن عباس] مرفوعاً.

هكذا وقع في المطبوع، وقال المحقق: إن هذا ما ظهر له؛ مع شك في رسم حروف شيخ عبد الملك، وكتب أنه في الأصل «الحسن بن أبي الحسين» بإهمال النقط إلا الياء، ونص في المقدمة على سقم النسخة وجهل الناسخ، بل وعبثه بالكتاب.

وهذا إسناد باطل لا أصل له: عبد الملك نفسه فيه كلام كثير، ونُصَّ على أنه كثير الإيراد للسقيم والغرائب، وشيخه لم أعرفه، ويحتمل أن يكون

الحسن بن أبي الحسن البغدادي المؤذن، وهذا منكر الحديث، وهو من طبقة عبد الملك.

ويحتمل أن يكون الحسن بن الحسين العرني، أو الحسن بن الحسين الهسنجاني، فالأول من طبقة شيوخ عبد الملك، وهو ضعيف جدًّا، والثاني يقارب طبقته، وهو كذاب، وأيّاً كان فبينه وبين ابن عباس نحو قرن من الزمان!

ولم أجد لهذا المتن مخرجاً آخر مع البحث، وهو ظاهر النكارة والبطلان، والله أعلم.





الحديث السابع عشر

❋ حديث الرخصة للمرأة في كشف وجهها وكفيها لغير محارمها:

ضعيف جدّاً، لا يصح عن النبي ﷺ.

وهو ما رواه أبو داود في سننه: حدثنا يعقوب بن كعب الأنطاكي، ومؤمل بن الفضل الحراني، قالا: حدثنا الوليد، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن خالد بن دريك، عن عائشة رضي الله عنها: «أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على النبي ﷺ وعليها ثياب رقاق، فأعرض عنها، وقال: يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصح أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه».

قال أبو داود: هو مرسل.

وكذا قال أبو حاتم الرازي.

قلت: هذا الحديث ضعيف جداً؛ ولا تقوم به حجة للعلة المذكورة، وهي الانقطاع بين خالد وعائشة، وهو مراد أبي داود وأبي حاتم لقولهما مرسل، ولضعف سعيد بن بشير، وتدليس قتادة؛ وقد عنعن.

وبذلك يتضح أن هذا الحديث في غاية الضعف والسقوط؛ لهذه العلل الثلاث، ولو صح لكان محمولاً على ما كانت عليه الحال قبل نزول آية الحجاب، وهناك علة [رابعة][(١)] وهي نكارة متنه، فإنه لا يُظن بأسماء أن تدخل على النبي ﷺ بالزي المذكور؛ وهي من خيرة النساء،

---

(١) في الأصل [خامسة]، وهو ذهول من الناسخ.



ومن فضليات الصحابيات، ومن أتقاهن لله، وهي زوجة الزبير بن العوام حواري النبي ﷺ، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، رضي الله عنهم، والله ولي التوفيق.

٢٦/٨/١٤٠٤هـ

تخريج الحديث

وقفت للحديث على أربعة طرق:

* **الطريق الأولى:**

رواها أبو داود (٤١٠٤)، وأبو بكر الخلال (كما في المغني ٧/ ٧٩)، والطبراني في مسند الشاميين (٢٧٣٩)، وابن عدي (٣/ ١٢٠٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢٢٦ و٧/ ٨٦)، وفي شعب الإيمان (١٣/ ٤٨٥ رقم ٧٤٠٩ السلفية، ٦/ ١٦٥ رقم ٧٧٩٦ العلمية)، وفي المعرفة (٣/ ١٤٤)، وفي الآداب (٧٣٨)، وابن مردويه (كما في الدر المنثور ٥/ ٤٢)، وعبد الحق الإشبيلي في الأحكام الكبرى (ق١٤٥ كما في الحجاب للسندي ص١٧) من طريق الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن خالد بن دُرَيك، عن عائشة بالقصة المذكورة أعلاه.

وهذا ضعيف جدًّا، فيه علل:

الأولى: أن الوليد يدلس التسوية، ولم أره صرح بالتحديث فيما وقفت.

الثانية: سعيد بن بشير ضعيف على الصحيح، ولا سيما في روايته عن قتادة، وهذا منه، وقد تفرد عنه بهذا السياق، واضطرب فيه أيضاً، قال ابن عدي (٣/ ١٢٠٩)، وقد أورد الحديث في مناكير سعيد: «وهذا لا أعلم رواه عن قتادة غير سعيد بن بشير، وقال مرة فيه: عن خالد بن دريك، عن أم سلمة بدل عائشة»! واحتج بكلامه ابن القطان في أحكام النظر (١٠٢)، والمنذري في مختصر السنن (٦/ ٥٨).

الثالثة: قتادة مدلس، وقد عنعن.

الرابعة: قد اختُلف على قتادة سنداً ومتناً، فرواه أبو داود في المراسيل (٤٣٧ الأرناؤوط، ٤٢٤ الزهراني) بسند صحيح إلى هشام الدستوائي عن قتادة

مرفوعاً بلفظ: «إن الجارية إذا حاضت لم يصلح أن يرى منها إلا وجهها ويداها إلى المفصل».

وهشام من حفاظ أصحاب قتادة الأثبات، ولم يذكر خالداً ولا عائشة، ولا قصة أسماء، وتوبع على ذلك السند:

فرواه عبد الرزاق في تفسيره (٢/ ٥٦) ـ ومن طريقه ابن جرير الطبري (١٨/ ١١٨) ـ عن معمر عن قتادة بلاغاً بلفظ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تخرج يدها إلا إلى ههنا»، وقبض نصف الذراع.

ولكن هذا اللفظ شاذ؛ لأن معمراً وإن كان ثقة إلا أن في روايته عن البصريين ضعف كما نص غير واحد، بل قال ابن أبي خيثمة في التاريخ (١/ ٣٢٧ الفاروق): سمعت يحيى يقول: قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير، فلم أحفظ أسانيده. وروى البيهقي في شعب الإيمان (٩/ ١٠٩ رقم ٤٤٧٧ السلفية)، عن البخاري أنه قال: ما أعجب حديث معمر عن غير الزهري، فإنه لا يكاد يوجد فيه حديث صحيح!

الخلاصة: أن المحفوظ عن قتادة سنداً ومتناً رواية هشام عنه، وقتادة من صغار التابعين، فروايته معضلة غالباً، وبهذا حكم ابن القطان (١٠٥).

العلة الخامسة: خالد بن دريك لم يدرك عائشة، وقال أبو داود: هذا مرسل، خالد بن دريك لم يُدرك عائشة. وزاد في رواية ابن العبد (كما في طبعة دار القبلة لسنن أبي داود رقم ٤١٠١): وسعيد بن بشير ليس بالقوي.

وقال أبو حاتم في (العلل ١٤٦٣): هذا وهم، إنما هو: قتادة عن خالد بن دريك أن عائشة مرسلاً.

العلة السادسة: نكارة متنه كما أفاد سماحة الشيخ، ولم أجد من سبقه من القدماء إلى هذا التنبيه.

والحديث ضعفه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣/ ٢٦)، وفي أحكام النظر (١٠١)، والمنذري في مختصر السنن (٦/ ٥٨)، وفي الترغيب (٣/ ٦٩)، والمزي في تحفة الأشراف (١١/ ٣٩٢ رقم ١٦٠٦٢)، وابن التركماني في الجوهر النقي (٧/ ٨٦ مع السنن الكبرى)، والزيلعي في نصب الراية (١/ ٢٩٩)، وابن كثير في تفسيره (٣/ ٢٨٤)، وابن الملقن في البدر

المنير (٦/ ٦٧٥)، وابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ٤٣)، وفي الدراية (١/ ١٢٣).

أما البيهقي في سننه، والذهبي في المهذب من السنن (٢/ ٦٦٥ رقم ٢٨٥٨) فجعلا الحديث يعتضد بأقوال الصحابة في الباب! وفي ذلك نظر؛ لأنه لا يصلح للتقوية كما تقدم بيانه، إلا إن قصدا الحكم الفقهي فذاك أمر آخر.

وللتنبيه: فقد عدّ بعض العلماء والباحثين المعاصرين مرسل قتادة يقوّي رواية خالد بن دريك، وقد اتضح أن الطريقين عبارة عن اختلاف على راو واحد، وليسا حديثين لهما مخرج مختلف حتى يُنظر في صلاحيتهما للاعتبار، والكمال لله وحده.

*** الطريق الثانية:**

رواها الطبراني في الكبير (٢٤/ ١٤٣) من طريق عمرو بن خالد الحراني.

ورواها الطبراني في الأوسط (٨/ ١٩٩ رقم ٨٣٩٤)، والبيهقي (٧/ ٨٦) من طريق محمد بن رمح، كلاهما عن ابن لهيعة، عن عياض بن عبد الله، أنه سمع إبراهيم بن عبيد بن رفاعة الأنصاري يخبر عن أبيه، يظنه عن أسماء بنت عميس، قالت:

دخل رسول الله ﷺ يوماً على عائشة بنت أبي بكر وعندها أختها أسماء، وعليها ثياب شامية واسعة الأكمة، فلما نظر إليها رسول الله ﷺ قام فخرج، فقالت لها عائشة: تنحّي، فقد رأى منك رسول الله ﷺ أمراً كرهه، فتنحَّت، فدخل رسول الله ﷺ، فسألته عائشة لم قام؟ فقال: «أولم تري إلى هيأتها؟ إنه ليس للمرأة المسلمة أن يبدو منها إلا هكذا»: وأخذ كُمَّيه فغطى بهما ظهور كفيه حتى لم يُبدِ من كفيه إلا أصابعه، ثم نصب كفيه على صدغيه لم يُبدِ إلا وجهه.

قال الطبراني: لا يُروى هذا الحديث عن أسماء بنت عميس إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لهيعة.

قلت: سنده واه، فيه أكثر من علة: ابن لهيعة ضعيف، وقد تفرد به،

والراويان عنه لم يُذكرا ضمن من كان يتتبع أصول ابن لهيعة؛ فضلاً عن أن يكونا ممن أخذ عنه قبل احتراق كتبه ـ على رأي من يصحح روايته هذه ـ، ثم عياض ضعيف.

قال البيهقي: إسناده ضعيف. ونقل تضعيفه ابن التركماني في الجوهر النقي، والذهبي في المهذب من السنن (٥/٢٦٥٨ رقم ١٠٨٠٧)، وأقرَّاه.

وقال الهيثمي في المجمع (٥/١٣٧): فيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح!

* **الطريق الثالثة:**

قال عبد الملك بن حبيب في أدب النساء (١٢٦): حدثني [الحزامي]، عن موسى بن أبي كثير، عن أبي بكر الهمذاني، عن أسماء بنت [عميس] قالت: قال ﷺ: «لا ينبغي للمرأة المسلمة أن يبدو منها إلا هذا: وأمسك بكفيه حتى لم يبد من كفه إلا أصابعه، ثم وضع يده على صدغيه حتى لم يبد منه إلا وجهه».

قلت: تقدم في التعليق على الحديث السادس عشر التنبيه على حال الكتاب وعبث ناسخه وضعف مؤلفه، وتفرده بالغرائب.

والحزامي أراه إبراهيم بن المنذر الثقة، فهو من شيوخ عبد الملك، وذكروا له رواية عن غير واحد من أسرة موسى الأنصاري، وهذا صدوق، أما أبو بكر فلم أتبينه، وقد نص المحقق على اشتباهه برسم اسمه، وأخشى أن يكون محرفاً عن [أبي الصباح الهمداني، أو الكبير الهمداني]؛ لأن موسى يعرف بموسى الكبير، ونسبه بعضهم الهمداني، ولم أجد من شيوخه ولا من الرواة عن أسماء من يشبه رسمه المثبت في المطبوع، ثم موسى من أتباع التابعين، ورأيته يرسل عن بعض الصحابة؛ كعمر وابن عباس. (انظر: مصنف ابن أبي شيبة ١٩٤٩٥، وتاريخ دمشق ٦٠/٤١٦).

وكدت أقول باحتمال تحرّف السند عن الطريق الثانية من رواية ابن لهيعة، لولا أن ابن حبيب أورد متن ذاك في كتابه (رقم ١٣٣) دون سند، والسياقان مختلفان.

وعلى كل حال، فهذا السند غريب جدًّا، تفرد به عبد الملك في القرن

الثالث! فلو كان ثقة لما قبل تفرده في هذه الطبقة، كيف وهو ضعيف صاحب غرائب؟ وفوق ذلك فالإسناد إما منقطع، أو فيه من لم أعرفه، فهذا الإسناد منكر لا يصلح للاعتبار.

*** الطريق الرابعة:**

رواها الحسين بن داود سنيد في تفسيره (كما في الدر المنثور ٥/ ٤١) ـ ومن طريقه ابن جرير الطبري (١٨/ ١١٩) ـ عن الحجاج بن محمد، عن ابن جريج، قال: قالت عائشة: دخلت عليَّ ابنة أخي لأمي عبد الله بن الطفيل مزيّنة، فدخل النبي ﷺ فأعرض، فقالت عائشة: يا رسول الله! إنها ابنة أخي وجارية! فقال: «إذا عركت المرأة لم يحل أن تُظهر إلا وجهها وإلا ما دون هذا». وقبض على ذراع نفسه، فترك بين قبضته وبين الكف مثل قبضة أخرى.

وعزاه في المغني (٧/ ٧٩) لأبي بكر الخلال.

قلت: وهذا معضل واه، وابن جريج كان يدلس الضعفاء والكذابين عن شيوخه من التابعين، فكيف إذا روى المعضلات؟ وقد نصَّ الإمام أحمد أن فيما يُرسله ابن جريج أحاديث موضوعة، وأنه كان لا يبالي من أين يأخذ. (انظر: العلل لعبد الله بن أحمد ٢/ ٥٥١ رقم ٣٦١٠).

نعم، في رواية سنيد عن الحجاج عن ابن جريج كلام، لكنه لا يضر إن شاء الله.

*** فتلخص مما سبق**: أن الحديث روي من مرسل قتادة بلا قصة ـ وهذا هو المحفوظ من روايته ـ، ومن مسند أسماء بنت عميس، ومعضل ابن جريج.

فالأول: ضعيف، والآخران: واهيان، فلا يتقوى الحديث بمجموع طرقه لقصورها عن درجة الاعتبار، هذا من الناحية الإسنادية.

أما من ناحية المتن: ففيه النكارة التي أبداها سماحة الشيخ، ثم بين المتون المروية اختلاف واضطراب، ففي رواية سعيد بن بشير: أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله ﷺ فأعرض عنها، وعليها ثياب رقاق، أما في رواية ابن لهيعة: أن رسول الله ﷺ هو الداخل عليها وعليها ثياب شامية واسعة الكُمَّين، ثم خرج، فتنحّت، ثم دخل وقال الحديث، أما رواية ابن

جريج: فالقصة فيها مغايرة تماماً، فهي في ابنة أخي عائشة، وأنها كانت مزينة، وليس للثياب ذكر في القصة.

ومن جهة أخرى فقد حُدِّد المسموح به في رواية قتادة بالكف إلى المفصل، وفي رواية عنه ـ وإن كانت غير محفوظة ـ إلى نصف الذراع، وفي طريق ابن لهيعة الأصابع فقط، وفي طريق ابن جريج ما بعد مفصل الكف بمقدار قبضة.

فلو قلنا بصلاحية الأسانيد للتقوية لما جاز تقوية المتون ـ بشكل مطلق ـ وفيها هذا الاختلاف، والله أعلم.

على أنه ثبت عن أسماء أنها لم تعمل بهذه الرواية المزعومة، وأنها كانت تغطي وجهها عن الرجال في الإحرام، فكيف في غيره؟. (انظر: جلباب المرأة المسلمة للألباني ص١٠٨).

والحديث أفرده غير واحد بالبحث والتصنيف، منهم: خالد العنبري في: «فتح الغفور بتضعيف حديث السفور»، وصالح بن عبد الله العصيمي في: «كشف النقاب عن ضعف حديث عائشة في الحجاب»، وعبد القادر بن حبيب الله السندي في: «تكحيل العينين في رد طرق حديث أسماء في كشف الوجه والكفين»، وطارق بن عوض الله في: «النقد البناء لحديث أسماء في كشف الوجه والكفين للنساء»، وذهب جميعهم إلى ضعفه.

وفي المقابل ثبّته الشيخ علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الأثري في: «تنوير العينين في طرق حديث أسماء في كشف الوجه والكفين»، تبعاً لاجتهاد شيخه الإمام الألباني رحمه الله تعالى.

والحقُّ ـ إن شاء الله ـ ما قاله سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن **الحديث ضعيف جدًّا**، فطرقه لا تصلح للتقوية لا سنداً ولا متناً كما بيّنت، والله تعالى أعلم.





الحديث الثامن عشر

* حديث الاحتجاب عن الأعمى: **ضعيف شاذ**.

وهو ما روى أبو داود والترمذي، من حديث الزهري، عن نبهان مولى أم سلمة أنه حدثه، أن أم سلمة حدثته:

أنها كانت عند رسول الله ﷺ وميمونة، قالت: فبينما نحن عنده أقبل ابن أم مكتوم، فدخل عليه، وذلك بعدما أمرنا بالحجاب، فقال رسول الله ﷺ: «**احتجبا منه**»، فقلت: يا رسول الله، أليس هو أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا؟ فقال رسول الله ﷺ: «**أوَعمياوان أنتما؟ أوَلستما تبصرانه؟**».

ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

قلت: في تحسين الترمذي وتصحيحه لهذا الحديث نظر؛ لأن نبهان ليس مشهوراً بالحفظ والعدالة، وإن وثقه ابن حبان، كما في تهذيب التهذيب.

والصواب أنه **ضعيف شاذ**؛ مخالفٌ للأحاديث الصحيحة الدالة على عدم وجوب الحجاب عن الأعمى؛ كحديث فاطمة بنت قيس، وحديث: «**إنما جعل الاستئذان من أجل النظر**»، والله أعلم.

٢٦/٨/١٤٠٤هـ

تخريج الحديث

الحديث المذكور رواه أبو داود (٤١١٢)، والترمذي (٢٧٧٨)، والنسائي في الكبرى (٨/ ٢٩٣ رقم ٩١٩٧)، وابن راهويه (٤/ ٨٥ و١٦٠)، وأحمد (٦/

٢٩٦)، وأبو علي الطوسي في المستخرج على الترمذي (كما في عمدة القاري ٢٠/ ٢١٧، والموجود بين أيدينا من المستخرج ينتهي عند نهاية كتاب الإيمان عند الترمذي، حديث ٢٦٤٣ قبل موضع هذا الحديث)، وأبو يعلى (١٢/ ٣٥٣ رقم ٦٩٢٢)، والطحاوي في المشكل (١/ ٢٦٥)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٣٥/ب الأصل ٣٣، و٣/ ٥٢/أ، الأصل ٢٤٣)، وابن حبان (١٢/ ٣٨٧ ـ ٣٨٩ الإحسان)، والطبراني في الكبير (٢٣/ ٣٠٢ رقم ٦٧٨)، والبيهقي في الكبرى (٧/ ٩٢)، وابن عبد البر (١٩/ ١٥٥)، والخطيب (٣/ ١٧)، وابن عساكر (٥٤/ ٤٣٥)، وأبو موسى المديني في اللطائف (٥٠٧)، والمزي (٢٩/ ٣١٣) كلهم من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن نبهان مولى أم سلمة، عن أم سلمة.

ورواه الفسوي (١/ ٤١٦)، والنسائي في الكبرى (٨/ ٢٩٣ رقم ٩١٩٨)، والخطيب (٣/ ١٨)، والبيهقي في الكبرى (٧/ ٩١)، وفي الآداب (٧٤٧)، وابن عساكر (٥٤/ ٤٣٧) من طريق سعيد بن أبي مريم، عن نافع بن يزيد، عن **عُقيل**، عن الزهري به.

ورواه ابن سعد (٨/ ١٧٥ و١٧٨) ـ ومن طريقه الخطيب (٣/ ١٧)، وابن عساكر (٥٤/ ٤٣٣) ـ عن **الواقدي، عن معمر ومحمد بن عبد الله**، عن الزهري به.

وأنكره الإمام أحمد على الواقدي، قال الساجي: [حدثني أحمد بن محمد، قال سمعت] أحمد بن حنبل: لم نزل ندافع عن الواقدي حتى روى عن معمر، عن الزهري، عن نبهان، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ: «أفعمياوان أنتما»؟ فجاء بشيء لا حيلة فيه. والحديث حديث يونس، لم يروه غيره. (كما في نقولات من الضعفاء للساجي (ص٢٥٠ ـ ٢٥١)، ومن طريقه الخطيب ١٣/ ١٦ وابن عساكر ٥٤/ ٤٣٤).

وقال أحمد في رواية الأثرم (كما روى الخطيب ١٣/ ١٧ وابن عساكر ٥٤/ ٤٣٤، وتصحف فيهما تبسَّم إلى: هشيم): كان الواقدي رواه عن معمر. وتبسم ـ أي: ليس من حديث معمر ـ حدثنا عبد الرزاق، عن ابن المبارك عن يونس.

وانظر: إنكار أحمد على الواقدي في العلل لعبد الله بن أحمد (٥١٣٩، ٥١٦٦، ومن طريقه العقيلي ٤/ ١٠٧، وابن عساكر ٥٤/ ٤٣٥).

وقد سئل الدارقطني عن هذا الحديث في العلل (٥/ ١٧٦/ أ ـ ب) فقال: «هو حديث معروف برواية يونس عن الزهري، وتابعه عقيل عن الزهري؛ من رواية نافع بن يزيد عن عُقيل، وحدّث به الواقدي عن معمر عن الزهري، فأنكره عليه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وقالا: لم يرو هذا غير يونس عن الزهري، حتى وُجد بمصر من رواية نافع [بن] يزيد [عن] عقيل. فأما حديث يونس عن الزهري فرواه عنه ابن وهب [و] ابن المبارك ومندل بن علي، رووه عن الزهري عن أم سلمة، ورواه الأوزاعي عن يونس عن يونس [كذا]، ويشبه أن يكون الأوزاعي لم يحفظ إسناده عن يونس فأرسله عنه.

وحدّث بهذا الحديث خازم بن يحيى الحلواني، عن ابن أبي السري، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن المبارك، عن يونس، ووهم فيه، وإنما رواه عبد الرزاق عن ابن المبارك: ليس فيه معمر».

قلت: رواية خازم المذكورة رواها الخطيب (٨/ ٣٣٩)، وأبو موسى المديني في اللطائف (٥٠٦)، ونقل الأول كلام الدارقطني عن روايته، وقال الثاني: غريب من حديث معمر عن ابن المبارك عزيز الوجود، لا أعرفه إلا من هذا الوجه.

وقصة متابعة عُقيل ليونس رواها الخطيب (١٣/ ١٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٥٤/ ٤٣٥)، والمزي (٢٦/ ١٨٣ ـ ١٨٤) ـ عن أحمد بن منصور الرمادي مطولة، وخلاصتها: أن الرمادي سمع من علي بن المديني إنكار الإمام أحمد على الواقدي، وأن يونس تفرد بالحديث، ثم ارتحل الرمادي إلى مصر ووجد فيها رواية عُقيل، فلما استغربها قال له شيخه سعيد بن أبي مريم: إن شيوخنا المصريين لهم عناية بحديث الزهري.

ثم روى الخطيب (١٣/ ١٩) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٥٤/ ٤٣٧)، والمزي (٢٦/ ١٨٥) ـ عن الرمادي قوله: هذا مما ظُلم فيه الواقدي.

قلت: نعم، قد ثبت عدم تفرد يونس عن الزهري بمتابعة عُقيل عند المصريين، وخفيت متابعته على كبار حفاظ العراق كأحمد وابن معين وابن المديني، وفوق كل ذي علم عليم، لكن الإمام أحمد أنكر أمرين: **أولهما**: متابعة يونس، وهو ما تقدم الكلام عليه، **وثانيهما**: أن يكون الحديث عند

معمر، ولا شك أن رواية معمر ومحمد ابن أخي الزهري معلولة بضعف الواقدي وتفرده، إذ لم يروه عنهما أحد ممن لازمهما واختص بهما من الحفاظ الثقات، واستشهد أحمد بأن عبد الرزاق نفسه لم يروه عن معمر رغم استيعابه لحديثه، فإنكار الإمام أحمد لهذه الرواية على الواقدي ما زال في محله، والإمام أحمد يتهم الواقدي بأنه يقلب أحاديث رواة الزهري ويحيلها على رواة آخرين.

وعلى كل حال، فالحديث تفرد به الزهري عن **نبهان**، وهو مجهول، أشار إلى ذلك الشافعي والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٣٢٧)، والمعرفة (١٤/ ٤٥٠)، ونص عليه ابن عبد البر في التمهيد (١٦/ ٢٣٧)، وقال ابن حزم في المحلى (١١/ ٥): إنه مجهول لا يوثق. ونقل الذهبي حكمه في ذيل الضعفاء (٥١٦)، وأقره.

وقال النسائي: ما نعلم روى عن نبهان غيرُ الزهري. وبنحوه قال ابن عبد البر.

قلت: ذُكر عنه راوٍ آخر هو محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي طلحة، لكن روايته عنه غير محفوظة، كما أشار الذهلي؛ وحكم به البيهقي (١٠/ ٣٢٧)، وفصّله الألباني في الضعيفة (١٢/ ٩٠٠).

وقال الإمام أحمد (كما في المغني ٩/ ٥٠٧ هجر): نبهان روى حديثين عجيبين، فذكر هذا، وحديث: «إذا كان لإحداكن مكاتب فلتحتجب منه».

بينما ذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٥٨٦).

والحديث أعله ابن عبد البر في التمهيد (١٦/ ٢٣٧)، بأن راويه نبهان غير معروف بحمل العلم، ونقل (١٩/ ١٥٥) أن بعض أهل العلم قال: إن حديث نبهان لا أصل له.

وضعفه ابن بطال (كما في عمدة القاري ٢٠/ ٢١٦، ولم أهتد له في شرحه المطبوع)، والقرطبي في تفسيره (١٢/ ٢٢٨)، وابن قدامة في المغني (٧/ ٨١)، وابن التركماني في الجوهر النقي (٧/ ٩٢)، والألباني في الإرواء (١٨٠٦)، والضعيفة (٥٩٥٨)، وقال: إنه منكر.

وفي المقابل فقد قال عنه الترمذي: حسن صحيح، وحسنه أبو علي

الطوسي في مستخرجه على الترمذي (كما في في عمدة القاري ٢٠/ ٢١٧)، وصححه النووي في شرح مسلم (٦/ ١٨٤ و١٠/ ٩٧)، وفي روضة الطالبين (٧/ ٢٥)، وابن دقيق العيد في الاقتراح (٥٥٥ ت: قحطان الدوري)، وابن الملقن في البدر المنير (٧/ ٥١٢)، والعيني في عمدة القاري (٢٠/ ٢١٦)، وابن حجر في الفتح (٩/ ٣٣٧، وقارن بتردده في ١/ ٥٥٠).

ولا شك أن قول من ضعفه هو الصحيح لما تبيّن من جهالة حال نبهان، فضلاً عن مخالفته.

نعم، روي الحديث من طريق أخرى:

قال أبو بكر الشافعي في الفوائد المعروفة بالغيلانيات (١٥٠): حدثني أبو أحمد المطرز بن محمد، ثنا وهب بن حفص، ثنا محمد بن سليمان، ثنا معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن أبي عثمان، عن أسامة، قال: كانت عائشة وحفصة عند النبي ﷺ جالستين، فجاء ابن أم مكتوم.. الحديث.

وهذا باطل: فالمطرز ضعيف، وشيخه كذاب، ومحمد بن سليمان مجهول، وقال ابن حجر في اللسان (٥/ ١٨٧)، وفي التلخيص الحبير (٣/ ١٤٨): إن هذا الخبر مقلوب. وقال الألباني في الإرواء (٦/ ٢١١): واه جدًّا.

وقد جمع غير واحد من العلماء؛ كأحمد (في رواية الأثرم، كما في المغني ٩/ ٥٠٧)، وأبي داود (في السنن) بين حديث فاطمة بنت قيس وحديث أم سلمة ـ على فرض ثبوته ـ بأن الأخير خاص بأمهات المؤمنين دون سائر النساء، واستحسن هذا ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ١٤٨).

وإنما يُصار للجمع إذا ثبت، **والحديث ضعيف منكر**، والله أعلم.





الحديث التاسع عشر

* حديث: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**».

قال العجلوني في كشف الخفاء: وهذا حديث مضطرب غير ثابت، كما قاله الدارقطني في العلل، وقال الترمذي: منكر، وقال البخاري: ليس له وجه صحيح، ونقل الخطيب البغدادي عن يحيى بن معين أنه قال: إنه كذب لا أصل له، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، ووافقه الذهبي وغيره، وقال أبو زرعة: كم خلق افتضحوا فيه، وقال أبو حاتم ويحيى بن سعيد: لا أصل له، وقال ابن دقيق العيد: لم يُثبتوه.

ورواه الديلمي بلا إسناد عن ابن مسعود رفعه: «**أنا مدينة العلم، وأبو بكر أساسها، وعمر حيطانها، وعثمان سقفها، وعلي بابها**».

وروي أيضاً عن أنس مرفوعاً: «**أنا مدينة العلم، وعلي بابها، ومعاوية حلقتها**».

قال في المقاصد: وبالجملة فكلها ضعيفة، وألفاظ أكثرها ركيكة. وقال النجم: كلها ضعيفة واهية.

قلت: بل هي موضوعة بلا شك، والله ولي التوفيق.

تخريج الحديث

رُوي هذا الحديث عن ابن عباس، وعلي، وجابر بن عبد الله، وأنس، وأبي سعيد الخدري، وابن مسعود، وعن عدة من الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين.

فأما حديث ابن عباس:

فيُروى من طرق عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعاً، وهذا بيانها:

* **الطريق الأولى: عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير عن الأعمش به.**

ورواه عن أبي معاوية جماعة:

١ ـ أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي عنه: أخرجه ابن محرز في معرفة الرجال (٢/ ٢٤٢)، وابن جرير الطبري في تهذيب الآثار (ص١٠٥ مسند علي)، وعلي بن أحمد المقابري في حديثه (٤٧)، والطبراني في الكبير (١١/ ٦٥ ـ ٦٦)، وابن عدي (٥/ ٦٧)، والحاكم (٣/ ١٢٦ ـ ١٢٧)، وابن عبد البر في الاستيعاب (ذكره ابن حجر في أجوبة أحاديث المصابيح ٣/ ١٧٨٩، والذي في مطبوعة الاستيعاب ٨/ ١٥٥ أو ٣/ ٣٨ دون إسناد)، والخطيب (١١/ ٤٨ و٤٩)، وابن المغازلي في المناقب (١٢١ و١٢٣ و١٢٤)، وأبو الخير الطالقاني في الأربعين المنتقاة (٣٠)، وأخطب خوارزم في المناقب (٦٩)، وفي مقتل الحسين (٢٤)، وابن عساكر (٤٢/ ٣٨٠)، وابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٥١)، وابن الأثير في أسد الغابة (٤/ ١٠٩)، وابن حمويه الجويني في فرائد السمطين (كما في نفحات الأزهار وحاشيته ١٠/ ١٨١)، والمزي في تهذيب الكمال (١٨/ ٧٧)، والذهبي في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٣١) من طرق عنه.

وهذا أشهر مخارج الحديث، بل الحديث معروفٌ بأبي الصلت كما نصّ جماعة من الحفاظ، منهم: مطيّن، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، وابن عساكر.

وهذا ضعيف جداً، فأبو الصلت رافضيٌّ منكر الحديث، واتهمه غير واحد بالكذب، بل صرَّح العقيلي وابن طاهر وابن الجوزي أنه كذاب، وقال بعض الأئمة فيه: هو أكذب من روث حمار الدجال!

وهذه بعض أقوال أهل العلم في حديث أبي الصلت هذا:

فقال المروذي في العلل (٣٠٨ ومن طريقه الخطيب ١١/ ٤٨): سئل أبو عبد الله [يعني الإمام أحمد] عن أبي الصلت، فقال: روى أحاديث مناكير. قيل له: روى حديث مجاهد عن علي: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»؟ قال: ما سمعنا بهذا! قيل له: هذا الذي تنكر عليه؟ قال: غير هذا، أما هذا فما سمعنا به! وروى عن عبد الرزاق أحاديث لا نعرفها ولم نسمعها!

وقال الخلال في العلل (١٢٠ منتخبه): أخبرنا محمد بن علي، ثنا

محمد بن أبي يحيى، قال: سألت أحمد عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها». فقال أحمد: قبح الله أبا الصلت، ذاك ذكر عن عبد الرزاق حديثاً ليس له أصل.

قلت: هو بمعنى الذي قبله، والأول أصح، فإن محمد بن أبي يحيى لم أعرفه، وكذا قال الألباني في الضعيفة (٦/ ٥٢١)، وقال: إن ابن أبي يعلى لم يذكره في طبقات الحنابلة.

وذكر الخطيب في غنية الملتمس (٣٧٩) راويين بهذا الاسم، وهما متقدمان عن هذا، وليس هو محمد بن أبي يحيى الزهري الأصبهاني المترجم في طبقات المحدثين بأصبهان (٣/ ٥٤٢)، وتاريخ الإسلام (٣٢٨/٢٣)، فهذا لم يدرك الرواية عن أحمد وابن معين.

وقال أبو جعفر محمد بن عبد الله الحضرمي المعروف بمطين: لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه. رواه الخطيب (٧/ ١٧٢)، ومن طريقه ابن عساكر (٤٢/ ٣٨١).

وقال ابن حبان في المجروحين (٢/ ١٥١): هذا شيء لا أصل له، ليس من حديث ابن عباس، ولا مجاهد، ولا الأعمش، ولا أبو معاوية حدّث به، وكل من حدث بهذا المتن فإنما سرقه من أبي الصلت هذا؛ وإن أقلب إسناده.

ونقله السمعاني محتجاً به في الأنساب (٥/ ٦٣٧ الثقافية).

وقال ابن عدي (١/ ١٨٩): وهذا الحديث يعرف بأبي الصلت الهروي عن أبي معاوية، سرقه منه أحمد بن سلمة هذا، ومعه جماعة ضعفاء.

وقال أيضاً (٢/ ٣٤١): هذا حديث أبي الصلت الهروي عن أبي معاوية، على أنه قد حدث به غيره، وسرق منه من الضعفاء، وليس أحد ممن رواه عن أبي معاوية خير وأصدق من الحسن بن علي بن راشد، والذي ألزقه العدوي عليه.

وقال أيضاً (٣/ ٤١٢): وهذا يروي عن أبي معاوية عن الأعمش، وعن أبي معاوية يعرف بأبي الصلت الهروي عنه، وقد سرقه عن أبي الصلت جماعة ضعفاء.

وقال أيضاً (٥/ ٦٧): والحديث لأبي الصلت عن أبي معاوية، وبه يُعرف، وعندي أن هؤلاء كلهم سرقوا منه.

وقال أيضاً (٥/ ١٧٧): وهذا الحديث في الجملة معضل عن الأعمش، ويروي عن أبي معاوية عن الأعمش، ويرويه عن أبي معاوية أبو الصلت الهروي، وقد سرقه من أبي الصلت جماعة ضعفاء.

وقال الدارقطني في تعليقاته على المجروحين (١٧٩): قيل: إن أبا الصلت وضعه على أبي معاوية، وسرقه منه جماعة فحدثوا به عن أبي معاوية.. ثم سرد جماعة.

وأشار أبو نعيم لنكارته بقوله عن أبي الصلت في الضعفاء (١٤٠): يروي عن حماد بن زيد، **وأبي معاوية**، وعباد بن العوام وغيرهم أحاديث منكرة.

وقال ابن عساكر في تاريخه (٤٢/ ٣٨٠) بعد أن سرد عدة طرق للحديث: كل هذه الروايات غير محفوظة، وهذا الحديث يُعرف بأبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي.

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٣١ ـ ١٢٣٢): هذا الحديث غير صحيح، وأبو الصلت هو عبد السلام متهم.

وقال ابن كثير في جامع المسانيد والسنن (مسند ابن عباس رقم ١٩٤٠): عبد السلام بن صالح الهروي، وهو متروك. (وعنده تصحيف، ولعل الصواب ما أثبت).

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ١١٤): فيه عبد السلام بن صالح الهروي، وهو ضعيف.

فهذا مما فيه النص على رواية أبي الصلت، وتأتي أقوال جملة من الحفاظ حكموا أن الحديث برمّته لا أصل له، كما يأتي مزيد إعلال لمخرج الحديث قريباً.

إلا أن **ابن معين** نُقل عنه ما يفيد تمشية هذه الطريق، أو تليين القول في الحديث، على اضطراب واضح في النقول عنه، بل في بعضها تضاد، نسوقها جميعاً في هذا الموضع ثم نناقشها:

فقال ابن معين في رواية عن الدوري عنه: ثقة. هكذا روى الحاكم المستدرك (٣/ ١٢٦ ـ ١٢٧)، بينما جاءت في رواية الخطيب (١١/ ٥٠ ومن

طريقه ابن عساكر ٤٢/ ٣٨١) من طريق الدوري أيضاً: سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت. ولم أجد ذلك في تاريخ الدوري المطبوع.

وقال ابن معين في رواية صالح بن محمد: صدوق. على ما جاء في المستدرك (١/ ١٢٧)، وجاءت العبارة عند الخطيب (١١/ ٥٠): رأيت يحيى بن معين يُحسن القول فيه.

وقال في رواية عبد الخالق بن منصور: ما أعرفه. رواها الخطيب (١١/ ٤٩).

وقال في رواية ابن الجنيد (ضمن سؤالاته ٣٨٧ و٤٩٧ ومن طريقه الخطيب ١١/ ٤٨ ـ ٤٩): قد سمع، وما أعرفه بالكذب. وقال أيضاً: لم يكن أبو الصلت عندنا من أهل الكذب، وهذه الأحاديث التي يرويها ما نعرفها.

وقال في رواية ابن محرز (١/ ٧٩ ومن طريقه ابن عساكر ٤٢/ ٣٨٢): ليس ممن يكذب.

وقال في رواية حاتم بن يونس الجرجاني الحافظ (كما في السير ١١/ ٤٤٨): صدوق أحمق.

وقال في رواية عمر بن الحسن بن علي بن مالك عن أبيه عنه: ثقة صدوق إلا أنه يتشيع. رواها الخطيب (١١/ ٤٨)، وعمر وأبوه ضعيفان.

فهذا كلامه في الرجل، وأما الحديث: فقد قال في رواية عبد الخالق بن منصور الآنفة لما سئل عن رواية أبي الصلت: ما هذا الحديث بشيء.

وقال في رواية ابن الجنيد: ما سمعت به قط، وما بلغني إلا عنه. وقال في الموضع الثاني: هذه الأحاديث التي يرويها لا نعرفها.

ولما أخبر الدوري وصالح ابن محمد ابنَ معين أن أبا الصلت يروي حديث أبي معاوية عن الأعمش هذا؛ أجابهما أن محمد بن جعفر الفيدي تابعه، وزاد في رواية الحاكم عن الدوري أن الفيدي ثقة مأمون.

وسأله أبو منصور يحيى بن أحمد بن زياد الشيباني الهروي (في أحاديثه عن ابن معين رقم ٤٠، ومن طريقه الخطيب ١١/ ٤٩) عن حديث أبي الصلت هذا فأنكره جدًّا.

ورواه الخطيب في موضع آخر (١١/ ٢٠٥) من نفس الطريق، لكن لفظه:

سألت يحيى بن معين عن حديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس أنا مدينة العلم، فأنكره جدًّا.

وقال ابن محرز (١/ ٧٩ ومن طريقه الخطيب ١١/ ٥٠): سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي؟ قال: ليس ممن يكذب، فقيل له في حديث أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها»، فقال: هو من حديث أبي معاوية، أخبرني ابن نمير قال: حدّث به أبو معاوية قديماً ثم كفَّ عنه. وكان أبو الصلت رجلاً موسراً، يطلب هذه الأحاديث، ويكرم المشايخ، وكانوا يحدّثونه بها.

ولما سأل ابن الجنيد ابن معين عن رواية أبي الصلت لحديث الأعمش هذا قال: ما سمعت به قط، وما بلغني إلا عنه. وقال في موضع آخر: هذه الأحاديث التي يرويها ما نعرفها.

ولما سأله القاسم بن عبد الرحمٰن الأنباري عن حديث أبي الصلت هذا قال: هو صحيح. رواه الخطيب (١١/ ٤٩)، ومن طريقه ابن عساكر (٤٢/ ٣٨٠)، والمزي (١٨/ ٧٧).

وقال ابن معين عن رواية عمر بن إسماعيل بن مجالد الآتية: حدّث عن أبي معاوية بحديث ليس له أصل، كذبٌ عن الأعمش: عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: عليٌّ مدينة العلم، أو كلام هذا معناه. كما في العلل لعبد الله بن أحمد (٣/ ٩)، ورواه عنه بمعناه ابن أبي حاتم والعقيلي.

وقال ابن الجنيد (٥٣ ومن طريقه الخطيب ١١/ ٢٠٤): سمعت يحيى بن معين وسئل عن عمر بن إسماعيل بن مجالد بن سعيد، فقال: كذاب، يُحدِّث أيضاً بحديث أبي معاوية عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، وهذا حديث كذب ليس له أصل.

وذكر أبو زرعة في الضعفاء (٥٢٠، وانظر: الجرح والتعديل ٦/ ٩٩، وتاريخ بغداد ١١/ ٢٠٥) أنه سمع من عمر بن إسماعيل هذا الحديث، فأنكره عليه قائلاً له: ولا كل هذا بمرة! ثم قال: فأتيتُ ابن معين فذكرتُ ذلك له، فقال: قل له: يا عدو الله! متى كتبت أنت هذا عن أبي معاوية؟ إنما كتبتَ أنت عن أبي معاوية ببغداد، ومتى روى هو هذا الحديث ببغداد؟

وروى الخلال (١٢١) عن محمد بن أبي يحيى، عن ابن معين أنه قال: حدثني به ثقة: محمد بن الطفيل عن أبي معاوية.

فهذا ما وقفنا عليه من كلام ابن معين عن الحديث وراويه أبي الصلت، وهو كما ترى مختلف جدًّا، وقد حاول الخطيب في تاريخه (١١/ ٤٩) التوفيق قائلاً: أحسب عبد الخالق سأل يحيى بن معين عن حال أبي الصلت قديماً، ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرفه، ثم عرفه بعد، فأجاب إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد عن حاله. وأما حديث الأعمش فإن أبا الصلت كان يرويه عن أبي معاوية عنه، فأنكره أحمد بن حنبل ويحيى بن معين من حديث أبي معاوية، ثم بحث يحيى عنه فوجد غير أبي الصلت قد رواه عن أبي معاوية.

وقال في توجيه تصحيح ابن معين المذكور في رواية ابن الأنباري قائلاً (١١/ ٥٠): أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية، وليس بباطل، إذ قد رواه غير واحد عنه.

قلت: من الظاهر من هذه النقول أن يحيى بن معين ـ على إمامته وسعة معرفته وروايته ـ لم يكن قد سمع بالحديث في البداية، مع أنه مذكورٌ عن مجاهد، والأعمش، وأبي معاوية، وهُم مَن هُم! وكذلك الشأن مع الإمام أحمد ـ وهو القائل: كل حديث لا يعرفه ابن معين فليس هو بحديث ـ فكيف يفوتهما هذا الحديث ويظهر في القرن الثالث عند أبي الصلت؟ وعن أبي معاوية شيخ ابن معين وأحمد! ثم لما أخبر أصحابُ ابن معين شيخَهم بالحديث مستنكرين له كانت إجابته على أضرب:

أما عن الأعمش فقد نص أنه كذبٌ عليه ولا أصل له عنه وأنه لم يسمع به قط، ولم يُذكر عن ابن معين خلاف هذا بخصوص رواية الأعمش، وهذا كافٍ في الحكم على الطريق، على أن لابن معين حكماً في مسألة رواية الأعمش عن مجاهد، فقال في رواية ابن طهمان الدقاق عنه (٥٩): الأعمش سمع من مجاهد، وكل شيء يرويه عنه لم يسمع، إنما مرسلة مُدلَّسة.

وأما عن أبي معاوية فقد صرَّح في بعض الروايات أنه لا يعرف روايته، وقال في واحدة منها: إنه من حديثه الذي كفَّ عنه، على ما أخبره ابن نُمير ـ وفي هذا الأمر استشكال يأتي قريباً ـ وقال في رواية أخرى: أنه حدثه ثقة عن أبي معاوية ـ والراوي لهذا عنه لم أجد له ترجمة ـ ولكن على فرض ثبوت

ذلك فقد جمع الخطيب بين القولين كما تقدم، كما أن الأمر إن كان كما نقل عن ابن نُمير فهذا يلتقي مع حكم ابن معين أن الحديث كذبٌ لا أصل له عن الأعمش، فلولا أن أبا معاوية علم وهنه وأنه ليس من حديث شيخه الأعمش ما كفَّ عنه، وأشار لهذا العلامة المعلمي في حاشيته على الفوائد المجموعة للشوكاني (٣٥٢)، وأما إن كان الأمر كما كان يقول ابن معين ـ وجماعة سواه ـ إنه لا يعرفه عن أبي معاوية مطلقاً فالحال أشد.

نعم، وأما ما نقل أبو زرعة عن ابن معين أن أبا معاوية لم يحدّث بهذا الحديث في بغداد فيحتمل أمرين:

الأول: أن يكون قد حدّث به خارج بغداد، وهنا قد يكون أُدخل عليه في بلده الكوفة التي يكثر فيها التشيع وأخوه الوضع، أو أنه وهم ودخل عليه شيء في شيء، ثم تنبّه، وهذا قد يلتقي مع نقل ابن نمير أنه حدَّث به ثم كفَّ عنه ورجع، وقد يؤيد هذا الرواية التي فيها إثبات ابن معين لرواية الفيدي للحديث عن أبي معاوية، وكلاهما كوفي، فربما كانت عمدة ابن معين في أن أبا معاوية حدَّث به خارج بغداد، ولكن يأتي بيان حال متابعة الفيدي هذه، وأنها معلولة.

والاحتمال الثاني: أنه يُنكر حالة خاصة، فقد علم أن سماع الرجل من أبي معاوية كان ببغداد، وهي بلد ابن معين وغيره من أصحاب أبي معاوية ـ كالإمام أحمد ـ وما سمعوا قط أن شيخهم ـ مع شهرته وانتشار حديثه ـ قد حدّث بهذا الحديث، فلو كان مما حدّث بها لعلمه أصحابه فيها من باب أولى، فلا يفوت على حفاظ هذا البلد ويُغرب عليهم فيه ضعيفٌ جاءهم من خارجها! ولهذا في نفس الجواب الذي فيه نفي ابن معين أن يكون أبو معاوية حدَّث به في بغداد قال: إنه حديث كذب ولا أصل له. وهذه العبارة تقوّي هذا الاحتمال.

بقي تحرير حكم ابن معين في رواية أبي الصلت نفسه، فهو معاصر لابن معين، وتوفي بعده سنة ٢٣٦هـ، وهذا سببٌ لئلا يسبر ابن معين حديثه جيداً، إذ ليس من طبقة شيوخه، ولهذا قال في البداية إنه لا يعرفه، ولم يعرف أن هذا من أحاديثه، وكان أصحابه وتلامذته يُعلمونه بها، فظهر بذلك أن معرفة ابن معين بحال الرجل كانت قاصرة.

ثم كان أبو الصلت من خواص الخليفة المأمون وجيهاً موسراً، فضلاً عن زهده الظاهر، وقد نقل الخطيب (١١/ ٥٠) عن صالح بن محمد أن ابن معين كان يُحسن القول فيه، وأنه رآه عنده. ولما سأله ابن محرز عن حاله ذكر ابن معين أنه يُكرم الشيوخ ويُحسن إليهم، فهنا ابن معين هو الذي يزور أبا الصلت بنفسه، ويُجيب بهذا الجواب، فكان الأمر كما قال الحافظ الذهبي عن أبي الصلت في السير (١١/ ٤٤٧): «جُبلت القلوب على حب من أحسن إليها، وكان هذا بارّاً بيحيى، ونحن نسمع من يحيى دائماً ونحتج بقوله في الرجال، ما لم يتبرهن لنا وهن رجل انفرد بتقويته أو قوة من وهّاه».

كما يظهر أن أبا الصلت كان يتجمل لابن معين بشكل خاص، فإنه فضلاً عن إحسانه وإكرامه له: كان يكتم عنه مناكيره، يدل على ذلك أن ابن معين لم يعرف حديثه هذا إلا من غير أبي الصلت، ولا نُقل له كلام في أحاديثه المنكرة الأخرى عن آل البيت، رغم أنه يجالسه ويزوره، فهذا من دهاء أبي الصلت، فقد كان يبثّ المناكير ويُشيعها مع حرصه على إخفائها عن الأئمة كابن معين وأحمد، وأشار لهذا المعنى المعلمي في حاشية الفوائد المجموعة، ولا سيما أنه منقولٌ في ترجمة ابن معين أن المشايخ كانوا يتهيبونه ويُكرمونه ويجلُّونه إجلالاً خاصّاً.

ولهذا وذاك يظهر أن ابن معين جامل أبا الصلت في الحكم على روايته، أو أنه لم تظهر له حقيقة حاله فعلاً، فكان يدافع عن أبي الصلت أنه لم يسمع الحديث منه، وأن ظاهر الرجل عنده عدم الكذب، وأن الحديث ليس من عهدته، وذلك (في أكثر الروايات) بأنه توبع، أو أن الحديث كان عند أبي معاوية فعلاً.

ويظهر أن بقاء أبي الصلت حيّاً بعد يحيى واستمرار إحسانه وتستره له منع يحيى من الكلام الصريح فيه، فإجاباته لأصحابه الذين يستنكرون حديثه هذا بالذات تظهر فيها المدافعة والتحرج، فيقول حيناً: ما أعرفه! وحيناً: قد سمع، وما أعرفه بالكذب، ولم يكن عندنا من أهل الكذب، وأحياناً يجيب بجواب فيه الإدانة بشكل غير مباشر بقوله: هذه الأحاديث التي يرويها ما نعرفها!

وأما ما رُوي عنه من إطلاق توثيقه ففيه وقفة، فما نقله الحاكم عن

الدوري من قول ابن معين عنه: «ثقة» ليس في تاريخ الدوري المطبوع، ولما أورده الخطيب من طريق الدوري جاءت العبارة: سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت. وهذه العبارة يُمكن أن تجتمع مع نقل صالح بن محمد أن ابن معين كان يُحسن القول فيه، خلافاً لما نقله الحاكم عن صالح بن محمد نفسه بلفظ: صدوق! فبين العبارتين فرقٌ، والحاكم له عدة أوهام ومخالفات في النقل في المستدرك عموماً، وفي هذا الحديث خصوصاً، كما سبق ويأتي، ولعله تسمّح ونقل بالمعنى الذي فهمه.

وأما رواية الحسن بن علي بن مالك عن ابن معين أنه قال فيه: ثقة صدوق؛ فهي ضعيفة السند كما تقدم، وأما رواية الجرجاني عنه قوله: صدوق أحمق فإن ثبتت فتلتقي مع قوله: ما أعرفه بالكذب.

فهذا ما يتعلق بتحرير كلام ابن معين في أبي الصلت، وكله منصب في دفع جناية الحديث به، وأن الفيدي تابعه.

لكن كان ابن معين يرتاح أكثر في الكلام على الحديث منفصلاً دون قرنه بحال أبي الصلت، فقد صرَّح في رواية عبد الخالق بن منصور: ما هذا الحديث بشيء. وفي رواية يحيى الشيباني: أنكره جداً. وفي غير رواية: ما أعرفه أو ما سمعت به قط. وسبقت رواية عبد الله بن أحمد في أنه كذب لا أصل له عن الأعمش. وأما ما نُقل عنه من تصحيحه فقد مضى توجيه الخطيب له.

فظهر بذلك أن حكم ابن معين على الحديث لا يتأثر عند التحقيق بموقفه الشخصي من أبي الصلت، وقال الألباني في الضعيفة (٦/ ٥٢٢): إن أكثر الروايات عن ابن معين تميل إلى تضعيف الحديث.

وإن أردنا الترجيح أكثر: فرواية عبد الله بن أحمد (ت٢٩٠) متأخرة فيما يظهر عن الرواية المذكورة عن الدوري (ت٢٧١)، ولا سيما أن الإمام أحمد أيَّد ابنَ معين في حكمه، وقد توفي أحمدُ بعد ابن معين، ولم ينقل عنه عبد الله بن أحمد تعقباً ولا تغيراً في الحكم على الحديث، وعاضدته رواية يحيى بن أحمد الشيباني عن ابن معين (ت٢٩٨هـ) ـ وهو من أواخر الرواة عنه ـ في أن الحديث منكر جداً، ولعل هذا ما استقر عليه رأي الإمام ابن معين، وبذلك يوافق سائر الحفاظ والحمد لله.



ثم لنفترض أن ابن معين يوثق أبا الصلت، فهذا مخالِفٌ لجرح سائر الحفاظ له، وكثير منهم جرحُه مفسر، بل شديد، ولا شك أن كلامهم مقدَّم، وتقدم كلام الذهبي في السير (١١/ ٤٤٧): ونحن نسمع من يحيى دائماً ونحتج بقوله في الرجال ما لم يتبرهن لنا وهن رجل انفرد بتقويته أو قوة من وهاه.

كما قال الخطيب بعد إيراده لأقوال ابن معين: وقد ضعَّف جماعة من الأئمة أبا الصلت وتكلموا فيه بغير هذا الحديث. ثم سرد أقوال جماعة.

وقبل الفراغ من تحقيق موقف ابن معين أرى التنبيه على أربع مسائل:

الأولى: ما تقدم في رواية ابن محرز عن ابن معين من قوله: هو من حديث أبي معاوية، أخبرني ابن نمير، قال: حدّث به أبو معاوية قديماً ثم كفّ عنه.

فأقول: إن هذا مخالف لسائر الحفاظ الذين أنكروه عن أبي معاوية أصلاً، والنفس تتساءل: لماذا لم يكن هذا جواب ابن معين عن رواية أبي الصلت من البداية؟ فما كان أبو الصلت بحاجة إلى متابع إن كان الحديث ثابتاً أصلاً من حديث أبي معاوية، ثم إن ابن معين قال في رواية عمر بن إسماعيل بن مجالد عن أبي معاوية الآتية: هذا حديث كذب ليس له أصل. واستدل على كذب ابن مجالد أنه روى هذا عن أبي معاوية، فلو كان محفوظاً عند ابن معين عن أبي معاوية فلماذا يكذّبه؟ ثم إنه يتعارض مع قول ابن معين لما سئل عن حديث أبي الصلت هذا: ما بلغني إلا عنه.

فهذا يحتاج إلى تأمل، ولا سيما مع إعراض الحفاظ بعد ابن معين عن الاعتبار بكلامه هذا، والله أعلم.

وقد قال المعلمي في حاشيته في الفوائد المجموعة (ص٣٥٠): قد يُقال: يحتمل أن ابن نمير ظن ظنّاً، وذلك أنه رأى ذينك الرجلين زعما أنهما سمعاه من أبي معاوية، وهما ممن سمع منه قديماً، وأكثر أصحاب أبي معاوية لا يعرفونه، فوقع في ظنه ما وقع.

الثانية: نبّه العلامة المعلّمي أن من وثّق أبا الصلت لزمه الطعن في علي بن موسى الرضا، فقد تكلم فيه ابن حبان وابن طاهر لروايته العجائب عن آبائه، ودافع الذهبي وابن حجر أن علة ذلك من الرواة عنه، ومن أشهرهم أبو الصلت، فمن مشّى أبا الصلت فقد ألزق علة تلك الأباطيل بالرضا.

الثالثة: ذكر الغماري في جزئه عن الحديث أن أبا داود قال عن أبي الصلت: كان ضابطاً، ورأيتُ ابن معين عنده؛ وهذا من أخطائه الكثيرة في الحديث، فأبو داود قاله في عبد السلام بن مطهر، وليس ابن صالح الهروي راوي الحديث! نعم، هذا الوهم مذكور في ترجمة الهروي في التهذيب، ولكن الغماري شنَّع في جزئه على من قلَّد غيره في هذا الحديث، ثم قلَّد في هذا وغيره من الأوهام!

ومن أخطائه أنه عدّ رواية عبد الله بن أحمد عن أبي الصلت توثيقاً، وزعم تبعاً أن الإمام أحمد وثقه تبعاً، وكلا ذلك افتراء، فالإمام ضعّف أبا الصلت وأنكر حديثه كما تقدم، وكذا ابنه عبد الله بن أحمد تَكلم في أبي الصلت أيضاً؛ كما في ضعفاء العقيلي (٣/ ٧٠)، وإكمال مغلطاي (٨/ ٢٧٤)! فضلاً أن مجرد روايته عنه لا تلزم التوثيق، كما فصَّل الكواري في جزئه عن الحديث (ص١٨).

ومن أخطاء **الغماري الفاحشة** أنه روى الحديث بإسناده في فاتحة جزئه من طريق الذهبي في التذكرة (٤/ ١٢٣١ دون إشارة!) من طريق أبي محمد الحسن بن أحمد السمرقندي الحافظ من هذا الوجه، ودلّس الغماري فزعم أنه رواه من كتاب بحر الأسانيد للسمرقندي، وهو لم يره، وإنما اعتمد على وصفه من قبل الذهبي، وهو بدوره نقلاً عن النسفي في كتاب «القند»، ولم ينص الذهبي أن الحديث الذي أورده منقول من الكتاب المذكور! ولا ذكر ما يفيد أنه رآه بنفسه! وبعد أن زعم الغماري أخذه من الكتاب المذكور أوهم أن السمرقندي صحَّحه فيه! وكرر ذلك في جزئه، وكل ذلك من الهوى، والله المستعان.

الرابعة: بالإمكان إضافة المزيد من الأئمة الذين أنكروا الحديث على أبي الصلت، وهم جُل الذين سألوا ابن معين عنه، مثل: صالح بن محمد الحافظ الملقب جزرة، وابن الجنيد، والدوري، وعبد الخالق بن منصور، فيتضح من سياق أسئلتهم ورواياتهم أنهم يُنكرون ويستغربون حديثه هذا بالذات، وأنهم ما سألوا يحيى عن الرجل إلا لأجل الحديث فيما يظهر، ولهذا عندما يحيى كان يجيبهم إجابة فيها تردد أو عدم معرفة له كانوا يُخبرونه أنه روى حديث كذا، ومن تأمل ظهر له ذلك.

وبعد الفراغ من رواية أبي الصلت نعود إلى سياق الطرق عن أبي معاوية:

٢ ـ محمد بن جعفر الفَيْدي عن أبي معاوية:

ذكر هذه الرواية ابن معين كما سبق، وأخرجها الحاكم (٣/ ١٢٧) عن محمد بن أحمد بن تميم القنطري، ثنا الحسين بن فهم، ثنا محمد بن يحيى بن الضريس، ثنا محمد بن جعفر الفيدي به.

قال الحاكم: ليعلم المستفيد لهذا العلم أن الحسين بن فهم بن عبد الرحمٰن ثقة مأمون حافظ.

قلت: كذا قال هنا، ولكنه قال في موضع آخر: ليس بالقوي، وقال شيخه الدارقطني: ليس بالقوي. (انظر: اللسان ٢/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩)، فالظاهر أن توثيقه هنا هو أحد أخطائه الكثيرة في المستدرك، ولا ننسى ما ذكره ابن حجر أن الحاكم ألف كتابه في آخر عمره، وأنه لم يُمْلِ إلا نحو الربع من الكتاب، ثم توفي دون إملاء بقيته، وكثر في القدر الباقي التساهل والوهم، حتى إنه صحح لبعض من كذّبهم وضعّفهم في كتبه الأخرى، وهذا الحديث جاء في النصف الثاني من الكتاب.

والقنطري ليّنه ابن أبي الفوارس، وأما الفيدي فقد روى الحاكم عن الدوري عن ابن معين توثيقه كما سبق، ولكن في النفس منه، فقد رواه الخطيب (١١/ ٥٠) من طريق الدوري دون ذكر التوثيق، وليس في ما بين أيدينا من تاريخ الدوري المطبوع، وهذا الذي اعتمده المزي في التهذيب (١٨/ ٧٩)، بل جاء في نقل ابن حجر عن مستدرك الحاكم في إتحاف المهرة (٨/ ٤١): قد حدّث به محمد بن جعفر الفيدي وهو معه. والنص يحتمل التصحيف ويحتمل عدمه. كما قال عنه البزار: صالح. وذكره ابن حبان في الثقات، وهما متساهلان، بينما اتهمه الدارقطني نصّاً في تعليقاته على المجروحين (١٧٩) بسرقة هذا الحديث من أبي الصلت، وتعمُّه تهمة جماعة من الحفاظ بسرقة الحديث من أبي الصلت، وأنه لم يروه من الثقات أحد عن أبي معاوية، وقال ابن حجر في التهذيب: له أحاديث خولف فيها. وقال في التقريب: مقبول.

وكما نرى أن الكلام تعارض فيه، فذُكر بنوع توثيق ـ على الخلاف المذكور في ثبوته ـ وجُرح، وقد فُسِّر الجرح بسرقة الحديث والمخالفة، فيُقَدّم كما هي القاعدة، بل جوَّز الألباني في الضعيفة (٦/ ٥٢٤) أن يكون هو بعينه جعفر بن محمد البغدادي الذي أشار مطين لكذبه ـ وتأتي روايته قريباً ـ ولكن انقلب اسمه، فإن الفيدي كوفي نزل بغداد، وكلاهما روى عنه مطين، فإن كان هو فيتأكد الجرح الشديد في حاله.

وعلى كل حال فمع ضعف سند الحاكم وتعدد العلل فيه فإنه قد خولف:

فرواه ابن محرز في معرفة الرجال (٢/ ٢٤٢)، وابن المغازلي (١٢٨) عن محمد بن جعفر الفيدي، عن محمد بن الطفيل، عن أبي معاوية به.

وهذا أقوى من رواية الحاكم، وقد كشف علة أخرى، وهي أن الفيدي لم يسمعه من أبي معاوية، بل هناك واسطة بينهما، فسقطت حجة من اعتمد على متابعة الفيدي لأبي الصلت لتبرئته.

وابن الطفيل هذا كوفي مستور، ولم أجد فيه توثيقاً معتبراً، فالظاهر أنه من المجاهيل والضعفاء الذين عمّهم الحفاظ بتهمة سرقة الحديث من أبي الصلت، أو أنه أُدخل عليه من قبل الكوفيين الشيعة ـ مخرج الحديث ـ، ولا سيما أنني لم أَرَ له عن أبي معاوية حديثاً غير هذا بعد البحث، فروايته عنه غريبة، بل رأيتُ ابن الطفيل يروي عن الأعمش عدة أحاديث بواسطة شريك وغيره، لا عن أبي معاوية (كما في المعجم الأوسط ٢/ ٢٧٥ و٢٧٦، والكبير للطبراني ٥/ ١٦٦ رقم ٤٩٧٠، وبحر الفوائد للكلاباذي ٣٠٢، والسُّنَّة للالكائي ٨/ ١٣٨٩، وتالي تلخيص المتشابه ٢/ ٤٦٧)، والله أعلم.

نعم، رُوي أن ابن معين وثق ابن الطفيل (علل الخلال ١٢١ منتخبه)، ولكن راويه عن ابن معين ـ محمد بن أبي يحيى ـ لا يُعرف، وتقدم الكلام عليه في الطريق السابقة، ولم يذكر التوثيق أحد من رواة ابن معين المعروفين.

٣ ـ محمد بن الطفيل عن أبي معاوية:

تقدم في الرواية السابقة.

٤ ـ جعفر بن محمد البغدادي عنه بنحوه:

أخرجه الخطيب (٧/ ١٧٢ ـ ١٧٣) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٤٢/

٣٨١)، وابن الجوزي (١/ ٣٥٠) ـ من طريق الحافظ مطين، قال: ثنا جعفر بن محمد البغدادي أبو محمد الفقيه ـ وكان في لسانه شيء ـ حدثنا أبو معاوية به.

قول مطين عن شيخه: «وكان في لسانه شيء»؛ إشارة إلى أنه يكذب، وقد كان بعض الحفاظ إذا أراد تكذيب راو: ذَكَره وأشار بيده إلى لسانه (انظر مثلاً: الجرح والتعديل ٦/ ١٦٨، والضعفاء لأبي زرعة ٣٦٠ و٣٦٢ و٦٧٦)، ولا سيما وقد قال مطين آخر روايته هذه: لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذّبوه.

وقال ابن الجوزي: إن جعفر بن محمد البغدادي متهم بسرقة هذا الحديث.

وحكم الذهبي في الميزان (١/ ٤١٥) على هذه الرواية بالوضع.

وتقدم تجويز الإمام الألباني أن يكون جعفر هذا هو الفيدي المذكور قبل روايتين.

٥ ـ عمر بن إسماعيل بن مجالد عنه بنحوه:

أخرجه العقيلي (٣/ ١٥٠)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٩٩)، وابن بطة في الإبانة، والخطيب (١١/ ٢٠٤)، وابن عساكر (٤٢/ ٣٨١)، وابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٥١).

وعمر هذا متروك، وكذّبه ابن معين لحديثه هذا، وقال: حديث كذب ليس له أصل، ووافقه أحمد، والعقيلي، وابن عدي، وابن عساكر، كما أنكر حديثه أبو زرعة الرازي، وقال الدارقطني: إنه سرقه من أبي الصلت. (انظر: سؤالات ابن الجنيد ٥١، والعلل لعبد الله بن أحمد ٣/ ٩، والضعفاء لأبي زرعة ٥٢٠ ـ ٥٢١، والكامل لابن عدي ٥/ ٦٧، والتعليقات على المجروحين ١٧٩ وتاريخ الخطيب).

٦ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام، عنه:

أخرجه ابن حبان في المجروحين (١/ ١٣٠) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٥٢) ـ عن الحسين بن إسحاق الأصبهاني، ثنا إسماعيل بن محمد بن يوسف الجبريني، عن أبي عبيد به.

وإسماعيل هذا متهم بالكذب، وحكم ابن حبان أنه ممن يقلب الأسانيد ويسرق الحديث. (انظر: اللسان ١/ ٤٣٣)، وبه أعلّه ابن الجوزي.

وله طريق أخرى أردأ حالاً، فقال الدارقطني في تعليقاته على المجروحين (١٧٩): حدَّث به شيخ لأهل الري دجّال، يقال له: محمد بن يوسف بن يعقوب، حدّث به عن شيخ له مجهول، عن أبي عبيد القاسم بن سلام، عن أبي معاوية.

٧ ـ الحسن بن علي بن راشد عنه بنحوه:

أخرجه ابن عدي (٢/ ٣٤١ و٥/ ٦٧) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٤٢/ ٣٧٩)، وابن الجوزي (١/ ٣٥٢) ـ عن الحسن بن علي العدوي، عن ابن راشد.

والعدوي وضّاع مشهور، وبه أعلّه ابن الجوزي، وقال ابن عدي في الموضع الأول: هذا حديث أبي الصلت الهروي عن أبي معاوية، على أنه قد حدّث به غيره، وسرق منه من الضعفاء، وليس أحد ممن رواه عن أبي معاوية خير وأصدق من الحسن بن علي بن راشد، والذي ألزقه العدوي عليه.

وتكلم عليه ابن عدي في الموضع الثاني بمعناه.

٨ ـ إبراهيم بن موسى الرازي عنه بنحوه:

رواه ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار (ص١٠٥ مسند علي) عنه.

قال ابن جرير: الرازي هذا ليس بالفراء، وقال: لا أعرفه، ولا سمعت منه غير هذا الحديث.

قلت: فإن كان الراوي عنه ـ بل من لم نجد راوياً عنه سواه ـ لا يعرفه فمن يعرفه؟ فهو نكرة مجهول، ويشمله اتهام الحفاظ بسرقة الحديث من أبي الصلت، وأنه لم يروه ثقة عن أبي معاوية.

وهناك احتمال ـ لكن فيه ضعفاً ـ أنه ذاك الجرجاني الذي أورد له ابن عدي حديثاً منكراً عن أبي معاوية. (انظر: الكامل ١/ ٢٧٢).

٩ ـ موسى بن محمد الأنصاري الكوفي عنه:

أخرجه خيثمة بن سليمان في حديثه (ص٢٠٠) من طريق محفوظ بن بحر الأنطاكي، عن موسى، ولفظه: «أنا مدينة الحكمة وعلي بابها».

قلت: موسى ثقة، ولكن الراوي عنه كذّبه أبو عروبة، وضعّفه مفسَّراً ابنُ عدي وابن طاهر، وشذّ ابن حبان فقال: مستقيم الحديث. فلعله خفيت عليه حاله، ونص الذهبي في الميزان (٣/ ٤٤٤) أن هذا الحديث من بلاياه. وقال ابن العجمي في الكشف الحثيث (٦١٠): إنه من وضعه وأكاذيبه.

١٠ ـ أحمد بن سلمة أبو عمرو الكوفي عنه بنحوه:

أخرجه ابن عدي (١/ ١٨٩)، ومن طريقه السهمي في تاريخ جرجان (٦٥)، وابن عساكر (٤٢/ ١٤٢)، وابن الجوزي (١/ ٣٥٢).

وأحمد هذا كذاب، وقال ابن عدي: وهذا الحديث يعرف بأبي الصلت الهروي عن أبي معاوية، سرقه منه أحمد بن سلمة هذا، ومعه جماعة ضعفاء.

وقال أيضاً (٥/ ٦٧): وحدث به أحمد بن سلمة الكوفي من ساكني جرجان، وكان متهماً، عن أبي معاوية كذلك. واتهمه بسرقة هذا الحديث من أبي الصلت.

١١ ـ رجاء بن سلمة عنه بنحوه:

رواه الخطيب (٤/ ٣٤٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٤٢/ ٣٧٩)، وابن الجوزي (١/ ٣٥١) ـ عن العتيقي، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد الله الشاهد، حدثنا أبو بكر أحمد بن فاذويه بن عزرة الطحان، حدثنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم، حدثني رجاء به.

وهذا موضوع، فشيخ العتيقي هو أبو القاسم الثلاج: كذابٌ وضاع.

والطحان ساق الخطيب هذا الحديث في ترجمته، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأما شيخه فثقة.

ورجاء قال عنه ابن الجوزي: إنهم اتهموه بسرقة هذا الحديث. فإن ثبت السند إليه فالأمر كذلك، لحكم جماعة من الحفاظ أن كل من رواه عن أبي معاوية سرقه، وأنه لم يروه عنه ثقة.

١٢ ـ محمود بن خداش عنه:

عزاه ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٥٢) لابن مردويه من طريق الحسن بن عثمان، عن محمود به.

ومحمود ثقة، لكن البلية من الراوي عنه، فإنه كذاب يضع الحديث، وبه أعله ابن الجوزي.

١٣ ـ هشام عنه:

ذكر الدارقطني في التعليقات على المجروحين (١٧٩) أن رجلاً كذاباً من أهل الشام رواه عن هشام، عن أبي معاوية.

ولم يسم الرجل، ولا يهم معرفة اسمه ما دام كذاباً.

فهذا ما وقفنا عليه من طرق إلى أبي معاوية، ولم يثبت إليه منها شيء عند التحقيق، بل كلها من طريق الكذابين والمجاهيل، فالأمر كما قال الحفاظ: إنه لا يثبت عن أبي معاوية، ولم يحدّث به عنه ثقة.

والحديث عزاه السخاوي في الأجوبة المرضية (٢/ ٨٧٧) لأبي الشيخ في السُّنَّة من طريق أبي معاوية به.

*** الطريق الثانية: سعيد بن عقبة، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه.**

أخرجه ابن عدي (٣/ ٤١٢) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٤٢/ ٣٨٠)، وابن الجوزي (١/ ٣٥٢) ـ عن أحمد بن حفص السعدي، نا سعيد به.

وهذا موضوع، فشيخ ابن عدي ضعيف صاحب مناكير، وقال الذهبي في الميزان (٢/ ١٥٣): لعله اختلقه.

وسعيد هذا مظلم الأمر شديد الضعف، ويظهر أنه شيعي، فقال عنه ابن عدي: حدثنا عنه أحمد بن حفص السعدي وحده؛ عن جعفر بن محمد والأعمش بما لا يتابع عليه. سألت عنه ابن سعيد [يعني ابن عقدة] فقال: لا أعرفه في الكوفيين، ولم أسمع به قط. وكتب عني من حديثه بعضها. وأورد له ابن عدي هذا الحديث مع قصة في آل البيت، وحديث آخر عن آل البيت قال عنه: منكر الإسناد والمتن. ثم قال: وسعيد بن عقبة هذا لم يبلغني عنه من الحديث غير ما ذكرت، وهو مجهول غير ثقة.

قلت: لم أجد لسعيد ذكراً في موضع آخر، وكل من جاء بعد ابن عدي ممن كتب في الضعفاء والموضوعات فقد اعتمد على كلامه.

والقاعدة أن الراوي إذا كان شبه مجهول، وليس له إلا روايات قليلة، وهي على قلتها منكرة، ولا يتابع عليها: فإنه شديد الضعف على أقل الأحوال، وانظر مثالاً في: سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٢/ ٥١٢)، والجرح والتعديل (٤/ ١١٩).

أما الغماري فبتر كلام ابن عدي الطويل في السعدي وشيخه، وقال في جزئه: قال ابن عدي: سعيد بن عقبة مجهول. انتهى!

وطريقٌ غريبةٌ هذه رجالُها، وهي من الأفراد إلى القرن الرابع: لا ينبغي التردد في بطلانها.

*** الطريق الثالثة: عثمان بن عبد الله العثماني، عن عيسى بن يونس، عن الأعمش به.**

بلفظ: «أنا مدينة الحكمة»:

أخرجه الآجري في الشريعة (١٥٥١) ـ ومن طريقه محمد بن يوسف الكنجي في كفاية الطالب (٥٨ كما في نفحات الأزهار ١٠/ ١٦٥) ـ وابن عدي (٣/ ٤١٢ و٥/ ١٧٧)، وعلّقه ابن حبان في المجروحين (٢/ ١٠٢، وانظر: تعليقات الدارقطني ١٨٣).

وعلته عثمان هذا، فإنه كذاب.

وأعل الحديث ابن حبان وابن عدي.

أما عميل التتار الكنجي الرافضي فقال: هذا حديث حسن عال!

وهذا أحد الأدلة على كونه حاطب ليل، وأنه لا عبرة بأحكامه.

*** الطريق الرابعة: سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن الأعمش به.**

قال ابن عدي (٣/ ٤١٢): حدثناه عن بعض الكذابين، عن سفيان به.

وكفانا ابن عدي الحكم على هذه الرواية، على أن سفيان فيه كلام معروف.

*** الطريق الخامسة: عبيد الله بن موسى عن الأعمش بسياق مغاير.**

أورده الديلمي في الفردوس (١/ ٤٤) عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «أنا ميزان العلم، وعلي كفتاه، والحسن والحسين خيوطه، وفاطمة علاقته، والأئمة من أمتي عموده، يوزن فيه أعمال المحبين لنا والمبغضين لنا».

وأسنده ابنه في مسند الفردوس مسلسلاً (كما في ذيل الموضوعات للسيوطي ٥٩ ـ ٦٠ وفيه سقوط) ـ وعنه أخطب خوارزم في مقتل الحسين (١٠٧) ـ قال: أخبرني والدي، أخبرني عبد الرحيم بن محمد الفقيه بالري، وسألني أن لا أبذله، حدثني أبو الفتح عبيد بن مردك، واستحلفني أن لا أبذله، حدثني يوسف بن عبد الله بأردبيل، واستحلفني أن لا أبذله، حدثني

الحسن [خ: الحسين] بن صدقة الشيباني، واستحلفني أن لا أبذله، أخبرني أبي وسليمان بن نصر، واستحلفاني أن لا أبذله، حدثني إسحاق بن سيار، واستحلفني أن لا أبذله، حدثني عبيد الله بن موسى، واستحلفني أن لا أبذله، حدثني الأعمش، واستحلفني أن لا أبذله، حدثني مجاهد، عن ابن عباس به.

قلت: هذا ظاهر الوضع سنداً ومتناً وتسلسلاً، ومن دون عبيد الله لم أهتد لهم، فالبلاء من أحدهم، وهذا مخالف لمتن الرواية الأشهر عن الأعمش بهذا الإسناد في مدينة العلم، وحسبنا أن السيوطي ـ على تساهله الشديد ـ حكم عليه بالوضع.

كما أن الحديث ضعفه السخاوي في المقاصد (١٨٩)، ونقل عبد الباقي اللكنوي في المناهل السلسلة (ص١٧٩) عن السخاوي في مسلسلاته ما يُفيد حكمه على الحديث بالوضع، ولم أجد الحكم في موضعه من مصورتي لكتابه.

* **الحاصل**: أنه لا يصح عن الأعمش من أي وجه، وهو منكر عنه باتفاق أئمة الحفاظ بما فيهم ابن معين، إذ لم يحدّث عنه أحدٌ من حفاظ أصحابه، وهم كثر، أما رواية أبو معاوية دونهم عن الأعمش فلا تصح كما تقدم، ولو صحَّت لم تُقبل؛ لأن تفرد أبي معاوية بأصل لا يُقبل من طبقته على الصحيح، كيف وهو أصلٌ منكر سنداً ومتناً؟ وأنكره عنه تلميذاه أحمد وابن معين ـ في بعض النقول عنه ـ؟

ثم إن من رُوي عنه إثباته لأبي معاوية ـ وهو ابن معين ـ قد قال: أخبرني ابن نمير، قال: حدّث به أبو معاوية قديماً، ثم كفّ عنه. كما في معرفة الرجال لابن محرز (١/ ٧٩).

قال المعلمي في حاشية الفوائد المجموعة (٣٥٢): فلولا أنه عَلِم وهنه لما كفَّ عنه.

على أنا قدمنا مناقشة النقول المختلفة عن ابن معين، ورجحنا أن رأيه الأخير موافق تماماً لبقية الحفاظ، وقد حكم أبو زرعة ومطين وابن عدي وغيرهم أنه لم يروه ثقة عن أبي معاوية، وهو ما تأكد بالتخريج، ولو كان ثابتاً عن أبي معاوية وأنه حدَّث به قديماً لوجدنا ولو راوياً واحداً ثقة رواه عنه، وهذا ما لم يوجد!

ثم إنه لو ثبت إلى الأعمش فإنه مدلّس، وقد عنعن في جميع الطرق التي وقفت عليها، وروايته عن مجاهد بالذات فيها كلام كثير، وقال ابن معين ـ الذي يحتج ببعض قوله من يمشّي الحديث ـ: إن كل ما يرويه عنه لم يسمعه منه، وإنما هي مرسلة مدلَّسة.

انظر: تهذيب التهذيب (٤/١٩٧)، وحاشية المعلمي على الفوائد المجموعة (ص٣٥١)، وجزء تخريج حديث أنا مدينة العلم للكواري (ص٩).

كما أن تفرد الكوفيين الشيعة بالحديث ـ وهو يؤيد غلوهم وبدعتهم، وعُرفوا بالوضع وسرقة الأحاديث لأجلها ـ علة بحد ذاتها، زاد عليها أن تفرد هؤلاء الكوفيين جاء عن غير أهل بلدهم، فابن عباس مكي، ومجاهد مكي، ثم لم يوجد الحديث في مكة ولا الحجاز مع كثرة الآخذين عن ابن عباس ومجاهد، وتفرد بنقله مَنْ في روايته عن مجاهد كلام كثير من الغرباء، فهذه أيضاً علة قوية تطعن في الحديث.

ثم إن جماعة آخرين نصُّوا أنه لا يصح هذا الحديث من جميع طرقه ووجوهه، ويأتي ذكرهم إن شاء الله.

*** وروي من وجهين تالفين آخرين إلى سعيد بن جبير عن ابن عباس:**

الأول: ما رواه أبو عبد الغني الحسن بن علي، عن عبد الوهاب بن همام، حدثني أبي، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «أنا مدينة الجنة، وعلي بابها، فمن أراد الجنة فليأتها من بابها».

رواه ابن المغازلي (١٢٧)، والطوسي الرافضي في أماليه (١١٩٣) كلاهما من طريقه.

وأبو عبد الغني كذاب وضّاع، وقال ابن عدي: له أحاديث لا يُتابع عليها في فضل علي.

وعبد الوهاب شيعي، وفيه كلام على صدقه.

وأما همام بن نافع فوثقه ابن معين، ولكن لم يذكروا من الرواة عنه إلا ولده عبد الرزاق، ونصَّ الذهبي أنه ما علم عنه راوياً سواه، كما لم يذكر أحد ممن ترجم لعبد الوهاب روايته عن أبيه، ولا رأيت ذلك بالبحث، كما لم أر أحداً ذكر نافعاً برواية قط، فالظاهر أن السند من اختلاقات وتركيبات أبي عبد الغني، والله أعلم.

أما المتن فإنه مخالف للأشهر في الرواية.

الوجه الثاني: ما رواه ابن شاذان في مائة منقبة (١٨) من طريق سعد بن طريف، حدثني سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً مطولاً.

وهذا موضوع متأخراً، وابن شاذان وضّاع، وابن طريف رافضي رُمي بالوضع، وقد رُوي أصل الحديث عنه، عن الأصبغ بن نباتة، عن علي، وسيأتي.

على أن في النفس من صحة أي كتاب ينفرد الرافضة بوجوده وإخراجه مما فيه أسانيد؛ لأنه جُرِّب عليهم وضع كتب كاملة بأسانيدها؛ ونسبتها إلى قدماء مصنفي ورواة الرافضة والمنسوبين للتشيع، ومن أمثلة ذلك كتاب «شواهد التنزيل» المنسوب للحاكم الحسكاني، فهو موضوع جملة وتفصيلاً، والحسكاني بريء منه ومن أسانيده المركبة.

وكتاب «مائة منقبة» هذا تفرد بطرق كثيرة مركبة لا يرويها سواه، فلا يبعد أن يكون من جنس ما سبق، والله أعلم.

ولهذا فإني وقفت على طرق منسوبة للحديث تفرَّدت بها كتب الرافضة ـ مثل كتب المسمَّى عندهم: الصدوق، والمفيد، وتفسير فرات، وعيون أخبار الرضا، وبشارة المصطفى للطبرسي، ووسائل الشيعة للعاملي، والمناقب لمحمد بن سليمان، ولابن حمزة الطوسي، وشواهد التنزيل، وغيرها ـ فأعرضتُ عنها رأساً تأسيّاً بالحفاظ، فكلها موضوعات، ولا أصل لها مطلقاً، والرافضة أكذب الخلق قديماً وحديثاً.

حتى أحمد الغماري ـ مصحِّح الحديث لتشيعه! ـ يقول في كتابه الجواب المفيد (٥٢): أنا لا أثق في علم الشيعة الإمامية الروافض؛ لأنهم كذبة.. إلى أن قال: إلا أنهم لكذبهم وكذب مصادرهم وخبث مذهبهم لا أعتمد عليهم.

وأما حديث علي بن أبي طالب، فله طرق:

* **الطريق الأولى: حديث سلمة بن كهيل**، وفيه اختلاف:

فرواه الترمذي (٣٧٢٣)، وابن جرير في تهذيب الآثار (١٠٤ مسند علي) عن إسماعيل بن موسى الفزاري، عن محمد بن عمر الرومي، عن شريك، عن

سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصُّنابحي، عن علي مرفوعاً بلفظ: «أنا دار الحكمة وعلي بابها».

ورواه ابن عساكر (٤٢/ ٣٧٨)، وابن حمويه الجويني في فرائد السمطين (كما في نفحات الأزهار ١٠/ ٣٣٣) من طريق عبيد الله بن محمد الكوفي، نا إسماعيل بن موسى، به، إلا أنه لم يذكر سويد بن غفلة.

وتوبع على هذا الوجه، فرواه القطيعي في جزء الألف دينار (٢١٦)، وفي زوائد فضائل الصحابة (٢/ ٦٣٤ رقم ١٠٨١)، وابن حبان في المجروحين (٢/ ٩٤ معلقاً)، وابن بطة في الإبانة ـ ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٤٩) ـ وأبو نعيم في المعرفة (١/ ٨٨ رقم ٣٤٧ الوطن)، وأبو طاهر السِّلفي في المشيخة البغدادية (٣/ ٤١/ب) من طريق أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله الكشي.

ورواه الآجري في الشريعة (١٥٥٠) من طريق بحير بن الفضل العنزي، كلاهما عن ابن الرومي، عن شريك، عن سلمة، عن الصنابحي، عن علي مرفوعاً بلفظ: «مدينة العلم»، ليس فيه سويد بن غفلة.

ورواه ابن المغازلي في المناقب (١٢٩)، وأبو طاهر النهاوندي في مجلس من الأمالي (٣)، وابن عساكر (٤٢/ ٣٧٨)، والذهبي في الميزان (٢/ ٢٥١) من طريق سويد بن سعيد، عن شريك، عن سلمة، عن الصنابحي، عن علي، مرفوعاً، ليس فيه سويد بن غفلة.

ورواه أبو نعيم في الحلية (١/ ٦٤) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٤٩)، ومحمد الكنجي في كفاية الطالب (١١٨) ـ وابن الجزري في مناقب الأسد الغالب (٢٩) من طريق الحسن بن سفيان، عن عبد الحميد بن بحر، عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن الصنابحي، عن علي.

ورواه الآجري (١٥٤٩)، وابن بطة في الإبانة (كما في تلخيص الموضوعات ٢٥٦) ـ ومن طريقه ابن الجوزي (١/ ٣٥٠) والسِّلفي في المشيخة البغدادية (١١/ ١٦٠/أ) ـ عن ابن ناجية، ثنا شجاع بن شجاع أبو منصور، عن عبد الحميد، عن شريك، عن سلمة، عن أبي عبد الرحمٰن، عن علي.

ورُوي عن شريك عن سلمة، عن رجل، عن الصنابحي. ذكره الدارقطني في العلل (٣/ ٢٤٧).

وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك، ولم يذكروا فيه الصنابحي. قاله الترمذي (٣٧٢٣).

ورواه يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، ولم يسنده. ذكره الدارقطني في العلل (٣/ ٢٤٧).

قلت: هذا بيان ما وقفت عليه من اختلاف على سلمة، ولا يثبت عنه ولا عن شريك، فالأسانيد إليهما كلها واهية:

فمحمد بن عمر الرومي ضعيف، وأنكر عليه هذا الحديث: البخاري، والترمذي في العلل الكبير (٢/ ٩٤٢)، والسنن، وأبو حاتم الرازي في الجرح والتعديل (٨/ ٢٢)، وابن حبان في المجروحين (٢/ ٩٤).

وسويد بن سعيد صدوق في الأصل، إلا أنه عمي فصار يتلقن، وكان مدلساً، فلعله تلقنه من شيعي، أو دلّس الرومي، أو ابن بحر.

وعبد الحميد بن بحر هذا ضعيف جدًّا، ولا سيما عن شريك، كما أنه يسرق الحديث.

ويحيى بن سلمة شيعي متروك.

قلت: ولو ثبت السند إلى شريك فهو ضعيف مدلس، وسلمة لم يسمع من الصنابحي، فالحديث بهذا الإسناد موضوع.

قال الترمذي في العلل الكبير (٦٩٩): سألتُ محمداً [يعني البخاري] عنه فلم يعرفه، وأنكر هذا الحديث.

وقال الترمذي (انظر: السنن ٣٧٢٣، والعلل الكبير ٦٩٩): هذا حديث غريب منكر.. ولا نعرف هذا الحديث عن أحد من الثقات [عن] شريك.

وقال ابن حبان في المجروحين (٢/ ٩٤): هذا خبر لا أصل له عن النبي ﷺ، ولا شريك حدَّث به، ولا سلمة بن كهيل رواه، ولا الصنابحي

أسنده، ولعل هذا الشيخ بلغه حديث أبي الصلت عن أبي معاوية، فحفظه، ثم أقلبه على شريك، وحدّث بهذا الإسناد.

وقال الدارقطني في العلل (٣/ ٢٤٨) بعد ذكر شيء من الاختلاف: والحديث مضطرب غير ثابت، وسلمة لم يسمع من الصنابحي.

وذكره ابن الجوزي في الموضوعات كما تقدم.

وحكم عليه الذهبي في الميزان (٣/ ٦٦٨) بالوضع.

*** الطريق الثانية: علي بن موسى الرضا، عن آبائه، عن علي مرفوعاً:**

رواه ابن النجار في تاريخه (ساق سنده في اللآلئ ١/ ٣٣٥، وفي نفحات الأزهار ١٠/ ١٥٧ عن مخطوط الذيل) من طريق علي بن الحسن بن بندار بن المثنى، نا علي بن محمد بن مهرويه، نا داود بن سليمان الغازي، عن الرضا.

وداود كذاب، ويروي نسخة موضوعة عن الرضا، وابن بندار واه.

وقد أولع الشيعة بوضع نسخ كثيرة على علي بن موسى الرضا وغيره من أهل البيت عن آبائهم، وقال الذهبي في الميزان (١/ ١٢٠): ما علمتُ للرضا شيئاً يصح عنه. وأقره ابن حجر في اللسان (١/ ٢٢٢).

وانظر: دفاع الذهبي عن الرضا في الميزان (٣/ ١٥٨) بأن العلة في الرواة عنه، وكذلك أفاد ابن حجر في التقريب (٤٨٠٤).

ورواه ابن المغازلي (١٢٦)، والطوسي الرافضي في أماليه (١١٩٤) من طريق أبي المفضل محمد بن عبد الله بن المطلب، ثنا أحمد بن محمد بن عيسى سنة ٣١٠هـ، ثنا محمد بن عبد الله بن عمر بن مسلم اللاحقي سنة ٢٤٤هـ، ثنا علي الرضا به.

وابن المطلب هذا كذاب، وأحمد بن محمد بن عيسى أراه القُمّي الرافضي المترجم في اللسان (١/ ٢٦٠)، فهو من تلك الطبقة، وذكر الرافضة من شيوخه من يسمى محمد بن عبد الله.

وأما اللاحقي فذكره الخطيب، ولم يورد فيه جرحاً، ولا تعديلاً، وله ذكر في كتب الرافضة.

كما عزاه ابن الجوزي (١/ ٣٥٠) لابن مردويه من حديث الحسين بن علي عن أبيه، وقال: إن في سنده مجاهيل، ولم يتعقبه السيوطي في اللآلئ، ولم أجده في مسند علي لأوزبك (٢/ ٥٨٣ ـ ٦٠١) على استيعابه، ولا ذكره الذهبي في تلخيص الموضوعات، مما يدل على شدة غرابته، ولا أستبعد أن يكون عين الطريق السابقة التي أخرجها ابن المغازلي من طريق علي الرضا عن آبائه، فتلك فيها من يُجهل، وفيها كذاب أيضاً.

وللتنبيه: فقد تصحَّف الحسين بن علي في طبعة عبد الرحمٰن محمد عثمان للموضوعات (١/ ٣٥٠) إلى الحسن، ووقع على الصواب في طبعة بوياجيلار المحققة على عدة نسخ (٢/ ١١٢).

وبقيت طريق رواها الطوسي الرافضي في أماليه (٩٦٤) من طريق أحمد بن حماد، عن عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه مرفوعاً، بلفظ: «أنا مدينة الحكمة، وهي الجنة، وأنت يا علي بابها، فكيف يهتدي المهتدي إلى الجنة، ولا يُهتدى إليها إلا من بابها»؟

وهذا السند موضوع أيضاً، فالجعفي وابن شمر واهيان، وأحمد بن حماد ضعيف، فضلاً أن الطوسي راويه تركه الحفاظ وأعرضوا عنه، والمتن سخيف ظاهر البطلان.

* **الطريق الثالثة: إسحاق بن محمد بن مروان:**

ثنا أبي، ثنا عامر بن كثير السراج، عن أبي خالد، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة، عن علي مرفوعاً بلفظ: «أنا مدينة الجنة، وأنت بابها يا علي، كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها».

رواه أبو الحسن علي بن عمر الحربي في أماليه (اللآلئ ١/ ٣٣٥) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٤٢/ ٣٧٨)، والطوسي الرافضي في أماليه (٦٢٢) ـ عن إسحاق به.

وهذا موضوع: سعد بن طريف والأصبغ متروكان، ورُميا بالوضع، ومحمد بن مروان شيعي متروك، وابنه لا يحتج به، ومن في السند سواهم لم أعرفهما، وسبق إلى ذلك المعلمي في حاشية الفوائد المجموعة (ص٣٥٢).

وأفاد ابن عساكر أن هذا اللفظ غير محفوظ.

*** الطريقان الرابعة والخامسة: عباد بن يعقوب الرواجني، عن يحيى بن بشار الكندي، عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي:**

ـ وعن عاصم بن [ضمرة]، عن علي مرفوعاً:

بلفظ: «شجرة أنا أصلها، وعلي فرعها، والحسن والحسين ثمرها، والشيعة ورقها، فهل يخرج من الطيب إلا الطيب؟ وأنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أرادها فليأت الباب».

رواه الخطيب في تلخيص المتشابه (١/٣٠٨)، ومن طريقه ابن عساكر (٤٢/٣٨٣)، والكنجي في كفاية الطالب (الباب ٥٨ كما في نفحات الأزهار ١٠/١٦٤).

وصدّره الخطيب بتضعيفه قائلاً: يحيى بن بشار الكندي الكوفي، حدث عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني، وجميعاً مجهولان.

وقال الذهبي في الميزان (٤/٣٦٦): يحيى بن بشار الكندي شيخ لعباد بن يعقوب الرواجني، لا يُعرف، عن مثله، وأتى بخبر باطل.

قلت: وهو كما قال، والرواجني رافضي، والسند كوفي، فمن الظاهر أن الشيعة وضعوه بجهل، وذِكْرُهم في المتن دليل ذلك.

على أن في سنده عللاً أخرى، وهي رواية عاصم عن علي، ورواية أبي إسحاق عن الحارث، وفيهما كلام، ثم الحارث الأعور متروك، لكن السند لم يثبت إليهم أصلاً.

*** الطريق السادسة: محمد بن مصفى، ثنا حفص بن عمر العدني، ثنا علي بن عمر، عن أبيه، عن جرير، عن علي:**

رواه ابن المغازلي (١٢٢)، وحفص هذا ضعيف، وقال عنه ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ.

وعلي بن عمر وجرير الضبي مجهولان، ومحمد بن مصفى وإن صرح بالتحديث عن شيخه إلا أنه يدلس تدليس التسوية، ولم يصرح بالتحديث في جميع الإسناد، فالإسناد ضعيف جدًا.

* **الطريق السابعة: الحسن بن محمد، عن جرير، عن محمد بن قيس، عن الشعبي، عن علي:**

ذكره ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٥٠)، وعزاه لابن مردويه، وقال إن في سنده محمد بن قيس، وهو مجهول، ولم يتعقبه السيوطي في اللآلئ، ولم يذكر أوزبك مصدراً آخر في مسند علي (٣/ ١٢٧٢).

وهذا سند مظلم، فالحسن وجرير لم أتبينهما، والشعبي لم يسمع من علي إلا حديثاً واحداً، وليس هذا. (انظر: رسالة الكواري ص٤٣ ـ ٤٤).

وأعلَّه الذهبي في تلخيص الموضوعات (٢٥٦) بقوله: رُوي بإسناد فرد عن جرير.. إلخ.

قلت: ولا شك في بطلان هذه الطريق، وكذا الطريق التي سلفت لابن مردويه ضمن الطريق الثانية، والظن أن في سندهما عللاً أخرى، وكفى دليلاً على وضعهما تفرُّدُ ابن مردويه بهما في القرن الخامس.

* **فالحاصل: أن جميع طرقه عن علي** إما موضوعات من رواية الكذابين، أو واهيات جدًّا من رواية المجاهيل، مع علل أخرى.

وأما حديث جابر بن عبد الله:

فله عنه في كتب السُّنَّة طريقان:

الطريق الأولى:

رواها ابن حبان في المجروحين (١/ ١٥٢ ـ ١٥٣)، وابن عدي (١/ ١٩٢)، وأبو بكر ابن المقرئ في المعجم (١٨٨)، والحاكم (٣/ ١٢٧ و١٢٩ مفرقاً)، والخطيب (٢/ ٣٧٧ و٤/ ٢١٨)، وابن المغازلي (١٢٠ و١٢٥)، وابن عساكر (٤٢/ ٢٢٦ و٣٨٢)، وابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٥٣)، والكنجي في كفاية الطالب (٥٨)، والطوسي الرافضي في أماليه (١٠٥٥) من طريق أحمد بن عبد الله الحراني، عن عبد الرزاق، ثنا سفيان الثوري، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن عبد الرحمٰن بن بَهْمان التيمي، سمعت جابر بن عبد الله، سمعت رسول الله ﷺ يوم الحديبية، وهو آخذ بيد عليّ: «هذا أمير البررة، قاتل الفجرة، منصورٌ من نصره، مخذولٌ من خذله»، ثم مد بها صوته: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب».

قال ابن الجوزي: وقد رواه أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى المصري عن عبد الرزاق مثله بسواء، إلا أنه قال: «فمن أراد الحكم فليأت الباب».

قلت: هذا موضوع، أحمد الحراني، ومتابعُه ابن حرملة كلاهما كذّاب يضع الحديث، وبذلك أعلّه ابن الجوزي.

قال ابن حبان بعد أن ذكر أن الحراني يروي الأوابد والطامات عن عبد الرزاق؛ وساق له الحديث: هذا شيء مقلوب إسناده ومتنه معاً.

وقال ابن عدي: حديث منكر موضوع، لا أعلم رواه عن عبد الرزاق إلا أحمد بن عبد الله المؤدّب هذا.

وأقره ابن عساكر (٤٢/ ٣٨٣)، وابن كثير (٧/ ٣٥٩) في تاريخيهما.

وقال الخطيب في الموضع الثاني: لم يروه عن عبد الرزاق إلا أحمد بن عبد الله هذا، وهو أنكر ما حُفظ عليه.

قلت: ولكن ذكر له ابن الجوزي متابعاً كما تقدم، وهو أحمد بن طاهر بن حرملة، فالظاهر أنه سرقه من الحراني، وكلاهما كذّاب! ونقل الخطيب عن أبي الفتح الأزدي أن المتفرد به عبد الرزاق.

وقال الحاكم في الموضع الأول: إسناده صحيح! فتعقبه الذهبي قائلاً: العجب من الحاكم في جرأته في تصحيحه هذا، وأمثاله من البواطيل، وأحمد هذا دجال كذاب.

وقال الحاكم في الموضع الثاني: صحيح! فتعقبه الذهبي بقوله: بل والله موضوع، وأحمد كذاب، فما أجهلك على سعة معرفتك!

وقال الذهبي في تلخيص الموضوعات (٢٥٦): أحمد بن عبد الله المكتب متهم.

وحديث جابر عزاه السيوطي في تاريخ الخلفاء (١٧٠) للبزار والطبراني في الأوسط من حديث جابر، ولم أجده فيهما، ولا في مجمع الزوائد، ولا في الأماكن الأخرى التي خرَّج السيوطي فيها الحديث، كاللآلئ والتعقبات، ولا ذكره أحد ممن خرّج الحديث، فأظن هذا العزو وهماً.

الطريق الثانية:

أخرجها أبو الحسن بن شاذان الفضلي في خصائص علي (كما في اللآلئ ١/ ٣٣٥)، والدارقطني في المؤتلف والمختلف (٢/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥) ـ ومن طريقه الخطيب في تلخيص المتشابه (١/ ١٦١ ـ ١٦٢)، وابن عساكر (٤٢/ ٣٨٢) ـ عن أبي بكر محمد بن إبراهيم الأنماطي، حدثنا الحسين بن عبد الله (وعند بعضهم عبيد الله) التميمي، حدثنا حُبَيب بن النعمان ـ ضمن قصة، في آخرها ـ حدثنا جعفر بن محمد، حدثني أبي، عن جدي، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً، بلفظ: «أنا مدينة الحكمة، وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت إلى بابها».

وهذا موضوع، وإسناده مظلم كما قال ابن كثير في البداية والنهاية (١١/ ٩٦)، وحبيب بن النعمان قال الأزدي: له مناكير. وقال الخطيب: إنه أعرابي ليس بالمعروف. وقال المعلمي في حاشيته على الفوائد المجموعة (ص٣٥٣): شيعي مجهول.

والحسين بن عبيد الله التميمي مجهول بالنقل كما قال العقيلي والخطيب والذهبي، فالظاهر أنه علته، وقال المعلمي: مجهول واه.

وأما الأنماطي فوثّقه يوسف القواس، كما في تاريخ الإسلام (وفيات ٣١٨هـ ص٥٦٧).

وثمة طريق أخرى تُروى عن عبيد بن أبي الجعد عن جابر، تفرد بها متأخرو الرافضة، ومضى الكلام على مفاريدهم، على أن سندها المذكور باطل أيضاً، انظر: رسالة الكواري (٤٨).

حديث أنس:

الطريق الأولى:

قال محمد بن جعفر الشاشي: نا أبو صالح أحمد بن مزيد، نا منصور بن سليمان اليمامي، نا إبراهيم بن سابق، نا عاصم بن علي، حدثني، أبي عن حميد الطويل، عنه مرفوعاً بلفظ: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها، وحلقتها معاوية»!

قال الألباني في الضعيفة (٦/ ٥٢٨ رقم ٢٩٥٥): «أخرجه محمد بن حمزة الفقيه في أحاديثه (٢/ ٢١٤). قلت: وهذا إسناد ضعيف مظلم، مَن دون

عاصم بن علي لم أعرف أحداً منهم، ووالد عاصم ـ وهو علي بن عاصم بن صهيب الواسطي ـ ضعيف، قال الحافظ: صدوق، يخطئ ويصر، ولستُ أشك أن بعض الكذابين سرق الحديث من أبي الصلت وركّب عليه هذه الزيادة انتصاراً لمعاوية رضي الله عنه بالباطل، وهو غني عن ذلك».

قلت: والأمر كما قال، وحديث أنس رواه الديلمي (١/ ٤٤) أيضاً بهذا اللفظ، وضعفه السخاوي في المقاصد الحسنة (١٨٩)، وفي الأجوبة المرضية (٢/ ٨٨٠).

الطريق الثانية:

قال عمر بن محمد بن الحسين الكرخي: نا الحسين بن محمد بن يعقوب البردعي، نا أحمد بن محمد بن سليمان قاضي القضاة بنوقان، حدثني أبي، نا الحسن بن تميم بن تمام، عنه مرفوعاً بلفظ: «أنا مدينة العلم، وأبو بكر وعمر وعثمان سورها، وعلي بابها»!

رواه ابن عساكر (٤٥/ ٣٢١)، وقال: منكر جدًّا إسناداً ومتناً.

وقال الألباني في الضعيفة (٦/ ٥٢٦): بل باطل ظاهر البطلان، من وضع بعض جهلة المتعصبين ممن ينتمون للسُّنّة.

قلت: وهو كما قالا، ولم أهتد لرجاله.

حديث أبي سعيد الخدري:

قال ابن شاذان في مائة منقبة (٩٤): حدثنا محمد بن عبد الله بن عبيد الله بن بهلول الموالي رحمه الله، حدثني محمد بن الحسين، حدثني عيسى بن مهران، حدثني عبيد الله بن موسى، حدثني خالد بن طهمان الخفاف، سمعت سعد بن جنادة العوفي يذكر أنه سمع زيد بن أرقم يقول: إنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: إنه سمع النبي صلى الله عليه وآله يقول: «علي بن أبي طالب سيد العرب»، فقيل: أليس أنت سيد العرب؟ قال: «أنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب، من أحبه وتولاه أحبه الله وهداه، ومن أبغضه وعاداه أصمَّه الله وأعماه، عليّ حقه كحقي، وطاعته كطاعتي، غير أنه لا نبي بعدي، من فارقه فارقني، ومن فارقني فارق الله، أنا مدينة الحكمة وهي الجنة، وعلي بابها، فكيف يهتدي المهتدي الجنة إلا من بابها؟ عليٌّ خير البشر، من أبى فقد كفر».

وهذا موضوع بيّن الكذب والتركيب، وفيه ثلاثة كذابين، وهم: ابن شاذان المؤلف، وابن البهلول، وشرهم عيسى بن مهران، فهو من جبال الرفض والكذب.

فضلاً أن خالد بن طهمان اختلط.

وسبقت رواية أخرى مكذوبة عن عبيد الله بن موسى بمتن مغاير من حديث ابن عباس.

حديث ابن مسعود:

قال ابن عساكر (٩/ ٢٠) في ترجمة إسماعيل بن علي بن المثنى الإستراباذي الواعظ: أنبأنا أبو الفرج غيث بن علي الخطيب، حدثني أبو الفرج الإسفرايني بلفظه غير مرة، قال كان ابن المثنى يعظ بدمشق، فقام إليه رجل، فقال: أيها الشيخ! ما تقول في قول النبي ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»؟ فقال: فأطرق لحظة، ثم رفع رأسه، وقال: نعم! لا يعرف هذا الحديث على التمام إلا من كان صدراً في الإسلام، إنما قال النبي ﷺ: «أنا مدينة العلم، وأبو بكر أساسها، وعمر حيطانها، وعثمان سقفها، وعلي بابها».

قال: فاستحسن الحاضرون ذلك وهو يردده، ثم سألوه أن يخرج لهم إسناده، فأنعم، ولم يخرجه لهم!

ثم قال شيخي أبو الفرج الإسفرايني: ثم وجدت هذا الحديث بعد مدة في جزء على ما ذكره ابن المثنى، فالله أعلم. أو كما قال.

قلت: إسماعيل هذا كذبه غير واحد؛ كما في اللسان (١/ ٤٢٢).

وهذا الحديث أورده الديلمي في الفردوس (١/ ٤٣ ـ ٤٤)، ونص السخاوي في المقاصد الحسنة (١٨٩) أن الديلمي وابنه أورداه عن ابن مسعود دون إسناد.

حديث عدة من الصحابة:

رواه الطوسي في أماليه (١١٧٢) من طريق موضوعة على شريك، عن أبي إسحاق، عمرو بن ميمون الأودي، عن عدة من الصحابة ـ منهم حذيفة وكعب بن عجرة ـ مرفوعاً، ضمن متن طويل مركب في الفضائل، وهو بيّن البطلان.

وفي سنده أبو المفضل محمد بن عبد الله، وهو كذاب.

وأنبّه مجدداً أن كتب الرافضة لا يوثق بأصولها فضلاً عن مروياتها، وإنما ذكرت هذه الطريق تنبيهاً، وإلا فليس من صنيع أهل الحديث الاعتماد على كتب القوم.

وبذلك يتبيّن أن الحديث موضوع مكذوب، ولا تزيده كثرة طرقه إلا وهناً، **هذا من جهة السند.**

أما من جهة المتن: فقد أبدع في الكلام عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وبيّن بطلانه من وجوه، فقال في منهاج السُّنَّة (٧/ ٥١٥ ـ ٥١٧): «حديث (أنا مدينة العلم وعلي بابها) أضعف وأوهى، ولهذا إنما يُعد في الموضوعات، وإن رواه الترمذي، وذكره ابن الجوزي، وبيّن أن سائر طرقه موضوعة، والكذب يُعرف من نفس متنه، فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم؛ ولم يكن لها إلا باب واحد؛ ولم يبلّغ عنه العلم إلا واحد: فسد أمر الإسلام، ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلّغ عنه العلم واحداً، بل يجب أن يكون المبلغون أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، وخبر الواحد لا يفيد العلم إلا بقرائن، وتلك قد تكون منتفية أو خفية عن أكثر الناس، فلا يحصل لهم العلم بالقرآن والسنن المتواترة، وإذا قالوا: ذلك الواحد المعصوم يحصل العلم بخَبَره؛ قيل لهم: فلا بد من العلم بعصمته أولاً، وعصمتُه لا تثبت بمجرد خبره قبل أن يعلم عصمته، فإنه دور، ولا تثبت بالإجماع، فإنه لا إجماع فيها، وعند الإمامية إنما يكون الإجماع حجة لأن فيهم الإمام المعصوم، فيعود الأمر إلى إثبات عصمته بمجرد دعواه، فعُلم أن عصمته لو كانت حقاً لا بد أن تعلم بطريق آخر غير خبره، فلو لم يكن لمدينة العلم باب إلا هو لم يثبت لا عصمته ولا غير ذلك من أمور الدين، فعُلم أن هذا الحديث إنما افتراه زنديق جاهل ظنه مدحاً، وهو مطرق الزنادقة إلى القدح في دين الإسلام إذ لم يبلغه إلا واحد.

ثم إن هذا خلاف المعلوم بالتواتر، فإن جميع مدائن الإسلام بلغهم العلم عن الرسول من غير علي، أما أهل المدينة ومكة فالأمر فيهما ظاهر، وكذلك الشام والبصرة، فإن هؤلاء لم يكونوا يروون عن علي إلا شيئاً قليلاً،

وإنما كان غالب علمه في الكوفة، ومع هذا فأهل الكوفة كانوا يعلمون القرآن والسُّنَّة قبل أن يتولى عثمان، فضلاً عن علي، وفقهاء أهل المدينة تعلموا الدين في خلافة عمر، وتعليم معاذ لأهل اليمن ومقامه فيهم أكثر من علي، ولهذا روى أهل اليمن عن معاذ بن جبل أكثر مما رووا عن علي، وشريح وغيره من أكابر التابعين إنما تفقهوا على معاذ بن جبل، ولما قدم علي الكوفة كان شريح فيها قاضياً وهو وعَبيدة السلماني تفقها على غيره، فانتشر علم الإسلام في المدائن قبل أن يقدم علي الكوفة».. إلخ.

ثم أسهب في بيان نشر الصحابة للعلم إلى (ص٥٢٢)، فرحمه الله رحمة واسعة على ما قدَّم للسُّنَّة وأهلها.

وقال العلامة المعلمي في حاشيته على الفوائد المجموعة (ص٣٥٣): كل من تأمل منطوق الخبر ثم عرضه على الواقع عرف حقيقة الحال، والله المستعان.

وقال الإمام الألباني في الضعيفة (٦/ ٥٢٩): في متنه ما يدل على وضعه.. واستشهد بكلام شيخ الإسلام الآنف.

أقوال طائفة من العلماء في الحديث:

أولاً: من ضعّفه.

ذُكر عن **يحيى بن سعيد** أنه قال: ليس لهذا الحديث أصل. (نقله الزركشي في الأحاديث المشتهرة ١٥١ عن مسند الفردوس، ونقله من بعد الزركشي عنه؛ كالسيوطي في الدرر المنتثرة ٣٨، والعجلوني في كشف الخفاء).

قلت: يحيى من حفاظ أصحاب الأعمش، ولكن أخشى أن «سعيد» تصحيف من «معين»، فالعبارة عبارته، ولأن يحيى بن سعيد القطان توفي سنة ١٩٨هـ، وهو شيخ أحمد وابن معين، ولو عرف الحديث لعلماه منه، ولما قالا: لم نسمع به قط، ولو تكلم به القطان لكان عمدة النقل في الحديث من قديم، ولجاء به مثل ابن عدي والخطيب وابن عساكر، ولا أظن الحديث وُضع إلا بعد وفاته، وذلك في الربع الأول من القرن الثالث، والله أعلم.

وقد قال **ابن معين**: هذا حديث كذب لا أصل له. وتقدم سياق الروايات عنه في الحديث.

وأقره **الإمام أحمد**، وقال: ما سمعنا به. وقد تقدم أيضاً.

وقال الترمذي في كتاب العلل (كما في التذكرة في الأحاديث المشتهرة ١٥١ والمقاصد الحسنة): سألت محمداً [يعني: **البخاري**] عن هذا الحديث فأنكره، وقال: هذا حديث منكر، وليس له وجه صحيح.

ولفظه في مطبوعة العلل الكبير (٦٩٩): سألتُ محمداً عنه فلم يعرفه، وأنكر هذا الحديث.

وقال **الترمذي** في الجامع (٣٧٢٣): هذا حديث غريب منكر.

وقال **أبو زرعة الرازي** في الضعفاء (١/ ٥١٩ ـ ٥٢٠): حديث ابن معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس: «أنا مدينة الحكمة وعلي بابها» كم من خلق قد افتضحوا فيه!

وقال **أبو حاتم الرازي** في الجرح (٨/ ٢٢) عن حديث علي إنه منكر.

أما ما نقل السيوطي في الدرر المنتثرة (٣٨)، وتبعه العجلوني في كشف الخفاء (١/ ٢٣٥) من أن أبا حاتم قال: «لا أصل له» فلا أظنه الرازي، بل أراه أبا حاتم بن حبان، فإن العبارة له.

وقال **أبو جعفر محمد بن عبد الله الحضرمي المعروف بمطين**: لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه. رواه الخطيب (٧/ ١٧٢)، ومن طريقه ابن عساكر (٤٢/ ٣٨١).

وقال **العقيلي** (٣/ ١٤٩): لا يصح في هذا المتن حديث.

وقال **ابن حبان** في المجروحين (٢/ ٩٤): هذا خبر لا أصل له عن النبي ﷺ، ولا شريك حدّث به، ولا سلمة بن كهيل رواه، ولا الصنابحي أسنده، ولعل هذا الشيخ بلغه حديث أبي الصلت عن أبي معاوية فحفظه، ثم أقلبه على شريك وحدّث بهذا الإسناد.

وقال أيضاً (٢/ ١٥١): هذا شيء لا أصل له، ليس من حديث ابن عباس، ولا مجاهد، ولا الأعمش، ولا أبو معاوية حدّث به، وكل من حدث بهذا المتن فإنما سرقه من أبي الصلت هذا؛ وإن أقلب إسناده.

ونقله **السمعاني** محتجاً به في الأنساب (٥/ ٦٣٧ الثقافية).

وقال **ابن عدي** (١/ ١٨٩): وهذا الحديث يعرف بأبي الصلت الهروي عن أبي معاوية، سرقه منه أحمد بن سلمة هذا، ومعه جماعة ضعفاء.

وقال أيضاً (٢/ ٣٤١): هذا حديث أبي الصلت الهروي عن أبي معاوية، على أنه قد حدَّث به غيره، وسرق منه من الضعفاء، وليس أحد ممن رواه عن أبي معاوية خير، وأصدق من الحسن بن علي بن راشد، والذي ألزقه العدوي عليه.

وقال أيضاً (٣/ ٤١٢): وهذا يروى عن أبي معاوية عن الأعمش، وعن أبي معاوية يعرف بأبي الصلت الهروي عنه، وقد سرقه عن أبي الصلت جماعة ضعفاء.

وقال أيضاً (٥/ ٦٧): والحديث لأبي الصلت عن أبي معاوية، وبه يُعرف، وعندي أن هؤلاء كلهم سرقوا منه.

وقال أيضاً (٥/ ١٧٧): وهذا الحديث في الجملة معضل عن الأعمش، ويروي عن أبي معاوية عن الأعمش، ويرويه عن أبي معاوية أبو الصلت الهروي، وقد سرقه من أبي الصلت جماعة ضعفاء.

وقال **أبو الفتح الأزدي** (كما في البداية والنهاية ١١/ ٩٦ دار هجر): لا يصح في هذا الباب شيء.

وقال **الدارقطني** في تعليقاته على المجروحين (١٧٩): قيل: إن أبا الصلت وضعه على أبي معاوية، وسرقه منه جماعة فحدثوا به عن أبي معاوية، منهم: عمر بن إسماعيل بن مجالد، ومحمد بن جعفر الفيدي، ورجل كذاب من أهل الشام حدث به عن هشام عن أبي معاوية، وحدث به شيخ لأهل الري دجال يقال له: محمد بن يوسف بن يعقوب، حدث به عن شيخ له مجهول، عن أبي عبيد القاسم بن سلام عن أبي معاوية.

وقال في العلل (٣/ ٢٤٨) عن حديث علي: الحديث مضطرب غير ثابت.

وصدّره **ابن عبد البر** في الاستيعاب (بهامش الإصابة ٨/ ١٥٥، وفي الطبعة الحفيظية ٣/ ٣٨) بلفظة روي بصيغة التمريض.

وقال **ابن العربي المالكي** في أحكام القرآن (٣/ ١١١٤): هذا حديث باطل.

وأقره **القرطبي** في تفسيره (٩/ ٣٣٦).

وحكم **محمد بن طاهر المقدسي** في معرفة التذكرة (٣٠٨) بأنه كذب، وانظر: ذخيرة الحفاظ له (١/ ٥٠٠)، والمغني عن حمل الأسفار (١/ ٤٨٣).

وقال **ابن عساكر** في تاريخه (٤٢/ ٣٨٠) بعد أن سرد عدة طرق للحديث: كل هذه الروايات غير محفوظة، وهذا الحديث يُعرف بأبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي.

وختم تخريجه للحديث بالنقل السابق عن العقيلي، وهو قوله: لا يصح في هذا المتن حديث.

وأورده **ابن الجوزي** في الموضوعات (١/ ٣٥٣ و٣٥٥)، وقال: هذا حديث لا يصح من جميع الوجوه.. ثم ساق علل طرقه، وختم بقوله: والحديث لا أصل له.

وحكم عليه **السراج علي بن عمر القزويني** بالوضع في أحاديث موضوعة مستخرجة من مشكاة المصابيح (انظر: آخر المشكاة ٣/ ١٧٧٤ و١٧٧٧).

وقال **النووي** في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٣٤٨): وأما الحديث المروي عن الصنابحي عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا دار الحكمة وعلي بابها»، وفي رواية: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» فحديث باطل.

وقال ابن **دقيق العيد** في شرح الإلمام (كما الأحاديث المنتشرة لزركشي ١٥١، والمقاصد الحسنة ١٨٩): الحديث لم يُثبتوه، وقيل: إنه باطل، وقال الترمذي: حديث منكر.

وقال **شيخ الإسلام ابن تيمية** في منهاج السُّنَّة (٧/ ٥١٥ ـ ٥٢٢، ومجموع الفتاوى ٤/ ٤١٠): إنما يُعد في الموضوعات. وطوّل في بيان بطلانه من جهة المتن بما لم يُسبق إليه كما تقدم، وأقره الذهبي في المنتقى من المنهاج.

وحكم عليه بالوضع في أحاديث القصاص (٧٨)، وهو في الفتاوى الكبرى (٢/ ٢٣٢)، ومجموع الفتاوى (١٨/ ١٢٣ و٣٧٧)، وفي الفتاوى العراقية (١/ ١٢٧).

وقال **الذهبي** في تاريخ الإسلام (١٨/ ٢٦٨): الحديث موضوع، ما رواه الأعمش.

وقال أيضاً في تلخيص الموضوعات (٢٥٦): هذا الحديث شُبِّه لبعض المحدّثين السُّذَّج؛ فإنه موضوع، وله طرق كثيرة.. وجميع طرقه مطعون فيها.

وقال في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٣١ ـ ١٢٣٢): هذا الحديث غير صحيح، وأبو الصلت هو عبد السلام متهم.

وقال في الميزان (١/ ٤١٥): هذا موضوع.

وذكر في جزء في طلب العلم وأقسامه (ص٢٠٦ ضمن مجموع فيه ست رسائل له) أنه من الموضوعات المطَّرحة التي يُكره حفظها.

وقال **ابن كثير** في جامع المسانيد والسنن (مسند ابن عباس رقم ١٩٤٠): عبد السلام بن صالح الهروي، وهو متروك. (وعنده تصحيف، ولعل الصواب ما أثبت)، واعتمد ضعفه في تاريخه (١١/ ٩٦).

وقال **الهيثمي** في مجمع الزوائد (٩/ ١١٤): فيه عبد السلام بن صالح الهروي، وهو ضعيف.

ولمحدّث الهند الشاه **عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي** جواب عن الحديث، وأنه موضوع.

وحكم عليه **العلامة المعلّمي** بالوضع، وأفاد في تخريجه بحاشية الفوائد المجموعة (٣٤٩).

وقال سماحة الشيخ **ابن باز** في هذا الكتاب: إن جميع طرقه موضوعة بلا شك.

وقال **الإمام الألباني** في الضعيفة (٢٩٥٥): موضوع. وأفاد في تخريجه.

وضعفه شيخنا **عبد القادر الأرناؤوط** في تخريجه لجامع الأصول (٨/ ٦٥٧).

وللشيخ المعاصر **خليفة الكواري** جزء مفرد في تخريج الحديث، توسع فيه وبذل جهداً كبيراً في تتبع طرق الحديث، واستفدت منه، وقال في خاتمة بحثه: فالحديث إذاً لا يصح إسناداً ولا متناً، وهو منكر جدّاً.

كما توسع في تخريجه شيخنا **سعد بن عبد الله الحميّد** في تخريجه لمختصر استدراك الذهبي على الحاكم (٣/ ١٣٧٠ ـ ١٤١٣ و١٤٢٦)، واستفدت منه كذلك، وقد خلص إلى الحكم على الحديث بالوضع.

قلت: وتقدمت بعض الأحكام الأخرى ضمن الكلام على الطرق.

من قوّى الحديث:

رغم إطباق أئمة الحفاظ على الحكم عليه بالوضع إلا أن هناك من تساهل وقوّاه، ولا سيما من المتأخرين.

فقال **ابن جرير** في تهذيب الآثار (مسند علي ١٠٤): هذا خبر صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح.

وصححه **الحاكم** كما تقدم.

أما **العلائي**: فقد ردّ الحكم عليه بالكذب، وحكم عليه بالحسن في النقد الصريح (١٨)، وتعقبه الزركشي في الأحاديث المشتهرة (١٥١). لكن العلائي قال في كتابه إجمال الإصابة (٥٥): في إسناده ضعف.

وقال **ابن حجر العسقلاني** في اللسان (٢/ ١٢٣) متعقباً حكم الذهبي بوضعه: وهذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرك الحاكم، أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل، فلا ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع.

قلت: كذا قال، وليس له في المستدرك إلا طريقان عن ابن عباس، وآخر عن جابر.

وقال أيضاً في الأجوبة عن أحاديث المصابيح (٣/ ١٧٨٨ و١٧٩١): هو ضعيف، ويجوز أن يحسّن.

وقال زكريا الأنصاري آخر شرح المنفرجة (١٣٦): إن شيخه ابن حجر أفتى بأن الحديث يحسن بمجموع طرقه.

وهذه الفتوى قال فيها: أخرجه الحاكم في المستدرك، وقال: إنه صحيح. وخالفه ابن الجوزي فذكره في الموضوعات، وقال: إنه كذب. والصواب خلاف قولهما معاً، وأن الحديث من قسم الحسن، لا يرتقي إلى الصحة، ولا ينحط إلى الكذب، وبيان ذلك يستدعي طولاً، ولكن هذا هو المعتمد في ذلك. (نقله السيوطي في الجامع الكبير، كما في ترتيبه الكنز ١٣/ ١٤٨ ـ ١٤٩ رقم ٣٦٤٦٤، وفي اللآلئ المصنوعة ١/ ٣٣٤، وفي التعقبات).

وقال **السيوطي** بعد نقل كلام ابن حجر الأخير: وقد كنتُ أجيب بهذا الجواب دهراً إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث علي في تهذيب الآثار، مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس، فاستخرت الله، وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحة، والله أعلم.

وقال في تاريخ الخلفاء (١٧٠): هذا حديث حسن على الصواب، لا صحيح كما قال الحاكم، ولا موضوع كما قاله جماعة؛ منهم: ابن الجوزي، والنووي، وقد بينت حاله في التعقبات على الموضوعات.

وقال **السخاوي** في المقاصد (١٨٩): وبالجملة فكلها ضعيفة، وألفاظ أكثرها ركيكة، وأحسنها حديث ابن عباس، بل هو حسن!

وقال في الأجوبة المرضية (٢/ ٨٨٠) نحوه.

وذهب **الشوكاني** في الفوائد المجموعة (ص٣٤٩) إلى تحسينه لغيره نظراً لكثرة طرقه تبعاً لابن حجر، وكان له جزء مفرد قديم في الحديث، وقد طُبع.

ثم جاء من المعاصرين **أحمد الغماري** وألّف رسالة مفردة في تصحيح الحديث، سلك فيها كل مسلك من الهوى والتدليس والتخليط، وأظهر فيه تشيعه الشديد، بل إنه أهدر وهاجم قواعد المحدّثين في التصحيح والتضعيف وفي الجرح والتعديل لكي يتسنى له تقوية الحديث! ولهذا قال الألباني في الضعيفة (٦/ ٥٣٠): الرد عليه يتطلب رسالة، والمرض والعمر أضيق من ذلك.

وقد لخص الكلام على جزئه الآنف شيخنا سعد الحميد في: مختصر استدراك الحاكم على الذهبي (٣/ ١٤٠٧ ـ ١٤٠٩)، كما تعرض له الكواري في مواضع من جزئه، وسبق لنا ذكر بعض أخطائه.

والملاحظ عند جميع المتأخرين الذين قووا الحديث أنهم اغتروا بكثرة طرقه، وقووه بمجموعها دون تحقيق علمي دقيق لصلاحيتها للاعتبار من عدمه، أو أنهم قلدوا في الحكم.

والتحقيق يؤيد قول من حكم بوضعه، وهو قول الجمهور، وعليه أئمة الحفاظ، والله أعلم.

وللتنبيه والمعرفة:

فقد قام **بعض الرافضة المتأخرين** بتخريج الحديث وإفراده بالبحث والتصنيف، فأكملوا جهود سلفهم الذين وضعوا الحديث وركّبوا له الطرق والمتابعات، فقاموا بتصحيح الحديث على قاعدتهم في الهوى وتكذيب

الصحيح والمتواتر وتصحيح المكذوب، وأبحاثهم المشار إليها أقل من أن تُناقش على قواعد المحدّثين، فهي مجرد تقميش وحشد للنقول بلا فهم ولا أمانة، وأكتفي بمثال واحد يدل على مبلغ فهمهم وعقلهم، فقال علّامتهم الآية المرعشي (ت١٤١١هـ) في شرح إحقاق الحق (٣٣/١١٧) معدداً المصادر التي خرَّجت إحدى طرق الحديث: «رواه جماعة.. منهم العلامة علي بن محمد بن عراق الكناني، المتوفى سنة ٩٦٣هـ في كتابه: تنزيه الشريعة المرفوعة.. ومنهم الفاضل المعاصر صالح يوسف معتوق في التذكرة المشفوعة في ترتيب أحاديث تنزيه الشريعة المرفوعة ص١٧»!!

ولا يخفى الباحث أن كتاب تنزيه الشريعة ليس من مصادر الرواية أصلاً، فضلاً أن التذكرة المشفوعة هو مجرد فهرس للأحاديث قام به أحد المعاصرين من سنوات قريبة للكتاب السابق! فجعله الرافضي المذكور مصدراً للرواية والتخريج! ليس لهذا الحديث فقط، بل جعله مصدراً للتخريج في مواضع كثيرة من كتابه! وفي أماكن أخرى يقول: رواه بسيوني زغلول في موسوعة أطراف الحديث! ورواه الدكتور المعاصر الشرقاوي في كتاب التصوف الإسلامي، وغير ذلك من المضحكات.

ولم يقف الأمر ههنا، فجاء بعده مجموعة من باحثي الرافضة ونقلوا عزوه وتحقيقه حذو القذة بالقذة، كأصحاب الكتب والرسائل الكثيرة التي أُخرجت باسم مركز المصطفى!

فصلٌ:

ومن الأحاديث التي فيها شبه مع الحديث المذكور:

حديث عن ابن عباس:

قال ابن عدي (٤/١٠١): حدثنا أحمد بن حمدون النيسابوري، حدثنا ابن بنت أبي أسامة، هو جعفر بن هذيل، حدثنا ضرار بن صُرَد، حدثنا يحيى بن عيسى الرملي، عن الأعمش، عن عباية، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «علي عيبة علمي».

رواه ابن عساكر (٤٢/ ٣٨٥)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٣٥٥) من طريق ابن عدي.

وهذا موضوع مسلسل بالعلل:

فجعفر بن الهذيل لم أجد له ترجمة إلا في اللسان (٢/ ١٣٢)، عن رجال الشيعة، فهو ضعيف عند ابن حجر.

وضرار بن صرد شيعي متروك، وكذبه ابن معين، وأورد ابن عدي الحديث في مناكيره، وتبعه الذهبي في الميزان (٢/ ٣٢٧).

ويحيى ضعيف.

والأعمش مدلس، وقد عنعنه.

وعباية رافضي محترق يروي الموضوعات، ترك الناس الرواية عنه، كما يستفاد من ترجمته في اللسان (٣/ ٢٣٧).

وابن حمدون وإن تُكلم فيه إلا أنه ثقة إن شاء الله. (انظر: الكشف الحثيث ٤٣، واللسان ١/ ١٦٥).

وأما الحديث فقال عنه ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح.

وقال الذهبي في تلخيص العلل المتناهية (١٧٤): فيه ضرار بن صرد ـ متروك ـ عن يحيى بن عيسى ـ واه.

وقال الألباني في الضعيفة (٢١٦٥): موضوع.

وقد جاءت الرواية عن الأعمش عن عباية من وجه آخر، وهو الآتي:

حديث آخر عن ابن عباس:

قال عبد الله بن داهر: حدثني أبي، عن الأعمش، عن عباية الأسدي، عن ابن عباس، قال: ستكون فتنة، فمن أدركها منكم فعليه بخصلتين: كتاب الله وعلي بن أبي طالب، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو آخذ بيدَي عليّ: «هذا أول من آمن بي، وأول من يصافحني يوم القيامة، وهو فاروق هذه الأمة؛ يفرق بين الحق والباطل، وهو يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب الظلمة، وهو الصدِّيق الأكبر، وهو بابي الذي أوتى منه، وهو خليفتي من بعدي».

رواه العقيلي (٢/ ٤٧) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٤٢/ ٤٢ ـ ٤٣) ـ وابن عدي (٤/ ٢٢٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٤٢/ ٤٢)، وابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٤٥)، والكنجي في كفاية الطالب ـ وابن مردويه (ساق سندهما في نفحات الأزهار ١٠/ ٣٩٤) كلهم من طريق ابن داهر به.

قلت: وهذا موضوع بيّن الوضع، كما حكم ابن الجوزي وابن تيمية في منهاج السُّنَّة (٧/ ٤٤٨)، فعبد الله بن داهر رافضي خبيث، وهو واه في الحديث، بل اتهمه ابن عدي وابن الجوزي. وأبوه داهر قال عنه العقيلي: كان يغلو في الرفض، لا يتابع على حديثه. وعباية تقدم الكلام عليه قريباً وأنه رافضي ضعيف جداً.

والحديث أنكره العقيلي، وابن عدي، وابن طاهر في ذخيرة الحفاظ (٥/ ٢٥٧٩)، وابن عساكر، والذهبي في الميزان (٢/ ٤١٦ ـ ٤١٧)، وفي تلخيص الموضوعات (٢٤٩)، وفي المنتقى من المنهاج (٤٨٢)، وابن حجر في اللسان (٢/ ٤١٣ و٣/ ٢٧٢).

وقد خرجتُ الطريق الذي فيه ذكر الباب، وإلا فقد ورد دونه بنحوه من وجهين باطلين أيضاً.

حديث أبي ذر:

رواه الديلمي في مسند الفردوس (٣/ ٦٥، والسند من زهر الفردوس ـ بحاشيته ـ واللآلئ ١/ ٣٣٥) من طريق محمد بن علي بن خلف العطار، نا موسى بن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، ثنا عبد المهيمن بن العباس، عن أبيه، عن جده سهل بن سعد، عن أبي ذر مرفوعاً: «علي باب علمي، ومبيِّن لأمتي ما أُرسلت به من بعدي، حبُّه إيمان، وبغضه نفاق، والنظر إليه رأفة، ومودته عبادة».

ذكره السخاوي في المقاصد (١٨٩)، وفي الأجوبة المرضية (٢/ ٨٧٩ ـ ٨٨٠)، وضعفه فيهما.

وهذا موضوع، فيه علل:



فعبد المهيمن متفق على ضعفه، ونص الساجي وأبو نعيم أن في رواياته عن آبائه مناكير.

وموسى بن جعفر يظهر من ترجمته في اللسان (٦/ ١١٤) أنه لا شيء.

والعطار ذكرنا حاله قبل ثلاثة أحاديث.

ومن دون العطار قال عنهم المعلمي في حاشية الفوائد المجموعة (ص٣٥٣): فيه من لم أعرفه.

حديث علي:

قال أبو أحمد الفرضي في حديثه (١٣٣/أ، كما في مسند علي لأوزبك ٢/ ٧٠٣) ـ ومن طريقه أبو النون الدبوسي في معجمه (٦/ب، كما عند أوزبك ٢/ ٧٠٤) ـ: حدثنا أبو العباس أحمد بن عقدة، نا أحمد بن الحسين بن عبد الملك، نا إسماعيل بن عامر البجلي، حدثني عبد الرحمٰن بن الأسود، عن الأجلح أبي حجية، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليه السلام، قال: «علمني رسول الله ﷺ ألف باب، كلُّ باب يفتح ألف باب».

قلت: وهذا ضعيف جداً، فيه علل: فابن عقدة شيعي راوية المناكير، وتكلم فيه جماعة، وكان يحمل شيوخ الكوفة على الكذب، ولا ينفرد بسند فيه خير.

وشيخه أحمد بن الحسين لا بأس به.

وإسماعيل بن عامر البجلي لم أجد له ترجمة بهذا الاسم، وأظنه تحرف عن إسماعيل بن عمرو البجلي، فإن السند كوفي، وهذا كوفي الأصل ومن تلك الطبقة، وهو ضعيف صاحب غرائب ومناكير.

وعبد الرحمٰن بن الأسود إن لم يكن اليشكري فلم أعرفه، وهذا ذكره الخطيب في المتفق والمفترق (٣/ ١٤٨٨)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأما الأجلح فشيعي ضعيف.

ووهم الغماري في عزوه إلى الحلية لأبي نعيم، كما نبَّه الإمام الألباني في الضعيفة (١٠/ ٢/ ٧٠٩ رقم ٤٩٦٨).

كما عزاه الغماري للإسماعيلي في معجمه من حديث ابن عباس، ولم

أجده في المعجم المذكور ولا في أي مصدر آخر، فيظهر أنه من أوهامه أيضاً، على أن الغماري نفسه ضعّفه.

وروي الحديث من وجه آخر منكر جدًّا، وهو الآتي:

حديث عبد الله بن عمرو:

قال ابن حبان في المجروحين (٢/ ١٤)، وابن عدي (٢/ ٤٥٠ واللفظ له) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٤٢/ ٣٨٥)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٣٤٧) ـ: أنا أبو يعلى، ثنا كامل بن طلحة، ثنا ابن لهيعة، ثنا حيي بن عبد الله، عن أبي عبد الرحمٰن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ قال في مرضه: «ادعوا إلي أخي»، فدعوا له أبا بكر، فأعرض عنه، ثم قال: «ادعوا إلي أخي»، فدعوا له عمر، فأعرض عنه، ثم قال: «ادعوا إلي أخي»، فدعوا له عثمان، فأعرض عنه. ثم قال: «ادعوا إلي أخي». فدعي له علي بن أبي طالب، فستره بثوب، وانكب عليه، فلما خرج من عنده قيل له: ما قال؟ قال: علمني ألف باب يفتح كل باب ألف باب.

قال ابن عدي: وهذا هو حديث منكر، ولعل البلاء فيه من ابن لهيعة، فإنه شديد الإفراط في التشيع، وقد تكلم فيه الأئمة، ونسبوه إلى الضعف.

وأقره ابن طاهر في ذخيرة الحفاظ (٢/ ٧٧٤)، وابن عساكر.

وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح.

وقال الذهبي في السير (٨/ ٢٤): هذا حديث منكر؛ كأنه موضوع.

وعده الذهبي من مناكير ابن لهيعة في الميزان (١/ ٦٢٤ و٢/ ٤٨٣)، وقال في تاريخ الإسلام (١١/ ٢٢٤): مناكيره جمة، ومن أردئها هذا الحديث. وقال في تلخيص العلل المتناهية (١٦٩): بهذا وشبهه استحق ابن لهيعة الترك، مع أن راويه عنه مضعّف.

وقال الألباني في الضعيفة (٤٩٦٨): منكر.

قلت: الحديث ظاهر أنه من وضع الرافضة، وكأن أحدهم أدخله على ابن لهيعة، وقد كان يُدخَل عليه ويتلقن، وقد يكون مُدخله خالد بن نجيح، وقد نقلت قصته مع الرواة عن ابن لهيعة ضمن تخريج ابن عمرو في حديث الدعاء عند دخول السوق، وهو برقم (٣٤) في هذا الكتاب.

وربما كان البلاء من كامل، فإن فيه كلاماً على صدقه، وقد تفرد به من بين أصحاب ابن لهيعة، وقال الذهبي في السير (٨/ ٢٦) متعقباً اتهام ابن عدي لابن لهيعة أنه مفرط في التشيع: ما سمعنا بهذا عن ابن لهيعة، بل ولا علمت أنه غير مفرط في التشيع، ولا الرجل متهم بالوضع، بل لعله أُدخل على كامل، فإنه شيخ محله الصدق، لعل بعض الرافضة أدخله في كتابه؛ ولم يتفطن هو.

وقال في تاريخ الإسلام (١١/ ٢٢٥): لعل البلاء فيه من كامل.

قلت: ويظهر أن أصله مركب من حديث علي السابق، والحديث الموضوع المنسوب إلى عائشة في قصة قبض روح النبي ﷺ وهو محتضن عليًّا في ثوب، رواه ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٩٢)، وغيره.

حديث ابن مسعود:

قال أحمد بن كامل بن شجرة في السادس من فوائده (٢٠) - ومن طريقه الرافعي في التدوين (١/ ٨٨)، وابن عساكر (٤٢/ ٤٧٠): نا القاسم بن العباس المعشري، نا زكريا بن يحيى الخزاز المقرئ، نا إسماعيل بن عباد، نا شريك، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله مرفوعاً، ضمن قصة في فضل علي رضي الله عنه، وفيها: «وهو عيبة علمي».

ورواه ابن عساكر والفاكهي في أخبار مكة، والبغوي في شرح السنة (١٠/ ٢٣٤) - من طرق أخرى إلى زكريا به مختصراً، دون موضع الشاهد.

وسنده ضعيف جداً كما قال الألباني في الضعيفة (١٠/ ٥٦٠)، وآفته إسماعيل؛ فإنه متروك، ورواه عن شريك بهذا السند الذهبي! ومضت رواية مخالفة عن شريك في حديث علي، وزكريا الخزاز فيه كلام أيضاً، **فهذا من جهة السند**.

وأما المتن: فالرواية المطولة - التي فيها الشاهد - ظاهرة البطلان.

حديث آخر عن ابن عباس:

رواه الدارقطني في الأفراد (٣/ ٢٩٣ أطرافه) - ومن طريقه الديلمي في مسند الفردوس (٣/ ٦٤)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٣٨٤) - عن أبي

ذر أحمد بن محمد الباغندي، أنا محمد بن علي بن خلف العطار، أنا حسين الأشقر، نا شريك، عن الأعمش، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً: «علي بن أبي طالب باب حطة، فمن دخل فيه كان مؤمناً، ومن خرج منه كان كافراً».

قال الدارقطني: تفرد به حسين الأشقر عن شريك، وليس بالقوي.

قلت: هذا مسلسل بالعلل، فالأعمش مدلس، وقد عنعنه، وشريك ليس بالقوي، وتقدمت الرواية عنهما بخلاف هذا، وحسين الأشقر شيعي واه، ولكن يظهر أن بليّته من العطار، فقال ابن عدي (٢/ ٣٨٢) بعد أن أورد أحاديث أخرى في فضائل آل البيت من روايته عن الأشقر: ومحمد بن علي هذا عنده من هذا الضرب عجائب، وهو منكر الحديث، والبلاء فيه عندي من محمد بن علي بن خلف.. إلى أن قال: والحسين الأشقر له غير هذا من الحديث، وليس كل ما يُروى عنه من الحديث فيه الإنكار يكون من قِبَله، وربما كان من قِبَل من يروي عنه؛ لأن جماعة من ضعفاء الكوفيين يحيلون بالروايات على حسين الأشقر، على أن حُسيناً هذا في حديثه بعض ما فيه.

قلت: وتأتي للعطار رواية أخرى بسند آخر في هذا الباب.

والحديث ذكره الذهبي في ترجمة حسين الأشقر في الميزان (١/ ٥٣٢): هذا باطل.

وقال السخاوي في المقاصد (١٨٩)، وفي الأجوبة المرضية (٢/ ٨٧٩): سنده ضعيف جدًّا.

وقال الألباني في الضعيفة (٣٩١٣): باطل. وقال في ضعيف الجامع (٣٨٠٠): موضوع.

*** تنبيه:**

وقع الحديث في كتاب الفردوس عن ابن عباس، وهكذا ساق سنده الغماري في المداوي (٤/ ٤٨٥)، والألباني في الضعيفة (٣٩١٣)، وهو هكذا في أصله الأفراد للدارقطني، وكتاب ابن الجوزي، وكنز العمال (٣٢٩١٠)، وفيض القدير (٤/ ٣٥٦)، ولكن وقع في زهر الفردوس لابن حجر (كما في

حاشية الفردوس): عطاء عن ابن عمر، وتبعه السخاوي في كتابيه، فاقتضى التنويه.

وحديث: «علي باب حطة»، روي عن الأعمش من وجه آخر عن أبي ذر، وله طريقان آخران إلى أبي ذر، وروي من حديث أبي سعيد الخدري، وحديث علي، وكلها شديدة الضعف، والله أعلم.

*** تنبيه:**

وقع في تلخيص الموضوعات (٢٥٨) للذهبي عن سعد رضي الله عنه، أنه سمع النبي ﷺ يقول غير مرة لعلي: «إن (مدينة العلم) لا تصلح إلا بي أو بك».

قلت: وهذا اللفظ تصحيف من ناسخ المخطوط، ولا أصل له مطلقاً في الرواية، ونبّه المحقق أن ما بين قوسين وقع في أصله الموضوعات لابن الجوزي وفي اللآلئ المصنوعة والفوائد المجموعة: (إن المدينة).

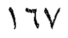
على أن الحديث بلفظه المحفوظ موضوع أيضاً، ويُنظر له المجروحين لابن حبان (١/ ٢٥٨)، ومنهاج السُّنَّة (٤/ ٢٧٤)، والمصادر السابقة.

ذكرتُ ذلك لئلا يُغتر باللفظ ويُحسب من شواهد الحديث، والله أعلم.

وتبيّن فيما سبق أن **حديث مدينة العلم وجميع الأحاديث التي بمعناه وتشبهه: كلها موضوعة**، والأمر كما قال العقيلي: لا يصح في هذا المتن شيء. والله أعلم.

* واطلع على تخريجي لهذا الحديث شيخي العلامة محمد الأمين بوخبزة التطواني، وشيخي المحدّث سعد بن عبد الله الحميد، وأثنيا عليه، فالحمد لله.





الحديث العشرون

❋ حديث صلاة التسبيح موضوع.

في سنن أبي داود (الجزء الثاني، صفحة ٢٩ ـ ٣٠ باب صلاة التسبيح) وابن ماجه (الجزء ١ صفحة ٤١٩): حدثنا[١] عبد الرحمٰن بن بشر بن الحكم النيسابوري، ثنا موسى بن عبد العزيز، ثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أن رسول الله ﷺ قال للعباس بن عبد المطلب:

«يا عباس، يا عمَّاه ألا أعطيك؟ ألا أمنحك؟ ألا أحبوك؟ ألا أفعل بك؟ عشر خصال إذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك، أوله وآخره، قديمه وحديثه، خطأه وعمده، صغيره وكبيره، سره وعلانيته، عشر خصال: أن تصلي أربع ركعات، تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة، فإذا فرغت من القراءة في أول ركعة وأنت قائم قلت: سبحان الله، والحمد لله، ولا إلٰه إلا الله، والله أكبر، خمس عشرة مرة، ثم تركع فتقولها وأنت راكع عشراً، ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشراً، ثم تهوي ساجداً، فتقولها وأنت ساجد عشراً، ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشراً، ثم تسجد فتقولها عشراً، ثم ترفع رأسك فتقولها عشراً، فذلك خمس وسبعون في كل ركعة، تفعل ذلك في أربع ركعات، إن استطعت أن تصليها في كل يوم مرة فافعل، فإن لم تفعل ففي كل جمعة مرة، فإن لم تفعل ففي كل شهر مرة، فإن لم تفعل ففي كل سنة مرة، فإن لم تفعل ففي عمرك مرة». اهـ.

---

(١) هذا سند أبي داود وابن ماجه معاً، وسياق المتن هنا للأول.



هذا الحديث ذكر ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه موضوع على النبي ﷺ انتهى.

وضعفه الترمذي، والعقيلي، وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص ما نصه: «والحق أن طرقه كلها ضعيفة، وإن كان حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن، إلا أنه شاذ لشدة الفردية فيه، وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر، ومخالفة هيئتها لهيئة باقي الصلوات، وموسى بن عبد العزيز وإن كان صادقاً صالحاً فلا يحتمل فيه هذا التفرد، وقد ضعفها ابن تيمية، والمزّي، وتوقف الذهبي، حكاه ابن عبد الهادي عنهم في أحكامه، وقد اختلف كلام الشيخ محيي الدين، فوهّاها في شرح المهذب، فقال: حديثها ضعيف، وفي استحبابها عندي نظر؛ لأن فيها تغييراً لهيئة الصلاة المعروفة، فينبغي أن لا تفعل، وليس حديثها بثابت» انتهى[1].

قلت: والحق أنه موضوع كما قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ، لضعف أسانيده، ونكارة متنه، ومخالفته للأحاديث الصحيحة المتواترة في صفة الصلاة، والله ولي التوفيق.

تخريج الحديث

روي حديث صلاة التسبيح من طرق كثيرة وألفاظ متعددة، هذا بيانها:

١ ـ حديث عبد الله بن العباس:

وله عنه أربعة طرق:

*** الطريق الأولى:**

ـ روى البخاري في جزء القراءة (١٥٨)، والحاكم (١/٣١٨)، والحسن بن علي المعمري في عمل اليوم والليلة (كما في أمالي الأذكار لابن

---

(١) في الأصل هنا عبارة: (حرر في ٢٨/٣/١٤٠٥هـ)، ثم شطبت.

حجر ٣٦ و٣٧ صلاة التسبيح) من طريق بشر بن الحكم.

- ورواه أبو داود (١٢٩٧)، وابن ماجه (١٣٨٧)، وابن أبي الدنيا (كما في أخبار الصلاة لعبد الغني المقدسي ٧٨، ونص السيوطي في التصحيح رقم١ أنه في الدعاء)، وابن خزيمة (١٢١٦)، والطبراني في الكبير (١١/ ١٩٤ رقم ١١٦٢٢)، والدارقطني في جزئه في صلاة التسبيح (٢)، والحسن بن علي المعمري في عمل اليوم والليلة، وابن شاهين في الترغيب (كما في أمالي الأذكار ٣٦ و٣٧)، وأبو طاهر المخلص في سبعة مجالس (٣٠)، وأبو طالب المكي في قوت القلوب (١/ ٩٣ مع اختصار لإسناده)، والحاكم (١/ ٣١٨)، والخليلي في الإرشاد (١/ ٣٢٥ المنتخب منه)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٥١)، وفي الدعوات الكبير (٣٩٣)، والخطيب في جزء صلاة التسبيح (٨)، وأبو محمد السراج في فوائده (٥/ ١٣٤/ب)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٤٣)، وفي منهاج القاصدين (١/ ١٥٣)، وعبد الغني المقدسي في أخبار الصلاة (٧٧ و٧٨)، والضياء في المختارة (١١/ ٣٢٦ ـ ٣٢٩)، وفي المنتقى من مسموعاته بمرو (٥٠/ب، و٩٠/أ) وابن البخاري في مشيخته (١/ ٤٥٥ ـ ٤٥٨)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٩/ ١٠٣)، وابن ناصر الدين في الترجيح (٣٧)، وابن حجر في أمالي الأذكار (٣٤ صلاة التسبيح)، وابن طولون في الترشيح (١) كلهم من طريق عبد الرحمٰن بن بشر بن الحكم،

- ورواه ابن أبي الدنيا (كما في جزء الخطيب وشرح الإحياء ٣/ ٤٧٣)، والحاكم (١/ ٣١٨)، والخطيب في جزئه (٨)، والمعمري في عمل اليوم والليلة (كما في أمالي ابن حجر ٣٧)، وابن شاهين في الترغيب (١٠٥)، وأبو محمد السراج في فوائده وعبد الغني المقدسي في أخبار الصلاة (٧٨)، وابن طولون في الترشيح (١) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل.

- رواه ثلاثتهم (بشر بن الحكم، وابنه عبد الرحمٰن، وإسحاق) عن أبي شعيب موسى بن عبد العزيز القنباري، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال للعباس.. الحديث بطوله.

وعزاه الحاكم للنسائي عن عبد الرحمٰن بن عبد الحكم، ولم أجده في

السنن الصغرى ولا الكبرى، فلعله في تصانيفه الأخرى، فلم يذكره المزي في التحفة، ونصَّ ابن الملقن في البدر المنير (٤/ ٢٣٩)، وفي مختصر استدراك الذهبي على الحاكم (١/ ٢٦٤ رقم ٧٤) أنه لم يره عند النسائي، وكذلك قال ابن حجر في الأمالي (٣٦).

وتفرد به موسى موصولاً، كما قال الخطيب.

وهذه أشهر وأحسن طرق الحديث كما نص غير واحد من الحفاظ:

فروى الخليلي في الإرشاد (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٧ منتخبه) عن أبي حامد بن الشرقي أنه قال: سمعت مسلم بن الحجاج ـ وكتب معي هذا عن عبد الرحمٰن ـ يقول: لا يُروى في هذا الحديث إسنادٌ أحسن من هذا.

ورواه البيهقي وأبو عثمان الصابوني عن أبي حامد به. قاله ابن حجر (كما نقله ابن علان في الفتوحات الربانية ٤/ ٣١٨).

ونقل ابن حجر في أمالي الأذكار (٣٧) أن ابن شاهين قال في كتاب «الترغيب»: سمعت أبا بكر بن أبي داود يقول: سمعت أبي يقول: أصح حديث في صلاة التسبيح حديث ابن عباس هذا.

هكذا جاء النقل عن أبي داود، ولكن قال ابن شاهين في الثقات (١٣٦٢ السامرائي، ص١٧٢ المباركفوري، ١٣٠٢ قلعجي): سمعت عبد الله بن سليمان بن الأشعث [هو ابن أبي داود] يقول: أصح حديث في صلاة التسبيح حديث العباس.

قلت: يعني هذا الحديث.

ونصَّ المنذري في مختصر السنن (٢/ ٨٩)، وفي موافقاته (كما في البدر المنير ٤/ ٢٣٦)، وابن ناصر الدين في الترجيح (٣٧)، وابن حجر في معرفة الخصال المكفرة (٤٨)، وابن طولون في الترشيح (٢٨) أنها أمثل طرقه.

وقال العلائي (النقد الصحيح ٣)، وابن الملقن (البدر المنير ٤/ ٢٣٦): إسناده جيد.

قلت: وموسى بن عبد العزيز القِنْباري ـ المتفرد به ـ مختَلَفٌ فيه، فقال عنه ابن معين: لا أرى به بأساً. وقال النسائي: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ. وكذا ذكره ابن شاهين في الثقات.

وفي المقابل فقد قال عنه علي بن المديني: منكر الحديث ضعيفه. وقال السليماني: منكر الحديث. وقال العقيلي والبيهقي وابن الجوزي: مجهول. وقال الذهبي في الميزان: ذكر حديث صلاة التسبيح.. لم يذكره أحد في كتب الضعفاء أبداً، ولكن ما هو بالحجة.. وحديثه من المنكرات. وقال ابن حجر: صدوق سيىء الحفظ، وتوفي سنة ١٧٥هـ. (انظر: الثقات لابن شاهين ١٣٦٠، والأسماء والصفات ٢/ ٢٦٣، والموضوعات ٢/ ١٤٥، وتهذيب الكمال ٢٩/ ١٠١، والإكمال لمغلطاي ١٢/ ٢٧، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٣٥٦).

والناظر في حاله يجد أنه وُثِّق توثيقاً وسطاً، وضُعِّف، والقاعدة أن من اختُلف فيه جرحاً وتعديلاً قُدِّم الجرح إذا كان مفسَّراً، وقد فسَّر ابن المديني والسليماني وابن حبان جرح موسى، فالصحيح أنه ضعيف دون مرتبة الاحتجاج.

وشيخه **الحكم بن أبان** وإن كان صدوقاً إلا أنه قد تُكلم فيه ـ كما ذكر ابن رجب في فتح الباري (٣/ ٤٧٣) ـ فقال ابن معين وأحمد والعجلي والنسائي: ثقة. وقال أبو زرعة: صالح. وقال أبو بكر البزار: الحكم ليس به بأس. وقال الحاكم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وإنما وقعت المناكير في روايته من رواية ابنه إبراهيم عنه، وإبراهيم ضعيف. وقال نحو ذلك في مشاهير علماء الأمصار.

ونقل ابن خلفون في الثقات توثيقه عن ابن نمير، وأبي جعفر البستي، وابن المديني، ولم أجد النقل عند غيره.

وفي المقابل فقد قال عنه ابن المبارك: ارم به. وقال أبو بكر البزار: حدَّث بما لا نعلم عن غيره. وأورده العقيلي في الضعفاء، وقال ابن عدي: فيه ضعف، ولعل البلاء منه لا من حسين بن عيسى. وقال في موضع آخر: فيه لين. وقال ابن خزيمة: تكلم أهل المعرفة بالحديث في الاحتجاج بخبره. وقال الخليلي: وقد تفرد الحكم بن أبان العدني عن عكرمة بأحاديث، ويُسند عنه ما يقفه غيره، وهو صالح ليس بمتروك، منها حديث صلاة التسبيح. وقال البيهقي في سياق الإعلال: الحكم غير محتج به في الصحيح. وقال في كتاب المعرفة: إن الحكم غير محتج به في الرواية.

انظر: مسند البزار (١١/ ٤١٩ رقم ٥٢٧٢)، وكشف الأستار عن زوائد البزار (٣/ ٢٣١ رقم ٢٦٤٠ و٤/ ١٦٤ رقم ٣٤٥٦)، وصحيح ابن خزيمة (٢/ ٢٢٤)، والكامل في الضعفاء (٢/ ٣٥٥ و٣٨٦)، والثقات لابن شاهين (٢١٥)، والمستدرك (٢/ ٢٠٤)، والإرشاد (١/ ٣٢٥)، والأسماء والصفات (٢/ ٣٦٣)، ومعرفة السنن والآثار (٥/ ١٥٤)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٢٨٧)، وتهذيب الكمال وحاشيته (٧/ ٨٦)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٤٢٢).

الحاصل: أن الحكم ـ على صدقه ـ كما قال الذهبي عنه في الميزان (٤/ ٢١٣): ليس بالثَّبْت. فمثله لا يُقبل تفرده بأصل، كيف والمتفرد به هو الراوي عنه، وهو ضعيف على الصحيح؟

ولهذا عدّه الخليلي والذهبي وغيرهما من منكرات موسى، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ٧): إنه لا يُقبل تفرد موسى بالحديث.

وقد خولف القنباري في رفعه، وفي متنه:

أما الرفع؛ فقد قال الخطيب: هكذا روى هذا الحديث موسى بن عبد العزيز ـ وهو أبو شعيب القنباري ـ عن الحكم بن أبان موصولاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وخالف إبراهيم بن الحكم بن أبان، فرواه عن أبيه، عن عكرمة، عن رسول الله ﷺ مرسلاً، لم يذكر فيه ابن عباس.

ونقله عبد الغني المقدسي في أخبار الصلاة (٧٨) عن الخطيب بنحوه، وعنده: تفرد به موسى.

وهذا المرسل رواه ابن خزيمة (٢/ ٢٢٤) ـ ومن طريقه ابن حجر في أمالي الأذكار (٣٩ صلاة التسبيح) ـ والحاكم (٢/ ٣١٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٥٢)، وفي الشعب (٦/ ٣٢٤ رقم ٢٨١٦)، والخطيب في جزئه (٩) ـ ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (٣) ـ والبغوي في شرح السُّنَّة (٤/ ١٥٦) من طريق محمد بن رافع، ثنا إبراهيم بن الحكم بن أبان، حدثني أبي، حدثني عكرمة مرسلاً.

وقد رُوي عن إبراهيم موصولاً كرواية موسى: رواه الحاكم (١/ ٣١٩) من طريق إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن راهويه، أبنا إبراهيم بن الحكم بن أبان، عن أبيه به مثله.

ورواه البيهقي في الشعب (٦/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧ رقم ٢٨١٧) عن الحاكم به، ثم قال: وقد رأيتُ حديث إسحاق بن إبراهيم في موضع آخر مرسلاً، والمرسل أصح.

قلت: ومما يقضي بكونه مرسلاً عند ابن راهويه أنه اعتبر حديث العباس مرسلاً في مسائل الكوسج (٣٣٠٩)، ويأتي بطوله عند نقل كلام العلماء على الحديث، كذلك فقد نصَّ الخطيب فيما سبق أن موسى تفرد برفعه.

وقال ابن المديني في العلل (كما في إتحاف المهرة ٧/ ٤٨٦): هو حديث منكر، وقال: رأيتُه في أصل كتاب إبراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه موقوفاً على عكرمة، وموسى بن عبد العزيز راويه منكر الحديث. وضعّفه.

ولكن رجَّح بعض متأخري الحفاظ رواية موسى الموصولة، فقال الذهبي في المهذب في اختصار السنن الكبير (٢/ ٩٨٢ رقم ٤٣٧٢): ولكن إبراهيم مجمع على ضعفه، والقنباري لم يضعف.

وكذا أعله ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ٧)، وفي والخصال المكفرة (٤٥) بإبراهيم، وقال إن موسى أوثق منه.

قلت: نعم، إبراهيم كان صدوقاً، ثم سرى إليه الضعف، وهو عند النقاد أضعف من القنباري، ونصَّ ابن عدي أن بلاءه بسبب وصله لأحاديث أبيه المرسلة.

فهذا الحديث ليس موصولاً في رواية إبراهيم على الأصح، ثم ليس غريباً عند الأئمة إعلالُ الرواية الأعلى بالأدنى إذا كانت الرواية الأدنى أقصر في الرواية، ولهذا أمثلة كثيرة، وممن كان يسلكه الإمامُ النسائي، وذهب إليه في حديثنا هذا إمام العلل ابنُ المديني، وابن خزيمة، والبيهقي، وهو مفهوم كلام ابن راهويه.

فالحاصل: أن هذه الطريق منكرة لا تصح، سواءٌ كانت مرفوعة أو مرسلة، ويأتي مزيد كلام على طريق عكرمة عند سرد أحكام العلماء على الحديث.

أما مخالفة موسى عن الحكم في متنه:

فهي ما رواه البخاري في تاريخه (٦/ ٤٢٧) معلقاً ـ ومن طريقه ابن عدي

(٥/ ١٧٤٩) ـ والطبراني في الأوسط (٨/ ٢٢٦)، وفي الدعاء (١٦٧٦)، والدارقطني في الأفراد (٣/ ٢٢٨ أطرافه) من طريق عمران بن عبيد الله، عن الحكم، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً: «من قال: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر؛ غرس له بكل واحدة منهن شجرة في الجنة».

ونص الدارقطني على تفرد عمران بسنده.

وعمران هذا قال عنه البخاري ـ وقد أورد حديثه الآنف: فيه نظر، وقال ابن عدي: «غير معروف، وأنكر عليه البخاري هذا الحديث الواحد في التسبيح، وإذا كان الرجل غير معروف بالروايات فإنه يقع في حديثه المناكير»، وعد الذهبي حديثه هذا منكراً. (انظر: الميزان ٣/ ٢٣٨، وقارن باللسان ٤/ ٣٤٦).

بينما قال المنذري في الترغيب (٢/ ٢٧٦): وإسناده حسن لا بأس به في المتابعات. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٩١): رجاله موثقون!

وأخشى أن يكون حديث التسبيح قد دخل على راويه من الرواية السابقة، ومما رواه الترمذي (٤١٠)، والنسائي في الصغرى (٣/ ٧٨)، وفي عمل اليوم والليلة من الكبرى (كما في تحفة الأشراف ٥/ ١٢٩)، والطبراني في الكبير (١١/ ٣٦٤ رقم ١٢٠٣١)، وفي الدعاء (٧٢٣)، والمزي (١٩/ ٢٨٩) من طريق عتاب بن بشير، عن خصيف، عن عكرمة ومجاهد، عن ابن عباس، قال: جاء الفقراء إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله! إن الأغنياء يصلون كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ولهم أموال يتصدقون وينفقون. فقال النبي ﷺ: «إذا صليتم فقولوا: سبحان الله ثلاثاً وثلاثين، والحمد لله ثلاثاً وثلاثين، والله أكبر ثلاثاً وثلاثين، ولا إله إلا الله عشراً، فإنكم تدركون بذلك من سبقكم، وتسبقون من بعدكم».

قال الترمذي: حسن غريب، بينما قال الطوسي في مستخرجه على جامع الترمذي (٢/ ٣٦١): هو حديث غريب.

قلت: وحُكم الطوسي أليق بحال الحديث، فقد قال النسائي في الكبرى: عتاب ليس بالقوي، ولا خصيف.



وقال الألباني في ضعيف الترمذي (ص٥٦): ضعيف الإسناد، والتهليل عشراً فيه منكر.

وعلى كل حال فكل ما سبق ضعيف؛ إن لم يكن شديد الضعف.

فتبين حال الطريق الأولى التي وُصفت بالجودة؛ وبأنها أمثل طرق الحديث!

*** الطريق الثانية:**

رواها الطبراني في الكبير (١١/ ١٣٠ رقم ١١٣٦٥)، ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (١٤)، وإسماعيل التيمي الأصبهاني في الترغيب (٣/ ١٣ رقم ١٩٧٤)، وابن حجر في أمالي الأذكار (٤١ صلاة التسبيح) من طريق نافع أبي هرمز، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ٢٨٢): فيه نافع بن هرمز، وهو ضعيف.

وقال ابن حجر في الأمالي (٤٣): رواته ثقات، إلا الراوي عن عطاء؛ فإنه متروك، وقد كذبه بعضهم.

وقال السيوطي في التصحيح نحوه (٥).

وقد تعقب الزبيدي في شرح الإحياء (٣/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧) كون نافع هو أبو هرمز، وقال: إنه نافع مولى يوسف. قلت: بين المحدِّثين خلاف هل هما راو واحد أو اثنان، فكلاهما يروي عن عطاء، فانظر ذلك في: لسان الميزان (٦/ ١٤٧)، وكلاهما شديد الضعف.

فهذا الإسناد ضعيف جدّاً على الوجهين.

*** الطريق الثالثة:**

رواه الطبراني في الأوسط (٣/ ١٤ رقم ٢٣١٨)، ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (١/ ٢٥)، وفي قربان المتقين (كما في ذيل جزء الدارقطني رقم ١ والترجيح ٧٢)، والخطيب في جزئه (١٠)، وابن ناصر الدين في الترجيح، وابن حجر في أمالي الأذكار (٤٧)، وابن طولون في الترشيح (٤)، من طريق هشام بن إبراهيم أبي الوليد المخزومي، نا موسى بن جعفر بن أبي كثير، عن عبد القدوس بن حبيب، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعاً بمعناه، وزاد في آخره دعاء طويلاً.

وزاد أبو نعيم في قربان المتقين: قال سليمان [يعني الطبراني]: قال أبو الوليد: سألت عبد الله بن نافع راوية مالك بن أنس عن [التسبيح] في الركعة الأولى والثالثة في هذه الصلاة، فقال: تقعد كما تقعد للتشهد، وسبِّح في الثانية قبل التشهد، ثم يدعو بهذا الدعاء بعد التشهد.

والزيادة رواها ابن حجر في الأمالي (٤٨) من طريق أبي نعيم به.

ونص الطبراني على تفرد أبي الوليد المخزومي بالحديث.

وهشام هذا لم أجد له ترجمة، ومن الرواة أبو الوليد خالد بن إسماعيل المخزومي، وهو كذاب.

وموسى لا يُعرف، ورواياته غرائب ومناكير، وهذه علامة الراوي منكر الحديث. (انظر: اللسان ٦/ ١١٣ ـ ١١٤)، ولم أجد أحداً روى عنه سوى هشام بن إبراهيم، وقد قدَّمتُ القول فيه.

وعبد القدوس كذاب، وبه أعلَّه الهيثمي في المجمع (٢/ ٢٨٢)، وابن حجر في الأمالي، وفي معرفة الخصال المكفرة للذنوب (٤٩)، والسيوطي في التصحيح (٦).

وصدّره المنذري في الترغيب (١/ ٢٧٠) بلفظة «روي» المشعرة بالضعف عنده.

* **الطريق الرابعة:**

رواية أبي الجوزاء عن ابن عباس موقوفاً، يأتي الحديث عنها ضمن الكلام على حديث عبد الله بن عمرو الآتي.

٢ ـ حديث عبد الله بن عمرو:

قال أبو داود (١٢٩٨): حدثنا محمد بن سفيان الأبُلِّي، حدثنا حبان بن هلال أبو حبيب، حدثنا مهدي بن ميمون، حدثنا عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء، قال: حدثني رجل كانت له صحبة؛ يرون أنه عبد الله بن عمرو، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «ائتني غداً أحبوك وأثيبك وأعطيك». الحديث.

تنبيهان في رواية أبي داود هذه:

الأول: هكذا وقع الحديث مرفوعاً في طبعة الدعاس للسنن.

ورواه البيهقي (٣/ ٥٢) عن الروذباري عن ابن داسة، ورواه الخطيب في جزئه (٢١)، ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (٣٥)، من طريق اللؤلؤي كلاهما عن أبي داود به موقوفاً.

وقال المزي في تحفة الأشراف (٦/ ٢٨١): «هذا الحديث في رواية ابن العبد واللؤلؤي موقوف، وفي رواية ابن داسة وابن الأعرابي وغير واحد مرفوع».

قلت: ووقع في رواية الحسن بن داود عن ابن داسة بالرفع (كما في هامش طبعة دار القبلة للسنن ٢/ ١٩٥)، وقد رواه الخطيب من طريق الحسن بن داود عن ابن داسة، ولكنه قرن رواية ابن داسة برواية اللؤلؤي، فلم يتبين الرفع والوقف في طريق ابن داسة عند الخطيب.

قلت: وكأن الموقوف أولى؛ لأن رواية اللؤلؤي هي الرواية المقدَّمة للسنن، وهي الإخراج النهائي لها من قبل مؤلفها، وقد حذف أبو داود منها ما ارتاب فيه. (انظر: التقييد لابن نقطة ١/ ٣٣، وبذل المجهود في ختم سنن أبي داود للسخاوي ٤٨)، وقد نصر الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٣/ ٤٧٨) كونه موقوفاً عند أبي داود، والله أعلم بالصواب.

الثاني: قال أبو داود عقب الحديث: ورواه المستمر بن الريان عن أبي الجوزاء عن عبد الله بن عمرو موقوفاً، ورواه روح بن المسيب وجعفر بن سليمان عن عمرو بن مالك النكري، عن أبي الجوزاء عن ابن عباس قوله، وقال في حديث روح: فقال حديث النبي ﷺ.

قلت: هكذا وقع حديث روح في السنن المطبوعة: «فقال حديث»، وكذا في نقل البيهقي (السنن الكبرى ٣/ ٥٢) عن أبي داود، وهي عبارة فيها غموض، ولعله لذلك نقل الخطيب العبارة دون آخرها، ووقع في بعض النسخ: «حُدِّثت عن النبي ﷺ» (كما في هامش طبعة دار القبلة ٢/ ١٩٥)، وهكذا أثبته المزي في تحفة الأشراف (٦/ ٢٨١)، وأراه الصواب، وتعني إبهام الصحابي (على الأغلب) في الرواية، والله أعلم.

وأعود للكلام على الطريق:

فنقل الحافظ في أماليه (٥٣) عن المنذري أنه قال: رواة هذا الحديث ثقات.



ولم أره في الترغيب ولا في مختصر السنن، إنما رأيتُ أن المنذري ذكر ثقة رجال طريق عكرمة عند أبي داود.

وقال ابن حجر في معرفة الخصال المكفرة (٤٧): أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بإسناد لا بأس به، إلا أنه اختُلف على راويه في وقفه ورفعه.

قلت: رحمهما الله، فليس الإسناد كما قالا، فالرواية منكرة للضعف والمخالفة.

أما الضعف فلأجل حال **النُّكْري**، فقد وثقه ابن معين (كما في سؤالات ابن الجنيد ٧١٠)، وضعفه الإمام أحمد (كما في مسائل عبد الله ٨٩، ومسائل علي بن سعيد النسائي كما في الفتوحات الربانية ٤/ ٣٢٠، وإتحاف السادة المتقين ٣/ ٤٧٨)، وتكلم فيه لهذا الحديث، وأنكره عليه، وقال البخاري في حديث من رواية النكري عن أبي الجوزاء في سماعه وملازمته لعائشة وابن عباس: في إسناده نظر. (انظر: التاريخ الكبير ٢/ ١٧، ونص مغلطاي في الإكمال ٢/ ٢٩٣، وابن حجر في التهذيب ١/ ٣٨٤ أن تضعيف البخاري يُحمل على النكري)، وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٢٢٨)، وقال: يُعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه.

وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار (١٢٢٣): وقعت المناكير في حديثه من رواية ابنه عنه، وهو في نفسه صدوق اللهجة.

بينما قال ابن حبان في المجروحين (٣/ ١١٤ أو ٢٤٧/ ب) في ترجمة يحيى بن عمرو بن مالك النكري: كان منكر الرواية عن أبيه، ويحتمل أن يكون السبب في ذلك منه أو من أبيه، أو منهما معاً، ولا نستحل أن يطلق الجرح على مسلم قبل الاتضاح، بل الواجب تنكُّب كل رواية يرويها عن أبيه لما فيها من مخالفة الثقات؛ والموجود من الأشياء المعضلات، فيكون هو وأبوه جميعاً متروكَين من غير أن يطلق وضعها على أحدهما، ولا يقربهما من ذلك؛ لأن هذا شيء قريب من الشبهة، وهذا حكم جماعة ذكرناهم في هذا الكتاب جُبناً عن إطلاق القدح فيهم لهذه العلة، على أن حماد بن زيد كان يرمي يحيى بن عمرو بن مالك بالكذب.

ونقل مغلطاي ثم ابن حجر في التهذيب (٨/ ٩٦) أن ابن حبان قال في الثقات عنه: يخطئ ويُغرب.

قلت: ذكر ابن حبان (٨/ ٤٨٧) ترجمة لراوٍ آخر يقال له: عمرو بن مالك النكري أيضاً، وهو الذي قال فيه: يُغرب ويخطئ. ولكن نص ابن حبان أن النكري هذا من شيوخ مشايخه، وهو متأخر جدّاً عن راوي حديث صلاة التسبيح، وممن روى عنه: ابن جرير في تهذيب الآثار، وله ترجمة في كتب الضعاف، فالصحيح أن العبارة الزائدة ليست في راوي حديثنا، وهكذا نقل السمعاني في الأنساب (٥/ ٥٢٢) عن ابن حبان على الصواب.

وقال ابن عدي في الكامل (١/ ٤١١): عمرو بن مالك النكري يحدث عن أبي الجوزاء هذا أيضاً عن ابن عباس قدر عشرة أحاديث غير محفوظة.

وذكره ابن خلفون في الثقات، كما في الإكمال لمغلطاي (١٠/ ٢٥١).

وللتنبيه: فقد خلط ابن الجوزي بين عمرو بن مالك النكري، وعمرو بن مالك الراسبي، والثاني ضعيف جدّاً.

فهذا كل ما وقفتُ عليه من جرح وتعديل في النُّكْري، فهو إلى اللين أقرب، وروايته عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً غير محفوظة، **فقد خولف الراوي عنه**:

فرواه الدارقطني في جزئه (٥)، والخطيب في جزئه (١٤)، ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (٨)، من طريق روح بن المسيب ـ وهو ضعيف.

وعلقه أبو داود عن جعفر بن سليمان ـ وفيه لين.

ورواه الدارقطني في جزئه (٦ و٨) من طريق عباد بن عباد المهلبي ـ وهو ثقة.

ورواه الدارقطني في جزئه (٤)، ومن طريقه الخطيب (١٣)، وابن طولون في الترشيح (٧)، من طريق يحيى بن عمرو بن مالك النكري ـ وهذا ضعيف جدّاً.

أربعتهم عن عمرو النكري، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس موقوفاً.

فهذا هو الأشهر المحفوظ عن النُّكْري.

ومضى حكم ابن عدي على روايات النكري عن أبي الجوزاء عن ابن عباس.

وقد رُويت متابعات للنكري عن أبي الجوزاء عن ابن عباس موقوفاً، وهذا بيانها:

فرواه الخطيب في جزئه (١٦)، ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (١٣)، من طريق أشرس أبي سفيان، عن أبي مالك العقيلي، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس موقوفاً.

وأشرس لم أجد فيه جرحاً أو تعديلاً معتبراً، وأبو مالك إن لم يكن عمرو بن مالك النكري فلم أقف له على ترجمة.

ورواه الخطيب (١٥)، ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (١٢)، من طريق إسحاق بن محمد بن مروان، نا أبي، نا أبو عاصم عصمة بن عبد الله الأسدي، ثنا محمد بن عبد الله، عن يحيى بن سعيد، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس موقوفاً.

وإسحاق بن محمد بن مروان ضعيف، وكان يُلقَّن الرواية على كتاب أبيه. كما في اللسان (١/ ٣٧٥).

وأبوه قال عنه الدارقطني: شيخٌ من الشيعة، حاطب ليل، متروك، لا يكاد يحدث عن ثقة. كما في اللسان (٥/ ٣٧٦).

وعصمة بن عبد الله الأسدي أغفلته كتب الرجال المتقدمة، ونص الإمام الألباني وغيره من المعاصرين أنه لم يجد له ترجمة، وهذا مجموع ما وجدتُه مفيداً في ترجمته:

فهو أبو عاصم عصمة بن عبد الله الأسدي الضرير، كوفي من أهل القرآن، قاله الدارقطني.

وطبقته ممن عاش في النصف الأخير من القرن الثاني، فروايته عن أتباع التابعين، فقد روى عن إسرائيل، وشعبة بن الحجاج، ومحمد بن عبد الله ـ هكذا، ومحمد بن عبيد الله العرزمي، وهشام بن عروة، ونعيم بن ضمضم، وأبي أويس.

وروى عنه أحمد بن مسبح الجمال (ولم أجد له ترجمة)، وعمرو بن

النضر الغزال (بين ضعيف أو مجهول)، والفضل بن موسى (ثقة ثبت)، ومحمد بن مروان القطان (ضعيف جدّاً).

وأورد له الدارقطني غرائب نص على تفرده بها، وبعضها مناكير عن الثقات المشاهير، ومضى أنه قال عن ابن مروان إنه لا يكاد يحدّث عن ثقة، والأسدي شيخه، كما ضعفه الغساني، وعبد الحق الإشبيلي. (وانظر: جمهرة الأجزاء الحديثية ٢٢٧، والكامل لابن عدي ٦/ ١٠٠، وعلل الدارقطني ٨/ ٨٨ و١٠/ ١٢٣، وسننه ٣/ ٢١، وأطراف الغرائب والأفراد ٢/ ٤٢١ و٤/ ٢٥٣ و٥/ ٤٩٢ و٤٩٣، ومعجم شيوخ ابن جميع ٢٥٥، والفقيه والمتفقه ١/ ٤٥٤، وتخريج الأحاديث الضعاف في سنن الدارقطني للغساني ٢٦٨، والأحكام الوسطى ٣/ ٢٧١، ومن تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن لابن زريق ٢٨١، وذيل الميزان ٥٧٥، وشرح مختصر الخرقي للزركشي ٣/ ٦٢٣، وإتحاف المهرة لابن حجر ١٠/ ٢٤٠، والسلسلة الصحيحة ٢/ ٤٣٤ رقم ٧٩٨)، فهو ممن يُستدرك على لسان الميزان.

ومحمد بن عبد الله ويحيى بن سعيد لم أميِّزهما.

والسند ضعيف جدّاً على كل حال.

ورواه الطبراني في الأوسط (٣/ ١٨٧ رقم ٢٨٧٩)، ومن طريقه الخطيب في جزئه (١١)، وابن حجر في أمالي الأذكار (٤٤)، وابن طولون في الترشيح (٥)، من طريق محرز بن عون، ثنا يحيى بن عقبة بن أبي العيزار، عن محمد بن جحادة، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس موقوفاً.

ونص الطبراني على تفرد محرز بهذا الإسناد.

ومحرز وابن جحادة ثقتان، لكن يحيى بن عقبة متروك ورمي بالكذب، وبه أعله الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ٢٨٢)، وابن ناصر الدين في الترجيح (٦٢)، وابن حجر في الأمالي، وفي معرفة الخصال المكفرة (٤٩)، والسيوطي في التصحيح (٧)، وابن طولون في الترشيح (٥).

وقال المنذري في الترغيب (١/ ٢٧١): إسناده واه.

ورواه الدارقطني في جزئه (٣)، والخطيب في جزئه (١٢)، ومن طريقهما ابن طولون في الترشيح (٦)، من طريق القاسم بن الحكم ـ وهو

صدوق ـ ثنا أبو جناب، عن محمد بن جحادة، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس موقوفاً.

وأبو جناب ضعفوه لكثرة تدليسه، فأخشى أن يكون تلقاه من الرواية السابقة لعقبة المتروك عن ابن جحادة.

فتبيَّن أن سائر الأسانيد إلى أبي الجوزاء عن ابن عباس ضعيفة، إن لم تكن واهية.

وقد اختُلف على أبي الجوزاء كذلك، فروي عنه عن عبد الله بن عمرو، مرفوعاً وموقوفاً:

فعلَّق أبو داود عن المستمر بن ريان؛ وأسند علي بن سعيد النسائي في سؤالات أحمد (كما في أمالي الأذكار ٥٢، والنكت الظراف ٦/ ٢٨٠)، وعنه الخلال في العلل (كما في معرفة الخصال المكفرة ٤٨)، عن مسلم بن إبراهيم، عن المستمر بن الريان، عن أبي الجوزاء، عن عبد الله بن عمرو موقوفاً.

وهذا إسناد فرد غريب، ورجاله ثقات، وهو إسناد معلول في نقدي، ويأتي مزيد كلام عليه ضمن تحرير كلام الإمام أحمد على الحديث.

ورواه الخطيب (١٨)، ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (٣١)، من طريق يحيى بن السكن عن المستمر به موقوفاً.

ويحيى ضعيف؛ بل اتُّهم بالكذب، وقد رواه على وجه آخر، ورفعه:

فرواه الخطيب في جزئه ـ ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (٣٢)، من طريق يحيى بن السكن، ثنا غياث بن المسيب الراسبي، عن أبي الجوزاء، عن ابن عمرو مرفوعاً.

وفيه أيضاً جهالة غياث.

ورواه العقيلي (١/ ١٢٤) من طريق نعيم بن حماد، ثنا يحيى بن سُليم، عن عمران بن مسلم، عن أبي الجوزاء، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

وعلَّقه البيهقي في الشعب (٢/ ٥١١) عن قتيبة بن سعيد، عن يحيى بن سُليم، عن عمران، عن أبي الجوزاء، قال: نزل عليَّ عبد الله بن عمرو.. فذكره موقوفاً.



وقتيبة أرفع من نعيم جداً، فالوقف أصح، ولكن يحيى بن سليم الطائفي لين، وفي روايته عن عمران بن مسلم القصير مناكير كما قال ابن حبان، ويأتي الكلام عليه أكثر في تخريج حديث الذكر في السوق.

ورواه الدارقطني في جزئه (٧)، ومن طريقه الخطيب (١٩)، وابن طولون في الترشيح (٣٣)، من طريق عبد العزيز بن أبان، ثنا سفيان الثوري، عن أبان بن أبي عياش، عن أبي الجوزاء، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

وعبد العزيز كذاب، وقد توبع:

فقال ابن ناصر الدين في الترجيح (٦٣ ـ ٦٤): إن عبد العزيز بن خالد رواه عن إبراهيم بن طهمان، عن أبان بن أبي عياش، عن أبي الجوزاء، عن ابن عمرو مرفوعاً.

وعبد العزيز بن خالد قال عنه أبو حاتم: شيخ، وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، وقال ابن حجر في التقريب: مقبول.

قال ابن ناصر الدين في الترجيح (٦٤): إنه رُوي عن محمد بن فضيل بن غزوان، عن أبان به مرفوعاً.

ولكن عزاه ابن حجر في أحاديث منتقدة في المشكاة (٣/ ١٧٨١) لمحمد بن فضيل في كتاب الدعاء عن ابن عُمر موقوفاً، ولم أجده في المطبوع من كتاب الدعاء.

وبيّنه ابن حجر في النكت الظراف (٦/ ٢٨١)، فقال بعد أن عزاه للدارقطني من حديث ابن فضيل عن أبان عن أبي الجوزاء: «لكن في رواية محمد بن فضيل مخالفة، قال: «عن ابن عُمر» بضم العين، وخالف أيضاً في بعض سياق المتن، وأبان متروك».

فهذا اختلاف مداره عن أبان، وحالُه كما قال ابن حجر، فلا عبرة بروايته وخلافه.

ورواه الفضل بن جعفر التميمي في نسخة أبي مُسهر وغيره (٣٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٥٠٩ رقم ٦٠٤)، والخطيب في جزئه (٢٠)، ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (٣٤)، وابن عساكر في زيادته بهامش جزء

الخطيب، من طريق محمد بن حميد الرازي، ثنا جرير بن عبد الحميد، قال: وجدتُ بخطي عن أبي جناب الكلبي، عن أبي الجوزاء، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً. وفيه جعل تسبيح جلسة الاستراحة قبل القراءة.

وابن حميد متهم بالكذب، وقد خولف عن أبي جناب كما سبق.

فظهر بذلك أن جميع الطرق إلى أبي الجوزاء عن ابن عمرو واهية، إلا طريق المستمر، وهي موقوفة.

ومن الاختلاف على أبي الجوزاء ما روي عنه موقوفاً عليه، فقال ابن حجر (كما نقل ابن علّان في الفتوحات الربانية ٤/ ٣١٩): أخرجه الدارقطني [رقم ٨] بسند حسن عنه أنه كان إذا نودي بالظهر أتى المسجد فيقول للمؤذن: لا تعجلني عن ركعات، فيصليها بين الأذان والإقامة.

قلت: هو من رواية عباد بن عباد المهلبي، عن النكري، عن أبي الجوزاء، وسنده ضعيف لأجل النكري.

وجاء في رواية أشرس عن أبي مالك العقيلي عن أبي الجوزاء عند الخطيب، وهي رواية واهية أيضاً.

والحاصل في رواية أبي الجوزاء كما قال ابن حجر في أمالي الأذكار (٥٣): «اختُلف فيه على أبي الجوزاء، فقيل: عنه عن عبد الله بن عباس، وقيل: عنه عن عبد الله بن عمرو، وقيل: عنه عن عبد الله بن عمر، مع الاختلاف عليه في رفعه ووقفه، وفي المقول له في المرفوع؛ قيل: هو العباس، أو جعفر، أو عبد الله بن عمرو، أو عبد الله بن عباس، وهذا اضطراب شديد، وقد أكثر الدارقطني من تخريج طرقه على اختلافها».

قلت: وعلى كل حال فأبو الجوزاء يُرسل كثيراً كما قال ابن حجر في التقريب، وثبت إرسال أبي الجوزاء عن عدد من الصحابة، كعمر وابن مسعود وعلي وعائشة، وقال ابن عدي: وأبو الجوزاء روى عن الصحابة: ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم، وأرجو أنه لا بأس به، **ولا يُصحِّحُ روايتَه عنهم أنه سمع منهم**. ويقول البخاري: في إسناده نظر: إنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده. (انظر: الكامل ١/ ٤٠٢، والإكمال لمغلطاي ٢/ ٢٩٣).

وعلى هذا فلو صح إلى أبي الجوزاء فيحتاج إلى إثبات سماعه من الصحابي، ولم أقف على ذلك في حديثنا هذا من طريق صحيح، حتى رواية المستمر الموقوفة لم يقع فيها التصريح بالسماع في رواية الخطيب، ولم تظهر فيما ذكره أبو داود، ولم أجد لأبي الجوزاء رواية عن عبد الله بن عمرو في غير هذا الحديث؛ لا في تحفة الأشراف ولا في إتحاف المهرة ـ وهما مجمع أصول الأحاديث الصحيحة ـ ولا فيما راجعتُ غيرهما، اللهم إلا رواية باطلة في دعاء صلاة الحاجة، رواها إسماعيل التيمي في الترغيب (١٢٦٧)، وأبو موسى المديني (كما في جلاء الأفهام ١٤١ مشهور سلمان)، وعبد الغني المقدسي في الدعاء (٥٩)، والضياء في العدة للكرب والشدة (٤٣)، وسندها شديد الضعف إلى أبي الجوزاء.

فدل ذلك على أن رواية أبي الجوزاء عن عبد الله بن عمرو غريبة، والغالب أنها لا تثبت أصلاً، والله أعلم.

وله طريق أخرى إلى عبد الله بن عمرو:

فرواه الدارقطني في جزئه (٩)، ومن طريقه وغيره: الخطيب في جزئه (٢٢)، وابن حجر في أمالي الأذكار (٥٠)، وابن طولون في الترشيح (٣٦)، من طريق محمود بن خالد، ثنا الثقة، عن عمر بن عبد الواحد، عن ابن ثوبان، حدثني عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال لجعفر.. الحديث.

قلت: هكذا عند الدارقطني، والترجيح لابن ناصر الدين (٦٤)، والترشيح، والتصحيح للسيوطي (٢٣)، ولكن وقع عند الخطيب: «ابن ثوبان: حدثني الثقة عن عمرو بن شعيب». فجعل المبهم الثقة بين ابن ثوبان وعمرو، لا بين محمود وعمر.

ولعل الصواب ما عند الجماعة، وقارن بما أورده الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٣/ ٤٧٩).

قلت: وهذا سند واه، فيه علّتان: ضعف عبد الرحمٰن بن ثوبان، وإبهام الراوي الثقة، أما محمود وعمر فثقتان.

وقال الدارقطني: إنه غريب عن ابن عمرو.

وضعفه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٤٦)، وقال ابن حجر: هذا حديث غريب من هذا الوجه.

وقال ابن حجر في الأمالي (٥١) عقبه: أخرجه ابن شاهين في كتاب الترغيب من وجه آخر ضعيف عن عمرو بن شعيب، وقال فيه: إن النبي ﷺ قال للعباس.. فذكر نحو حديث ابن عباس. انتهى.

قلت: ولم أجده في الترغيب لابن شاهين، ولا في المطبوع من مصنفاته الأخرى، ولم يذكر سنده ليُنظر في مدى ضعفه، والظن أن ضعفه شديد، نظراً لعزة مخرجه، ولم يوردوه عن الدارقطني ولا الخطيب على استيعابهما.

٣ ـ حديث أبي رافع:

رواه الترمذي (٤٨٢)، وابن ماجه (١٣٨٦)، والروياني (٦٩٩)، وأبو يعلى في مسنده الكبير ـ ومن طريقه ابن عساكر (٥٢/ ٢٤٢)، والطوسي في المستخرج على الترمذي (٢/ ٤٥٢)، والطبراني في الكبير (١/ ٣٢٩ رقم ٩٨٧)، ومن طريقه عبد الغني المقدسي في أخبار الصلاة (٧٦)، والدارقطني في جزئه (١٣)، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٤٤)، وأبو نعيم في قربان المتقين (كما في أمالي الأذكار ٢٦)، ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٠/ ٤٦٦)، وابن حجر في أمالي الأذكار (٢٦ صلاة التسبيح)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٥٠٦ رقم ٦٠٢)، وفي السنن الصغرى (٨٦٢)، والخطيب في جزئه (٢٤)، ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (٢٨)، من طريق زيد بن الحباب، عن موسى بن عبيدة الربذي، عن سعيد بن أبي سعيد مولى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبي رافع مرفوعاً بنحوه.

وسنده ضعيف جدّاً، موسى ضعيف، وسعيد مجهول، تفرد موسى بالرواية عنه، ونصَّ ابن كثير في جامع المسانيد (٩/ ٥١٣) على تفرد موسى به.

قال الترمذي: غريب من حديث أبي رافع.

وقال أبو بكر بن العربي في عارضة الأحوذي (٢/ ٢٦٦): ضعيف.

وقال الضياء المقدسي في السنن والأحكام (٢/ ٢٩٨): هو من رواية

موسى بن عبيدة، وقد تكلم فيه وضعفه غير واحد من الأئمة.

وصدَّره المنذري في الترغيب (١/ ٢٦٩) بلفظة «روي» المشعرة بالتضعيف عنده.

وضعفه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٤٥)، وابن حجر في أمالي الأذكار (٢٦)، وفي معرفة الخصال المكفرة (٤٧)، وضعفه السيوطي في قوت المغتذي (كما في تحفة الأحوذي ٢/ ٥٩٦).

ورواه أبو الحسن عبد الرحمٰن الجوبري في حديثه (رقم ١، ق١٢٢/أ)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه (٥٢/ ٢٤٢)، من طريق أحمد بن حرب الموصلي، حدثني زيد بن الحباب به، لكنه قال: عن أبي رافع، عن العباس بن عبد المطلب.

قال ابن عساكر: كذا قال عن العباس، وإنما هو من رواية أبي رافع عن النبي ﷺ.

٤ ـ حديث الأنصاري:

قال أبو داود (١٢٩٩): ثنا أبو توبة الربيع بن نافع، ثنا محمد بن مهاجر، عن عروة بن رويم، حدثني الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال لجعفر.

ورواه البيهقي (٣/ ٥٢)، والخطيب في جزئه (٢٢)، ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (٣٩)، وابن حجر في أمالي الأذكار (٧٣) من طريق أبي داود به.

والأنصاري قال عنه المزي في تهذيب الكمال (٢٠/ ٩) وتحفة الأشراف (٢٣٩٤)، والذهبي في الكاشف (٢/ ٤٨٨): قيل: إنه جابر بن عبد الله.

وتعقب المزيَّ ابنُ حجر في الأمالي بأنه أبو كبشة الأنماري؛ لأن الطبراني في مسند الشاميين روى بهذا الإسناد حديثاً عن عروة عن أبي كبشة، وقال ابن حجر: إن الصاد تحرفت عن الميم.

وحكم ابن حجر بأن السند على كلا التقديرين لا ينحط عن درجة الحسن، وتبعه السيوطي في التعقبات على الموضوعات (ص١٠١).

قلت: هذا سند غريب فرد، ورجاله ثقات، إلا أنه منقطع على كلا

التقديرين! فقد نصَّ أبو حاتم أن عامة روايات عروة مراسيل، وقال: سمعت إبراهيم بن موسى يقول: ليت شعري أني أعلم عروة بن رويم ممن سمع، فإن عامة أحاديثه مراسيل. (الجرح والتعديل ٦/ ٣٩٦)، بل نصَّ ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٢٨/٤٠) على أن رواية عروة عن جابر بن عبد الله وعن أبي كبشة وعن جماعة من الصحابة مراسيل.

وأما تجويز الحافظ ابن حجر في تحرف الاسم فليس قاطعاً؛ لأن عروة روى أحاديث عن جابر بن عبد الله، منها حديثان في مسند الشاميين للطبراني، بل في شعب الإيمان للبيهقي (١/ ١٧٢ العلمية) ما يدل على أن الأنصاري شيخ عروة هو جابر، والقول بأنه تصحف عن الأنماري يبعد أن يسري على حفاظ نقاد كأبي داود والبيهقي والخطيب، ولم أجد سلفاً لابن حجر في قوله.

وهناك احتمال ثالث: وهو أن يكون هذا الأنصاري تابعيّاً مجهولاً ـ كما جوَّز الألباني في صحيح أبي داود الكبير (٥/ ٤٥)، وليس هذا ببعيد، لعدم وجود ما يدل على صحبة الأنصاري في سياق الرواية، ورواية عروة عن جماعة من التابعين.

فيكون الحكم على الإسناد أحد اثنين: إما ضعيفاً للجهالة والإرسال على الاحتمال الأخير.

أما على فرض أنه صحابي فهو ضعيف منقطع، ولا يُعلم ممن سمع عروة هذا الحديث، على أن في النفس من هذا التفرد الطويل بسنده، ثم إنه قد رُوي الحديث عن عروة بن رويم من وجه آخر عن ابن الديلمي عن العباس، وهو الآتي.

٥ ـ حديث العباس:

رواه الدارقطني في جزئه (١)، وفي الأفراد (كما في الخصال المكفرة ٤٦، ولم أجده في موضعه من أطراف الأفراد المطبوعة)، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٤٣)، ودعلج السجزي (كما في حاشية ابن ناصر الدين على جزء الدارقطني)، وأبو نعيم في قربان المتقين، وابن شاهين في الترغيب (كما في أمالي الأذكار لابن حجر ٦٠ وليس في المطبوع من

الترغيب)، والخطيب في جزئه (٤)، ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (٢٦)، والرافعي في التدوين (٣/ ٢٤٩)، وابن حجر في أمالي الأذكار (٥٩) من طريق موسى بن أعين، عن أبي رجاء، عن صدقة، عن عروة بن رويم، عن ابن الديلمي، عن العباس مرفوعاً.

موسى وعبد الله بن فيروز الديلمي ثقتان.

وصدقة هو ابن عبد الله الدمشقي السمين، وهو ضعيف.

وظنه ابن الجوزي صدقة بن يزيد الخراساني المتروك، وتعقبه ابن حجر في الأمالي.

وأبو رجاء هذا في تحديده خلاف:

فلم يُنسب في رواية أبي نعيم والخطيب.

ووقعت نسبته في كتابَي الدارقطني ـ أعلى من روى الحديث ـ أنه الخراساني، وهناك راويان بهذه الكنية والنسبة:

أحدهما: عبد الله بن واقد، وثقه كبار الأئمة، وخالفهم ابن عدي فقال: مظلم الحديث. (انظر: تهذيب الكمال وحاشيته ١٦/ ٢٥٤، والميزان ٢/ ٥٢٠).

والآخر: عبد الله بن الفضل، وهو منكر الحديث. (انظر: لسان الميزان ٣/ ٣٢٥).

وطبقة كليهما تحتمل روايته للحديث.

ووقع في التدوين للرافعي: «عن أبي رجاء ـ يعني محرزاً»، وهذا التفسير لم أعرف صاحبه.

ومحرز أبو رجاء يحتمل أحد اثنين:

إما أنه أبو رجاء محرز بن عبد الله الجزري، وهو ثقة مدلس (كما في تهذيب الكمال وحاشيته ٢٧/ ٢٧٧)، ومن الرواة عنه موسى بن أعين.

وقال ابن حجر: إنه عبد الله بن محرَّر الجزري المتروك، وكأنه وهم، فلم أجده في باب أبي رجاء في كتب الكنى، بل قال ابن مفلح في الآداب (٢/ ٢٨٩): «لم أجد أحداً ذكر له كنية»، مع ترجيحه نحو ترجيح ابن حجر ولكن في حديث آخر. ورجح جاسم الدوسري في التنقيح (١٨) أن يكون

انقلب الاسم على ابن حجر من محرز بن عبد الله الجزري أبي رجاء، فهو معروف بكنيته، ومن الرواة عنه موسى بن أعين.

والرجل الآخر الذي يحتمله هو أبو رجاء الجزري صاحب المناكير، قال الذهبي: يقال اسمه محرز. (انظر: المجروحين ٣/ ١٥٨، والميزان ٤/ ٥٢٤)، وعدَّه الذهبي راوياً غير الذي قبله.

الحاصل: أن هذا الراوي يحتمل أحد خمسة رواة، ثلاثة منهم ضعاف جدّاً، والثقتان أحدهما مدلس لم يصرح بالسماع، فالغالب أن هذا الراوي علة ثانية في الحديث مع ضعف صدقة، فيكون السند ضعيفاً جدّاً.

وللحديث طريقان آخران إلى العباس:

أولاهما: رواية أبي رافع عن العباس، وسبقت ضمن الكلام على حديث أبي رافع.

والثانية: ما رواه أبو القاسم إبراهيم بن أحمد الخرقي المقرئ في فوائده (كما في الترجيح ٤٣، وأمالي الأذكار ٦٣)، ومن طريقه الخطيب (٥)، وابن طولون في الترشيح (٢٧)، من طريق حماد بن عمرو النصيبي، عن أبي رافع، عن محمد بن المنكدر، عن عبد الله بن عباس، عن العباس مرفوعاً بمعناه.

والنصيبي: كذاب.

وأبو رافع واه، واسمه إسماعيل بن رافع، وقد اختلفت الرواية عنه، فرُوي عنه مرسلاً:

٦ ـ مرسل إسماعيل بن رافع:

رواه سعيد بن منصور في السنن (كما في أمالي الأذكار لابن حجر ٥٥)، ومن طريقه عبد الغني المقدسي في أخبار الصلاة (٨١)، والخطيب في جزئه (٢٧)، ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (٢٣)، من طريق يزيد بن هارون، نا أبو معشر، عن إسماعيل بن رافع مرسلاً.

وأبو معشر ضعيف، ورواه كذلك من وجه آخر، وهو الآتي.

٧ ـ مرسل محمد بن كعب القرظي:

رواه الخطيب في جزئه (٢٨)، ومن طريقه ابن طولون في الترشيح

(٢٤)، من طريق سهل الديباجي، عن أبي علي محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي، ثنا أحمد بن أبي عمران، ثنا عاصم بن علي بن عاصم، ثنا أبو معشر المدني، عن محمد بن كعب، أن النبي ﷺ قال لجعفر بن أبي طالب.. الحديث.

وأبو معشر وإن كان ضعيفاً إلا أنه لا يحتمله، وعلَّته الديباجي وابن الأشعث، فهما رافضيان كذابان، وقد رويا الحديث بسند آخر عن علي مرفوعاً، ويأتي.

ورواية أبي معشر عن إسماعيل بن رافع مرسلاً السابقة هي المحفوظة عن أبي معشر.

عوداً إلى رواية إسماعيل بن رافع، فقد رُوي عنه من وجه ثالث:

٨ ـ حديث الفضل بن العباس:

رواه أبو نعيم في قربان المتقين (كما في أمالي الأذكار لابن حجر ٥٤)، والخطيب في جزئه (٦)، ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (٢٩)، من طريق أبي سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي، عن عبد الرحمٰن بن عبد الحميد الطائي، عن أبيه، عن أبي رافع، عن الفضل بن عباس مرفوعاً بمعناه.

قال ابن حجر: الطائي المذكور لا أعرفه ولا أباه، وأظن أن أبا رافع شيخ الطائي ليس أبا رافع الصحابي، بل هو إسماعيل بن رافع أحد الضعفاء فيما أظن.

قلت: ورواية أبي رافع عن الفضل بن العباس معضلة، فقد توفي الفضل في عهد أبي بكر رضي الله عنهما.

فالإسناد مظلم شديد الضعف.

بقي وجه عن أبي رافع، وهو بعد الآتي.

وله طريق أخرى للفضل:

فرواه الخطيب في جزئه (٧)، ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (٣٠)، من طريق عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده، عن الفضل بن عباس مرفوعاً بمعناه.

وعبد الملك كذاب، وله رواية أخرى للحديث، وهي بعد الآتية.

٩ ـ حديث جعفر بن أبي طالب:

للحديث عنه ثلاثة طرق:

الطريق الأولى: أخرجه عبد الرزاق (٣/ ١٢٣) عن داود بن قيس، عن إسماعيل بن رافع، عن جعفر مرفوعاً بمعناه.

وإسماعيل أبو رافع واه، وهو من أتباع التابعين، وجعفر ﵁ استشهد في حياة النبي ﷺ، فالرواية معضلة.

وقد رواه من أوجه أخرى كما سبق قريباً، ونص ابن حجر في الأمالي (٥٦) أنه اضطرب فيه.

الطريق الثانية:

رواه الدارقطني في جزئه (كما قال ابن حجر في أماليه ٦٩، والسيوطي في اللآلئ ٢/ ٤١ والتصحيح ١٧) من طريق عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده، عن علي، عن جعفر مرفوعاً.

وصرّح السيوطي في التصحيح أن عزوه بواسطة ابن حجر في أماليه، لكني لم أجد هذه الرواية في جزء الدارقطني.

بينما علّقه ابن ناصر الدين ـ وهو ناسخ جزء الدارقطني ـ في الترجيح (٥٦) ولم يعزه لأحد قائلاً: ويُروى عن عبد الملك..

وقال عقبه: فيه أنواع من الثواب على صلاة التسبيح، وأمارات الوضع عليه لائحة، وهو غير صحيح.

وعبد الملك كذاب، وقد رواه كما سبق قريباً من وجه آخر، فجعله عن الفضل بن عباس بدل جعفر!

الطريق الثالثة:

قال الخطيب في جزئه (٣): أخبرني أبو أحمد عبد الوهاب بن الحسن الحربي، ثنا أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد الهروي، ثنا عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس الحنظلي، حدثني أبي، حدثني أبو غسان معاوية بن عبد الله الليثي بمدينة الرسول ﷺ، قال: ثنا عبد الله بن نافع، عن

عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم، عن نافع، عن عبد الله بن جعفر، عن أبيه جعفر بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قال له.. الحديث بنحوه.

ورواه ابن طولون في الترشيح (١٨) من طريق الخطيب.

وهذا موضوع، فالحسين الهروي المعروف بالشماخي رُمي بالكذب. (انظر: اللسان ٢/ ٢٦١)، على أن في إسناده أيضاً عبد الله بن عمر العمري، وهو ضعيف، وعبد الله بن نافع الصائغ، وهو ثقة في حفظه شيء، كما أني لم أجد ذكراً لرواية نافع مولى ابن عمر عن عبد الله بن جعفر.

١٠ ـ حديث عبد الله بن جعفر:

رواه الدارقطني في جزئه (١١) من طريق عبد الله بن زياد بن سمعان، عن معاوية وإسماعيل ابني عبد الله بن جعفر، عن أبيهما، قال: قال لي رسول الله ﷺ: **«ألا أعطيك؟..»** الحديث بمعناه.

ورواه الدارقطني (كما في أمالي ابن حجر ٧٠، واللآلئ ٢/ ٤٢ ولم أجده في جزئه، ولا عزاه له في الترجيح ٥٢)، والخطيب في جزئه (١٧) من طريق ابن سمعان نفسه، ولكن قال: عن معاوية وعون ابني عبد الله عن أبيهما به.

وعلقه أبو طالب المكي في قوت القلوب (١/ ٩٤) عن ابن سمعان، عن معاوية، عن أبيه.

ومداره على ابن سمعان، وهو كذاب.

والحديث ضعفه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٤٦)، وابن حجر في أمالي الأذكار (٧٠)، والسيوطي في التصحيح (٢٧).

١١ ـ حديث أم سلمة:

رواه أبو نعيم في قربان المتقين (كما في ذيل جزء الدارقطني رقم٢، والترجيح ٤٥، والتصحيح ٢٨، والترشيح ٣٧)، ومن طريقه ابن حجر في أمالي الأذكار (٧١ ـ ٧٢ صلاة التسبيح)، والخطيب في جزئه (٢٥ و٢٦)، ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (٣٧)، من طريق عمرو بن جميع، عن عمرو بن قيس، عن سعيد بن جبير، عن أم سلمة بنحوه.

وابن جميع متروك، واتهم بالوضع.

وقال ابن حجر: هذا حديث غريب، وعمرو بن جميع ضعيف، وفي إدراك سعدٍ أمَّ سلمة نظر، والله أعلم.

١٢ ـ حديث علي بن أبي طالب:

وله طرق عنه:

الطريق الأولى:

رواها الدارقطني في جزئه (١٠) من طريق إبراهيم بن محمد الأرقمي، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس، عن عمر بن عبد الله مولى غُفرة، قال: قال رسول الله ﷺ لعلي.. الحديث بنحوه.

وسنده ضعيف جدّاً: الأرقمي لم أهتد لترجمته، وله ذكر في الإكمال لابن ماكولا (٧/٤١٨)، وفيه أن اسمه إبراهيم بن محمد بن يزيد الأرقمي المديني، وأنه يروي عن محرر بن هارون الهديري المدني، ولم يذكره السخاوي في تاريخ المدينة، وفي طبقته إبراهيم بن محمد المدني، يروي عن الزهري، وعنه الحسن بن عرفة، قال عنه أبو حاتم: لا أعرفه، والحديث الذي رواه عن الزهري خطأ. (انظر: الجرح والتعديل ٢/١٣١، وقارن بالكامل لابن عدي ١/٢٢٤، وذيل الميزان ٢٤، واللسان ١/١٠٨).

وابن نسطاس ضعيف، وعمر مولى غفرة ضعيف، وروايته مرسلة، بل معضلة، فقد نص ابن معين أنه لم يسمع من أحد من الصحابة.

وأعله ابن الجوزي في الموضوعات (٢/١٤٦) بضعف إسحاق وعمر، وبالانقطاع.

وقال ابن حجر في أماليه: في سنده ضعف وانقطاع.

الطريق الثانية:

أخرجها الخطيب في جزئه (٢)، ومن طريقه ابن طولون في الترشيح (١٦)، من طريق سهل بن أحمد الديباجي، ثنا أبو علي محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي بمصر، ثنا موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ثنا أبي، عن أبيه، عن جده

جعفر، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ تلقاه فقبَّل بين عينيه وقال له.. الحديث.

ورواه الواحدي في الدعوات (كما في الترجيح ٥١، وأمالي الأذكار ٦٦) من طريق ابن الأشعث به عن علي رضي الله عنه، قال: لما قدم جعفر بن أبي طالب تلقاه رسول الله ﷺ، فقبّل بين عينيه، فلما جلسا قال له.. الحديث.

وهذا موضوع، تفرد به ابن الأشعث كما قال ابن ناصر الدين، وابن الأشعث كذاب، وقد وضع نسخة كبيرة بهذا السند.

وبه أعله ابن حجر في الأمالي.

والديباجي قال عنه الذهبي في الميزان (٢/ ٢٣٧): رُمي بالأخوين: الرفض والكذب.

والحديث رواه الديباجي عن ابن الأشعث بسند آخر عن محمد بن كعب القرظي مرسلاً.

الطريق الثالثة:

قال الخطيب في جزئه (١): أخبرنا أبو الحسن علي بن يحيى بن جعفر إمام المسجد الجامع بأصبهان ـ وما كتبته إلا عنه ـ ثنا أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، ثنا أبو حنيفة محمد بن حنيفة الواسطي، ثنا الحسن بن جبلة الشيرازي، نا أبو منصور أيوب بن سليمان الرقي، ثنا عيسى بن يونس، عن سفيان الثوري، عن عبد الأعلى، عن عبد الرحمٰن، عن علي مرفوعاً بمعناه.

ورواه ابن طولون في الترشيح (١٥) من طريق الخطيب به.

وسنده منكر شديد الضعف: فمحمد بن حنيفة ضعفه الدارقطني، وشيخه لم أجد له ترجمة، وسبق إلى قول ذلك عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ١٩١ و٩/ ٣٤٤)، وعبد الأعلى بن عامر ضعيف.

وأبو منصور أيوب بن سليمان الرقي لم أهتد لترجمته، وقد ذكر محمد بن سعيد الحراني في تاريخ الرقة (٥٨) راوياً يقال له: أيوب بن سليمان الأسدي، وهو من طبقة أقدم، فإنه يروي عن عطاء بن أبي رباح، ثم كناه الخطيب أبا أمية في المتفق والمفترق (١/ ٤٥٢).

وعيسى بن يونس هو السبيعي، وعبد الرحمٰن هو ابن أبي ليلى.

وأرى في السند علة أخرى، أشار إليها الخطيب بقوله: إنه لم يكتبه إلا عن شيخه المعروف بابن عبد كويه، الذي تفرد به عن الطبراني فيما يظهر! على أن ابن عبد كويه وثقه الذهبي في السير (١٧/ ٤٧٨).

ولم أجد هذا الحديث في ما وقفتُ عليه من كتب الطبراني، ولا في مصدر آخر، ولا ذكره يوسف أوزبك في مسند علي مع استيعابه (٥/ ١٨٧٤)، فلا أرى للحديث أصلاً عن الثوري، ومن دلائل ذلك تنقُّل هذا الحديث الفرد بين عدة بلدان، والله أعلم.

الطريق الرابعة:

قال ابن حجر في أمالي الأذكار (٦٧ و٦٨): وجاء عن علي رضي الله عنه حديث آخر فيه مخالفة كبيرة لجميع ما تقدم، أخرجه أبو نعيم في كتاب قربان المتقين بسندين متصل ومنقطع عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من صلى الضحى أربع ركعات في يوم جمعة، في دهره مرة واحدة، يقرأ فيها فاتحة الكتاب، وقل يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد، وقل أعوذ برب الفلق، وقل أعوذ برب الناس، وآية الكرسي، في كل ركعة عشر مرات، فإذا تشهد قال: سبحان الله، والحمد لله، ولا إلٰه إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله، أربعين مرة، رفع الله عنه شر أهل السماء وشر أهل الأرض..**» فذكر حديثاً مطولاً في نحو ورقة.

قال أبو نعيم بعد تخريجه: فيه ألفاظ مكذوبة، وآثار الوضع عليه لائحة. انتهى كلام ابن حجر.

قلت: لم يسق إسناده، ولا حاجة لذلك، فهو ظاهر الوضع كما قال أبو نعيم.

١٣ ـ حديث ابن عمر:

رواه الحاكم (١/ ٣١٩)، وعنه ومن طريقه البيهقي في الدعوات الكبير (٣٩٤)، وابن طولون في الترشيح (٣٨)، عن أحمد بن داود بن عبد الغفار، نا إسحاق بن كامل، ثنا إدريس بن يحيى، عن حيوة بن شريح، عن يزيد بن

أبي حبيب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: وجه رسول الله ﷺ جعفر بن أبي طالب إلى بلاد الحبشة، فلما قدم اعتنقه وقبّل بين عينيه، ثم قال: ألا أهبك»؟ الحديث بمعناه.

قال الحاكم: هذا إسناد صحيح لا غبار عليه.

قلت: بل فيه أحمد بن داود، وقد كذّبه الدارقطني وغيره.

وبذلك تعقب الحاكمَ المنذريُّ في الترغيب (١/ ٢٦٩)، والذهبي في تلخيصه (كما في أمالي ابن حجر ٥٧، واللآلئ ٢/ ٤١، والتصحيح للسيوطي ٢٥، وليس في المطبوع من تلخيص المستدرك، ولا ذكره ابن الملقن في مختصر استدراك الذهبي على الحاكم، ولا تعقبه الذهبي في تاريخ الإسلام ١٧/ ٥٧)، والعراقي في ذيل الميزان (١٨١)، وفي شرح الترمذي (كما في التصحيح للسيوطي ٢٥)، وابن ناصر الدين في الترجيح (٦٥)، وابن طولون.

وقال العراقي في شرح الترمذي (كما في الفتوحات الربانية ٤/ ٣١٦، وانظر: أمالي الأذكار ٥٧): إن سنده ضعيف جدّاً لا نور عليه.

وقال البيهقي من قبل: أحمد بن داود المصري ضعيف.

قلت: وإسحاق بن كامل مجهول يروي المناكير (كما في اللسان ١/ ٣٦٨)، وقال العراقي في شرح الترمذي: لا أدري من هو (كما في التصحيح للسيوطي ٢٥).

فالحديث موضوع بهذا الإسناد.

وقد تقدمت الرواية عن نافع عن عبد الله بن جعفر عن أبيه، وليست بأحسن حالاً؛ كما هو مذكور في موضعه.

وقد سبق طريق آخر لابن عمر، من رواية أبان بن أبي عياش عن أبي الجوزاء عنه موقوفاً، وهذا شديد الضعف أيضاً، مضى ذلك في الكلام على اختلاف حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

١٤ ـ حديث أنس، قال:

إن أم سُليم غدت على نبي الله ﷺ فقالت: علِّمْني كلمات أقولهن في

صلاتي، فقال: **«كبِّري الله عشراً، وسبِّحي الله عشراً، واحمديه عشراً، ثم سلي ما شئت، يقول: نعم، نعم»**.

أورد حديثه في صلاة التسبيح: الترمذيُّ (٤٨١)، والطوسي تَبَعاً في مستخرجه (٢/ ٤٥١)، والحاكم (١/ ٣١٧)، والضياء في السنن والأحكام (٢/ ٢٩٨)، والمنذري في الترغيب (١/ ٢٧١).

فتعقب الحافظ العراقي في تكملة شرح الترمذي (١/ ١٥٠/أ كما في حاشية مستخرج الطوسي، وجزء السيوطي، وتحفة الأحوذي ٢/ ٥٩٧) بقوله: إيراد هذا الحديث في باب صلاة التسبيح فيه نظر، فإن المعروف أنه ورد في التسبيح عقب الصلوات، لا في صلاة التسبيح، وذلك مبين في عدة طرق، منها في مسند أبي يعلى والدعاء للطبراني.. إلخ.

١٥ ـ قول عبد الله بن المبارك:

روى الترمذي (٤٨١)، ومن طريقه ابن حجر في أمالي الأذكار (٢٤ صلاة التسبيح)، عن أحمد بن عبدة، وهو الآمُلي.

وروى الحاكم (١/ ٣١٩)، وعنه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٥٠٨ رقم ٦٠٣)، من طريق عبد الكريم بن عبد الله.

وقال أبو طالب المكي في قوت القلوب (١/ ٩٤): حدَّثونا عن سهل بن عاصم.

قال ثلاثتهم: ثنا أبو وهب، وهو محمد بن مزاحم، قال: سألت عبد الله بن المبارك عن الصلاة التي يُسبَّح فيها، قال:.. فذكر صفتها مغايرة لحديث ابن عباس، وموافقة لرواية أبان بن أبي عياش المتروك عن أبي الجوزاء عن ابن عمرو.

قلت: وأبو وهب محمد بن مزاحم سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وقال عنه ابن سعد: كان خيِّراً فاضلاً. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخليلي في الإرشاد: قيل إنه صدوق. وقال السليماني: فيه نظر. وقال الذهبي في الميزان وابن حجر في التقريب: صدوق.

وروى الترمذي (٤٨١)، ومن طريقه ابن حجر في أمالي الأذكار (٢٥

صلاة التسبيح)، عن أحمد بن عبدة، عن أبي وهب، عن عبد العزيز بن أبي رِزمة، عن ابن المبارك في شيء من صفة صلاة التسبيح.

وروى عن أحمد بن عبدة، عن وهب بن زمعة، عن ابن أبي رزمة سؤاله لابن المبارك عن السهو في صلاة التسبيح.

وعلقه أبو طالب المكي (١/ ٩٤) عن ابن أبي رزمة.

وأحمد بن عبدة الآملي لم أجد للمتقدمين فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال عنه الذهبي في الكاشف: صدوق. وتبعه ابن حجر في التقريب، وقد رواه عن ابن المبارك على ثلاثة أوجه، وقد توبع على الوجه الأول.

وابن أبي رزمة له اختصاص بابن المبارك، ووثقه ابن سعد وابن قانع، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: ليس بقوي.

وعلقه أبو طالب المكي كذلك (١/ ٩٤) عن محمد بن جابر عن ابن المبارك في بعض صفة صلاة التسبيح، ولم يسق إسناده له، ولم أجده عند غيره، فالله أعلم بثبوته.

قال الحاكم (١/ ٣٢٠): رواة هذا الحديث عن عبد الله بن المبارك كلهم ثقات أثبات، ولا يُتهم عبد الله أن يُعلِّمه ما لم يصح عنده سنده.

قلت: في الاحتجاج بخبر ابن المبارك نظرٌ، لأمور:

أولها: أنه لم يُرْوَ عنه فعلُ الصلاة، ولا أن الحديث مرفوع، فضلاً أن يكون صحَّحه! إنما هي إجابات عمَّن سأله عن صفتها، وما استلزمه الحاكم ليس بلازم من أكثر من وجه، أجلاها أن ابن المبارك يروي عن عدد من الضعفاء، وفيهم من هو شديد الضعف.

ونصَّ شيخ الإسلام ابن تيمية (كما نقل الزبيدي في إتحاف السادة المتقين ٣/ ٤٨٢) أن ابن المبارك لم يفعلها.

والثاني: أن الصفة التي ذكرها مخالفة للأحاديث التي مشّاها بعضهم، ولم تُذكر إلا في رواية أبان بن أبي عياش (كما نصَّ ابن ناصر الدين في الترجيح ٦٦)، فيظهر أن رواية أبان هي مستند ابن المبارك في فتواه، وأبان متروك، وممن نبَّه على مخالفة ابنِ المبارك للمرفوع شيخُ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (١١/ ٥٧٩)، وفيما نقله عنه الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٣/

٤٨٢)، وقال في منهاج السُّنَّة (٧/ ٤٣٤): وأما ابن المبارك فلم يستحب الصفة المذكورة المأثورة التي فيها التسبيح قبل القيام، بل استحب صفة أخرى توافق المشروع؛ لئلا تُثبت سُنَّةٌ بحديث لا أصل له.

الثالث: حتى لو ثبت أن ابن المبارك فعلها أو علّمها ـ وهو إنما أدرك صغار التابعين ـ فلا تثبت بذلك سُنَّةٌ ولا شرع، ناهيك أن يُحتج على تصحيح الحديث بفعل مَنْ بعده!

ولهذا قال أبو بكر ابن العربي في عارضة الأحوذي (٢/ ٢٦٦): وأما تعديل ابن المبارك لها وتقسيمه وتفسيره من قِبَل نفسه فليس بحجة.

١٦ ـ من فعل آخرين:

تقدم روايته من فعل **ابن عباس، وعبد الله بن عمرو، وأبي الجوزاء**، وهو من ضمن الاختلاف عليهم، ولا يثبت منه شيء.

وقال الحاكم (١/ ٣١٩): «ومما يُستدل به على صحة هذا الحديث استعمال الأئمة من أتباع التابعين إلى عصرنا هذا إياه ومواظبتهم عليه وتعليمهن الناس، منهم عبد الله بن المبارك رحمة الله عليه».

قلت: فلم يذكر فعلها لا عن الصحابة ولا عن التابعين.

وقال ابن حجر: قال عبد العزيز بن أبي رواد ـ وهو أقدم من ابن المبارك: من أراد الجنة فعليه بصلاة التسبيح. (نقله السيوطي في اللآلئ ٢/ ٤٣ وفي التصحيح، وابن علان في الفتوحات الربانية ٤/ ٣١٩).

قلت: لم يذكروا سنده ولا من أخرجه، وقد قال ابن ناصر الدين في الترجيح (٤١ ـ ٤٢): بلغنا عن وهب بن زمعة المروزي قال: قال عبد العزيز بن أبي رواد: (فذكره).

وقد مضى قريباً رواية وهب بن زمعة عن عبد العزيز بن أبي رزمة عن ابن المبارك في التسبيح، فأخشى أن يكون تحرف الاسم، ولا سيما أن وهباً لم تُذكر له رواية عن ابن أبي رواد، وهو قديم، بل إنه شيخ ابن المبارك ـ شيخ وهب ـ! وقد تقدم هناك أنه الراوي عن وهب رواه من ثلاثة أوجه عن ابن المبارك!

فالغالب عدم صحته عن ابن أبي رواد، على أن فيه ضعفاً، وقد توفي سنة تسع وخمسين ومائة، وهو من طبقة أواسط أتباع التابعين.

وروى أبو المحاسن الروياني في المعجزات (ساق سنده ابن ناصر الدين في ذيل جزء الدارقطني رقم ٣، وفي الترجيح ٧٣) بسند صحيح عن أبي عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري الزاهد (ت٢٩٨هـ)، قال: ما وجدت في الشدائد والغموم مثل ما يصلي الرجل صلاة التسبيح، ثم يدعو بهذا الدعاء في السجود.. (فذكر دعاء)

قلت: ويقال عن كليهما ما قيل في أثر ابن المبارك، فضلاً أن ابن أبي رواد والحيري ليسا من أهل الشأن في التصحيح والتضعيف.

ووقفتُ على أناس بعدهم، أضربتُ عن ذكرهم لتأخرهم.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (كما نقل الزبيدي في إتحاف السادة المتقين ٣/ ٤٨٢): «لم يعمل بها أحد من أئمة المسلمين، لا الأئمة الأربعة، ولا ابن المبارك، ولا غيرهم، بل نص أحمد وغيره على كراهتها، ولم يسبحها أحد من الأئمة».

وقال ابن تيمية في منهاج السُّنَّة (٧/ ٤٣٤): إن صلاة التسبيح لم يأخذها أحد من أئمة المسلمين، بل أحمد بن حنبل وأئمة أصحابه [في المطبوع: الصحابة] كرهوها وطعنوا في حديثها، وأما مالك وأبو حنيفة والشافعي وغيرهم فلم يسمعوها بالكلية، ومن يستحبها من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما فإنما هو اختيار منهم؛ لا نَقْلٌ عن الأئمة.

تلخيص الطرق السابقة والكلام عليها:

نصَّ الحفاظ على أن أمثل طرق الحديث وأصحَّها طريق موسى القنباري، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن **ابن عباس** مرفوعاً.

وتبيَّن أن هذه الطريق واهية منكرة، لها أربع علل: ضعف القنباري ـ على التحقيق في حاله ـ، وتفرده بالحديث ـ وتفردُّه غير مقبول لا من طبقته ولا من مثل حاله ـ، ومخالفته في رفع الحديث ـ والصحيح عند متقدمي الحفاظ إرساله ـ، والمخالفة في متنه.

وروي من طريقين آخرين عن ابن عباس مرفوعاً، فالأولى ضعيفة جدّاً، والثانية موضوعة.

وله طريق رابعة عن ابن عباس، رُويت عن أبي الجوزاء عنه موقوفاً، وكل طرقه واهية إلى أبي الجوزاء، وهي من ضمن الاختلاف الكثير على أبي الجوزاء في رواية الحديث.

أما حديث **عبد الله بن عمرو بن العاص**، فقد رُوي عن عمرو بن مالك النُّكْري عن أبي الجوزاء عنه موقوفاً على الأصح، ومع ضعف النكري فقد خولف، والأقوى في روايته: عن ابن عباس موقوفاً.

وقد اختُلف على أبي الجوزاء اختلافاً كثيراً، فروي من أوجه كلها واهية عنه عن ابن عباس موقوفاً.

وروي عن أبي الجوزاء عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، وتوبع على رفعه، وكل طرقه واهيات ومناكير.

وروي عن أبي الجوزاء به موقوفاً، وسنده فرد غريب، وهو عندي معلول، على أن فيه إرسالاً على الأقل.

وروي عنه عن ابن عُمَر مرفوعاً وموقوفاً، وسندهما ضعيف جدّاً.

وروي عن أبي الجوزاء من فعله، وهو ضعيف أيضاً.

وروي من **حديث أبي رافع الأنصاري**، وسنده ضعيف جدّاً.

وروي من حديث **الأنصاري**، **وقيل**: **الأنماري**، وسنده فرد غريب، وهو ضعيف إما للجهالة والإرسال، أو للانقطاع وجهالة الواسطة.

وروي من حديث **العباس بن عبد المطلب** من طريقين: الأول ضعيف جدّاً، والثاني: موضوع.

ومن حديث **الفضل بن العباس** من طريقين، أحدهما شديد الضعف، والآخر موضوع.

ومن حديث **جعفر بن أبي طالب** بسند معضل شديد الضعف، وبسندين آخرين موضوعين.

ومن حديث **عبد الله بن جعفر بن أبي طالب** بسند موضوع.

ومن حديث **أم سلمة** بسند موضوع.

ومن حديث **علي بن أبي طالب** من طريقين ضعيفين جدّاً، وثلاث طرق موضوعة.

ومن حديث **عبد الله بن عمر بن الخطاب** بسند موضوع، وله سند آخر إليه؛ رُوي مرة مرفوعاً وأخرى موقوفاً، وهو ضعيف جدّاً.

وأورده بعضهم من حديث **أنس بن مالك**، وهو وهم، والصحيح أنه ليس في صلاة التسبيح، بل في التسبيح عقب الصلوات.

وروي من مرسل **أبي رافع إسماعيل بن رافع** ـ على خلاف عليه ـ وهذا ضعيف جدّاً.

ومن مرسل **محمد بن كعب القرظي**، وهو موضوع.

وروي فعلُه عن **ابن عباس، وعبد الله بن عمرو، وأبي الجوزاء، وابن أبي رواد**، ولم يثبت عنهم.

وقيل: إن ابن المبارك فعلها، ولم يثبت الفعل.

وأقدم من ثبت لديّ أنه فعلها هو **أبو عثمان سعيد الحيري**، وقد توفي آخر القرن الثالث!

على أن رواة الحديث عليهم اختلاف؛ كالحكم بن أبان، وعمرو بن مالك النكري، وأبي الجوزاء، وأبان بن أبي عياش، وأبي رافع إسماعيل بن رافع.

فتبيّن أن جميع طرقه واهية لا تصلح للاعتبار عندي، إلا من يرى حديث الأنصاري المرفوع؛ ورواية مسلم بن إبراهيم عن المستمر عن أبي الجوزاء عن ابن عمرو الموقوفة: صالحتين للاعتبار، فهنا لا تصلح التقوية بهما؛ لأن الأولى: مرفوعة، والثانية: موقوفة، واختلف فيهما المَقول له.

فالخلاصة من جهة الإسناد: أن الحديث واه من جميع طرقه في نقدي، ولا تصلح طرقه للتقوية.

الكلام على متنه:

أما المتن فقد حصل اختلاف شديد في تحديد المَقول له في الحديث،

حتى في الطريقين آنفَي الذكر اللتَين قد يستشهد بهما بعضُهم: فإن الأولى قالها النبي ﷺ لجعفر بن أبي طالب، والثانية لم يُذكر فيها المقول له، بل فيها: أوصى عبدُ الله بن عمرو، وليس لجعفر فيها ذكر.

وفي المتن ما يُنكر جدّاً، ولم أجد من نبّه عليه قبل شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال: «لا يجوز إثبات شرع بحديث لا تُعرف صحته، فكيف بما يُعلم أنه موضوع؟ فإن قوله: «إذا فعلتَ ذلك غفر لك ذنبك كله، دقه وجله، أوله وآخره، سره وعلانيته» كلام مجازفة، لا يقوله رسول الله ﷺ، فإن مجرَّد صلاة أربع ركعات لا توجب ذلك كله، ولم يثبت عن النبي ﷺ أنه ضمِن في عَمَلٍ أنه يُغفر لصاحبه ما تأخر من ذنبه، وقد جمع عبد العظيم المنذري في ذلك مصنفاً، وأحاديثه كلها ضعيفة، بل باطلة، حتى حديث العمرة بإحرام من المسجد الأقصى، وإنما الأحاديث الصحيحة مثل قوله ﷺ: **«من صام رمضان إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه»**، **«من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه»**، **«من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه»**، **«من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لم يحدّث فيهما نفسه بشيء غفر له ما تقدم من ذنبه»**، وكقوله: **«الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، [ورمضان إلى] رمضان، مكفرات لما بينهن إذا اجتُنبت الكبائر»**. فهذه الأحاديث الصحيحة هي التي رواها أهل الصحيح وتلقاها أهل العلم بالقبول». (نقله الزبيدي في إتحاف السادة المتقين ٣/ ٤٨٢).

قلت: يقصد شيخ الإسلام أنه لم يثبت نصٌّ في المغفرة لمطلق الذنوب المتأخرة، وظاهر كلامه عن مصنف المنذري هو هذا، وإلا فقد ثبت حديث أبي قتادة مرفوعاً: **«صيام يوم عرفة أحتسب على الله أن يكفر السَّنَة التي قبله، والسَّنَة التي بعده»**. رواه مسلم (١١٦٢).

أمرٌ آخر: ولو كان الفضل العظيم الجزيل المترتب على هذه الصلاة ثابتاً لاهتمّ الثقات بنقله؛ واستفاض عنهم، لا عن المتروكين والضعفاء!

وقد أشار العلامة ابن عثيمين في فتاويه لهذا وغيره (١٤/ ٣٢٧).

وأمر آخر مما يُستنكر في المتن: وهو مغايرة صفة صلاة التسبيح لهيئات

الصلاة الثابتة ـ سواء الصلوات العادية، أو صلاة الكسوف، والاستسقاء ـ في السُّنَّة الصحيحة، وهو ما نبّه عليه الحافظ ابن حجر في التلخيص، وسماحة الشيخ ابن باز هنا، بل ذكر العلامة العثيمين مفارقتها لسائر العبادات من جهة التخيير، وذلك في الموضع السابق من فتاويه.

أمرٌ آخر: وهو الزعم بأن هذه الصلاة لا يُقدر عليها ولا تُطاق مرّةً في اليوم، ولا في الأسبوع، ولا في الشهر، ولا حتى مرّةً في السُّنَّة! وممن أجاد في الكلام على هذا من المعاصرين: العلامة ابن عثيمين في مجموع فتاويه (١٤/ ٣٣٠)، وقارَن بينه وبين الحج؛ أحد أركان الإسلام الخمسة.

وبناء على ما سبق، **فالحديث واهي الإسناد منكر المتن**، ولا يثبت فيه شيء كما نص عليه جماعة من متقدمي الأئمة، ومن حكَمَ بوضعه ـ كابن الجوزي وابن تيمية وابن عبد الهادي والسراج القزويني والشوكاني، ويأتي كلامهم ـ فما أبعد، ولم أجد أحداً ممن تعقب حكمهم بالوضع حقق النظر في متنه، فضلاً عن تحرير الكلام في علل أسانيده.

أقوال العلماء في الحديث ومناقشتها:

من ضعَّف الحديث:

أقدم من رأيتُ له كلاماً في الحديث هو **ابن المديني** رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال في كتاب العلل (كما في إتحاف المهرة ٧/ ٤٨٦): هو حديث منكر.

وقِرْنُه **الإمام أحمد** رَحِمَهُ اللَّهُ.

فقال الكوسج في مسائله لأحمد (٣٣٠٩) قُلْتُ: صلاةُ التسبيحِ ما ترى فيها؟

قال أحمد: ما أدري، ليس فيها حديثٌ يثبت.

وقال ابن هانئ في مسائله: سئل أحمد عن صلاة التسبيح؟ فقال: إسناده ضعيف.

وقال عبد الله بن أحمد في المسائل (٨٩): سمعت أبي يقول: لم تثبت عندي صلاة التسبيح، وقد اختلفوا في إسناده، لم يثبت عندي. وكأنه ضعَّف عمرو بن مالك النكري.

وقال الأثرم: سألت الإمام أحمد عن صلاة التسبيح، فقال: لا يعجبني، ليس فيها شيء صحيح، ونفض يده كالمنكر. (انظر: أجوبة ابن حجر على أحاديث منتقدة في المشكاة ٣/ ١٧٧٦، نقلاً عن المغني للموفق ٢/ ٥٥١، إلا أنني لم أر النسبة للأثرم في طبعات المغني).

وقال ابن القيم في بدائع الفوائد (٤/ ٩٢٣ ـ ٩٢٤): إن الإمام أحمد قال في رواية مهنا وعبد الله: صلاة التسبيح لم يثبت عندي فيها حديث، وقال في رواية أبي الحارث: صلاة التسبيح حديث ليس لها أصل، ما يعجبني أن يصليها، يصلي غيرها. وقال علي بن سعيد: ذكرتُ لأبي عبد الله حديث عبد الله بن [عمرو] من رواية المستمر بن الريان فقال: المستمر شيخ ثقة، وكأنه أعجبه. اهـ.

وقال أحمد بن [أصرم] بن خزيمة المزني في مسائله لأحمد: سمعته سئل عن صلاة التسبيح التي تُروى أن النبي ﷺ قال للعباس: «**يا عم، ألا أحبوك**»؛ فضعّفه من قِبل الرجال، وقال: ليس في هذا حديث، يعني يُعتمد عليه. (نقله الزبيدي في شرح الإحياء ٣/ ٤٨٢).

وقال أبو بكر الخلال في كتاب العلل (نقله العلائي في النقد الصحيح ٤٢، وابن حجر في النكت الظراف ٦/ ٢٨٠ وفي الأمالي، وعنه ابن علان في الفتوحات ٤/ ٣٢٠، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين ٣/ ٤٧٨): قال علي بن سعيد: سألت أحمد بن حنبل عن صلاة التسبيح، فقال: ما يصح عندي فيها شيء. فقلت: حديث عبد الله بن عمرو؟ قال: كلٌّ يرويه عن عمرو بن مالك، يعني: وفيه مقال. فقلت: وقد رواه المستمر بن الريان عن أبي الجوزاء؟ قال: من حدثك؟ قلت: مسلم، يعني ابن إبراهيم، فقال: المستمر شيخ ثقة، وكأنه أعجبه.

قال ابن حجر في معرفة الخصال المكفرة (٤٨): وقال أحمد في علل الخلال: ما يصح عندي في صلاة التسبيح شيء. قلت [يعني ابن حجر]: ولا يلزم من نفي الصحة ثبوت الضعف، لاحتمال [الوسط] وهو الحسن، وقد قال أحمد بعد ذلك لما قيل له: إن المستمر بن الريان رواه، فقال: هو شيخ ثقة، وكأنه أعجبه.



واعتبر ابنُ حجر ـ وقبله العلائي في النقد الصحيح (رقم ٣)، هذا النص تراجعاً من الإمام أحمد في تضعيف الحديث، وهذا يُجاب عنه بأمور:

أولاً: أن أصحاب وأتباع الإمام أحمد لم ينقلوا عنه اختلافاً في قوله، بل أطلقوا عنه الحكم بضعف الحديث، وهم أعلم وأدرى بمذهب إمامهم، ومنهم الموفق ابن قدامة في المغني (٢/ ٥٥١)، وابن مفلح في الفروع (١/ ٥٠٧)، وفي الآداب الشرعية (٢/ ٢٨٩).

ثانياً: أن معنى التعجب لا يقتضي الرجوع عن ضعفه، بل قد يكون من باب الاستغراب والإنكار لورود الحديث بسند ظاهره السلامة، أو استحسان الفائدة، وهذان معنيان معروفان عند الحفاظ، وعدمُ معرفة مثل الإمام أحمد لهذه الطريق شاهدٌ على ذلك؛ ودليلٌ على غرابة الطريق، وإلا فهو لم يضعف الحديث بالنُّكري فقط، بل نصَّت الروايات أنه ضعَّف الحديث للرجال، وبأن في الحديث اختلافاً، وأن حكمه على الحديث جاء مع معرفة أن له طرق، على أن قوله: «كأنه أعجبه»، هو من كلام الراوي عنه، وليس نصاً من الإمام، وربما ينصرف لمدح راويه لا مرويه.

ثالثاً: وعلى فرض أن الإمام أحمد صحح الحديث في هذه الرواية، فالترجيح هو رواية الجماعة عنه في التضعيف، وهي روايات كبار أصحابه المشهورين.

رابعاً: أن رواية المستمر ليست مرفوعة، بل موقوفة، فلو كان الإمام أحمد يصحح رواية المستمر بذاتها فهو يصحح الوقف، ولا يصحح الحديث المرفوع.

خامساً: وعلى فرض تصحيح الإمام أحمد فيكون قد رجع عنه؛ لأن علي بن سعيد توفي سنة ٢٥٧هـ وهو من جلساء الإمام أحمد، وكان يناظره، وأدرك كثيراً من شيوخه، فهو قريب من طبقة الإمام أحمد، فروايته عنه قديمة غالباً، وهناك عدد من أصحاب الرواية الذين تأخروا في الأخذ عن الإمام أحمد نقلوا عن الإمام التضعيف المطلق لكل ما في الباب، فكان التضعيف هو ما استقر عليه حكم الإمام.

سادساً: إن رواية المستمر هذه غريبة، فلم يعرفها الإمام أحمد على

توسعه واطلاعه، ثم ذكرتُ أن تعجبه يحتمل معنى الاستغراب والاستنكار، ويثبت ذلك لديّ بأنه بقي مضعفاً للحديث بعد معرفته لرواية المستمر على ما مضى شرحه، ثم إن الإمام أبا داود ـ وهو تلميذ أحمد ـ جعل رواية النكري هي الأصل في إيراد الحديث، ثم علق رواية المستمر، مع أنهما موقوفتان عنده سواء، ومنهجه معروف في تقديمه لأصح ما في الباب وللمشاهير، كما ذكر في رسالته لأهل مكة.

كذلك يُورَد على تلك الرواية إطباق الحفاظ ـ ومنهم أبو داود نفسه ـ على اعتبار طريق موسى القنباري عن الحكم عن عكرمة عن ابن عباس هي أصح وأمثل طرق الحديث، ولو ثبتت عندهم طريق المستمر لما عدلوا عنها إلى تلك.

كذلك فقد نصَّ عدد من الأئمة ـ غير الإمام أحمد ـ على أنه لا يثبت في الباب شيء: كالترمذي، والطوسي، والعقيلي، وبعدهم ابن العربي، وأبو شامة، والعراقي، وهو مفهوم كلام ابن راهويه ـ ويأتي النقل عنهم ـ فهذا تضعيف ضمني لهذه الطريق.

كذلك فمن أدلة نكارة طريق مسلم بن إبراهيم عن المستمر التفرد الطويل بإسنادها؛ وليس تفرداً عادياً، فإنه عن راو اختَلَف عليه الضعفاء كثيراً، وفي متنٍ كثر الكلام والاختلاف فيه، ثم إن هذه الطريق عزيزة المخرج جدّاً، فلم يوردوها عن الدارقطني، ولا رواها الخطيب، ولا ذكرها ابن ناصر الدين ولا ابن طولون ـ مع استيعابهم ـ إنما روى الخطيب رواية يحيى بن السكن ـ وهو واه ـ عن المستمر، فإعراض الرواة والحفاظ عن هذه الطريق يورث الريبة فيها.

والخلاصة: أن رواية المستمر غريبة لا تصح في نقدي، وأستظهر أن تكون علة طريق المستمر إحدى اثنتين: إما أن تكون رواية النكري ـ المشهورة عن أبي الجوزاء ـ قد دخلت على المستمر، أو أن رواية يحيى بن السكن ـ الذي رواه عن المستمر ـ قد دخلت على مسلم بن إبراهيم، فيرجع الحديث إلى رواية الضعفاء، ويتأيَّد ذلك بما سبق ذكره، فلا ينبغي أن يتشبث الإنسان بظاهر السند ويغفل عن ملاحظة كل هذه الأمور والقرائن في السند والمتن، حتى إن ثبتت الرواية إلى أبي الجوزاء فقد بيّنتُ سابقاً أن روايته عن عبد الله بن

عمرو غريبة، ولم يثبت سماعه منه من وجه صحيح، وهو كثير الإرسال، فالظاهر هو الانقطاع، والله أعلم بالصواب.

وقال **الترمذي** (٤٨١): وقد روي عن النبي ﷺ غير حديث في صلاة التسبيح، ولا يصح منه كبير شيء، وقد رأى ابنُ المبارك وغيرُ واحد من أهل العلم صلاةَ التسبيح، وذكروا الفضل فيه.

وقال **الطوسي** في المستخرج على الترمذي (٢/ ٤٥٢): وقد روي الحديث عن النبي ﷺ في صلاة التسبيح، ولا يصح منه كبير شيء.

وضعَّفه **ابن خزيمة**، ويأتي كلامه.

وقال **العقيلي** في الضعفاء الكبير (١/ ١٢٤): ليس في صلاة التسابيح حديث يثبت.

وقال ابن حجر في أمالي الأذكار (٧٦ ـ ٧٧): وأما قول العقيلي: لا يثبت، فكأنه أراد نفي الصحة، فلا ينتفي الحسن، أو أراد وصفه لذاته، فلا ينتفي بالمجموع.

قلت: هذا توجيه فيه تكلف؛ لأن عبارة العقيلي عامة، ثم منهجه المعروف في كتابه الضعفاء أنه إذا أتبع الحديث بحكم عام ـ كما في حديثنا هذا ـ فإنما يقصد كل ما روي في هذا الباب، وعلى ذلك مشى جميع من وقفتُ عليه ممن نقل كلام العقيلي قبل ابن حجر، كابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٤٦)، والبدر الموصلي في المغني عن الحفظ والكتاب (٢٩٩ مع جنة المرتاب)، والمنذري في مختصر السنن (٢/ ٨٩)، والعراقي في المغني عن حمل الأسفار (١/ ١٤١)، وغيرهم.

وقال **الخليلي** في الإرشاد (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٧ منتخبه): وقد تفرد الحكم بن أبان العدني عن عكرمة بأحاديث، ويُسند عنه ما يَقِفُهُ غيره، وهو صالح ليس بمتروك، منها حديث صلاة التسبيح.

وقال **أبو بكر بن العربي** في عارضة الأحوذي (٢/ ٢٦٧ وفيه تصحيفات صحَّحتها من الأذكار للنووي ٣٥٩): ليس لها أصل في الصحة ولا في الحسن، وإن كان غريباً في طريقه، غريباً في صفته، وما ثبت بالصحيح يغنيك عنه، وإنما ذكره أبو عيسى لينبه عليه لئلا يُغترَّ به.

وتبع **البدرُ الموصليُّ** في المغني عن الحفظ والكتاب (٢٩٩ مع جنة المرتاب) العقيليَّ في الحكم بأنه لا يصح في الباب شيء.

وأورده **ابن الجوزي** في الموضوعات (٢/ ١٤٣)، وقال: هذه الطرق كلها لا تثبت. وأعلَّ تسعة من طرقه ورواياته.

وضعَّف الحديث **الموفق ابن قدامة** في المغني (٢/ ٥٥٢) بقوله: لم يُثبت أحمد الحديث المروي فيها، ولم يرها مستحبة، وإن فعلها إنسان فلا بأس؛ فإن النوافل والفضائل لا يُشترط فيها صحة الحديث.

قلت: والذي يهمنا هنا حكمه على الحديث بالضعف، أما مسألة العمل بالضعيف في الفضائل ففيها كلام معروف.

وقال **المنذري** بعد أن نقل تضعيف الترمذي والعقيلي لأحاديث الباب: وقد وقع لنا حديث صلاة التسبيح من حديث العباس بن عبد المطلب، وأنس بن مالك، وغيرهما، وفي كلها مقال، وأمثل الأحاديث فيها حديث عكرمة عن ابن عباس.. ثم ذكر ثقة رجاله. (كما في مختصر السنن ٢/ ٨٩، وفي موافقاته ـ كما في البدر المنير ١٠/ ٢٣٦).

ويُلاحظ أنه نص على أن كل طرقه ضعيفة، ثم ذكر أمثلها، رغم توثيقه لرجالها، ويأتي كلام آخر للمنذري يُفهم منه تصحيح الحديث.

وضعَّفها **العز بن عبد السلام** في مساجلة علمية مع ابن الصلاح (ص٣٦).

وقال **أبو شامة المقدسي** في الباعث على إنكار البدع والحوادث (٦٦): لم تصح على كثرة طرقها، لم يَصْفُ منها طريق، ولا يغتر بإخراجها في سنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن ابن ماجه، ثم في مستدرك الحاكم، وسنن البيهقي، وبأنه قد صنف فيها الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب جزءاً جمع فيه طرقها وتسمية من رواها من الصحابة، فقد قال إمام الأئمة محمد بن إسحق بن خزيمة في صحيحه: باب صلاة التسبيح إن صح الخبر، فإن في القلب منه.

وقال الحافظ أبو جعفر العقيلي: ليس في صلاة التسبيح حديث يثبت. وأخرجها الشيخ أبو الفرج في كتاب الموضوعات، وطرقها كلها ما تخلو من وقف أو إرسال أو ضعف رجال، والله أعلم.

وقال **النووي** في خلاصة الأحكام (١٩٧٩)، وفي المجموع (٤/ ٥٩): قال العقيلي وابن العربي وآخرون إنه ليس فيها حديث صحيح وحسن.

وقال في المجموع أيضاً رداً على من استحبها: في هذا الاستحباب نظر؛ لأن حديثها ضعيف، وفيها تغيير لنظم الصلاة المعروف، فينبغي ألا يُفعل بغير حديث، وليس حديثها بثابت.

وضعفه أيضاً في كتاب الأذكار (٣٥٩ ـ ٣٦٠ عامر ياسين).

وقال **شيخ الإسلام ابن تيمية** في مجموع الفتاوى (١١/ ٥٧٩)، وفي الفتاوى العراقية (٢/ ٧٤٣ ـ ٧٤٤ المكتب الإسلامي): لم يقل به أحد من الأئمة الأربعة، بل أحمد ضعف الحديث، ولم يستحب هذه الصلوات، وأما ابن المبارك فالمنقول عنه ليس مثل الصلاة المرفوعة إلى النبي ﷺ، فإن الصلاة المرفوعة إلى النبي ليس فيها قعدة طويلة بعد السجدة الثانية، وهذا يخالف الأصول، فلا يجوز أن تُثبت بمثل هذا الحديث، ومن تدبر الأصول علم أنه موضوع.

وقال في منهاج السُّنَّة (٧/ ٤٣٤ ـ وعنه **الشمس ابن عبد الهادي** في رسالة لطيفة ٥٩ ـ ٦٠): كل صلاة فيها الأمر بتقدير عدد الآيات أو السور أو التسبيح فهي كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث، إلا صلاة التسبيح؛ فإن فيها قولين لهم، وأظهر القولين إنها كذب، وإن كان قد اعتقد صدقها طائفة من أهل العلم، ولهذا لم يأخذها أحد من أئمة المسلمين، بل أحمد بن حنبل وأئمة الصحابة كرهوها وطعنوا في حديثها، وأما مالك وأبو حنيفة والشافعي وغيرهم فلم يسمعوها بالكلية، ومن يستحبها من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما فإنما هو اختيار منهم، لا نقلٌ عن الأئمة، وأما ابن المبارك فلم يستحب الصفة المذكورة المأثورة التي فيها التسبيح قبل القيام، بل استحب صفة أخرى توافق المشروع، لئلا تثبت سُنَّة بحديث لا أصل له.

وله كلام طويل نفيس في إبطال الحديث رواية ودراية، نقله الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٣/ ٤٨٢).

ونقل ابن عبد الهادي في أحكامه تضعيفه عن **ابن تيمية، والمزي**. (كما في التلخيص الحبير ٢/ ٧).

ونقل ابن حجر في الأمالي (كما في اللآلئ ٢/ ٤٣، وإتحاف السادة المتقين ٣/ ٤٨١) أن ابن تيمية و**الشمس محمد ابن عبد الهادي** قالا: إن خبرها باطل.

وقال **الذهبي** في تلخيص الموضوعات (ص١٩٢) بعد أن ضعّف طرق الحديث التي ساقها ابن الجوزي: لا ينبغي أن تُذكر هذه الطرق في الموضوعات.

ولكنه لا يصحح الحديث، فقد نقل ابن عبد الهادي عنه في أحكامه (كما في التلخيص الحبير ٢/٧) أنه يتوقف في الحديث، بل قال الذهبي في الميزان (٤/ ٢١٣): إن حديث القنباري في صلاة التسبيح من المنكرات، ولا سيما والحكم بن أبان ليس أيضاً بالثبت. وله في الحديث جزء مفرد.

وقال **ابن القيم** في فوائد حديثية (١١٥): وأما صلاة التسبيح، وصلاة الحاجة، وصلاة يوم عاشوراء وإحياء ليلته.. [وذكر بعض الصلوات] فلا يصح شيء منها عن رسول الله ﷺ، بل أكثرها موضوعة عليه، وأمثلها صلاة التسبيح.

وقال السراج **عمر بن علي القزويني** في الموضوعات في مشكاة المصابيح (انظر آخر المشكاة ٣/ ١٧٧٥): إن صلاة التسابيح موضوعة، قاله الإمام أحمد بن حنبل وكثير من الأئمة.

وضعَّفه **الحافظ العراقي** في المغني عن حمل الأسفار (٥٥٨) بقوله: قال العقيلي وغيره: ليس فيها حديث صحيح.

قال **الفيروزآبادي** في خاتمة سفر السعادة (٣٤٩): باب صلاة التسبيح لم يصح فيه حديث.

وقال **ابن ناصر الدين** في الترجيح (٣٦ ـ ٣٧ ونحوه في ٦٥): إن حديث صلاة التسبيح من الحديث الضعيف في باب الترغيب في فضائل الأعمال، وغالب طرقه غير قوية، وأمثلها حديث أبي الفضل العباس من رواية ابنه عبد الله بن العباس رضي الله تعالى عنهما.

وإن كان في آخر جزئه قد مال إلى تقوية الحديث، وعدَّها مقاربة للصحيح بطرقها، كما سيأتي.

وقال **الحافظ ابن حجر** في التلخيص الحبير (٢/٧): «والحق أن طرقه كلها ضعيفة، وإن كان حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن، إلا أنه شاذ لشدة الفردية فيه، وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر، ومخالفة هيئتها لهيئة باقي الصلوات، وموسى بن عبد العزيز وإن كان صادقاً فلا يُحتمل منه هذا التفرد».

قلت: كلامه هنا عن الحديث دقيق وفي غاية التحقيق، لكنه صحح الحديث في كتبه الأخرى، كما سيأتي.

ونقل ابن حجر في إتحاف المهرة (٧/ ٤٨٦) إنكار ابن المديني للحديث في العلل، محتجّاً به ومقرّاً.

وقال **محمد بن طولون الصالحي** في الترشيح (ص٢٨): لحديث صلاة التسبيح هذه طرق مروية، غالبها غير قوية، وأمثلها حديث أبي الفضل العباس من رواية ابنه عبد الله بن عباس.

على أن الناظر في جزئه يراه مائلاً إلى تقوية الحديث، فقد ختمه بنقل من صحح الحديث، وأبيات ابن ناصر الدين التي فيها حكمه على الحديث بأنه مقارب للصحيح بطرقه.

وضعفه أُناس بعدهم، من أبرزهم **الشوكاني** في الفوائد المجموعة (٣٨)، والسيل الجرار (٣٢٨)، بل قال في تحفة الذاكرين (٢١٨): ولا شك ولا ريب أن هذه الصلاة في صفتها وهيئتها نكارةٌ شديدة مخالفة لما جرت عليه التعليمات النبوية، والذوق يشهد والقلب يصدق، وعندي أن ابن الجوزي قد أصاب بذكره لهذا الحديث في الموضوعات.

وقال **حماد الأنصاري** (كما في المجموع في ترجمته ٢/ ٤٧٧): صلاة التسابيح باطلة سنداً ومتناً، وقد تكلف بعض الناس في صحة حديثها، فما كان ينبغي له.

وقال سماحة الشيخ **ابن باز** في مجموع فتاويه ومقالاته (١١/ ٤٢٦): اختلف العلماء في حديث صلاة التسابيح، والصواب أنه ليس بصحيح؛ لأنه شاذ ومنكر المتن ومخالف للأحاديث الصحيحة المعروفة عن النبي ﷺ في صلاة النافلة، الصلاة التي شرعها الله لعباده في ركوعها وسجودها وغير ذلك،

ولهذا الصواب: قولُ من قال بعدم صحته، لما ذكرنا، ولأن أسانيده كلها ضعيفة، والله ولي التوفيق..

وصرَّح في فتوى لاحقة أنه موضوع، كما في مجموع فتاويه (٢٦/ ٣٧٧).

وقال في فتاوى نور على الدرب (٢/ ١٠٥٦): صلاة التسابيح غير ثابتة وغير صحيحة على الصحيح، وأحاديثها شاذة وضعيفة لا يعوّل عليها ولا يُشرع فعلها.

وقال في فتوى أخرى (٢/ ١٠٥٧): إن أحاديثها عند أهل التحقيق ضعيفة لا تصح، وفيها مخالفة للأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ في صفة الصلاة.

وجاء في فتاوى **اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء** (٤/ ٤٧٢ و٨/ ١٦٤) برئاسة سماحة الشيخ: صلاة التسبيح بدعة، وحديثها ليس بثابت، بل هو منكر، وذكره بعض أهل العلم في الموضوعات.

وكذا اعتمد العلامة **ابن عثيمين** بطلانها في مجموع فتاويه (١٤/ ٣٢٣ ـ ٣٣١).

قلت: ويمكن أن أُلحق بالمضعفين مَنْ نصَّ على أن أصح ما في الحديث طريق موسى القنباري؛ لأنها ضعيفة، فيكون ضعف الحديث بالإشارة، مثل **مسلم بن الحجاج، وأبي داود، وابنه أبي بكر**.

تحرير عبارات نُقل فيه التصحيح عن بعض الأئمة، ولا تثبت:

فممن نُقل عنه تصحيح الحديث: **أبو داود السجستاني وابنه أبو بكر**، وهذا تفصيل ذلك:

فقد قال ابن شاهين في الثقات (١٣٦٢ السامرائي، ص١٧٢ المباركفوري، ١٣٠٢ قلعجي): سمعت عبد الله بن سليمان بن الأشعث [هو ابن أبي داود] يقول: أصح حديث في صلاة التسبيح حديث العباس.

هكذا وقع الكلام في ثلاث طبعات رأيتُها من كتاب الثقات، وهكذا نقل في التهذيب (١٠/ ٣١٨).

ونقل ابن حجر في أمالي الأذكار (٣٧) أن ابن شاهين قال في كتاب الترغيب: سمعت أبا بكر بن أبي داود يقول: سمعت أبي يقول: أصح حديث في صلاة التسبيح حديث ابن عباس هذا.

ولم أجده في المطبوع من الترغيب.

وللتنبيه، فقد نقله المنذري في الترغيب (١/ ٢٦٨)، وتبعه العلائي في النقد الصحيح (٣) وغيره ـ عن أبي داود هكذا: «ليس في صلاة التسبيح حديث صحيح غير هذا، يعني حديث عكرمة عن ابن عباس»، وبين العبارتين فرقٌ بيِّن، والأول هو الراجح، بدليل قول أبي طالب المكي في قوت القلوب (١/ ٩٣): حُدِّثنا عن أبي داود السجستاني أنه قال: ليس في صلاة التسبيح حديث أصح من هذا.

قال **ابن خزيمة** في صحيحه (١٢١٦) عن رواية موسى القنباري عن الحكم عن عكرمة عن ابن عباس: إن صح الخبر، فإن في القلب من هذا الإسناد شيء.. ورواه إبراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه عن عكرمة مرسلاً، لم يقل فيه عن ابن عباس.

كما أطلق بعضهم ـ كالحاكم ـ أن **ابن خزيمة** صححه لمجرد روايته له في الصحيح! فقال ابن حجر في أمالي الأذكار (٣٩ صلاة التسبيح): وكذا أطلق جماعة أن ابن خزيمة صححه، منهم ابن الصلاح، والمصنف [يعني النووي] في شرح المهذب، ومن المتأخرين السبكي، وشيخنا البلقيني في التدريب، لكن ابن خزيمة قال لما أخرجه: إن ثبت الخبر، فإن في القلب من هذا الإسناد شيء.

وقال النووي في الأذكار (٣٦٠ تحقيق عامر ياسين): «بلغنا عن الإمام الحافظ **أبي الحسن الدارقطني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «أصح شيء في فضائل السور فضل قل هو الله أحد، وأصح شيء في فضائل الصلوات فضل صلاة التسبيح». وقد ذكرتُ هذا الكلام مسنداً في كتاب طبقات الفقهاء؛ في ترجمة أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، **ولا يلزم من هذه العبارة أن يكون حديث صلاة التسبيح صحيحاً**، فإنهم يقولون: هذا أصح ما جاء في الباب؛ وإن كان ضعيفاً، ومرادهم أرجحه وأقله ضعفاً». ثم نقل اعتماد بعض فقهاء الشافعية لها.

ولم أجده في ترجمة الدارقطني في مختصر طبقات الشافعية للنووي (رقم ٢٤٠).

قلت: ووافق السيوطيُّ فهم النووي (تدريب الراوي ١/ ٨٨)، وهذا هو الحق الذي لا مرية فيه.

وبهذا يُردُّ على من زعم تصحيح الإمام **مسلم** للحديث بمثل عبارة أبي داود والدارقطني، وقد مضى نقل كلام الإمام مسلم في طريق عكرمة عن ابن عباس.

والعجيب أن بعضهم نقل كلام الدارقطني من كتاب النووي وبتر شرحه للعبارة!

وبناء على ضعف ووهاء (أصح طرق الحديث) التي حكم عليها هؤلاء الأئمة، فيمكن إضافتهم إلى مضعفي الحديث، والله أعلم.

وسيأتي مناقشة من أثبت تصحيح الحديث عن **الخطيب**، **والسمعاني**، **والمنذري**.

من قوَّى الحديث:

وقال **إسحاق بن راهويه** في مسائل الكوسج (٣٣٠٩): لا أرى بأساً أن يَستعمل صلاة التسبيح على ما (قد) جاءَ أنَّ النبيَّ ﷺ أمر العباسَ رضي الله عنه بذلك؛ لأنَّه يُروى من أوجه مرسلاً، وإنَّ بعضَهم قد أسنده، ويشدُّ بعضُهم بعضاً، وقد ذكر فيه من الفضل ما ذكر.

قلت: يُلاحظ أن ابن راهويه اعتبر الأصل المحفوظ في الحديث هو المرسل، وألمح إلى تضعيف المرفوعات، ثم قواها بمجموع هذه الطرق، وظاهر كلامه أن ذلك لكونها في الفضائل.

وذكره **ابن السَّكن** في سننه الصحاح المأثورة، كما في البدر المنير (٤/ ٢٣٦).

وقال **أبو بكر الآجري** في كتاب النصيحة كما في الترجيح (٤٠): هذا حديث صحيح.

وقال **الحاكم** (١/ ٣١٩) بعد ذكر حديث إبراهيم بن الحكم بن أبان عن

أبيه عن عكرمة مرسلاً: هذا الإرسال لا يوهن وصل الحديث، فإن الزيادة من الثقة أولى من الإرسال، على أن إمام عصره في الحديث إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قد أقام هذا الإسناد عن إبراهيم بن الحكم بن أبان ووصله.

وقال أيضاً: ومما يُستدل به على صحة هذا الحديث استعمال الأئمة من أتباع التابعين إلى عصرنا هذا إياه ومواظبتهم عليه وتعليمهن الناس، منهم عبد الله بن المبارك رحمة الله عليه.

وقال **البيهقي** في شعب الإيمان (٢/ ٥٠٧): وكان عبد الله بن المبارك يفعلها، وتداولها الصالحون بعضهم من بعض، وفيه تقوية للحديث المرفوع.

وقال **الديلمي** في مسند الفردوس: صلاة التسبيح أشهر الصلوات وأصحها إسناداً. نقله ابن حجر في أماليه (كما في اللآلئ المصنوعة ٢/ ٤٣).

قال **ابن ناصر الدين** في الترجيح (٤٢ ـ ٤٣): وممن صحح الحديث المشار إليه آنفاً: **أبو موسى محمد بن أبي بكر المديني**، وصنف فيه مصنفاً سمَّاه: كتاب تصحيح حديث التسبيح من الحجج الواضحة والكلام الفصيح.

وصحَّحه **الضياء المقدسي** بإيراده في المختارة (١١/ ٣٢٦ ـ ٣٢٩).

وقال **ابن الصلاح** في الفتاوى (١/ ٢٣٥، ورواه ابن حجر في أمالي الأذكار ٧٨ عن ابن الصلاح مختصراً): إن صلاة التسبيح سُنَّة غير بدعة، وهي مروية عن رسول الله ﷺ، وحديثها حديث حسن معتمد معمول بمثله، ولا سيما في العبادات والفضائل.. والمنكِر لها غير مصيب.

وقال **المنذري** في الترغيب والترهيب (١/ ٢٦٨): وقد روي هذا الحديث من طرق كثيرة وعن جماعة من الصحابة، وأمثلها حديث عكرمة هذا، وقد صححه جماعة، منهم: **الحافظ أبو بكر الآجري، وشيخنا أبو محمد عبد الرحيم المصري، وشيخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي**، رحمهم الله تعالى.. إلخ.

إلى أن قال المنذري (١/ ٢٧١): وقد وقع في صلاة التسبيح كلام طويل وخلاف منتشر؛ ذكرته في غير هذا الكتاب مبسوطاً.

قلت: وكأنه غير مختصر السنن أيضاً، فقد مضى فيه تضعيف طرق الحديث، وقد يُفهم من نقوله هنا أنه يصححه، لكنه لم يصرِّح به، ولكن قال

ابن حجر في الأمالي (٧٧): أطلقتْ عليه الصحةَ أو الحُسن جماعةٌ من الأئمة، منهم **أبو داود** كما تقدم في الكلام على عكرمة، **وأبو بكر الآجري، وأبو بكر الخطيب، وأبو سعد السمعاني، وأبو موسى المديني، وأبو الحسن بن المفضل، والمنذري، وابن الصلاح**.

قلت: ونقله السيوطي في جزئه، وفي اللآلئ (٢/ ٤٢ ـ ٤٣)، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٣/ ٤٨٠) كلاهما من أمالي ابن حجر، وعندهما زيادة، فقالا: «وممن صحح هذا الحديث أو حسنه غير من تقدم: **ابن منده** ـ وألف فيه كتاباً ـ والآجري.. وابن الصلاح، والنووي في تهذيب الأسماء واللغات، والسبكي، وآخرون».

قلت: في نقل ابن حجر بعض التجوزات، فقد مضى تحرير كلام أبي داود، وأنه لم يصحِّح الحديث.

أما المنذري فلم أقف له على تصريح بالتصحيح أو التحسين.

وأما الخطيب لم يصرح به كذلك في جزئه، ولم ينقل أحدٌ قبل ابن حجر عن الخطيب التصحيح، وإنما أفرد الخطيب طرق الحديث بالتصنيف.

وكذا أفرده السمعاني بالتصنيف، وفي النفس من وقوف ابن حجر على مصنف السمعاني، إذ لم يذكره في معاجمه ومقروءاته على شيوخه لا بالسماع ولا بالإجازة، بل لم ينقل منه ابن حجر ولا غيره ممن وقفنا على كلامهم في الحديث؛ لا نصّاً ولا عزواً أو تخريجاً لبعض طرقه، حتى الذهبي إنما نقل خبر مصنف السمعاني ووصفه بأنه عشر طاقات بواسطة ابن النجار، الذي صرَّح بنقله لأسامي مصنفات السمعاني وحجمِها من خطه (السير ٢٠/ ٤٦١)، بل نص التاج السبكي في الترشيح (كما في إتحاف السادة ٣/ ٤٨٣) أنه لم يقف على مصنف السمعاني، والسبكي متقدم على ابن حجر، وكل من سبقه ممن وقفتُ عليه لم ينص على تصحيح السمعاني، وعليه؛ فأرجح أن نسبة تصحيح الحديث للخطيب والسمعاني فيها نظر، وأخشى أن يكون الأمر كذلك بالنسبة لابن منده، لاشتراكه في بعض القرائن مع مصنف السمعاني، وظني أنه تداخل على الحافظ بعض من خرَّج الحديث ومن صحَّحه، ولا سيما وقد ظهر

لي وجود بعض التجوزات في شيء من نقولاته هنا، بخلاف كتبه الأخرى التي تكلم فيها على الحديث، فهذه قرائن رجَّحتُ بمجموعها، والله أعلم بالصواب.

وقال **النووي** في تهذيب الأسماء واللغات (٣/ ١٣٦): جاء فيها حديث حسن في كتاب الترمذي وغيره.

قلت: مضى تضعيف النووي لهذه الصلاة مفسَّراً في ثلاثة من كتبه المختصة بالحديث، فالتضعيف هو المعتمد عنه.

وتعقب **المحب الطبري** في الأحكام (٢/ ٥٦٩ ـ ٥٧١) حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع، ومال إلى تقويته.

وحسّنه **تقي الدين السبكي، وولده تاج الدين** في الترشيح لصلاة التسبيح، كما في الفتوحات الربانية (٤/ ٣١٩ و٣٢١، وشرح الإحياء ٣/ ٤٨١).

وقال **العلائي** في النقد الصريح (٣): هو حديث حسن صحيح، رواه أبو داود وابن ماجه بسند جيد إلى ابن عباس رضي الله عنهما. وتعقب ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع.

وتعقب **الزركشي** ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع، وصحح حديث ابن عباس. نقل كلامه بطوله السيوطي في اللآلئ (٢/ ٤٤).

وجوَّد **ابن الملقن** في البدر المنير (٤/ ٢٣٥ و٢٤١) طريق عكرمة عن ابن عباس، وتعقب حكم ابن الجوزي بالوضع.

وقال **سراج الدين البُلقيني** في التدريب (كما في اللآلئ ٢/ ٤٤): حديث صلاة التسبيح صحيح، وله طرق يشد بعضها بعضاً، فهي سُنَّة ينبغي العمل بها.

وردَّ **ابن ناصر الدين** حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع، وختم كتابه (٧٤) بقوله:

لا تَدَعها فإن فيها حديثاً ... من وجوه مقارباً للصحيح

والذي وَهَّن الحديث بوضعٍ ... قوله ذاهبٌ مع المرجوح

وإن كان قد صرَّح أول كتابه أن الحديث من الضعيف المعمول به في

الفضائل ـ على رأي من يرى ذلك ـ وأن جميع طرقه ضعيفة، والجمع بين القولين أنه إما يرى أن الحديث في أيسر مراتب الضعف، أو أنه ينجبر ويثبت بمجموع طرقه، والله أعلم.

وقال **ابن حجر** في الأجوبة على أحاديث منتقدة في مشكاة المصابيح (٣/ ١٧٨٢): الحق أنه في درجة الحسن لكثرة طرقه التي يقوي بها الطريق الأولى، والله أعلم.

وقال في أمالي الأذكار (٣٦) عن حديث ابن عباس: حديث حسن.

وقال عنه أيضاً في الخصال المكفرة (٤٦): فهذا الإسناد من شرط الحسن، فإن له شواهد تقويه.

وحسَّنه كذلك في النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢/ ٨٤٨ و٨٥٠)، وقد صنف ابن حجر جزءاً مفرداً في تخريج الحديث، انفصل فيه إلى ثبوته.

وقد مضى تضعيف ابن حجر للحديث مفسَّراً في التلخيص الحبير، بيد أن تقويته هي المعتمدة عنده؛ لأنه ألَّف الأجوبة قبل وفاته بأقل من عامين، وهو من آخر كتبه، أما التلخيص الحبير فمتقدم.

وصحَّحه **السيوطي** في جزئه: التصحيح لحديث صلاة التسبيح.

وصحَّحه قومٌ بعدهم، وغالب كلامهم نقلٌ ومتابعة لمن صحَّحه دون تحرير، ومن أبرز من صحَّحه وتوسع فيه من المتأخرين: **ابن علان** في الفتوحات الربانية (٤/ ٣٠٤ ـ ٣٢٢)، **ومحمد مرتضى الزبيدي** في إتحاف السادة المتقين (٣/ ٤٧٣ ـ ٤٨٣)، **وأبو الحسنات اللكنوي** في الآثار المرفوعة (١٢٣ ـ ١٤٣)، **والألباني** في عدد من كتبه، منها صحيح أبي داود الكبير (٥/ ٤٠ ـ ٤٥).

وهنا تنبيهات تتعلق بمن صحَّحه، ولا سيما المتأخرين منهم:

الأول: يلاحظ أن كثيراً ممن قوَّاه نصَّ على أن ذلك بمجموع طرقه، ولأنها في الفضائل، ولعل بعضهم اغترَّ بكثرة طرقه، وإلا فقد تبيَّن عبر التدقيق في حالها وعللها أنها لا تصلح للتقوية.

الثاني: استشهد بعضهم على تقوية الحديث بذكر متأخري الفقهاء ـ ولا

سيما الشافعية ـ للصلاة في مصنفاتهم ساكتين عنها، وفي هذا ما فيه! فإن بعضهم استحبَّها لكونها في الترغيب في فضائل الأعمال، وبعضهم ليس من أهل المعرفة والنقد في الحديث.

الثالث: يلاحظ أن غالب من صحَّحها ممن غلب عليه منهج الفقهاء في الحكم على الحديث، أما أئمة الحديث النقاد ومن سار على نهجهم في الصناعة الحديثية فصرّحوا بإعلال الحديث من جميع طرقه.

الرابع والأخير: أن عدداً من أكابر من نُقل عنه التصحيح اختلف قوله في الحديث ـ كالنووي وابن حجر ـ أو أن في كلامه تردداً ظاهراً ـ كالمنذري وابن ناصر الدين.

ذكر من أفرد الحديث بالتصنيف:

أفرد الحديث جماعة من الحفاظ، منهم:

الدارقطني: واستوعب مصنفه ابن ناصر الدين في الترجيح، وبنى عليه كتابه، وقد حققتُه.

وابن منده: قاله ابن حجر في أماليه (كما في اللآلئ ٢/ ٤٢).

والخطيب: واستوعب طرقه ابن طولون في الترشيح، وبنى عليه كتابه، وقد حققته كذلك.

وأبو سعد السمعاني: تقدم العزو إليه ووصفه، وقول التاج السبكي إنه لم يقف عليه.

وأبو موسى المديني: تقدم كلام ابن ناصر الدين عنه.

والذهبي: نقل ابن تغري بردي وغيره أنه أفرد صلاة التسبيح بجزء. وانظر كتاب: الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام لبشار عواد (١٥٢).

وابن كثير: أفرد لهذه الصلاة جزءاً في كتابه الأحكام، كما قال في جامع المسانيد (٩/ ٥١٣).

والتاج السبكي: نقل ابن حجر والزبيدي من كتابه، وسماه الأخير في إتحاف السادة المتقين (٣/ ٤٨١): الترشيح لصلاة التسبيح.

والمنبجي الحنبلي: وقد أخبرني أحد الإخوة أنه حقق رسالته.

وابن ناصر الدين: واسم كتابه الترجيح لحديث صلاة التسبيح، وطبع طبعة سقيمة، وقد حققتُه.

وابن حجر: نصَّ على ذلك في أجوبته على أحاديث منتقدة في المصابيح (٣/ ١٧٨٢).

والسيوطي: واسم كتابه: التصحيح لصلاة التسبيح، وقد حققتُه.

وابن طولون: واسم كتابه: الترشيح لبيان صلاة التسبيح، وهو مطبوع، **وللتنبيه**: فقد قال محمود سعيد ممدوح في مقدمة تحقيقه للترجيح (ص١٥): «اطلعت على صورة منه.. ولم يزد على اختصار جزء الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي دون العزو إليه أو حتى ذكر اسمه».. إلخ.

كذا قال! وفيه بضع كذبات صريحة (في سطر واحد)! فقد بنى ابن طولون مصنفه على جزء الخطيب بشكل رئيس، خلافاً لابن ناصر الدين الذي بناه على مصنف الدارقطني، ثم قد نصَّ ابن طولون على النقل من ابن ناصر الدين فعلاً، وذكر اسم كتابه!! انظر مثلاً: (ص٣٤ و٦٣)، وكتاب ابن طولون أكبر حجماً من جزء ابن ناصر الدين، وله فيه زوائد عليه، فكيف يكون مختصراً منه؟ فكيف ينص على اطلاعه ومقارنته ثم يكون حال كلامه ما سبق! ولا يُستغرب ذلك على شخص روّج للكذب والوضع على النبي ﷺ عبر الجزء المفقود المزعوم من مصنف عبد الرزاق، وكذب عمداً ونافق في سبيله، كما هو مبين في موضعه، ومنه ردِّي المطبوع عليه.

هذا؛ **وأفرد الحديث من المتأخرين والمعاصرين غير واحد**: أبرزهم وأوسعهم جاسم الفهيد الدوسري في كتابه: التنقيح لما جاء في صلاة التسبيح، وهو مطبوع.

خلاصة الحكم على الحديث:

أنه معلولٌ واهٍ من جميع طرقه، ولا تصلح للاعتبار، ومتن الحديث منكر، والله أعلم بالصواب.





الحديث الحادي والعشرون

* حديث: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**كيف أنتم إذا غُدي عليكم بجَفْنَةٍ**[1] **ورِيحَ عليكم بأُخرى**»؟ قالوا: يا رسول الله إنّا يومئذ لَبِخَير؟ فقال رسول الله ﷺ: «**بل أنتم اليوم [خير]**[2]».

رواه أبو يعلى، وفيه من لم أعرفهم.

انظر: مجمع الزوائد (ج١٠ صفحة ٢٦٧).

تخريج الحديث

الحديث رواه أبو يعلى (٤/ ٣٨ رقم ٢٠٤٣) من طريق مؤمل، والبيهقي في الشعب (١٨/ ٣٤٢ رقم ٩٨٥١ السلفية، ٧/ ٢٨٧ رقم ١٠٣٣٤ العلمية) من طريق سعيد بن عامر، كلاهما عن عبد الله بن عمر العُمري، ثنا ربيعة، عن عطاء، عن جابر به.

وهذا غريب: فالعمري ضعيف، وربيعة إن لم يكن ابن أبي عبد الرحمٰن فلم أعرفه، ولم أر ذكراً لرواية العمري عنه، وذكروا لربيعة رواية عن عطاء بن يسار، وهذا يروي عن جابر، كما أن عطاء بن أبي رباح مكثر عن جابر.

تنبيهان:

الأول: وقع في المطبوع من مسند أبي يعلى: «ربيعة بن عطاء»، وكذا في زوائده «المقصد العلي» (٤/ ٤٧٥)، ولا يحتمل أن تكون الواسطة بين

---

(١) الجَفْنَة: وعاء الطعام الكبير. (انظر: تاج العروس ٣٤/ ٣٥٩).

(٢) زيادة من جميع مصادر الحديث.



العمري وجابر رجلاً واحداً، فإن كان التصحيف محفوظاً فلعله من سوء حفظ مؤمل بن إسماعيل، فهو ضعيف، وكأنه لذلك قال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٢٣٧): رواه أبو يعلى وفيه من لم أعرفهم.

الثاني: لم يذكر ابن حجر هذا الحديث في المطالب العالية، مع أنه على شرطه، وذكره البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة، وليس ضمن الموجود من النسخة الكاملة المتداولة منه، وإنما هو في مختصره (١٠/٣٩٦ رقم ٨١٤٤) المجرد من الأسانيد.

وقد ورد الحديث من وجه آخر بأتم منه، وذلك آخر حديث وصف أهل الصفَّة من حديث طلحة بن عمرو ﷺ مرفوعاً: «**سيأتي عليكم زمان أو من أدركه منكم، تلبسون مثل أستار الكعبة، ويُغدى ويُراح عليكم بالجفان**»، قالوا: يا رسول الله نحن يومئذ خير أو اليوم؟ قال: «**لا، بل أنتم اليوم خير، أنتم اليوم إخوان، وأنتم يومئذ يضرب بعضكم رقاب بعض**».

رواه ابن سعد (٧/ ٥١)، وأحمد (٣/ ٤٨٧)، وبقي بن مخلد (كما في رجحان الكفة للسخاوي ٢٢٦)، والفاكهي في أخبار مكة (١٨٥٠)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة (١/ ٢٧٧) ـ واللفظ له ـ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/ ١١٢ ـ ١١٣ رقم ١٤٣٤ ـ ١٤٣٥)، وعبد الله بن أحمد في زوائد الزهد (٤٧)، والبزار (٤/ ٢٥٩ رقم ٣٦٧٣ كشف الأستار)، والروياني (٢/ ٤٧٧ رقم ١٥٠٠)، وابن جرير في تهذيب الآثار (٢/ ٧٠٨ مسند عمر)، والبغوي في معرفة الصحابة (٣/ ٤١٣)، وابن قانع (٢/ ٤٣)، وابن حبان (١٥/ ٧٨ رقم ٦٦٨٤ الإحسان)، والطبراني (١٨/ ٣٧١)، والحاكم (٣/ ١٥ و٤/ ٥٤٨)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٣٧٤)، وفي معرفة الصحابة (٣/ ١٥٥١ رقم ٣٩٢٩)، وابن بشران (١/ ١٨٥ رقم ١٨٥)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٤٤٥)، وفي شعب الإيمان (١٣/ ٤٠١ و١٨/ ٣٣١)، وفي الدلائل (٦/ ٥٢٤)، والخطيب في الموضح (١/ ٤٦٤)، وقوام السُّنَّة الأصبهاني في الدلائل (٣/ ٩٩٣)، وابن الأثير في أسد الغابة (٣/ ٩٠)، والضياء في المختارة (٨/ ١٤٥ ـ ١٤٧) من طرق عن داود بن أبي هند، نا أبو حرب بن أبي الأسود، عن طلحة بن عمرو، مطولاً ومختصراً.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي، وصححه ابن حبان، والضياء، والألباني في الثمر المستطاب (٢/ ٨١٧).

قلت: لكن قال أبو حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٤٧٢) إن رواية أبي حرب عن طلحة مرسلة، وتعقبه الضياء بقوله: في رواية الإمام أحمد عن عبد الصمد ما يدل على أنه ليس بمرسل، ففيه: «أن طلحة حدثه»، والله أعلم بالصواب.

قلت: يعني رواية عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عن داود، ولم ينفرد بذكر السماع بين أبي حرب وطلحة، بل تابعه هشيم عند ابن بشران، وعلي بن عاصم عند الحاكم، ولكن عند ابن بشران جعل محل الشاهد من مرسل الحسن، خلافاً لباقي المصادر.

والإسناد خالف فيه عدي بن الفضل، فرواه عن داود، عن أبي حرب، نا عبد الله بن فضالة الليثي!

رواه الطبراني (١٨/ ٣٢٠)، وابن شاهين (كما في الإصابة ٣/ ٥٣٤)، والمخلِّص في فوائده (١٧١/أ كما في تخريج دلائل النبوة للأصبهاني).

وقال ابن حجر، والسخاوي في رجحان الكفة (١٢١): إن عديّاً متروك، والرواية الأولى هي الصحيحة.

ورواه ابن الأعرابي في معجمه (٦٦٨) من طريق أبي معاوية، عن داود، عن طلحة بن عبد الله بن كريز، عن سعد بن هشام مرفوعاً، وهذا شاذ، فرواية أبي معاوية عن غير الأعمش فيها كلام.

وورد للحديث شواهد أخرى بنحوه مسندة ومرسلة، انظرها في: شعب الإيمان (١٨/ ٣٢٩ و٣٣٨ و٣٤١ السلفية)، وتخريج المطالب العالية (١٣/ ٢٣٤ ـ ٢٤٠).





الحديث الثاني والعشرون

* حديث: وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إذا مشت أمتي المُطَيْطاء**[1]**، وخَدَمْتهم فارس والروم تسلّط بعضهم على بعض**».

رواه الطبراني في الأوسط، وإسناده حسن.

وفي رواية: «**إذا مشت أمتي المطيطاء وخدمها أبناء فارس والروم، سُلِّط شرارها على خيارها**».

حديث حسن، وانظر كتاب: «إتحاف الجماعة» للشيخ حمود بن عبد الله التويجري، فقد خرّجها مع أحاديث أخرى[2].

تخريج الحديث

الحديث بلفظ: «سلّط بعضهم على بعض» يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري، واختُلف عليه:

فرواه ابن أبي الدنيا في التواضع والخمول (٢٤٩) من طريق **حماد بن زيد**.

ورواه الداني في الفتن (١/ ٢٩٠) من طريق **عبيد الله بن عمرو**.

ورواه الثعلبي في تفسيره (١٠/ ٩١) من طريق **الشاذكوني** ـ وهو متهم ـ عن **سفيان بن عيينة**.

---

(١) المطيطاء: بالمد والقصر، مِشيةٌ فيها تبختر ومدُّ اليدين. (النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ٣٤٠).

(٢) جاء في الأصل: «ينقل بعد المراجعة إلى الأحاديث الصحيحة وبعد التأكد من حسنه؛ لأن هذا ليس محله إذا لم يثبت ضعفه. في ٢٢/ ١١/ ١٤٠٧هـ».
قلت: وبالمراجعة تبيّن أن الحديث ضعيف لا يصح، فأبقيناه في محله.

ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد، عن يحنس مولى الزبير مرسلاً، بلفظ: «سلط بعضهم على بعض».

ورواه **الثوري** عن يحيى، واختُلف عليه:

فرواه البيهقي في الدلائل (٦/ ٥٢٥) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، قال: ذكر سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن يحنس مرفوعاً كرواية الجماعة.

ورواه حماد بن عمرو النصيبي، عن الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن يحنس، عن أبي موسى مرفوعاً. ذكره الدارقطني في العلل (١١/ ١٧٤)، والنصيبي متروك.

ورواه **مالك** عن يحيى، واختُلف عليه:

فرواه نصر المقدسي في أماليه (المجلس ٣٤٧ كما في الصحيحة ٩٥٦) من طريق القعنبي، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن يحنَّس مولى الزبير مرفوعاً.

ورواه ابن وهب عن مالك به بلاغاً كذلك، كما في التعريف برواة الموطأ لابن الحذاء (٣/ ٦٤٩).

ورواه الدارقطني في غرائب مالك (كما في تخريج الكشاف ٤/ ١٢٨) من حديثه عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً.

وقال: غريب من حديث مالك، والمشهور عن موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. انتهى.

وقال الترمذي (٢٢٦١): قد روى مالك بن أنس هذا الحديث عن يحيى بن سعيد مرسلاً، ولم يذكر فيه: «عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر».

ورواه **الفرج بن فضالة**، واختلف عليه:

فرواه أبو عبيد في غريب الحديث (١/ ٢٢٣ الهند، ١/ ٢٨٠ مصر) عن الحجاج بن محمد، عن الفرج بن فضالة، عن يحيى بن سعيد الأنصاري يرفعه.

ورواه أبو القاسم الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٦٣٦) من طريق

عامر بن إبراهيم الأنباري، ثنا الفرج بن فضالة، عن يحيى بن سعيد، عن يحنس مولى الزبير، عن ابن عمر مرفوعاً.

قال الزيلعي في تخريج الكشاف (٤/١٢٨): وفرج بن فضالة ضعيف.

ورواه ابن حبان (١٢/ ١١٢ برقم ٦٧١٦) من طريق مؤمل بن إسماعيل، نا حماد بن سلمة، نا يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبيد سنوطا، عن خولة بنت قيس، مرفوعاً.

ومؤمل ضعيف، وسنده منكر.

ورواه **ابن لهيعة**، فجعله من حديث أبي هريرة:

أخرجه الطبراني في الأوسط (١/ ٤٨ رقم ١٣٢) من طريق يحيى بن بكير، نا ابن لهيعة، عن عمارة بن غزية، عن يحيى بن سعيد، عن يحنس مولى الزبير، عن أبي هريرة مرفوعاً.

ورواه الدارقطني في الأفراد (٥/ ٢٧٥ أطرافه)، وقال: تفرد به عمارة بن غزية عن يحيى بن سعيد عن يحنس أسنده عن أبي هريرة، وتفرد به ابن لهيعة عنه.

وذكر الدارقطني في العلل (١١/ ١٧٤) أنه رُوي عن ابن لهيعة، عن عمارة، عن يحيى، عن ابن يحنس، عن أبي هريرة.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٢٣٧): أخرجه الطبراني في الأوسط، وإسناده حسن!

قلت: إسناده ضعيف لأجل ابن لهيعة، وقد خالف جماعة الثقات الأثبات الذين أرسلوه، فهذه الرواية منكرة.

وروي عن يحيى من وجه آخر:

قال الترمذي (٢٢٦١)، وبحشل في تاريخ واسط (٢٢٣)، والبزار (١٢/ ٣٠٢ رقم ٦١٤١): ثنا محمد بن إسماعيل الحَسّاني الواسطي، عن **أبي معاوية**، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. بلفظ: «سلط الله شرارهم على خيارهم».

ورواه الدارقطني في العلل (١١/ ١٧٤)، وفي الأفراد (٣/ ٣٩٦ أطرافه)،

وأبو نعيم في الدلائل (ص٤٧١)، والرافعي في التدوين (٢/ ١٩٤) من طريق ابن إسماعيل به.

قال الترمذي: لا يُعرف لحديث أبي معاوية عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أصلٌ، إنما المعروف حديث موسى بن عبيدة.

وقال البزار: هذا الحديث إنما يرويه يحيى بن سعيد عن [يحنَّس] أن النبي ﷺ. ولا يُعلم تابع محمد [بن] إسماعيل على هذه الرواية عن أبي معاوية أحد، وإنما يُعرف هذا الحديث من حديث موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

وقال الدارقطني في الأفراد: تفرد به محمد بن إسماعيل الحسائي عن أبي معاوية الضرير عن يحيى بن سعيد، وإنما يُعرف هذا من رواية موسى بن عبيدة. وقال معناه في العلل.

وقال سليمان بن يزيد الفامي (كما في التدوين): يُستغرب من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، وإنما يشهر عن موسى بن عبيدة الربذي عن عبد الله بن دينار.

وخلاصة الكلام في رواية يحيى بن سعيد: هو ما قاله الدارقطني في العلل: الصحيح عن يحيى بن سعيد عن يحنس مرسل عن النبي ﷺ.

أما رواية موسى بن عبيدة بلفظ: «سلط شرارها على خيارها»:

فأخرجها الترمذي (٢٢٦١)، وابن المبارك في كتاب الزهد (١٨٧ رواية نعيم)، والمعافى بن عمران في الزهد (ص١٩٨)، وابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه وأبو يعلى الموصلي في مسانيدهم (كما في تخريج الكشاف ٤/ ١٢٨)، والبزار (١٢/ ٣٠٣ رقم ٦١٤٢)، والعقيلي (٤/ ١٦١)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٦١٨)، وابن حبان في المجروحين (٢/ ٢٣٦)، وابن عدي (٦/ ٣٣٥)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ٣٠٨)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٥٢٥)، والبغوي في شرح السُّنَّة (١٤/ ٣٩٥) من طريق موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً.

قال الترمذي والبغوي: هذا حديث غريب.

وقال العقيلي: إن موسى لا يتابع عليه إلا من جهة فيها ضعف.



وقال ابن عدي: إن حديث موسى عن عبد الله بن دينار هذا ليس محفوظاً.

وأعله ابن حجر في تخريج الكشاف (٤/ ٦٥١)، وهداية الرواة (٥/ ٧٨) بضعف موسى.

والحديث ذكره ابن حبان في ترجمة **محمد بن خليد الحنفي** في المجروحين (٢/ ٣٠٢) من روايته عن ابن المبارك، عن محمد بن سوقة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. بلفظ: «سلط الله شرارهم على خيارهم».

قال ابن حبان: إن الحديث: ابن المبارك عن موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار، فجعل بدل موسى: محمد بن سوقة.

وقال ابن حبان: إن ابن خليد يقلب الأخبار ويسند الموقوف، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

* **والحاصل**: أن الحديث ترجع كل رواياته إلى طريقين، إما طريق يحنّس؛ وهي ضعيفة للإرسال، أو طريق موسى بن عبيدة، وهي غير محفوظة كما نص ابن عدي، **فالحديث ضعيف**.

وقد ضعَّفه العقيلي من جميع طرقه، وصحَّح الدارقطني إرساله، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (١/ ٤٠١): حديث مرسل. وقال في الميزان (٣/ ٥٣٩): الحديث لم يصح.





الحديث الثالث والعشرون

* حديث: «**فقيهٌ واحدٌ أشدُّ على الشيطان من ألف عابد**».

أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وفي إسناده رَوح بن جَناح، **وهو ضعيف** كما في التقريب.

تخريج الحديث

ورد الحديث عن جماعة من الصحابة:

حديث ابن عباس مرفوعاً:

يرويه الوليد بن مسلم، واختُلف عليه:

فرواه البخاري في التاريخ (٣/٣٠٨)، وعنه الترمذي (٢٦٨١)، عن إبراهيم بن موسى.

والطبراني في الكبير (١١/٧٨ رقم ١١٠٩٩) من طريق سليمان بن أحمد الواسطي.

وابن عبد البر في العلم (١/١٢٥ رقم ١٢١)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/١٢١)، وفي تلخيص المتشابه (٢/٦٤٣) من طريق محمد بن الوزير.

ورواه ابن عدي (٣/١٤٥)، وابن ماسي في فوائده (٢٩)، وابن عبد البر في العلم (١/١٢٦ رقم ١٢٢)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/١٢٠)، والشجري (١/٤٩ و٥٣) والسلفي في المشيخة البغدادية (٢٦/٢٥٨/أ)، وابن عساكر (٤١/٢٦٨)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/١٢٦) وعبد الغني المقدسي في نهاية المراد (١٠٦) من طريق علي بن بحر القطان.

والآجري في أخلاق العلماء (٢٤) من طريق عمرو بن عثمان.

والشجري (١/٤٨) من طريق هشام بن خالد الأزرق.

ورواه ابن عدي (٣/ ١٣٥) من طريق سليمان بن عبد الرحمٰن الدمشقي، والوليد بن عتبة، ومحمد بن هاشم.

كلهم عن الوليد بن مسلم، نا رَوح بن جَناح، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعاً.

ورواه إبراهيم بن العلاء الحمصي عن الوليد بن مسلم به، وزاد فيه قصة طويلة، رواه عنه الفريابي في فوائده ـ آخر كتابه الصيام ـ (٣١)، ومن طريقه ابن عساكر (١٨/ ٢٣٠)، والمزي في تهذيب الكمال (٩/ ٢٣٦).

وكذلك رواه عبد الرحمٰن بن يونس السراج عن الوليد، عند الفاكهي (١/ ١٨٢).

وداود بن رشيد عن ابن المنذر في الأوسط (١/ ١٣٥)، والآجري في أخلاق العلماء (٢٥).

فهؤلاء زيادة على عشرة روَوه عن الوليد بهذا الإسناد.

ورواه هشام بن عمار، واختُلف عليه:

فقال ابن ماجه (٢٢٢): ثنا هشام بن عمار، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا روح به.

ورواه ابن حبان في المجروحين (١/ ٣٠٠) عن ابن قتيبة.

ورواه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٢٠)، والبيهقي في الشعب (٤/ ٣٤٤ رقم ١٥٨٦ السلفية، ٢/ ٢٦٧ رقم ١٧١٥ العلمية) من طريق يزيد بن محمد بن عبد الصمد.

ورواه الخطيب أيضاً (١/ ١٢١) من طريق إسماعيل بن عبد الله، كلهم عن هشام به.

وروه ابن عدي (٣/ ١٤٥) عن الفضل بن عبد الله الأنطاكي، عن هشام وغيره عن الوليد.

ورواه ابن عبد البر في العلم (١/ ١٢٧ رقم ١٢٣) من طريق يعقوب بن سفيان، نا هشام، عن الوليد، ولكن جعل شيخه مروان بن جناح أبو سعيد، وهذا أخو روح.

وهذا غير محفوظ، ومخالف لرواية الأكثر عن هشام، فضلاً عن الوليد.

مخالفة أخرى:

ورواه ابن المقرئ في معجمه (٩٥٣)، ومن طريقه الشجري (١/ ٤٩)، وابن عساكر (١٨/ ٢٣٠)، والضياء في المختارة (١٣/ ٧٩)، والمزي في تهذيب الكمال (٩/ ٢٣٧ وسقط عنده: ابن جريج)، ثنا عبد الله بن محمد بن سلم ببيت المقدس، حدثنا هشام بن عمار، ثنا الوليد بن مسلم، عن ابن جريج وروح بن جناح، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعاً.

فزاد في الإسناد ابن جريج، قال ابن عدي (٣/ ١٤٥): وهذا رواه عن الوليد غير من ذكرت جماعة هكذا، إلا ابن سلم، فإنه حدثنا عن هشام بن عمار من أصل كتابه، فزاد في إسناده: عن ابن جريج [و]عن روح بن جناح، عن مجاهد، عن ابن عباس. وليس لابن جريج في إسناد هذا الحديث.

قلت: فهذه الرواية وهم لا أصل لها.

مخالفة أخرى:

قال الخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٢١): أنا أبو محمد عبد الله بن أبي الحسين بن بشران المعدل، أنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي اليقطيني بانتقاء أبي الحسن الدارقطني، نا عمر بن سعيد بن سنان، نا هشام بن عمار، نا الوليد بن مسلم، نا رَوح بن جناح، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة مرفوعاً.

قال الدارقطني: كذا في أصل أبي جعفر هذا الحديث بهذا الإسناد وهذا المتن.

وحكم الدارقطني في العلل (٩/ ١٣٢) على هذه الرواية بالوهم، وصوّب رواية الوليد، عن روح، عن مجاهد، عن ابن عباس. وكذا حكم الخطيب، وأسهب في بيان منشأ الوهم من اليقطيني، وكيف دخل عليه سند في متن، فليراجع كلامه من شاء، ونقله مختصراً ابن القيم في مفتاح دار السعادة (٦٨).

مخالفة أخرى:

ورواه الطبراني في مسند الشاميين (٢/ ١٦١ رقم ١١٠٩) من طريق العباس بن الوليد، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا مروان بن جناح ـ بدل روح بن جناح.

وهذه الرواية غير محفوظة أيضاً، لمخالفة سائر الرواة عن الوليد في تسمية شيخه.



مخالفة أخرى:

ورواه العسكري في التصحيفات (كما في المقاصد الحسنة ٨٦٤، ولم أجده في المطبوع) من طريق الوليد، نا راشد بن جناح، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعاً.

وهذا تصحيف، والمحفوظ المشهور: روح بن جناح.

قلت: فالصواب من هذه الروايات رواية الوليد عن روح، عن مجاهد، عن ابن عباس.

ونص الترمذي أنه لا يعرفه إلا من حديث الوليد.

بينما نص البيهقي والمنذري في الترغيب (١/ ٥٧) على تفرد روح بن جناح به.

وهذا الإسناد ضعيف جدّاً، فرَوحٌ واه، ونص أبو نعيم وأبو سعيد النقاش أنه يروي عن مجاهد مناكير وموضوعات، وقد أنكر عليه الحفاظ حديثه هذا، ولم يعدّوه شيئاً.

وهذه طائفة من أقوالهم في الحديث:

قال الترمذي: هذا حديث غريب، ولا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الوليد بن مسلم.

وقال الساجي (كما في التهذيب ٣/ ٢٥٢): هذا حديث منكر.

وحكم ابن حبان بوضعه.

وقال ابن طاهر في معرفة التذكرة (٥٢٥): منكر.

وقال ابن الجوزي في العلل: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، والمتهم برفعه روح بن جناح.

وقال: هذا الحديث من كلام ابن عباس، إنما رفعه روح إما قصداً أو غلطاً.

وقال في منهاج القاصدين (١/ ٢٠): لا يصح رفعه.

وعدّه ابن عدي وتبعه الذهبي في الميزان (٢/ ٥٨) من مناكير روح.

وقال الذهبي: هذا الحديث **لو صح** نصٌّ في الفقيه الذي تبصر في

العلم، ورقى في الاجتهاد، وعمل بعلمه، لا كفقيه اشتغل بمحض الدنيا. (نقله في فيض القدير ٤/ ٤٤٢).

وقال عنه ابن القيم في مفتاح دار السعادة (١١٨): في ثبوته نظر.

وقال العراقي في تخريج الإحياء (٢٩): سنده ضعيف.

وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (٨٦٤): سنده ضعيف، لكنه يتأكد بالآخَر! - يعني حديث أبي هريرة، ويأتي أنه شديد الضعف كهذا!

وقال الألباني عن حديث ابن عباس: موضوع. (انظر: ضعيف الجامع ٣٩٨٧، وضعيف ابن ماجه ٢٢٢ وانظر: تمام المنة ١١٥).

ومع شدة ضعفه مرفوعاً فقد رُوي من ثلاثة طرق **موقوفاً**:

الطريق الأولى:

رواها أبو الشيخ ابن حيان في طبقات المحدثين بأصبهان (١/ ٤٥٩)، وعنه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ٣٢٢)، بسند صحيح إلى أبي محمد الزحاف بن أبي الزحاف الأصبهاني، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس موقوفاً.

وهذا منكر، فالزحاف ترجمه أبو الشيخ وأبو نعيم في الموضعين السابقين - وعنهما الذهبي في تاريخ الإسلام (١٤/ ١٥٩)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، إلا أنهما ذكرا عن محمد بن عاصم أنه كتب عن جعفر [بن محمد] بن الزحاف، عن أبيه، [عن جده]، عن ابن جريج أربعة آلاف حديث!

ونقل في الميزان (٣/ ٥٤٨) عن ابن منده: أن محمد بن الزحاف عن أبيه عن ابن جريج حدّث بمناكير. ولم أجد للزحاف ترجمة في مكان آخر.

الطريق الثانية:

رواها أبو نعيم في الحلية (٩/ ٥٧ وهو في تقريب البغية ١/ ١١٦)، من طريق عبد الرحمٰن بن عمر الأصبهاني، عن عبد الرحمٰن بن مهدي، عن أبي حرة واصل بن عبد الرحمٰن، عن سليمان الدمشقي، عن ابن عباس، قال: «قال إبليس: لَعالم واحد أشد عليَّ من ألف عابد، إن العابد يعبد الله وحده، وإن العالم يعلّم الناس حتى يكونوا علماء».

قلت: هذا موقوف، وسنده حسن إلى سليمان الدمشقي، لكني لم أهتد له، ومن الدمشقيين سليمان بن حبيب القاضي، وسليمان بن موسى الأشدق،

أدركا صغار الصحابة، لكن لم يذكروا لهما رواية عن ابن عباس، ولا رواية لأبي حرة عنهما.

الطريق الثالثة:

رواها ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ١٢٧)، وفي منهاج القاصدين (١/ ٢٠) من طريق نعيم بن حماد، نا خارجة بن مصعب، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن ابن عباس موقوفاً.

قلت: خارجة متروك، ونعيم فيه ضعف.

وعلى هذه الرواية اعتمد ابن الجوزي في جعل أصل الحديث موقوفاً.

حديث أبي هريرة، وله عنه طرق:

الطريق الأولى:

بلفظ: «**ما عُبد الله بشيء أفضل من فقه في دين، ولفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد، ولكل شيء عماد، وعماد هذا الدين الفقه**».

رواه ابن منيع في مسنده (كما في المطالب العالية ١٢/ ٧١٣)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (١/ ٢٧/ب الأصل ١٩، و٣/ ١٤٤/أ الأصل ٢٦٣)، والطبراني في الأوسط (٦/ ١٩٤ رقم ٦١٦٦)، والآجري في أخلاق العلماء (٢٣)، والدارقطني (٣/ ٧٩)، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ١٩٢)، وفي رياضة المتعلمين (كما في المقاصد الحسنة ٨٦٤)، والقضاعي (١/ ١٥٠)، والبيهقي في الشعب (٤/ ٣٤١ رقم ١٥٨٤ السلفية، ٢/ ٢٦٦ رقم ١٧١٢ العلمية)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٢٣)، وفي الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع (٢/ ١١٠)، والشجري (١/ ٤١)، والسمعاني في أدب الإملاء (٦٩)، وابن عساكر (٥١/ ١٨٦)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ١٢٧).

كلهم من طريق يزيد بن عياض، عن صفوان بن سليم، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة.

وعند بعضهم تفاوت وقف ورفع بعض أجزائه.

وعزاه في الدر المنثور للمرهبي في فضل العلم، وعزاه في الكنز (٢٨٧٦٨) لابن حبان.

ونصَّ الطبراني وأبو نعيم على تفرد يزيد بن عياض به، وهذا متروك، وكذّبه غير واحد.

وقال البيهقي بعد أن أخرجه: يزيد بن عياض ضعيف في الحديث.

وقال ابن الجوزي: لا يصح.

وضعفه ابن القيم في مفتاح دار السعادة (٦٩).

وقال العراقي في تخريج الإحياء (٢٩): إسناده ضعيف.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٢١): فيه يزيد بن عياض، وهو كذاب.

وقال السخاوي: سنده ضعيف.

وقال الألباني في ضعيف الترغيب (١/ ٥١ رقم ٦٧ وبمعناه في الضعيفة ٦٩١٢): موضوع، في سنده كذاب.

الطريق الثانية:

رواها الخطيب (٢/ ٤٠٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ١٢٧)، من طريق خلف بن محمد، عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم به مرفوعاً بلفظ: «إن لكل شيء دعامة، ودعامة هذا الدين الفقه، ولفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد».

وهذا موضوع، فخلف بن يحيى كذّبه أبو حاتم، وإبراهيم متروك.

قال ابن الجوزي: هذا لا يصح عن رسول الله ﷺ. وأعلَّه بهما.

الطريق الثالثة:

رواها ابن عدي (١/ ٣٧٨)، ومن طريقه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٢٣)، والبيهقي في الشعب (٤/ ٣٤٥ رقم ١٥٨٧ السلفية، ٢/ ٢٦٧ رقم ١٧١٦ العلمية)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ١٢٧)، من طريق أبي الربيع السمان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

ونصَّ ابن عدي والبيهقي على تفرد أبي الربيع به، ونص ابن عدي على أنه من أنكر ما روى.

وأبو الربيع متروك، وبه أعله ابن طاهر في ذخيرة الحفاظ (٤٤٨٥)، وابن الجوزي.

الطريق الرابعة:

رواية روح بن جناح عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة، وتقدم الكلام عليها ضمن حديث ابن عباس، وأن الإسناد وهم لا أصل له، وأن المحفوظ رواية روح عن مجاهد عن ابن عباس.

الطريق الخامسة:

رواها ابن عبد البر في العلم (١٢٧/١ رقم ١٢٤) من طريق ابن السكن، قال: ثنا الحسين بن الحسن أبو علي البزاز ببخارى، ثنا عبيد بن واصل البيكندي، ثنا الحسن بن الحارث البيكندي، ثنا عثمان بن مخارق الكوفي، وأثنى عليه خيراً، ثنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: هذا غريب، وسنده مظلم جدّاً، فيه جماعة على نسق لم أجد لهم ترجمة، ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة نسخة معروفة، فتفرد المجاهيل بحديث عنها منكر.

حديث ابن مسعود:

ولفظه: «والذي نفس محمد بيده لَعالم واحد أشد على إبليس من ألف عابد؛ لأن العابد لنفسه، والعالم لغيره».

عزاه في الكنز (٢٨٩٠٨) لابن النجار، ونقل عن السيوطي إعلاله بقوله: فيه عمرو بن الحصين.

قلت: وهو متهم بالكذب.

وقال السخاوي في المقاصد (٨٦٤): وفي الديلمي بلا سند عن ابن مسعود رفعه: «لعالم واحد أشد على إبليس من عشرين عابداً».

وما دام بلا سند فهو كعدمه، ولعل أصله ما ورد في السند قبله.

حديث أنس:

ذكر ابن حجر في تسديد القوس (كما في حاشية الفردوس للديلمي ٣/ ١٧٤ الزمرلي) أن الحديث في نسخة سمعان بن المهدي عن أنس، وفيه قصة.

ورواه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١٠٦/١) من طريق هذه النسخة،

وهي من رواية محمد بن مقاتل الرازي، عن جعفر بن هارون الواسطي، عن سمعان به.

وقال ابن عساكر في معجم الشيوخ (رقم ١٥٩): إن إسناد النسخة باطل، وفيه غير واحد من المجهولين. وقال الذهبي في الميزان (٢/ ٢٣٤)عن سمعان: حيوان لا يُعرف، أُلصقت به نسخة مكذوبة، رأيتُها، قبَّح الله من وضعها. وقال ابن حجر في اللسان (٣/ ١١٤): إن أكثر متون النسخة موضوعة.

وجعفر مجهول روى حديثاً كذب، وابن مقاتل ضعيف، وقال عنه البخاري: لأن أخرَّ من السماء أحب إلي من أن أروي عن محمد بن مقاتل الرازي.

وانظر بعض الإحالات حول النسخة في: معرفة النسخ والصحف الحديثية (رقم ١١٤ ص١٦٥).

وحديث أنس هذا قال عنه ابن القيم في مفتاح دار السعادة (١١٨): في ثبوته نظر.

حديث عمر بن الخطاب:

رواه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٢٤)، والنسفي في أخبار سمرقند (٤٥٩) من طريق محمد بن خلف المروزي، نا سلم بن المغيرة الأزدي، ثنا أبو بكر بن أبي عياش، عن عاصم، عن زر، عن عمر مرفوعاً بلفظ: «إن الفقيه أشد على الشيطان من ألف وَرِع، وألفِ مجتهد، وألف متعبد».

وهذا غريب سنداً ومتناً، سلم بن المغيرة ضعفه الدارقطني (انظر: تاريخ بغداد ٩/ ١٤٧، واللسان ٣/ ٦٥)، ويظهر أن ضعفه ليس يسيراً؛ لأني رأيته انفرد بإسنادين جليلين: أحدهما عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه، والآخر عن سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وهو علَّتهما (في المصدرين السابقين)، فضلاً عن هذا الإسناد المعروف، فكأنه على قلة حديثه ينفرد عن المشاهير بالمناكير.

وأخشى أن يكون الراوي دخل عليه حديث أبي بكر بن عياش، عن سعد الإسكاف عن معروف بن خربوذ، عن أبي جعفر قال: «موت عالم أحب إلى

إبليس من موت سبعين عابداً». رواه البيهقي في الشعب (٤/ ٣٤٤)، ورواه أبو نعيم (٣/ ١٨٣) من طريق أخرى إلى ابن عياش، عن الإسكاف، عن أبي جعفر، دون ذكر ابن خربوذ.

والحاصل: أن هذا السند منكر شديد الضعف، وقال ابن القيم في مفتاح دار السعادة (٦٩): إسناده فيه من لا يحتج به، والله أعلم.

وثمة رواية أوردها الحارث بن أبي أسامة في مسنده (٨٥١ زوائده)، عن عمر أنه قال: «لَمَوتُ ألفِ عابد قائم الليل صائم النهار أهون من موت عاقل عقل عن الله أمره، فعلم ما أحلَّ الله له وما حرَّم عليه، فانتفع بعلمه، وانتفع الناس به، وإن كان لا يزيد على الفرائض التي فرض الله ﷻ عليه كثير زيادة. وكذلك قال النبي ﷺ».

قلت: هذا موضوع، وعلته شيخ الحارث: داود بن المحبر الكذاب، وقال ابن حجر في المطالب العالية (١٣/ ٧٢٥) بعد أن أورد معه أحاديث مثله: هذه الأحاديث من كتاب العقل لداود بن المحبّر كلها موضوعة.

حديث علي بن أبي طالب:

وهو شاهد قاصر، ولفظه: «المتقون سادة، والفقهاء قادة، والجلوس إليهم زيادة، وعالم ينتفع بعلمه أفضل من ألف عابد».

عزاه في كنز العمال (٥٦٥٤) للخليلي، وساق سنده الرافعي في تاريخ قزوين (٢/ ٤٧ وفيه تحريف)، من طريق محمد بن إسماعيل بن [إبراهيم] بن موسى بن جعفر، ثنا عم أبي [الحسين] بن موسى، عن أبيه، عن جده، عن محمد بن علي، عن علي بن الحسين، عن الحسين بن علي، عن علي مرفوعاً.

وهذه نسخة لم أهتد لكلام فيها لمتقدم، ولا أشك أنها موضوعة، ومن أنكر ما فيها رواية محمد بن إسماعيل عن عمه عن آبائه مرفوعاً: «يا علي تعلم القرآن وعلّمه الناس، فإن متَّ حجَّت الملائكةُ إلى قبرك كما تحج الناس إلى البيت العتيق»! (مسند الفردوس ١٢٨/ب، كما في مسند علي لأوزبك ٢/ ٧١٦، وانظر من أحاديث النسخة فيه: ٢/ ٦٨٧ ـ ٦٨٨ و٧١٢ و٧١٧ و٧١٨، وكلها مناكير لا يتابع عليها محمد).

وقال الألباني في الضعيفة (٣٢٧٣): هذا إسناد ضعيف مظلم، ومتن منكر موضوع، مَن دون موسى بن جعفر بن محمد لم أعرفهم. وقال نحوه في (٨/ ٣١٢).

أما الشطر الأخير من الحديث ـ وهو محل الشاهد ـ فقد عزاه في تسديد القوس (بحاشية الفردوس ٣/ ٦٩ الزمرلي) وفي كنز العمال (٢٨٧٢٣) للديلمي عن علي.

وساق طرف إسناده الألباني في الضعيفة (٣٨٥٠): عن عمرو بن جميع، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي مرفوعاً.

وقال المناوي في فيض القدير (٤/ ٢٩٩): فيه عمرو بن جميع، قال الذهبي في الضعفاء: قال ابن عدي: متهم بالوضع.

وحكم بوضعه أحمد الغماري في المداوي (٤/ ٤٣٦)، والألباني في ضعيف الجامع (٣٦٧٣)، وفي الضعيفة (٣٨٥٠)، ونحوه (٣٢٧٣).

قول أبي جعفر محمد بن علي:

جاء في نسخة من الحلية لأبي نعيم (٣/ ١٨٣): من طريق مندل وحبان ابني علي، عن سعد بن طريف الإسكاف، عن أبي جعفر.

مندل وأخوه ضعيفان، والإسكاف رافضي كذاب، وقد مرّ قريباً أنه رُوي عن أبي جعفر من وجهين آخرين موضوعين، كما تقدم من وجه ثالث ضمن الكلام على حديث عمر بن الخطاب.

وهذا الأثر ضعفه الألباني في الضعيفة (٨/ ٣١٢).

* **فخلاصة القول**: أن الحديث شديد الضعف من جميع طرقه المرفوعة، ولا يتقوى بطرقه، وأن أمثل ما جاء فيه عن ابن عباس بسند ضعيف موقوفاً، والله أعلم.

وقال أبو بكر ابن العربي في سراج المريدين (الاسم التاسع والعشرين منه، كما في المداوي ٤/ ٥٧١): لا يصح في فضل العالم على العابد حديثٌ أصلاً.

وانظر للفائدة: الأحاديث المعلة في الحلية للدكتور ناصر البابطين (١/ ٥٠٢ ـ ٥٣١).



الحديث الرابع والعشرون

* حديث: «**سبُّ أصحابي ذنب لا يغفر**».

لا يصح.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في الفتاوى (الجزء ٣ صفحة ٢٩٠) ما نصه ـ بعد كلام سبق:

«كما أن طائفة أخرى زعموا أن من سبَّ الصحابة لا يقبل الله توبته وإن تاب، ورَوَوا عن النبي ﷺ أنه قال: «**سبُّ أصحابي ذنب لا يغفر**»، **وهذا الحديث كذب** على رسول الله ﷺ، لم يروه أحد من أهل العلم، ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة، وهو مخالف للقرآن؛ لأن الله قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، هذا في حق من لم يتب، وقال في حق التائبين: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥٣﴾ [الزمر: ٥٣]، فثبت بكتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ أن كل من تاب تاب الله عليه.

ومعلوم أن من سبَّ الرسول من الكفار المحاربين، وقال: هو ساحر أو شاعر أو مجنون أو معلم أو مفتر؛ وتاب: تاب الله عليه، وقد كان طائفة يسبون النبي ﷺ من أهل الحرب، ثم أسلموا، وحسن إسلامهم، وقبل النبي ﷺ منهم، منهم: أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ـ ابن عم النبي ﷺ، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح..».

لم أجد هذا الحديث مروياً بعد البحث.

وقال الحافظ ابن الصلاح في الفتاوى (١/ ١٩٠): إن الحديث من أحاديث العوام التي لا أصل لها يُعرف.

وقد تكلم عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في مكان آخر مختصر عما نقل سماحة الشيخ، فقال في أحاديث القصاص (٤٠ وهو في مجموع الفتاوى ١٨/ ٣٨١): **هذا كذب على النبي ﷺ**، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

ونقل المصنفون في الأحاديث المشتهرة والموضوعة حكم ابن تيمية محتجّين به، مثل السيوطي في ذيل الموضوعات (٢٠٣)، وابن عراق في تنزيه الشريعة المرفوعة (١/ ٣٢٠)، والفتني في تذكرة الموضوعات (٩٢)، والقاري في الأسرار المرفوعة (٢٢٣)، ومرعي الكرمي في الفوائد الموضوعة (١٤٥)، والشوكاني في الفوائد المجموعة (٣٨٦)، والحوت في أسنى المطالب (٧٤٩)، والقاوقجي في اللؤلؤ المرصوع (٢٤١)، والأزهري في تحذير المسلمين (٨٨).





الحديث الخامس والعشرون

* حديث: «**أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش**».

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر تفسير الفاتحة: لا أصل له.

وقال العجلوني في كشف الخفا (الجزء ١ صفحة ٢٠٠ ـ ٢٠١) ما نصه: قال في اللآلئ: معناه صحيح، ولكن لا أصل له؛ كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ، وأورده أصحاب الغريب، ولا يُعرف له إسناد.

تخريج الحديث

قال ابن كثير في تفسيره (١/ ٣١): وأما حديث: «أنا أفصح من نطق بالضاد» فلا أصل له.

وقال ابن حجر في اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة (كما في كشف الخفاء ٦٠٩): معناه صحيح، لكن لا أصل له كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ، وأورده أصحاب الغريب، ولا يُعرف له إسناد.

وقال الحلبي في السيرة الحلبية (١/ ٣٠): قال جمع: لا أصل له.

ونقل حكم ابن كثير المصنفون في الأحاديث المشتهرة والموضوعات مقرين له، مثل الزركشي في التذكرة (١٦٠)، والسخاوي في المقاصد (١٨٥)، والسيوطي في الدرر (٣٧)، والسمهودي في الغماز (٤١)، وابن الديبع في التمييز (٣٥)، وابن طولون في الشذرة (١٦٦)، والقاري في الأسرار المرفوعة (٦٨)، ومرعي الكرمي في الفوائد الموضوعة (٥٥)، والنجم الغزي في الإتقان (٣٠٧)، وأحمد الغزي في الجد الحثيث (٥٠)، والسندروسي في الكشف الإلهي (٢٣٨)، والحوت في أسنى المطالب (٣٨٦)، والأزهري في تحذير المسلمين (١٧) وغيرهم، وحكم بذلك تبعاً: الفتني في التذكرة (٨٧)،

والشوكاني في الفوائد المجموعة (٢٦)، والأمير الكبير في النخبة البهية (٤٢)، والقاوقجي في اللؤلؤ المرصوع (٨٢) وغيرهم.

ونقل العجلوني كلاماً للسيوطي في مناهل الصفا بتخريج أحاديث الشفا؛ يُنكر فيه على المحلي وزكريا الأنصاري أنهما أورداه دون بيان حاله، وليس في المطبوع من المناهل (ص٥٢ دار الجنان).

وفي الباب أحاديث واهية ذكرها ابن الملقن في البدر المنير (٨/ ٢٨١)، ويضاف لها مرسل الحسن بسند واه، في معجم ابن الأعرابي (٢٤٠٨)، وعنه الخطابي في الغريب (١/ ٤٩٤)، وابن عساكر (٦/ ١٣١).

وانظر بلاغ ابن إسحاق في: السيرة (١/ ١٠٦)، ومن طريقه ابن أبي خيثمة في تاريخه (٢/ ٢/ ٨١٦).

وانظر بلاغ يحيى بن يزيد السعدي في: طبقات ابن سعد (١/ ١١٣)، وسنده ضعيف جدّاً.





الحديث السادس والعشرون

❁ حديث: يقول رسول الله ﷺ: **«الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا»**.

هذا الكلام **ليس بحديث**، بل هو من كلام علي بن أبي طالب، وقيل: من كلام سهل بن عبد الله التستري، حسب ما ذُكر في كشف الخفاء للعجلوني.

تخريج الحديث

الحديث المذكور ذكره مرفوعاً ـ دون سند ـ الغزالي في بعض كتبه، مثل الإحياء (٤/ ٢٣)، والمنقذ من الضلال (١٠)، وفضائح الباطنية (٤٥)، كذلك البطليوسي في الحدائق في المطالب العالية (٧٢ و١٢٥).

وذكره السبكي في الطبقات (٦/ ٣٥٧) ضمن أحاديث الإحياء التي لم يجد لها إسناداً.

قال العراقي في تخريج الإحياء (٣٦١١): لم أجده مرفوعاً، ويُعزى إلى علي بن أبي طالب.

وكلامه مُشعر بعدم ثبوته عن علي رضي الله عنه أيضاً.

ونصَّ الغزي في الجد الحثيث (٥٧٣)، والعجلوني (٣٢٠٩) أن ابن عساكر رواه عن علي موقوفاً، ولم أهتد له في تاريخه ولا غيره من مصنفاته، بل لم أجده عنه مسنداً فيما وقفت.

ونصَّ السخاوي في المقاصد الحسنة (١٢٤٠)، والسيوطي في الدرر المنتثرة (٤٢٧) فمَن بعدهما من المصنفين في الأحاديث المشتهرة أنه من كلام علي رضي الله عنه، وليس بمرفوع.

وقال الألباني في الضعيفة (١٠٢): لا أصل له.



وهو بمعناه في طبقات الصوفية للسلمي (٢٠٧)، وعنه البيهقي في الزهد الكبير (٥١٥)، من قول سهل التستري.

ورواه أبو الفضل الزهري في حديثه (٧١٠) من قول بشر بن الحارث.

ورواه أبو نعيم في الحلية (٧/ ٥٢) من طريق المعافى بن عمران عن سفيان الثوري من قوله.

وانظر: سؤالات الحاكم للدارقطني (رقم ٤).

وقال في كشف الظنون (١/ ٨٩٥ و٢/ ١٠٤٣): رسالة في شرح قوله عليه الصلاة والسلام: «**الناس نيام**» للشيخ شمس الدين الكشي، كتبها على لسان أهل الحقيقة!





الحديث السابع والعشرون

* حديث: رقم (٦٣٨) ج١ صفحة ١٧٢، ورقم (٤٠٨٦) ج٤ ص٥٧ من سنن أبي داود، ونصه: وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «بينما رجلٌ يصلي مُسبلاً إزارَه؛ إذ قال له رسول الله ﷺ: **اذهبْ فتوضأ**. فذهب فتوضأ، ثم جاء، ثم قال: **اذهب فتوضأ**. ثم جاء، فقال له رجل: يا رسول الله ما لك أمرتَه أن يتوضأ ثم سكتَّ عنه؟ فقال: **إنه كان يصلي وهو مُسبِلٌ إزارَه، وإن الله تعالى لا يقبل صلاةَ رجلٍ مسبلٍ إزارَه**».

قال النووي في رياض الصالحين: رواه أبو داود على شرط مسلم.

قلت: هذا وهم من المؤلف، فليس إسناده على شرط مسلم، بل هو ضعيف لعلَّتين، **إحداهما**: أنه من رواية أبي جعفر المؤذن، وهو مجهول.

والعلة الثانية: أنه من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي جعفر المذكور بالعنعنة، ويحيى مدلس، والمدلس إذا لم يصرح بالسماع لم يُحتج به ـ إلا ما كان في الصحيحين ـ.

ولو صح فمعناه التغليظ والتشديد؛ ليحذر من العَود إلى الإسبال، أما صلاته فصحيحة؛ لأن الرسول ﷺ لم يأمره بإعادتها، وإنما أمره بإعادة الوضوء.

ونفيُ القَبول في الصلاة لا يلزم منه بطلانُ الصلاة في جميع موارده؛ لأنه ﷺ قال: «**من أتى عرّافاً فسأله عن شيء لم تُقبل له صلاة أربعين ليلةً**». رواه مسلم في صحيحه(١).

---

(١) رقم (٢٢٣٠) عن بعض أزواج النبي ﷺ مرفوعاً.

وقد حكى النووي الإجماع أنه لا يُؤمر بالإعادة، وإنما فاته الثواب للزجر والتحذير، وله نظائر في أحاديث أخرى، ويدل على أن نفي القبول في حديث المسبل لو صح لا يلزم منه بطلان الصلاة؛ لأن الرسول ﷺ لم يأمره بالإعادة، فدل ذلك على أن مراده ﷺ بأمره بإعادة الوضوء هو الزجر والتحذير، ولعل وضوءه يخفف عنه الإثم، وهذا كله على تقدير صحة الحديث المذكور، وقد يستدل بنفي القَبول على عدم الصحة لعدم وجود ما يقتضي خلاف ذلك، مثل قوله ﷺ: «**لا تُقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ**». متفق عليه[1].

حُرِّر في ١٤٠٦/٩/١٥هـ

تخريج الحديث

الحديث المذكور رواه أبو داود (٦٣٨ و٤٠٨٦)، والبيهقي في السنن (٢/ ٢٤١)، وفي الشعب (٥/ ١٤٥ رقم ٥٧١٨ العلمية) من طريق أبان بن يزيد العطار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي جعفر المؤذن، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة بالحديث مع القصة مرفوعاً.

وقد اختُلف على يحيى:

فرواه أحمد (٤/ ٦٧ و٥/ ٣٧٩) عن يونس بن محمد، ثنا أبان وعبد الصمد، ثنا هشام، عن يحيى، عن أبي جعفر، عن عطاء، عن بعض أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً بالقصة.

هكذا دمج روايتي أبان وعبد الصمد، وتقدم أن في رواية أبان عند أبي داود تسمية الصحابي المبهم، بينما عدَّها ابن حجر في النكت الظراف (١٠/ ٢٧٩ مع تحفة الأشراف) من الاختلاف على أبان.

ورواه النسائي في الكبرى (٨/ ٤٣٦ رقم ٩٦٢٣ الرسالة) من طريق خالد بن الحارث.

---

(١) البخاري (١/ ٢٣٤ رقم ١٣٥ مع الفتح)، ومسلم (٢٢٥) من حديث أبي هريرة مرفوعاً.

ورواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده (٥٧٣ زوائده) عن يزيد بن هارون، كلاهما عن هشام، عن يحيى، عن أبي جعفر، نا عطاء، حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنه لا تُقبل صلاة رجل مسبل إزاره**».

هكذا اختصره دون القصة.

ورواه البيهقي في الشعب (٥/ ١٤٦ رقم ٥٧١٩ العلمية) من طريق ابن أبي عدي، عن هشام، عن يحيى عن عطاء، عن رجل من الصحابة مرفوعاً مختصراً مثله. فأسقط أبا جعفر من السند.

ورواه البيهقي في السنن (٢/ ٢٤٢) من طريق حرب بن شداد، عن يحيى، قال: حدثني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، أن أبا جعفر المدني حدثه، أن عطاء بن يسار حدثه، أن رجلاً من الصحابة.. فذكره مرفوعاً بالقصة.

فتفرد أبان في رواية عنه بتسمية الصحابي أبا هريرة، وخالفه بقية الرواة، فالصواب إبهام الصحابي في الرواية، وهكذا اعتمده الإمام أحمد في موضعين من المسند، وأشار البيهقي إلى ترجيحه.

وسنده ضعيف، لعلَّتين: اضطراب إسناده، ثم أبو جعفر هذا مجهول، وهو المؤذن الأنصاري المدني.

أما تدليس يحيى في الرواية عن أبي جعفر؛ فقد كشفت روايةُ حرب بن شداد الواسطةَ بينهما، وهو إسحاق بن أبي طلحة، وكلاهما ثقة.

وضعّف إسناد الحديث: المنذري في مختصر السنن (١/ ٣٣٤ و٦/ ٥١)، وفي الترغيب (٣/ ٦٧)، والمناوي في التيسير (١/ ٢٦٥)، والألباني في ضعيف سنن أبي داود الكبير (١/ ٢١٨ رقم ٩٧).

بينما قال الذهبي في مهذب سنن البيهقي (٢/ ٦٨٠ رقم ٢٩٣٢) عن طريق النسائي: إسناده صالح. وصحح سنده ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/ ٥١٤)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/ ١٢٥): رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح. وأغرب قبلهم النووي فقال في المجموع (٣/ ١٨٠، وكذا رياض الصالحين ٣٣٠، وخلاصة الأحكام ٩٨٣): رواه أبو داود بإسناد

صحيح على شرط مسلم! وزاد في موضع آخر في المجموع (٣/ ٣٩٢): على شرط البخاري ومسلم!

والقولُ قول من ضعفه؛ كما تقدم بيانه، والله أعلم.

وفي الباب عن **ابن مسعود موقوفاً** بسند صحيح؛ أنه رأى أعرابياً عليه شملة قد ذيَّلها وهو يصلي، فقال: «إن الذي يجر ثوبه من الخيلاء في الصلاة ليس من الله في حِلٍّ ولا حرام».

يُروى عن ابن مسعود مرفوعاً وموقوفاً، وصوّب وقفه أبو داود (٦٣٧)، والبزار (٥/ ٢٦٩ رقم ١٨٨٤)، والبيهقي (٢/ ٢٤٢).

وروى عبد الرزاق (٢/ ٣٦٩)، ومن طريقه الطبراني (٩/ ٢٧٣ رقم ٩٣٦٦)، عن معمر، عن قتادة أو غيره، عن ابن مسعود، أنه رأى رجلين يصليان، أحدهما مسبل إزاره، والآخر لا يتم ركوعه ولا سجوده، فضحك، فقالوا: ما يضحكك يا أبا عبد الرحمٰن؟ قال: «عجبت لهذين الرجلين! أما المسبل إزاره فلا ينظر الله إليه، وأما الآخر فلا يقبل الله صلاته».

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ١٢٢): وإسناده منقطع بين ابن مسعود وقتادة.

وكلاهما شاهد قاصر عن حديثنا، فتأمل، والله أعلم.





الحديث الثامن والعشرون

* حديث: «**إن أكثر شهداء أمتي أصحاب الفُرُش، ورُبّ قتيلٍ بين الصفَّين الله أعلم بنيّته**».

أخرجه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في المسند (مجلد واحد، ص٣٩٧) من طريق عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف لاختلاطه، فيكون هذا الحديث ضعيفاً بهذا السند.

وفي السند أيضاً أبو محمد؛ الراوي للحديث المذكور عن النبي ﷺ، ولم يصرِّح بسماعه منه عليه الصلاة والسلام، فيحتمل أن يكون مرسلاً؛ إن لم يثبت سماع أبي محمد المذكور من النبي ﷺ، وقد ذُكر في السند أنه من أصحاب ابن مسعود، والله ولي التوفيق.

حُرِّر في ١٤٠٦/١١/١٧هـ
الأربعاء

تخريج الحديث

الحديث رواه الإمام أحمد (٣٩٧/١) من طريق ابن لهيعة، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة، أن أبا محمد أخبره ـ وكان من أصحاب ابن مسعود؛ حدَّثه عن رسول الله ﷺ بالحديث.

وقال ابن حجر في الفتح (١٠/ ١٩٤): الضمير في (حدثه) لابن مسعود، فإن أحمد أخرجه في مسند ابن مسعود، ورجال سنده مُوَثقون. وقال أيضاً في بذل الماعون (١٨٨): سنده جيد!

بينما ضعفه شيخُه العراقي في تخريج الإحياء (٤٢٢٧) بقوله: فيه عبد الله بن لهيعة.



وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/ ٣٠٢): فيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وفيه ضعف، والظاهر أنه مرسل، وبقية رجاله ثقات.

وأعلَّه الألباني في الضعيفة (٢٩٨٨) بالإرسال، وضعف ابن لهيعة، وجهالة أبي محمد، واختلاط سعيد بن أبي هلال.

قلت: يؤيد اختيار ابن حجر في الضمير أن مصادر الحديث الأخرى صرَّحت أنه من مسند ابن مسعود ـ كما سيأتي ـ، ونصَّ ابن القيم في مدارج السالكين (١/ ٤٣٨)، وابن رجب في جامع العلوم والحكم (١٢)، والعراقي أنه من مسند ابن مسعود، فالصحيح أنه مسند غير مرسل.

وأما ابن لهيعة فقد توبع:

فقال ابن أبي شيبة في المسند (١/ ٢٧٠ رقم ٤٠٣): نا يونس بن محمد، ثنا ليث بن سعد، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة، عن أبي محمد ـ وكان من أصحاب ابن مسعود ـ عن ابن مسعود مرفوعاً.

وخولف يونس عن الليث في سنده، فرواه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٣/ ٢٨٢/أ، الأصل ٢٩٠): نا عبد الكريم بن عبد الله، عن محمد بن معاوية، عن ليث بن سعد، عن سعيد بن أبي هلال، عن ابن شهاب، عن إبراهيم بن عبد الله بن عوف، عن ابن مسعود مرفوعاً بلفظه.

قلت: وهذه مخالفة لا يعتد بها، فمحمد بن معاوية هذا هو ابن أعين النيسابوري، وهو متروك، أما يونس فثقة ثبت، وقد توبع على أصل الإسناد.

ويبقى الحديث ضعيفاً لجهالة أبي محمد، والله أعلم.

وأما سعيد بن أبي هلال فنبّه أحد الفضلاء على خطأ الإعلال باختلاطه، وأن الحافظ في التقريب وهم في نقل اختلاطه عن أحمد، وأن صواب العبارة المنقولة عن أحمد: ما أدري أي شيء، يخلّط في الأحاديث. يريد الخطأ والوهم، ولم يذكره من صنّف في المختلطين.





الحديث التاسع والعشرون

* حديث: «**تعشَّوا ولو بكَفٍّ من حَشَفٍ**[1]**، فإن تَرْكَ العَشاء مَهْرَمة**».

خرجه الترمذي في جامعه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال: حدثنا يحيى بن موسى، حدثنا محمد بن يعلى الكوفي، حدثنا عنبسة بن عبد الرحمٰن القرشي، عن عبد الملك بن علّاق، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا حديث منكر، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعنبسة يضعف في الحديث، وعبد الملك بن علّاق مجهول. انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقال الحافظ في التقريب: محمد بن يعلى السلمي، أبو ليلى الكوفي، لقبه زنبور، ضعيف، من التاسعة. وقال الحافظ أيضاً في عنبسة بن عبد الرحمٰن المذكور: متروك، رماه أبو حاتم بالوضع، من الثامنة. وقال الحافظ أيضاً في عبد الملك بن علاق المذكور: مجهول، من الخامسة.

وبهذا يتضح أن هذا الحديث **ضعيف جداً، ويحتمل أنه موضوع**، والحمل فيه على عنبسة، أما شيخ الإمام الترمذي وهو يحيى بن موسى فثقة معروف، روى له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي؛ كما في التقريب.

وقال العجلوني في كشف الخفاء[2] ـ بعد ما عزاه للترمذي، وذكر

---

(١) الحشف: التمر اليابس الفاسد، أو الضعيف الذي لا نوى له. (فيض القدير ٣/ ٢٥١).

(٢) (١/ ٣٦٧).

أن فيه ضعيفاً ومجهولاً ـ ما نصه: «ورواه أبو نعيم عن أنس بلفظ: «**لا تدعوا عشاء الليل ولو بكف من حشف، فإنه مهرمة**»، ورواه ابن ماجه عن جابر مرفوعاً بلفظ: «**لا تدعوا العشاء ولو بكف من تمر، فإن تركه مهرمة**». ورواه في اللآلئ معزواً لابن ماجه عن جابر بلفظ: «**لا تتركوا العشاء ولو على كف تمر، فإنه تركه يُهرم**». قال: وفي سنده إبراهيم بن عبد السلام ضعيف يسرق الحديث. وقال في المقاصد: وحكم عليه الصغاني بالوضع» انتهى ملخصاً، والله ولي التوفيق.

حُرِّر في ١٤٠٧/١/٢٠هـ

تخريج الحديث

روي الحديث عن أنس، وجابر.

حديث أنس:

يرويه عنبسة بن عبد الرحمٰن، وقد اضطرب في إسناده على وجوه:

الوجه الأول:

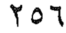
رواه الترمذي (١٨٥٦)، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/ ٣٦)، وأبو يعلى (٧/ ٣١٤ رقم ٤٣٥٣)، وعنه ابن عدي (٥/ ٢٦٢)، والمزي في تهذيب الكمال (١٨/ ٣٧٧)، وابن الفرضي في الألقاب (٢/ ٢٥١ مختصره)، وأبو نعيم في الطب النبوي (١٧١) من طريق محمد بن يعلى الكوفي، حدثنا عنبسة بن عبد الرحمٰن القرشي، عن عبد الملك بن علاق، عن أنس بن مالك مرفوعاً.

وقال الترمذي: هذا حديث منكر، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعنبسة يضعف في الحديث، وعبد الملك بن علاق مجهول.

وعدّه ابن عدي من مناكير عنبسة.

وحكم عليه ابن الجوزي بالوضع، وقال الذهبي في تلخيص الموضوعات (٦٨٥): فيه عنبسة بن عبد الرحمٰن واه.

قلت: ومحمد بن يعلى ضعيف، وبه أعلَّ ابن الفرضي.



وابن علاق قال غير واحد إنه مجهول، وقال الأزدي: إن عبد الملك متروك. (انظر: التهذيب ٦/ ٣٦٦).

الوجه الثاني:

رواه أبو نعيم في الطب النبوي (١٧١) من طريق غسان بن مالك. ورواه القضاعي في مسند الشهاب (١/ ٤٢٨ رقم ٧٣٥) من طريق عبيدة بن الحارث، كلاهما عن عنبسة بن عبد الرحمٰن، عن علاق بن أبي مسلم، عن أنس مرفوعاً مثله.

وجعله ابن حبان في المجروحين (٢/ ١٧٤) من مناكير علاق، وقال: وهو الذي يروي عن أنس عن النبي ﷺ: «**ترك العشاء مهرمة**»، وهذا لا أصل له.

الوجه الثالث:

قال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١١ رقم ١٥٠٥): قرأ علينا أبو زرعة كتاب الأطعمة، فانتهى إلى حديثٍ كان حدَّثهم قديماً: إسماعيل بن أبان الوراق، عن عنبسة بن عبد الرحمٰن، عن علاق بن مسلم، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**تعشوا ولو بكف من حشف، فإن ترك العشاء مهرمة**». قال أبو زرعة: هذا حديث ضعيف. ولم يقرأ علينا.

قلت: كذا وقع عنده (علاق بن مسلم)، ونقل المزي في تحفة الأشراف (١/ ٢٨٤) أن الوراق وغسان بن مالك بن عباد السلمي روياه عن عنبسة عن (علاق بن أبي مسلم). والوراق ثقة، وغسان ضعيف.

الوجه الرابع:

رواه الطبراني في الأوسط (٦/ ٣٥٠ رقم ٦٥٩٥)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٢١٤)، وفي الطب النبوي (١٧١)، والخطيب (٣/ ٣٩٦) من طريق يحيى بن أيوب المقابري، ثنا ابن السماك ـ وهو محمد بن صبيح، نا عنبسة بن عبد الرحمٰن، عن مسلم، عن أنس بن مالك مرفوعاً بنحوه.

وقال الطبراني: لا يُروى هذا عن أنس إلا بهذا الإسناد تفرد به ابن السماك.

وقال أبو نعيم في الحلية: غريب من حديث عنبسة وابن السماك، لم نكتبه إلا من حديث يحيى بن أيوب.



ويحيى ثقة، وابن السماك صدوق إن شاء الله.

الوجه الخامس:

رواه ابن عدي (٤/ ٢٩٤ و٥/ ٢٦٢) من طريق عبد الرحمٰن بن مسهر البغدادي، عن عنبسة بن عبد الرحمٰن، عن موسى بن عقبة، عن ابن أنس بن مالك، عن أبيه أنس مرفوعاً بنحوه.

قلت: ابن مسهر متروك، وقال ابن عدي عقب الموضع الأول: لعله لم يؤت من قبل عبد الرحمٰن بن مسهر، وإنما أتي من قبل عنبسة بن عبد الرحمٰن عن موسى بن عقبة؛ لأن عنبسة ضعيف، والحديث عن موسى غير محفوظ.

قلت: فهذه خمسة أوجه رويت عن عنبسة، ولو كان هذا الاختلاف على ثقة لضره، كيف وعنبسة متروك، ورُمي بالكذب؟ على أن في جميع الأوجه علة أخرى على الأقل؛ وهي جهالة عين ابن علاق ـ إذ لم يرو عنه إلا راوٍ واه ـ على الاختلاف في اسمه أيضاً!

وثمة طريق أخرى للحديث رواها ابن النجار في تاريخه (كما في اللآلئ المصنوعة ٢/ ٢٥٥) من طريق يعقوب بن مجاهد بن يعقوب أبي محمد الطائي، نا أبو عبد الله جعفر بن محمد بن الوليد الأنماطي البغدادي، نا أبو شعيب صالح بن دينار بن عبد الرحمٰن السوسي، ثنا يحيى بن سعيد القطان، نا أبو الهيثم القرشي، عن موسى بن عقبة، عن أنس.

قال الألباني في الضعيفة (١/ ٢٣٦): وهذا إسناد لا يُفرح به! قال الذهبي في الميزان: أبو الهيثم القرشي عن موسى بن عقبة: قال الأزدي: كذاب. وكذا في اللسان. اهـ.

قلت: هكذا ساق السيوطي سنده، وأخشى أن يكون فيه تحريف وسقط، وأن يكون عين الوجه الخامس من رواية عنبسة، وأبو شعيب صالح السوسي أظنه تحرف عن ابن زياد بن عبد الله، المقرئ الثقة، ولكن جعل المزي روايته عن يحيى بن سعيد العطار الحمصي الضعيف، وليس القطان الإمام الثقة، والتصحيف بين النسبتين وارد جدّاً، ولا سيما أن المطبوعة رديئة الضبط، والراويان عن السوسي لم أهتد لترجمتهما، ثم موسى عن أنس منقطع.

فهذا السند كعدمه، لا يرفع الحديث عن ضعفه الشديد.

هذا ما وقفتُ عليه من طرقه إلى أنس، وتقدّم تضعيف الحديث عن أبي زرعة، والترمذي، وابن عدي، والذهبي، وقال العراقي في تخريج الإحياء (١٣٧٦): إن حديث أنس ضعيف. وقال الألباني في الضعيفة (١١٦): ضعيف جدّاً.

بل حكم بوضعه ابن الجوزي ـ كما تقدم ـ وكذا الصغاني في الدر الملتقط (٣٨)، ويؤيدهما قول ابن حبان: لا أصل له.

حديث جابر:

رواه ابن ماجه (٣٣٥٥) من طريق إبراهيم بن عبد السلام بن عبد الله بن باباه المخزومي، ثنا عبد الله بن ميمون، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تدعوا العشاء، ولو بكف من تمر فإن تركه يهرم**».

وهذا شديد الضعف أيضاً، فيه علتان:

الأولى: إبراهيم هذا، فقد قال عنه ابن عدي: ليس بمعروف، حدَّث بالمناكير، وعندي أنه ممن يسرق الحديث. (انظر: تهذيب التهذيب ١/ ١٢٢، والتعليق على إكمال مغلطاي ١/ ٢٤٥).

والعلة الثانية: ابن ميمون؛ فقد قال المزي في تهذيب الكمال (١٦/ ٢٠٢): أحد الضعفاء المتروكين، أظنه غير القداح، فإن القداح لم يدرك محمد بن المنكدر ـ إلا أن يكون أرسل الرواية عنه ـ إن كان إبراهيم بن عبد السلام في روايته عنه صادقاً! والله أعلم.

بينما قال ابن حجر في التقريب (٣٦٥٤): هو عندي القداح. وقال عن القداح هناك: منكر الحديث متروك.

والحديث ضعّف سنده ابن مفلح في الآداب الشرعية (٢/ ٣٦١)، ومغلطاي في شرح سنن ابن ماجه (١/ ٢٤٠)، والزركشي في التذكرة (١٤٧)، والبوصيري في مصباح الزجاجة (١٦١١)، والسخاوي في المقاصد الحسنة (٣٣٨)، وأعلوه ـ عدا ابن مفلح ـ بإبراهيم.

والحاصل: أن الحديث شديد الضعف من جميع طرقه، ومن حكم عليه بالوضع فما أبعد، والله أعلم.



الحديث الثلاثون

* حديث: «**اطلبوا العلم ولو في الصين**»[1].

جمهور أهل العلم بالحديث قد حكموا على هذا الحديث بأنه ضعيف من جميع طرقه، وقد بسط الكلام في ذلك الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني رحمه الله في كتابه (كشف الخفا ومزيل الإلباس عن الناس[2] عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس) في حرف الهمزة

---

(١) تنبيه: تتمة الحديث المذكور أعلاه: «فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم». والكلام الذي نقله العجلوني (١/ ١٥٤) من أحكام الحفاظ ـ وناقشها سماحة الشيخ ـ إنما هو على تتمة الحديث ـ فهو الذي تعددت طرقه، وأفرده غير واحد بالبحث والتخريج ـ لا أصله المذكور هنا الذي فيه ذكر الصين، فهو حديث مستقل، فخرَّجت أصله الذي ذكره سماحة الشيخ، وأعرضنا عن تخريج تتمته غير المذكورة؛ لأن استقصاء تخريجه والكلام على علله الظاهرة والخفية يطول.

وأنوّه أن قدامى الأئمة والعارفين بالعلل لم يغتروا بكثرة طرق حديث طلب العلم، وصرَّحوا أنها ضعاف ومناكير لا تتقوى، وأنه لا يصح في الباب شيء ـ كما ذهب سماحة الشيخ هنا ـ ولم يثبتوه، مثل الإمام أحمد، وابن راهويه، والبزار، والعقيلي، وأبي علي النيسابوري، وابن عبد البر، والبيهقي، وابن الجوزي، وابن القطان الفاسي، وابن الصلاح، والمنذري، والنووي، والذهبي، وأول من قواه بطرقه: المزي في القرن الثامن، فالزركشي، والعراقي، والسيوطي، ومن بعدهم من المتأخرين والمعاصرين.

يُنظر: مسند البزار (١/ ١٧٥ و١٣/ ٢٤٠ و١٤/ ٤٦)، وضعفاء العقيلي (٢/ ٢٣٠)، والعلل للخلال (ص١٢٨)، والمدخل للبيهقي (١/ ٢٤٢)، والشعب له (١٦٦٣)، وطلب العلم وأقسامه للذهبي (ص٢٠١ ضمن مجموع فيه ست رسائل له)، والمقاصد الحسنة (رقم ٦٦٠)، والجزء المفرد في الحديث للسيوطي (مع التعليقات عليه)، والروض البسام للدوسري (١/ ١٤٠).

(٢) كذا في الأصل.

مع الطاء، وعزاه إلى البيهقي والخطيب وابن عبد البر والديلمي وغيرهم عن أنس رضي الله عنه، وجزم بضعفه، ونقل عن الحافظ ابن حبان صاحب الصحيح أنه باطل، كما نقل عن ابن الجوزي أنه ذكره في الموضوعات، ونقل عن المزي أن له طرقاً كثيرة؛ ربما يصل مجموعها إلى الحسن، وعن الذهبي أنه روي من عدة طرق واهية؛ وبعضها صالح.

وبهذا يتضح لطالب العلم حكم هذا الحديث، وأنه من الأحاديث الضعيفة عند جمهور أهل العلم، وقد حكم عليه ابن حبان بأنه باطل، وابن الجوزي بأنه موضوع، أما قول الحافظ المزي رحمه الله أن له طرقاً ربما يصل بمجموعها إلى الحسن فليس بجيد في هذا المقام؛ لأن كثرة الطرق المشتملة على الكذابين والمتهمين بالوضع وأشباههم لا ترفع الحديث إلى الحسن، وأما قول الحافظ الذهبي رحمه الله إن بعض طرقه صالح؛ فيحتاج إلى بيان ذلك الطريق الصالح حتى يُنظر في رجاله، والجرح في هذا المقام مقدّم على التعديل، والتضعيف مقدم على التصحيح؛ حتى يتضح من الأسانيد وجه التصحيح، وذلك بأن يكون الرواة كلهم عدولاً ضابطين، مع اتصال السند، وعدم الشذوذ والعلة القادحة؛ كما نبه عليه أهل العلم في كتب المصطلح والأصول.

ولو صح لم يكن فيه حجة على فضل الصين وأهلها؛ لأن المقصود من هذا اللفظ: «**اطلبوا العلم ولو في الصين**» ـ لو صح ـ الحث على طلب العلم ولو بَعُدَ المكان غاية؛ لأن طلب العلم من أهم المهمات، لما يترتب عليه من صلاح أمر الدنيا والآخرة في حق من عمل به، وليس المقصود ذات الصين، ولكن لما كانت بعيدة بالنسبة إلى أرض العرب مثّل بها النبي صلى الله عليه وسلم ـ لو صح الخبر ـ وهذا بيِّن واضح لمن تأمل المقام، والله ولي التوفيق.

حديث: «**اطلبوا العلم ولو بالصين، فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم**»:

رواه الخلال في العلل (٦٣ منتخبه)، وابن عدي (٤/ ١١٨)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ١٥٦)، وابن عَلِيَّك النيسابوري في الفوائد (٢٤١/ ٢)، وأبو القاسم القشيري في الأربعين (١٥١/ ١ ذكرهما الألباني في الضعيفة ٤١٦)، والحسن بن المظفر بن السبط في فوائده (٢٠)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/ ٧ ـ ٨)، والخطيب في التاريخ (٩/ ٣٦٣)، وفي الرحلة (١ ـ ٣)، والبيهقي في المدخل (١/ ٢٤١)، وفي الشعب (٢/ ٢٥٣ رقم ١٦٦٣ العلمية)، والشجري في الأمالي (١/ ٥٧)، ومحمد بن عبد الباقي الأنصاري في مشيخته (٣/ رقم ٥٥٧ و٦٦٥ و٦٨٣)، والسلفي في المشيخة البغدادية (٢٦/ ٢٥٩/ ب)، والسهروردي في المعارف (رقم ١٧)، وابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٢١٥)، والرافعي في التدوين (١/ ٤٩٢)، وابن الدبيثي في الذيل (٣/ ١٠٥)، والضياء في المنتقى من مسموعاته بمرو (٣٨/ أ)، ودانيال في مشيخته (٤٠/ ب).

كلهم من طريق الحسن بن عطية بن نجيح، عن أبي عاتكة، عن أنس مرفوعاً مطولاً ومختصراً.

وعزاه السيوطي في اللآلئ (١/ ١٩٣) لتمام الرازي، ولم أجده في فوائده وأجزائه المطبوعة.

قال ابن عدي: قوله: «ولو بالصين» ما أعلم يرويه غير الحسن بن عطية عن أبي عاتكة عن أنس.

ونص الحاكم (كما في الموضوعات)، والخطيب أن الحسن تفرد به كذلك، إلا أنه رُويت له متابعة:

فرواه البخاري في تاريخه (٤/ ٣٥٧)، والدولابي في الكنى (٢/ ٢٣ أصل الحديث، وفيه قصة)، والعقيلي (٢/ ٢٣٠)، ومن طريقه ابن الجوزي ـ من طريق حماد بن خالد الخياط، نا طريف بن سليمان أبو عاتكة به.

قلت: الحسن وحماد ثقتان، وعلته أبو عاتكة، وهو ضعيف جدّاً، وذكره السليماني فيمن عُرف بوضع الحديث.

واتفق الأئمة على إنكار خبره هذا، فقال الخلال: أخبرني الدوري أنه قال: سألتُ يحيى بن معين عن أبي عاتكة هذا فلم يعرفه.

ولم أجده في تاريخ الدوري عن ابن معين.

وقال الخلال: أخبرني المروذي، أن أبا عبد الله [يعني الإمام أحمد] ذُكر له هذا الحديث فأنكره إنكاراً شديداً.

وأورد البخاري له هذا الحديث الواحد ثم قال: منكر الحديث. كما في الكامل لابن عدي (٤/ ١١٨).

وقال البزار في المسند (١/ ١٧٥): حديث أبي عاتكة: «اطلبوا العلم ولو بالصين»؛ لا يُعرف أبو العاتكة، ولا يُدرى من أين هو، فليس لهذا الحديث أصل.

وساق العقيلي هذا الحديث الواحد في ترجمته، وقال عقبه: لا يُحفظ «ولو بالصين» إلا عن أبي عاتكة، وهو متروك الحديث.

وقال ابن حبان (١/ ٣٨٢): إن أبا عاتكة: منكر الحديث جدّاً يروي عن أنس ما لا يشبه حديثه، وربما روى عنه ما ليس من حديثه، وذكر له هذا الحديث.

بينما نقل ابن الجوزي والسخاوي في المقاصد (٦٣) عن ابن حبان أنه قال: باطل لا أصل له.

وصرَّح ابن عدي أنه منكر.

وضعَّفه البيهقي في المدخل وفي الشعب.

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات.

وقال الذهبي في الميزان (٢/ ٣٣٥): هو صاحب حديث اطلبوا العلم ولو بالصين!

وضعّفه في تلخيص الموضوعات (١١٠).

كما ضعفه السخاوي في المقاصد الحسنة (١٢٥).

وقال الألباني في الضعيفة (٤١٦): باطل.

فهذه حال أشهر طرق الحديث!



وله طريق أخرى:

رواها ابن عبد البر في العلم (١/ ٩) من طريق يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم العسقلاني، ثنا عبيد بن محمد الفريابي، نا ابن عيينة، عن الزهري، عن أنس مرفوعاً بمثل حديث أبي عاتكة.

والعسقلاني كذاب، وذكر ابن حجر في اللسان (٦/ ٣٠٤) الحديث من بلاياه.

وضعفه السخاوي في المقاصد الحسنة (١٢٥).

وفي طبعة أبي الأشبال للعلم: يوسف بن محمد الفريابي، وهو خطأ.

وثمة طريق أخيرة عن أنس جاءت في كتاب موضوع، أذكرها تنبيهاً:

فجاء في ترتيب المسند المزعوم للربيع بن حبيب (١٨) أنه قال: حدثني أبو عبيدة، عن جابر بن زيد، عن أنس بن مالك مرفوعاً بالشطر الأول محل الشاهد.

وهذا المسند وضعته الإباضية متأخراً، والربيع وشيخه مختلَقان لا وجود لهما؛ كما صرح بذلك جماعة من العلماء والباحثين، مثل الإمام الألباني وشيخنا المحدّث سعد الحميد.

ورُوي محل الشاهد من حديث أبي هريرة، رواه ابن عدي (١/ ١٧٧) من طريق محمد بن كرام، عن أحمد الجويباري، عن الفضل بن موسى، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وقال ابن عدي: وهذا بهذا الإسناد باطل، يرويه الحسن بن عطية عن أبي عاتكة عن أنس.

قلت: آفته الجويباري، قال عنه ابن عدي في الموضع السابق: كان يضع الحديث لابن كرام على ما يريده، وكان ابن كرام يضعها في كتبه عنه، ويسميه أحمد بن عبد الله الشيباني!

فالخلاصة: أن الحديث موضوع، وللعلامة مرتضى الزبيدي مؤلف بعنوان: العقد الثمين في حديث اطلبوا العلم ولو بالصين، ذكره الكتاني في فهرس الفهارس (١/ ٥٣٩).

وروى ابن الدبيثي في الذيل (١/ ٢٣٢ دار الغرب) لطاهر بن محمود الفقيه:

تقرَّب إلى الرحمٰن بالفقه في الدين ... وعاشرْ عبادَ الله بالرفق واللِّينِ

وكُنْ طالباً للعِلمِ بالجُهدِ دائباً ... وإنْ كنتَ ترجو نيلَ ذلك بالصِّينِ

□ □ □



الحديث الحادي والثلاثون

❁ روى الترمذي في آخر جامعه، في كتاب الفتن، عن علي رضي الله عنه ما نصه:

حدَّثنا صالح بن عبد الله الترمذي، حدَّثنا الفرج بن فضالة أبو فضالة الشامي، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن عمر بن علي، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا فعلت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء**»، فقيل: وما هن يا رسول الله؟ قال: «**إذا كان المَغْنَمُ دُولاً، والأمانة مغنماً، والزكاة مغرماً، وأطاع الرجلُ زوجته، وعقَّ أمه، وبرَّ صديقه، وجفا أباه، وارتفعت الأصوات في المساجد، وكان زعيمُ القوم أرذلَهم، وأُكرم الرجل مخافة شره، وشُربت الخمور، ولُبس الحرير، واتخذت القَيْنات والمعازف، ولعن آخرُ هذه الأمة أولها، فليرتقبوا عند ذلك ريحاً حمراء، أو خسفاً، ومسخاً**».

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث علي بن أبي طالب إلا من هذا الوجه، ولا نعلم أحداً رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري غير الفرج بن فضالة، والفرج بن فضالة قد تكلم فيه بعض أهل الحديث وضعفه من قبل حفظه، وقد رواه عنه وكيع وغير واحد من الأئمة». اهـ.

وهو بهذا السند **ضعيف** لعلتين: **إحداهما**: ضعف فرج المذكور؛ كما ذكر المؤلف، وقد جزم الحافظ في التقريب بضعفه، ونقل في تهذيب التهذيب ضعفه عن جماعة من الأئمة، ونقل عن البرقاني أنه سأل الدارقطني رحمه الله عن حديثه هذا، فقال: باطل.

والعلة الثانية: انقطاعه؛ لأن محمد بن عمر بن علي رحمه الله لم يسمع من جده علي رضي الله عنه، ولم يدرك زمانه؛ كما يعلم ذلك من تهذيب التهذيب والتقريب، والله ولي التوفيق[1].

وقد أخرجه الترمذي رحمه الله من طريق أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه، حيث قال في جامعه بعد روايته حديث علي المذكور: حدثنا علي بن حُجر، حدثنا محمد بن يزيد الواسطي، عن المستلم بن سعيد، عن رُميح الجُذامي، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا اتخذ الفيء دولاً، والأمانة مغنماً، والزكاة مغرماً، وتُعلِّم لغير الدين، وأطاع الرجل امرأته، وعق أمه، وأدنى صديقه، وأقصى أباه، وظهرت الأصوات في المساجد، وساد القبيلة فاسقهم، وكان زعيم القوم أرذلهم، وأُكرم الرجل مخافة شره، وظهرت القينات والمعازف، وشُربت الخمور، ولعن آخر هذه الأمة أولها، فليرتقبوا عند ذلك ريحاً حمراء، وزلزلة، وخسفاً، ومسخاً، وقذفاً، وآيات تتابع كنظامٍ بالٍ قُطع سِلْكُه فتتابع**».

قال أبو عيسى: وفي الباب عن علي، وهذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

انتهى كلامه رحمه الله، ومراده بقوله: وفي الباب عن علي هو الحديث السابق.

وهذا الحديث ـ أعني حديث أبي هريرة ـ **ضعيف جداً**؛ لأن رميحاً الجذامي مجهول ـ كما في التقريب وتهذيب التهذيب ـ ويقال له: الحزامي بالحاء المهملة والزاي.

ولا يتوجه الحكم على الحديث بالحسن لغيره لكونه جاء من طريقين؛ لأن ضعف كل واحد منها شديد، فلا يصلح الحكم على متنهما

---

(١) إلى هنا انتهى الحديث الحادي والثلاثين، وما بعده ـ أي: «وقد أخرجه الترمذي..» ـ، أُفرد برقم منفصل، ولأن الكلام متصل فقد دمجناه بما قبله.

بالحسن؛ لما عرف في المصطلح، ولهذا لم يحسِّن الترمذي واحداً منهما للعلة المذكورة، والله ولي التوفيق.

في ١٤٠٧/١٢/٢٩هـ.

تخريج الحديث

رُوي الحديث عن عدد من الصحابة:

حديث علي:

رواه الترمذي (٢٢١٠)، وابن أبي الدنيا في ذم الملاهي (٥)، وابن حبان في المجروحين (٢/ ٢٠٦)، والطبراني في الأوسط (١/ ١٥٠ رقم ٤٦٩)، وأبو الحسن علي بن عمر القزويني في مجلس من الأمالي (١٩٧/ أ ـ ١٩٨/ ب)، وابن بشران (٢/ ١٥٣ رقم ١٢٤٨)، والداني في الفتن (٣٢٠)، وابن حزم (٩/ ٥٦)، والبيهقي في البعث (كما في الأجوبة المرضية للسخاوي ٢/ ٥٢٦ وكنز العمال ١٤/ ٥٥٧)، والخطيب (٣/ ١٥٨)، ومحمد بن عبد الله الأصبهاني الملقب خوروست في المنتقى من الخامس من حديثه (كما في المجمع المؤسس لابن حجر ١/ ٣٤٣)، والأصبهاني في الترغيب (١٢٣٩ و١٢٤٤)، وابن عساكر في تبيين كذب المفتري (٣٢)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٣٦٦)، وفي تلبيس إبليس (٢٣٣) وفي التبصرة (١/ ١٧٤)، والشجري في الأمالي (٢/ ٢٥٤ و٢٦٥ و٢٦٨) من طريق الفرج بن فضالة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن علي، عن علي مرفوعاً.

ووقع عند الترمذي ـ وتبعه ابن الجوزي من طريقه ـ وهمٌ في شيخ يحيى، حيث سمَّاه محمد بن عمر، نبَّه عليه الذهبي في الميزان. وفي بعض نسخ للترمذي: محمد بن عمرو.

وفرج بن فضالة واه، وقال ابن مهدي: أحاديثه عن يحيى بن سعيد منكرة مقلوبة، وذكر أحمد وأبو حاتم والساجي وابن عدي والدارقطني أنه يروي عن يحيى المناكير.

وأعله به الترمذي، وقال: غريب. وكذا ابن حبان، والدارقطني في

سؤالات البرقاني (١٢) ـ وقال إنه: باطل ـ وابن حزم، وأحمد بن طاهر المقدسي في كتاب السماع (٨٥).

ويحيى بن سعيد لم يُدرك محمد بن علي، المعروف بابن الحنفية.

وضعفه أيضاً: البيهقي، وابن الجوزي في العلل المتناهية، والشاطبي في الاعتصام (٢/ ٧٦)، والعلائي في جامع التحصيل (٢٦٧)، وابن رجب في شرح العلل (٢/ ٧٧٥)، وأبو زرعة العراقي في تحفة التحصيل (٢٨٤)، والسخاوي في الأجوبة (١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥ و٢/ ٥٢٦)، والألباني في الضعيفة (١١٧١).

حديث أبي هريرة:

رواه الترمذي (٢٢١١) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في تلبيس إبليس (٢٣٤) ـ من طريق المستلم بن سعيد، عن رُميح الجذامي، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

قال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وأقره السخاوي في الأجوبة المرضية (٢/ ٥٢٧).

ورُميح مجهول، ولم ينص على سماعه من أبي هريرة.

وضعفه الألباني في الضعيفة (١٧٢٧).

ولكن أورد الحديث ابن طاهر في أطراف الغرائب والأفراد (٥/ ١٦٥) من رواية رميح، ونقل قول الدارقطني: تفرد به عمرو بن شمر، عن جابر بن يزيد الجعفي بهذا الإسناد.

قلت: إن كان التفرد المنقول تابعاً لهذا الحديث فعلاً فهي علة شديدة؛ لأن عمرو وجابر متروكان.

حديث عائشة:

رواه أبو القاسم يوسف بن محمد الخطيب الهمداني في زياداته على جزء من حديث أبي بكر بن لال (١١٧/ب كما في كتاب الغناء للجديع ص٤٩٢) من طريق عبد الرحمٰن بن سعد بن سعيد، عن عمه يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة مرفوعاً.

قال الجديع عن عبد الرحمٰن: «لا يُدرى من هو، ولم أجد من ذكر في ذرية سعد بن سعيد من يسمى عبد الرحمٰن، إنما أبناؤه فيما ذكر محمد بن سعد: سعيد، وقيس، ومحمد، وأمامة (الطبقات ص٢٣٨ القسم المتمم)، فهو رجل مجهول.

وحديث يوجد للمدنيين بمثل هذا الإسناد عن عائشة (يحيى الأنصاري عن ابن المسيب عنها) أين ذهب عن مثله حفاظ الأقطار، ليفوز بحفظه من لا يُدرى أخُلق أم لم يُخلق»؟!

ونقل ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٣٦٧) عن الدارقطني قوله: إن هذا الإسناد غير محفوظ.

حديث حذيفة بمعناه:

رواه أبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩) ـ ومن طريقه ابن بلبان في الأحاديث القدسية (٣٦٤) ـ من طريق سويد بن سعيد، عن الفرج بن فضالة، عن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي، عن حذيفة مرفوعاً بلفظ: «من اقتراب الساعة اثنتان وسبعون خصلة..»، ومنها خصال حديث علي.

وقال أبو نعيم عقبه: غريب من حديث عبد الله بن عبيد بن عمير، لم يروه عنه فيما أعلم إلا فرج بن فضالة.

فهذا اختلاف على الفرج، والمشهور روايته لأصل الحديث بالسند المتقدم عن علي، ولكن الراوي عن الفرج ههنا ضعيف، فروايته منكرة.

وضعفه الألباني في الضعيفة (١١٧١).

* تنبيه: استفدت بعض مصادر التخريج هنا من كتاب الجديع في الغناء، مع التنبيه إلى أن مؤلفه ـ عفا الله عنه، وردّه إلى الحق ردّاً جميلاً ـ خالف منهج المحدِّثين في كتابه، وأعمل هواه في ترخيص الغناء المحرم، وضرب عُرض الحائط بإطباق الصحابة فمن بعدهم على تحريمه، وصرّح أنه لا يحتج بالآثار، فيما ناقض نفسه في كتابه الآخر في اللحية، وذكر الآثار في الباب، واحتج بأثر ضعيف عن بعض التابعين ـ قوّاه بالهوى ـ أُطلق فيه الأخذ من اللحية، وحمل عليه سائر الأحاديث والآثار في المنع! ولم يبال بأن مطلقه

جاء تقييده في رواية أخرى، فوازِن بين الصنيعين وتأمل! وقد طرّق مؤخراً لأهل الفسق والهوى عدداً من المسائل تدور كلها حول الشهوات والافتتان بالغرب الذي يقيم فيه، وردّ عليه جماعة من أهل العلم في شذوذاته، وأسأل الله لنا وله الهداية والتوفيق، والعودة لنهج السلف الصالح وفهمهم، والله المستعان.





الحديث الثاني والثلاثون

* حديث: روى الترمذي: حدثنا الحسن بن عرفة، حدثنا سعيد بن محمد الوراق، عن يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**السخي قريب من الله، قريب من الجنة، قريب من الناس، بعيد من النار، والبخيل بعيد من الله، بعيد من الجنة، بعيد من الناس، قريب من النار، ولجاهل سخي أحب إلى الله تعالى من عابد بخيل**».

قلت: هذا حديث ضعيف؛ لأن الحافظ ذكر في التقريب ضعف سعيد المذكور، ونقل في تهذيب التهذيب عن أئمة الحديث تضعيف سعيد المذكور، وعن الدارقطني أنه متروك، وشذ ابن حبان فذكره في الثقات، **وهو متساهل، فلا يعول على توثيقه**، والله ولي التوفيق.

حرر في ١٤٠٨/١/٢هـ

تخريج الحديث

هذا الحديث مختلف فيه، وقد رُوي عن عدد من الصحابة:

حديث أبي هريرة:

رواه الترمذي (١٩٦١)، وابن جرير في تهذيب الآثار (١٦٣ مسند عمر)، والعقيلي (٢/ ١١٧)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٣٧٢)، وفي المكارم (٣٠٨ المنتقى منه)، وابن حبان في روضة العقلاء (٢٣٥)، وابن عدي (٣/ ٤٠٣)، وأبو الشيخ في كتاب الثواب (كما في الجواهر المجموعة للسخاوي ٣ وساق جل سنده ابن حجر في تسديد القوس، كما في حاشية الزمرلي على الفردوس ٢/ ٤٨٤)، والإسماعيلي في المعجم (رقم ٣٤٨)،

والبيهقي في الشعب (٧/ ٤٢٩ رقم ١٠٨٥٢)، والخطيب في البخلاء (٣٦)، والبغوي في التفسير (١/ ٣٥٢)، وإسماعيل التيمي الأصبهاني في الترغيب (٥٥١)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٨٠)، والبندهي في شرح المقامات، والثعلبي في تفسيره (كما في المداوي ٤/ ٢٦١) كلهم من طريق سعيد بن محمد الوراق، عن يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً به.

ورواه الفخر الغزال العرّافي (كما في مجمع الآداب لابن الفُوَطي ٣/ ١٨٦) بسنده عن أبي هريرة.

وعزاه السخاوي في الجواهر المجموعة (٣) للدارقطني في المستجاد من فعلات الأجواد، وسقط من كتاب الدارقطني المطبوع، وهذا الكتاب طُبع على مخطوط فيه خلل ظاهر، ولا سيما أوله.

ورواه البيهقي (١٠٨٥١) من طريق سعيد، ولكن زاد فيه أبا الزناد بين يحيى والأعرج.

قلت: سعيد هذا ضعيف، وقد تفرد بهذا السند الذهبي! وأُنكر عليه حديثه هذا:

فأنكره الإمام أحمد، كما في تاريخ بغداد (٩/ ٧٢)، ويأتي نصُّه ضمن الكلام على حديث عائشة.

وسأل ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٢٨٣ رقم ٢٣٥٣) أباه عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث منكر.

وقال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث يحيى بن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة إلا من حديث سعيد بن محمد، وقد خولف سعيد بن محمد في رواية هذا الحديث عن يحيى بن سعيد، إنما يُروى عن يحيى بن سعيد عن عائشة شيءٌ مرسل.

وقال العقيلي: ليس لهذا الحديث أصل من حديث يحيى ولا غيره.

وقال ابن حبان: إن كان حفظ سعيد بن محمد إسناد هذا الخبر فهو غريب غريب.

وقال ابن عدي في الموضع السابق: وهذا اختلف فيه على يحيى بن

سعيد، وكل الاختلاف فيه عليه ليس بمحفوظ. وقال نحوه في مكان آخر (٣/ ١٧٨).

وقال البيهقي: تفرد به سعيد بن محمد، وهو ضعيف.

وقال ابن الجوزي: المتهم به سعيد بن محمد الوراق.

وقال ابن الجوزي (٢/ ١٨٤): قال الدارقطني: حديث الأعرج موضوع، رواه رجلان عن يحيى بن سعيد عن الأعرج، وهما عمرو بن جميع، وسعيد بن محمد الوراق، وهما ضعيفان.

قلت: وروي حديث الأعرج عن أبي هريرة من وجه آخر:

فرواه ابن عدي (١/ ٢٣٥)، وابن شاهين في الترغيب (٢٦٤)، والدارقطني في الأجواد (٦)، والخطيب (١/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤)، والبيهقي في الشعب (٧/ ٤٣٥)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٨٢)، والسيوطي في بغية الوعاة (٢/ ٤٠٣) من طريق محمد بن يحيى بن علي بن عبد الحميد، نا عبد العزيز بن عمران الزهري، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ آخر، وأوله: «السخاء شجرة في الجنة».

قال العراقي في تخريج الإحياء (٣٢٩٤): فيه عبد العزيز بن عمران الزهري ضعيف جدّاً.

قلت: وابن أبي حبيبة ضعيف، وساق ابن عدي الحديث من مناكيره، ولكن يظهر أنه مناكير ابن عمران، والله أعلم.

وقال الألباني في الضعيفة (٨/ ٣٥٠): هذا إسناد ضعيف جدّاً. وخرّج فيه اللفظ المذكور.

حديث عائشة:

وله عنها أوجه، كلها اختلاف على يحيى بن سعيد.

فالوجه الأول:

رواه الطبراني في الأوسط (٣/ ٢٧ رقم ٢٣٦٣) ـ ومن طريقه السخاوي في الجواهر المجموعة (١) ـ عن إبراهيم بن محمد بن بكار بن الريان، عن

أبيه، نا سعيد بن محمد الوراق، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً.

ورواه حميد بن زنجويه (كما قال البيهقي في الشعب ٧/ ٤٢٩) عن محمد بن بكار به.

ورواه ابن المهتدي ـ ومن طريقه معمر بن الفاخر في موجبات الجنة (٢٠٩) ـ عن رجل [سقط اسمه] عن البغوي، نا محمد بن بكار به.

ورواه الخطيب في البخلاء (٣٧) عن عمر بن محمد المؤدب، عن الدارقطني، عن البغوي، عن محمد بن بكار به سواء.

بينما رواه محمد بن عبد الباقي الأنصاري في المشيخة (٢/ ٦٥٩ رقم ١٦٨)، وفي جزئه (كما في المداوي ٤/ ٢٦٣) عن الآبنوسي، عن الدارقطني به، ولكن سقط عنده: (عن أبيه) بين التيمي وعائشة، ولم أره في مشيخة الآبنوسي.

وكذلك رواه الضياء في المنتقى من مسموعاته بمرو (١٢٧/ ٢).

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن يحيى عن محمد عن أبيه عن عائشة إلا سعيد بن محمد.

وقال الدارقطني في العلل (٨/ ٢٢٠): وغيره يرويه عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عائشة مرسلاً.

قلت: يعني ليس فيه (عن أبيه).

وقال ابن المهتدي: خالفه سعيد بن مسلمة، عن يحيى بن سعيد، واختلف على سعيد بن مسلمة أيضاً.

قلت: فهذا اختلاف على سعيد الوراق الذي تقدمت روايته للحديث بسند آخر عن أبي هريرة! وعدّ الخطيب في البخلاء (٣٦) هذه الرواية مخالفة من ابن الريان.

وقال البيهقي: غير محفوظ.

وقال الهيثمي في المجمع (٣/ ١٢٧ ـ ١٢٨) عن هذه الطريق: فيه سعيد بن محمد الوراق، وهو ضعيف.

قلت: وهذا الاختلاف من ضعفه، ورواه من وجه آخر، وهو الآتي.

الوجه الثاني:

قال المروذي في العلل (٢٧٩ ورواه الخطيب ٩/ ٧٢ من طريقه): سئل أبو عبد الله ـ يعني الإمام أحمد ـ عن سعيد بن محمد الوراق، فقال: لم يكن بذاك، وقد حكوا عنه حديثاً منكراً. قلت: أيش هو؟ قال: عن يحيى بن سعيد، عن عروة، عن عائشة. شيء في السخاء.

الوجه الثالث:

رواه ابن شاهين في الترغيب (٢٦٥)، وأبو الفضل الزهري في حديثه (٧٠٦)، والدارقطني في الأجواد (١ و٤)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ٢٤٣)، والخطيب في البخلاء (٣٧)، ومعمر بن الفاخر في موجبات الجنة (٢١٣ و٢١٤) من طريق محمد بن جعفر بن المرزبان، نا خلف بن يحيى القاضي، نا عنبسة بن عبد الواحد، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة مرفوعاً.

ورواه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٨١) من هذه الطريق، ولكن وقع عنده تصحيفات، منها: غريب بن عبد الواحد، بدل عنبسة، وقال: غريب مجهول.

ولذلك ذكره ابن حجر في اللسان (٤/ ٤١٧) من مناكير غريب بن عبد الواحد، ونحوه السخاوي في المقاصد (٥٥٧).

والصواب أنه عنبسة، ـ كما في رواية الجماعة؛ ومصادر ترجمته ـ وهو ثقة.

وهذا الحديث علّتُه خلف القاضي، فقد كذبه أبو حاتم.

وابن المرزبان ذكره أبو نعيم في الموضع السابق من تاريخه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقد تقدم التنبيه على وجود خلل في مخطوطة كتاب الأجواد، فالحديث الأول منه هو لحديثنا هذا، لكن أُلصق به متن آخر، وتكرر فيه رقم (٤) ولكن على الصواب.

الوجه الرابع:

رواه الخطيب في البخلاء (٣٨) من طريق الحكم بن موسى، والحسن بن

الجنيد، ومحمد بن غالب الأنطاكي، ثلاثتهم سعيد بن مسلمة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عائشة مرفوعاً.

ورواه معمر بن الفاخر (٢١٠) من طريق الأنطاكي به.

ورواه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٨١) من طريق ابن الجنيد به.

ورواه البيهقي في الشعب (٧/ ٤٢٨ رقم ١٠٨٥٠) من طريق محمد الصباح، نا سعيد به.

وأسند عن محمد بن الصباح رواية أخرى، وتأتي.

وخالف هؤلاء سهل بن عثمان العسكري، فزاد فيه (عن علقمة) بين التيمي وعائشة:

فرواه القشيري في الرسالة (٢/ ٥٠٢) ـ ومن طريقه أحمد بن المقرّب الكرخي في الأربعين (٣٩) ـ من طريق سهل عن سعيد به.

ورواه الخطيب في البخلاء (٣٧) من طريقه عن تليد بن سليمان عن يحيى به.

ورواه الدارقطني في الأجواد (٣)، والبيهقي في الشعب (٧/ ٤٢٨ رقم ١٠٨٤٧)، والخطيب (٣٨)، ومعمر بن الفاخر (٢١١ و٢١٢) من طريقه عن تليد وسعيد به.

قال البيهقي: تليد وسعيد ضعيفان.

قلت: ويظهر أن متابعة تليد لا تصح، فرواية سهل شاذة.

وسعيد لم يذكروا من شيوخه يحيى بن سعيد، فأخشى أن يكون دخل عليه الحديث من سعد بن محمد الوراق راويه عن يحيى، وتقدمت روايته في الوجه الأول مثله.

على أن سعيد قد رُوي عنه وجوه أخر كما سيأتي! وهو متفق على ضعفه.

الوجه الخامس:

رواه ابن عدي (٣/ ١٧٨)، والخطيب في البخلاء (٣٤) من طريق رواد بن الجراح، نا عبد العزيز بن أبي حازم، عن يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن

أبي هريرة، عن عائشة مرفوعاً، بلفظ: «السخي الجهول أحب إلى الله من العابد البخيل».

ورواه الديلمي في مسند الفردوس (كما في التعقبات على الموضوعات رقم ٢١١ وهو في الفردوس ٢/ ٣٤٢ زغلول، و٢/ ٤٨٦ الزمرلي) من طريق ابن أبي حازم، والغالب أنه من رواية رواد عنه.

وهذا الحديث أورده ابن عدي في مناكير رواد، وقال: وهذا الحديث اختلف فيه على يحيى بن سعيد، وهذا لون منه، ورواه سعيد بن محمد الوراق عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن عائشة، وروي عن سعيد أيضاً عن يحيى بن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وكل هذه الألوان ليست بمحفوظة.

وقال البيهقي في الشعب (٧/ ٤٢٩): إن هذا غير محفوظ.

قلت: رواد صدوق في الأصل، إلا أنه اختلط آخر عمره فتُرك، وقال البخاري: لا يكاد يقوم حديثه، ليس له كبير حديث قائم. وذكر غير واحد أن له مناكير، ويظهر أن هذا منها.

حديث جابر:

رواه الدارقطني في الأجواد (٩ دون محل الشاهد)، والبيهقي في الشعب (٧/ ٤٢٨ رقم ١٠٨٤٨) من طريق العلاء بن عمرو الحنفي.

ورواه البيهقي (١٠٨٤٩) من طريق محمد بن الصبّاح، قالا: نا سعيد بن مسلمة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر مرفوعاً.

ثم رواه البيهقي (١٠٨٥٠) بنفس الإسناد عن محمد بن الصبّاح، عن سعيد، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عائشة مرفوعاً!

والعلاء متروك، أما محمد بن الصبّاح فهو الجرجرائي الصدوق.

قال الدارقطني في العلل (٣/ ١٠٧ ـ ١٠٨) ضمن كلامه عن حديث: «اصنع المعروف إلى من هو أهله»: ورواه سعيد بن مسلمة، واختلف عنه: فرواه العلاء بن عمرو الحنفي: عن سعيد بن مسلمة، عن جعفر، عن أبيه، عن جابر. وقال غيره: عن سعيد، عن جعفر، عن أبيه، عن جده مرسلاً. غريب عن جعفر.

قلت: الوجه الآخر عن ابن مسلمة هو ما رواه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٧٨) من طريق محمد بن جهضم.

ورواه الدارقطني (٨) من طريق الأنطاكي والحسين بن الجنيد.

ورواه القضاعي في مسند الشهاب (٧٤٧) من طريق هارون بن معروف.

ورواه أبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية (٥٥/أ، كما في مسند علي لأوزبك ٦/ ٢٥٦٢) من طريق يحيى بن عبد الحميد.

ورواه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٨٢) من طريق الحسين بن الجنيد.

أربعتهم: عن سعيد بن مسلمة، نا جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده مرسلاً بلفظ مغاير، أوله: «اصنع المعروف إلى من هو أهله».

ورواه ابن أبي الدنيا في اصطناع المعروف (٢/٢١٦ كما في تخريج الأجواد ٨) من طريق سعيد بن مسلمة به، ولكن وقع ضمن أسطر لم تظهر لمحقق مطبوعة اصطناع المعروف، كما ذكر في حاشيته (ص٤٧).

قال العراقي في تخريج الإحياء (١٨٧١): ذكره الدارقطني في العلل، وهو ضعيف، ورواه القضاعي في مسند الشهاب من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرسلاً بسند ضعيف.

وروى الدارقطني في الأجواد (٥) ـ ومن طريقه الخطيب في البخلاء (٢٤) ـ من طريق محمد بن غالب الأنطاكي.

والخطيب في البخلاء (٢٤) من طريق الحسن بن الجنيد.

والبيهقي في الشعب (٧/ ٤٣٤) من طريق محمد بن عبد الله الرقي، والحكم بن موسى.

قال أربعتهم: نا سعيد بن مسلمة، عن جعفر بن علي، عن أبيه، عن جده مرسلاً بلفظ مغاير، وأوله: «السخاء شجرة من شجر الجنة».

ورواه الدارقطني في الأفراد (كما في تخريج أحاديث الإحياء ٤/ ١٩١٢ رقم ٣٠٣٢) من طريق جعفر به.

ورواه الخطيب (٢٣) من طريق أيوب بن محمد الوزان الرقي عن سعيد به، وزاد فيه: عن علي!

قال البيهقي (٧/ ٤٣٥): إسناده ضعيف.

قلت: ويظهر لي أن كل ما سبق حديث واحد اختُلف فيه، وهذا كله من الاختلاف على سعيد بن مسلمة الذي أشار له الحفاظ، وهو متفق على ضعفه، ورُويت له متابعة على وجه روايته الأخير:

فرواه الدارقطني (٧) من طريق أبي الربيع الحارثي عبيد الله بن محمد، نا ابن أبي فديك، أخبرني جهم بن عثمان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده مرفوعاً، بلفظ: «السخي قريب من الله».

ورواه ابن المقرئ في حديث نافع بن أبي نعيم (١٤) من طريق الحارثي به بلفظ: «اصنع المعروف إلى أهله».

والحارثي لم أهتد لترجمته، والجهم صاحب مناكير، وضعفه الأزدي والدارقطني، وقال عنه أبو حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٥٢٢) وفي العلل (٢/ ٢٠٨): مجهول.

ورواه بهذا اللفظ السلمي في آداب الصحبة (١٣٨) من طريق أحمد بن علي بن مهدي بن صدقة، عن أبيه، عن علي بن موسى الرضا، عن أبيه، عن جده، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده مرفوعاً.

وهذا حديث من نسخة موضوعة، وأحمد اتهمه الدارقطني بالوضع.

وذكر الدارقطني في العلل (٣/ ١٠٧) أن محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمذاني الأزجي رواه عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي مرفوعاً بلفظ: «اصنع المعروف إلى من هو أهله».

ومحمد بن الحسن هذا متفق على ضعفه، بل رُمي بالكذب، وقال الدارقطني (٣/ ١٠٨): غريب عن جعفر.

وروى ابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج (٤٤) وفي اصطناع المعروف (١٠١) من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي، نا مندل بن علي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي مرفوعاً: «يا علي كن سخياً، فإن الله يحب السخاء، وكن شجاعاً، فإن الله يحب الشجاع، وكن غيوراً، فإن الله يحب الغيور، وإن امرؤٌ سألك حاجة فاقضها، فإن لم يكن لها أهلاً فكن أنت لها أهلاً».

وهذا ضعيف جدّاً، فإسماعيل واه، ومندل ضعيف، والإسناد منقطع بين محمد الباقر وعلي رضي الله عنه.

ومن الاختلاف على جعفر الصادق ما رواه ابن المرزبان في كتاب المروءة (رقم ١٠) من طريق إبراهيم بن الفضل، قال: قال جعفر: قال رسول الله ﷺ: «**تجاوزوا لذوي المروءة عن عثراتهم، فوالذي نفسي بيده إن أحدهم ليعثر، وإن يده لفي يد الله** عز وجل».

قال الألباني في الصحيحة (٢/٢٣٨): هذا ضعيف جدّاً، فإنه مع إعضاله فيه إبراهيم بن الفضل: متروك.

قلت: وهو كما قال، وإنما أوردته ضمن الاختلاف في الحديث لما سيأتي قريباً من حديث ابن مسعود.

فلا يصح شيء مما سبق.

حديث علي، ومرسل علي بن الحسين:

تقدما ضمن الكلام على حديث جابر.

حديث أنس:

رواه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٨٠) من طريق محمد بن تميم الفاريابي، حدثنا قبيصة بن محمد، عن موسى بن عبيدة، عن يزيد الرقاشي، عن أنس مرفوعاً ضمن حديث.

قال السخاوي في المقاصد الحسنة (٥٥٧): إن إسناده ساقط، فيه محمد بن تميم، وهو وضاع.

قلت: والفاريابي ويزيد شديدا الضعف، وموسى ضعيف.

حديث ابن مسعود:

رواه البيهقي في الشعب (٧/ ٤٢٧ رقم ١٠٨٤٣) من طريق محمد بن يونس الكديمي، نا عبد[الرحيم] بن حماد السندي، نا الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود مرفوعاً بلفظ: «لا يذهب السخاء على الله، السخي قريب من الله، فإذا لقيه يوم القيامة أخذ بيده فأقاله عثرته».

قال البيهقي عقبه: هذا إسناد ضعيف، وقد رُوي من وجه آخر عن الأعمش عن إبراهيم عن ابن مسعود مرفوعاً مرسلاً في التجافي عن ذنب السخي، ذكرناه بعد هذا.

قوله: مرفوعاً مرسلاً، يعني: مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ومرسلاً بين إبراهيم وابن مسعود.

والكديمي متهم، وقد خالف سائر الرواة عن السندي في متنه، وأغلبهم في سنده.

فرواه إسماعيل التيمي الأصبهاني في الترغيب (٢/ ٢٦٢ رقم ١٥٤٨) من طريق ابن حماد، نا الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود مرفوعاً بلفظ: «تجافوا عن ذنب السخي، فإن الله تعالى آخذ بيده كلما عثر».

ورواه البيهقي في الشعب (٧/ ٤٣٣ رقم ١٠٨٦٧ وهو الموضع الذي أشار إليه في كلامه السابق) من طريق عبد الرحيم بن حماد الثقفي السندي، نا الأعمش، عن إبراهيم، أن ابن مسعود.. مرفوعاً باللفظ السابق.

قال البيهقي: هكذا جاء منقطعاً بين إبراهيم وابن مسعود، وقيل: عبد الرحيم بن حماد، عن الأعمش، عن أبي وائل، مرفوعاً.

ثم رواه (١٠٨٦٨) من هذا الوجه عن أبي وائل، وقال: هذا إسناد مجهول ضعيف، وعبد الرحيم ينفرد به، واختلف عليه في إسناده.

ورواه من هذا الوجه أبو نعيم في الحلية (٤/ ١٠٨) وقال: غريب من حديث الأعمش، لم نكتبه إلا من هذا الوجه.

ورواه الدارقطني في الأفراد (٤/ ١٦٥ أطرافه، وأُلحق في متن الأجواد رقم ٢٧ وليس في مخطوطه!) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٨٥) ـ بالوجهين معاً بالشك، وقال: تفرد به عبد الرحيم بن حماد عن الأعمش، عن إبراهيم أو عن أبي وائل. بالشك كان.

وهذا علّته السندي؛ فإنه يروي عن الأعمش المناكير وما لا أصل له كما قال العقيلي (٣/ ٨١)، وهذا الحديث منها.

وعدّه ابن الجوزي والصغاني (١١٠) من الموضوعات.



وصدَّره المنذري في الترغيب (٣/ ٢٦٠) بلفظة رُوي المشعرة بالتضعيف عنده، وزاد عزوه لابن أبي الدنيا.

وقال الذهبي في تلخيص الموضوعات (٤٨٥): إن السندي مجروح ذو مناكير.

وللحديث ـ بنحو لفظه الأخير ـ طريق أخرى للأعمش، وهي اختلاف عليه:

رواها الطبراني في الأوسط (٢/٤٦) ـ وعنه أبو نعيم في الحلية (٥/ ٥٩) ـ عن أحمد بن عبيد الله بن جرير بن جبلة، عن أبيه، عن بشر بن عبيد الله الدارسي، ثنا محمد بن حميد العتكي، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود مرفوعاً.

ونص الطبراني على تفرد بشر به.

قلت: وهو آفته، فقد كذّبه الأزدي، وقال ابن عدي: منكر الحديث عن الأئمة، بيّن الضعف جدّاً، وساق له الذهبي موضوعات، بينما ذكره ابن حبان في الثقات! انظر: اللسان (٢/ ٢٦).

ومحمد بن حميد العتكي لم أر له ذكراً في غير هذا الحديث، وليس بالرازي، فذاك متأخر الطبقة عن هذا.

وشيخ الطبراني ذكره الخطيب (٤/ ٢٥١) باقتضاب شديد، ولم يذكر في حاله شيئاً، ووثق أباه (١٠/ ٣٢٥).

فالإسناد ضعيف جدّاً، إن لم يكن موضوعاً.

وقال العراقي في تخريج الإحياء (٣٢٩٦)، وابن حجر في التلخيص الحبير (٤/ ٨٠): إسناده ضعيف.

وأعله الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٢٨٢) بضعف بشر.

وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٢٣٩٠)، والصحيحة (٢/ ٢٣٦).

أما أحمد الغماري في المداوي (٣/ ٢٥٩) فقد زعم أن هذه المخالفة متابعة للسندي بنفس سند ابن الجوزي! وشنّع بذلك غاية التشنيع على المُناوي في نحو صفحتين، مع أن كلام المناوي في هذا الحديث هو عين الصواب!

وهذه الطريق ـ لو صحّ أنها متابعة ـ لا ترفع من ذلك الإسناد شيئاً لوهائها.

حديث ابن عباس:

رواه تمام في فوائده (١٢٧٥ الروض) ـ ومن طريقه يوسف بن عبد الهادي في مراقي الجنان (٢٦) ـ من طريق محمد بن زكريا الغلابي، نا العباس بن بكار، نا محمد بن زياد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، قال: قال النبي ﷺ: **«شاب سفيه سخي أحب إلى الله ﷻ من شيخ بخيل عابد، إن السخي قريب من الله ﷻ، قريب من الجنة، بعيد من النار، وإن البخيل بعيد من الله ﷻ، بعيد من الجنة، قريب من النار»**.

وهذا موضوع، فالغلابي اتهمه الدارقطني، والعباس متروك، وقد كُذّب، وابن زياد هو اليشكري، وهو كذاب يضع الحديث.

ورواه الحاكم في تاريخه ـ ومن طريقه الديلمي (عن زهر الفردوس ٢/ ق٢٣٤ كما في الروض البسام ٤/٤٨) ـ عن إبراهيم بن محمد بن سفيان وجادة، ثني الحسين بن عمر، وثني أحمد بن حرب، ثنا ابن أبي فديك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن صفوان بن سليم، عن ابن عباس مرفوعا بلفظ: «شاب سخي حسن الخلق أحبُّ إلى الله من شيخ بخيل عابد سيئ الخلق».

وهذا غريب جدا، وعبد الله بن محمد بن أبي بكر الثقفي لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، فالظاهر أنه علته.

وقال الألباني في الضعيفة (٦٤٦): موضوع.

خلاصة الكلام على الأحاديث:

تبيّن أن الحديث منكر عن أبي هريرة ـ أشهر مخارج الحديث ـ، واختُلف فيه عن عائشة، وعن جابر، وعن علي بن الحسين، أو جده علي، من أوجه كلها ضعيفة منكرة أيضاً، وبعضها موضوعات، وروي عن أنس، وابن مسعود، وابن عباس، وهي موضوعات.

ولذلك صرّح الحفاظ بأن الحديث لا يثبت فيه شيء.

فتقدم حكم الإمامين أحمد وأبي حاتم أن الحديث منكر، واستغراب الترمذي له.

وقال العقيلي (٢/ ١١٧): ليس لهذا الحديث أصل من حديث يحيى ولا غيره.

وقال ابن عدي (٣/ ٤٠٣): وهذا اختلف فيه على يحيى بن سعيد، وكل الاختلاف فيه عليه ليس بمحفوظ. وقال نحوه في مكان آخر (٣/ ١٧٨).

وقال البيهقي في الشعب (٧/ ٤٢٩) بعد سرد طرقه: وكل ذلك غير محفوظ.

وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وقال (٢/ ١٨١): هذا حديث لا يصح.

ونقل عن الدارقطني قوله: لهذا الحديث طرق لا يثبت منها شيء بوجه.

ونقل كلام الدارقطني محتجّاً به: ابن الجوزي، والبدر الموصلي في المغني عن الحفظ والكتاب (٤٨)، وابن القيم في المنار المنيف (٢٨٤)، وغيرهما.

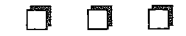
ولكن تعقبه السخاوي في المقاصد (٥٥٧): قال شيخنا [يعني ابن حجر]: ولا يلزم من هذه العبارة أن يكون موضوعاً، فالثابت يشمل الصحيح، والضعيف دونه، وهذا ضعيف، فالحكم ليس بجيد عليه [يعني بالوضع]، كما بسطته في موضع آخر.

وقال أحمد الغماري في المداوي (٤/ ٢٦٢): إن ما قاله الترمذي والعقيلي مردود!

قلت: وبتأمل كلامه يظهر أنه لم يفهم مراد كلامهما على وجهه، وأخطأ أخطاء مركبة في الرد عليهما، من ذلك عدّه للمخالفة متابعة!

وقال التاج علي بن عبد الله التبريزي في المعيار (٢/ ٥٦): ولهذا الحديث ذكروا طرقاً، ولم يصح منها شيء عن النبي ﷺ.

وضعّف الألباني جميع طرقه في الضعيفة (١٥٤)، وحكم بأنه ضعيف جدّاً، وهو كما قال، والله أعلم.





الحديث الثالث والثلاثون

* خرج الترمذي في جامعه (ج٩ ص٣٨٦) في الطبعة المصرية، طبعة المكتبة السلفية في المدينة رقم الحديث (٣٤٨٨ و٣٤٨٩) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**من دخل السوق؛ فقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير: كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، ورفع له ألف ألف درجة**».

وقال: هذا حديث غريب، وقد روى عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، عن سالم بن عبد الله هذا الحديث نحوه.

ثم ساقه بسنده مثل الأول، لكن قال فيه بدل: «**ورفع له ألف ألف درجة**» ما نصه: «**وبنى له بيتاً في الجنة**».

وهذا الحديث ضعيف من الطريقين جميعاً.

أما الطريق الأول ففيه أزهر بن سنان، وهو ضعيف؛ كما في التقريب، ورمز له بعلامة الترمذي، وقال في تهذيب التهذيب عن ابن معين: ليس بشيء. ونقل عن أبي غالب الأزدي، عن علي بن المديني؛ أنه ضعفه جداً بسبب حديثه هذا. ونقل عن الساجي أن فيه ضعفاً. وعن ابن شاهين أنه ذكره في الضعفاء، ونقل عن المروذي عن أحمد أنه ليّنه، وذكر أنه روى حديثاً منكراً في الطلاق. أما ابن عدي فنقل عنه الحافظ في التهذيب ما نصه: أحاديثه صالحة ليست بالمنكرة جداً، وأرجو ألا يكون به بأس. اهـ.

وبما ذكرنا يُعلم أن غالب الأئمة ضعّفوه، والقاعدة أن الجرح مقدم

على التعديل، وفي هذا السند علة أخرى، وهي أن أزهر رواه عن محمد بن واسع، وفي سماعه منه نظر؛ كما يُعلم ذلك من تهذيب التهذيب.

أما السند الثاني ففيه عمرو بن دينار البصري قهرمان آل الزبير، وهو ضعيف جداً، وهو أضعف من أزهر المذكور، وقد ذكر الحافظ في تهذيب التهذيب ما يدل على إجماع أئمة الحديث على ضعفه، وقد جزم في التقريب بضعفه، ورمز له بعلامة الترمذي وابن ماجه.

وبذلك يُعلم ضعف هذا الحديث من الطريقين جميعاً، ومما يقوي ضعفَه غرابةُ متنه ونكارته؛ لأن من قواعد أئمة الحديث أن الثواب العظيم على العمل اليسير يدل على ضعف الحديث، ولا شك أن ما ذكر في المتن غريب جداً من حيث الكمية؛ فيما يعطى من الحسنات، ويمحى من السيئات، ويرفع من الدرجات.

ولكن هذا التضعيف والنكارة في المتن لا يمنع من شرعية الذكر في الأسواق؛ لأنها محل غفلة، فالذكر فيها له فضل عظيم، وفيه تنبيه للغافلين ليتأسوا بالذاكر فيذكروا الله، والله ولي التوفيق.

حُرر في ١٠/٢/١٤٠٨هـ.

تخريج الحديث

هذا الحديث مشهور من رواية عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير كما قال ابن عدي (٢/ ٣٥) وغيره، واختُلف على عمرو:

فرواه الترمذي (٣٤٢٩)، وابن ماجه (٢٢٣٥)، والطيالسي (١١)، وبكر بن بكار في جزئه (٤٧ ضمن جمهرة الأجزاء الحديثية ص١٧٣)، وأحمد (١/ ٤٧)، ويعقوب بن شيبة في مسنده (٤/ب، بتلخيص أحمد بن أبي بكر الطبراني الكاملي)، والبزار (١/ ٢٣٨)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٢٤١)، والطبراني في الدعاء (٧٨٩)، وابن السُّنِّي (١٨٢)، وابن عدي (٥/ ١٣٥)، وابن نظيف الفراء في جزئه (١٠٥/ب) والشجري (١/ ٢٨ و٢٤٨)،

وعبد الغني المقدسي في أخبار الصلاة (١٣٣)، والذهبي في التذكرة (٢/ ٧٣٠) من طريق حماد بن زيد.

ورواه الترمذي (٣٤٢٩) من طريق المعتمر بن سليمان.

ورواه علي بن المديني في مسند عمر (كما في مسند الفاروق لابن كثير ٢/ ٦٤٢) عن زياد بن الربيع.

ورواه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول (١٧٥/أ، الأصل ١٤٥) من طريق إسماعيل ابن علية.

ورواه ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٨١ رقم ٢٠٣٨)، وابن عدي (٢/ ٣٥)، وأبو الشيخ في الطبقات (٢/ ٣٠٠)، والشجري (١/ ١٥) من طريق بكير بن شهاب الدامغاني، وعلقه الدارقطني في العلل (٤/٥٨/أ) عن يوسف بن عطية الصفار، كلاهما عن عمران بن مسلم.

ورواه الطبراني في الدعاء (٧٩١) من طريق ثابت بن يزيد.

ورواه البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٢٨٠ رقم ٢١٢) من طريق مهدي بن ميمون.

ورواه البخاري في التاريخ الأوسط (١/ ٤٤٧ ولم يسق المتن) والبغوي في شرح السُّنَّة (٥/ ١٣٢ رقم ١٣٣٨) من طريق سعيد بن زيد، أخي حماد بن زيد.

ورُوي من طريق سماك بن عطية. ذكره الدارقطني في العلل (٢/ ٤٨).

كلهم عن عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن جده مرفوعاً.

ورواه يعقوب بن شيبة (٥/أ) وأبو العباس الأصم في جزئه (٥٨ ضمن مجموع مصنفات الأصم ص١٨٧) ـ ومن طريقه الخطيب في الموضح (٢/ ٢٨٦) ـ وابن البناء في فضل التهليل (٥) من طريق هاشم بن القاسم، حدثنا محمد بن راشد، عن أبي يحيى مولى الزبير بن العوام، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر مرفوعاً.

قال الخطيب: أبو يحيى هو عمرو بن دينار.

فهؤلاء عشرة ـ وفيهم حفاظ ـ رووه عن عمرو بن دينار بالسند السابق.

ورواه ابن عدي (٥/ ١٣٦) من طريق عمر بن المغيرة المصيصي.

ورواه الدولابي (١/ ١٢٩) وابن عدي في الموضع السابق من طريق إسماعيل بن حكيم الخزاعي، كلاهما عن عمرو بن دينار به، ولكن ليس فيه عن عمر.

وعمر وإسماعيل مجهولان.

ورواه هشام بن حسان عن عمرو، واختلف عنه:

فرواه الرامهرمزي (٢٤٢) من طريق روح بن عبادة، ورواه يعقوب بن شيبة (٤/ب)، والطبراني في الدعاء (٧٩٠) من طريق عبد الله بن بكر السهمي، ورواه ابن بشران (٦٨٤)، والخطيب في الموضح (٢/ ٢٧٦) من طريق عبد الأعلى بن سليمان، ثلاثتهم عن هشام بن حسان، عن عمرو بن دينار مثل رواية الجماعة.

ورواه أبو الطيِّب الحوراني في حديثه (٢٩) ـ وعنه تمام في فوائده (١٥٩٨ الروض) ـ من طريق السهمي وعبد الأعلى كلاهما عن هشام به، لكن من مسند ابن عمر، ليس فيه عن عمر.

ورُوي عن سويد بن عبد العزيز ـ وهو ضعيف ـ عن هشام، عن عمرو، عن ابن عمر، عن عمر موقوفاً. فلم يذكر فيه سالماً. ذكره الدارقطني في العلل (٢/ ٤٩).

وأخرجه الدارقطني في الأفراد (٣/ ٣٨١ أطرافه)، والمخلص في فوائده (٧/ ١٩٣/ب رقم ١٤٠) من طريق محمد بن زنبور، عن فضيل بن عياض، عن هشام، عن عمرو، عن سالم، عن أبيه. لم يذكر عمر.

قال الدارقطني: غريب من حديث فضيل بن عياض عن هشام الدستوائي، لا أعلم رواه عنه غير محمد بن زنبور المكي.

وعزاه محقق علل الدارقطني للنرسي في حديث أبي محمد بن معروف، وحديث أبي بكر الوراق (١٤٢/ ١ ـ ٢) من هذا الوجه.

ولكن رواه ابن عدي (٥/ ١٣٥) من طريق يحيى بن طلحة، ورواه أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٢/ ١٧٣ ـ ١٧٤ رقم ١٨٥) ـ وعنه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ١٨٠) ـ من طريق محمد بن يحيى المكي، كلاهما عن الفضيل به، بزيادة: «عن عمر»، كرواية الجماعة، وهذا أصح عن فضيل.

ورواه الحاكم (١/ ٥٣٩) من طريق مسروق بن المرزبان، ثنا حفص بن غياث، عن هشام بن حسان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً.

وقال الحاكم: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وتعقبه الذهبي قائلاً: مسروق بن المرزبان ليس بحجة.

قلت: وروايته شاذة أو منكرة، فقد خالف المحفوظ عن هشام في إسناده، وغفل بعض الناس عن علة المخالفة فحسّنه!

قلت: فيظهر مما سبق أن الأقوى عن عمرو بن دينار رواية الجماعة عنه، ولكن قال الدارقطني في العلل: يشبه أن يكون الاضطراب فيه من عمرو بن دينار؛ لأنه ضعيف قليل الضبط.

اختلاف آخر:

كما اختُلف على عمران بن مسلم:

فرواه عنه بُكير بن شهاب ويوسف بن عطية ـ وهما متروكان ـ كلاهما عن عمرو بن دينار كرواية الجماعة، وقد تقدم.

وروى الترمذي في العلل الكبير (٦٧٤)، ويعقوب بن شيبة (٥/أ)، والبزار (١٢/ ٣٠٢ رقم ٦١٤٠)، والعقيلي (٣/ ٣٠٤)، وابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٨١)، وابن عدي (٥/ ٩١)، والدارقطني في الأفراد (٣/ ٣٩٦ أطرافه)، والحاكم (١/ ٥٣٩)، وأبو القاسم عبد العزيز بن علي المالكي في حديثه (٤١) من طريق يحيى بن سليم الطائفي ـ وهو لين ـ عن عمران، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً.

وقال أحمد في مسائل أبي داود (١٨٧٩): عمران لم يحدّث عن عبد الله بن دينار، وهذا حديث منكر.

وقال الترمذي: سألت محمداً [يعني البخاري] عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث منكر.

وقال يعقوب بن شيبة (٤/ب): لا نحفظه عن ابن دينار عن أحد من أصحابه المشهورين، إنما رواه هذا الشيخ عمران بن مسلم، وإنما أثبتناه ههنا ليُعرف موضعه إن شاء الله تعالى.

وعدّه العقيلي وابن عدي من مناكير عمران.



وقال أبو حاتم: هذا حديث منكر. (وزاد ابن القيم نسبة القول لأبي زرعة أيضاً، انظر: المنار المنيف ٤٢).

وقال ابن أبي حاتم: وهذا الحديث هو خطأ، إنما أراد عمران بن مسلم، عن عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، عن سالم، عن أبيه، فغلط، وجعل بدل عمرو: عبد الله بن دينار، وأسقط سالماً من الإسناد.

وقال الدارقطني في العلل (٤/٥٨/أ): إن يحيى وهم فيه، وهو كثير الوهم في الأسانيد.

وقال في الأفراد: غريب من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر، تفرد به [يحيى] بن سليم الطائفي عن عمران بن مسلم عنه.

وقال ابن طاهر عقبه: لم يزد أبو الحسن على هذا، وهذا الحديث محفوظ من رواية عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه.

واختُلف في عمران هنا: هل هو ابن مسلم القصير المتقدم، أم غيره؟ فاختار أبو حاتم هنا والدارقطني والمزي أنه نفسه، وتوقف فيه أحمد، واختار الجمهور أنه آخر، وقد سأل الترمذي في الموضع السابق شيخه البخاري: مَن عمران بن مسلم هذا؛ هو عمران القصير؟ قال: لا، هذا شيخ منكر الحديث.

فعلى كلا الاحتمالين فالسند منكر، إما لمخالفة الطائفي الضعيف للمشهور عن عمرو، فضلاً أن له مناكير عن عمران كما قال ابن حبان، أو لحال عمران نفسه.

وضعفه الذهبي في تلخيص المستدرك (١/ ٥٣٩).

ورواه الذهبي في تاريخ الإسلام (٢٩/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦)، وفي السير (١٧/ ٤٩٨) من طريق سليمان بن المعافى، عن أبيه، عن موسى بن أعين، عن عمران، عن سالم، عن أبيه، عن عمر مرفوعاً.

وقال الذهبي في التاريخ: هذا حديث حسن غريب. وقال في السير: هذا إسناد صالح غريب.

قلت: إن لم يكن سقط عمرو بن دينار من الناسخ أو الطابع؛ فهو اختلاف آخر، وهو منكر؛ لأن سليمان بن المعافى لم يسمع من أبيه شيئاً، فحمله الناس على الرواية عنه! كما في اللسان (٣/ ١٠٨).

فاتضح أنه لم يثبت عن عمران أصلاً، ولكن الرواية ترجع لحديث عمرو بن دينار كرواية الجماعة.

اختلافات أخر:

وهناك طرق أخرى ترجع لحديث عمرو بن دينار أيضاً عند التحقيق:

فقال الدارقطني في العلل (٢/ ٥٠): «ورُوي عن المهاصر بن حبيب، وعن أبي عبد الله الفراء، عن سالم، عن أبيه، عن عمر مرفوعاً.

وروي عن عمر بن محمد بن زيد المدني، قال: حدثني رجل من أهل البصرة مولى قريش، عن سالم.

فرجع الحديث إلى عمرو بن دينار، وهو ضعيف لا يُحتج به».

قلت: رواية ابن زيد المذكورة أخرجها الحاكم في المستدرك (سقطت من المطبوع، وهي في المخطوط ١/٢٤٦/١ كما في حاشية علل الدارقطني، وإتحاف المهرة ١٢/ ٢٧٦).

ورواه الحاكم (كما في إتحاف المهرة ١٢/ ٢٧٧) من طريق عبد الوهاب بن الضحاك الحمصي، عن إسماعيل بن عياش، عن عمر بن محمد بن زيد، عن سالم به. لم يذكر بينهما أحداً.

وعبد الوهاب متروك، وكذبه أبو حاتم، ثم إسماعيل روايته عن غير الشاميين منكرة، وشيخه مدني.

ورواه الدارقطني في الأفراد (١/ ١٢١ أطرافه) من طريق ابن زيد عن سالم: وقال: غريب من حديث عمر بن محمد بن زيد عن سالم عن أبيه عن جده، وإنما يُعرف هذا من حديث عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عن سالم.

وقد بيّنت رواية الحاكم الواسطة بين ابن زيد وسالم، وأنه عمرو بن دينار كما قال الدارقطني.

وأما رواية أبي عبد الله الفراء فعلّقها البخاري في الكنى (٥٠) عن ضرار، عن الدراوردي، عن الفراء، عن سالم نحوه.

وضرار هذا هو ابن صُرَد؛ تركه جماعة، وصرح ابن معين بأنه كذاب، ومع ذلك قال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام وخطأ! ثم الفراء هذا مجهول.

وأما رواية مهاصر ـ وفي أكثر المصادر: مهاجر ـ بن حبيب، فرواها يعقوب بن شيبة (٥/أ)، والطبراني في الدعاء (٧٩٣) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة. ورواها عبيد الله بن عبد الرحمٰن الزهري في حديثه (١٧٦) من طريق أبي هشام الرفاعي القاضي، كلاهما عن أبي خالد الأحمر، نا المهاجر بن حبيب، سمعت سالما، عن أبيه، عن جده مرفوعاً.

وذكر المزي رواية أبي خالد الأحمر هذه في تحفة الأشراف (٨/ ٥٨)، وقال: رواه غيره عن المهاجر، فلم يقل عن جده. وكذلك قال ابن كثير في مسند الفاروق (٢/ ٦٤٢).

ورواه عبد الله بن أحمد في زوائد الزهد (٢١٤) عن ابن أبي شيبة عن أبي خالد، ولكن عنده: عن المهاجر، قال: سمعت ابن عمر. موقوفاً عليه من قوله، ولعل في سنده سقط.

وأبو خالد الأحمر فيه بعض لين، وروايته معلولة، فقال علي بن المديني في مسند عمر (كما في مسند الفاروق ٢/ ٦٤٢ـ ٦٤٣): وأما حديث مهاجر عن سالم فيمن دخل السوق: فإن مهاجر بن حبيب ثقة من أهل الشام، ولم يلقه أبو خالد الأحمر، وإنما روى عنه ثور بن يزيد، والأحوص بن حكيم، وفرج بن فضالة، وأهل الشام، وهذا حديث منكر من حديث مهاجر من أنه سمع سالماً، وإنما روى هذا الحديث شيخ لم يكن عندهم بثبت، يُقال له عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، حدثناه زياد بن الربيع عنه به، فكان أصحابنا يُنكرون هذا الحديث أشد الإنكار لجودة إسناده. . ولو كان مهاجر يصح حديثه في السوق لم يُنكر على عمرو بن دينار هذا الحديث. اهـ.

وقال يعقوب بن شيبة (٤/ب): وهذا الحديث من هذا الوجه رجاله ثقات، غير أن أبا خالد لم يلق مهاصر بن حبيب، ومهاصر بن حبيب شامي ثقة، روى عن ثور بن يزيد، والأحوص بن حكيم، والمتقدمون، ومن دونهم في السن فرج بن فضالة، ونحوه، وقال علي بن المديني في هذا الحديث بعينه: أبو خالد الأحمر لم يدرك مهاصراً، ولم يسمع منه.

اختلاف آخر:

ورواه الطبراني في الكبير (١٢/ ٣٠٠ رقم ١٣١٧٥) ـ ومن طريقه أبو

نعيم في الحلية (٨/ ٢٨٩ وانظر: تقريب البغية ٣/ ٣٨٤) ـ وابن عساكر (٤٥/ ٤٠٥) من طريق عمرو بن أسلم الحمصي، نا سلم بن ميمون الخواص، عن علي بن عطاء، عن عبيد الله العمري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، مرفوعاً.

هكذا جاء عند الطبراني وتقريب البغية: عبيد الله العمري، بينما جاء في الحلية مرتين: عبد الله العمري.

وقال أبو نعيم: غريب من حديث [عبيد الله] عن سالم، أبو زيد [كذا في المطبوع، ولعله: تفرد به] علي بن عطاء.

قلت: الخواص أحد الصالحين، لكنه واهٍ في الحديث، وعلي بن عطاء أراه أبا عمر المقدَّمي، ذكره بحشل في تاريخ واسط (١٥٩)، ولم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، أما عمرو بن أسلم فعابد صدوق.

اختلاف آخر:

ورواه الدارقطني في الأفراد (١/ ١٣٠ أطرافه) من طريق الربيع بن بدر، عن راشد أبي محمد الحماني، عن أبي يحيى، عن ابن عمر، عن عمر مرفوعاً.

وقال الدارقطني في الأفراد: غريب من حديث راشد الحماني عن أبي يحيى، وهو عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، تفرد به الربيع بن بدر عنه، وإنما رواه أبو يحيى عن سالم عن أبيه.

وقال في العلل (٢/ ٥٠): أبو يحيى هذا هو عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، ولم يسمع من ابن عمر، إنما روى هذا عن سالم، عن ابن عمر.

والربيع بن بدر متروك، ورجع الحديث إلى عمرو بن دينار.

*** طريق أخرى:**

رواها البخاري في الكنى (٥٠)، وأبو عيسى الترمذي (٣٤٢٨)، وعبد بن حميد (٢٨)، والدارمي (٢/ ٢٩٣)، ويعقوب بن شيبة (٤/ب)، وأحمد بن منيع، والحارث بن أبي أسامة، وأبو يعلى في مسنده رواية ابن المقرئ ـ ومن طريقهم الضياء في المختارة (١/ ٢٩٧ و٢٩٨) ـ والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (١٧٥/أ الأصل ١٤٥)، والعقيلي (١/ ١٣٣ ـ ١٣٤)، والحاكم (١/ ٥٣٨)،

والسلمي في طبقات الصوفية (٤٣٥)، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ٣٥٥)، وابن عساكر (٥٦/ ١٣٩) والضياء في المنتقى من مسموعاته بمرو (٩/ ب) من طرق عن يزيد بن هارون، ثنا أزهر بن سنان، عن محمد بن واسع، عن سالم، عن أبيه، عن عمر مرفوعاً.

وعند بعضهم في آخره، قال محمد بن واسع: فقدمت خراسان، فلقيت قتيبة بن مسلم، فقلت: أتيتك بهدية. فحدثتُه الحديث، فكان قتيبة يركب في موكب من مواليه؛ حتى يأتي السوق؛ فيقولها، ثم ينصرف.

ورواه الطبراني في الدعاء (٧٩٢)، وابن بشران (١/ ٢٦٢ رقم ٦٠٨) من طريق سعيد بن سليمان، ورواه ابن عدي (١/ ٤٢٩) من طريق الحكم بن مروان، كلاهما عن الأزهر به.

ورواه علي بن المديني في مسند عمر (كما في مسند الفاروق لابن كثير ٢/ ٦٤٢) عن يزيد بن هارون عن أزهر، إلا أنه لم يرفعه.

وذكر أبو نعيم في الحلية أن الإمام أحمد رواه عن يزيد بن هارون، ونقل ذلك عنه الضياء (١/ ٢٩٩)، وقال: ولم أره في مسنده، ويُحتمل أن يكون رواه في غير المسند، والله أعلم.

قال الترمذي: هذا حديث غريب، وقد رواه عمرو بن دينار ـ وهو قهرمان آل الزبير ـ عن سالم بن عبد الله هذا الحديث نحوه.

وقال يعقوب بن شيبة: أزهر بن سنان ضعيف الحديث جدّاً، ضعفه أهل الحديث، قال ابن معين: أزهر بن سنان ليس بشيء.

وقال أبو نعيم: تفرد به أزهر عن محمد.

وقال المنذري في الترغيب والترهيب (٢/ ٣٣٧): إسناده متصل حسن، ورواته ثقات أثبات، وفي أزهر بن سنان خلاف، وقال ابن عدي أرجو أنه لا بأس به!

وقال الدمياطي في المتجر الرابح (٤٧٦): إسناده حسن!

وقال ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود (٧/ ٣٣٧): هذا أمثل طرقه. مع تضعيفه لكافة طرقه.

قلت: وهذا الحديث تفرد به أزهر، وهو ضعيف صاحب مناكير على قلة حديثه، وأنكر عليه هذا الحديث ابن معين (كما في تاريخ ابن عساكر)، ويعقوب بن شيبة، وأبو داود (كما في سؤالات الآجري ١٠٨٣)، والعقيلي، وابن عدي، وضعّفه علي بن المديني جدّاً في هذا الحديث (كما في إكمال مغلطاي ٢/ ٤٩).

وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ١١٣) عن محمد بن واسع: روى عن سالم عن ابن عمر حديثاً منكراً. فنكّت الذهبي في الميزان (٤/ ٥٨) قائلاً: النكارة إنما هي من من قِبَلِ الراوي عنه؛ أي: أزهر.

وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني (٤٦٣ القشقري): محمد بن واسع الأزدي بصري عابد ثقة. قلت [يعني البرقاني]: هو الذي يحدّث عن سالم بن عبد الله بن عمر؟! قال: نعم. ثم قال: إلا أنه بُلي برواة عنه ضعفاء.

فيُستفاد من هذه النصوص زيادة المنكرين للحديث.

ومع ضعف أزهر ونكارة حديثه فقد خولف:

فرُوي عن محمد بن واسع عن سالم من قوله.

رواه العقيلي (١/ ١٣٤) من طريق إبراهيم بن حبيب بن الشهيد، حدثنا يزيد الدورقي أبو الفضل صاحب الجواليق، قال: كان محمد بن واسع الأزدي لا يزال يجيء إلى دكان، فيقعد ساعة في أصحاب الجواليق، فنرى أنه يذكر ربه، فحدثنا قال: كنت بخراسان مع قتيبة، فاستأذنته في الحج، فأذن لي، فلقيت سالم بن عبد الله، فسمعته يذكر: أنه من دخل السوق، فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير: كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحيت عنه ألف ألف سيئة، وبني له بيت في الجنة.

قال: فلما رجعت إلى خراسان قال لي قتيبة: ما أفدتنا؟ فحدثتُه بهذا الحديث. فكان قتيبة يركب في الأيام، فيقف في السوق، فيقولها أربعين مرة، ثم ينصرف.

قال إبراهيم: كأنه يُرجى لقتيبة في هذا خير.

قال العقيلي: وهذا أولى من حديث أزهر.



قلت: ويزيد لم أهتد لذكره في غير هذا المحل، لكن روايته أولى من رواية الضعيف الذي أُنكر عليه الحديث، وبذلك لا يثبت عن سالم أصلاً، والأقوى عنه هكذا دون إسناد؛ كما حكم العقيلي.

ورواه أبو سعد الإدريسي في تاريخ سمرقند ـ ومن طريقه النسفي في القند (١١٨٩ ص٦٨٣ تحقيق يوسف الهادي) ـ عن الفضيل بن العباس، نا أحمد بن محمد بن عمرو بن حبيب [كذا]، ثنا الأمير خالد بن أحمد، ثنا أبي، عن سعيد بن سلم بن قتيبة، عن أبيه، عن جده قتيبة بن مسلم، عن محمد بن واسع ـ ضمن قصة ـ عن سالم، عن أبيه، عن جده مرفوعاً.

وهذا موضوع، وعلته أحمد بن محمد بن عمرو بن مصعب المروزي، فهو كذاب يضع الحديث، وكان يروي عن أمراء خراسان البواطيل، ومنهم الأمير خالد بن أحمد الذهلي، كما في اللسان (١/ ٢٩٠).

طريق أخرى:

ورواه عبد الله بن أيوب المخرمي في حديثه (٤٠ ضمن مجموع مصنفات أبي الحسن الحمامي وغيره ص٢٤٢)، والخطيب في تلخيص المتشابه (١/ ٣٢١) من طريق علي بن يزيد الصدائي، ثنا خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر.

ورواه الخطيب في تلخيص المتشابه (١/ ١٦٩) من طريق يعقوب بن يوسف القزويني، نا سعيد بن صُلح، نا عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر مرفوعاً.

فأما الإسناد الأول: ففيه الصدائي، وهو ضعيف، وشيخه خارجة متروك، وكان يدلس عن الكذابين.

وأما الثاني: فإن يعقوب ثقة، وشيخه صدوق، لكن عبد الرحمٰن واه، وقال الحاكم وأبو نعيم: روى عن أبيه أحاديث موضوعة.

فلعله دخل عليه من الرواية السابقة أو رواية عمرو بن دينار.

خلاصة الطرق عن ابن عمر:

تبيّن فيما مضى أن كافة طرقه ضعيفة جداً أو مناكير، وجلُّها يرجع

لعمرو بن دينار مولى آل الزبير، وقد نص غير واحد من الحفاظ أن الحديث معروف به، واتفقوا على إنكاره عليه، ولم يلتفتوا للمتابعات والطرق الأخرى، وردُّوها إلى روايته.

وعمرو هذا يتلخص من ترجمته أنه واهٍ، وفي روايته عن سالم مناكير، كما قال البخاري والنسائي والفلاس وأبو حاتم والساجي، وغيرهم، وقال ابن عدي (٥/ ١٣٦): لا يُعرف هذان الحديثان عن سالم [يعني: حديث السوق، وإذا رأى أحدكم مبتلى]، ولا يرويهما عن سالم غير عمرو بن دينار هذا. وكل من تكلم من الأئمة على حديث عمرو عدّها من مناكيره.

وقال علي بن المديني في مسند عمر (كما في مسند الفاروق ٢/ ٦٤٢ ـ ٦٤٣): كان أصحابنا يُنكرون هذا الحديث أشد الإنكار لجودة إسناده.

وقال البخاري في التاريخ الأوسط (١/ ٤٤٧) بعد ما ساق سند عمرو للحديث: لا يُتابع على أحاديثه.

وقال يعقوب بن شيبة في مسنده (٤/أ ـ ب): هو حديث ليس بصحيح الإسناد، ولا له مخرج يرضاه أهل العلم بالحديث، وإنا لنرجو من ثواب الله ﷻ على هذه الكلمات ما روي في هذا الحديث وأكثر منه، فهو أهل الفضل والإحسان. رواه سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ، ورواه عن سالم: عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، وهو ضعيف. قال علي بن المديني، وغيره: هو ضعيف.

قال يعقوب بن شيبة: لم أر أحداً من أصحابنا ممن يتكلم في الحديث إلا وهو يضعفه، ويضعف أحاديثه، وأحاديثه منكرة، سمعت يحيى بن معين يقول: عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير ذاهب، وقال مرة: ليس بشيء، وقال ابن المديني: لم يكن عندهم بالقوي.

وقال أبو حاتم في العلل (٢/ ١٧١): هذا حديث منكر جدّاً، لا يحتمل سالم هذا الحديث.

وقال في موضع آخر (٢/ ١٨١): هذا حديث منكر.

وقال الآجري في سؤالات أبي داود (١٠٨٢ و١٠٨٣): سمعت أبا داود يقول: [حديثا] عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير ـ يعني حديث سالم عن أبيه

عن جده ـ ليسا بشيء. قلت لأبي داود: روى أزهر بن سنان عن سالم؟ قال: أزهر ليس بشيء. ا هـ.

قلت: يعني حديث السوق، وحديث من رأى مبتلى، قاله المزي في حاشية تهذيب الكمال (٢٢/ ١٥).

وقال البزار (١/ ٢٣٩): إن هذا الحديث لم يتابع عليه عمرو بن دينار.

وقال العقيلي (٣/ ٣٠٤): الأسانيد فيه فيها لين.

وقال الدارقطني في العلل (٢/ ٥٠): فرجع الحديث إلى عمرو بن دينار، وهو ضعيف لا يُحتج به.

وقال الحاكم في المستدرك (كما في إتحاف المهرة ١٢/ ٢٧٦): هذا الحديث له طرق تُجمع ويُذاكر بها عن عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عن سالم، وليس من شرط هذا الكتاب.

وأشار ابن تيمية إلى ضعفه في مجموع الفتاوى (١٨/ ٦٨).

وقال ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود (٧/ ٣٣٧): إنه حديث معلول لا يثبت مثله.

وقال في المنار المنيف (٤١): هذا الحديث معلول، أعله أئمة الحديث.

وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ٣٥١): إن في سنده ضعفاً.

ومضى تضعيف أئمة آخرين للحديث ضمن الكلام على الطرق.

والتحقيق والتفصيل في طرق الحديث يؤيد ما ذهبوا إليه وحكموا به.

وخالفهم البغوي، فقال في شرح السُّنَّة (٥/ ١٣٣): هذا حديث حسن غريب! وعمرو بن دينار هو قهرمان آل الزبير، وعمرو بن دينار المكي أثبت وأقدم.

كما اجتهد الإمام الألباني وصحح الحديث في السلسلة الصحيحة (٣١٣٩) وغيرها، وهكذا كثير من المعاصرين، ولم تتبيّن لهم علل الحديث على حقيقتها، ولا عدم صلاحية طرقه للاعتبار، والأمر كما اتفق الأئمة من

الحفاظ، فحديث ابن عمر منكر، ولا أصل له عن سالم من رواية الثقات، ولا عن غيره كذلك.

ومما يدل على غرابته عن ابن عمر:

ما روي من طرق عنه أنه قال: إن كنتُ لأخرج إلى السوق وما لي حاجة إلا أن أسلِّم أو يسلَّم عليّ. أو بمعناه. وصححه الألباني في الأدب المفرد (١٠٠٦)، واللفظ السابق لابن أبي شيبة.

ومعلومٌ أن الثواب الوارد في السلام وردّه يسير جدّاً مقارنة إلى الوارد في الحديث الآنف، فلو علمه ابن عمر وكان من روايته فعلاً لما عدل عن الأعلى للأدنى، والله أعلم.

وقد رُوي معنى حديث الذكر في السوق عن عدد من الصحابة:

حديث عبد الله بن عمرو:

رواه حميد بن زنجويه ـ ومن طريقه البغوي في شرح السُّنَّة (٥/ ١٣٣ رقم ١٣٣٩) ـ عن عثمان بن صالح، أنا ابن لهيعة، عن أبي قبيل حيي بن هانئ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً بمعناه، ولفظه:

«من ذكر الله في السوق مُخلصاً عند غفلة الناس وشُغلهم بما هم فيه، كتب الله له ألف ألف حسنة، وليغفرن الله له يوم القيامة مغفرة لم تخطر على قلب بشر».

قلت: ابن لهيعة ضعيف، ويظهر أن هذا من تخاليطه، وأنه دخل عليه حديث ابن عمر السابق فجعله عن ابن عمرو، ومتنه فيه غرابة.

وفي النفس من هذا التفرد الغريب بالحديث، الذي لم يذكره أحد من الحفاظ الكثر الذين تكلموا على طرق الحديث، مع أن ابن لهيعة أحسن حالاً من عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، ويُلاحظ أن سائر طرق الحديث عن غير ابن عمر مدارها على الكذابين والمتروكين إلا هذا، فأخشى أن تكون هناك علة أخرى خفية، ولعلها من جنس ما ذكره البرذعي في سؤالاته لأبي زرعة (٢/ ٤١٧ ومن طريقه الخطيب ٣/ ١٦٢) قائلاً: رأيتُ بمصر نحواً من مائة حديث عن عثمان بن صالح، عن ابن لهيعة، عن عمرو بن دينار وعطاء، عن

ابن عباس، عن النبي ﷺ، منها: «لا تُكرم أخاك بما يشق عليه». فقال: لم يكن عثمان عندي ممن يكذب، ولكن كان يكتب الحديث مع خالد بن نجيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ؛ أملى عليهم ما لم يسمعوا، فبُلوا به.

قلت: وخالد هذا كذاب، كان يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب الناس.

حديث ابن عباس:

رواه ابن السني (١٨٣) من طريق أبي حفص التِّنِّيسي، عن صدقة، عن الحجاج بن أرطاة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ قال:

«**من قال حين يدخل السوق: لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، لا إلٰه إلا الله، والله أكبر، والحمد لله، وسبحان الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله: كتب الله** ﷻ له ألفي ألف حسنة، ومحا عنه ألفي ألف سيئة، ورفع له ألفي ألف درجة».

وهذا سند مسلسل بالعلل: فأبو حفص ضعيف، وصدقة هو السمين، وهو هزيل في الحديث ضعيفه، وشيخه الحجاج فيه ضعف، وكان يدلس، وقد عنعن، ثم نهشل متروك، وكذّبه ابن راهويه، والضحاك لم يسمع من ابن عباس، ومتنه مخالف للمشهور عن الحديث!

وقال الألباني في الضعيفة (٥١٧١): موضوع. وهو كما قال.

حديث علي:

قال إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي في الأربعين (كما في ذيل الموضوعات للسيوطي ١٤٤ ـ ١٤٥): أنبأنا الحسن بن محمد بن حبيب المفسر، حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله الحكيم، حدثنا عبد الله بن أحمد بن عامر، ثنا أبي، ثنا علي بن موسى، عن آبائه مرفوعاً: «**من قال حين يدخل السوق: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير: أُعطي من الأجر بعدد ما خلق الله إلى يوم القيامة**».

وهذا موضوع كما حكم السيوطي، فقال الذهبي في الميزان (٢/ ٣٩٠): عبد الله بن أحمد بن عامر، عن أبيه، عن علي الرضا، عن آبائه؛ بتلك النسخة الموضوعة الباطلة، ما تنفك عن وضعه أو وضع أبيه.

قلت: أولع الشيعة بوضع نسخ كثيرة على علي بن موسى الرضا وغيره من أهل البيت عن آبائهم، وقال الذهبي في الميزان (١/ ١٢٠): ما علمتُ للرضا شيئاً يصح عنه. وأقره ابن حجر في اللسان (١/ ٢٢٢).

وانظر دفاع الذهبي عن الرضا في الميزان (٣/ ١٥٨) بأن العلة في الرواة عنه، وكذلك أفاد ابن حجر في التقريب (٤٨٠٤).

وروي الحديث من وجه آخر:

فرواه الديلمي في مسند الفردوس (١١٣/أ كما في مسند علي لأوزبك ٢/ ٧٢٥) من طريق عمرو بن شِمْر، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله ﷺ:

«السوق دار سهو وغفلة، فمن سبّح فيها تسبيحة كتب الله ﷻ له بها ألف ألف حسنة، ومن قال لا حول ولا قوة إلا بالله كان في جوار الله حتى يُمسي».

وعمرو هذا متروك، ورُمي بالوضع.

وعزاه في كنز العمال (٤/ ١٢٦ رقم ٩٨٦٨) للديلمي، ونقل عن السيوطي قوله: فيه عمرو بن شمر، وهو متروك.

حديث أنس:

رواه أبو عبد الرحمٰن السلمي ـ ومن طريقه ابن العديم في تاريخ حلب (٢/ ١٠٠٥) ـ قال: أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن سعيد الرازي سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة، قال: أخبرنا أبو علي الحسين بن داوود البلخي إملاء، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: حدثنا حميد، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: **«من دخل سوقاً من أسواق المسلمين، فقال: لا إلٰه إلا الله وحده، كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحي عنه ألف ألف سيئة، وبنى له قصراً في الجنة»**.

قلت: البلخي قال عنه الخطيب: لم يكن ثقة، فإنه روى نسخة عن يزيد، عن حميد، عن أنس، أكثرها موضوع.

وقال الحاكم في التاريخ: روى عن جماعة لا يحتمل سِنُّه السماع منهم، مثل ابن المبارك، وأبي بكر بن عياش، وغيرهما، وله عندنا عجائب يُستدل بها على حاله. (انظر: اللسان ٢/ ٢٨٣)

وأما الرواي عنه فضعفه الدارقطني في غرائب مالك، وأنكر عليه الحاكم حديثاً، وساق له الذهبي آخر، وقال: لا أعرفه، لكن أتى بخبر باطل هو آفته. (انظر: اللسان ٥/ ٣٩ ـ ٤٠ و٥١).

فالحديث موضوع، ومن أدلة وضعه أن الأئمة رووه عن يزيد بن هارون، ولكن عن أزهر بن سنان من حديث ابن عمر كما تقدم.

مرسل أبي صالح:

قال الدارقطني في غرائب مالك (كما في لسان الميزان ٦/ ٩ ـ ١٠): حدثنا محمد بن فارس بن حمدان المعبدي من كتابه، حدثنا سلام بن محمد بن ناهض المقدسي، حدثنا مخلد بن القاسم، حدثنا أبو مقاتل السمرقندي، عن مالك، عن سُميّ، عن أبي صالح رفعه: «من دخل السوق فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له» الحديث.

قال الدارقطني: وهو مرسل، وهو غير محفوظ عن مالك، ولا عن سمي، ومخلد ضعيف، ومن دونه.

قال ابن حجر: وأبو مقاتل هو حفص بن سَلْم.

قلت: وهو متروك، ورُمي بالكذب، كما في اللسان (٢/ ٣٢٢).

وسنده غاية في النكارة، فالحديث موضوع، والله أعلم.

فهذا ما وقفتُ عليه من شواهد للحديث بمعناه، وكلها واهية، وذُكرت له شواهد أخرى لكنها قاصرة، فالحديث لا يرتفع حاله، وهو كما حكم سماحة الشيخ رحمه الله تعالى، والله تعالى أعلم.

وأفرده بعض المعاصرين بالتأليف، ومنهم الشيخ عادل السعيدان، والشيخ سليم الهلالي، إلا أن الثاني ممن صححه، ولم تظهر له علله.

الحديث الرابع والثلاثون

* جميع الأحاديث الواردة في الاغتسال يوم عاشوراء، والكحل، والخضاب، وغير ذلك مما يفعله أهل السُّنَّة يوم عاشوراء ضد الشيعة: **كله موضوع ما عدا الصيام.**

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في الفتاوى (ج٤ ص٥١٣) ما نصه: «وقوم من المتسَنِّنة رووا ورُويت لهم أحاديث موضوعة بنوا عليها ما جعلوه شعاراً في هذا اليوم ـ يعني يوم عاشوراء ـ يعارضون به شعار ذلك القوم ـ يعني الرافضة ـ، فقابلوا باطلاً بباطل، وردوا بدعة ببدعة، وإن كانت إحداهما ـ يعني بدعة الرافضة ـ أعظم في الفساد وأعون لأهل الإلحاد، مثل الحديث الطويل الذي رُوي فيه: «**من اغتسل يوم عاشوراء لم يمرض ذلك العام، ومن اكتحل يوم عاشوراء لم يرمد ذلك العام**»، وأمثال ذلك من الخضاب يوم عاشوراء، والمصافحة فيه، ونحو ذلك، فإن هذا الحديث ونحوه **كذب مختلق باتفاق من يعرف علم الحديث**، وإن كان قد ذكره بعض أهل الحديث؛ وقال: إنه صحيح؛ وإسناده على شرط الصحيح، فهذا من الغلط الذي لا ريب فيه، كما هو مبين في غير هذا الموضع.

ولم يستحب أحد من الأئمة المسلمين الاغتسال يوم عاشوراء، ولا الكحل فيه، والخضاب، وأمثال ذلك، ولا ذكره أحد من علماء المسلمين الذين يقتدى بهم ويرجع إليهم في معرفة ما أمر الله به ونهى عنه، ولا فعل ذلك رسول الله ﷺ، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علي رضي الله عنهم، ولا ذكر مثل هذا الحديث في شيء من الدواوين التي صنفها علماء الحديث، لا في المسندات: كمسند أحمد، وإسحاق،

وأحمد بن منيع، والحميدي، والدالاني[1]، وأبي يعلى الموصلي، وأمثالها، ولا في المصنفات على الأبواب: كالصحاح، والسنن، ولا في الكتب المصنفة الجامعة للمسند والآثار، مثل: موطأ مالك، ووكيع، وعبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، وأمثالها». انتهى المقصود من كلامه رحمه الله.

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله في كتابه لطائف المعارف، عند الكلام على صوم عاشوراء ما نصه: «وكل ما روي في فضل الاكتحال في يوم عاشوراء والاختضاب والاغتسال فيه **فموضوع لا يصح**، وأما الصدقة فيه فقد رُوي عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: «**من صام عاشوراء فكأنما صام السنة، ومن تصدق فيه كان كصدقة السنة**». أخرجه أبو موسى المديني.

وأما التوسعة فيه على العيال؛ فقال حرب: سألت أحمد عن الحديث الذي جاء: «**من وسع على أهله يوم عاشوراء**» فلم يره شيئاً. وقال ابن منصور: قلت لأحمد: هل سمعت في الحديث «**من وسع على أهله يوم عاشوراء أوسع الله عليه سائر السنة**»؟ فقال: نعم، رواه سفيان بن عيينة عن جعفر الأحمر عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر ـ وكان من أفضل أهل زمانه ـ أنه بلغه أنه «**من وسع على عياله يوم عاشوراء أوسع الله عليه سائر سنته**». قال ابن عيينة: جربناه منذ خمسين سنة أو ستين سنة فما رأينا إلا خيراً.

وقول حرب: إن أحمد لم يره شيئاً: إنما أراد به الحديث الذي يروى مرفوعاً إلى النبي ﷺ، فإنه لا يصح إسناده، وقد روي من وجوه

---

(١) كذا في الأصل عن الفتاوى المطبوعة، وفي الهامش هنا: «كذا في الأصل، ولعله الدولابي».
قلت: الأقرب أنه «الدارمي»، فإنه من كبار الأئمة الذين صنفوا المسند، أما احتمال أن يكون «الدولابي» فبعيد.

متعددة **لا يصح منها شيء**، وممن روى ذلك محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وقال العقيلي: هو غير محفوظ، وقد روي عن عمر من قوله، وفي إسناده مجهول لا يعرف.

وأما اتخاذه مأتماً كما تفعله الرافضة لأجل قتل الحسين بن علي رضي الله عنهما فيه فهو من عمل مَنْ ضلَّ سعيه في الحياة الدنيا وهو يحسب أنه يحسن صنعاً، ولم يأمر الله ولا رسوله باتخاذ أيام مصائب الأنبياء وموتهم مأتماً، فكيف بمن دونهم»؟. اهـ. كلامه رحمه الله.

وبذلك يعلم أن الأحاديث الواردة في تخصيص يوم عاشوراء بالاكتحال أو الاغتسال أو الاختضاب موضوعة، وهكذا أحاديث التوسعة على العيال كلها غير صحيحة، وأما عمل إبراهيم بن محمد بن المنتشر بذلك ـ وهو من صغار التابعين ـ وهكذا عمل سفيان بن عيينة الإمام المشهور فلا يجوز الاحتجاج بعملهما على شرعية التوسعة على العيال؛ لأن الحجة في الكتاب والسُّنَّة، لا في عمل التابعين ومَنْ بعدهم، وبذلك يُعتبر أمر التوسعة على العيال في يوم عاشوراء بدعة غير مشروعة، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**». خرجه مسلم في صحيحه، وعلقه البخاري جازماً به، ولقوله صلى الله عليه وسلم: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**». متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها.

وأما الصدقة فيه: ففيها حديث عبد الله بن عمرو المذكور آنفاً في كلام الحافظ ابن رجب، وهو موقوف عليه، رواه عنه أبو موسى المديني، ولم يتكلم الحافظ ابن رجب رحمه الله على سنده، والغالب على أفراد أبي موسى المديني الضعف وعدم الصحة، فلا يُشرع الأخذ به إلا بعد صحة سنده عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ومتى صح عنه مرفوعاً شرع العمل به.

وأما اتخاذ يوم عاشوراء مأتماً فهو من البدع المنكرة التي أحدثها

الرافضة؛ وخالفوا بها أهل السُّنَّة والجماعة؛ وما درج عليه أصحاب النبي ﷺ، فلا يجوز التشبه بهم في ذلك، والله المستعان.

حُرر في ١٤٠٨/٣/٢٤هـ

تخريج الحديث

رُوي حديث التوسعة على العيال يوم عاشوراء عن: أبي سعيد، وابن مسعود، وجابر، وأبي هريرة، وابن عمر، كما روي عن عمر موقوفاً، وعن ابن المنتشر بلاغاً.

حديث أبي سعيد:

رواه إسحاق بن راهويه في مسنده (كما في فتوى العراقي ٥/ب، والأمالي المطلقة ص٢٨، واللآلئ ٢/ ١١٢)، وبقي بن مخلد (كما في جزء عاشوراء لابن القطان ق١٦)، وابن أبي الدنيا في العيال (٢/ ٥٦٦)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٢٣٦/ب الأصل ٢١٤)، وفي جواب كتاب من الري (ص١٩٤ وفي سنده سقط)، وابن بشران (٢/ ٣١٣ رقم ١٥٨٤)، والبيهقي في الشعب (٣/ ٣٧٩٣) وفي فضائل الأوقات (٢٤٥)، وإسماعيل السمرقندي في المجلس ١٢٨ من الأمالي (١٢)، وابن الدبيثي في الذيل (١/ ٢٥٦ دار الغرب)، والعراقي في فتوى في الكلام على حديث التوسعة يوم عاشوراء (ق٥/ ب)، وابن حجر في الأمالي المطلقة (ص٢٨) من طريق عبد الله بن نافع الصائغ، ثنا أيوب بن سليمان بن مينا، عن رجل، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

وعند ابن بشران: أيوب بن سليمان بن مفلح، أنه حدثه الثقة عن أبي سعيد.

وهذا السند واه، فيه أكثر من علة: إبهام الرجل، وابن مينا لم يذكر فيه البخاري وابن أبي حاتم جرحاً أو تعديلاً، وقال البخاري: «روى عنه عبد الله بن نافع الصائغ المدني، مرسل»، وذكره ابن حبان في الثقات على قاعدته في التساهل، وابن نافع الصائغ في حفظه ضعف، ثم إنه نفسه أمر بالضرب على الحديث؛ كما رواه ابن وضاح في البدع (ص٩٥)، وقال العراقي: لا يصح. وقال الألباني في الضعيفة (١٤/ ٧٤٠): إسناده مظلم.

ورواه ابن الأعرابي (٢٢٥)، والطبراني في الأوسط (٩/ ١٢١)، وأبو يعلى الفراء في ستة مجالس من الأمالي (٧٦)، والشجري في الأمالي (٢/ ٨١)، والعراقي (٦/أ)، وابن حجر في الأمالي المطلقة (ص٢٧) من طريق محمد بن إسماعيل الجعفري الجهني، عن عبد الله بن سلمة الربعي، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي صعصعة، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

ونصَّ الطبراني على تفرد محمد بن إسماعيل الجعفري به، وهو واه، وبه أعله الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ١٨٩)، ثم إن شيخه متروك، وبهما أعله العراقي والألباني.

وضعف ابن القطان الحديث في جزء فضائل عاشوراء (ق١٦).

حديث ابن مسعود:

رواه العقيلي (٣/ ٢٥٢)، وابن حبان في المجروحين (٣/ ٩٧)، والطبراني في الكبير (١٠/ ٧٧)، وأبو الشيخ في الثواب (كما في المقاصد الحسنة ١١٩٣)، وابن عدي (٥/ ٢١١)، وحمزة بن محمد الكناني (كما في فضل عاشوراء لابن القطان ق١٦)، والبيهقي في الشعب (٣/ ٣٧٩٢)، وفي فضائل الأوقات (٢٤٤)، والخطيب في الموضح (٢/ ٢٧٧)، وفي المتفق والمفترق (٣/ ١٦٢٣)، وأبو ذر الهروي في فوائده (١٢)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٢٠٣)، والشجري في الأمالي (١/ ١٧٦)، والعراقي في فتوى حديث التوسعة (ق٣/ ب)، وابن حجر في الأمالي المطلقة (ص٢٨) من طريق الهيصم بن شداخ، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود مرفوعاً.

إلا أنه وقع عند العقيلي: يحيى بن وثاب بدل إبراهيم، ونص ابن حجر أنه وهم، ووقع عند ابن حبان زيادة شعبة سهواً بين الهيصم والأعمش.

قال عنه أبو زرعة الرازي: باطل، وطوّل فيه. (انظر: سؤالات البرذعي ٢/ ٥٠٢)، وقال العقيلي: الحديث غير محفوظ. وقال ابن حبان: إن الهيصم يروي عن الأعمش طامات، وساق له هذا الحديث. وضعفه ابن القطان في جزء فضائل عاشوراء (ق١٦)، وقال الذهبي في تلخيص الموضوعات (٦٧٢): هيصم بن شداخ ساقط. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ١٨٩): فيه

الهيصم بن شداخ، وهو ضعيف جدّاً. وقال ابن حجر: هذا حديث غريب.

ورواه ابن عساكر في فضل عاشوراء (كما في جزء التوسعة للعراقي ق٤/أ) من طريق سعد بن سعيد الجرجاني، عن أبي طيبة، عن كرز بن وبرة، عن الربيع بن خثيم، عن ابن مسعود مطولاً.

وهو منكر سنداً ومتناً، قال ابن عساكر: غريب جدّاً. وقال العراقي: وهو حديث منكر، وأحسب آفته من متأخري رواته.

حديث جابر:

رواه البيهقي في الشعب (٣/ ٣٧٩١)، والخطيب في أمالي جامع دمشق (٤٢)، وقوام السُّنَّة الأصبهاني في الترغيب (٢/ ١٨٧٤)، والعراقي من طريق محمد بن يونس الكديمي، عن عبد الله بن إبراهيم الغفاري، عن عبد الله بن أبي بكر، عن محمد بن المنكدر، عن جابر مرفوعاً.

والكديمي متهم، وعبد الله بن إبراهيم شديد الضعف، وشيخه ضعيف، وقال البيهقي: وهذا إسناد ضعيف.

ورواه ابن عبد البر في الاستذكار (١٠/ ١٤٠ رقم ١٤٢٩٤)، ومن طريقه العراقي (ق٢/ب) من طريق محمد بن معاوية، ثنا الفضل بن الحباب، ثنا هشام بن عبد الملك، ثنا شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً.

قال جابر: جرَّبناه فوجدناه كذلك. وقال أبو الزبير مثله، وقال شعبة مثله.

قال ابن القطان في فضائل عاشوراء (ق١٦): إسناد هذا الحديث حسن، وإنما لم نصحِّحه [من أجل] تدليس أبي الزبير، وهو لم يذكر سماعه من جابر لهذا الحديث، ومسلم يقبل روايته [. .] وكيفما كانت فهو صحيح على مذهبه، وليس في الباب [فراغ، لعل تقديره: يصح] إلا هو، وأما ما روي فيه عن ابن مسعود، وأبي سعيد، وأبي هريرة فلا يصح.

كذا قال، وقال العراقي: على شرط مسلم! ولكن قال ابن حجر في اللسان (٤/ ٤٣٩): منكر جدّاً، لا أدري مَن الآفة فيه.

قلت: إن لم يكن دخل سند في آخر، فيكون الوهم غالباً من الفضل بن

الحباب كما قال ابن حجر، ووافقه الألباني في الضعيفة (١٠/ ٧٦٧).

ومن دلائل نكارته أن شعبة لم يرو عن أبي الزبير شيئاً على قول الخليلي في الإرشاد (٢/ ٤٩٥، وانظر: ضعفاء العقيلي ٤/ ١٣١)، والقول الآخر أنه روى عنه حديثاً واحداً فقط، وهو الصلاة على النجاشي، ذكره ابن حبان في المجروحين (١/ ١٨٠، وانظر: السنن الكبرى للنسائي ٢/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣ رقم ٢١١٢ وتخريج الحافظ النخشبي لفوائد الحنائي ٣/ ٣١/ ٢ ـ ٣٢/ ٢ رقم ١٩)، وليس بحديثنا هذا، والله أعلم.

حديث أبي هريرة:

رواه العقيلي (٤/ ٦٥)، وابن عدي (٦/ ٢٠٠)، وأبو الشيخ في الثواب (كما في فضل عاشوراء لابن ناصر الدين ص١٠١)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ١٩٨)، والبيهقي في الشعب (٣٥١٥)، والشجري في الأمالي (٢/ ٨٦)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٦٢)، والعراقي (٤/ ب) من طريق حجاج بن نصير، عن محمد بن ذكوان، عن يعلى بن حكيم، عن سليمان بن عبد الله، عن أبي هريرة مرفوعاً.

الحجاج وشيخه ضعيفان جدّاً، وسليمان مجهول، وقال العقيلي: إن الحديث غير محفوظ. وضعفه ابن القطان في جزء فضائل عاشوراء (ق١٦)، والذهبي في تاريخ الإسلام (٩/ ٢٦٥) وفي تلخيص العلل المتناهية (٥٢٢)، وقال الألباني في الضعيفة (١٤/ ٧٣٩): إسناده واه مسلسل بالعلل بينما قال العراقي: صحيح على رأي ابن حبان!.

ورواه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٢٠٠)، وفي فضائل الشهور (كما ذكر العراقي، ورواه من طريقه ق٥/أ) من طريق أبي طالب العشاري، ثنا أحمد بن منصور النوشري، ثنا أبو بكر النجاد، نا إبراهيم الحربي، ثنا شريح بن النعمان، ثنا ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً مطولاً جدّاً.

ونقل في فضائل الشهور تقويته عن شيخه محمد بن ناصر، ثم حكم عليه بالوضع في الموضوعات! وهو منكر المتن جدّاً، وابن أبي الزناد وإن كان مضعفاً إلا أنه لا يَحتَمِل هذا كما قال ابن حجر في اللسان (٥/ ٣٠٢)، بل عدّه مُدخَلاً إما على العشاري أو النجاد، وقال الذهبي في ترجمة العشاري في

الميزان (٣/ ٦٥٦): قبح الله من وضعه، والعتب إنما هو على محدّثي بغداد، كيف تركوا العشاري يروي هذه الأباطيل؟ وقال في تلخيص الموضوعات (٦٧٠): قبح الله من وضعه ما أجهله.

وضعفه التاج علي بن عبد الله التبريزي في المعيار (٢/ ١٢٣)، ونقل كلام عصريّه الذهبي في الميزان محتجاً به.

وقال العراقي: رجاله ثقات، ولكنه منكر. ثم نقل عن ابن الجوزي وابن تيمية الحكم بوضعه، ووافقهما، وعده ابن ناصر الدين في فضائل عاشوراء (ضمن مجموع رسائله ص٩٨) من وضع غلاة الناصبة، وقال (ص١٠٠): هذا حديث موضوع، قبّح الله من وضعه وافتراه، فلقد تبوأ بيتاً من جهنم يصير مأواه، ولا تحل روايته إلا لهتك حاله وإظهار المتهم بين رجاله، ورجال الحديث ثقات إلا النوشري المذكور فإني أتهمه به، والله تعالى أعلم.

حديث ابن عمر:

رواه الخطيب في الرواة عن مالك (كما في فتوى العراقي ٦/ب، واللآلئ ٢/ ١١٣، وموضعه في تجريده ص١٨٨) من طريق خطاب بن أسلم من أهل أبيورد، ثنا هلال بن خالد، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

قال الخطيب: في إسناده غير واحد من المجهولين، ولا يثبت عن مالك.

وقال الذهبي في الميزان (٤/ ٣١٢): هذا باطل. وقال ابن ناصر الدين (ص١٠٣): إن الخطيب رواه بإسناد فيه مجهولون عن خطاب.

قلت: ومما يؤكد بطلانه عن مالك ما نقله يحيى بن يحيى أنه لم يَعرف عن مالك شيئاً في هذا. كما في البدع لابن وضاح (ص٥٢)، ويأتي النقل بتمامه.

ورواه الدارقطني في الأفراد (أطرافه ٣/ ٣٧٠)، وأبو الطاهر محمد بن سعدون الموصلي (نقل سنده الشمس ابن عبد الهادي آخر رسالة لطيفة ص٨٨)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٦٢) من طريق محمد بن موسى بن سهل، ثنا يعقوب بن خرّة الدباغ، ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري،

عن سالم، عن أبيه، مرفوعاً بلفظ: «من وسَّع على عياله يوم عاشوراء وسَّع الله عليه سائر سنته».

قال الدارقطني: غريب [وفي نقل العراقي بدله: منكر] من حديث الزهري عن سالم، وإنما يُروى هذا عن ابن عيينة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر من قوله، ويعقوب بن خرة رواه عن ابن عيينة عن الزهري عن سالم، وهو ضعيف الحديث.

وقال الذهبي في الميزان (٤/ ٤٥٢، ومختصراً في تلخيص العلل المتناهية ٥٢٢): خبر باطل، لعله وهم. ووافقه ابن حجر في اللسان (٦/ ٣٧٥)، والألباني في الضعيفة (١٤/ ٧٤٣).

قلت: هذا منكر ظاهر، قد خالف الضعيفُ الثقات ـ كابن المديني وغيره ـ الذين رووه عن ابن عيينة من قول ابن المنتشر كما نص الدارقطني.

حديث عمر بن الخطاب موقوفاً:

قال ابن عبد البر في الاستذكار (١٠/ ١٤٠ رقم ١٤٢٩٧ ومن طريقه العراقي ٦/ب): حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، ثنا أبو محمد العابد، عن بهلول بن راشد، عن الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، قال: قال عمر بن الخطاب: «من وسَّع على أهله يوم عاشوراء وسَّع الله عليه سائر سنته».

قال يحيى بن سعيد: جرّبنا ذلك فوجدناه حقّاً.

قال ابن رجب في لطائف المعارف: في إسناده مجهول لا يُعرف.

وقال العراقي والسخاوي في المقاصد الحسنة (١١٩٣): سنده جيد!

قلت: في سماع سعيد بن المسيب من عمر كلام معروف، وكذا في ابن وضاح، وشيخه قال عنه العراقي: «اسمه خلف بن محمد، من أهل أفريقية، قال ابن يونس: وهو رجل معروف بالمغرب ولم أجد فيه جرحاً أو تعديلاً». وأُراه المجهول الذي أشار إليه ابن رجب، فهو علة الخبر، وخبره منكر؛ لأنه متأخر الطبقة، وتفرد بسند عن مشاهير ذوي أصحاب، ومن مصر والمدينة! ولو كان محفوظاً عن عمر لما قال أحمد والعقيلي والدارقطني وابن تيمية وغيرهم إن أعلى ما فيه بلاغ ابن المنتشر.

وعزاه السخاوي للدارقطني في الأفراد، ولم أجده في موضعه من أطرافه المطبوعة (١/ ١٠٣ ـ ١٠٩).

حديث ابن المنتشر بلاغاً:

رواه الدوري في تاريخه (٣/ ٤٥٣ رقم ٢٢٢٣) ـ ومن طريقه البيهقي في الشعب (٣/ ٣٧٩٦) والعراقي (٧/ أ) ـ عن الأسود بن عامر شاذان، عن جعفر بن زياد، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر قال: كان يُقال: من وسع على عياله يوم عاشوراء لم يزالوا في سعة من رزقهم سائر سنتهم.

ورواه الدوري (٣/ ٤٥٢ رقم ٢٢٢٢) عن ابن معين، ثنا أبو أسامة، عن جعفر الأحمر به.

وسنده جيد.

ورواه الإمام أحمد في مسائل صالح (١/ ٤١٨)، ومسائل ابن هانئ (١/ ١٣٦ رقم ٦٧٤)، ومسائل الكوسج (كما في لطائف المعارف ١١٢ ولم أجده في المطبوع)، وابن أبي الدنيا في العيال (٢/ ٣٨٦)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٢٣٦/ب الأصل ٢١٤)، والسمرقندي في التنبيه (١٢٣)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢/ ١٦٣)، وأبو جعفر بن المُسلِمة في الأول من أماليه (١١ وهو في مجموع ابن الحمامي ص١٩١)، والشجري في الأمالي (٢/ ٨٧)، والعراقي (ق٧/ أ)، وابن حجر في الأمالي المطلقة (ص٣٠) من طريق سفيان بن عيينة، عن جعفر الأحمر، عن ابن المنتشر.

قال سفيان بن عيينة: وكان من أفضل من رأينا بالكوفة، يعني ابن المنتشر، وقال: فجربنا ذلك نحواً من خمسين سنة فلم نر إلا سعة.

وجوّد بعضهم إسناده.

لكن قال الدوري في التاريخ (٢٢٢٢ وعنه ابن عدي ٢/ ١٤١): قلت ليحيى: قد رواه سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن محمد؟ قال يحيى: إنما دلّسه سفيان عن أبي أسامة. فقلت ليحيى: فلم يسمع سفيان من إبراهيم بن محمد بن المنتشر؟ فقال: بلى، قد سمع منه، ولكن لم يسمع هذا سفيان بن عيينة من إبراهيم بن محمد بن المنتشر.

قلت: ورواه محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ في جامع سفيان بن عيينة (كما في فتوى حديث التوسعة ق٧/ب) عن ابن عيينة عن ابن المنتشر، لم يذكر جعفر الأحمر، فدلس سفيان بذلك رجلين.

وقال الإمام أحمد في مسائل ابن هانئ: كان ابن عيينة يُطري ابن المنتشر، فقال لي: في إسناده ضعف. ثم قلت: أيا رحم الله ابن عيينة، دراهم السلطان! فسكت.

من أقوال العلماء فيه:

من ضعَّفه:

قال أحمد بن حنبل في رواية حرب الكرماني: لا أصل له. كما في منهاج السُّنَّة (٤/ ٥٥٥ و٧/ ٣٩ و٤٣٣ و٨/ ١٤٩، وقارن بلطائف المعارف ١١٢ ـ ١١٣).

وقال محمد بن عبد الحكم (كما نقل ابن الصلاح في طبقات الشافعية ١/ ١٩٢ من النوادر عن الشافعي لمحمد بن رمضان بن شاكر الزيات صاحب ابن عبد الحكم، ونقله الزركشي في التذكرة ١٨، وابن رجب في اللطائف ١١٣): ليس يصح الحديث الذي جاء: «من وسع على عياله يوم عاشوراء».

وقال أبو زرعة: باطل.

وقال العقيلي (٣/ ٢٥٢ و٤/ ٦٥): الحديث غير محفوظ. وقال (٣/ ٢٥٢): لا يثبت في هذا عن النبي ﷺ شيء، إلا شيء يُروى عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر مرسلاً.

وقال محمد بن وضاح في البدع (ص٩٥ ـ ٩٩): قال سعيد بن حسان: كنت أقرأ على ابن نافع كتبه، فلما مررتُ بحديث التوسعة ليلة عاشوراء قال لي: حَوِّق عليه، قلت: ولم ذلك يا أبا محمد؟ قال: خوفاً من أن يُتَّخذ سُنَّة.

قال يحيى بن يحيى: لقد كنتُ بالمدينة أيام مالك [ودَرْبِه؟] وبمصر أيام الليث وابن القاسم وابن وهب، وأدركَتْني تلك الليلةُ معهم، فما سمعتُ لها عند واحد منهم ذكراً، ولو ثبت عندهم لأجرَوا مِنْ ذِكرها ما أجرَوا مِنْ سائر ما ثبت عندهم.

وقال الدارقطني: الحديث غير محفوظ، فلا يثبت هذا عن رسول الله ﷺ في حديث مسند. نقله في العلل المتناهية (٢/ ٥٥٣ وهو معنى كلام الدارقطني في أطراف الغرائب والأفراد ٣/ ٣٧٠، وأقره الزركشي في التذكرة ١٨١).

وقال ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٣٢): وقد رُوي في التوسع فيه على العيال آثار معروفة، أعلى ما فيها حديث إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، قال: بلغنا أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته، رواه عنه ابن عيينة، وهذا بلاغ منقطع لا يُعرف قائله، والأشبه أن هذا وُضع لما ظهرت العصبية بين الناصبة والرافضة، فإن هؤلاء اتخذوا يوم عاشوراء مأتماً، فوضع أولئك فيه آثاراً تقتضي التوسع فيه واتخاذه عيداً، وكلاهما باطل.

وقال أيضا في أحاديث القصاص (٤٧): قال حرب الكرماني: سألت أحمد بن حنبل رحمه الله عن الحديث يروى من وسَّع على أهله يوم عاشوراء وسَّع الله عليه سائر سنته، فقال: لا أصل له. وأصله من كلام إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، قال: بلغنا، ولم نر عمن بلغه ذلك.

قلت: هكذا في الموضعين: «ابن المنتشر عن أبيه قال»، ولعله تصحف عن: «ابن المنتشر أنه قال».

وقال ابن تيمية (كما مجموع الفتاوى ٢٥/ ٣٠٠): ورووا في حديث موضوع مكذوب على النبي ﷺ أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه السَّنَة، ورواية هذا كله عن النبي ﷺ كذب.

وتقدم نقل سماحة الشيخ لكلام ابن تيمية بطوله في موضع آخر من الفتاوى.

وقال أيضاً: الخبر بذلك كذب اتفاقاً، وغلط من صحح سنده. نقله ابن مفلح في الفروع (٣/ ٨٥).

وضعفه الشمس ابن عبد الهادي في رسالة لطيفة (ص٤٩)، وفصّل أكثر (ص٥٨ ـ ٥٩) قائلاً: وكذلك قد يروج على كثير ممن ينتسب إلى السُّنَّة أحاديث يظنونها من السُّنَّة، وهي كذب باتفاق أهل المعرفة؛ كالأحاديث المروية في فضل عاشوراء ـ غير الصوم ـ وفضل الكحل فيه، والاغتسال

والخضاب والمصافحة، وتوسعة النفقة على العيال فيه، ونحو ذلك، وليس في عاشوراء حديث صحيح غير الصوم، وكذلك ما يُروى من فضل صلوات معينة فيه، فهذا كله كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة، ولم ينقل هذه الأحاديث أحد من أئمة أهل العلم في كتبهم، ولهذا لما سئل الإمام أحمد عن الحديث الذي يُروى: «من وسع على أهله يوم عاشوراء..» فقال: لا أصل له. انتهى.

وقال الذهبي في الميزان (٣/ ١٥٨): الخبر موضوع.

وقال ابن القيم في المنار المنيف (١١١ ـ ١١٢): ومنها أحاديث الاكتحال يوم عاشوراء والتزين والتوسعة والصلاة فيه وغير ذلك من فضائل؛ لا يصح منها شيء، ولا حديث واحد، ولا يثبت عن النبي ﷺ فيه شيء غير أحاديث صيامه، وما عداها فباطل، وأمثل ما فيها: «من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته»، قال الإمام أحمد: لا يصح هذا الحديث، وأما حديث الاكتحال والادهان والتطيب فمن وضع الكذابين، وقابلهم آخرون فاتخذوه يوم تألُّم وحزن، والطائفتان مبتدعتان خارجتان عن السُّنَّة، وأهل السُّنَّة يفعلون فيه ما أمر به النبي ﷺ من الصوم، ويجتنبون ما أمر به الشيطان من البدع.

وقال الشاطبي في الاعتصام (٢٢٤): .. فمنها اعتمادهم على الأحاديث الواهية الضعيفة والمكذوب فيها على رسول الله ﷺ والتي لا يقبلها أهل صناعة الحديث في البناء عليها كحديث الاكتحال يوم عاشوراء..

وقال ابن رجب في لطائف المعارف (١١٣): لا يصح إسناده، وقد روي من وجوه متعددة لا يصح منها شيء.

وقال أيضاً (١١٢): كل ما روي في فضل الاكتحال في يوم عاشوراء والاختضاب والاغتسال فيه فموضوع لا يصح. ونقل سماحة الشيخ كلامه بطوله.

وقال المجد الفيروزآبادي في سفر السعادة (٣٥٠ ـ وفي طبعة أخرى ١٤٤ ـ وقارن بالنقل في فيض القدير ٦/ ٢٣٦): باب فضائل عاشوراء ورد استحباب صيامه [كذا]، وسائر الأحاديث في فضله وفضل الصلاة فيه والإنفاق والخضاب والادهان والاكتحال وطبخ الحبوب وغير ذلك مجموعه موضوع مفترى، وقال أئمة الحديث: الاكتحال فيه بدعة ابتدعها قتلة الحسين رضي الله عنه.

قلت: أما فضل الصيام فيه فثابت.

وقال السيوطي في الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع (١٨٩): وقد روي في الفضل في التوسعة فيه على العيال حديث ضعيف.

وقال الشوكاني في الفوائد المجموعة (٩٩): إنه موضوع.

وتعقب المعلمي في حاشية الفوائد المجموعة (١٠٠) من صححه، وقال: إن طرقه يوهن بعضها بعضاً.

وأفرد محمد الزمزمي الغماري رسالة بعنوان: إتحاف الشرفاء في إبطال حديث التوسعة يوم عاشوراء، ردّ فيها على أخيه أحمد الذي صحح الحديث.

وقال الألباني في المشكاة (١٩٢٦): هو حديث ضعيف من جميع طرقه، وحكم عليه شيخ الإسلام ابن تيمية بالوضع فما أبعد، والشريعة لا تثبت بالتجربة.

وانظر: تمام المنة له (٤١٠ ـ ٤١٢)، والضعيفة (٦٨٢٤).

من قوّاه:

وفي المقابل فقد تساهل البيهقي في شعب الإيمان (٣٧٩/٧) فقال: أسانيده كلها ضعيفة، ولكن إذا ضُم بعضها إلى بعض أفاد قوة، والله أعلم.

وكذا حسَّن حديث جابر ابن القطان في جزء فضائل عاشوراء (ق١٦)، وضعف بقية طرقه، وساق شعراً لابن مزين، وقيل: إنه لعبد الملك بن حبيب في عمله بالحديث وأنه وجده حقاً، وتكلم ابن القطان على فقه الحديث بناء على ثبوته.

وقواه العراقي في فتوى خاصة (قمت بتحقيقها)، وحسَّنه في أماليه (كما المقاصد الحسنة ١١٩٣، والدرر المنتثرة ٤٢٧، والتعقبات على الموضوعات ٢١٦)، وهذا غير جزئه المفرد، كما هو صريح نقل السخاوي والسيوطي.

وقال ابن حجر في الأمالي المطلقة (٢٨) عن طريقَي أبي سعيد: لولا الرجل المبهم لكان إسناده جيّداً، لكنه يقوى بالذي قبله.

وناقض السيوطي تضعيفه السابق ذكره؛ فقال في الدرر المنتثرة (٤٢٧): بل هو ثابت صحيح!

وتبعهم غالب من صنَّف في الأحاديث المشتهرة بعدهم، وجلُّهم حاطب ليل، ينقل ولا يحقق.

ولأحمد الغماري جزء مطبوع أسماه: «هدية الصغراء»، صحح فيه الحديث ـ مع أنه شيعي! ـ وردَّ فيه على جماعة من الأئمة بمنطق بعيد كل البعد عن الصناعة الحديثية، ومعلومٌ أنه صاحب هوى؛ ويُعمل هواه في أحكامه الحديثية.

وتصحيحهم متعقب كما تقدم، والتحقيق أن **الحديث موضوع** على النبي ﷺ، وكل طرقه واهية أو موضوعة، فلا تصلح للتقوية.

فإذا كان هذا حال حديث التوسعة على العيال ـ وهو أقوى ما ورد في الباب كما نص ابن تيمية وغيره ـ فأحاديث الاغتسال والاكتحال والخضاب والتطيب فيه أضعف وأضعف، والله أعلم.





الحديث الخامس والثلاثون

* حديث: «**من غش العرب لم يدخل في شفاعتي ولم تنله مودتي**».

خرَّجه الإمام أحمد في مسند عثمان (رقم ٥١٩ بتحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله)، قال أبو عبد الرحمٰن عبد الله بن أحمد: وجدت في كتاب أبي: حدثنا محمد بن بشر، حدثني عبد الله بن عبد الله بن الأسود، عن حصين بن عمر، عن مخارق بن عبد الله بن جابر الأحمسي، عن طارق بن شهاب، عن عثمان بن عفان مرفوعاً: فذكره.

ورواه الترمذي (في المناقب، في فضل العرب، ج١٠ ص٤٢٩ الطبعة المصرية، بشرح تحفة الأحوذي) من طريق حصين المذكور، وقال: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حصين بن عمر الأحمسي عن مخارق، وليس حصين عند أهل الحديث بذاك القوي. اهـ.

وذكر الحافظ في تهذيب التهذيب تضعيفه عن جماعة من أئمة الحديث، وبعضهم رماه بالكذب، وشذَّ العجلي فوثّقه، وقال الحافظ في التقريب: متروك، من الثامنة.

وبذلك يُعلم أن هذا الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً أو موضوع، والله ولي التوفيق.

حُرر في ١٤٠٨/٤/١٣هـ

تخريج الحديث

الحديث المذكور رواه الترمذي (٣٩٢٨)، وابن أبي شيبة (١٢/ ١٩٣)، وعبد بن حميد (٥٣)، وابن قتيبة في فضل العرب (٩٣)، وعبد الله بن أحمد

في الوجادات (١/ ٧٢)، والبزار (٢/ ١٦)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (١/ ٨٧/أ الأصل ٦٧)، وابن الأعرابي في معجمه (١٤٢٦)، والدارقطني في الأفراد (١/ ١٦٩ أطرافه)، والبيهقي في البعث والنشور (١٧) والديلمي في مسند الفردوس (٥٦٦٥ زغلول، ٦٠٧٥ الزمرلي)، والعراقي في محجة القرب (٢٧).

كلهم من طريق محمد بن بشر العبدي، نا عبد الله بن عبد الله بن أبي الأسود، عن حصين بن عمر، عن مخارق، عن طارق بن شهاب، عن عثمان بن عفان مرفوعاً.

ورواه حرب الكرماني في المسائل (ص٤٤٢) عن يحيى الحماني، عن حصين به.

ورواه ابن عدي (٢/ ٨٠٣) من طريق جبارة بن المغلس، عن حصين به. والحماني وجبارة متهمان.

قلت: وهذا موضوع؛ لأن حصين منكر الحديث، ورماه بعضهم بالكذب.

وهذه أقوال الحفاظ في الحديث:

قال يحيى بن معين: هذا حديث باطل، كان حصين بن عمر شيخاً من العرب ليس بثقة. وقال علي بن المديني: إنما كتبنا هذا الحديث لنعرفه، وحصين بن عمر أحاديثه منكرة بمرة. (كما هو منقول على حاشية نسخة من مسند البزار).

وقال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حصين بن عمر الأحمسي عن مخارق، وليس حصين عند أهل الحديث بذاك القوي.

وقال البزار: هذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا عن عثمان عنه بهذا الإسناد، ولا نعلم أحداً تابع عبد الله بن عبد الله بن الأسود على هذا الحديث، ولا حصين بن عمر أيضاً تابعه أحد على هذه الرواية.

وبمعناه قال الدارقطني، وهذا مما يُبطل متابعتي جبارة والحماني.

وقال البيهقي: لم أكتبه إلا من حديث الحصين بن عمر الأحمسي، وهو عند أهل النقل ضعيف.

وقال الديلمي في مسند الفردوس (٦٠٧٥ الزمرلي): حصين بن عمر ليس بالقوي عند أهل الحديث.

والحديث عدّه ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (١٥٧) من الأحاديث ظاهرة النكارة، وأعله بحصين.

وعدّه الذهبي في الميزان (١/ ٥٥٣) من مناكير حصين أيضاً.

وقال العراقي بعد إيراده لكلام الترمذي: وحصين المذكور ضعفه الجمهور، ووثقه العجلي فقال: كوفي ثقة.

وأعله المناوي في فيض القدير (٦/ ١٨٦) بشدة ضعف حصين، ونقل كلام ابن تيمية.

وحكم عليه أحمد شاكر بالضعف الشديد في شرح المسند (١/ ٣٨٦).

وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٥٤٥): موضوع. وذكر أن هذا مخالف للحديث الصحيح: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي». وكذا حكم عليه بالوضع في ضعيف الترمذي (٣٩٢٨)، والمشكاة (٥٩٩٠)، وضعيف الجامع (٥٧١٥).

قلت: فهو مما يستدرك على من أفرد الموضوعات في مسند أحمد، مع التنبه على أن الحديث من الوجادات فيه.

وله شاهد لا يُفرح به:

رواه أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٤/ ٢٧٣) عن أبي زفر الهذيل بن عبد الله الضبي، ثنا أحمد بن يونس الضبي، ثنا محمد بن عبد الصمد بن جابر الضبي، ثني أبي، عن علي بن زيد، عن محمد بن المنكدر، عن جابر مرفوعاً مثله.

وسنده موضوع، محمد بن عبد الصمد صاحب مناكير، وأبوه ضعيف، وأبو زفر لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد ساق أبو الشيخ عن أبي زفر عن أحمد، عن محمد، عن أبيه ثلاثة أحاديث في فضل العرب كلها موضوعة.





الحديث السادس والثلاثون

* حديث: «**الصُّبْحة تمنع الرزق**».

ضعيف: خرّجه عبد الله ابن الإمام أحمد (في مسند عثمان رقم ٥٣٠ بتحقيق الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ)، وهذا سنده:

قال عبد الله بن أحمد: حدثنا أبو إبراهيم الترجماني، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن ابن أبي فروة، عن محمد بن يوسف، عن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الصبحة تمنع الرزق**».

ثم رواه عبد الله بسند آخر (رقم ٥٣٣) وهذا نصه: قال عبد الله بن أحمد: حدثني يحيى بن عثمان، يعني الحربي أبو زكريا، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن رجل قد سماه، عن محمد بن يوسف، عن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الصبحة تمنع الرزق**».

قال الشيخ أحمد شاكر تحت السند الأول: إسناده ضعيف جداً، ابن أبي فروة هو إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، قال البخاري في التاريخ الكبير (١/ ١/ ٣٩٦): «مديني تركوه»، ثم قال: «نهى ابن حنبل عن حديثه»، وفي التهذيب عن أحمد: لا تحل عندي الرواية عنه. ورماه بعضهم بالكذب، واتهمه أهل المدينة في دينه، وقال ابن معين: بنو أبي فروة ثقات إلا إسحاق.. إلى أن قال: والصبحة ـ بفتح الصاد وضمها ـ نوم الغداة، وفي اللسان: وفي الحديث أنه نهى عن الصبحة، وهي النوم أول النهار؛ لأنه وقت الذكر، ثم وقت طلب الكسب.

وقال الشيخ أحمد شاكر أيضاً: «والحديث ذكره السيوطي في الجامع الصغير (رقم ٥١٢٩) ونسبه أيضاً لابن عدي في الكامل، والبيهقي في الشعب [من حديث عثمان، وللبيهقي في الشعب][1] أيضاً من حديث أنس، ورمز له بالصحة، وهو خطأ؛ لأن أسانيده تدور على ابن أبي فروة، وبذلك تعقبه المناوي في الشرح الكبير (جزء ٤ صفحة ٢٣٢)، وقد استدركه قاضي الملك المدراسي في ذيل القول المسدد (٦٥/ ٦٧) وأطال القول فيه، وتكلف في بعض ما قال، حتى لقد قال في ابن أبي فروة: تكلموا فيه، لكن لم يتهم بالكذب! وهذا غير جيد، فإن إسحاق اتهم بالكذب كما نقلناه آنفاً».

ثم قال الشيخ أحمد تحت السند الثاني (٥٣٣): «إسناده ضعيف جداً، وهو مكرر (٥٣٠)، وقد سبق الكلام عليه مفصلاً، وقد زاده ضعفاً إبهام الرجل الذي روى عنه إسماعيل بن عياش، وهو إسحاق بن أبي فروة، وهو علة الحديث..».اهـ. المقصود من كلام الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ.

والأمر كما قال، فالحديث المذكور **ضعيف جداً** من الطريقين جميعاً، وقد جزم الحافظ في التقريب بأن إسحاق المذكور متروك الحديث، وذلك يدل على اقتناعه رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه متهم بالكذب، ويزيده ضعفاً أنه من رواية إسماعيل بن عياش عن إسحاق المذكور، وهو مدني، ورواية إسماعيل المذكور عن غير الشاميين ضعيفة لا يحتج بها؛ كما يعلم ذلك من التهذيب والتقريب وغيرهما، والله ولي التوفيق.

تخريج الحديث

الحديث يرويه إسماعيل بن عياش، واختلف عليه:

---

(١) سقط من نقل الناسخ، وهو من كلام العلامة أحمد شاكر.



فرواه عبد الله بن أحمد في الزوائد (١/ ٧٣) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٢٠٧ رقم ١١٦٢) ـ عن أبي إبراهيم الترجماني.

ورواه ابن عدي (١/ ٣٢٧) ـ ومن طريقه البيهقي في الشعب (٩/ ٢٧ رقم ٤٤٠٢ السلفية، أو ٤/ ١٨٠ رقم ٤٧٣١ زغلول) وابن الجوزي في الموضوعات (٣/ ٦٨) ـ من طريق يحيى بن عثمان.

ورواه القضاعي في مسند الشهاب (١/ ٧٣) من طريق يحيى بن عمر.

ورواه أبو الحسن علي بن عمر السكري الحربي في حديثه (رقم ١٩ ضمن مجموع فيه مصنفات أبي الحسن الحمامي وغيره ص١٥٦) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٤٦/ ٢٨٥) ـ من طريق الهيثم بن خارجة.

أربعتهم عن إسماعيل بن عياش، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن محمد بن يوسف، عن عمرو بن عثمان، عن أبيه.

ورواه عبد الله بن أحمد (١/ ٧٣) عن يحيى بن عثمان، ثنا إسماعيل بن عياش، عن رجل قد سماه، عن محمد بن يوسف به.

وهو ابن أبي فروة كما عند ابن عدي.

ورواه ابن عدي من طريق الهيثم بن خارجة عن ابن عياش، ولكن فيه: يوسف بن عثمان، وفي موضع آخر: يوسف بن محمد.

ورواه ابن عدي من طريق مسلمة بن عُلَيّ، عن ابن عياش، عن رجل، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك مرفوعاً.

قال ابن عدي والبيهقي: وهو ابن أبي فروة.

ومسلمة متروك.

وقال ابن عدي بعد سياق الطرق السابقة: وقد خلط بن أبي فروة في هذا الإسناد، وهذا الحديث لا يُعرف إلا به.

وقال البيهقي: وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة تفرد بهذا الحديث، وخلط في إسناده.

وقال ابن عساكر: إنه حديث غريب.

قلت: ابن أبي فروة هو إسحاق بن عبد الله، وهو متروك، وليس إسحاق بن

محمد بن إسماعيل بن أبي فروة الأخف حالاً، فالأخير متأخر الطبقة.

ولكن الراوي عن ابن أبي فروة ـ إسماعيل بن عياش ـ له نصيب من التخليط أيضاً، إن لم يكن التخليط كله منه:

فقد رواه الطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ١٠٣) من طريق معلى بن منصور، نا إسماعيل بن عياش، عن إسماعيل بن أمية، عن موسى بن عمران بن مَنّاح، عن أبان بن عثمان، عن أبيه مرفوعاً.

قال الطحاوي (٣/ ١٠٤): غير أن أهل الإسناد يضعفون هذا الإسناد؛ لأنه عن إسماعيل بن عياش عن غير أهل بلده، وإن كانوا لا يتحامَوْن روايتَه. اهـ.

قلت: وابن أمية مكي، حتى ابن أبي فروة مدني، فرواية ابن عياش عنهما منكرة، ثم ابن مَنّاح مجهول.

وهذه جملة من أحكام الحفاظ على الحديث:

فقال ابن طاهر في ذخيرة الحفاظ (٣/ ١٥٤٤): ابن أبي فروة هذا متروك الحديث.

وقال ابن الجوزي في كتابيه: هذا لا يصح.

وقال المنذري في الترغيب (٢/ ٣٣٦): وهو ظاهر النكارة.

وذكره الصغاني في الموضوعات (٩٠).

وقال الذهبي في الميزان (١/ ١٩٣): هذا الحديث منكر.

وقال في تلخيص الموضوعات (٧٢٤): إن ابن أبي فروة تالف.

وقال في تلخيص العلل المتناهية (٧٢٤): إن ابن أبي فروة متروك، ثم إسماعيل عن الحجازيين واه.

وقال الزركشي في الأحاديث المشتهرة (٥٥): ابن ابي فروة هذا متروك، ثم هو حجازي، ورواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين لا يحتج بها.

وقال الهيثمي (٤/ ٦٢): رواه أحمد [كذا] وفيه إسحاق بن أبي فروة، وهو ضعيف.

وضعف سنده السخاوي في المقاصد الحسنة (٦١٥).

وقال السيوطي في الدرر المنتثرة (٢٧٣): ضعيف.

وقال الألباني في الضعيفة (٣٠١٩): ضعيف جدّاً.

وله طريق أخرى:

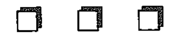
فرواه الغطريف في جزئه (٤٢)، والجرجاني في الأمالي (٤٠٠)، وأبو نعيم (٩/ ٢٥١)، وأبو بكر بن عبد الباقي الأنصاري في المشيخة (٦٣)، وابن عساكر (١٤/ ٣٤٣) من طريق سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان.

وهذه الطريق ليست أحسن حالاً، فسليمان متروك.

وعليه فلا يتأثر الحكم على الحديث بالضعف الشديد.

والحديث أورده الديلمي في الفردوس عن عثمان (٢/ ٤٢١).

وساق له شواهد كل من: السخاوي في المقاصد الحسنة (٦١٥)، والسيوطي في اللآلئ (٢/ ١٥٧ ـ ١٥٨)، والغماري في المداوي (٤/ ٣٧٤)، وكلها لا ترفع من حال الحديث، لقصورها وشدة ضعفها.





الحديث السابع والثلاثون

* روى عبد الله ابن الإمام أحمد أنه وجد بخط أبيه، وأبو داود، وابن ماجه، والنسائي في عمل اليوم والليلة، عن الوليد بن مسلم، قال: أخبرني الحكم بن مصعب المخزومي، أنه سمع محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن جده ﵁، عن النبي ﷺ أنه قال: «**من لزم الاستغفار جعل الله له من كل همٍّ فرجاً، ومن كل ضيق مخرجاً، ورزقه من حيث لا يحتسب**».

وأخرجه الحاكم من طريق الوليد المذكور، عن الحكم بن مصعب المذكور.

قال أبو حاتم الرازي: الحكم مجهول. وتناقض ابن حبان ﵀ فذكره في الثقات والضعفاء، وجزم الحافظ في التقريب بما قاله أبو حاتم، فقال فيه ما نصه: «الحكم بن مصعب المخزومي الدمشقي مجهول، من السابعة» ورمز له بعلامة أبي داود والنسائي وابن ماجه.

أما الحاكم فصححه! واعترض عليه الذهبي بقوله: الحكم فيه جهالة.

وذكره البخاري في التاريخ الكبير، وذكر أنه روى عن محمد بن علي، وروى عنه الوليد بن مسلم، وسكت؛ فلم يوثقه ولم يجرحه.

وجزم الشيخ العلامة أحمد شاكر في حاشيته على المسند بأنه صحيح بناء على سكوت البخاري عنه! وهو دليل عند الشيخ أحمد على ثقته عند البخاري، وهذا فيه نظر إلا أن يثبت بالنص أو الاستقراء ما يدل على أن البخاري أراد ذلك، ومن تأمل حاشية العلامة أحمد شاكر اتضح له منها تساهله في التصحيح لكثير من الأسانيد التي فيها بعض الضعفاء؛ كابن

لهيعة، وعلي بن زيد بن جدعان، وأمثالهما، والله يغفر له، ويشكر له سعيه، ويتجاوز له عما زل به قلمه أو أخطأ فيه اجتهاده، إنه سميع قريب.

وعلى كل حال فالحديث المذكور يصلح ذكره في الترغيب والترهيب لكثرة شواهده الدالة على فضل الاستغفار، ولأن أكثر أئمة الحديث قد سهلوا في رواية الضعيف في باب الترغيب والترهيب، لكن يروى بصيغة التمريض، كيُروى، ويُذكر، ونحوهما، لا بصيغة الجزم. قال الحافظ العراقي في ألفيته رحمه الله:

وإن تُرِدْ نَقْلاً لِواهٍ أو لما ... يُشَكُّ فيه لا بإسنادهما
فَأْتِ بتَمْريضٍ كيُرْوى واجْزِمِ ... بنَقْلِ ما صحَّ كقالَ فَاعْلَمِ
وسَهَّلوا في غيرِ مَوضوعٍ رَوَوْا ... مِنْ غيرِ تَبْيينٍ لِضَعْفٍ ورَأَوْا
بَيانَهُ في الحُكْمِ والعَقائدِ ... عن ابنِ مَهْدِيٍّ وغيرِ واحدِ

والله ولي التوفيق.

حُرر في ١٤٠٨/٧/١٧هـ.

تكميل: وقع في بعض روايات هذا الحديث: «**من لزم الاستغفار**»، وفي بعضها: «**من أكثر الاستغفار**»، والمعنى متقارب.

تخريج الحديث

الحديث المذكور رواه أبو داود (١٥١٨)، والنسائي في الكبرى (٦/ ١١٨ العلمية)، وابن أبي الدنيا في التوبة (١٧٤)، وفي الفرج بعد الشدة (٨)، وعبد الله بن أحمد في الوجادات (١/ ٢٤٨)، ومحمد بن نصر في قيام الليل (٤٢)، وجعفر الفريابي (كما في الأمالي المطلقة ٢٥٠)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (١٩٤/ أ ـ ب)، وابن حبان في المجروحين (١/ ٢٤٩)، والطبراني في الدعاء (١٧٧٤)، والكبير (١٠/ ٢٨١ رقم ١٠٦٥٥)، والأوسط (٦/ ٢٤٠)، وابن السني (٣٦٥)، وابن شاهين في الترغيب (١٧٦)، والحاكم (٤/ ٢٦٢)، والحسن بن محمد بن إبراهيم في أحاديث منتقاة (١٤٥/ ٢ كما في الضعيفة ٧٠٥)، وابن مردويه (كما في الدر المنثور ٣/ ١٨٢ و٦/ ٢٣٣)،

والثعلبي في تفسيره (٩/ ٣٣٨)، وأبو نعيم (٣/ ٢١١)، وابن بشران (٢/ ٣٢١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٥١)، وفي الشعب (١/ ٤٣٩ العلمية)، وفي الدعوات الكبير (١٤٢)، والخطيب (٥/ ٥٧)، والواحدي في الوسيط (٤/ ٣١٣)، وابن عمشليق في جزئه (٢٤)، والبغوي في شرح السُّنَّة (٥/ ٧٩)، وأبو القاسم التيمي الأصبهاني في الترغيب (١/ ١٧١)، وأبو طاهر السلفي في الوجيز (١٠٤)، وابن عساكر (١٣/ ٣٦٩ و١٥/ ٣٦)، والشجري في الأمالي (١/ ٢٤٤) والمزي في التهذيب (٧/ ١٣٦)، وابن حجر في الأمالي المطلقة (٢٥١) من طرق عن الوليد بن مسلم، ثنا الحكم بن مصعب، ثنا محمد بن علي، عن أبيه، عن جده ابن عباس مرفوعاً.

ورواه ابن ماجه (٣٨١٩)، وابن عساكر (١٥/ ٣٦) من هذا الوجه، لكنهما قصَّرا في إسناده.

قال أبو نعيم: هذا حديث غريب من حديث محمد بن علي عن أبيه عن جده، تفرد به عنه الحكم بن مصعب.

والحكم هذا مجهول، لم يرو عنه غير الوليد بن مسلم، فإسناده ضعيف.

وقال ابن حبان: لا أصل له بهذا اللفظ.

وقال البغوي: هذا حديث يرويه الحكم بن مصعب بهذا الإسناد، وهو ضعيف.

وأعله ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤/ ٦٥٠) بجهالة الحكم، وكذا الذهبي في تلخيص المستدرك، وفي مهذب سنن البيهقي (٣/ ١٢٧٨).

وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٧٠٥): ضعيف.

وهو كما قالوا.

بينما مشّى ابن حجر حال الحكم في الأمالي بقوله: وإخراج النسائي له مما يقوي حاله عندنا. فقال تبعاً لذلك: هذا حديث حسن غريب!

وقد ورد المتن بلفظ: «من أكثر من الاستغفار.. إلخ»، في نسخة جعفر بن نسطور الرومي، وذلك في مشيخة شهدة (١٠١)، والقند في أخبار سمرقند (٣٧٥).

وهذه النسخة من أشهر النسخ الموضوعة، فلا ترفع من حال الحديث، والله أعلم.



الحديث الثامن والثلاثون

* روى الإمام الحافظ عبد الله ابن الإمام أحمد في مسند أبيه: عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال له: «**يا علي أَسْبِغْ الوُضوء وإن شقَّ عليك، ولا تأكل الصدقة، ولا تُنْزِ الحمير على الخيل، ولا تجالسْ أصحاب النجوم**». (ج١ صفحة ٥٨٢).

وهذا سنده: قال عبد الله ابن الإمام أحمد: حدثني محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا هارون بن مسلم، حدثنا القاسم بن عبد الرحمٰن، عن محمد بن علي، عن أبيه، عن علي.. فذكره.

قال الشيخ العلامة أحمد شاكر في تعليقه عليه: «إسناده ضعيف؛ لأن علي بن الحسين لم يدرك جده علياً رضي الله عنه». وهو كما قال.

وفي سنده أيضاً هارون بن مسلم، قال فيه أبو حاتم: فيه لين، ويعرف هارون المذكور بصاحب الحناء، ووثقه الحاكم وابن حبان، كما في تهذيب التهذيب.

تخريج الحديث

الحديث المذكور رواه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١/ ٧٨)، وزوائد فضائل الصحابة (٢/ ٧٢٤)، وابن أبي عاصم ـ ومن طريقه الديلمي في مسند الفردوس (٥/ ٣٢٣ أو ١٣٠/أ وعنده خطأ) ـ عن محمد بن أبي بكر المقدمي.

ورواه أبو يعلى (١/ ٣٧٦) عن سويد بن سعيد.

ورواه الخرائطي في مساوئ الأخلاق (٧٨٨) عن عمر بن شبة، عن سويد.



كلاهما عن هارون بن مسلم، عن القاسم بن عبد الرحمٰن، عن محمد بن علي، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب.

ورواه الخطيب (٧/ ٤٣٤) من طريق الحسن بن مَحْمِي، عن سويد بن سعيد، به مرسلاً، دون ذكر علي بن أبي طالب.

وليس في المطبوع سقط، فقد نقله الذهبي في الميزان (١/ ٥٢٢) عن الخطيب كذلك، وهكذا وقع في تحقيق بشار عواد لتاريخ الخطيب (٨/ ٤٧١).

وعزاه في كنز العمال (١٣/ ١٥٠ رقم ٣٦٤٦٩) للخطيب في كتاب النجوم، وهو فيه (ص١٧٦) إلا أن ناسخه حذف أسانيده، وغالب الظن أنه بإسناده المثبت في تاريخه.

قلت: وهذا سند ضعيف جدّاً، هارون بن مسلم فيه ضعف، وضعّفه سوى من ذُكر أعلاه: الدارقطني (انظر: الجامع في الجرح والتعديل ٣/ ٢٣٠)، والقاسم واه، وعلي بن الحسين لم يدرك جده علي بن أبي طالب.

قال الذهبي في الميزان (١/ ٥٢٢): حديث منكر جدّاً، أحسب آفته ابن محمي.

قلت: ابن محمي ضعيف، ومخالفته بالإرسال غير محفوظة، ولكن تعقب ابن حجر في اللسان (٢/ ٢٢٨) تعصيب جنايته بابن محمي بأنه لم ينفرد بالحديث.

وأعله الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٢٣٦ و٥/ ١١٦) بضعف القاسم بن عبد الرحمٰن وهارون بن مسلم.

وله طريق أخرى بنحوه:

فرواه العقيلي (٢/ ٥٠)، وابن عدي (٥/ ٩٩٥)، والخطيب في الموضح (٢/ ٩٣)، وفي كتاب النجوم (١٧٥ مختصره) من طريق عبيد الله بن موسى، عن الربيع بن حبيب، عن نوفل بن عبد الملك، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه قال:

«نهانا رسول الله ﷺ أن ننزي الحمر على الخيل، ونهانا عن النظر في النجوم، وأمرنا بإسباغ الوضوء».

ونص ابن عدي على تفرد عبيد الله به، وأنه ليس بالمحفوظ.

وهذا إسناد ضعيف جدّاً: الربيع ضعيف، ولا سيما فيما يروي عنه عبيدالله، وما يرويه عن نوفل، وقد اجتمعوا في السند! ونسخة الربيع عن نوفل عن أبيه عن علي منكرة كما أفاد البخاري وأبو حاتم وأبو أحمد الحاكم وابن عدي (انظر: إكمال مغلطاي ٤/ ٣٣١ ـ ٣٣٢)، ونوفل مجهول منكر الحديث، قال عنه ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: مجهول. وقال أبو أحمد الحاكم: إن الحمل في نكارة الأحاديث على نوفل لا الربيع. وقال الدارقطني: مجهول، لم يرو عنه إلا الربيع. (انظر: المصدر السابق، وتعليقات الدارقطني على المجروحين ص٩٨)، وترجمته في التهذيب وفروعه فيها عوز، بل قال ابن حجر في التقريب: مستور!

وقال العقيلي عقب روايته: وقد رُوي عن النبي عليه السلام أنه نهى أن ننزي الحمر على الخيل بأسانيد أصلح من هذا، وأما إسباغ الوضوء ففيه أحاديث صحاح، وأما النظر في النجوم ففيه روايةٌ الغالب عليها اللين.

قلت: ويغني عنه حديث ابن عباس مرفوعاً: «والله ما اختصنا رسول الله ﷺ بشيء دون الناس إلا بثلاثة: أمرنا أن نسبغ الوضوء، وأن لا نأكل الصدقة، ولا ننزي الحمر على الخيل»، وصحَّحه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٨٠٨ وهو في الكبير ٣/ ٣٩٢).

أما آخر الحديث في النهي عن مجالسة أصحاب النجوم فلم أجد ما يصلح لتقويته، والقول فيه ما قاله العقيلي، والله أعلم.





الحديث التاسع والثلاثون

* روى أبو داود، قال: حدثنا مسدد، قال: أخبرنا حماد ـ يعني ابن زيد ـ، (ح) وحدثنا موسى بن إسماعيل، قال: أخبرنا حماد ـ يعني ابن سلمة ـ عن علي بن زيد، عن عمر بن حرملة، عن ابن عباس، قال:

كنت في بيت ميمونة، فدخل رسول الله ﷺ ومعه خالد بن الوليد، فجاؤوا بضَبَّين مشويَّين على ثُمامَتين[1]، فَتَبَزَّقَ رسول الله ﷺ، فقال خالد: إخالك تَقْذُرُهُ يا رسول الله! قال: **أجل!** ثم أُتي رسول الله ﷺ بلبن، فشرب، فقال رسول الله ﷺ: «**إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل: اللهم بارِكْ لنا فيه، وأطعِمْنا خيراً منه. وإذا سُقي لبناً فليقل: اللهم بارك لنا فيه، وزِدْنا منه. فإنه ليس شيءٌ يجزئ من الطعام والشراب إلا اللبن**».

قال أبو داود: هذا لفظ مسدد. اهـ.

قلت: وهذا السند ضعيف؛ من أجل علي بن زيد بن جدعان؛ لضعفه، ومن أجل عمر بن حرملة؛ لجهالته؛ كما في التقريب.

وقد ثبت في الحديث المخرج في الصحيحين: أن الضبَّ أُكل على مائدته ﷺ، وسئل عنه ﷺ فقال: «**ليس بحرام، ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه**».

وبذلك يُعلم أن الضب حلال، وإن لم يأكل منه النبي ﷺ، والله ولي التوفيق.

---

(١) ثمامتين: أي عودَين، واحدها ثُمام، وهو شجرٌ دقيق العود ضعيفُه. (عون المعبود ١٤١/١٠، وانظر: تاج العروس ٣٦٢/٣١).

الحديث المذكور رواه أبو داود (٣٧٣٠)، والترمذي في الجامع (٣٤٥٥)، وفي الشمائل (٢٠٦)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٧٩)، والطيالسي (٢٧٢٣)، وعبد الرزاق (٤/ ٥١١)، والحميدي (٤٨٢)، وابن سعد (١/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧)، وإسحاق بن راهويه (٤/ ٢٢٧)، وأحمد (١/ ٢٢٠ و٢٢٥ و٢٨٤)، وابن أبي عمر العدني في مسنده (كما في المطالب العالية ١٠/ ٥٨٣ والإصابة ٨/ ١٤٧)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٤٦٨)، وفي الطب النبوي (١٧٤)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (٣/ ٢٩٤)، وأبو نعيم في الطب النبوي (٧٤٦ و٧٤٧)، والبيهقي في الشعب (٥/ ١٠٤ و١٢٣)، وابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ١٢١ و١٢٣)، وفي الاستذكار (٨/ ٣٥٩)، والخطيب في المبهمات (٣٥٩)، والبغوي في شرح السُّنَّة (١١/ ٣٨٧ رقم ٣٠٥٥)، وفي الشمائل (١٠٠٧)، وابن بشكوال في الغوامض والمبهمات (١/ ١٥٩)، وعبد الغني المقدسي في الدعاء (١٠٩)، والمزي في تهذيب الكمال (٢١/ ٢٩٧)، وابن حجر في نتائج الأفكار (٢/ ق٢٨٤ ـ ٢٨٥ كما في عجالة الراغب المتمني للهلالي ٢/ ٥٣٩) من طرق عن علي بن زيد، عن عمر بن حرملة، عن ابن عباس مطولاً ومختصراً.

وورد عن بعضهم: عَمرو، وصوَّب البخاري في تاريخه (٦/ ١٤٩)، والترمذي في الجامع، وابن حبان في الثقات (٥/ ١٤٩)، وابن عبد البر، وغيرهم: عُمر.

كما وقع عند بعضهم: ابن أبي حرملة، وغير ذلك، وخطّأ ابن عبد البر جميع ذلك في الاستذكار.

وقال الترمذي: حديث حسن.

قلت: حسّنه بمجموع طرقه كما هو مصطلحه، ويأتي بيان طرقه ومدى صلاحيتها للاعتبار، أما هذا الإسناد فضعيف، فيه علتان:

علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف، وقد اختلف النقل عنه في اسم شيخه.

وشيخه مجهول، لم يرو عنه إلا ابن جدعان الضعيف، وقال أبو زرعة (كما في الجرح والتعديل ٦/ ١٠٢): لا أعرفه إلا في هذا الحديث.

• وروي عنه من وجه آخر:

فرواه ابن راهويه في مسنده (٣/ ٩٢٦) من طريق قيس بن الربيع، عن منصور، عن عمرو بن عبد الله، عن عمرو بن حرملة السلمي، عن عائشة، قالت: جاء سائل إلى رسول الله ﷺ وفي البيت ضب، فقال رسول الله ﷺ: «**إنّا لا نُطعمه مما لا نأكل**».

وهذا سند غريب، فيه علل، وهي: ضعف قيس، وجهالة ابن حرملة، والراوي عنه لم أجده، والمشهور الرواية الأولى عن ابن حرملة.

• وهذا المتن يُعرف عن عائشة من طريق أخرى:

فرواه أحمد في المسند (٦/ ١٠٥ و١٢٣ و١٤٤)، وفي العلل رواية عبد الله (٣/ ٤٣)، وابن راهويه (٣/ ١٠١٤)، وابن جرير في تهذيب الآثار (١/ ١٨٦ ـ ١٨٧ مسند عمر)، والطحاوي (٤/ ٢٠١)، والطبراني في الأوسط (٥/ ٢١٣ رقم ٥١١٢)، والدارقطني في العلل (٥/ ٦٢/ب)، وأبو نعيم في مسند أبي حنيفة (٧٨)، والبيهقي (٩/ ٣٢٥) من طريق حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، عن الأسود عنها بمعناه.

قال شعبة (كما في العلل لأحمد): ليس يذكر هذا عن إبراهيم أحدٌ غير حماد.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن حماد بن أبي سليمان إلا حماد بن سلمة وسفيان الثوري.

وقال البيهقي: تفرد به حماد بن أبي سليمان موصولاً، وقيل: عنه، عن إبراهيم، عن عائشة مرسلاً.

وهذا المرسل رواه ابن جرير، وابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١١)، والدارقطني في الأفراد (٥/ ٤١٣ أطرافه)، والبيهقي، من طرق عن حماد به كذلك.

ورواه الدارقطني في الأفراد من طريق أخرى ـ لكنها غريبة ـ إلى إبراهيم، عن عائشة.

وصحح أبو زرعة الرازي ـ كما نقل ابن أبي حاتم ـ والدارقطني في العلل إرسال الحديث، كما ضعفه البيهقي، وهو كما قالوا، والله أعلم.

وقد فصّل الدارقطني اختلاف طرقه في العلل، فليراجعه من أراد.

وله طريق أخرى رواها ابن أبي شيبة (٨/ ٢٦٧) ـ وعنه أبو يعلى (٧/ ٤٣٩ رقم ٤٤٦١) ـ من طريق عبيد بن سعيد، عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة.

وقال أبو زرعة: هذا خطأ، أخطأ فيه عبيد؛ قال: عن منصور، وإنما هو عن حماد.

كما رواه ابن جرير في تهذيب الآثار (١/ ١٦٧ مسند عمر)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (١٠٣١) ـ ومن طريقه ابن الدبيثي في الذيل (٢/ ٣٦٨ دار الغرب) ـ، وابن عدي (٢/ ٩٤) من طريق بشر بن معاذ، ثنا ثابت بن زهير، ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ في الضب: لستُ بآكله ولا محرمه.

وسنده ضعيف جداً، فثابت منكر الحديث، وقال ابن عدي: إنه لا يرويه عن هشام بسنده غيره. ثم قد رواه أيضاً بسند آخر عن ابن عمر مرفوعاً بزيادة منكرة.

وللحديث طريق أخرى:

فروى ابن ماجه (٣٣٢٢) عن هشام بن عمار، عن إسماعيل بن عياش، ثنا ابن جريج، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس مرفوعاً، للدعاء فقط.

ورواه أبو عبد الله بن مروان القرشي في الفوائد (٢٥/ ١١٣/ ٢ كما في الصحيحة ٢٣٢٠) من طريق هشام، نا إسماعيل، نا ابن جريج، قال: وابن زياد، عن ابن شهاب به.

وهذا سند ضعيف جدّاً، فهشام رواه بأخرة (كما في علل ابن أبي حاتم ٢/ ٤)، وقد تغير آخر عمره، وابن عياش الشامي ضعيف في غير أهل بلده، وابن جريج مكي، وهذا مدلس، وقد عنعنه، بل نفى يحيى القطان وغيره سماعه من الزهري.

وبيّن واسطته في رواية ابن مروان، وهو ابن زياد، ويظهر أنه عبد الله بن زياد بن سمعان، وهو متروك رُمي بالكذب.

على أن السند منكر أصلاً.

فقال أبو حاتم في العلل (٢/ ١٥): هذا خطأ من وجوه.

وفصّل ذلك ابن أبي حاتم في مكان آخر من العلل (٢/ ٤)، فقال: سألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار بآخرة، عن إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في الضب، وقصة خالد بن الوليد؟ قال أبي: هذا خطأ، إنما هو الزهري، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن ابن عباس، عن خالد بن الوليد، عن النبي ﷺ.

قلت لأبي: وفي حديث إسماعيل، عن ابن جريج، قال: فأتى النبي ﷺ بإناء، فشرب، وعن يمينه ابن عباس، وعن يساره خالد بن الوليد، فقال النبي ﷺ لابن عباس: أتأذن لي أن أسقي خالداً؟ فقال ابن عباس: ما أحب أن أوثر بسؤر النبي ﷺ على نفسي! فتناول ابن عباس، فشربه؟ قال أبي: ليس هذا من حديث عبيد الله بن عبد الله، ولا من حديث أبي أمامة بن سهل، وإنما هو من حديث الزهري عن أنس.

قال أبو محمد [هو ابن أبي حاتم]: وفي هذا الحديث بعض هذا الكلام، فقال النبي ﷺ: من أطعمه الله طعاماً فليقل: اللهم بارك لنا فيه، وارزقنا خيراً منه، ومن سقاه الله لبناً فليقل: اللهم بارك لنا فيه، وزدنا منه، فإني لا أعلم بجزىء من الطعام والشراب إلا اللبن.

قال أبي: ليس هذا من حديث الزهري، إنما هو من حديث علي بن زيد بن جدعان، عن عمر بن حرملة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، وأخاف أن يكون قد أُدخل على هشام بن عمار؛ لأنه لما كبر تغير. انتهى بطوله.

قلت: وحديث الزهري المحفوظ هو ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما من طرق عنه، عن أبي أمامة، عن ابن عباس، عن خالد في قصة أكل الضب أمام النبي ﷺ، وليس فيه الدعاء.

وهكذا روى القصة: سعيد بن جبير (وحديثه في الصحيحين)، ويزيد بن

الأصم (عند مسلم) كلاهما عن ابن عباس بالقصة، وليس فيه الدعاء.

وللدعاء شاهد من حديث عائشة:

رواه ابن حبان في المجروحين (٢/ ٦٤ بتحقيق شيخنا حمدي السلفي، وسقطت ترجمة عمر الكردي برمّتها في طبعة محمود زايد) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٢٩٣) ـ من طريق عمر بن إبراهيم الكردي، عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً نحوه.

قال ابن حبان عن الكردي: شيخ يروي عن مالك والثقات ما لم يحدثوا به قط، لا يجوز الاحتجاج بخبره ولا الرواية عنه.

ثم روى هذا الحديث، وقال: وهو شيء لا أصل له من حديث رسول الله ﷺ.

وحكم ابن الجوزي بوضعه، ونقل خلاصة كلام ابن حبان، وقول الدارقطني عن الكردي: كان كذّاباً يضع الحديث.

وقال الذهبي في تلخيص الموضوعات (٦٢٦): إن الكردي وضاع.

فظهر مما سبق أن حديث ابن عباس باللفظ المذكور في الأصل ضعيف، ولم يأتِ له جابر يصلح لتقويته، **فهو حديث لا يصح**، وقد وهم من حسّنه بمجموع طرقه، والله أعلم.





الحديث الأربعون

❋ حديث: «**أن النبي ﷺ عَقَّ عن نفسه بعد النبوة**»:

ضعيف أو موضوع.

قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح المهذب (جزء ٨ صفحة ٣٣٠) ما نصه: وأما الحديث الذي ذكره في عقِّ النبي ﷺ عن نفسه؛ فرواه البيهقي بإسناد عن عبد الله بن محرَّر ـ بالحاء المهملة والراء المكررة ـ عن قتادة، عن أنس: «**بأن النبي ﷺ عَقَّ عن نفسه بعد النبوة**».

وهذا حديث باطل، قال البيهقي: هو حديث منكر.

وروى البيهقي بإسناده عن عبد الرزاق، قال: إنما تركوا عبد الله بن محرر بسبب هذا الحديث.

قال البيهقي: وقد روي هذا الحديث من وجه آخر عن قتادة، ومن وجه آخر عن أنس، وليس بشيء، فهو حديث باطل.

وعبد الله بن محرر، ضعيف متفق على ضعفه، قال الحافظ في التقريب: هو متروك.

وقال ابن قدامة في المغني (ج ٨ ص٦٤٦) ما نصه: وإن لم يُعق عنه أصلاً؛ فبلغ الغلام وكسب فلا عقيقة عليه، وسئل أحمد عن هذه المسألة، فقال: ذلك على الوالد. يعني لا يعق عن نفسه؛ لأن السُّنّة في حق غيره. وقال عطاء والحسن: يعق عن نفسه؛ لأنها مشروعة، ولأنه مُرْتَهَنٌ بها، فينبغي أن يُشرع له فكاك نفسه، ولنا أنها مشروعة في حق الوالد، فلا يفعلها غيره؛ كالأجنبي، وكصدقة الفطر. اهـ.

وقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تحفة المودود في أحكام المولود ما نصه: الفصل التاسع عشر، في حكم من لم يعق عنه أبواه، هل يعق عن نفسه إذا بلغ؟ قال الخلال: باب ما يستحب لمن لم يعق عنه صغيراً أن يعق عن نفسه كبيراً. ثم ذكر من مسائل إسماعيل بن سعيد الشالنجي، قال: سألت أحمد عن الرجل يخبره والده أنه لم يعق عنه، هل يعق عن نفسه؟ قال: ذلك على الأب. ومن مسائل الميموني: قلت لأبي عبد الله: إن لم يعق عنه هل يعق عن نفسه كبيراً؟ فذكر شيئاً يروى عن الكبير؛ ضعّفه. ورأيته يستحسن إن لم يعق عنه صغيراً أن يعق عنه كبيراً. وقال: إن فعله إنسان لم أكرهه. قال: وأخبرني عبد الملك في موضع آخر أنه قال لأبي عبد الله: فيعق عنه كبيراً؟ قال: لم أسمع في الكبير شيئاً. قلت: أبوه معسر ثم أيسر، فأراد ألا يدع ابنه حتى يعق عنه؟ قال: لا أدري، ولم أسمع في الكبير شيئاً. ثم قال لي: ومن فعله فحسن، ومن الناس من يوجبه.

قلت: والقول الأول أظهر، وهو أنه يستحب أن يعق عن نفسه؛ لأن العقيقة سنة مؤكدة، وقد تركها والده؛ فشرع له أن يقوم بها إذا استطاع ذلك، لعموم الأحاديث، ومنها قوله ﷺ: «**كل غلام مرتهن بعقيقته، تُذبح عنه يوم سابعه، ويحلق، ويسمّى**». أخرجه الإمام أحمد، وأصحاب السنن، عن سمرة بن جندب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بإسناد صحيح.

ومنها حديث أم كرز الكعبية عن النبي ﷺ: «**أنه أمر أن يعق عن الغلام بشاتين، وعن الأنثى شاة**». أخرجه الخمسة.

وخرّج الترمذي وصحَّح مثله عن عائشة.

وهذا لم يُوجَّه إلى الأب، فيعم الولد، والأم، وغيرهما من أقارب المولود.

ويتلخص من ذلك أقوال ثلاثة، **أحدها**: أنه يستحب أن يعق عن نفسه؛ لأن العقيقة مؤكدة، وهو مرتهن بها.

الثاني: لا عقيقة عليه، ولا يشرع له العق عن نفسه؛ لأنها سُنَّة في حق أبيه فقط.

الثالث: لا حرج عليه أن يعق عن نفسه، وليس ذلك بمستحب؛ لأن الأحاديث إنما جاءت موجهة على الوالد، ولكن لا مانع من أن يعق عن نفسه أخذاً بالحيطة.

والصواب القول الأول؛ لأنها قربة إلى الله سبحانه، وإحسان إلى المولود، وفك لرهانه، فكانت مشروعة في حقه، وحق أمه عنه، وغيرهما من أقاربه، والله ولي التوفيق.

تخريج الحديث

الحديث المذكور رواه عبد الرزاق (٤/ ٣٢٩) ـ ومن طريقه ابن حبان في المجروحين (٢/ ٣٢)، والبيهقي (٩/ ٣٠٠) ـ وعلي بن المديني في العلل (٥٨)، وابن أبي الدنيا في العيال (٦٦)، والبزار (١٣/ ٤٧٨ رقم ٧٢٨١)، والروياني (٢/ ٣٨٦)، وابن عدي (٤/ ١٣٣)، والدارقطني في الأفراد (٢/ ١٦٠ أطرافه) عن عبد الله بن محرَّر، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً.

قال عبد الرزاق (كما عند البيهقي ومن نقل عنه): إنما تركوا ابن محرر لهذا الحديث.

قال البزار: إن حديث عبد الله بن محرر لا نعلم رواه أحد عن قتادة غيره، وهو ضعيف الحديث جدّاً، وإنما يُكتب من حديثه ما ليس عند غيره.

وقال البيهقي (٩/ ٢٩٩): حديث منكر.

وقال (٩/ ٣٠٠): وقد رُوي من وجه آخر عن قتادة، ومن وجه آخر عن أنس، وليس بشيء.

وأقره الذهبي في المهذب من السنن (٨/ ٣٨٨٧).

وقال ابن عبد البر في الاستذكار (٥/ ٣١٨): أجاز بعض من شذ أن يعق الكبير عن نفسه؛ بالحديث الذي يرويه عبد الله بن محرر، عن قتادة، عن أنس، قال: «عق النبي ﷺ عن نفسه بعد ما بعث بالنبوة». وعبد الله بن محرر

ليس حديثه بحجة، وقد قيل عن قتادة: أنه كان يفتي به. وروى عنه معمر قال: من لم يُعق عنه أجزأته ضحيته.

وقال ابن طاهر في ذخيرة الحفاظ (٢/ ٧٦٨) وفي التذكرة (٢١٦): عبد الله متروك الحديث.

وقال النووي في المجموع (٨/ ٣٢٣): هذا حديث باطل.

وقال الذهبي في الميزان (٢/ ٥٠٠): إن هذا الحديث من بلايا ابن محرر.

وعدّه في تاريخ الإسلام (٩/ ٤٧٢) من مفاريده.

وضعفه التاج علي بن عبد الله التبريزي في المعيار (٣/ ٢١١).

وقال ابن الملقن في البدر المنير (٩/ ٣٤٠): حديث ضعيف بمرة.

ويأتي حكم الإمام أحمد وابن حجر وغيرهما على الحديث قريباً.

فهذا السند حكمه واضح؛ لأن ابن محرر متروك، وبيّن ابن عبد البر ما يُمكن أن يكون أصل الحديث.

أما الوجه الآخر عن قتادة الذي أشار له البيهقي:

فلعله ما رواه أبو الشيخ (كما في الفتح ٩/ ٥٩٥) من طريق إسماعيل بن مسلم، عن قتادة.

قال ابن حجر: وإسماعيل ضعيف أيضاً.. فلعله سرقه منه. يعني ابن محرر.

قلت: إسماعيل بن مسلم هذا هو أبو إسحاق البصري ثم المكي، وهو واهٍ شبه متروك.

أو أنه ما رواه ابن شاهين في الخامس من الأفراد (رقم ٣) من طريق أبي قتادة الحراني، ثنا عبد الله الجُرَشي، عن قتادة به.

قال ابن شاهين: هذا حديث غريب، ولا أعرف لعبد الله الجرشي غير هذا الحديث عن قتادة.. وقال أبو قتادة: هذا أفادناه شعبة عن هذا الشيخ، وقال: ليس يروي هذا الحديث أحد غيره.

قلت: وهذا لا شيء، فأبو قتادة متروك مدلس، ولعله دلّس ابن محرر

ونسبه إلى ما لا يُشتهر، فهو الذي يصدق أنه لا يروي الحديث غيره.

أما الوجه الآخر عن أنس الذي أشار له البيهقي:

فرواه الخلال (كما في تحفة المودود ٨٨)، والطحاوي في شرح المشكل (٣/ ٧٨)، ومحمد بن عبد الملك بن أيمن في مصنفه (كما في فتح الباري ٩/ ٥٩٥ والتلخيص الحبير ٤/ ١٤٧) ـ ومن طريقه ابن حزم (٧/ ٥٢٨) ـ، والطبراني في الأوسط (١/ ٢٩٨)، وأبو الشيخ في الأضاحي (كما في طرح التثريب ٥/ ١٨٠ والتلخيص الحبير)، والضياء في المختارة (٥/ ٢٠٥) من طريق الهيثم بن جميل، ثنا عبد الله بن المثنى بن أنس، عن ثمامة بن أنس، عن أنس مرفوعاً.

ورواه أبو الشيخ (كما في الفتح ٩/ ٥٩٥) من طريق أبي بكر المستملي، عن الهيثم بن جميل، وداود بن المحبر، قالا: حدثنا عبد الله بن المثنى به.

وهناك كلام على رواية عبد الله بن المثنى عقب رواية الضياء، ولم يتضح في الأصل.

قلت: وهذا السند ظاهره يحتمل السلامة، فثمامة ثقة، والهيثم متفق على ثقته، إلا أن ابن عدي قال: إنه يغلط على الثقات، وعبد الله بن المثنى صدوق كثير الغلط، ويظهر أنه لم يضبطه:

فعند ابن أبي الدنيا بعدما رواه بالسند السابق قال: وربما قال: حدثنيه رجل من آل أنس، عن أنس.

ورواه الطحاوي (٣/ ٧٩) عن الحسين بن نصر، نا الهيثم، هكذا.

فيظهر أن هذا الحديث من أوهام ابن المثنى، وأن أصله حديث ابن محرر.

فقد روى الخلال (كما في تحفة المودود ٨٨) عن أبي داود أنه قال: قال: سمعت أحمد يحدّث بحديث الهيثم بن جميل، عن عبد الله بن المثنى، عن ثمامة، عن أنس؛ أن النبي ﷺ عق عن نفسه. قال أحمد: عبد الله بن المحرر، عن قتادة، عن أنس، أن النبي ﷺ عق عن نفسه، منكر، وضعّف عبد الله بن محرر.

وعزاه ابن القيم في زاد المعاد (٢/ ٣٣٢) لمسائل أبي داود، ولم أجده في المطبوع منها ومن سؤالاته.

فتأمل ذكر الإمام أحمد لحديث الهيثم، ثم إنكاره للحديث، وإعلاله بابن محرر، وهذا يوافق نص البزار على تفرد ابن محرر به.

وأخشى أن يكون لداود بن المحبر الكذاب شأنٌ في هذه الطريق، كأن يكون أدخل الحديث على شيخه ابن المثنى، أو متابِعه الهيثم، والله أعلم.

ولا سيما وقد قال الماوردي في الحاوي الكبير (١٥/ ١٢٩): روى الشافعي عن إبراهيم بن محمد، عن المثنى بن أنس، عن أبيه أنس.. فذكر الحديث.

كذا ساق السند، وإبراهيم هو ابن أبي يحيى، وقد كذّبه غير واحد، وقال أحمد: كان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه.

فحديثٌ يحفُّ بإسناده الكذابون والمتروكون، وأنكره الحفاظ، ثم ينفرد به راوٍ ليّن؛ ليس الحديث من شأنه؛ فهذا لا يبعد أن يكون دخل عليه من أحد هؤلاء الكذابين، والله أعلم.

ونعود لنقل أحكام أهل العلم:

فذكر الخلال عن الميموني في مسائله أن أحمد ضعّف حديثاً يُروى في العقيقة عن الكبير، ويظهر أنه هذا.

وتقدم قول البيهقي عن هذا الوجه أنه ليس بشيء.

وذكر ابن تيمية هذا الحديث في الفتاوى المصرية (٥٢٢ المختصر)، وقال: وهذا فيه نظر.

وقال ابن حجر في الفتح (٩/ ٥٩٥): وكأنه [يعني الشافعي] أشار بذلك إلى أن الحديث الذي ورد أن النبي ﷺ عق عن نفسه بعد النبوة لا يثبت، وهو كذلك.

ثم قال عن طريق ابن المثنى: الحديث قوي الإسناد. فلولا ما في عبد الله بن المثنى من المقال لكان هذا الحديث صحيحاً، لكن قد قال ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بقوي. وقال أبو داود: لا أخرج حديثه. وقال الساجي: فيه ضعف، لم يكن من أهل الحديث، روى مناكير. وقال العقيلي: لا يتابع على أكثر حديثه. وقال ابن حبان في الثقات: ربما أخطأ. ووثقه العجلي والترمذي وغيرهما، فهذا من الشيوخ الذين إذا انفرد

أحدهم بالحديث لم يكن حجة، وقد مشى الحافظ الضياء على ظاهر الإسناد فأخرج هذا الحديث في الأحاديث المختارة ما ليس في الصحيحين!

قلت: فمن الواضح أن ابن حجر يرى أن ظاهر إسناد الهيثم الثبوت، ولكنه افتقد شرط السلامة من العلة القادحة، وبذلك لا يصح، فليس كلامه متناقضاً كما فهمه أحد الأئمة المعاصرين.

وبهذا يتبيّن أن الإسناد منكر معلول، وقد حكم قدامى الأئمة على الحديث بالنكارة والبطلان.

ومن المتأخرين من مشى على ظاهر الإسناد ولم يتنبه لعلته، فقوّاه.

ومنهم الضياء في المختارة، والعراقي في طرح التثريب (٥/ ١٨٠)، والألباني في الصحيحة (٢٧٢٦).

والصواب مع من ضعّفه، والله تعالى أعلم.





الحديث الواحد والأربعون

* حديث رقم (٩٩٣)[١] في سنن ابن ماجه: حدثنا محمد بن أبي الحسين أبو جعفر، قال: حدثنا عمرو بن عثمان الكِلابي، قال: حدثنا عبيد الله بن عمرو الرَّقِّي، عن ليث بن أبي سُليم، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قيل للنبي ﷺ: إن ميسرة المسجد تعطلت! فقال النبي ﷺ: «**من عَمَّر مَيْسَرة المسجد كُتب له كِفلان من الأجر**».

قال في مصباح الزجاجة: هذا إسناد ضعيف؛ لضعف ليث بن أبي سليم.

وهو كما قال؛ من أجل ليث المذكور، وهو مخالف للأحاديث الصحيحة الدالة على فضل ميامن الصفوف، والله ولي التوفيق.

تخريج الحديث

رواه ابن ماجه (١٠٠٧ عبد الباقي)، وأبو أمية الطرسوسي في مسند ابن عمر (٩٥) ـ وعنه عثمان بن محمد السمرقندي في الفوائد (٥٥) ـ، والطبراني في الأوسط (٥/ ٦٤)، والدارقطني في التعليقات على كتاب المجروحين (٢٢٨) من طريق عمرو بن عثمان الكلابي، ثنا عبيد الله بن عمرو، عن ليث، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

ورواه ابن حبان في المجروحين (٢/ ٢٣٧) من طريق الكلابي، إلا أنه زاد موسى بن عبيدة بين ليث ونافع، ونص الدارقطني أن الزيادة وهم من ابن حبان، وأنه ليس لموسى في الحديث ذِكر، وأنه لم يرو ليث عن موسى شيئاً.

(١) بترقيم الأعظمي.



قلت: سنده ضعيف جدّاً، فالكلابي واه، وقد تفرد به، وليث ضعيف.

والحديث عدَّه ابن حبان منكراً ـ وتبعه ابن طاهر القيسراني في التذكرة (٧٧٠) ـ ولم يتعقبه الدراقطني في إنكاره، وصدَّره المنذري في الترغيب والترهيب (١/ ١١٩) بلفظة رُوي المشعرة بالتضعيف عنده، وعزاه لابن خزيمة. ولم أجده في المطبوع من صحيحه؛ ولا في مظنته من إتحاف المهرة (٩/ ٢٧٣ و٣٦٠)، فلعله تصحف من ابن ماجه، كما أفاد أبو إسحاق الحويني في تخريجه لفوائد السمرقندي.

وقال ابن حجر في الفتح (٢/ ٢١٣): في إسناده مقال.

وقال النووي في خلاصة الأحكام (٢/ ٧١٢)، والتاج علي بن عبد الله التبريزي في المعيار (٢/ ٣٩٣)، والعراقي في تخريج أحاديث الإحياء (١/ ٤٦٣)، والبوصيري في مصباح الزجاجة (١/ ١٢٢): إسناده ضعيف.

وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٥٧٠٨).

وقال سماحة الشيخ في إحدى فتاويه (ضمن مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ٢٦/ ٢٩١): حديث ضعيف، خرَّجه ابن ماجه بسند ضعيف.

وله طريق أخرى:

قال الطبراني في الكبير (١١/ ١٥٢ رقم ١١٤٥٩): ثنا محمد بن الحسن بن عجلان أبو شيخ الأصبهاني، ثنا إبراهيم بن محمد الفريابي، ثنا آدم بن أبي إياس، ثنا بقية بن الوليد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «من عمر جانب المسجد الأيسر لقلة أهله فله أجران».

وذكره الديلمي في الفردوس (٣/ ٥٢٨).

وسنده ضعيف: فبقية وابن جريج مدلسان، ولم يصرِّحا بالتحديث، وتفرُّد بقية ـ وهو حمصي ـ بهذا السند المكي المشهور غريب، وأخشى أن يكون أصله الذي قبله.

أما محمد بن الحسن فثقة (كما في تاريخ بغداد ٢/ ٢٢٧)، وشيخه صدوق (كما في تهذيب الكمال ٢/ ١٩١)، وآدم ثقة جليل (كما في تهذيب الكمال ٢/ ٣٠١).



وأعلَّه المنذري إشارةً في الترغيب (١/ ١٩١)، والهيثمي نصاً في مجمع الزوائد (٢/ ٩٤) بعنعنة بقية.

وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٥٧٠٩).

□ □ □



الحديث الثاني والأربعون

* حديث ابن مسعود: «**اللهم إني أسألك بمعاقد العز من عرشك**» لا يصح عن النبي ﷺ.

ونقل الزيلعي في نصب الراية (ص٢٧٢ ج ٤) عن البيهقي رحمه الله؛ أنه رواه في كتاب الدعوات الكبير؛ من طريق عامر بن خداش، قال: حدثنا عمر بن هارون البلخي، عن ابن جريج، عن داود بن أبي عاصم، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ أنه قال: «**اثنتا عشرة ركعة تصليهن من ليل أو نهار، وتتشهد بين كل ركعتين، فإذا تشهدت في آخر صلاتك فاثنِ على الله عز وجل، وصلِّ على النبي ﷺ، واقرأ وأنت ساجد فاتحة الكتاب سبع مرات، وآية الكرسي سبع مرات، وقل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، عشر مرات، ثم قل: اللهم إني أسألك بمعاقد العز من عرشك، ومنتهى الرحمة من كتابك، واسمك الأعظم، وكلماتك التامة. ثم سَلْ حاجتك، ثم ارفع رأسك، ثم سلم يميناً وشمالاً، ولا تعلّموها السفهاء، فإنهم يدعون بها فيستجاب**».

ثم قال: ورواه ابن الجوزي في كتاب الموضوعات، من طريق أبي عبد الله الحاكم، حدثنا محمد بن القاسم بن عبد الرحمٰن العتكي، حدثنا محمد بن أشرس، حدثنا عامر بن خداش به سنداً ومتناً.

قال ابن الجوزي: هذا الحديث موضوع بلا شك، وإسناده مخبط كما ترى، وفي إسناده عمر بن هارون، قال ابن معين فيه: كذاب. وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المعضلات، ويدعي شيوخاً لم يرهم. وقد صح عن النبي ﷺ النهي عن القراءة في السجود.

انتهى ما ذكره الزيلعي، وما نقله عن ابن الجوزي، رحمة الله عليهما جميعاً.

وبذلك يُعلم أن الحديث المذكور من الأحاديث الموضوعة، ولفظ المعاقد لفظ مجمل ومحتمل، فلا يجوز التوسل به، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٥٠) من القاعدة الجليلة في التوسل والوسيلة: أن أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ كره التوسل بمعاقد العز من العرش. انتهى.

وأما التوسل برحمة الله، واسمه الأعظم، وكلماته التامة؛ فهو توسل شرعي، قد دل عليه القرآن الكريم والسُّنَّة المطهرة؛ في قوله سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقوله ﷺ: «**من نزل منزلاً فقال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق: لم يضره شيء حتى يرتحل من منزله ذلك**». رواه مسلم في صحيحه[١] من حديث خولة بنت حكيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وهكذا التوسل بتوحيد الله، والإيمان به، وبالأعمال الصالحات؛ كل ذلك قد جاءت به السُّنَّة الصحيحة، كحديث أصحاب الغار، وهو مخرّج في الصحيحين[٢]، وكحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها سمعت النبي ﷺ يدعو في سجوده بقوله: «**اللَّهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك**». خرّجه مسلم في صحيحه[٣].

ومن المنكرات في هذا الخبر الموضوع من الأمر بقراءة الفاتحة وآية الكرسي في السجود، وقد صحَّ عن رسول الله ﷺ من حديث علي وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ النهي عن ذلك، خرَّجهما مسلم في صحيحه[٤] عنهما، والله ولي التوفيق.

---

(١) رقم (٢٧٠٨).

(٢) البخاري بأرقام (٢٢١٥ و٢٢٧٢ و٢٣٣٣ و٣٤٦٥ و٥٩٧٤)، ومسلم برقم (٢٧٤٣).

(٣) رقم (٤٨٦).

(٤) حديث علي برقمي (٤٨٠ و٢٠٧٨)، وحديث ابن عباس برقمي (٤٧٩ و٤٨٠).

تكميل: عمر بن هارون المذكور متروك الحديث؛ كما في التقريب.

تخريج الحديث

الحديث المذكور رواه الحاكم - ومن طريقه أبو القاسم التيمي في الترغيب (٢٠٢١) -، والبيهقي في الدعوات الكبير (٢/ ١٥٧)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٤٢) من طريق عامر بن خداش، أخبرنا عمر بن هارون، سمعت ابن جريج، عن داود بن أبي عاصم، عن ابن مسعود مرفوعاً.

ورواه الحاكم في المائة وغيرها (كما في القول البديع ٣٢٩، والجواهر المكللة ٥٥، ومن طريقه اللكنوي في المناهل السلسلة ٤٨)، ومن طريقه البيهقي والديلمي في الفردوس (١/ ٤٥٤، وانظر: تنزيه الشريعة ٢/ ١١٣)، والتيمي (٢٠٢٢) من طريق أحمد بن حرب، عن عامر به.

قال أحمد بن حرب: قد جربته فوجدته حقّاً.

وتسلسلت هذه العبارة بين الرواة.

كما أخرجه الواحدي في الدعوات مسلسلاً، ذكره ابن الجزري في الحصن الحصين (٢١٤ مع شرح الشوكاني)، وقال: في سنده من لا أعرفه.

قلت: ويظهر أنه بالسند الآنف، فقد نص الحاكم وأبو الحسن بن المفضل (كما نقل المنذري في الترغيب ١/ ٢٧٤) أن عامراً تفرد به عن عمر بن هارون.

وعزاه ابن حجر في المعجم المفهرس (رقم١٥١١) لعثمان بن المحمي في أول جزئه.

والحديث موضوع: فعامر له مناكير، وعمر بن هارون شديد الضعف، وابن جريج تدليسه قبيح، وقد عنعن، وأحمد بن حرب راويه مسلسلاً واه.

وحكم عليه ابن الجوزي بالوضع، وطعن في متنه، وأقره الذهبي في تلخيصه (٤٥٣)، وضعفه أبو الحسن بن المفضل، وتلميذه المنذري، والزيلعي في نصب الراية (٤/ ٢٧٢)، والعراقي في شرح الترمذي (كما في تنزيه الشريعة ٢/ ١١٣)، وابن حجر في الدراية (٢/ ٢٣٩)، وقال السخاوي في القول البديع: سنده واهٍ بمرة.

وتعقب السيوطيُّ في اللآلئ (٢/ ٦٨) بما لا طائل تحته.

وذكر للحديث شاهداً من حديث أبي هريرة، والوقع أنه اختلاف على ابن جريج في الحديث!

فرواه ابن عساكر (٣٦/ ٤٧١) ـ ومن طريقه ابن العديم (٥/ ٢٣٢٨) ـ من طريق أحمد بن أبي الحواري، نا عبد الكريم بن يزيد الغساني، عن أبي الحارث الخشني، عن أبيه الحسن بن يحيى الخشني، عن ابن جريج، عن ابن أبي رباح، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

وهذا السند مظلم ضعيف جداً، فعبد الكريم ذكره ابن عساكر بهذا الحديث فقط، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ومثله أبو الحارث (انظر: تاريخ دمشق ٦٦/ ١٢٥)، والحسن واهٍ.

وقال السخاوي في القول البديع: طرقه كلها واهية.

والظاهر أن أصلهما قول وهيب بن الورد بلاغاً دون تصريح بنسبته للنبي ﷺ، رواه أبو نعيم في الحلية (٨/ ١٥٩ ـ ١٦٠)، وعبد الرزاق الطبسي في الصلاة والنميري في الإعلام (كما في القول البديع ٣٣٩)، وابن بشكوال في القربة (١٢٤)، وعبد الغني المقدسي في الترغيب في الدعاء (٧١)، والضياء في العدة في الكرب والشدة (٤٦) نحو حديث ابن مسعود، وسنده قوي.

كذلك رواه الحسن بن رشيق العسكري في جزء منتقى من الأمالي (٢٩) بسند صحيح عن يحيى بن أيوب الغافقي من دعائه.

وورد لفظ السؤال بمعاقد العز من العرش في حديث الصحابية **قيلة بنت مخرمة** موقوفاً عليها في الدعاء عند النوم، وفيه: اللهم إني أسألك بمعاقد العز من عرشك، وبقية الدعاء الوارد في حديث ابن مسعود، مع زيادة.

وهذا رواه الطبراني في الكبير (٢٥/ ١٢)، وفي الدعاء (٢٣٦) من طريق عبد الله بن سوار العنبري، نا عبد الله بن حسان العنبري، أن جدتيه صفية ودُحيبة ابنتا عُليبة أخبرتاه، عن قَيلة، ضمن حديث طويل.

وقال في مجمع الزوائد (١٠/ ١٢٥): إسناده حسن.

قلت: ابن حسان ذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه جمع، وجدَّتاه

مجهولتان كما قال الذهبي، ولابن القطان كلام مهم عن هذا الإسناد في بيان الوهم والإيهام (٥/ ٩٢) يحسن إيراده، فقال: «صفية ودُحيبة لا يُعلم لهما حال، ولا قَيلة جدّة أبيهما أيضاً ممن صحَّت لها صحبة، وإنما تروى قصتها بهذا الطريق، والراوي لهذه القصة عن دحيبة وصفية ـ وهو عبد الله بن حسان العنبري ـ هو أيضاً غير معروف الحال، وهما جدتاه، وكنيته أبو الجنيد، وهو تميمي، ولا أعلم أنه من أهل العلم، وإنما كان عنده هذا الحديث عن جدتيه؛ فأخذه الناس عنه، منهم: أبو داود الطيالسي، والمقرىء، وأبو عمر الحوضي، وعبد الله بن سوار، وعلي بن عثمان اللاحقي، وحفص بن عمر، وعفان بن مسلم، وموسى بن إسماعيل، فما مثل هذا الحديث صُحِّح، فاعلم ذاك».

وله كلام آخر مهم جدّاً في هذا الإسناد (٥/ ١٤٦ ـ ١٤٧)، فقال: «هو أينما وقع راجع إلى أبي الجنيد عبد الله بن حسان العنبري.

قال أبو علي بن السكن: لم يروه غيره عن جدَّتيه صفية ودُحيبة بنتي عُليبة ـ ابنتا ربيبتي قيلة ـ أن قيلة حدثتهما.

وهذا غاية في الضعف، فإن أحاديث النساء متّقاة محذورة منها قديماً من أئمة هذا الشأن، إلا المعلومات منهن الثقات، فأما هؤلاء الخاملات القليلات العلم اللاتي إنما اتفق لهن أن روين أحاديث آبائهن؛ أو أمهاتهن؛ أو إخوانهن؛ أو أخواتهن؛ أو أقربائهن بالجملة؛ بحيث يُعلم أنهن مما [محو قدر سطرين في المخطوط] قد روت العلم، وتحملته، وحملته إلى الآخذين عنها: فإن الغالب في هؤلاء أنهن من المستورات، كمساتير الرجال، فأما مثل عمرة بنت عبد الرحمٰن، وعائشة بنت طلحة، وصفية بنت شيبة، وأشباههن من ثقاتهن: فلا ريب في وجوب قَبول روايتهن، ويكفيك من هذا أنك لا تجد في شيء من كتب الرجال المصنفة للتعريف بأحوال الرواة وإحصائهم ذكراً لهاتين المرأتين وأشباههما.

وعبد الله بن حسان أيضاً هو كذلك، أعني من المجاهيل الأحوال، الذين لا علم عندهم يُعرف، وقد اتفق له أن روى هذا الحديث، فأخذه عنه جماعة، كعبد الله بن سوار، وأحمد بن إسحاق، وحفص بن عمر الحوضي،

وعفان، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وأبي داود الطيالسي، والمقرئ، وعلي بن عثمان اللاحقي، ومع ذلك فلا تُعرف حاله، وكبر شأن هذا الحديث في المرأتين المذكورتين، فإنهما لا يعرفان أصلاً بغيره! وهو حديث طويل، تقتطع منه القطع بحسب تقاضي الأبواب إياها، فاعلم ذلك».

انتهى كلامه، وهو قوي متين، ولم يُذكر في تراجم المذكورين في الإسناد، فهو لا يرى هذا الإسناد شيئاً.

ثم هناك مظنة انقطاع فيه، لما ذكر ابن حبان في الثقات (٦/ ٢٩٥ و٤٨٠) أن صفية ودحيبة ترويان عن جدتهما زيدة بنت قيلة، عن أمها قيلة، ولكنهما صرحتا بالسماع من جدة أبيهما في أماكن أخرى.

ثم في آخر دعاء قيلة أوردت تعليم النبي ﷺ لفاطمة لما طلبت منه خادماً، ولفظه يخالف ما ثبت في تلك القصة، فهذا من الأدلة على ضعف الإسناد.

فالتحقيق أن هذا الإسناد لا يحتج به مطلقاً، ومن مشّاه فقد تساهل.

كما ورد لفظ السؤال بمعاقد العز من العرش في **حديث أنس عن أبي بكر الصديق** في الدعاء عند أبي الشيخ (كما في تنزيه الشريعة ٢/ ٣٣٠)، ومحمد بن العباس بن المهدي في شيوخه (ص٧٧)، والرافعي في التدوين (٣/ ١٣٤ ـ ١٣٥).

وهو في الفردوس للديلمي (١/ ٤٨٩).

وهو حديث موضوع، فيه عبد الله بن قيس، الراوي عن حميد الطويل، قال عنه الأزدي: كذاب. (كما في الميزان ٢/ ٤٧٣ واللسان ٣/ ٣٢٨).

وقد تصحف في التدوين والمشيخة إلى عبد العزيز بن قيس، وصوابه في مصادر ترجمته، وفي تنزيه الشريعة (٢/ ٣٣٠)، وهناك من لم أهتد له في الإسناد.

وبذلك يظهر أن هذا اللفظ **لا أصل له مرفوعاً**، أما موقوفاً فقد رُوي بسند ضعيف مجهول عن قيلة، وما ثبت إلا عن وهيب بن الورد وعن يحيى بن أيوب الغافقي من قولهما، وهما من طبقة أواسط أتباع التابعين، وقد خولفا في دعائهما هذا ممن سبقهما ولحقهما، كأبي حنيفة، وصاحبه محمد بن

الحسن، وأما أبو يوسف فقرن القول بها بورودها في الأثر، وقد علمت حاله.

انظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن (٤٨٢)، والهداية للمرغيناني (٤/٩٦)، ومجموع الفتاوى (١/٢٠٢ ـ ٢٠٣)، واقتضاء الصراط المستقيم (٤٠٧ ـ ٤٠٨)، وإغاثة اللهفان (١/٢١٦ ـ ٢١٧)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٢٦٢).

تنبيه: قال الزيلعي عن حديث ابن مسعود: عزاه السروجي في الحلية، وما وجدته فيها. وقال ابن حجر في الدراية: زعم السروجي أن هذا الحديث في الحلية، فليُنظر.

قلت: الذي في الحلية أثر وهيب بن الورد كما تقدم، وليس حديث ابن مسعود، ومضى في حديث: «أخِّروهن كما أخرهن الله» تغليظ القول من الزيلعي في السروجي لعدم دقته في العزو، والله أعلم.





الحديث الثالث والأربعون

* حديث سلمان الفارسي؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا تزوج أحدكم فكان ليلة البناء فليصل ركعتين، وليأمرها فلتصلّ خلفه، فإن الله جاعلٌ في البيت خيراً**».

ذكره الحافظ الذهبي في الميزان (ص٤٦٤ ج١) في ترجمة حجاج بن فروخ الواسطي، وقال ما نصه: هذا حديث منكر جداً. وذكر أن ابن معين والنسائي ضعّفا حجاجاً المذكور. انتهى كلام الذهبي.

وقال الحافظ ابن حجر في اللسان ما نصه: «قال العقيلي (ص١٧٧ ج١): رواه عبد الرزاق، عن ابن جريج، قال: حُدِّثنا أن سلمان قال: .. فذكر نحوه». انتهى المقصود.

وقال الحافظ في اللسان أيضاً، في ترجمة حجاج المذكور، بعد كلام العقيلي المذكور آنفاً: «قال أبو حاتم: شيخ مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره الساجي في الضعفاء، وقال ابن الجارود في الضعفاء: ليس بشيء». انتهى كلامه.

وبهذا يُعلم ضعف حديث سلمان المذكور، لضعف الحجاج، وللجهالة في رواية عبد الرزاق؛ لأن ابن جريج لم يذكر من حدّثه، أما توثيق ابن حبان فلا يعول عليه؛ لكونه معروفاً بالتساهل في ذلك.

تخريج الحديث

الحديث المذكور رواه البزار (٦/ ٤٩٤)، والعقيلي (١/ ٢٨٤)، والطبراني في الكبير (٦/ ٢٧٧ رقم ٦٠٦٧)، وفي الدعاء (٩٣٩)، وابن عدي (٢/ ٦٥٠)،

وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٨٦)، وفي تاريخ أصبهان (١/ ٥٦) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٢١/ ٤٢٧) ـ من طرق عن الحجاج بن فروخ، أخبرنا ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، عن سلمان مرفوعاً، وعند بعضهم قصة طويلة.

والحجاج هذا ضعيف جدّاً، وحديثه منكر، خالف فيه الثقات عن ابن جريج:

فرواه عبد الرزاق (٦/ ١٩٢ ومن طريقه العقيلي)، وسفيان (عند سعيد بن منصور ١/ ١٦٣ ومن طريقه البيهقي ٧/ ٢٧٢) كلاهما عن ابن جريج عن سلمان مرسلاً دون واسطة.

قال العقيلي: وهذا أولى.

وقال البيهقي: هذا منقطع.

والحديث الموصول أنكره العقيلي وابن عدي على حجاج.

وقال أبو نعيم في أخبار أصبهان: غريب، تفرد به الحجاج عن ابن جريج.

وضعفه ابن طاهر في ذخيرة الحفاظ (٣/ ١٦٧٤).

وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤/ ٤٤٠): إسناده ضعيف.

وضعفه الذهبي في تاريخ الإسلام (٣/ ٥١٦)، وأورده في ترجمة الحجاج في الميزان (١/ ٤٦٤) وقال: هذا حديث منكر جدّاً.

وأقره التاج علي بن عبد الله التبريزي في المعيار (٢/ ٣٩٦)، وابن حجر في اللسان (٢/ ١٧٨).

وقال الهيثمي في المجمع (٤/ ٢٩١): إن الحجاج ضعيف.

وقال الألباني في آداب الزفاف (٢٤): سنده ضعيف.

وللحديث طريق أخرى عن سلمان مرفوعاً:

رواها البخاري في تاريخه (١/ ٢٢٧ دون سياق المتن) والعقيلي (٤/ ١٣٥) وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٨٥) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٢١/ ٤٢٨) ـ من طريق قتيبة بن سعيد، عن الوسيم بن جميل، عن محمد بن مزاحم، عن صدقة، عن أبي عبد الرحمٰن السلمي عنه.

وهذا سند ضعيف جداً، فابن مزاحم متروك.

وقال البخاري: لم يُتابع عليه.

وقال العقيلي مثله.

وصدقة لم أميّزه، ولم أرَ من ذكر رواية السلمي عن سلمان، بل ذكروا أن روايته عن عثمان بن عفان مرسلة، ونص أبو حاتم أنه لم يسمع من عليّ، وقد توفيا بعد سلمان الفارسي، رضي الله عنهم.

وقد نقل ابن عدي (٦/ ٢٦٤) كلام البخاري، وقال: ومحمد بن مزاحم ليس بالمعروف في هذا الإسناد الذي ذكره البخاري، لا أدري ما هو؟

قلت: لأن البخاري لم يسق المتن، وقد بيّنته بقية المصادر المذكورة في التخريج، والله أعلم.

وصلاة الرجل بامرأته ليلة البناء لا يصح فيها شيء مرفوعاً، وإنما ثبت ذلك موقوفاً من فعل الصحابة، انظر: الدعاء لابن فضيل الضبي (٣٤)، ومصنف عبد الرزاق (٦/ ١٩١)، وتاريخ ابن الدبيثي (٤/ ٢٧٨)، وآداب الزفاف للألباني، وغيرها، والله أعلم.





الحديث الرابع والأربعون

* حديث: «**إذا طنّت أُذُن أحدكم...**».

قال ابن علان في الفتوحات الربانية شرح الأذكار النواوية (ج٦ ص١٩٨): قال السخاوي في القول البديع: رواه الطبراني، وابن عدي، وابن السني في اليوم والليلة، والخرائطي في المكارم، وأبو موسى المديني، وابن بشكوال، وسنده ضعيف.

وفي رواية بعضهم: «**إذا طنت أذن أحكم فليذكرني، وليصلّ عليّ، وليقل: ذكر الله من ذكرني بخير**».

قلت: وهي رواية ابن السني.

قال السخاوي: وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، ومن طريقه أبو اليمن بن عساكر، وذلك عجيب؛ لأن إسناده غريب؛ كما صرَّح به أبو اليمن وغيره. وفي ثبوته نظر، وقد قال أبو جعفر العقيلي: إنه ليس له أصل. اهـ.

وأخرجه ابن أبي عاصم أيضاً؛ كما نقله القسطلاني في مسالك الحنفاء.

قال ابن حجر الهيتمي في الدر المنضود: الحديث أخرجه جمع بسند ضعيف.

وإخراج ابن خزيمة له في صحيحه متعجب منه، فإن إسناده غريب، بل قال العقيلي: ليس له أصل. اهـ.

هذا الحديث يرويه محمد بن عبد الله بن أبي رافع، واختلف عنه:

فرواه مُعَمَّر بن محمد بن عبيد الله، عن أبيه محمد، عن أبيه عبيد الله، عن أبيه أبي رافع مرفوعاً.

وخالفه حِبّان بن علي (في المشهور عنه)، فرواه عن محمد بن عبيد الله، عن أخيه عبد الله، عن أبيه، عن جده مرفوعاً.

وروي عن حبان دون ذكر (عن أخيه) موافقة لرواية معمر.

ورواه مَنْدَل بن علي عن محمد به؛ دون ذكر (عن أخيه).

فأما رواية معمّر:

فرواها البزار (٩/ ٣٢٨)، والروياني (١/ ٤٧٣)، وابن خزيمة في صحيحه (كما في جلاء الأفهام ٩٨ وتفسير ابن كثير ٣/ ٥١٧، وتخريج أحاديث الكشاف ٣/ ١٣٤ وغيرهم) ـ ومن طريقه أبو اليمن بن عساكر (كما في القول البديع ٣٢٣) ـ، والعقيلي (٤/ ٢٦١)، والطبراني في الأوسط (٩/ ٩٢)، والصغير (٢/ ٢٤٥)، وابن عدي (٦/ ٤٥٠)، وابن الجوزي في الموضوعات (٣/ ٧٦)، والشجري في الأمالي (١/ ١٢٩) من طريق معمّر، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه مرفوعاً.

ومعمّر ضعيف جدّاً، ولا سيما فيما يرويه عن أبيه، وأبوه مثله!

وقال العقيلي عن معمر: لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به.

وقال الطبراني: إن معمراً تفرد به.

وقال ابن عدي: إن معمراً لا يتابع عليه. وأقره الذهبي في الميزان (٤/ ١٥٧).

وقال أبو اليمن وغيره: سنده غريب.

وأما طريق حبان:

فرواها ابن أبي عاصم في الصلاة على النبي ﷺ (٨١)، والعقيلي (٤/ ١٢٦٣ بتحقيق حمدي السلفي، وسقط سنده في طبعة قلعجي ٤/ ١٠٤)،

والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٣/ ٢٤١/أ الأصل ٢٨٣)، والطبراني في الكبير (١/ ٣٢١)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (١٦٦)، وابن عدي (٦/ ١١٣)، والبيهقي في الدعوات الكبير (٤٣٩ و٤٤٠)، وابن عساكر (٦/ ٤١٥)، والسلفي في المشيخة البغدادية (٣٥/ ٢٨٠/أ)، وابن بشكوال في القربة (٩٦)، وأبو موسى المديني في اللطائف (٨٩٠)، وابن الجوزي في الموضوعات (٣/ ٧٦) من طريق حبان بن علي عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أخيه عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده.

هذا هو المشهور عن حبان.

ورواه أبو يعلى (كما في جامع المسانيد لابن كثير ٩/ ٥٢١، والمطالب العالية ١٣/ ٨٩٥)، وابن حبان في المجروحين (٢/ ٢٥٠)، وابن بشكوال في القربة (٩٥) من طريق حبان، عن محمد، عن أبيه، عن جده. ليس فيه ذكر عبد الله أخي محمد.

ورواه الخرائطي في مكارم الأخلاق (٥٤٥ المنتقى) من طريق الهيثم بن جميل ـ وهو ثقة ـ عن حبان ومندل ابنا علي، كلاهما عن محمد، عن أبيه، عن جده. ليس فيه عبد الله أخو محمد كذلك.

وحبان ومندل كلاهما ضعيف، وشيخهما متروك، ويشتد ضعفه بروايته عن أبيه، وأخوه عبد الله مجهول الحال.

ولذلك فالحديث على كلا الإسنادين موضوع.

والحديث عزاه السخاوي في القول البديع للخراساني في الثامن من حديثه.

من أحكام الحفاظ عليه:

قال العقيلي: ليس له أصل.

وأنكره ابن حبان وابن عدي.

وقال البيهقي: هذا إسناد ضعيف.

وضعفه ابن طاهر في ذخيرة الحفاظ (١/ ٣٣٦)، وفي التذكرة (٦٦).

وقال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع.



وعده الذهبي في الميزان (٣/ ٦٤٥) من مناكير محمد بن عبيد الله.

وضعفه في تلخيص الموضوعات (٧٣٧).

وعدّه ابن القيم في المنار المنيف (٢٥) من الموضوعات، وقال: كل حديث في طنين الأذن فهو كذب.

وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٢/٣١٨): هذا الخبر موضوع أو ضعيف.

وقال ابن كثير: إن صح الخبر في ذلك. وقال: إسناده غريب، وفي ثبوته نظر.

وقال العراقي في تخريج الإحياء (١٠٦٥): سنده ضعيف.

وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (٧٠): سنده ضعيف، بل قال العقيلي: ليس له أصل.

وضعفه في القول البديع (٣٢٣) أيضا بنحوه، وقال: في ثبوته نظر.

وضعفه القسطلاني في مسالك الحنفا (٤١٩)، وغيره من المتأخرين.

وقال الألباني في الضعيفة (٢٦٣١): موضوع.

وأغرب الهيثمي فقال في مجمع الزوائد (١٠/١٣٨): إسناد الطبراني حسن!

وأما إيراد ابن خزيمة له في صحيحه فلا يقتضي تصحيحه، فما أكثر ما يورد الأحاديث الضعيفة في صحيحه منبّهاً عليها؛ ذاكراً لعلّتها، ولم أجد الحديث في المطبوع منه، ولا في إتحاف المهرة لابن حجر، فمن ادّعى أن ابن خزيمة يصححه فعليه الإثبات.

وإنما ذكرتُ هذا لأن بعض المتأخرين ـ من غير المحققين في الحديث ـ اغتر بإيراد ابن خزيمة له؛ وبكلام الهيثمي، فقوّى الحديث! منهم المناوي في فيض القدير (١/ ٣٩٩)، والتيسير (١/ ١١٤)، والعجلوني في كشف الخفاء (١/ ١١٠)، وغيرهما، فاقتضى ذلك التنبيه.

والله أعلم.

□ □ □



الحديث الخامس والأربعون

* حديث: «**أيعجز أحدكم أن يتقدم، أو يتأخر، أو عن يمينه، أو عن شماله**». زاد في حديث حماد: «**في الصلاة**»، يعني في السُّبْحة(١).

أخرجه أبو داود (ج١ ص٤٦٤) في الصلاة، باب الرجل يتطوع في مكانه الذي صلى فيه، وهذا سنده: حدثنا مسدد، أخبرنا حماد وعبد الوارث، عن ليث، عن الحجاج بن عبيد، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ الحديث.

وهذا الحديث ضعيف؛ لأن في إسناده الحجاج بن عبيد؛ مجهول كما في التقريب. وقال أبو حاتم: مجهول.

وفي إسناده أيضاً: إبراهيم بن إسماعيل، وهو أيضاً مجهول الحال، كما في التقريب.

وبهذا يتضح ضعف الحديث المذكور.

تخريج الحديث

الحديث يرويه ليث بن أبي سليم، واختلف عنه:

فرواه عنه حماد بن زيد، وعبد الوارث، واختُلف عليهما كذلك:

فرواه أبو داود (١٠٠٦) عن مسدد، ثنا حماد بن زيد وعبد الوارث، عن ليث، عن حجاج بن عبيد، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة مرفوعاً.

ورواه البغوي في شرح السُّنَّة (٣/ ٢١٥ رقم ٧٠٦) من طريق أبي داود، لكنه اقتصر على عبد الوارث فقط.

---

(١) أي صلاة النافلة، والمعنى بعد أداء الفريضة.



ورواه البيهقي (٢/ ١٩٠) من طريق أبي الربيع عن حماد بن زيد به.

وعلقه البخاري في تاريخه (١/ ٣٤٠) عن حماد به.

ورواه إسماعيل بن إسحاق القاضي (كما في العلل للدارقطني ٩/ ٧٢) ـ ومن طريقه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ١٩٣) ـ عن سليمان بن حرب، عن حماد، عن أيوب السختياني، عن يحيى بن عبيد، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وذكر الدارقطني (٩/ ٧٣) أن محمد بن عبيد بن حساب ـ وهو ثقة ـ رواه عن حماد، عن ليث، عن الحكم بن عتيبة، عن إبراهيم بن أبي إسماعيل، عن أبي هريرة مرفوعاً.

فقال الدارقطني عن رواية إسماعيل القاضي: لم يتابع عليه. وقال عن كلا الطريقين: إن غيرهما يرويه عن حماد بالسند المتقدم.

قال: وكذلك قال عبد الوارث عن ليث. ا.هـ.

ولكن علقه البخاري في تاريخه عن عبد الوارث، عن ليث، عن إسماعيل بن إبراهيم.

وهناك رواية أخرى لأحد المتهمين عن حماد، وتأتي.

وقد توبع حماد وعبد الوارث على الوجه الأول:

فرواه ابن أبي شيبة (٢/ ٢٠٨) ـ وعنه ابن ماجه (١٤٢٧) ـ وأحمد (٢/ ٤٢٥)، والمحاملي في أماليه رواية الأصبهانيين (كما في هدي الساري ٢٩) ـ ومن طريقه ابن حجر في التغليق (٢/ ٣٣٦) ـ عن إسماعيل ابن علية، عن ليث، عن حجاج بن عبيد، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة مرفوعاً.

ورواه ابن حبان في الثقات (٤/ ١٧)، والبيهقي (٢/ ١٩٠) من طريق معتمر، عن ليث به.

ورواه البزار (٢٦٣/ب) من طريق عبد الواحد بن زياد، عن ليث به.

وقال البزار: هذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد، والحجاج هذا هو الحجاح بن عبيد.

فهؤلاء خمسة من الثقات الرفعاء روَوه عن ليث بهذا الإسناد، وثمة اختلافات أخرى عن ليث:

فرواه البخاري في تاريخه (١/ ٣٤٠) عن عبيد الله بن موسى، عن شيبان، عن ليث، عن حجاج بن أبي عبد الله، عن إبراهيم بن إسماعيل الشامي، عن أبي هريرة مرفوعاً.

هكذا في تاريخ البخاري، وأورده الدارقطني في العلل (٩/ ٧٣) من طريق عبيد الله به، ولكن عنده: إسماعيل بن إبراهيم، ثم قال: وخالفه محمد بن شعيب عن شيبان، فقال: عن ليث، عن الحجاج بن أبي عبد الله، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة.

وعلقه البخاري في تاريخه (١/ ٣٤٠) عن همام، حدثنا ليث، عن أبي حمزة، حُدّثت به عن أبي هريرة مرفوعاً.

ورواه البخاري في تاريخه (١/ ٣٤١) من طريق أبي جعفر الرازي، عن ليث، عن حجاج بن يسار، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وأبو جعفر ضعيف.

ورواه يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن حماد بن زيد، وحفص بن غياث، كلاهما عن ليث، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن الحجاج بن عبيد، عن أبي هريرة مرفوعاً.

ذكره الدارقطني في العلل (٩/ ٧٤)، وقال المزي في تهذيب الكمال (٢/ ٥١): هذا خطأ.

قلت: الحماني متهم.

وقال الدارقطني: وقال عبد السلام بن حرب: عن ليث، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن أبي هريرة. لم يذكر الحجاج.

وقال البيهقي: ورواه جرير عن ليث، عن حجاج، عن إسماعيل بن إبراهبم أو إبراهيم بن إسماعيل.

فهذا ما وقفت عليه من اختلاف طرق الحديث، ويظهر أن الأرجح رواية

من رواه عن ليث، عن حجاج بن عبيد، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة.

وهذا سند ضعيف جداً، فيه ضعف ليث، واضطرابه، وجهالة حجاج، وإبراهيم.

وقد ضعَّفه سائر الحفاظ:

فقال البخاري في صحيحه (٨٤٨): ويُذكر عن أبي هريرة رفعه: لا يتطوع الإمام في مكانه. ولم يصح.

وقال في تاريخه (١/ ٣٤١): لم يثبت هذا الحديث.

ونقل البيهقي (٢/ ١٩٠) عن البخاري أنه قال: إسماعيل بن إبراهيم أصح، والليث يضطرب فيه.

وقال الدارقطني في العلل (٩/ ٧٤): لا يصح الحديث، والاضطراب من ليث.

وقال البيهقي: ليث بن أبي سليم يتفرد به.

وضعفه عبد الحق الإشبيلي في أحكامه، وكذا ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣/ ١٥٧).

وضعفه المنذري في مختصر سنن أبي داود (١/ ٤٦١) بجهالة إبراهيم.

وضعف النووي سنده في المجموع (٣/ ٤٥٥)، وقال في الخلاصة (١٥٦٤): اتفقوا على ضعفه.

وضعفه التاج علي بن عبد الله التبريزي في المعيار (٢/ ٣٨٨)، ونقل تضعيف البخاري محتجّاً به.

وأعله ابن رجب في شرح البخاري (٥/ ٢٦٢ بتحقيق طارق عوض الله) بضعف ليث، والاختلاف عليه، وجهالة راوييه.

وقال ابن حجر في الفتح (٢/ ٣٣٥): قوله: «لم يصح» هو كلام البخاري، وذلك لضعف إسناده واضطرابه، تفرد به ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف، واختلف عليه فيه.

وذكر ابن حجر أن الظاهر عن أحمد أنه لا يصحح الحديث.

وضعفه أيضاً في التغليق (٢/ ٣٣٧)، وفي النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٤١)، وفي هدي الساري (١٩).

وقال السيوطي في تدريب الراوي (١/ ١٢١) عن قول البخاري عن هذا الحديث «لم يصح»: وهذه عادته في ضعيف لا عاضد له.

والأمر كما قالوا، ومن اجتهد فصحح الحديث لغيره من المعاصرين فقد أبعد، والله تعالى أعلم.

□ □ □



الحديث السادس والأربعون

* ذكر ابن مفلح في الفروع (ج١ ص٢٩١) ما نصه: «ولأحمد وغيره بإسناد ضعيف عن أنس مرفوعاً: «**أن حسنات الصبي لوالديه أو أحدهما**»، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات».

تخريج الحديث

قلت: تبع ابنَ مفلح في العزو ابنُ اللحام في القواعد (١٨)، ولم أهتد له هكذا؛ لا في المسند، ولا في الموضوعات، ولا في غيرهما!

وكذلك قال المعلق على الطبعة المحققة من كتاب الفروع (١/ ٤١٢ التركي): لم نهتد له!

وأخشى أن تكون المسألة كلُّها وَهْم، وجلَّ من لا يسهو.

والحديث مخالف لحديث ابن عباس في صحيح مسلم: رفعت امرأة صبيّاً لها فقالت: يا رسول الله ألهذا حج؟ فقال: نعم، ولك أجر.





الحديث السابع والأربعون

* قال البيهقي (في الجزء الثامن، صحيفة ٣٢٤): كتاب الأشربة والحد فيها، باب السلطان يُكرِه على الاختتان؛ أو الصبي[١] وسيد المملوك يُأمران به، وما ورد في الختان: أخبرنا أبو سعد الماليني، أنبأنا أبو أحمد بن عدي الحافظ، حدثنا الحسن بن سفيان، حدثني محمد بن المتوكل، ثنا الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد المكي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن رسول الله ﷺ: **«أنه عَقَّ عن الحسن والحسين وختنهما لسبعة أيام»**.اهـ.

هذا **السند ضعيف** لأمرين، **أحدهما**: أنه من رواية الشاميين عن زهير هذا، وروايتهم عنه غير مستقيمة، كما في التقريب.

والثاني: عنعنة الوليد، وهو كثير التدليس والتسوية.

وفيه علة ثالثة: وهي أن محمد بن المتوكل الراوي عن الوليد ذو أوهام كثيرة، فيخشى أن هذا منها.

وفيه علة رابعة: وهي أن الختان في السابع غير معروف في شيء من الأحاديث الصحيحة المروية في شأن الحسن والحسين والعقيقة عنهما؛ ولا في غير ذلك فيما نعلم، وإنما المعروف في السُّنّة الختان بعد الكِبَر على عادة العرب، كما قال ابن عباس لما سئل عن سِنِّه حين مات النبي ﷺ؛ قال: توفي رسول الله وأنا مختون، وكانت سنُّه إذ ذاك حول الاحتلام.

---

(١) كذا في مطبوعة السنن، وفي حاشيتها أن على هامش نسخة: (لعله: الولي).



الحديث يرويه محمد بن المتوكل المعروف بابن أبي السري العسقلاني، واختُلف عليه:

فرواه ابن أبي الدنيا في العيال (٥٨٢)، والطبراني في الصغير (٢/ ٤٥)، وفي الكبير (كما في مجمع الزوائد ٤/ ٥٩)، وابن عدي في الكامل (٣/ ٢١٩)، والبيهقي (٨/ ٣٢٤)، وابن عساكر في تبيين الامتنان بالأمر بالاختتان (٢٤ و٢٥)، وابن العديم في بغية الطلب (٦/ ٢٥٧٣) من طريق محمد بن المتوكل المعروف بابن أبي السري العسقلاني، عن الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد المكي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر مرفوعاً.

ونص الطبراني على أنه لم يرو هذه الزيادة أحد إلا الوليد بن مسلم، ونص ابن عدي أن المتفرد هو ابن أبي السري.

وأعله الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ٥٩) بضعف ابن أبي السري.

ورواه الطبراني في الأوسط (٧/ ١٢) من طريق ابن أبي السري، عن الوليد، عن زهير، عن ابن عقيل، عن محمد بن المنكدر، عن جابر مرفوعاً.

وأشار محقق المعجم الأوسط أن زيادة «ابن عقيل» ليست في المعجم الصغير (وساقه بنفس السند)؛ ولا في مجمع البحرين.

ورواه أبو الشيخ في كتاب العقيقة (فتح الباري ١٠/ ٣٤٣، والدر المنثور ١/ ١١٤) من طريق الوليد، عن زهير، عن محمد بن المنكدر أو غيره، عن جابر به. قال الوليد: فسألتُ مالكاً عنه فقال: لا أدري، ولكن الختان طُهرة، فكلما قدَّمها كان أحب إليّ.

ورواه ابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ٦١ و٢٣/ ١٤٠)، وفي الاستيعاب (١/ ٥١) ـ ومن طريقه ابن العديم في الرد على ابن طلحة (كما في تحفة المودود ٢٠٧ وزاد المعاد ١/ ٨٢) ـ من طريق يحيى بن أيوب العلاف، عن ابن أبي السري، قال: حدثني الوليد بن مسلم، عن شعيب يعني ابن أبي حمزة، عن عطاء الخراساني، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن عبد المطلب ختن النبي ﷺ يوم سابعه، وجعل له مأدبة، وسمَّاه محمداً.

قال يحيى بن أيوب: طلبتُ هذا الحديث فلم أجده عند أحد من أهل الحديث ممن لقيته إلا عند ابن أبي السري.

وقال ابن عبد البر: غريب.

قلت: فهذه ثلاثة أوجه أو أربعة من الاختلاف على ابن أبي السري، وهو علتها كلها، فهو كثير الغلط، وقد خولف في بعض الأوجه التي رواها:

فرواه الدولابي في الذرية الطاهرة (١٥٠) من طريق عثمان بن عبد الرحمٰن الحراني، ثنا الوليد بن مسلم، عن زهير، عن محمد بن المنكدر مرسلاً: «ختن الحسين لسبعة أيام».

وعثمان مضعف أيضاً، ويدلس عن الضعفاء، وبقي في السند أن الوليد بن مسلم يدلس ويسوي، وقد عنعن، وهو شامي، وروايات أهل الشام عن زهير بن محمد مناكير، وعدّه ابن عدي والذهبي (الميزان ٢/ ٨٥ ومهذب سنن البيهقي ٧/ ٣٤٧١) من مناكير زهير، والواقع أن العلة ممن دونه، لكن حكمهما بالنكارة على حاله.

وقال العراقي في المغني عن حمل الأسفار (١/ ٤٠٦): من حديث جابر بسند ضعيف.. واختُلف في إسناده، فقيل: عبد الملك بن إبراهيم بن زهير، عن أبيه، عن جده. انتهى.

قلت: أخشى أن يكون في آخر العبارة تصحيف.

ومن الخلاف على جابر ما رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٨/ ٢٣٣)، وفي المسند (كما في المطالب العالية ١٠/ ٤٨٤ رقم ٢٣٠٤)، وابن أبي الدنيا في العيال (١/ ١٨٨ رقم ٤٨)، وأبو يعلى (٣/ ٤٤١)، والطبراني في الكبير (٣/ ٢٩ رقم ٢٥٧٢) من طريق شبابة، عن المغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «عق رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين». ليس فيه أمر الختان.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ٥٧): رجاله ثقات. وقال البوصيري في إتحاف المهرة (٥/ ٣٢٧ رقم ٤٧٧٧): إسناده حسن.

قلت: زاد الثقة إسماعيل بن أسد ـ شيخ ابن أبي الدنيا، والراوي عن شبابة ـ بآخر الحديث كلاماً لجابر، وفيه تصريح أبي الزبير بالسماع منه، فإن

كان السماع محفوظاً فالقول كما قال البوصيري، وإلا فأبو الزبير مدلس، وبقية الرواة عن شبابة ذكروا روايته بالعنعة.

وكذلك رُوي حديث العق عن الحسن والحسين عن جماعة من الصحابة، مثل ابن عباس، وعائشة، وبريدة بن الحصيب، وعلي، وأنس، وعبد الله بن عمرو، رضي الله عنهم، وليس عند أحد منهم ذكر الختان.

فالصحيح أن ذكر الختان يوم السابع غير محفوظ من حديث جابر.

وفي الباب حديث آخر:

قال ابن أبي شيبة (٨/ ٢٤٠): ثنا عبدة بن سليمان، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عبد الملك بن أعين، عن أبي جعفر، قال: كانت فاطمة تعق عن ولدها يوم السابع، وتسميه، وتختنه، وتحلق رأسه، وتَصدَّق بوزنه وَرِقاً.

وهذا السند معضل واه، فيه عبد الملك بن أعين، وهو رافضي جلد، أعرض عنه قومٌ، ومشّاه بعضهم، ولم يَرَ أبا جعفر (انظر: الإكمال لمغلطاي ٨/ ٣٠٢)، وأبو جعفر هو محمد بن علي بن الحسين بن علي رضوان الله عليهم ورحماته، ولم يُدرك جدَّه الحسين المتوفى شهيداً سنة إحدى وستين، فكيف يروي عن فاطمة رضي الله عنها المتوفاة قبله بخمسين سنة؛ فضلاً عن أن يُدرك القصة في العهد النبوي؟

قلت: وقد خالف عبدةَ الثقةَ أحدُ الضعفاء في إسناده:

فرواه الطبراني في الأوسط (١/ ١٧٦ رقم ٥٥٨) من طريق رواد بن الجراح، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال:

«سبعة من السُّنَّة في الصبي: يوم السابع يسمى، ويختن، ويُماط عنه الأذى، وتُثقب أذنه، ويُعَقُّ عنه، ويُحلق رأسه، ويُلَطَّخ بدم عقيقته، ويُتَصَدَّق بوزن شعره في رأسه ذهباً أو فضة».

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عبد الملك إلا رواد.

قلت: وهذا منكر سنداً ومتناً، علته رواد، وهو ضعيف صاحب مناكير، وقد اختلط، وروايته عن عبد الملك غريبة، وقد زاد زيادتين منكرتين، هما: ثقب الأذن، والتلطيخ بالدم.

وقال العراقي عن الحديث في تقريب الأسانيد (١٨٢/٥): إن صحَّ ذلك.

وضعّف سنده ابن حجر في الفتح (٩/ ٥٨٩ و١٠/ ٣٤٣)، وفي التلخيص الحبير (٤/ ١٤٨)، وكذا العيني في عمدة القاري (٢١/ ٨٤).

وقال الألباني في الضعيفة (٥٤٣٢ ونحوه في التعليقات الرضية على الروضة الندية ٣/ ١٤٨): منكر.

وذلك لضعف إسناده، ونكارة متنه، فهذا تراجعٌ منه عن تقوية الحديث قديماً بطريقيه في تمام المنة (٦٨).

بينما قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ٥٩): رجاله ثقات!

خبر آخر:

وروى البيهقي (٨/ ٣٢٦) من طريق موسى بن علي بن رباح، عن أبيه: أن إبراهيم ختن إسماعيل عليه السلام وهو ابن ثلاثة عشرة سنة، وختن إسحاق عليه السلام وهو ابن سبعة أيام.

وهذا مع كونه ليس مرفوعاً، فلعل أصله من الإسرائيليات، واليهود معروفون بالختان يوم السابع، ولذلك أنكر بعض أهل العلم الختان في اليوم السابع لكونه من شعائر اليهود، ذهب إلى ذلك الحسن البصري، والإمام مالك، والإمام أحمد في رواية مهنا وغيره، ونص الثوري وابن عيينة وأحمد أنهم لم يسمعوا في التوقيت للختان شيئاً، كما نص ابن المنذر أنه ليس لوقت الختان خبرٌ يُرجع إليه ولا سُنَّةٌ تستعمل.

انظر هذه الأقوال والخلاف في المسألة في: التمهيد (٢١/ ٦٠ ـ ٦١)، وتحفة المودود (٣٠٥ ـ ٣٠٨ بتحقيق الهلالي).

فكل هذه الإطلاقات من أولئك الحفاظ الكبار تؤكد وهاء الأحاديث والأخبار المذكورة قبل، وأنه ليس لها أصلٌ صحيح عن النبي ﷺ.

وقد تبيَّن أن جميع طرقه شديدة الضعف ومناكير، **فلا يصح في الباب شيء** كما أشار سماحة الشيخ رحمه الله، والله تعالى أعلم.





الحديث الثامن والأربعون

* روي عن عائشة أنها: «**أمّت نسوة في المكتوبة، فقامت بينهن وسطاً**».

قلت: أخرجه الحاكم في المستدرك، عن عبد الله بن إدريس، عن ليث، عن عطاء، عن عائشة: أنها كانت تؤذن، وتقيم، وتؤم النساء؛ فتقوم وسطهن. انتهى. وسكت عنه. انتهى.

انظر نصب الراية (ج٢ ص٣٠).

قلت: هذا السند ضعيف؛ لأن فيه ليث بن أبي سُليم، وهو ضعيف، ولأن ذكر الأذان فيه منكر؛ لأنه ليس للنساء أن يؤذنّ ولا أن يُقمن، وإنما ذلك من خصائص الرجال، ولهذا لم تُذكر هذه الزيادة في الروايات الأخرى التي ذكرها المؤلف، ولا في الروايات التي ذكرها الحافظ في التلخيص، والله ولي التوفيق.

حُرر في ١٤١٠/٩/٢٧هـ.

تخريج الحديث

هذا الأثر اختُلف فيه على ليث في سنده ومتنه:

فرواه الشافعي (كما في مختصر المزني ٢٤، وانظر: الأم ١/ ١٦٤) عن إبراهيم بن محمد، عن ليث بن أبي سليم، عن عطاء، عن عائشة، أنها صلت بنسوة العصر فقامت وسطهن.

وإبراهيم متروك.

ورواه ابن أبي شيبة (١/ ٢٢٣)، والحاكم (٢٠٣ ـ ٢٠٤)، ـ وعنه البيهقي (١/ ٤٠٨ و٣/ ٥١٧) ـ من طريق عبد الله بن إدريس، عن ليث، عن

عطاء، عن عائشة أنها كانت تؤذن وتقيم وتؤم النساء وتقوم وسطهن.

وسكت عنه الحاكم والذهبي.

ورواه ابن أبي شيبة (١/ ٢٢٣) عن معمر، عن ليث، عن عطاء، عن عائشة، أنها كانت تؤذن وتقيم.

ورواه ابن أبي شيبة (١/ ٢٢٣) ـ وعنه ابن المنذر في الأوسط (٣/ ٥٣) ـ عن ابن علية، عن ليث، عن طاوس، عن عائشة أنها كانت تؤذن وتقيم.

ورواه محمد بن يعقوب الديباجي في فوائده (٤) من طريق المعتمر، عن ليث، عن عطاء وطاوس، أن عائشة.. به.

ومدار جميعها على ليث بن أبي سُليم، وهو ضعيف، وضعَّف حديثه ابن حجر في الدراية (١/ ١٦٩)، وقد خالف عدداً من الرواة عن عائشة رووا عنها الإمامة دون الأذان والإقامة.

نعم؛ روى أبو نعيم الفضل بن دكين في كتاب الصلاة (٣٠٣) عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر، أن عائشة كانت تؤذن وتقيم.

لكن هذا الإسناد ضعيف جدّاً: فيه جابر الجعفي، وهو واه، ثم هو منقطع بين عامر الشعبي وعائشة، والله أعلم.





الحديث التاسع والأربعون

* حديث: «**إياكم والحسد، فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب**».

أخرجه أبو داود، وفي إسناده رجل مبهم، وهو الراوي له عن أبي هريرة، والمبهم لا يُحتج به؛ لجهالة عينه وحاله.

وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس رضي الله عنه، وفي إسناده عيسى بن أبي عيسى الحناط ـ ويقال: الخياط ـ وهو متروك؛ كما في التقريب.

ولكن تحريم الحسد ووجوب الحذر منه أمرٌ معلوم من الأدلة الأخرى، ومنها قوله جلَّ وعلا سبحانه في سورة الفلق: ﴿وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ۝٥﴾ [الفلق: ٥]، وقوله سبحانه في ذم اليهود: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النساء: ٥٤] الآية. والله ولي التوفيق.

تخريج الحديث

رُوي هذا الحديث عن جماعة من الصحابة:

حديث أبي هريرة:

رواه البخاري في تاريخه (١/ ٢٧٢ تعليقاً)، وأبو داود (٤٩٠٣)، وعبد بن حميد (١٤٣٠)، والبزار (١٥/ ١١٥)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٧٦٧)، والكلاباذي في بحر الفوائد (٢/ ٨٨٥ رقم ١٢١٨)، وفي مفتاح المعاني (٣٧٦/ ٢ كما في الضعيفة ١٩٠٢)، وابن بشران (٧١٣ و٨٦٨)، وابن عبد البر (٦/ ١٢٤)، والبيهقي في الشعب (٥/ ٣٦٦) وفي الآداب (١٣٥)،

والقاسم بن الفضل الثقفي في الأربعين (٢٦٣) من طرق عن سليمان بن بلال، عن إبراهيم بن أبي أسيد، عن جده، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وعزاه في الدر المنثور (٦/ ٤١٩) لابن مردويه.

وعبارة البخاري في تاريخه: إبراهيم بن أبي أَسيد المدني البراد، عن جده، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**إياكم والحسد، فإنه يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب**». روى عنه سليمان بن بلال، وأبو ضمرة، ويقال: ابن أبي أُسيد، ولا يصح.

فقوله: «لا يصح» حمله العراقي في تخريج الإحياء (١١٥) على الحديث، وكذا المناوي في فيض القدير (٣/ ١٢٥)، والألباني، وشعيب الأرناؤوط في حاشية تهذيب الكمال (٢/ ٥٣)، بينما حمله أحمد الغماري في المداوي (٣/ ١٧١) على النسبة، وكلاهما محتمل، ولعل الأول أولى للكثرة، ولأن فيهم حافظاً، والله أعلم.

وقال الألباني: رجاله موثقون، غير جد إبراهيم، وهو مجهول؛ لأنه لم يسم.

وهو كما قال.

حديث أنس، وله عنه طرق:

* الطريق الأولى:

رواها ابن ماجه (٤٢١٠) وعبد الرحمٰن بن القاسم بن الفرج الهاشمي في نسخة أبي مسهر وغيره (٤٦)، والبزار (١٢/ ٣٣٦)، وأبو يعلى (٦/ ٣٣٠ رقم ٣٦٥٦)، والآجري في الثمانين (٥٧)، وابن عدي (٦/ ٤٣٣)، وأبو طاهر المخلص في فوائده (١/رقم ٢٢٧)، وابن أخي ميمي في الفوائد (٢٦٦)، وابن زنبور في حديثه عن البغوي وابن صاعد والهاشمي (رقم ١١ ضمن جمهرة الأجزاء الحديثية ص٢٦٥)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢/ ١٣٦)، والخطيب في الموضح (١/ ٨٣ ـ ٨٤)، وابن طاهر في صفة التصوف (٤٨٥)، وإسماعيل التيمي في الترغيب (١١٠٧ و١٧٠٢)، والسمعاني في معجمه (١/ ٤٩٣ منتخبه)، وابن عساكر في تاريخه (٥٤/ ١٧٠ و٦٣/ ٣٦٤)، وفي معجم

شيوخه (١٤٢١)، وابن الدبيثي في الذيل (٣/ ٥٠٤)، وابن البخاري في المشيخة (٣١٢)، وابن كثير في طبقات الشافعية (٢/ ٤٧٩)، والسيوطي في بغية الوعاة (٢/ ٤١٣) من طرق عن ابن أبي فديك، عن عيسى بن أبي عيسى، عن أبي الزناد، عن أنس مرفوعاً.

وعيسى هذا متروك.

وضعفه العراقي في تخريج الإحياء (١١٥)، والبوصيري في مصباح الزجاجة (١٥٠٨)، والألباني في الضعيفة (١٩٠١).

ورواه أبو الشيخ في التوبيخ (٦٠)، والخطيب في الموضح من طريق يعقوب بن محمد الزهري عن ابن أبي فديك به، لكنه زاد الشعبي بين أبي الزناد وأنس!

قال الخطيب: لم يتابع يعقوب أحد على هذا القول، والمحفوظ ما ذكرناه أولاً.

ورواه ابن أبي الصقر الأنباري في مشيخته (٢٩) ـ ومن طريقه ابن العديم (٢/ ٨٦٦) ـ من طريق هَوْبَر، عن مخلد بن عيسى الخياط، عن أبي الزناد به!

والظاهر أن السند مصحّف، وهو من طريق أبي العلاء المعري!

ورجّح محقق المشيخة أن يكون (مخلداً) تصحف من (محمد) يعني: بن أبي فديك، و(بن) صوابها (عن)، والله أعلم.

* **الطريق الثانية:**

رواها ابن شاذان الأزجي في الفوائد المنتقاة (١/ ١٢٦/ ٢ كما في الضعيفة ١٩٠١)، والخطيب (٢/ ٢٢٧) من طريق محمد بن الحسين بن ريقا البزار، نا الحسن بن موسى الأشيب، ثنا أبو هلال، عن قتادة، عن أنس.

وقال العراقي في تخريج الإحياء (١١٥): إسناده حسن!

وتعقبه الألباني بأن أبا هلال لين، وأن محمد بن الحسين إنما أورد الخطيب هذا الحديث في ترجمته ولم يزد على ذلك، فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يجد له ترجمة.

قلت: والأمر كما ذكر الألباني، ولم أجد لمحمد بن الحسين ذكراً في غير هذا الحديث، ومع جهالته فإن تفرده بهذا الإسناد عن قتادة عن أنس غير محتمل، فهو منكر، والله أعلم.

* **الطريق الثالثة:**

رواها ابن زنجويه في الأموال (١٣١٧)، وابن عدي (٧/ ٩٢)، وأبو الشيخ في التوبيخ (٦١)، وابن بشران (٩٥٩)، والبيهقي في الشعب (٥/ ٣٦٧)، والخطيب في الكفاية (٢٤٥) من طريق واقد بن سلامة، عن يزيد الرقاشي، عن أنس مثله.

واقد شديد الضعف، وقد خالفه الأعمش فرواه مرسلاً:

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٩/ ٩٣)، وفي المسند (كما في مصباح الزجاجة ١٥٠٨)، وهناد في الزهد (١٣٩١)، والسمرقندي في تنبيه الغافلين (١٧٦)، وأبو الشيخ في التوبيخ (٧٥)، وابن عبد البر (٦/ ١٢٤).

وفيه الرقاشي، وهو شديد الضعف.

نعم، قال ابن حجر في النكت الظراف (١/ ٢٥١): له شاهد مرسل أخرجه إبراهيم الحربي في «النهي عن الهجران» له، من طريق عبد الله بن المغيرة عن الحسن. اهـ.

لكن لم يذكر سنده كاملاً ليُنظر فيه، وفيه عبد الله بن المغيرة ولم أهتد له، أما المذكورون في الثقات (٥/ ٣٤ و٥٣)، والجرح والتعديل (٥/ ١٧٤)، واللسان (٣/ ٣٦٣) فهم يختلفون في الطبقة مع راوي هذا الحديث.

كما أن فيه إرسال الحسن، ومراسيله من أوهى المراسيل.

وروي من حديث ابن عمر أيضاً:

رواه القضاعي (٢/ ١٣٦) من طريق عمر بن محمد بن حفصة أبي حفص الخطيب، ثنا محمد بن معاذ بن المستهلّ بحلب، ثني القعنبي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «إن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب».

أما ابن المستهل فهو بصري سكن حلب، ذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ١٥٣).

ولكن علته عمر بن محمد، فقد ذكره الذهبي في الميزان (٣/ ٢٢٢) بهذا الحديث فقط، وقال: فهذا بهذا الإسناد باطل. وأقره ابن حجر في اللسان (٤/ ٣٢٩)، وقال الألباني في الضعيفة (١٩٠١): لا يُعرف.

ويأتي مزيد كلام عنه قريباً.

ورُويت متابعة باطلة لما سبق:

فروى الدارقطني في غرائب مالك من طريق عمر بن محمد بن رزق الله الخطيب، عن الفضل بن صالح القيرواني، عن ابن وهب، عن مالك والليث، عن نافع، عن ابن عمر رفعه: «الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب».

ذكر ذلك ابن حجر في اللسان (٤/ ٤٤٣، وانظر: ٣/ ١٧١ منه).

وعمر بن محمد له ترجمة مظلمة في تاريخ بغداد (١١/ ٢٤٢)، وقال عنه الخطيب: كان غير ثقة. ونقل عن الدارقطني قوله: مشهور بوضع الحديث.

قلت: أكاد أجزم أنه عين الراوي في السند الذي قبله، لاتفاق الاسم، والأب، والنسبة، والطبقة، ومتن الحديث، ومَخرجه! وعليه فالحديث موضوع من الوجهين.

ثم الفضل ضعفه الدارقطني والخطيب.

وقال الدارقطني: إن هذا الحديث باطل.

حديث الحسن بن علي:

رواه ابن صصرى في أماليه من حديث الحسن بن علي، بلفظ: «الغل والحسد يأكلان الحسنات كما تأكل النار الحطب».

هكذا عزاه السيوطي في الجامع الصغير (٢/ ١٦٤ مع الفيض)، وأظن ذلك وهماً، فقد رُوي بهذا اللفظ عن الحسن البصري مرسلاً، فلعل الناقل رآه عن الحسن غير منسوب، فظنه ابن علي رضي الله عنهما، ولم أجده مروياً من حديث الحسن بن علي في أي مصدر.

وذكر الغماري في المداوي (٤/ ٥٥٢) نحو ما سبق، ثم عاد فعزاه في فتح الوهاب (٢/ ١٩٢) لابن صصرى في أماليه من حديث الحسن بن علي جازماً به، دون أن يذكر واسطته في الإحالة ـ كعادته ـ!

حديث علي:

ورد ضمن حديث طويل جدّاً في الوصية لعلي، وعلامات الوضع بينة عليه، رواه بطوله أبو موسى المديني في الأحاديث الطوال (٤٥/أ كما في مسند علي لأوزبك ٦/ ٢١٩٨ ثم ٢١٩٥ ـ ٢١٩٦، وفيه خلل طباعي)، وعنده محل الشاهد، ولفظه: «يا علي، إياك والحسد، فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب».

وهذا الحديث أخرج بعضه الحارث بن أبي أسامة في مسنده (٧٤ و٤٦٩ زوائده)، وابن شاهين في كتاب الجنائز (كما في نصب الراية ٢/ ٢٥٦)، والقضاعي في مسند الشهاب (٧٥)، والديلمي في مسنده (كما في فتح الوهاب ١/ ٧٨)، وأبو الحسن بن المهتدي في فوائده، وابن النجار في تاريخه (كما في اللآلئ المصنوعة ٢/ ٣٧٣ و٣٧٤)، والبيهقي في دلائل النبوة (٧/ ٢٢٩) ـ ومن طريقه أبو الخير القزويني في مناقب الصديق الأكبر (٤١/أ، كما عند أوزبك ٦/ ٢١٩٧) ـ وابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٨٤ و٣/ ١٨٣)، والشجري في الأمالي (٢/ ٢٤٢) من طرق عن حماد بن عمرو النصيبي، ثنا السري بن خالد، ثنا جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده مرفوعاً.

قال البيهقي: فذكر حديثاً طويلاً في الرغائب والآداب، وهو حديث موضوع، وقد شرطت في أول الكتاب ألا أخرج في هذا الكتاب حديثاً أعلمه موضوعاً.

وأفاد أبو الخير القزويني أنه موضوع.

وقال أبو موسى المديني: هذا حديث أغرب من الأول.

قلت: الله أعلم بحال الذي قبله!

وقال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع. وأقره الذهبي في تلخيص الموضوعات (٨٦٦).

وصرّح الذهبي في الميزان (٣/ ٤٤٩) أن الوصية مكذوبة.

وأورده الصغاني في الموضوعات (٩).

ونقل ابن كثير في البداية والنهاية (٥/ ٢٥٢) قول البيهقي مقرّاً له، وقال: إن النصيبي أحد الكذابين الصوّاغين.

وقال ابن حجر في المطالب العالية (٢/ ٢٥٢): هذا حديث ضعيف جدّاً.

قلت: علته النصيبي، فإنه كذاب، والسري قال عنه الذهبي: لا يُعرف. وقال الأزدي: لا يُحتج به. وقال فيه (باسم السري بن مخلد): ضعيف جدّاً. (انظر: اللسان ٣/ ١٢ و١٣)

وفي السند انقطاع بين محمد الباقر وعلي رضي الله عنه.

فتحصل مما سبق أن أمثل طرق الحديث ما جاء عن أبي هريرة، وأن سائر الطرق مناكير وموضوعات، **فالحديث ضعيف من جميع طرقه**، والله أعلم.





الحديث الخمسون

* حديث: **«كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان»**.

(ج٢ من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ص٢٧٢).

وهذا الحديث أخرجه البخاري رَحِمَهُ اللهُ في كتاب بدء الخلق (ص٢٨٦ ج٦) بلفظ: **«كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السماوات والأرض»**.

وأخرجه البخاري رَحِمَهُ اللهُ في كتاب التوحيد (ص٤٠٣ ج١٣) بلفظ: **«كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، ثم خلق السمٰوات والأرض، وكتب في الذكر كل شيء»**.

وأما الزيادة المذكورة، وهي: «وهو الآن على ما عليه كان»: فهي زيادة باطلة موضوعة، لا أصل لها في شيء من الروايات.

نبّه على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في الصفحة المذكورة أعلاه، قال رَحِمَهُ اللهُ: «وهذه الزيادة، وهي قوله: «وهو الآن على ما عليه كان»: كذبٌ مفترى على رسول الله ﷺ، اتفق أهل العلم على أنه موضوع مختلق، وليس هو في شيء من دواوين الحديث، لا كبارها، ولا صغارها، ولا رواه أحد من أهل العلم بإسناد صحيح ولا ضعيف ولا مجهول، وإنما تكلم بهذه الكلمة بعض متأخري متكلمة الجهمية، وتلقاها منهم هؤلاء الذين وصلوا إلى آخر التجهم، وهو التعطيل والإلحاد».

إلى أن قال رَحِمَهُ اللهُ: «وهذه الزيادة الإلحادية، وهي قولهم: «وهو

الآن على ما عليه كان»: قصد بها المتكلمة المتجهمة نفي الصفات التي وصف الله بها نفسه، من استوائه على العرش، ونزوله إلى السماء الدنيا، وغير ذلك..».اهـ. المقصود.

حُرر في ١٤١٠/١٢/١هـ.

تخريج الحديث

لفظة: «وهو الآن على ما عليه كان». لا توجد في شيء من كتب الحديث كما ذكر شيخ الإسلام.

ومن كلام شيخ الإسلام عن هذه اللفظة: مجموع الفتاوى (٢/ ٢٧٢) ـ الذي نقل منه سماحة الشيخ، وفيه نسبة الحديث للاتحادية ـ و(٢/ ١٧٦ ـ ١٧٧ و١٨/ ٢١٠)، والصفدية (٢/ ٢٢٣)، ودرء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٢٤)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٦٤ و٥٨٥).

وقال ابن القيم في مدارج السالكين (٣/ ٣٩١): وأما قوله: «وهو الآن على ما كان عليه»: فزيادة في الحديث ليست منه، بل زادها بعض المتحذلقين، وهي باطلة قطعاً.

ونقل حكم شيخ الإسلام ابن تيمية على اللفظة مقرّاً له: ابن حجر في الفتح (٦/ ٢٨٩)، والعيني في عمدة القاري (١٥/ ١٠٩)، وملا علي القاري في الأسرار المرفوعة (٣٣٦)، والعجلوني في كشف الخفاء (٢/ ١٧١).

وقال القاري إنه: «من كلام الصوفية، ويشبه أن يكون من مفتريات الوجودية القائلة بالعينية». وانظر: المصنوع (٢٢٠) له أيضاً.

وانظر: الاستقامة (١/ ١٦٧)، وتاريخ الإسلام (٣٢/ ٢٣٦ و٢٣٨)، والسير (١٨/ ٤٧٤ و٤٧٧)، واجتماع الجيوش الإسلامية (١٧٤).





الحديث الواحد والخمسون

* عن عيسى بن يزداد، عن أبيه رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا بال أحدكم فَلْيَنْتُر ذَكَره ثلاث مرات**».

رواه ابن ماجه **بسند ضعيف**، قاله الحافظ رحمه الله في بلوغ المرام، وأخرجه أحمد.

وهو ضعيف كما قال الحافظ رحمه الله؛ لأن عيسى وأباه مجهولان، قاله ابن معين. وقال البخاري وأبو حاتم: لا يصح حديثه؛ كما في تهذيب التهذيب.

تخريج الحديث

رواه أبو داود في المراسيل (٤)، وابن ماجه (٣٢٦)، وأبو الحسن القطان في زياداته عليه، وابن أبي شيبة (١/ ١٦١)، وأحمد (٤/ ٣٤٧)، ومسدد في مسنده (كما في مصباح الزجاجة ١/ ٤٨)، وابن أبي خيثمة في تاريخه (السفر الثاني ١/ ٦٠٦)، والعقيلي (٣/ ٣٨١)، وابن قانع في معجم الصحابة (٣/ ٢٣٨)، وابن عدي (٥/ ١٨٩٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١١٠٢)، والبيهقي (١/ ١١٣)، وابن الأثير في أسد الغابة (٥/ ٤٧٤) من طريق عيسى بن يزداد، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ.. الحديث.

وهذا إسناد واه، فيه ثلاث علل: جهالة عيسى، وكذا جهالة أبيه - قاله ابن معين وأبو حاتم وغيرهما - والإرسال.

حكم بإرساله: البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٣٩١)، وأبو داود، وأبو حاتم (في المراسيل ٨٨٦ والجرح والتعديل ٦/ ٢٩١ و٩/ ٣١٠، والعلل ١/ ٤١)، وابن حبان في الثقات (٣/ ٤٤٩)، وابن عدي، وغيرهم.



وقال البخاري، وأبو حاتم، وابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣/ ٣٠٧) وغيرهم: لا يصح الحديث.

وقال النووي في المجموع (٢/ ١١٠): واتفقوا على أنه ضعيف، وقال الأكثرون: هو مرسل، ولا صحبة ليزداد.

وذكره ابن عبد الهادي في الرسالة اللطيفة في الأحاديث الضعيفة (٢٧).

وقال ابن حجر في بلوغ المرام (بحاشية سماحة الشيخ ١/ ١١٧): إن سنده ضعيف.

وقال الألباني في الضعيفة (١٦٢١): ضعيف.

تنبيهات:

الأولى: أعله ابن حبان في الثقات (٣/ ٤٤٩) بزمعة بن صالح راويه عن عيسى، ولكن تابعه زكريا بن إسحاق عند أحمد وغيره.

الثانية: عزاه العلائي في جامع التحصيل (٢٠) لأبي داود في سننه، وتعقبه أبو زرعة العراقي في تحفة التحصيل (٢٣) أنه في المراسيل، لا السنن، وكذلك أطلق العزو لأبي داود متأخرو الحنابلة، مثل صاحب المبدع (١/ ٨٧) ودقائق أولي النهى (١/ ٣٧).

الثالثة: أورد الهيثمي الحديث في مجمع الزوائد (١/ ٢٠٧) وقال: رواه أحمد، وفيه عيسى بن يزداد تُكلم فيه أنه مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات.

وفاته أنه في سنن ابن ماجه، والله أعلم.

الرابعة: قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٤/ ١٥٨٩): إن القول بجهالة عيسى وأبيه تحامل من ابن معين! ولم يذكر له مستنداً ولا معارضاً! ولم ينفرد ابن معين بهذا الحكم أو يخالَف، على أنه حجة بذاته

فائدة: تكلم سماحة الشيخ في شرح بلوغ المرام (رقم ١٠١ مفرغ من الأشرطة): أجمع علماء الحديث على ضعف هذا الحديث، وأنه لا يصح عن النبي ﷺ. . . ثم معناه أيضاً غير صحيح.

وتوسع في تضعيفه رواية ودراية بزيادة عما ههنا.

كما تكلم على ضعفه مختصراً في حاشية البلوغ (١/ ١١٧).

الحديث الثاني والخمسون(١)

* عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**من غسَّل ميتاً فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ**».

أخرجه أحمد، والنسائي، والترمذي، وحسّنه. وقال أحمد: لا يصح في هذا الباب شيء.

قاله الحافظ رحمه الله في بلوغ المرام.

تخريج الحديث

للحديث طرق عن أبي هريرة رضي الله عنه:

طريق أبي صالح:

يرويه سهيل بن أبي صالح عنه، وقد اختلف عليه:

فرواه الترمذي (٩٩٣) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٣٧٦ رقم ٦٢٥) ـ، وابن ماجه (١٤٦٣)، والبيهقي (١/ ٣٠٠ ـ ٣٠١) من طريق عبد العزيز بن المختار.

ورواه أحمد (٢/ ٢٧٢) ـ ومن طريقه ابن الجوزي (٦٢٦) ـ، وبقي بن مخلد في مسنده (كما في التنقيح لابن عبد الهادي ١/ ٣٢٠ أضواء السلف)، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (٣٣ و٢٩٩)، والذهبي في السير (١٨/ ٣٥٦) من طريق ابن جريج.

---

(١) كُتب على الهامش: «**يُجعل مكان غيره، يراجع الأصل**».

قلت: لعل سماحة الشيخ أراد أن يُراجع الحديث مرة أخرى ويزيده بحثاً، فإن صح يُحوَّل من الكتاب، كما قال في الحديث الثاني والعشرين من هذا الكتاب، ولما تبيَّن ضعف الحديث أبقيناه في محله.



ورواه البخاري في تاريخه (١/ ٣٩٧ معلقاً)، وابن حبان (٣/ ٤٣٥ رقم ١١٦١) من طريق حماد بن سلمة.

كلهم عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.

ووقع في مصنف عبد الرزاق (٣/ ٤٠٧): عبد الرزاق، عن غيره، عن سهيل، [عن أبيه]، عن أبي هريرة.

كذا عنده، وما بين معقوفتين قال محققه الأعظمي: إنه سقط من نسختين. وقوله: عن غيره، أظنه يعني غير معمر الواقع في السند قبله، وشيخ عبد الرزاق هو ابن جريج، بدليل رواية أحمد وغيره من طريقه، والله أعلم.

ورواه الطبراني في الأوسط (١/ ٢٩٦ رقم ٩٨٥) من طريق عمرو بن أبي سلمة الشامي، ثنا زهير بن محمد، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وعمرو ضعيف، وروايته عن زهير خاصة شديدة الضعف، وقد رواه عن زهير من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة، وتأتي.

ورواه بقي بن مخلد في مسنده (كما في التنقيح لابن عبد الهادي ١/ ٣٢٠)، من طريق ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذه الرواية شاذة عن ابن أبي ذئب، والمحفوظ عنه عن صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة، وتأتي.

ورواه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (٣٠٠)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ٣٧٩) من طريق هشام بن سليمان المخزومي، عن ابن جريج، عن ابن أبي ذئب به.

وهذا رواية منكرة عن ابن جريج وعن ابن أبي ذئب، وعلتها هشام، وهو ضعيف في ابن جريج.

ورواه أبو نعيم في الحلية (٩/ ١٥٨ وعنده تحريف شديد، صوابه في علل الدارقطني ١٠/ ١٦٢ وتقريب البغية للهيثمي ١/ ٤٤٧) من طريق حرملة، عن الشافعي، عن سفيان بن عيينة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً.

هكذا رواه حرملة عن الشافعي، وخالف فيه المشهور عن سفيان:

فرواه أبو داود (٣١٦٢) ـ ومن طريقه ابن حزم (٢/ ٢٣)، والبيهقي في الكبرى (١/ ٣٠٠)، وفي المعرفة (٢/ ١٣٤)، وفي الخلافيات (٣/ ٢٧٣) ـ عن حامد بن يحيى.

ورواه الحميدي وابن أبي عمر العدني (كما في علل الدارقطني ١٠/ ١٦٢).

ثلاثتهم عن سفيان، عن سهيل، عن أبيه، عن إسحاق مولى زائدة، عن أبي هريرة.

فزاد إسحاق في سنده.

ورواه بقي بن مخلد في مسنده (كما في التنقيح لابن عبد الهادي ١/ ٣٢٠) من طريق يحيى الحماني، عن خالد بن عبد الله، عن سهيل مثل رواية سفيان.

والحماني متهم.

ورواه إسماعيل بن أبي جعفر عن سهيل، عن أبيه، عن إسحاق، عن أبي هريرة موقوفاً. كما في العلل للدراقطني (١٠/ ١٦٢).

ورواه البخاري في تاريخه (١/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧) من طريق إسماعيل ابن علية، عن سهيل، عن أبيه، عن إسحاق مولى زائدة، عن أبي هريرة موقوفاً.

وذكر الدارقطني (١٠/ ١٦٢) أن ابن علية رواه عن سهيل، عن إسحاق مولى أبي زائدة، عن أبي هريرة موقوفاً، لم يذكر أبا صالح.

قال البيهقي (١/ ٣٠١): رواه ابن علية عن سهيل مرة مرفوعاً ومرة موقوفاً.

ورواه البيهقي (١/ ٣٠١) من طريق عفان، ثنا وُهيب بن خالد، نا سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن الحارث بن مخلد، عن أبي هريرة مرفوعاً.

قال البيهقي: كذا رواه، ولا أراه حفظه.

وذكر الدارقطني في العلل (١٠/ ١٦١) أن وهيباً رواه عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة موقوفاً.



ورواه سمويه في فوائده (كما في تغليق التعليق ٢/ ٢٦٢)، والبيهقي من طريق موسى بن إسماعيل، ثنا وهيب، ثنا أبو واقد، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان وإسحاق مولى زائدة، عن أبي هريرة مرفوعاً.

ورواه البزار (٤٨/١٥) من طريق أبي هشام المغيرة بن سلمة المخزومي، ثنا وهيب به.

وعلقه البخاري في تاريخه (١/ ٣٩٧)، ورواه بقي بن مخلد في مسنده (كما في التنقيح لابن عبد الهادي ١/ ٣٢٠) عن وهيب به.

وأبو واقد ضعيف.

وقد روى محمد بن عبد الله المخرمي، عن أبي هشام، عن وهيب: حديث عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر قوله: كنا نغسل الميت، فمنا من يغتسل، ومنا من لا يغتسل. كما في تاريخ بغداد (٥/ ٤٢٤).

ومن الاختلاف على إسحاق مولى زائدة:

ما رواه البخاري في تاريخه (١/ ٣٩٧) ـ ومن طريقه البيهقي (١/ ٣٠١) ـ من طريق ابن وهب، عن أسامة، عن سعيد بن أبي سعيد مولى المهري، عن إسحاق مولى زائدة، عن أبي سعيد مرفوعاً.

كما رُوي عن حماد بن سلمة بسند آخر، ويأتي.

فما سبق اختلاف شديد على سهيل، وقال الدارقطني في العلل (١٠/ ١٦٢): يشبه أن يكون سهيل كان يضطرب فيه.

وقال البيهقي في المعرفة (٢/ ١٣٤): وكل ذلك ضعيف.

ورواه البخاري في تاريخه (١/ ٣٩٧ تعليقاً)، والبيهقي (١/ ٣٠٠) من طريق محمد بن عجلان، عن القعقاع بن أبي حكيم، عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً.

طريق عمرو بن عمير:

رواه البخاري في تاريخه (٦/ ٣٥٥ معلقاً)، وأبو داود (٣٤١٦١) ـ ومن طريقه ابن حزم (٢/ ٢٣)، والبيهقي في الكبرى (١/ ٣٠٣)، وفي الخلافيات (٣/ ٢٧٣) ـ وبقي بن مخلد في مسنده (كما في التنقيح لابن عبد الهادي

١/ ٣٢٠) من طريق ابن أبي فديك، نا ابن أبي ذئب، عن القاسم بن عباس، عن عمرو بن عمير، عن أبي هريرة.

قال البيهقي في الكبرى: هذا عمرو بن عمير إنما يُعرف بهذا الحديث، وليس بالمشهور.

وقال نحوه في المعرفة (٢/ ١٣٥).

وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣/ ٢٨٥): هو مجهول الحال.

قلت: اضطرب فيه ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب على ثلاثة أوجه، هذا أحدهما، والآخر عنه عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، والروايتان شاذتان، قال الدارقطني إنه أغرب فيهما (العلل ١٠/ ٣٧٩)، والثالثة وافق فيها المحفوظ عن ابن أبي ذئب، وهي الطريق التالية:

طريق صالح مولى التوأمة:

رواه أحمد (٢/ ٤٣٣ و٤٧٢) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٣٧٥ رقم ٦٢٢) ـ، والبزار (١٥/ ٧) من طريق يحيى القطان.

ورواه أحمد (٢/ ٤٥٤) ـ ومن طريقه ابن الجوزي (٦٢٣) ـ عن حجاج.

ورواه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٦٩ و٣٦٩)، وبقي بن مخلد في مسنده (كما في التنقيح لابن عبد الهادي ١/ ٣٢٠) عن شبابة.

ورواه بقي بن مخلد في مسنده (كما في التنقيح لابن عبد الهادي ١/ ٣٢٠)، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (٣٢)، وابن أخي ميمي الدقاق في فوائده (٢٤٤) من طريق ابن أبي فديك.

ورواه البغوي في الجعديات (٢٧٥٤) من طريق الحسين بن محمد.

ورواه البيهقي (١/ ٣٠٣) من طريق الطيالسي، وهذا في مسنده (٢٣١٤).

ورواه البيهقي من طريق الوليد بن مسلم.

ورواه الخطيب في الموضح (٢/ ١٧٨ العلمية) عن يحيى بن أيوب.

ورواه البغوي في شرح السُّنَّة (٢/ ١٦٨) من طريق أسد بن موسى.

ورواه أيضاً: الدراوردي، وعبد الصمد بن النعمان، كما في علل الدارقطني (١٠/ ٣٧٩).

كلهم عن ابن أبي ذئب، عن صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة.

وروى البزار - بعد أن ساق طريقاً أخرى للحديث (١٥/ ٤٨) - عن مالك قوله: إن صالح مولى التوأمة ليس بثقة.

وقال البيهقي: هذا هو المشهور من حديث ابن أبي ذئب، وصالح مولى التوأمة ليس بالقوي.

وأعله في المعرفة (٢/ ١٣٥) بصالح.

وتعقبه ابن التركماني في الجوهر النقي (١/ ٣٠٢) أن رواية ابن أبي ذئب عن صالح مستقيمة لأنها قبل اختلاطه.

وفي رواية الوليد بن مسلم أنه قال لليث بن سعد: إن ابن أبي ذئب أخبرني بهذا. فقال الليث: بلغنا أن هذا من حديث أبي هريرة، ذُكر لعبد الله بن عمرو بن العاص، فقال عبد الله: يريد رسول الله ﷺ أن لا يشهد الجنازة إلا متوضئ.

ولكن رجح الدارقطني رواية أخرى عن ابن أبي ذئب، وهي التالية:

طريق سعيد المقبري:

ذكر الدارقطني في العلل (١٠/ ٣٧٨) أن حبان بن علي روى الحديث عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة.

وحبان ضعيف، وخالف أكثر من عشرة رووه عن ابن أبي ذئب عن صالح كما سبق، وفيهم حفاظ، ومع ذلك قال الدارقطني: حديث المقبري أصح!

طريق أبي سلمة بن عبد الرحمٰن:

رواه البخاري في تاريخه (١/ ٣٩٧) - ومن طريقه البيهقي (١/ ٣٠١) - وبقي بن مخلد في مسنده (كما في التنقيح لابن عبد الهادي ١/ ٣٢٠)، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (٣٦ و٣٠٣، وفي الموضع الأول سقط)، وابن حزم (١/ ٢٥٠ و٢/ ٢٣) من طريق حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً.

قال البخاري: لا يصح.

وقال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٣٥١ رقم ١٠٣٥): سئل أبي عن حديث رواه هدبة، عن حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «من غسل ميتاً فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ». قال أبي: هذا خطأ، إنما هو موقوف عن أبي هريرة، لا يرفعه الثقات.

قلت: تابع حماداً محمدُ بن شجاع بن نبهان المروزي (عند ابن عدي ٦/ ٢١٧، ومن طريقه ابن الجوزي ٦٢٤)، وأبو بحر عبد الرحمٰن بن عثمان البكراوي (عند البزار ١٤/ ٣٢٧، والطوسي في مختصر الأحكام ٥/ ٤٧، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ٣٤ و٣٠١) كلاهما عن محمد بن عمرو مرفوعاً.

وابن شجاع واه، والبكراوي ضعيف.

ورواه البزار (١٥/ ١٨٧) من طريق عبد الله بن يوسف. والبيهقي (١/ ٣٠٢) من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير، قالا: ثنا ابن لهيعة، عن حنين بن أبي حكيم، عن صفوان بن أبي سليم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً.

ورواه الدارقطني في الأفراد (٥/ ٣١٤) من طريق ابن لهيعة به، وقال: إن حنين تفرد به عن صفوان، وعنه ابن لهيعة.

قال البيهقي: إنه وجه ضعيف، وقال: ابن لهيعة وحنين بن أبي حكيم لا يُحتج بهما، والمحفوظ من حديث أبي سلمة ما أشار إليه البخاري: موقوف من قول أبي هريرة.

وبأتي هذا الموقوف.

ورواه ابن لهيعة من وجه آخر، وهو الآتي:

طريق موسى بن وردان:

رواه البيهقي (١/ ٣٠٣) من طريق الوليد بن مسلم، حدثني ابن لهيعة، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة مرفوعاً.

قال البيهقي: إسناده ضعيف.



طريق العلاء عن أبيه:

رواه البزار (١٥/ ٨٤)، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (٣١ و٢٩٨)، والبيهقي (١/ ٣٠٢) من طريق عمرو بن أبي سلمة الشامي، ثنا زهير، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً.

قال الدارقطني في العلل (٩/ ٢٩٣): ليس بمحفوظ.

وقال ابن عبد البر في الاستذكار (٣/ ١٣): إن زهير بن محمد ليس بحجة.

وأعله البيهقي في الكبرى قائلاً: زهير بن محمد قال البخاري: روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير. وقال أبو عبد الرحمٰن النسائي: زهير ليس بالقوي.

وقال في المعرفة (٢/ ١٣٥): زهير بن محمد ليس بالقوي.

قلت: وعمرو ضعيف، وقد رواه أيضاً عن زهير، ولكن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه، كما تقدم.

طريق أبي إسحاق:

رواه عبد الرزاق (٣/ ٤٠٧) ـ وعنه أحمد (٢/ ٢٨٠)، والإسماعيلي في حديث يحيى بن أبي كثير (كما في الإمام لابن دقيق العيد ٣/ ٦٣)، وابن الجوزي (٦٢٧) ـ عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن رجل يقال له أبو إسحاق، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وعلقه البخاري في تاريخه (١/ ٣٩٧) عن معمر به.

كما رواه عبد الرزاق (٣/ ٤٠٧) ـ ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط (٥/ ٣٥٠ ـ ٣٥١) ـ عن معمر، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، قال: من غسل ميتاً فليغتسل.

ومعمر ليس بحجة في غير الزهري؛ كما قال البخاري، وروايته عن العراقيين فيها اضطراب وأوهام، وقد خولف:

فرواه أحمد (٢/ ٢٨٠)، والبخاري في تاريخه (١/ ٣٩٧) من طريق أبان العطار.



ورواه بقي بن مخلد في مسنده (كما في التنقيح لابن عبد الهادي ١/ ٣٢٠) من طريق علي بن المبارك ومعاوية بن سلام.

ورواه هشام الدستوائي أيضاً، كما في علل الدارقطني (١١/ ٢٢٤).

أربعتهم عن يحيى بن أبي كثير، عن رجل من بني ليث، عن أبي إسحاق، أنه سمع أبا هريرة مرفوعاً.

وذكر الدارقطني خلافاً على هشام أيضاً:

فذكر أن هدبة بن خالد رواه عن هشام، عن يحيى، قال: حدثني أبو إسحاق، عن أبي هريرة.

وخالفه محمد بن كثير، عن هشام، فقال: عن يحيى، عن رجل من أهل المدينة، عن مولى لهم عن أبي هريرة. (كما في علل الدارقطني ١١/ ٢٢٤ - ٢٢٥).

ثم قال: والصحيح قول أبان ومن تابعه.

وقال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٣٦٩): قلت لأبي: من أبو إسحاق هذا، وهل يُسمَّى؟ قال: لا يسمى.

قلت: أبو إسحاق والراوي عنه مجهولان.

الموقوف عن أبي هريرة:

رواه البخاري في تاريخه (١/ ٣٩٧) - ومن طريقه البيهقي (١/ ٣٠١) - من طريق الدراوردي.

ورواه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٦٩) عن عبدة بن سليمان.

ورواه أيضاً (٣/ ٣٦٩) عن يزيد بن هارون.

ورواه ابن المنذر (٥/ ٣٥٠) من طريق إسماعيل بن إبراهيم.

ورواه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (٣٥ و٣٠٢) من طريق معتمر بن سليمان.

ورواه البزار (١٤/ ٣٢٧)، والبيهقي (١/ ٣٠٢) من طريق عبد الوهاب بن عطاء.

وذكره الدارقطني في العلل (٩/ ٢٩٣) عن ثابت بن يزيد.

كلهم عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة موقوفاً.

قال البخاري: هذا أشبه.

وقال البيهقي في الكبرى: هذا هو الصحيح موقوفاً على أبي هريرة كما أشار البخاري.

وقال في المعرفة (٢/ ١٣٥) نحوه.

وقال الرافعي في شرح مسند الشافعي (كما في خلاصة البدر المنير ١/ ٦٠): إنه الذي صححه الأئمة.

وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٣٧٩): المحفوظ فيه أنه موقوف على أبي هريرة.

وقال الموفق بن قدامة في المغني (١/ ١٢٣)، وفي الكافي (١/ ٢٥٥): والصحيح أنه موقوف على أبي هريرة.

وتقدمت رواية ابن علية وإسماعيل بن أبي جعفر للحديث عن سهيل، عن أبيه، عن إسحاق، عن أبي هريرة موقوفاً.

ورواه البيهقي (١/ ٣٠٣) من طريق عبد الله بن صالح، عن يحيى بن أيوب، عن عقيل بن خالد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قوله.

قال الدارقطني في العلل (٩/ ٢٩٤): في ذلك نظر.

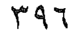
قلت: سنده ضعيف منكر:

فقد رواه البيهقي من طريق شعيب بن أبي حمزة.

ورواه عبد الرزاق (٣/ ٤٠٨) وابن أبي شيبة (٣/ ٢٦٩) عن معمر.

ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج أيضاً، ثلاثتهم عن الزهري عن ابن المسيب قوله: إن من السُّنَّة كذا.

أما ما روي عن ابن المسيب أنه قال لما ذُكر عنده الحديث: «لو أعلم أنه نجس لم أمسه»، فقد جاء عقب رواية وهيب المتقدمة عن أبي واقد الليثي، وهو ضعيف.



أحاديث أخرى:

وفي الباب عن علي، وعائشة، وحذيفة، وأبي سعيد، والمغيرة بن شعبة، وكل ذلك معلول؛ كما بينه البيهقي وغيره.

أحكام الحفاظ على الحديث:

من ضعَّفه:

أما قدماء الأئمة وكبارهم فأكثرهم على ضعف الحديث.

فضعفه الشافعي في الأم (١/ ٣٨)، ورواه من طريقه البيهقي في السنن (١/ ٣٠٢)، وفي المعرفة (٢/ ١٣٣).

وقال الشافعي في كتاب البويطي (كما في مختصر السنن للمنذري ٤/ ٣٠٧): إن صح الحديث قلت بوجوبه.

وقال الإمام أحمد في مسائل ابنه عبد الله (٧٥ و٧٨)، وفي مسائل ابنه صالح (٣٩٣ الوطن): إنه ليس يثبت فيه حديث.

وقال أبو داود في المسائل (١٠٠٩ و١٩٦٤): سمعت أحمد سئل عن الغسل من غسل الميت؟ قال: ليس يثبت فيه حديث؛ حديث أبي هريرة: عن سهيل، عن إسحاق مولى ابن زائدة. ـ يعني عن أبيه عن إسحاق ـ وحديث مصعب فيه خصال ليس العمل عليه.. إلخ.

وروى أبو داود في السنن ـ ومن طريقه البيهقي (١/ ٣٠١) ـ قول أحمد مختصراً، وضعّف حديث عائشة. والظاهر أن أبا داود يرى ضعف الحديث.

وأشار البخاري إلى ضعفه في صحيحه ـ كما في الفتح (٣/ ١٢٧) ـ وقبله الإمام مالك، كما في الاستذكار (١/ ١٧٤ العلمية).

وقال البخاري بعد أن سرد طرقه المرفوعة عن أبي هريرة: لا يصح. ثم قال عن الطريق الموقوفة: هذا أشبه. انظر: التاريخ الكبير (١/ ٣٩٧).

وروى البيهقي في السنن (١/ ٣٠١)، وفي المعرفة (٢/ ١٣٧) عن البخاري في تاريخه الكبير رواية ابن فارس أنه قال أيضاً: قال أحمد بن حنبل وعلي: لا يصح في الباب شيء.



وقال الترمذي في العلل الكبير (٢٤٥): سألت محمداً [يعني البخاري] عن هذا الحديث: «من غسل ميتاً فليغتسل». فقال: روى بعضهم عن سهيل بن أبي صالح عن إسحاق مولى زائدة عن أبي هريرة موقوفاً.

قال محمد: إن أحمد بن حنبل وعلي بن عبد الله قالا: لا يصح في هذا الباب شيء.

وقال أبو داود: هذا منسوخ.

وكذا قال ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (٣٨ و٣٩).

وقال أبو حاتم في العلل (١٠٣٥): هذا خطأ، إنما هو موقوف عن أبي هريرة، لا يرفعه الثقات.

وروى الحاكم في تاريخه (كما في فتح الباري ٣/ ١٢٧)، والبيهقي (١/ ٣٠٢) عن محمد بن يحيى الذهلي أنه قال: لا أعلم فيمن غسل ميتاً فليغتسل حديثاً ثابتاً، ولو ثبت لزمنا استعماله.

ونقل الحاكم في تاريخه (كما في طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ١٢) عن أبي بكر بن إسحاق الصِّبْغي الفقيه أنه ضعفه. ونقل البيهقي (١/ ٣٠٤) عن الضبعي قوله: خبر أبي إسحاق عن أبيه عن حذيفة ساقط، وقال علي بن المديني: لا يثبت فيه حديث.

وقال ابن المنذر في الأوسط (٥/ ٣٥١): ليس فيه خبر يثبت.

وقال ابن المنذر أيضاً (١/ ١٨١): بلغني عن أحمد بن حنبل وعلي بن المديني أنهما ضعَّفا الحديثين: حديث مصعب [يعني عن عائشة]، وحديث أبي هريرة في الغسل من غسل الميت.

وقال الجصاص في أحكام القرآن (٥/ ١٦٩): إن حديث أبا هريرة هذا من الأخبار الشاذة.

وقال الحاكم (١/ ٣٨٦) بعد أن صحح حديث ابن عباس في عدم الغسل من غسل الميت: وفيه رفضٌ لحديث مختلف فيه على محمد بن عمرو بأسانيد: من غسل ميتاً فليغتسل.

وقال البيهقي (١/ ٣٠٣): الروايات المرفوعة في هذا الباب عن أبي

هريرة غير قوية لجهالة بعض رواتها وضعف بعضهم، والصحيح عن أبي هريرة من قوله موقوفاً غير مرفوع.

وفصّل روايات الحديث وعلّلها مطولاً في السنن الكبرى، ومختصراً في المعرفة.

وقال ابن رشد في بداية المجتهد (١/ ٢٩ و١٦٧ معناه): إنه ضعيف.

وقال الرافعي (كما في البدر المنير ٢/ ٥٢٩): علماء الحديث لم يصحِّحوا في هذا الباب شيئاً مرفوعاً. وصحَّحه من حديث أبي هريرة موقوفاً. وقال في شرح الوجيز (١/ ١٨٣): إن ثبت الحديث.

وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣/ ٢٨٣): إن الحديث ضعيف.

وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٣٧٨): هذه الأحاديث كلها لا يصح.

وقال الضياء المقدسي في السنن والأحكام (٣/ ١٣٥) بعد سرد الأحاديث: وهذا رُوي عن أبي هريرة موقوفاً، وقال أبو داود: منسوخ.

وقال المنذري في مختصر السنن (٤/ ٣٠٧): وقد اختُلف في إسناد هذا الحديث اختلافاً كثيراً. ثم نقل تضعيف الشافعي وأحمد وابن المديني والذهلي للحديث، والظاهر أنه يعتمده.

وذكره ابن بدر الموصلي في كتابه: «المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب» (رقم ٢٥ مع جنة المرتاب ص٢٣١).

وقال النووي في شرح مسلم (٧/ ٦): إن الحديث ضعيف بالاتفاق.

وقال في الخلاصة (٣٣٤٠) متعقباً تحسين الترمذي: إن الحديث ضعفه الجمهور. وتوسع في تضعيفه في المجموع (٥/ ١٤١).

وضعف أحاديثه ابن عبد الهادي في التنقيح (١/ ٣١٨ وبعده)، والمحرر (٨٧).

وقال المجد الفيروزآبادي في خاتمة سفر السعادة (٣٤٨): باب أمر من غسل ميتاً بالاغتسال لم يصح فيه حديث.



وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ٦٨): إنه ضعيف. وضعفه في الفتح (٣/ ١٢٧).

من قوّى الحديث:

أما الترمذي فقال: حديث أبي هريرة حديث حسن، وقد رُوي عن أبي هريرة موقوفاً.

وتبعه الطوسي في مستخرجه عليه.

وأورده ابن حبان في صحيحه، وكذا ابن السكن (كما في تحفة المحتاج لابن الملقن ١/ ٥١٦).

وثبّته ابن حزم في المحلى (١١/ ٣٦٣).

وقال الذهبي في المهذب من سنن البيهقي (١/ ٣٠١) متعقباً تضعيف البيهقي لجميع طرقه: بل هي غير بعيدة من القوة إذا ضم بعضها إلى بعض، وهي أقوى من أحاديث القلتين، وأقوى من أحاديث: «الأرض مسجد إلا المقبرة والحمام»، إلى غير ذلك مما احتج بأشباهه فقهاء الحديث.

وقال في موضع آخر (٣/ ١٣٣٠): بعض العلماء صحح حديث من غسل ميتاً فليغتسل.

وقال ابن القيم في تهذيب السنن (٤/ ٣٠٦): هذه الطرق تدل على أن الحديث محفوظ.

وحسّنه ابن دقيق العيد في الإمام (وموضعه سقط في المخطوط كما نبّه محققه شيخنا سعد الحميّد ٢/ ٣٧٩)، ونقله ابن الملقن في البدر المنير (٢/ ٥٣٦) مقرّاً له، وقال: أقل أحواله أن يكون حسناً.

وصحّحه ابن سيد الناس في أجوبته لسؤالات ابن أيبك (٢/ ٤٥ و٤٧).

وقوّاه ابن حجر في التلخيص الحبير (١/ ١٣٧)، ثم عاد وضعفه (٢/ ٣٦)، كما ضعفه في الفتح (٣/ ١٢٧).

وصحّحه من المعاصرين الألباني في الإرواء (١/ ١٧٣ رقم ١٤٤)، وغيره.

المناقشة والترجيح:

قلت: من الظاهر أن أقوال كبار الأئمة والحفاظ متضافرة على إعلال

الحديث، وحسبك منهم أحمد، وابن المديني، والذهلي، والبخاري، وأبو حاتم، فاتفاقهم على ذلك مرجّحٌ قوي؛ ليس من السهل العدول عنه.

أما من قوّاه فلا يبلغ رتبة أولئك ولا يقاربها، ثم غالبهم قواه بمجموع طرقه، كما تفيد عبارة الترمذي، والذهبي، وابن القيم، وغيرهم، أو صححه لظاهر بعض أسانيده، فوجب النظر إلى طرقه هذه بالتدقيق، هل تدخل في الاعتبار، ويحصل بها الانجبار، أم لها علة قادحة؟

فإذا أشهر طرق الحديث وقع فيها اختلاف شديد على رواتها: سهيل بن أبي صالح، وأبيه، وإسحاق مولى زائدة، وعلى غيرهم من رواتها، كما اختلف في رفعها ووقفها، فهي مضطربة؛ لا يُستفاد منها في الترجيح.

وهناك طرق ثبت أنها منكرة مرفوعاً؛ ومن أخطاء الرواة ـ والمنكر لا يتقوى ـ وهي طريق: عمرو بن عمير، والمقبري، وأبي سلمة، وموسى بن وردان، والعلاء عن أبيه.

وهناك طريق أبي إسحاق، وهي واهية؛ لجهالة راويها والراوي عنه.

فكل ما سبق لا يدخل في الاعتبار.

بقيت طريق صالح مولى التوأمة المرفوعة، وقد خالف أبا سلمة بن عبد الرحمٰن عن أبي هريرة موقوفاً.

ولا شك أن أبا سلمة أثبت من مخالفه بكثير، فالحكم له؛ كما نص كبار الحفاظ.

فالحديث كما نص الأئمة لا يثبت فيه شيء مرفوعاً، وإنما يثبت موقوفاً على أبي هريرة، واختلف قوله مع غيره من الصحابة، وكذا اختلف فيه التابعون فمن بعدهم، فالمسألة خلافية، والله أعلم.

فائدة: قال سماحة الشيخ في شرحه لبلوغ المرام (رقم ٧٤ مفرغ من الأشرطة): الحديث ضعيف لا يُحتج به؛ لأن في إسناده ضعفاً، كما قال أحمد وغيره، والمنكر فيه قوله: «ومن حمله فليتوضأ»، [وهو] حديث مضطرب.

وقال في فتوى له (ضمن مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ٢٦/ ٣٠٣): الحديث المذكور ضعيف.

الحديث الثالث والخمسون

* حديث: **«أكثروا من ذكر الله تعالى حتى يُقال مجنون»**.

رواه الإمام أحمد في المسند (ج ٣ ص٦٨ ـ ٧١)، والحاكم في الصحيح (ج١ ص٤٩٩).

وفي إسناده دراج أبو السمح عن أبي الهيثم، ودراج المذكور ضعفه جماعة؛ ولا سيما في روايته عن أبي الهيثم، فإنها ضعيفة، كما يُعلم ذلك من كلام جماعة من الأئمة، ومن كلام الحافظ في التقريب.

تخريج الحديث

الحديث المذكور أخرجه أحمد (٣/ ٦٨ و٧١)، وعبد بن حميد (٩٢٥)، وجعفر الفريابي في الذِّكر ـ ومن طريقه الذهبي في الميزان (٢/ ٢٥) ـ، وأبو يعلى (٢/ ٥٢١ رقم ١٣٧٦)، وابن حبان (٣/ ٩٩ رقم ٨١٧)، والطبراني في الدعاء (١٨٥٩)، وابن السني (٤)، وابن عدي (٣/ ١١٣)، وابن شاهين في الترغيب (١٥٥)، والحاكم (١/ ٤٩٩)، والبيهقي في الشعب (١/ ٣٩٧ رقم ٥٢٦)، وفي الدعوات الكبير (٢١)، والواحدي في الوسيط (٣/ ٢٣٠/ ٢ كما في الضعيفة ٥١٧)، والثعلبي في تفسيره (٨/ ٥١)، والرافعي في التدوين (٢/ ١٩٧ تعليقاً)، وابن عساكر (١٧/ ٢٢٠) كلهم من طريق دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد مرفوعاً.

وقال الحاكم: هذه صحيفة للمصريين صحيحة الإسناد، وأبو الهيثم سليمان بن عتبة العتواري من ثقات أهل مصر.

قلت: ليس كذلك، فإنه من رواية دراج أبي السمح عن أبي الهيثم، ودراج ضعفه الأكثر، ثم روايته عن أبي الهيثم خصوصاً عدّها أحمد وأبو داود منكرة.

وهذا الحديث أنكره عليه عباس الدوري في تاريخه (٤/ ٤١٣ رقم ٥٠٣٩ ومن طريقه ابن عدي وابن عساكر ١٧/ ٢٢٣)، وابن عدي، والذهبي.

وضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٧٦).

وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٥١٧ و٧٠٤٢): منكر.

□ □ □



الحديث الرابع والخمسون

* روى الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ في جامعه ما نصه: حدثنا صالح بن عبد الله، أخبرنا أبو معاوية، عن الوصافي، عن عطية، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: «**من قال حين يأوي إلى فراشه: أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه، ثلاث مرات، غفر الله له ذنوبه، وإن كانت مثل زبد البحر، وإن كانت عدد ورق الشجر، وإن كانت عدد رمل عالج، وإن كانت عدد أيام الدنيا**». اهـ.

هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه؛ من حديث عبيد الله بن الوليد الوصافي. (تحفة الأحوذي ص٣٤١، حديث رقم ٣٤٥٧ ج٩).

وهذا **الحديث ضعيف**؛ لأن في إسناده عبيد الله بن الوليد الوصافي، وهو ضعيف كما في التقريب.

ولأن في إسناده أيضاً عطية بن سعد العوفي، وهو يخطئ كثيراً ويدلس؛ كما في التقريب.

ثم متنه منكر.

والله ولي التوفيق.

تخريج الحديث

رواه الترمذي (٣٣٩٧)، وأحمد (٣/ ١٠)، وأبو يعلى (٢/ ٤٩٥ رقم ١٣٣٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٢٨٧ رقم ٢١٤ الحاشدي)، والبغوي في شرح السُّنَّة (٥/ ١٠٦ رقم ١٣٢٠) من طرق عن أبي معاوية،

حدثنا عبيد الله بن الوليد الوَصَّافي، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

وقد اختلفت نسخ جامع الترمذي والنقول عنه في حكمه على الحديث، ففي بعضها (كالمطبوع، ونسخة الكروخي ٢٢٩/أ): حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عبيد الله بن الوليد الوصافي.

وفي بعضها: هذا حديث غريب.

وأرجو أن يكون الثاني أصح، فهو الذي اعتمده المزي في تحفة الأشراف (٣/ ٤٢٠)، وابن كثير في جامع المسانيد والسنن (مسند أبي سعيد الخدري رقم ٣١٥)، وابن مفلح في الآداب (٣/ ٢٣٠)، وغيرهم، وهذا اللائق بحال الحديث وإسناده، والموافق لأحكام غيره من الحفاظ:

فأشار البيهقي إلى ضعفه.

وقال البغوي (وهو كثيراً ما يتبع حكم الترمذي): هذا حديث غريب.

قلت: وهو كذلك، فسنده ضعيف جداً، مسلسل بالعلل:

فعطية ضعيف مدلس، وقد عنعن.

والوصافي واه.

وأبو معاوية ليس بحجة في غير الأعمش، كما نص أحمد، وابن معين، وأبو داود، وابن نمير، وعثمان بن أبي شيبة.

ونص الترمذي على تفرد الوصافي به.

ولكن رُويت له متابعة:

فرواه الطبراني في الدعاء (١٧٨٤)، وإسماعيل التيمي في الترغيب (٢١٨). وابن عساكر (٥١/ ٨١) من طريق عثمان بن هارون القرشي، عن عصام بن قدامة، عن عطية، عن أبي سعيد مرفوعاً بنحوه.

وعصام ثقة، لكن الراوي عنه لم أجد له ذكراً في غير هذا السند، وروايته هذه منكرة، فقد خالف فيها:

فرواه الطبراني (١٧٨٥) من طريق أشعث بن شعبة، عن عصام، عن الوصافي به.

وأشعث مقارب الحال، فقد وثقه أبو داود والطبراني، وذكره ابن حبان في الثقات، بينما قال عنه أبو زرعة: لين، وقال الأزدي: ضعيف. وقال ابن الفرضي: إنه يُخالف في بعض حديثه.

انظر: تهذيب الكمال وحاشيته (٣/ ٢٧٠)، والدعاء للطبراني (١٨٧)، وبغية الطلب لابن النديم (٤/ ١٨٨٥).

فرجع الحديث بذلك إلى الوصافي، وثبت تفرده به كما نص الترمذي.

ثم للحديث علة أخرى، وهي الوقف:

فرواه ابن أبي شيبة (١٠/ ٢٩٩ و١٣/ ٤٦٣) من طريق أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري موقوفاً بلفظ مغاير، وهو: «من قال: أستغفر الله الذي لا إلٰه إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه؛ خمس مرات؛ غُفر له وإن كانت ذنوبه مثل زبد البحر».

وسنده جيد.

وليس فيه تعيين وقته، ولا زيادات المغفرة التي في رواية الوصافي، وفيه أنه خمس مرات.

وله شاهد من حديث ابن مسعود:

قال بحشل في تاريخ واسط (٢٣٥): ثنا أحمد بن مالك، ثنا محمد بن يزيد، عن أبان بن أبي عياش، عن حنظلة بن خويلد، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً بلفظ: «من قال إذا أوى إلى فراشه: أستغفر الله الذي لا إلٰه إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه؛ ثلاث مرات؛ غُفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر».

وهذا إسناد ضعيف جداً، وهو منكر، فقد خالف متنه المروي فيه عن ابن مسعود، فليس فيه ذكر النوم، والله أعلم.

وأصل هذا الدعاء مروي من طرق، انظرها في الصحيحة (٢٧٢٧)، وتخريج كتاب الذكر والدعاء للقحطاني (٢/ ٨٣٧).





الحديث الخامس والخمسون

* حديث: «**إن الله عَجَلَّ ليعجب من الشاب ليست له صَبْوة**».

أخرجه [أحمد في مسنده، وهذا سنده:] حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ابن لهيعة، عن أبي عشانة، عن عقبة بن عامر، قال. . . فذكره.

وهو بهذا الإسناد ضعيف من أجل ابن لهيعة، وقال العجلوني في كشف الخفاء (ص٢٦٦ ج ١): وروى تمام في فوائده، والقضاعي في مسنده، من حديث ابن لهيعة، عن عقبة بن عامر رفعه: «**إن الله ليعجب من الشاب الذي ليست له صبوة**».

هكذا ذكره منقطعاً؛ ليس فيه ذكر أبي عشانة ـ ثم قال: وكذا هو عند أحمد، وأبي يعلى، بسند حسن. لكن قال في المقاصد: وضعفه شيخنا في فتاويه لأجل ابن لهيعة.اهـ.

وما ذكره صاحب المقاصد عن شيخه هو الصواب؛ حسب القواعد الحديثية؛ من أجل ابن لهيعة، ولكن قد يستشهد له بحديث: «**سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، إمام عادل، وشاب نشأ في عبادة الله**». الحديث متفق على صحته.

تخريج الحديث

الحديث رواه أحمد (٤/ ١٥١)، والطبراني في الكبير (١٧/ ٣٠٩ رقم ٨٥٣)، وإسماعيل التيمي الأصبهاني في الحجة (١/ ٤٧١) عن قتيبة بن سعيد.

والحارث بن أبي أسامة في مسنده (١٠٩٩)، وابن الأعرابي (٨٨٧)، وابن عدي (٤/ ١٤٧)، والقضاعي (١/ ٣٣٦) عن سعيد بن شرحبيل.

وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٢٥٠)، وابن عدي عن هشام بن عمار.

وأبو يعلى (٣/ ٢٨٨ رقم ١٧٤٩)، وابن الجوزي في ذم الهوى (٥٣) عن كامل بن طلحة.

والخرائطي في اعتلال القلوب (٥٢٦) من طريق زيد بن أبي الورقاء وسعيد بن أبي مريم.

والطبراني من طريق عبد الله بن عباد العباداني.

وتمام في فوائده (٥٨ الروض البسام) من طريق عمرو بن هاشم.

والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٤١٧ رقم ٩٩٣ الحاشدي) من طريق يحيى بن يحيى.

كلهم عن عبد الله بن لهيعة، عن أبي عشانة، عن عقبة بن عامر مرفوعاً.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٧٠): سنده حسن.

وتبعه السخاوي في المقاصد الحسنة (٢٤١)، وصححه ابن قدامة في لمعة الاعتقاد (١٢).

ولكن في سنده ابن لهيعة، ونص ابن عدي أنه تفرد به.

وبه أعله ابنُ طاهر في ذخيرة الحفاظ (٣/ ١٥٧٣)، والعراقي في تخريج الإحياء (٣٦٥٥)، وابن حجر في فتاويه (كما نقل السخاوي)، والألباني في ظلال الجنة (١/ ٢٥٠).

قلت: وفيه علة أخرى، وهي الوقف:

فرواه ابن المبارك في الزهد (٣٤٩) عن رشدين بن سعد، عن أبي عشانة، عن عقبة موقوفاً.

وأعل الإمام أبو حاتم الحديث بالوقف كما في العلل لابنه (٢/ ١١٦)، أما أحمد الغماري فاعتبر الموقوف يقوي المرفوع مع اتحاد مخرجه! كما في المداوي (٢/ ٣١٥).

ورُوي المتن من حديث أبي هريرة:

رواه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ٦٩) عن أحمد بن موسى بن مردويه، عن أحمد بن محمد بن سليمان المالكي البصري، ثنا أحمد بن

محمد بن إبراهيم الخزاعي السراج الأصبهاني، ثنا عبد الله بن محمد بن مزيد الأصبهاني، ثنا الطنافسي، ثنا وكيع، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: هذا غريب جداً، وابن مزيد أورد أبو نعيم هذا الحديث في ترجمته ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، واللذان دونه لم أهتد لهما، فأحدهم علته، إذ كيف ينفرد بهذا السند الجليل لهذا المتن الضعيف؟ فلست أشك أنه منكر، وأنه لا أصل له من حديث أبي هريرة.

وفي الباب أثر إبراهيم النخعي:

رواه أحمد في الزهد (٣٨٨)، وأبو حاتم الحضرمي في جزئه (كما في المقاصد الحسنة ٢٤١)، والخرائطي في اعتلال القلوب (٥٢٧)، والخطابي في العزلة (٩٠) من طريق الأعمش عنه، قال: كانوا يحبون أن تكون للشاب صبوة.

زاد في الاعتلال: قال الأعمش: يذكرها ويجتهد. وأما في العزلة فلفظه: يخاف ويحذر ويجتهد.

ورواه أحمد في العلل لعبد الله (٢٢٠٤) ـ وعنه الخلال في العلل (٣٠ منتخبه) ـ عن هشيم، عن المغيرة، عن إبراهيم.

وقال الإمام أحمد: ليس له أصل.

ولعله عنى ليس له أصل عمن قبله من السُنَّة والأثر، وهذا الأقرب إن شاء الله، وربما أنه لا يثبت عن إبراهيم لأن الرواية عنه بالعنعنة، والله أعلم.





الحديث السادس والخمسون

* حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**لا تصلُّوا خلف النائم، ولا المتحدث**».

ضعيف من جميع طرقه، كما نبّه على ذلك الخطابي وغيره.

ومما يدل على ضعفه أيضاً ما ثبت في الصحيحين؛ عن عائشة رضي الله عنها؛ **أن النبي ﷺ كان يصلي من الليل وهي معترضة بين يديه**.

والله ولي التوفيق.

تخريج الحديث

هذا المتن قطعة من حديث طويل رُوي عن محمد بن كعب عن ابن عباس مطولاً ومختصراً، وله عنه طرق هذا سياقها، وليس في بعضها محل الشاهد:

طريق أبي المقدام هشام بن زياد، ثنا محمد بن كعب مطولاً:

رواه ابن ماجه (٩٥٩)، وأحمد بن منيع في مسنده (كما في المقاصد الحسنة ١١٩١)، وعبد بن حميد (٦٧٥)، والحارث بن أبي أسامة في مسنده (١٠٧٠ زوائده)، وعبد الله بن أحمد في زيادات الزهد (٣٥٩)، وابن جرير في تهذيب الآثار (٢/٥٣٨ مسند عمر)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٢٥٧/أ، الأصل ٢٢٥)، والعسكري في الأمثال (كما في فتح الوهاب ١/ ١٨)، والعقيلي (٤/٣٤٠)، وابن أبي حاتم في التفسير (١٠/٣٢٥٢)، وابن حبان في المجروحين (٣/٨٨)، والطبراني في الكبير (١٠/٣١٨ و٣٢٠)، والآجري في أخبار عمر بن عبد العزيز (٧٣)، وابن عدي (٧/١٠٦)، وابن شاهين في الترغيب (٤٧٥)، وابن أخي ميمي في فوائده (٣٩٨)، والمخلص

في سبعة مجالس من الأمالي (٦٠) وفي فوائده (٦/ ٦٥/أ و١٠/ ٩٠/أ)، والحاكم (٤/ ٢٧٠)، وابن القطان المؤدب في فوائده (١/ ٣٣/ ب)، والسهمي في تاريخ جرجان (٥١٧ ـ ٥١٨)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٢١٨ و٥/ ٣٣٣)، وفي أخبار أصبهان (٢/ ٣٦٣)، وابن بُشران في أماليه (٣٠/ ١/ ١ كما في الضعيفة ٢٧٨٦)، وأبو حفص الكتاني في حديثه (١٣٧/ ٢ كما في الضعيفة)، والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ٢٣٤ و٢٨٤ و٢/ ١٢٣ و١٢٤)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٧٣)، والهروي في ذم الكلام (٣/ ٢٠٨)، والقاسم بن الفضل الثقفي في الأربعين (٢٠٣)، ومحمد بن عبد الباقي الأنصاري في مشيخته (١٧٣)، والتيمي في الترغيب (٦٦٠ و٢١٠٧)، والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (٤٤)، وابن عساكر (٤٧/ ٤٥٨ و٥٥/ ١٣٢ و١٣٣)، وابن البخاري في مشيخته (١/ ٦٦٨ ـ ٦٧١)، والذهبي في معجم الشيوخ (١/ ٣٦ و٢/ ١٦٣) من طريق أبي المقدام هشام بن زياد، ثنا محمد بن كعب به مطولاً ومختصراً.

ومن هذه الطريق رواه إسحاق بن راهويه وأبو يعلى في مسنديهما والبيهقي في الزهد (كما في تخريج الكشاف ٣/ ٣٥١ ـ ٣٥٢، والمقاصد الحسنة ٣٤٣).

وروى مسلم في مقدمة صحيحه (١٦)، والعقيلي (٤/ ٣٤٠)، والبيهقي في الزهد عن الحسن بن الحُلواني أنه قال: رأيت في كتاب عفّان حديث هشام أبي المقدام ـ حديث عمر بن عبد العزيز ـ قال هشام: حدثني رجل يقال له يحيى بن فلان، عن محمد بن كعب. قال: فقلت لعفان: إنهم يقولون: هشامٌ سمعه من محمد بن كعب! فقال: إنما ابتُلي من قِبَل هذا الحديث، كان يقول: حدثني يحيى عن محمد. ثم ادعى بعدُ أنه سمعه من محمد بن كعب!

ورواه أبو داود في سؤالات الآجري (٢/ ١٣٠) عن الحلواني مختصراً، وزاد عن عفان قوله: إنما تُرِك حديثُه على هذا.

والحديث هكذا رواه ابن سعد (٥/ ٣٧٠) عن عفان، عن أبي المقدام، عن يحيى بن فلان، عن محمد بن كعب مطولاً.

قال البيهقي (٢/ ٢٧٩): رواه هشام بن زياد أبو المقدام عن محمد بن كعب، وهو متروك.

وقال الذهبي نحوه في تلخيص المستدرك (٤/ ٢٧٠) وفي معجمه (١/ ٣٦ و٢/ ١٦٣)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ٥٩)، والسخاوي في المقاصد الحسنة (١٥٣).

وقبلهم العقيلي (١/ ١٧٠).

وقال المزي في التحفة (٥/ ٢٣٥): هذا الحديث مشهور من رواية أبي المقدام هشام بن زياد عن محمد بن كعب، ورواه الناس عنه مطولاً ومختصراً.

وقال ابن حجر في إتحاف المهرة (٨/ ٥٨): أبو المقدام المشهور بهذا الحديث ضعيف مشهور الضعف.

طريق عبد الله بن يعقوب بن إسحاق، عمن حدثه، عن محمد بن كعب:

رواه أبو داود (٦٩٤) ـ ومن طريقه البيهقي (٢/ ٢٧٩) ـ من طريق عبد الملك بن محمد بن أيمن، عن عبد الله بن يعقوب به.

قال أبو داود في مكان آخر (١٤٨٥) عن أصل الحديث: رُوي هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب، كلها واهية، وهذا الطريق أمثلها، وهو ضعيف أيضاً.

وقال الخطابي في معالم السنن (١/ ٤٤٥ الدعاس): هذا حديث لا يصح عن النبي ﷺ، لضعف سنده، وعبد الله بن يعقوب لم يسمّ من حدثه عن محمد بن كعب، وإنما رواه عن محمد بن كعب رجلان كلاهما ضعيفان: تمام بن بزيع وعيسى بن ميمون، وقد تكلم فيهما يحيى بن معين والبخاري. ورواه أيضاً عبد الكريم أبو أمية عن مجاهد عن ابن عباس، وعبد الكريم متروك الحديث. . إلخ.

وقال البيهقي في السنن الكبرى: وهذا أحسن ما روي في الباب، وهو مرسل.

وقال في المعرفة (٢/ ١٢٢): هذا أمثل ما ورد فيه، وهو مرسل قَبل محمد بن كعب. . إلخ.

وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣/ ٥٠): وهو لو كان متصلاً ما صحّ؛ للجهل باثنين من رواته. وقال: إن ابن يعقوب لا يُعرف أصلاً، وكذلك ابن أيمن.

وقال الزيلعي في نصب الراية (٢/ ٩٦): في سنده رجل مجهول.

وقال ابن حجر (في الدراية ١/ ١٨٥): إسناده ضعيف، وأخرجه البزار من وجه آخر فيه ضعف أيضاً.

وقد نص العقيلي (١/ ١٧٠) أن المبهم هنا قد يكون أحد المتروكين الذين رووا الحديث، وضعّف سائر طرق الحديث.

وأشار المزي في تهذيب الكمال (٣٥/ ٨٨)، وابن حجر في تهذيبه (١٢/ ٣٩٨) إلى احتمال كون راويه المبهم هو هشام أبو المقدام.

قلت: فسنده ضعيف جداً لجهالة راويين، وإبهام الثالث، وهو إما مجهول أيضاً أو متروك.

طريق مصادف بن زياد:

رواها الحاكم (٤/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠) من طريق محمد بن معاوية بن أعين، ثنا مصادف، وأثنى عليه خيراً، عنه محمد بن كعب به.

قال الحاكم: صحيح لاتفاق هشام ومصادف!

وتعقبه الذهبي بقوله: هشام متروك، ومحمد بن معاوية كذبه الدارقطني، فبطل الحديث.

قال ابن حجر في إتحاف المهرة (٨/ ٥٨): الراوي عن مصادف واهي الحديث متهم، فلا يُغتر برواياته.

قلت: ومصادف مجهول، بل قال عنه العقيلي (١/ ١٧٠): متروك.

طريق حسان بن عطية:

قال هلال بن العلاء الرقي (كما في تحفة الأشراف ٥/ ٢٣٥ والمقاصد الحسنة ١١٩١): وجدت في كتاب أبي بخطه، ثنا طلحة بن زيد، عن الأوزاعي، عن حسان، عن ابن كعب.

وهذا موضوع، فالعلاء بن هلال واه، ويشتد ضعفه من رواية ابنه عنه، وطلحة متروك.

طريق صالح بن حسان:

رواه ابن ماجه (١١٨١)، وابن جرير في تهذيب الآثار (٢/ ٥٣٨ مسند عمر)، وابن عدي (٤/ ٥٢)، والخطيب في الجامع (٢/ ٧٤)، وابن الدبيثي في الذيل (٢/ ٥٦ و٣/ ٢٨٢)، وابن العديم (٤/ ١٥٨٩) من طريق عائذ بن حبيب، عن صالح، عن ابن كعب.

ورواه العقيلي (٢/ ٢٠١) من طريق سعيد بن محمد الوراق عن صالح به.

ورواه الحاكم (١/ ٥٣٦) من طريق وهيب بن خالد، عن صالح، وتحرف في المطبوع إلى: ابن حيان.

وصالح متروك، وقال أبو حاتم في العلل (٢/ ٣٥١ رقم ٢٥٧٢): هذا حديث منكر.

طريق تمام بن بزيغ:

رواه ابن المنذر في الأوسط (٥/ ٩٦)، والعقيلي (١/ ١٧٠)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (٣٦٩ منتقى).

وتمام ضعيف جدّاً.

وبه أعله ابن المنذر والعقيلي والخطابي.

طريق عيسى بن ميمون:

رواه ابن راهويه في مسنده (كما في نصب الراية ٣/ ٥٢) وابن المنذر (٥/ ٩٧)، والعقيلي (٣/ ٣٨٧)، والطبراني (١٠/ ٣١٨)، وابن عدي (٥/ ٢٤١) وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٢١٩).

وعيسى متروك.

وبه أعله ابن المنذر والعقيلي في الموضع السابق، وفي (١/ ١٧٠)، وكذا ابن عدي، والخطابي.

طريق زيد العمي:

رواه ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (٥)، وفي التوكل (١٠) - ومن طريقه ابن الجوزي في تنوير الغبش (١٨) - عن محمد بن الربيع الأسدي، نا عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه به.

وذكره ابن كثير في تفسيره (٣/ ٥٢٢) من طريق عبد الرحيم موقوفاً.

وسواء كان مرفوعاً أو موقوفاً، ففيه عبد الرحيم بن زيد، وهو متروك، وكذبه ابن معين، وأبوه ضعيف.

ومحمد بن الربيع لم أهتد لترجمته.

طريق عمرو بن المهاجر:

رواه الطبراني في مسند الشاميين (٢/ ٣٢٨)، وابن عساكر (٣٧/ ٣٤٥) من طريق العباس بن وليد بن صُبح الخلال، نا زيد بن يحيى بن عُبيد، نا عبد الوهاب بن محمد الأوزاعي، حدثني عمرو، عن ابن كعب.

ورجاله ثقات، إلا عبد الوهاب هذا؛ فلم أجد له ترجمة، اللهم إلا إيراد ابن عساكر له بهذا الحديث فقط، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو علته، وقد نص غير واحد من الحفاظ أن الحديث لا يرويه ثقة، وأن جميع طرقه واهية.

طريق القاسم بن عروة:

رواه أبو عثمان الصابوني في عقيدة السلف (١/ ١٢٠ مجموعة الرسائل المنيرية)، والبيهقي (٧/ ٢٧٢) من طريق أحمد بن عبد الجبار العطاردي، نا أبي، نا عبد الرحمٰن الضبي، عن القاسم بن عروة، عن محمد بن كعب.

وهذا سند واه، فعبد الجبار ضعيف، وعبد الرحمٰن الضبي لم أهتد له، والقاسم لم أجد له ترجمة.

وقد نص الحفاظ أن حديث محمد بن كعب لا يرويه عنه ثقة.

وهذه الطريق ضعفها البيهقي.

وهنا تنبيه: فربما ينصرف الذهن إلى أن القاسم من ولد عروة بن الزبير،

ولا سيما لما ورد في سند عند ابن العديم (٤/ ١٦٤٤): من رواية عثمان بن القاسم بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

ولكن ليس من أولاد عروة بن الزبير من اسمه القاسم، كما في طبقات ابن سعد (٥/ ١٧٨)، ورجال عروة بن الزبير للإمام مسلم، ذكرتُ ذلك تنبيهاً، والله أعلم.

وللحديث طريقان آخران:

فروى أبو داود (في رواية الأشناني، كما في تحفة الأشراف ٥/ ٢٨٠) عن محمد بن سليمان الأنباري، عن يعلى، عن محمد بن عمرو، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن لَبيبة، عن ابن عباس بلفظ: «نُهيت أن أصلي خلف المتحدثين والنيام».

وهذا سند غريب واهٍ: فابن لَبيبة ضعيف كثير الإرسال، وهو من أتباع التابعين، فروايته عن ابن عباس منقطعة، فيظهر أن روايته ترجع لرواية المتروكين عن محمد بن كعب، والله أعلم.

وأبو داود يضعف هذه الطريق، بدليل حذفه لهذا الحديث من سننه في الروايات المتأخرة، فضلاً عن عموم حكمه ـ هو وغيره ـ على ضعف جميع طرق الحديث.

كما روى الحديث عبد الكريم أبو أمية عن مجاهد عن ابن عباس؛ كما تقدم النقل عن الخطابي، وقال بعده: عبد الكريم متروك الحديث. وضعف روايته ابن المنذر أيضاً (٥/ ٩٧)، والذي رأيته رواية عبد الكريم عن مجاهد مرسلاً، رواه عبد الرزاق (٢/ ٦١) وابن أبي شيبة (٢/ ٢٥٧).

* والحديث أخرجه أيضاً أبو عبيد في الخطب والمواعظ (١٢٣)، وفي سنده تحريف وسقط فيما يظهر، وأُراه من الناسخ.

من أحكام الحفاظ على أصل الحديث:

هذا الحديث ضعفه عموماً: أبو داود، والخطابي ـ وتقدمت عبارتهما ـ وأقرهما المنذري في مختصر السنن (١/ ٣٤٢)، والزيلعي في نصب الراية

(٢/ ٩٦)، والعراقي في طرح التثريب (٢/ ٣٤٦)، وابن حجر في الفتح (١/ ٥٨٧)، والسخاوي في المقاصد الحسنة (١١٩١).

وأشار إلى تضعيفه البخاري بتبويبه (باب الصلاة خلف النائم)، قال ذلك ابن حجر في الفتح (١/ ٥٨٧)، ونحوه صنع النسائي (٢/ ٦٧)، وأبو عوانة (١/ ٣٨٩).

وقال ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٨): باب ذكر البيان على توهين خبر محمد بن كعب: «لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدثين»، ولم يرو ذلك الخبر أحد يجوز الاحتجاج بخبره.. ثم أسند حديث عائشة الذي ذكره سماحة الشيخ.

وقال ابن المنذر في الأوسط (٥/ ٩٧): هذه أخبار كلها واهية. ثم أورد ما يخالفها.

وقال العقيلي (١/ ١٦٩): لم يحدث بهذا الحديث عن محمد بن كعب ثقة، رواه هشام بن زياد أبو المقدام، وعيسى بن ميمون، ومصادف بن زياد القرشي، وكل هؤلاء متروك، وحدث به القعنبي عن عبد الملك بن محمد بن أيمن، عن عبد الله بن يعقوب، عمن حدثه عن محمد بن كعب، ولعله أخذه عن بعض هؤلاء.

وقال (٤/ ٣٤٠): ليس لهذا الحديث طريق يثبت.

وضعف سائر طرقه أيضاً في (٢/ ٢٠١ و٣/ ٣٨٧).

وقال ابن حبان في كتاب وصف الاتباع وبيان الابتداع (كما في المقاصد الحسنة ١٥٣): إنه خبر موضوع، تفرد به أبو المقدام عن محمد بن كعب عن ابن عباس، وقد كانت أحواله ﷺ في مواعظ الناس أن يخطب لها وهو مستدبر القبلة.

وقال البيهقي في المعرفة (٢/ ١٢٢ العلمية) بعد سياق الطريق الأولى: يُذكر من أوجه أخر كلها ضعيف.

وقال في السنن الكبرى (٧/ ٢٧٢): لم يثبت في ذلك إسناد.

وقال النووي في المجموع (٣/ ٣٢٣): إنه ضعيف باتفاق الحفاظ. كما ضعفه في الخلاصة (١٧٧١).



وحكم عليه الذهبي بالبطلان في تلخيص المستدرك (٤/ ٢٧٠).

وضعفه التاج علي بن عبد الله التبريزي في المعيار (٢/ ٣٦٨)، وقال: ضعفه الحفاظ، وقال الخطابي: لا يصح.

وخرّج الألباني أغلب طرقه في الضعيفة (٢٧٨٦)، وقال: ضعيف. وفي موضع آخر (٥٢١٨): ضعيف جدّاً.

بينما اغتر أحمد الغماري في المداوي (٢/ ٥٢٩) بطرق المتروكين فحكم بأن مجموعها يُحدث قوة! وخطّأ ابن حبان والذهبي! فخالف بذلك اتفاق الحفاظ.

* وهنا يناسب التنبيه أن تخريجات أحمد الغماري إنما يُستفاد منها في ذكر المصادر والنقول وحسب، أما الحكم والتحقيق ومعرفة العلل فلا يُعتمد عليه، ويوجد في كتابنا هذا أكثر من نموذج خالف فيه الحفاظ بتصحيح الموضوعات! مثل: حديث مدينة العلم، وحديث التوسعة يوم عاشوراء، فأما تصحيحه للواهيات والضعاف فحدّث ولا حرج، والله أعلم.





الحديث السابع والخمسون

* قال الترمذي رحمه الله: حدثنا سفيان بن وكيع، أخبرنا يحيى بن اليمان، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**من طاف بالبيت خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه**».

قال: وفي الباب عن أنس، وابن عمر.

قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث غريب، سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: إنما يروى هذا عن ابن عباس.

وهذا الحديث ضعيف؛ لأن في إسناده سفيان بن وكيع، وهو لا يحتج به؛ بسبب ما فعله ورّاقه، كما في التقريب.

تخريج الحديث

الحديث المذكور رواه الترمذي (٨٦٦) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٨٣ رقم ٩٤٢)، والمراغي في المشيخة (٣٣٠) ـ، والدارقطني في الأفراد (٣/ ١٧١ أطرافه)، وأبو طاهر المخلص في السادس من فوائده (١٩٧ من مجموع المخلصيات ٢/ ١٣٥) وفي جزء من حديثه رواية الزينبي (٨٠/أ كما في فضائل مكة للغباني ٣١٦) ـ ومن طريقه إسماعيل التيمي الأصبهاني في الترغيب (١٠٣٨)، وابن الجوزي في منهاج القاصدين (١/ ٢٠٣)، وابن اللمش في تاريخ دنيسر (٤٧)، وابن البخاري في المشيخة (٢/ ١٤٨٦)، والذهبي في تاريخ الإسلام (١٢/ ٤٦٢) والسير (٨/ ٣٥٧)، والمراغي ـ، وأبو عثمان البحيري في فوائده (٩٦).

كلهم من طريق سفيان بن وكيع، نا يحيى بن اليمان، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس مرفوعاً.

قال الترمذي والطوسي في المستخرج (٤/ ٩٩): حديث ابن عباس حديث غريب. زاد الترمذي: سألتُ محمداً [يعني البخاري] عن هذا الحديث فقال: إنما يُروى هذا عن ابن عباس قوله.

وضعفه ابن الجوزي، والألباني في الضعيفة (٥١٠٢).

قلت: رفعه منكر، فسفيان وشيخه ضعيفان، وقد خالفا أوثق الناس:

فرواه عبد الرزاق (٥/ ٥٠٠) عن ابن المبارك، عن شريك، عن أبي إسحاق به موقوفاً.

هذا الثابت من رواية عبد الرزاق، ورواه ابن شاهين في الترغيب (٣٣٣)، وابن عدي (٤/ ٢٢) من طريق أحمد بن عمر اليمامي عن عبد الرزاق به مرفوعاً!

واليمامي متروك، وقد اعتمد على روايته أحمد الغماري في المداوي (٦/ ٣٥٤) وعدها متابعة لابن اليمان!

ورواه الفاكهي في أخبار مكة (١/ ١٩٥) من طريق إسحاق بن يوسف، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن سعد أو سعيد ـ قال [أراه إسحاق]: الظن مني أنا ـ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً.

ورواه ابن أبي شيبة (٤/ ١/ ٧٧) من طريق مطرف، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن سعد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوفاً أيضاً.

وعزاه في كنز العمال (١٢/ ١٧٠ رقم ١٢٤٩٥) لابن زنجويه من قول ابن عباس.

فهذا الموقوف مداره على أبي إسحاق، وقد اختلط آخر عمره، كما أنه مدلس، ولم أقف على تصريحه بالسماع، كما أنه شك في شيخه، فأما عبد الله بن سعيد فثقة، وهو أصغر سنّاً من أبي إسحاق، وأما ابن سعد فلم أجده.

فالموقوف مع كونه أصح من المرفوع لا يثبت أيضاً، والله أعلم.

وحديثا أنس وابن عمر اللذان أشار لهما الترمذي في الباب إنما فيهما المغفرة بالطواف، وليس فيهما الطواف خمسين، انظر تخريجهما في: «نزهة الألباب في قول الترمذي: وفي الباب» لحسن الوائلي (٣/ ١٤٨٣).

□ □ □



الحديث الثامن والخمسون

❁ روى الحافظ الطبراني في معجمه، المجلد الثاني عشر، حديث رقم (١٢٥١١) قال:

حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، حدثنا منجاب بن الحارث، حدثنا إبراهيم بن يوسف، حدثنا زياد بن عبد الله، عن ليث، عن عبد الملك بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن نبي الله ﷺ قال: «**إن الله خلق لوحاً محفوظاً من درة، صفحاتها من ياقوتة حمراء، قلمه نور، لله فيه في كل يوم ستون وثلاث مئة لحظة، يخلق، ويرزق، ويميت، ويحيي، ويعز، ويُذل، ويفعل ما يشاء**». اهـ.

وذكره الحافظ ابن كثير في آخر تفسير سورة البروج، وزاد وصف الدرة بأنها بيضاء. وزاد أيضاً بعد قوله: «**وقلمه نور**» ما نصه: «**وكتابه نور**». وعزاه للطبراني بالسند المذكور آنفاً.

وأخرجه ابن جرير عن ابن عباس موقوفاً؛ باللفظ الذي ذكره ابن كثير، وزاد فيه: «**وعرضه ما بين السماء والأرض**». وهذا سنده: حدثنا أبو كريب، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن أبي حمزة الثمالي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، فذكره.

وهذا الإسناد ضعيف، من أجل أبي حمزة المذكور، قال فيه الحافظ في التقريب: ضعيف رافضي.

وفي إسناد الطبراني المذكور آنفاً: زياد بن عبد الله البكائي، وهو صدوق ثبت في المغازي، وفي روايته عن غير ابن إسحاق لين؛ كما في

التقريب، وهو في هذا السند يروي عن غير ابن إسحاق، وهو الليث بن أبي سليم.

والليث المذكور متروك الحديث؛ لأنه اختلط؛ ولم يتميز حديثه؛ كما في التقريب.

وبذلك يُعلم أن **هذا الحديث ضعيف** من الطريقين جميعاً: طريق الطبراني، وطريق ابن جرير، لما ذكرنا آنفاً، والله ولي التوفيق.

تخريج الحديث

رواه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في كتاب العرش (كما في اللآلئ ١/ ٢٠، ولم أجده في المطبوع من كتاب العرش)، ـ وعنه الطبراني (١٢/ ٧٢ رقم ١٢٥١١)، وعنه أبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٠٥) ـ، وابن مردويه في تفسيره (كما في اللآلئ ١/ ٢٠) من طريق زياد بن عبد الله البكائي، عن ليث، عن عبد الملك بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس مرفوعاً.

قال أبو نعيم: غريب من حديث سعيد وابنه عبد الملك، لم نكتبه إلا من هذا الوجه.

قلت: سنده ضعيف جدّاً، لحال زياد والليث، كما أفاد سماحة الشيخ، وكذا الألباني في تخريج شرح الطحاوية (٢٩٣)، ورفعه منكر.

فرواه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٦٣)، وابن جرير (٢٧/ ١٣٥)، وعافية بن محمد في حديثه (٨)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٤٩٢)، والحاكم (٢/ ٤٧٤ و٥١٩)، واللالكائي (٤/ ٦٧٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٦٤ و٤٢٦ رقم ٨٢٨ و١٠٠٤)، والواحدي في الوسيط (٤/ ٢٢٢)، والثعلبي في تفسيره (٩/ ١٨٤)، والبغوي في تفسيره (٤/ ٢٧٠) من طريق أبي حمزة الثمالي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوفاً.

قال الحاكم في الموضع الأول: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال في الثاني: هذا حديث صحيح الإسناد، فإن أبا حمزة الثمالي لم يُنقم عليه إلا الغلو في المذهب فقط!



وتعقبه الذهبي في الموضع الأول بأن أبا حمزة واه بمرة. وهو كما قال.

وقال البيهقي في الموضع الثاني: هذا موقوف، وأبو حمزة الثمالي ينفرد بروايته.

ورواه أبو الشيخ (٢/ ٤٩٦) من طريق محمد بن المتوكل، نا سفيان بن عيينة، عن أبي حمزة، عن الضحاك، عن ابن عباس مرفوعاً.

فخالف ابنُ المتوكل في تسمية شيخ أبي حمزة، وفي رفعه.

وهذه المخالفة منكرة؛ لأن ابن المتوكل ضعيف، وقد خالف من رواه عن سفيان عن أبي حمزة بالسند المتقدم.

وتابع أبا حمزة على الوجه الأول بُكير بن شهاب، عنِ سعيد، عن ابن عباس موقوفاً نحوه.

رواه البخاري في تاريخه (٥/ ١٣٥)، والطبراني (١٠/ ٢٦٠ رقم ١٠٦٠٥)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٣٢٥)، والضياء في المختارة (١٠/ ٧١).

وقال الهيثمي في المجمع: (٧/ ١٩١) رجاله ثقات.

قلت: بُكير فيه جهالة، وأنكر له البزار في مسنده (١/ ١٧١) حديثاً.

والثمالي إلى الضعف الشديد أقرب، فلا تنفعه مثل هذه المتابعة، فضلاً أن سعيد بن جبير مشهور، ولو ثبت الحديث عنه لعُرف عند أصحابه، وما تفرد به عنه واهٍ ومجهول، والله أعلم.

والحديث عزاه في الدر المنثور (٦/ ١٤٣) لابن المنذر من قول ابن عباس.

الطريق الثانية:

رواها ابن جرير (١٣/ ١٧٠) عن محمد بن سهل بن عسكر، ثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً معناه.

ورجاله ثقات، وفيه عنعنة ابن جريج، وهو مدلس، ويريبني أني لم أره في تفسير عبد الرزاق ـ لا في تفسير سورة الرعد (كما أورد ابن جرير)، ولا

في غيره ـ بل هو عنده بسند آخر كما تقدم، ولو كان الحديث معروفاً بهذا الإسناد لما احتاج الحفاظ لإسناد الثمالي وبكير، والله أعلم.

الطريق الثالثة:

رواها الثعلبي (١٠/ ١٧٥)، والبغوي (٤/ ٤٧٢) في تفسيرهما من طريق إسحاق بن بشر، أخبرني مقاتل وابن جريج، عن مجاهد، عن ابن عباس موقوفاً بلفظ مغاير.

وإسحاق كذاب.

الطريق الرابعة:

رواها ابن أبي زمنين في أصول السُّنَّة (٥٩)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٦٢١ ـ ٦٢٢) من طريق عبد المنعم بن إدريس بن سنان، عن أبيه، عن وهب بن منبه، عن ابن عباس موقوفاً بنحوه.

وعبد المنعم كذاب يضع الحديث.

ورُوي معناه من حديث أنس:

رواه أبو الشيخ في العظمة (٢/ ٤٩١)، وأبو الفتح الأزدي ـ ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ١١٧) ـ من طريق محمد بن عثمان الحراني، عن مالك بن دينار، عن الحسن، عن أنس بن مالك مرفوعاً معناه.

وقال الأزدي: محمد بن عثمان متروك الحديث.

وقال ابن الجوزي: موضوع.

وذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمة الحراني في الميزان (٣/ ٦٤١) وقال: الخبر باطل.

وقال في تلخيص الموضوعات (١٣): محمد تالف.

وجملة القول أن **الحديث لا يصح مرفوعاً** بحال، أما موقوفاً فقد ورد بسند غريب فرد عند ابن جرير، وفيه عنعنة ابن جريج، وباقي طرقه ضعيفة، حتى إن صح الموقوف فيُحتمل أن يكون مأخوذاً من الإسرائيليات، والله أعلم.



الحديث التاسع والخمسون

* حديث الحارث بن عبد الله بن أوس عن النبي ﷺ أنه قال: «**من حج أو اعتمر فليكن آخر عهده بالبيت**».

ضعيف: أخرجه الإمام أحمد والترمذي بإسناد ضعيف؛ لأن في إسناده عبد الرحمٰن بن البيلماني، وهو ضعيف؛ كما في التقريب.

وقال العلامة المباركفوري في تحفة الأحوذي (ص١٦ ج٤)[1] ما نصه: «وليست هذه الزيادة بمحفوظة». يعني قوله: «أو اعتمر»، وهو كما قال، وإنما المحفوظ قوله ﷺ للحُجاج: «**لا ينفر أحدٌ منكم حتى يكون آخر عهده بالبيت**. وكانوا ينصرفون في كل وجه». خرجه مسلم في صحيحه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وأخرجه الشيخان بلفظ: «**أُمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض**».

ومن تأمل الأحاديث الواردة في هذا الباب اتضح له أن العمرة لا يجب لها وداع؛ لأنها مشروعة في جميع العام، ولأنه ﷺ لم يأمر المعتمرين بالوداع إذا أرادوا الخروج لما حلوا صبيحة الرابعة من ذي الحجة في حجة الوداع، وقياس العمرة على الحج ليس بوجيه، لعدم مساواة الفرع بالأصل.

أما الحديث المذكور فضعيف؛ لأنه من طريق عبد الرحمٰن بن البيلماني، وهو ضعيف كما سبق، وقال الحافظ في تهذيب التهذيب:

---

(١) في الأصل: (ج١٦ ص٤)، وهو سهو من الناسخ.



قال أبو حاتم: لين. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: ضعيف لا تقوم به حجة. وقال الأزدي: منكر الحديث، يروي عن ابن عمر بواطيل. وقال صالح جزرة: حديثه منكر.

وبهذا يعلم أن حديثه لا يعول عليه، ولا يحتج به، لتضعيف الأئمة المذكورين له.

أما توثيق ابن حبان له فلا يعول عليه، لما عرف من تساهله رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولأن الجرح مقدم على التعديل إذا صدر مبيَّناً من عارفٍ بأسبابه، وهكذا إذا كان الجارحون أكثر من المعدِّلين؛ لأن لديهم علماً ليس عند المعدِّلين، والله ولي التوفيق.

١٤١٠/١٢/٢٢هـ

تخريج الحديث

الحديث المذكور يرويه الحجاج بن أرطاة، واختُلف عليه:

فرواه الترمذي (٩٤٦) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (٢/ ١٥١)، وابن الأثير في أسد الغابة (١/ ٣٣٦) ـ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ٧٨٦ معلقاً) من طريق المحاربي.

ورواه ابن قانع (١/ ١٨٢) من طريق عمرو بن هاشم.

ورواه الطبراني في الكبير (٣/ ٢٦٣ رقم ٣٣٥٤) من طريق عمر بن علي.

ورواه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ٧٨٦) من طريق أبي مالك الجنبي.

ورواه أيضاً من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن شريك.

خمستهم عن الحجاج، عن عبد الملك بن المغيرة الطائفي، عن عبد الرحمٰن بن البيلماني، عن عمرو بن أوس، عن الحارث بن أوس مرفوعاً.

ورواه ابن سعد (٥/ ٥١٢) عن أبي غسان مالك النهدي، قال: حدثنا عبد السلام بن حرب، عن حجاج، عن عبد الملك، عن عبد الرحمٰن بن

البيلماني، عن عمرو بن أوس، عن عبد الله بن الحارث بن أوس.

قال ابن سعد: إنما هو الحارث بن عبد الله بن أوس. ونصَّ على أن شيخه أخطأ في الاسم.

ورواه عن حجاج عبدُ الله بن المبارك، وعليه اختلاف لا يضر:

فرواه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ٧٨٦) من طريق حبان بن موسى، عن عبد الله بن المبارك، عن عبد الملك، عن ابن البيلماني، عن عمرو، عن الحارث مرفوعاً مثل سابقيه.

ورواه أحمد (٣/ ٤١٦) عن أحمد بن الحجاج، وعلي بن إسحاق، قالا: أخبرنا عبد الله ـ يعني ابن المبارك، أخبرنا الحجاج بن أرطاة، عن عبد الملك بن المغيرة، عن ابن البيلماني، عن عمرو بن أوس، قال: قال رسول الله ﷺ. . الحديث.

هكذا سقط ذِكر الحارث بن أوس في الطبعة الميمنية للمسند، وسقط تبعاً في طبعة مؤسسة الرسالة (٢٤/ ١٧٦ رقم ١٥٤٤١)، بل نص المعلقون عليه أن رواية ابن المبارك مرسلة!

ووقع إثبات الحارث في طبعة عالم الكتب للمسند (٥/ ٣٢٠ رقم ١٥٥٢١، وهي طبعة لها بعض الميزات على طبعة الرسالة) عن إحدى النسخ الخطية، وكذلك وقع في السنن والأحكام للضياء المقدسي (٤/ ٢٥٢)، وجامع المسانيد والسنن لابن كثير (٢/ ٢٧٧ ابن دهيش، أو ٣/ ٢٢٦ قلعجي)، وفي أطراف المسند (٢/ ٢٢٥)، وإتحاف المهرة (٤/ ١٧٣) لابن حجر، وهذا هو الصحيح؛ لأن الإمام أحمد أخرجه في مسند الحارث، ووقع في آخره مخاطبة عمر للحارث.

ورواه ابن قانع (١/ ١٨١) من طريق ابن سهم، عن عبد الله بن المبارك، عن الحجاج، عن عبد الله بن المغيرة، عن عبد الرحمٰن بن البيلماني، عن عمرو بن أوس، عن الحارث بن أوس مرفوعاً.

هكذا وقع عند ابن قانع: عبد الله بن المغيرة، ونص على أنه خطأ، وصوابه عبد الملك.

فظهر أن الخلاف على ابن المبارك غير مؤثر، وروايته كرواية الجماعة.

ورواه عن حجاج عبادُ بن العوام، واختُلف عليه:

فرواه أحمد (٣/ ٤١٧) عن سُريج بن النعمان.

ورواه ابن أبي خيثمة في تاريخه (السفر الثاني ١/ ١٦٣) عن عبد الله بن محمد الكرماني.

ورواه البغوي في معجم الصحابة (٢/ ٥٢) عن أبي الربيع الزهراني.

قال ثلاثتهم: ثنا عباد بن عوام، عن حجاج، عن عبد الملك بن مغيرة الطائفي، عن عبد الرحمٰن بن البيلماني، عن عمرو بن أوس، عن الحارث بن أوس مرفوعاً، كرواية الجماعة، ولكن ليس عند الثاني ذكر العمرة.

ورواه البخاري في التاريخ (٢/ ٢٦٣) عن سعيد بن سليمان.

ورواه عبد الله بن زيدان البجلي في مسنده (٣) ـ ومن طريقه حاكم الكوفة الثقفي في فوائده (٢٤ ضمن جمهرة الأجزاء الحديثية ص٢٨٤) ـ عن يحيى بن طلحة.

قال كلاهما: ثنا عباد، عن حجاج، عن عبد الملك، عن عمرو بن أوس، عن الحارث مرفوعاً.

هكذا رُوي، ليس فيه ابن البيلماني، ووقع عند البخاري تصريح الحجاج بالسماع من شيخه، كما أنه لم يذكر العمرة في روايته.

ورواه ابن قانع (١/ ١٨٢)، والطبراني في الكبير (٣/ ٢٦٣ رقم ٣٣٥٤) ـ ومن طريقه المزي (١٧/ ١٠) ـ من طريق سعيد بن سليمان عن عباد، ولم يتبيَّن اختلاف الرواية عندهما؛ لأن الإسناد مقرون مع غيره بإثبات ابن البيلماني.

ورواه البغوي (٢/ ٥٣) عن داود بن رشيد، نا عباد، عن حجاج، عن عبد الملك، عن عبد الله بن المقدام، عن عمرو بن أوس، عن الحارث بن أوس مرفوعاً.

ونص البغوي أن مخالفة داود هذه خطأ، وأن الصواب رواية أبي الربيع ومن وافقه.

ورواه عن حجاج عبدُ الرحيم بن سليمان، واختُلف عنه:

فعلقه البغوي (٢/ ٥٣)، وأبو نعيم (٢/ ٧٨٦) ـ كلاهما في الصحابة ـ

عن عبد الرحيم بن سليمان، عن حجاج، عن عبد الملك، عن ابن البيلماني، عن عمرو، عن الحارث، كرواية الجماعة.

ولكن رواه الطبراني في الكبير (٣/ ٢٦٣ رقم ٣٣٥٥) - وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ٧٨٧) - عن عمرو بن أبي الطاهر بن السرح المصري، ثنا يوسف بن عدي، ثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الملك بن المغيرة، عن عبد الرحمٰن بن البيلماني، عن عمرو بن أوس، عن الحارث بن أوس مرفوعاً.

ورجاله ثقات إلى يزيد، فإن كان هذا الوجه محفوظاً عن عبد الرحيم فإنه متابعة ضعيفة لحجاج؛ لأن يزيد ضعيف.

فهذا ما وقفتُ عليه من اختلاف على حجاج، وقد نص الترمذي، وأبو الحسن الطوسي، وأبو القاسم البغوي، والمزي، والذهبي (في التجريد ٩٥) على وجود اختلاف في الحديث على حجاج.

والحاصل: أن الرواية المشهورة عن الحجاج روايته عن عبد الملك بن المغيرة الطائفي، عن عبد الرحمٰن بن البيلماني، عن عمرو بن أوس، عن الحارث بن أوس مرفوعاً.

وهذا سند ضعيف جدّاً، فابن البيلماني ضعيف، والطائفي مجهول، والحجاج متكلم فيه، وهو مدلس، ولم يثبت تصريحه بالسماع من شيخه.

وقال الترمذي وتبعه الطوسي: حديث الحارث غريب.

وقال ابن عبد الهادي في التنقيح (٣/ ٥٢٦ أضواء السلف، ووقع بمعناه مختصراً في طبعة دار الكتب العلمية ٢/ ٤٧١ وهي مطبوعة على مخطوط غير معتمد): هذا إسناد ضعيف، وقد رواه غير واحد عن الحجاج، وقد خولف في بعضه.

وضعف سنده المنذري في مختصر سنن أبي داود (٢/ ٤٣٠)، والذهبي في تنقيح التحقيق (٢/ ٤٦)، والزيلعي في نصب الراية (٣/ ٨٩)، والألباني في الضعيفة (٤٥٨٥)، وفي صحيح أبي داود الكبير ٦/ ٢٤٧).

وعزاه السيوطي في الجامع الصغير (٦/ ١١٥ مع فيض القدير) للضياء في المختارة، ومسند الحارث هو ضمن القطع المفقودة من المختارة.



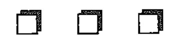
قلت: وقد خولف حجاج في متنه:

فرواه البخاري في التاريخ (٢/ ٢٦٣)، وأبو داود (٢٠٠٤)، والنسائي في الكبرى (٤١٨٥)، وابن سعد (٥/ ٥١٢)، وابن أبي شيبة في المسند (٢/ ٧١)، وأحمد (٣/ ٤١٦)، وابن أبي خيثمة في تاريخه (السفر الثاني ١/ ١٧٣)، والطوسي في المستخرج على الترمذي (٤/ ٢١٧)، والطحاوي في شرح المعاني (٢/ ٢٣٢)، والطبراني في الكبير (٣/ ٢٦٢ رقم ٣٣٥٣)، وأبو نعيم في الصحابة (٢/ ٧٨٦)، والضياء في حديث عفان الصفار (٣٥٢) كلهم من طريق أبي عوانة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمٰن، عن الحارث بن عبد الله بن أوس، قال: سألت عمر عن الحائض تطوف ثم تنفر؟ قال: يكون آخر عهدها بالبيت، قال الحارث: كذلك أفتاني رسول الله ﷺ، قال: سألتني عما سألتَ عنه النبي ﷺ أربت يداك!

فلم يذكر العمرة في الحديث، وهذا سند رجاله ثقات، وحسنه المنذري في مختصر السنن (٢/ ٤٣٠)، وصححه ابن حجر في الإصابة (١/ ١٦١)، والألباني في الضعيفة (١٠/ ٩٢)، وفي صحيح أبي داود الكبير (٦/ ٢٤٦).

وصرَّح الطحاوي في شرح المعاني (٢/ ٢٣٥) أن حديث الحارث ـ دون ذكر العمرة ـ منسوخ.

قلت: أما ذكر العمرة في الحديث فهو منكر سنداً ومتناً كما تبيَّن، والله تعالى أعلم.





الحديث الستون

* حديث: «**ذاكر الله في رمضان مغفور له، وسائل الله فيه لا يخيب**».

ذكره المناوي في فيض القدير، وقال: رواه الطبراني في [الأوسط][1]، والبيهقي عن ابن عمر، قال الهيثمي: فيه هلال بن عبد الرحمٰن، وهو ضعيف.

وقال الذهبي في الضعفاء: منكر الحديث.

قلت: وفيه أيضاً علي بن زيد بن جدعان، قال الدارقطني: لا يزال عندي فيه لين. وقال الذهبي في الضعفاء: وقال أحمد: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: غير قوي.

وقال الحافظ في التقريب: ضعيف.

تخريج الحديث

الحديث المذكور رواه الطبراني في الأوسط (٦/ ١٩٥ رقم ٦١٧٠ و٧/ ٢٢٦ رقم ٧٣٤١)، وابن عدي (٤/ ١٦٠١)، والدارقطني في الأفراد (١/ ١٠٨ أطرافه)، وابن لال في حديثه (٢)، والبيهقي في الشعب (٧/ ٢٣١ ـ ٢٣٢ رقم ٣٣٥٥)، وفي فضائل الأوقات (٦٨)، وقوام السُّنَّة الأصبهاني في الترغيب (٢/ ٣٦٤ رقم ١٧٧٨) كلهم من طريق أحمد بن منصور المروزي، حدثنا عبد الرحمٰن بن قيس الضبي، حدثنا هلال بن عبد الرحمٰن، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

---

(١) سقط في الأصل، والاستدراك من فيض القدير (٣/ ٥٥٩) وغيره.



ورواه ابن الجوزي في التبصرة (٢/ ٨١) وسقط إسناده.

وذكره الديلمي في الفردوس (٢/ ٢٤٢ رقم ٣١٤١) من حديث عمر.

ونص الطبراني والدارقطني على تفرد عبد الرحمٰن بن قيس بالإسناد.

وهذا موضوع، وإسناده مسلسل بالعلل: فعبد الرحمٰن بن قيس الضبي الزعفراني متروك، ونسبه للكذب والوضع غير واحد.

وهلال بن عبد الرحمٰن الحنفي قال عنه العقيلي: منكر الحديث، وقال الذهبي: الضعف على أحاديثه لائح؛ فليُترك. وأقره ابن حجر في اللسان (٦/ ٢٠٢).

وعلي بن زيد ضعيف.

والحديث عدّه ابن عدي من مناكير عبد الرحمٰن بن قيس، وتبعه ابن طاهر في ذخيرة الحفاظ (٣/ ١٣٤٥).

وقال الدارقطني: غريب من حديث سعيد.

وصدره المنذري في الترغيب والترهيب (٢/ ٦٤) بلفظة «رُوي» المشعرة بالتضعيف عنده.

واقتصر الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ١٤٣)، والبدر العيني في العمدة (١٠/ ٢٦٩) على إعلاله بهلال!

وقال الألباني في الضعيفة (٣٦٢١): موضوع.





الحديث الواحد والستون

* حديث: «**النهي عن صوم يوم السبت إلا فيما افتُرض علينا**».

حديث منسوخ أو شاذ؛ لأن الأحاديث الصحيحة المحكمة قد دَلَّت على شرعية صيامه مع الجمعة أو مع الأحد في غير الفرض، وهي أحاديث صحيحة وكثيرة.

وفيه علَّة أخرى أيضاً: وهي الاضطراب، والله ولي التوفيق.

تخريج الحديث

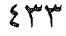
هذا حديث مخرجه من رواية أهل حمص، واختلفوا في روايته اختلافاً كثيراً، وأشهر ما رُوي فيه عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بُسر، عن أخته.

وقد اختُلف على ثور:

فرواه أبو داود (٢٤٢١)، والترمذي (٧٤٤) ـ ومن طريقه البغوي في شرح السُّنَّة (٦/ ٣٦١ رقم ١٨٠٦)، وابن بشكوال في الغوامض والمبهمات (٢/ ٧٩٧)، وابن الأثير في أسد الغابة (٥/ ٤٩٤) ـ، والنسائي في الكبرى (٣/ ٢١٠ رقم ٢٧٧٦)، وابن ماجه (١٧٢٦)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ٣٣٠) من طريق سفيان بن حبيب.

ورواه أبو داود (٢٤٢١)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٤١١)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ٣٢٦)، وفي مسند الشاميين (١/ ٢٤٥)، وابن منده في الصحابة (كما في الإصابة ١٣/ ٢٣)، والحاكم (١/ ٤٣٥)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦/ ٣٣٨٠) من طريق الوليد بن مسلم.

ورواه النسائي في الكبرى (٣/ ٢١٠ رقم ٢٧٧٥)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ٣٣٠) من طريق أصبغ بن زيد.



ورواه النسائي في الكبرى (٣/ ٢١٠ رقم ٢٧٧٧) من طريق عبد الملك بن الصبّاح.

ورواه أحمد (٦/ ٣٦٨) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (٢/ ١٠٦) ـ والدارمي (١/ ٣٥٢)، وابن خزيمة (٢١٦٣)، والطحاوي (٢/ ٨٠)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ٣٢٥) ـ ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٣٥/ ٢١٨) ـ وابن منده في الصحابة (كما في الإصابة ١٣/ ٢٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦/ ٣٣٨٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٣٠٢)، وفي فضائل الأوقات (٣٠٧) من طريق أبي عاصم.

ورواه الطبراني في الكبير (٢٤/ ٣٣٠) من طريق الفضل بن موسى.

ورواه أيضاً (٢٤/ ٣٣٠) بسند واهٍ عن قرة بن عبد الرحمٰن.

ورواه تمام الرازي في فوائده (٥٩٢ ترتيبه) من طريق الأوزاعي.

ورواه الضياء في المنتقى من مسموعاته بمرو (٣٤/أ) من طريق يحيى بن نصر.

وعلقه الدارقطني في العلل (٥/ ١٩٣/ب) عن عباد بن صهيب.

عشرتهم: عن ثور بن يزيد، عن خالد بن مَعْدان، عن **عبد الله بن بُسْر السلمي، عن أخته الصمّاء**، أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افتُرض عليكم، وإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنبة أو عود شجرة فليمضغه». على اختلاف في اللفظ.

تنبيه: عزاه الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الإرواء للضياء في المختارة (١١٤/أ) من طريق ثور به، ولم أجده فيه.

وعزاه جاسم الدوسري ـ وفقه الله ـ في الروض البسام (٢/ ١٩٩) لأبي داود (برقم ٢٤٢٤) من طريق الأوزاعي مسنداً به من هذه الطريق، والواقع أن أبا داود إنما أسند عن الأوزاعي حكايته أنه روى الحديث بعد توقف، ولم يذكر سند روايته، ولذلك لم يعزه المزي في تحفة الأشراف (١٥٩١٠) لأبي داود عن الأوزاعي مسنداً.

فهذا هو الوجه الأول المشتهر.

ورواه النسائي في الكبرى (٣/ ٢٠٩ رقم ٢٧٧٤)، وابن ماجه (١٧٢٦)،

وعبد بن حميد (٥٠٨)، وأبو الحسن الطوسي في المستخرج على الترمذي (٣/ ٣٩٢)، وابن أبي عاصم والطبراني ـ ومن طريقهما الضياء (٩/ ٦٤) ـ وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (٣٩٨)، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ٢١٨) من طرق عن عيسى بن يونس، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن **عبد الله بن بسر مرفوعاً، ليس فيه روايته عن أخته الصماء.**

قال أبو نعيم: غريب من حديث خالد، تفرد به عيسى عن ثور.

قلت: عيسى ثقة، وقد تابعه على روايته عتبةُ بن السكن في فوائد تمام الرازي (٥٩٣ ترتيبه)، إلا أن عتبة متروك.

ورواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٤١٣)، وتمام الرازي في الفوائد (٥٩١ ترتيبه) من طريق أبي بكر عبد الله بن يزيد، سمعت ثور بن يزيد، ثنا خالد بن معدان، عن **عبد الله بن بسر، عن أمه مرفوعاً.**

عبد الله بن يزيد هو ابن راشد الدمشقي أبو بكر، وهو صدوق (كما في الجرح والتعديل ٥/ ٢٠٢)، وليس أبا عبد الرحمٰن المقرئ المكي كما ظنه غير واحد ممن خرَّج الحديث، كصاحب الروض البسام.

فهاتان الروايتان الأخيرتان شاذتان، لمخالفة الجماعة.

والأشهر المحفوظ عن ثور: روايته عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن أخته الصماء مرفوعاً.

ورواه بقية بن الوليد واختُلف عليه:

فقال النسائي في الكبرى (٣/ ٢١١ رقم ٢٧٧٨): أخبرنا سعيد بن عمرو، قال: حدثنا بقية، ثنا ثور، عن خالد بن معدان، عن **عبد الله بن بسر، عن عمته الصماء به.**

سعيد صدوق، ورواه بقية من وجه آخر:

فرواه أبو طاهر المخلّص ـ ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٤/ ١٦) ـ من طريق محمد بن المصفى، ثنا بقية، عن السري بن يَنْعُم الجُبْلاني، عن عامر بن جَشيب، عن خالد بن معدان، عن **عبد الله بن بُسر مرفوعاً، ليس فيه ذكر الصماء.**

ومحمد بن المصفى والسري صدوقان، وعامر وثقه الدارقطني.

ورواه بقية من وجه آخر:

فقال النسائي في الكبرى (٣/ ٢١١ رقم ٢٧٧٩): أخبرنا عمرو بن عثمان.

وقال **الطبراني في الشاميين** (٣/ ٨٩): حدثنا أحمد بن يحيى بن حمزة، حدثني أبي، عن أبيه.

قالا: ثنا بقية، حدثني الزُّبيدي، ثنا لقمان بن عامر، عن عامر بن جَشيب، عن خالد بن معدان، عن **عبد الله بن بُسر مرفوعاً** كسابقه.

والزُّبيدي هو محمد بن الوليد الحمصي: ثقة ثبت، ولقمان صدوق.

ورواه النسائي **أيضاً** (٣/ ٢١٢ رقم ٢٧٨٣)، والطبراني في الشاميين (٣/ ٨٩) من طريق يزيد بن عبدربه، ثنا بقية، عن الزبيدي، عن عامر بن جشيب، عن خالد، عن عبد الله مرفوعاً، **ليس عند النسائي لقمان بن عامر**، نبَّه عليه المزي، أما عند الطبراني فالسند مقرون بالإسناد السابق؛ فلم يظهر الاختلاف.

ويزيد حمصي ثقة، وهو أوثق من روى عن بقية.

ورُوي عن بقية والزبيدي من وجه آخر:

فقال النسائي في الكبرى (٣/ ٢١٢ رقم ٢٧٨٢): أخبرنا سعيد بن عمرو، ثنا بقية، عن الزبيدي، عن لقمان بن عامر، عن خالد بن معدان، عن **عبد الله بن بسر، عن خالته الصماء مرفوعاً**.

وسعيد صدوق، وتقدمت روايته عن بقية عن ثور عن خالد عن ابن بسر عن عمته الصماء.

ورواه أحمد (٦/ ٣٦٨) ـ ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٦/ ٣٣٨٠) ـ من طريق إسماعيل بن عياش، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن لقمان، عن خالد، عن **عبد الله بن بسر، عن أخته الصماء مرفوعاً**.

وإسماعيل الأصل أنه ثقة في الشاميين، بيد أنه رواه من وجه آخر!

فرواه الطبراني في الكبير (٨/ ١٧٢ رقم ٧٧٢٢) من طريق إسماعيل بن عياش، عن عبد الله بن دينار عن **أبي أمامة مرفوعاً!**

وهذه رواية منكرة، قال الهيثمي في المجمع (٣/١٩٨): رواه الطبراني في الكبير من طريق إسماعيل بن عياش عن الحجازيين، وهو ضعيف فيهم.

وقال الألباني في الصحيحة (٣١٠١): وهو كما قال. وقال: إن رجاله ثقات.

قلت: رحمهما الله، والأمر ليس كما قالا، فعبد الله بن دينار هذا ليس العدوي الحجازي الثقة، بل هو الحمصي الضعيف، فهو شيخ ابن عياش دون الأول، بل هو معروف برواية إسماعيل بن عياش عنه، ولم يَذكروا في ترجمته رواية عن غير التابعين، فأرى في الحديث علة أخرى وهي الانقطاع.

وقد قال الحافظ الخليلي في الإرشاد (١/ ٢٠٠ منتخبه) عن الزبيدي: هو حجة إذا كان الراوي عنه ثقة، وإذا كان غير قوي مثل بقية وأقرانه فلا يُتفَّق عليه.

واختُلف على الزبيدي غير ما سبق:

فرواه النسائي في الكبرى (٣/ ٢١١ رقم ٢٧٨٠)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٤١٢)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ٣٣٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦/ ٣٣٨٠) من طريق محمد بن حرب، ثنا الزبيدي، عن الفضيل بن فضالة، عن **عبد الله بن بسر عن خالته الصماء مرفوعاً**.

وعزاه ابن حجر في الإصابة (١٣/ ٢٣) لابن منده في الصحابة من طريق الفضيل به.

ومحمد بن حرب هو كاتب الزُّبيدي: ثقة، وقدمه أحمد على بقية بن الوليد، أما فضيل فتابعي من أهل الشام؛ ذكره ابن حبان في الثقات.

وروي من وجه آخر عن الزبيدي:

فرواه النسائي (٣/ ٢١١ ـ ٢١٢ رقم ٢٧٨١)، والطبراني في الشاميين (٣/ ١٠٠)، وأبو نعيم في الصحابة (١/ ٤١١) من طريق أبي التقي عبد الحميد بن إبراهيم، ثنا عبد الله بن سالم، عن الزبيدي، ثنا الفضيل بن فضالة، أن خالد بن معدان حدثه، أن **عبد الله بن بسر حدثه، أنه سمع أباه يرفعه.**

قال النسائي عقبه: أبو تقي هذا ضعيف ليس بشيء، وإنما أخرجته لعلة الاختلاف.



قلت: لكن رواه الطبراني في الشاميين (٣/ ١٠٠)، وفي الكبير (٢/ ٣١ رقم ١١٩١) من طريق إسحاق بن إبراهيم بن زبريق الحمصي، عن عمرو بن الحارث، عن عبد الله بن سالم به.

وعند الطبراني وأبو نعيم زيادة: **وقال عبد الله بن بسر: إن شككتم فسلوا أختي**. قال: فمشى إليها خالد بن معدان؛ فسألها عما ذكر عبد الله، فحدثته بذلك.

وهذه المتابعة لا تصح: فابن زبريق هذا مختلف فيه، وحاله إلى الضعف أقرب، انظر: تهذيب الكمال وحاشيته (٢/ ٣٧٠)، وقد ضعفه النسائي في روايته عن عمرو بن الحارث خصوصاً، وعمرو بن الحارث هذا ليس المصري الثقة، بل هو حمصي شبه مجهول، تفرد بالرواية عنه اثنان: ابن زبريق الضعيف، ومولاة له مجهولة، فهو غير معروف بالعدالة كما قال الذهبي في الميزان (٣/ ٢٥١).

وعبد الله بن سالم حمصي ثقة.

ومن الاختلاف على خالد بن معدان:

ما رواه النسائي في الكبرى (٣/ ٢١٢ رقم ٢٧٨٤) عن محمد بن وهب، ثنا محمد بن سلمة، ثني أبو عبد الرحيم، عن العلاء، عن داود بن عبيد الله، عن خالد بن معدان، عن **عبد الله بن بسر، عن أخته الصماء، عن عائشة مرفوعاً**.

قال الذهبي في الميزان (٢/ ١٢) عن داود: لا يعرف، تفرد بالحديث عنه العلاء، وكأنه ابن الحارث.

قلت: وكذلك مال إليه المزي وابن حجر، ولكنني أشك في كونه العلاء بن الحارث الدمشقي، إذ ذُكرت له رواية عن عبد الله بن بسر نفسه، وقد أدركه إدراكاً بيناً، فقد توفي العلاء سنة ١٣٦هـ عن سبعين سنة، وهو ثقة تغير آخر عمره، والله أعلم.

ومحمد بن حرب، ومحمد بن سلمة، وأبو عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد حرانيون ثقات، وتوفي الأخير سنة ١٤٤هـ.

والسند منكر على كل حال، تفرد به مجهولان.



اختلاف آخر:

رواه النسائي في الكبرى (٣/ ٢٠٩ رقم ٢٧٧٢)، وأبو يعلى في مسنده الكبير ـ ومن طريقه ابن عساكر (٢٧/ ١٥٤)، والضياء (٩/ ٥٨) ـ، والبغوي في الصحابة (٤/ ١٧٠) ـ ومن طريقه ابن عساكر ـ، والدولابي في الكنى (٢/ ١١٨)، وابن قانع (٢/ ٨١)، وابن حبان (٨/ ٣٧٩ رقم ٣٦١٥)، والشجري في الأمالي (٢/ ١١٤) من طريق مبشر بن إسماعيل، عن حسان بن نوح، عن عبد الله بن بسر أنه سمع رسول الله ﷺ.

مبشر حلبي ثقة، وتابعه على هذا الوجه علي بن عياش ـ وهو حمصي ثقة ـ عن حسان به.

رواه أحمد (٤/ ١٨٩) ـ ومن طريقه النسائي (كما قال المزي في تهذيب الكمال ٦/ ٤٣ ولم أجده في الكبرى ولا في تحفة الأشراف ٤/ ٢٩٣)، وابن عساكر وابن البخاري في مشيخته (١/ ٣٢٢)، والمزي في تهذيبه ـ والطبراني ـ ومن طريقه الضياء (٩/ ٥٨ ـ ٥٩)، وابن البخاري وابن العطار في تساعياته (٣٦)، والمزي والعراقي في الأربعين العشارية (١٧) ـ من طريق علي بن عياش به.

ولكن قال الطبراني في مسند الشاميين (٣/ ٣٩٩): ثنا أبو زرعة الدمشقي وأحمد بن محمد بن عرق، قالا: ثنا علي بن عياش، ثنا سليمان بن حسان بن نوح، عن عمرو بن قيس، قال: سمعت عبد الله بن بسر مرفوعاً.

فإن كان الذي في مطبوع مسند الشاميين محفوظاً فهو اختلاف آخر، ويحرر ذلك؛ لأن الضياء والعراقي والمزي أخرجوه من طريق الطبراني عن أبي زرعة وابن عرق معاً عن ابن عياش بالسند الذي قبل هذا.

نعم، رووه عن الطبراني بإسناد معجمه الكبير ـ ولم يُطبع مسند عبد الله بن بسر منه ـ لا بإسناد رواية مسند الشاميين؛ المروي من طريق أبي نعيم الأصبهاني عن الطبراني. ويزيد الإشكال أن ابن الجزري رواه في الأربعين العوالي (١٦/أ رقم ١٠) من طريق المعجم الكبير بالسند الثاني كما في مسند الشاميين، فالله أعلم.

ومما أشكل عليّ أن أبا ثور عمرو بن قيس الحمصي الثقة روى عن ابن

بُسر، وذكروا من الرواة عنه حسان بن نوح، وهذا شيخ معروف لعلي بن عياش، ولم يذكروا في شيوخ علي ولا الرواة عن أبي ثور من يسمى سليمان بن نوح، فإن كان الإسناد محفوظاً فأظن أن عبارة [سليمان بن] مقحمة.

ومن الاختلاف على حسان بن نوح ما رواه الروياني في مسنده (٢/ ٣٠٧) من طريق أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج ـ وهو حمصي ثقة ـ عن حسان، نا **أبو أمامة مرفوعاً**.

وحسان بن نوح هذا حمصي، ذكره العجلي وابن حبان وابن خلفون في الثقات، ولم يتبين لي الوجه المحفوظ من روايته، وإن كنت أرى أنه لا يصح عن أبي أمامة بحال، فلم يُتابع على روايته من وجه صحيح.

وقال ابن الظاهري في تخريج مشيخة ابن البخاري، وعنه العطار في تساعياته: هذا حديث حسن شامي الإسناد.

اختلاف آخر:

رواه النسائي في الكبرى (٣/ ٢٠٩ رقم ٢٧٧٣)، وابن خزيمة (٣/ ٣١٧)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥)، وابن منده في الصحابة (كما في الإصابة ١٣/ ٢٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦/ ٣٣٨٠)، والبيهقي (٤/ ٣٠٢) من طريق الليث بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن ابن عبد الله بن بسر، **عن أبيه، عن عمته الصماء أخت بسر مرفوعاً**.

وسقط في مطبوعة صحيح ابن خزيمة «ابن عبد الله بن بسر»، والتصويب من إتحاف المهرة (١٦/ ٩٩٦).

ومعاوية حمصي ثقة له غرائب وأفراد، وابن عبد الله بن بسر مبهم في جميع المصادر، وكذا في تاريخ البخاري (٨/ ٤٤٢)، والجرح والتعديل (٩/ ٣٢٤)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، بل نص الذهبي في الميزان (٤/ ٥٩٣) أنه لا يُعرف.

وقد ذكروا يحيى بن عبد الله بن بسر من شيوخ معاوية، ولم أجد لهذا ترجمة، ومن أولاد عبد الله بن بُسر من لا تُعرف حاله أيضاً، مثل ابنه محمد. (انظر: مجمع الزوائد (٦/ ٢٥٥)، فالإسناد ضعيف للجهالة.

طريق آخر:

رواه أحمد (٤/ ١٨٩) - ومن طريقه الخطيب (٦/ ٢٤)، وابن الجوزي في التحقيق (٢/ ١٠٥)، والضياء (٩/ ١٠٤) - عن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني.

ورواه الطبراني (كما في تنقيح التحقيق ٣/٣٤٦ أضواء السلف، ٢/ ٣٦١ العلمية) - ومن طريقه الضياء - عن الحسين بن إسحاق التستري، ثنا محمد بن الصباح الجرجرائي.

قالا: ثنا الوليد بن مسلم، عن يحيى بن حسان، سمعت **عبد الله بن بسر مرفوعاً**.

وقد صرح الوليد بالتحديث عند الطبراني.

وشيخ الطبراني هو الحسين بن إبراهيم بن إسحاق التستري: راو مكثر، أخرج له أبو عوانة والحاكم وأبو نعيم في المستخرج على مسلم والضياء، وروى عنه الطبراني في المعجم الكبير فقط نحو ألف حديث، وقال عنه الخلال: شيخ جليل سمعت منه بكرمان سنة خمس وسبعين وقت خروجي إلى كرمان، وكان عنده عن أبي عبد الله جزء مسائل كبار، وكان رجلاً مقدَّماً، رأيت موسى بن إسحاق القاضي يكرمه ويقدمه. (طبقات الحنابلة ١/ ١٤٢)، وقال عنه الذهبي: كان من الحفاظ الرحالة، ونقل عن أبي الشيخ أنه توفي سنة ٢٩٠هـ (السير ١٤/ ٥٧)، وقال أيضاً: محدّث رحّال ثقة، ونقل عن ابن قانع أنه توفي سنة ٢٨٩هـ (تاريخ الإسلام ٢١/ ١٥٧)، وقال في موضع آخر: والصحيح وفاته في المحرم سنة ثلاث وتسعين. (التاريخ ٢٢/ ١٣٦).

ويحيى بن حسان يظهر أنه البكري الفلسطيني الثقة، ولم يذكر المزي له رواية عن ابن بسر، ولا رواية للوليد عنه، والله أعلم.

قلت: والراويان عن الوليد هنا صدوقان كانا ببغداد، وقد خالفهما جماعة أكثر وأحفظ وفيهم بلديون للوليد؛ فرووه على وجه آخر عنه عن ثور كما تقدم، والرواة هم: يزيد بن قبيس (شامي ثقة، وروايته عند أبي داود)، ودُحيم (دمشقي ثقة حافظ متقن، عند ابن أبي عاصم والطبراني وأبي نعيم)، وإسحاق بن راهويه (إمام حافظ جبل، عند الطبراني في الشاميين)، وصفوان بن صالح (دمشقي ثقة رمي بتدليس التسوية، عند الحاكم).

فالأظهر لديّ أن المحفوظ عن الوليد روايته عن ثور، وأن هذا اختلاف لا يُقال إن للوليد فيه إسنادين، فلو كانت روايته عن يحيى محفوظة لما احتاج الحفاظ لغيرها، ولاشتُهرت وعُرفت في الشام ـ مخرج الحديث، وبلد الوليد بن مسلم ـ على الأقل، والله أعلم.

وجه آخر مخالف:

رواه النسائي في الكبرى (٣/ ٢١٣ رقم ٢٧٨٥) عن أحمد بن إبراهيم بن محمد، عن إسحاق بن إبراهيم الفراديسي، ثنا معاوية بن يحيى أبو مطيع، ثني أرطاة، سمعت أبا عامر، سمعت ثوبان وسئل عن صيام يوم السبت، قال: سلوا **عبد الله بن بسر**، قال: فسئل، فقال: **صيام السبت لا لك ولا عليك.**

وهذا موقوف؛ وفيه مخالفة جزئية للمتن السابق عند المتأمل، وإسناده شامي حسن: فأحمد والفراديسي كلاهما دمشقي ثقة، ومعاوية بن يحيى الأطرابلسي الشامي ثقة صدوق، ذُكرت له أوهام، وأرطاة حمصي ثقة، وأبو عامر عبد الله بن غابر الألهاني حمصي صدوق.

وقال الألباني في الصحيحة (٢٢٥): إسناده جيد.

فهذا الموقوف أخرجه النسائي بعد سرد الطرق المرفوعة للحديث السابق إشارة منه لإعلال المرفوع، والله أعلم.

وجه آخر:

قال أحمد (٦/ ٣٦٨) ـ ورواه ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (٢/ ١٠٦): حدثنا يحيى بن إسحاق، أخبرنا ابن لهيعة، أخبرنا موسى بن وردان، عن عبيد الأعرج، قال: حدثتني جدتي أنها دخلت على النبي ﷺ وهو يتغدى، وذلك يوم السبت، فقال: تعالَي فكلي، فقالت: «إني صائمة، فقال لها: أصُمتِ أمس؟ فقالت: لا، قال: فكُلي فإن صيام يوم السبت لا لك ولا عليك».

أخرجه أحمد في مسند الصماء، فإما أنه يعتبر جدة عبيد هي الصماء، أو أنه أورده في مسندها إعلالاً للمروي عنها في صيام السبت، والإمام أحمد منقولٌ عنه إعلال الحديث.

وهذا السند ضعيف: فيه ابن لهيعة، والراوي عنه لم يُذكر ضمن من كان يتتبع أصوله الصحيحة، وقد رواه ابن لهيعة من وجه آخر:

قال أحمد (٦/ ٣٦٨): ثنا حسن بن موسى، ثنا ابن لهيعة، ثنا موسى، أخبرني عُبيد بن حُنين مولى خارجة، أن المرأة التي سألت رسول الله ﷺ عن صيام يوم السبت حدثته، أنها سألت رسول الله ﷺ عن ذلك؟ فقال: لا لك، ولا عليك.

وموسى بن وردان صدوق، فيه كلام يسير، وعبيد بن حنين ثقة، وهو غير عبيد الأعرج الوارد في السند الآخر، فهذا قال عنه ابن عبد الهادي: لا يُعرف. (وانظر: التعليق على المسند ٤٥/ ٨ الرسالة).

فأكَّد الاختلاف أن ابن لهيعة لم يضبطه، والسند ضعيف على كلا الحالين، وضعّف الإسناد شيخ الإسلام ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (٢٦٤)، وتلميذه ابن عبد الهادي في التنقيح (٣/ ٣٤٥ أضواء السلف، ٢/ ٣٧٢ العلمية)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ١٩٨).

تلخيص الطرق السابقة:

مخرج الحديث من حمص، واختلف أهلها في رواية الحديث عن عبد الله بن بسر على أوجه كثيرة، فرواه عنه **خالد بن معدان**، واختُلف عليه، فرواه عنه ثور بن يزيد، وعامر بن جشيب، ولقمان بن عامر، واختُلف على كل منهم.

أما ثور فروى جماعة عنه عن خالد، عن ابن بسر، عن أخته الصماء مرفوعاً.

ورُوي عنه عن خالد، عن عن ابن بسر، عن أمه الصماء.

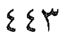
ورُوي عنه عن خالد، عن ابن بسر، عن عمته.

والمحفوظ عن ثور الرواية الأولى.

أما عامر بن جشيب فاختلف نفس الرواة في الإسناد إليه عن خالد، عن ابن بسر مرفوعاً.

ومن الرواة عن عامر: لقمان بن عامر، ورُوي عن لقمان، عن خالد، عن ابن بسر، عن خالته الصماء.

ورُوي عن لقمان، عن خالد، عن ابن بُسر، عن أخته. ليس فيهما عامر بن جشيب.



وهذه الطرق الثلاثة اختلف فيها بقية بن الوليد والزبيدي الحمصيان.

واختلف على الزبيدي سوى ما سبق، فرُوي عنه عن فضيل بن فضالة، عن خالد، عن ابن بسر، عن أبيه، وهذا منكر.

وروي عنه، عن فضيل، عن ابن بسر، عن خالته الصماء. ليس فيه خالد بن معدان.

وثمة طريق رابع إلى خالد بن معدان، رواها عنه داود بن عبيد الله، عنه، عن ابن بسر، عن أخته، عن عائشة مرفوعاً، وهذا منكر.

فالرواية عن خالد بن معدان مضطربة، وأمثلها رواية ثور عنه.

ورُوي الحديث عن **حسان بن نوح**، واختُلف عليه:

فروي عنه عن عبد الله بن بسر مرفوعاً.

ورُوي عنه عن عمرو بن قيس، عن عبد الله بن بسر.

وروي عنه عن أبي أمامة مرفوعاً.

ولم يتبين لي الراجح من هذه الروايات، وأرى أنها مضطربة كذلك.

والحديث رواه أيضاً **معاوية بن صالح** عن ابن عبد الله بن بسر، عن أبيه، عن عمته، وهذا ضعيف.

وروي عن يحيى بن حسان عن عبد الله بن بسر مرفوعاً، رواه عنه الوليد بن مسلم، وهذه رواية شاذة.

ورُوي الحديث بلفظ مغاير عن **أبي عامر الغبري**، **عن عبد الله بن بسر موقوفاً عليه**، وسنده جيد.

ورُوي باللفظ المغاير من طريقين عن **امرأة** سألت النبي ﷺ، وكلا الطريقين اختلاف على راو ضعيف.

ورُوي من وجهين منكرين عن **أبي أمامة** مرفوعاً، تقدم أحدهما.

فتحصل أن الحديث فيه اختلاف شديد، حتى إذا استبعدنا أحاديث ومخالفات الضعفاء يبقى الحديث مضطرباً عن الثقات أنفسهم، وكلهم من بلد واحد، وقد نص النسائي وابن حجر على أن الحديث مضطرب، ومع الاختلاف والضعف في المرفوع نجد أنه رُوي موقوفاً بإسناد نظيف ولفظ

مختلف، فهاتان علتان تكفيان للقدح في الحديث، كيف وقد تتابع حُذّاق الأئمة على إنكار هذا الحديث منذ وقت مبكر؟

أقوال العلماء في الحديث:

من ضعف الحديث:

أقدم من وقفتُ عليه منهم حافظُ التابعين **ابن شهاب الزهري**، فروى أبو داود (٢٤٢٣ واللفظ له)، والحاكم (١/ ٤٣٦)، والبيهقي (٤/ ٣٠٢) من طريق عبد الملك بن شعيب بن الليث، ثنا ابن وهب، سمعت الليث يحدث عن ابن شهاب، أنه كان إذا ذُكر له أنه نهي عن صيام يوم السبت يقول: هذا حديث حمصي.

ورواه الطحاوي (٢/ ٨١) من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث، ثنا الليث بن سعد به بأتم منه، ولفظه: سئل الزهري عن صوم يوم السبت، فقال: لا بأس به، فقيل له: فقد رُوي عن النبي ﷺ في كراهته، فقال: ذاك حديث حمصي.

قال الطحاوي عقبه: فلم يعدّه الزهري حديثاً يُقال به، وضعَّفه.

وهذا صحيح عن الزهري، وقد أطال الإمام الألباني في صحيح أبي داود الكبير (٧/ ١٨٢) في نقد معنى العبارة بعد تصحيح سنده للزهري، ولكن أقول: سواء كان قصد الإمام الزهري التنكيت على أهل حمص أو لم يكن، فإن مقصد كلامه الطعن في متن الحديث، وأنه لا أصل له صحيح عنده، ولهذا أورده الإمام أبو داود ـ وغيره ـ مُعِلّاً به الخبر، ونص على هذا المعنى الطحاوي.

وكفى بهذا الحكم المتقدم من حافظ التابعين وأوسعهم رواية.

ولم ينفرد الزهري من المتقدمين بإعلاله، فروى أبو داود (٢٤٢٤) ـ ومن طريقه البيهقي ـ بسند رجاله ثقات عن **الأوزاعي** ـ وهو شامي ـ أنه قال عن الحديث: ما زلتُ له كاتماً حتى رأيتُه انتشر.

وقال الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٤٢٤ الصغير): صحيح مقطوع.

بل نقل أبو داود (٢٤٢٤) عن الإمام مالك قوله: هذا كذب.

وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله [**يعني أحمد بن حنبل**] يُسأل عن صيام يوم السبت يتفرد به؟ فقال: أما صيام يوم السبت ينفرد به، فقد جاء في ذلك الحديث حديث الصماء. يعني حديث ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن أخته الصماء، عن النبي ﷺ: «لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم». قال أبو عبد الله: فكان **يحيى بن سعيد** ينفيه، وأبى أن يحدثني به، وقد كان سمعه من ثور. قال: فسمعته من أبي عاصم.

قال الأثرم: وحجة أبي عبد الله في الرخصة في صوم يوم السبت أن الأحاديث كلها مخالفة لحديث عبد الله بن بسر.. ثم سرد الأثرم الأحاديث.

قال **ابن تيمية** عقبه: واحتج الأثرم بما دل من النصوص المتواترة على صوم يوم السبت، ولا يُقال يحمل النهي على إفراده؛ لأن لفظه: «لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم»، والاستثناء دليل التناول، وهذا يقتضي أن الحديث يعم صومه على كل وجه، وإلا لو أريد إفراده لما دخل الصوم المفروض ليستثنى، فإنه لا إفراد فيه، فاستثناؤه دليل على دخول غيره، بخلاف يوم الجمعة، فإنه بيَّن أنه إنما نهى عن إفراده، وعلى هذا فيكون الحديث إما شاذاً غير محفوظ وإما منسوخاً، وهذه طريقة قدماء أصحاب أحمد الذين صحبوه، كالأثرم وأبي داود.. إلخ كلامه.

ثم نقل ابن تيمية كلام وحجة من قواه، وخلص في النهاية إلى خلاف هذا الحديث. (انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٧٢ ـ ٧٥ وبعده إلى ٨١).

ونقله بطوله **ابن القيم** في تهذيب السنن (٣/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨ وبعده إلى ٣٠١)، وأقر كلام شيخه، وإن كان مال في زاد المعاد (٢/ ٧٩ ـ ٨٠) إلى التوفيق بينه وبين الأحاديث المخالفة.

وكذلك نقل **ابن مفلح** في الفروع (٣/ ٩٢ العلمية) كلام شيخه ابن تيمية مختصراً جدّاً، وأقرّه.

وعدّه الأثرم منسوخاً في الناسخ والمنسوخ (ص١٧٠)، وقال: إنه خالف الأحاديث كلها. وسردها.

وكان الأثرم قد قال عن حديث آخر (١٥١): الأحاديث إذا تظاهرت فكثرت كانت أثبت من الواحد الشاذ، كما قال إياس بن معاوية: إياك والشاذ من العلم، وقال إبراهيم بن أدهم: إنك إن حملت شاذ العلماء حملت شرّاً كثيراً، فالشاذ عندنا هو الذي يجيء بخلاف ما جاء به غيره، وليس الشاذ الذي يجيء وحده بشيء لم يجئ أحد بمثله ولم يخالفه غيره.

وقال **أبو داود**: هذا حديث منسوخ. وزاد في رواية ابن العبد: نَسَخه حديث جويرية.

وقد أتبع أبو داود الحديث بحديث جويرية أن النبي ﷺ دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة، فقال: صمتِ أمس؟ قالت: لا، فقال: أتريدين أن تصومي غداً؟ قالت: لا، قال: فأفطري.

وحديث جويرية هذا رواه البخاري.

قلت: واحتج غيره بمخالفته لحديث أبي هريرة مرفوعاً في الصحيحين: «لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو بعده». والذي بعد الجمعة هو السبت!

وانظر بقية الأحاديث المعارِضة للحديث ـ الخاصة والعامة ـ في: الناسخ والمنسوخ للأثرم والاستقامة لشيخ الإسلام ابن تيمية.

وقال **النسائي**: الحديث مضطرب. نقله المنذري في مختصر السنن (٣/ ٣٠٠)، وابن القيم في الزاد (٢/ ٧٩)، وابن مفلح في الفروع (٣/ ٩٢)، وابن الملقن في خلاصة البدر المنير (١/ ٣٣٧)، وابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ٢١٦)، ولم أجده في موضعه من السنن الكبرى للنسائي، ولكن صنيعه وتطريقه للحديث يقتضيه، وقال ابن عبد الهادي في التنقيح (٣/ ٣٤٢ أضواء السلف): في إسناده اختلاف قد ذكره النسائي وغيره.

وقال **الطحاوي**: إن الآثار المروية التي فيها إباحة صوم يوم السبت تطوعاً «..هي أشهر وأظهر في أيدي العلماء من هذا الحديث الشاذ الذي قد خالفها».

وقال **البيهقي** في فضائل الأوقات (٣٠٧): إن صح هذا الخبر.

وقال **أبو بكر ابن العربي** في القبس شرح الموطأ (٢/ ٥١٤): وأما يوم

السبت فلم يصح فيه الحديث، ولو صح لكان معناه مخالفة أهل الكتاب.

وقال **ابن حجر** في التهذيب (٨/ ١٧٤ ونحوه في بلوغ المرام ٦٨٨): الحديث معلول بالاضطراب. وقال في موضع آخر من التهذيب (١٢/ ٣٢٦): الحديث فيه اضطراب شديد.

وردَّ ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ٢١٦) على من رجح بعض الأوجه في رواية الحديث قائلاً: «لكن هذا التلون في الحديث الواحد بالإسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهن راويه وينبئ بقلة ضبطه، إلا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين بجمع طرق الحديث؛ فلا يكون ذلك دالّاً على قلة ضبطه، وليس الأمر هنا كذا، بل اختلف فيه أيضاً على الراوي عن عبد الله بن بسر أيضاً».

والذي ردَّ على ترجيحه ابن حجر هو: الدارقطني، حيث قال في العلل (٥/ ١٩٤/أ) بعد أن ذكر خمسة أوجه فقط من الاختلاف: والصحيح عن ابن بُسر عن أخته.

وكذا عبد الحق الإشبيلي، الذي رجح في الأحكام الوسطى (٢/ ٢٢٥) رواية ابن بُسر عن عمته، مع أنها رواية لم تثبت أصلاً كما تقدم.

من صحح الحديث:

قال **الترمذي**: حديث حسن، ومعنى كراهته في هذا أن يخص الرجل يوم السبت بصيام؛ لأن اليهود تعظم يوم السبت.

وأورده **ابن السكن** في صحاحه كما في البدر المنير (٥/ ٧٦٠)، وكذا **ابن خزيمة، وابن حبان، والضياء.**

وقال **الحاكم**: صحيح على شرط البخاري، وقال: إنه معارَض بإسناد صحيح.. فذكر حديثي جويرية وأم سلمة في صيام السبت.

ووجَّه **عبدُ الحق الإشبيلي** في الأحكام الوسطى (٢/ ٢٢٥) تكذيب الإمام مالك بقوله: ولعل مالكاً رضي الله عنه إنما جعله كذباً من أجل رواية ثور بن يزيد الكلاعي، فإنه كان يُرمى بالقدر، ولكنه كان ثقة فيما روى، قاله يحيى وغيره، وقد روى [عنه] الجلة، مثل يحيى بن سعيد القطان وابن المبارك والثوري وغيرهم.

قلت: التوجيه الذي قاله بعيد متكلَّف؛ لأن مالكاً لم ينفرد بإعلال الحديث، ثم إن يحيى القطان نفسه قد أنكره من رواية ثور خصوصاً، وأقره الإمام أحمد.

وقال **الموفق ابن قدامة** في الكافي (١/ ٣٦٣): حديث حسن صحيح.

وتعقب **النووي** في المجموع (٦/ ٤٥١)، **والشمس ابن عبد الهادي** في المحرر (٦٤٧) قول أبي داود بالنسخ وتكذيب مالك للحديث. وإن كان صنيع ابن عبد الهادي في التنقيح (٣/ ٣٤٢ أضواء السلف) يُفهم منه تضعيفه للحديث.

وقال **ابن الظاهري** في تخريج مشيخة ابن البخاري (١/ ٣٢٥)، وعنه **العلاء العطار** في تساعياته (٣٦): هذا حديث حسن.

وقال **الذهبي** في مهذب سنن البيهقي (٤/ ١٦٨١) عن طريق ثور: إسناد صالح حسن.

وقال في تاريخ الإسلام (١٠/ ١٢٦) عن طريق حسان بن نوح عند النسائي: إسناد صالح.

وقال أيضاً في تنقيح التحقيق (١/ ٣٩٦): يحمل الحديث على أنه كان يصوم معه يوماً.

وقال **الشمس ابن مفلح** عن إسناد أبي عاصم عن ثور: سنده جيد.

قلت: هذا حكمه على ظاهر الإسناد، ثم نقل إعلال الأئمة للمتن، وأقر كلام شيخه ابن تيمية في أن المتن شاذ أو منسوخ، فالظاهر أنه يرى عدم الثبوت.

وقال **العراقي** في الأربعين العشارية (١٧): حديث صحيح.

وقال **ابن الملقن** في البدر المنير (٥/ ٧٦٣): والحق أنه حديث صحيح غير منسوخ. ، ونصَّ أنه يُحمل على إفراد السبت فقط.

وقال **ابن الجزري** في الأربعين العوالي (١٦/ب رقم ١٠): هذا حديث حسن صحيح.

وهنا **تنبيه مهم**: فعلى فرض ثبوت الحديث وأنه غير منسوخ، فهذا

أغلب من صححه رأى أن النهي ليس مطلقاً، بل هو مخصوص بإفراد السبت، وبعضُهم نص أنه معارَض بالصحيح، فينبغي لمن يحتج بتصحيحهم أن يراعي فقههم للحديث، فإنه لذلك لم يستنكروه.

ثم انتصر **الألباني** لتصحيح الحديث في إرواء الغليل (رقم ٩٦٠) وعدد من كتبه، وقلَّده جماعة من المعاصرين.

وقد صحَّح الإمام الألباني الحديث اعتماداً على ما وقف عليه من طرقه، فبنى ترجيحه على اجتهاده في دراستها، ولكن بالتوسع في التخريج نجد أن عدة أوجه واختلافات لم يخرّجها رَحِمَهُ اللَّهُ، ولعله لذلك لم تتبين له قوة الاضطراب على حقيقته، فربما لو رآها وقت تخريجه للحديث لكان تغير ترجيحه، فرحمه الله تعالى، وجزاه عن السُّنَّة وأهلها خيراً.

خلاصة البحث:

ظهر لديَّ أن الحديث **لا يصح** لاضطرابه، ولو لم يكن مضطرباً فهو شاذ، وإن سلم منه فهو منسوخ، مع التنبيه أن غالب من تساهل وصحح الحديث لم يأخذ بظاهره، بل حمله على إفراد السبت بالصوم، والله تعالى أعلم.

وقد أفرد موضوع الحديث بالتصنيف عدة، منهم ابن حجر في رسالته: القول الثبت في صيام السبت، وغير واحد من المعاصرين، منهم شيخنا المحدّث سعد الحميّد حفظه الله، وانفصل لعدم ثبوته.

والحديث حكم سماحة الشيخ بشذوذه في لقاء مدرسي قسم السُّنَّة في جامعة الإمام (شريط الدمعة البازية)، وقال في فتاويه (٢٥/ ٢١٣): هو حديث ضعيف شاذ ومخالف للأحاديث الصحيحة.

وضعفه في تعليقه على نسخته من المنتقى للمجد ابن تيمية.

ويأتي مزيد كلام لسماحة الشيخ عن الحديث برقم (٦٩) من هذا الكتاب.

□ □ □



الحديث الثاني والستون

* أحاديث فضل موت يوم الجمعة وليلتها:

كلها ضعيفة، كما في فتح الباري (صفحة ١٩٦ ج٣)، قد ذكرها الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ عن عبد الله بن عمرو، وأنس، طبعة عبد الرحمن بن محمد.

تخريج الحديث

ورد ذلك عن جماعة من الصحابة:

حديث عبد الله بن عمرو:

وله عنه طرق:

فرواه أحمد (٢/ ١٧٦ و٢٢٠) ـ وعنه ابنه عبد الله في السُّنَّة (٢/ ٦١٨) ـ وابن راهويه (كما في تخريج الكشاف للزيلعي ٤/ ٢١)، وعبد بن حميد (٣٢٣)، والمروزي في كتاب الجمعة (١١)، وابن أبي الدنيا (كما في شرح البخاري لابن بطال ٣/ ٣٧٦ واللمعة للسيوطي ٦١)، والطبراني في الكبير (١٣/ ٦٧)، والدارقطني في الأفراد (٤/ ٤٩ أطرافه)، والمخلص في الثامن من فوائده (١٣٠)، والبيهقي في إثبات عذاب القبر (١٧٣)، والقاسم بن عساكر في تعزية المسلم (١٠٦ و١٠٧)، وابن النجار (٢/ ٩٣) من طرق عن بقية بن الوليد، قال: حدثنا معاوية بن سعيد التجيبي، قال: سمعت أبا قَبيل المصري، قال: سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول: قال رسول الله ﷺ: «من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة وقي فتنة القبر».

وصرّح بقية بالتحديث في جميع طبقات الإسناد، ومعاوية روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي المقاطيع. وشيخه ثقة على الصحيح، خلافاً لما في التقريب.

وقال الطبراني في الأوسط (٣/ ٢٦٨): حدثنا بكر، نا محمد بن أبي السري العسقلاني، نا الوليد بن مسلم، نا معاوية به، ثم قال: لم يرو هذا الحديث عن معاوية إلا الوليد.

كذا وقع عنده، ولكن الذي تقدم في معجمه الكبير بسند السند: (بقية بن الوليد) دون الكلام على التفرد، وعلى كلٍّ فشيخ الطبراني وشيخه مضعفان.

وله طريق أخرى عن ابن عمرو يرويها **ربيعة بن سيف**، واختلف عليه:

فرواه الترمذي (١٠٧٤) من طريق ابن مهدي والعقدي.

ورواه أحمد (٢/ ١٦٩) ـ ومن طريقه المزي (٩/ ١١٦) ـ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١/ ٢٥٠ رقم ٢٧٧) عن أبي عامر العقدي.

ورواه المروزي في الجمعة (١٢)، وابن عساكر في تعزية المسلم (١٠٨) من طريق ابن مهدي.

ورواه ابن الطيوري في حديثه (٥٩٦) من طريق شعيب بن حرب.

ثلاثتهم: عن هشام بن سعد، عن سعيد بن أبي هلال، عن ربيعة بن سيف، عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر».

قال الترمذي (كما في تحفة الأشراف ٦/ ٢٨٨، وتخريج الكشاف للزيلعي ٤/ ٢٠): غريب، وليس إسناده بمتصل، ربيعة بن سيف إنما يروي عن أبي عبد الرحمٰن الحبلي عن عبد الله بن عمرو، ولا نعرف لربيعة بن سيف سماعاً من عبد الله بن عمرو.

وكذلك قال الطوسي في مستخرجه (٥/ ١٦١).

وقال الطحاوي: هذا حديث منقطع، فإن ربيعة بن سيف لم يلق عبد الله بن عمرو، وإنما كان يحدث عن أبي عبد الرحمٰن الحبلي عنه. اهـ.

قلت: هكذا رواه ابن مهدي والعقدي عن هشام.

ورواه الطوسي في مختصر الأحكام (٥/ ١٦٠)، والحكيم الترمذي (٣/ ٢٢٨/ أ الأصل ٢٧٧ و٣/ ٢٧٩/ أ الأصل ٢٩٠)، ومحمد بن عبد الملك الدقيقي في حديثه ـ ومن طريقه الذهبي في السير (١٢/ ٥٨٣) ـ والنسفي في القند في أخبار سمرقند (٤٥٨) من طريق بشر بن عمر، نا هشام بن سعد، عن

سعيد بن أبي هلال، عن ربيعة بن سيف الإسكندراني، عن عياض بن عقبة الفهري، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة وقاه الله فتنة القبر».

قال الذهبي: غريب.

قلت: بشر ثقة، وتابعه على زيادة عياض: خالد بن نزار الأيلي (كما في تحفة الأشراف ٦/ ٢٨٩)، وهو صدوق يخطئ.

ورواه الطبراني في معجمه، وأبو يعلى في مسنده من طريق ربيعة، عن عياض به. كما في تخريج الكشاف (٤/ ٢٠).

وقال أبو قرة موسى بن طارق الزبيدي في سننه في الجمعة (كما في تخريج الكشاف ٤/ ٢٠): ذكر ابن جريج، أخبرني سفيان، عن ربيعة بن سيف المعافري، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة وقي فتنة القبر، ومات شهيداً».

ورواه عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٢٦٩) عن ابن جريج به.

وقد رواه ابن جريج من ثلاثة أوجه أخرى، تأتي في المراسيل.

ورواه الليث بن سعد، عن سعيد، عن ربيعة، أن ابناً لعياض بن عقبة توفي يوم الجمعة، فاشتد وجده عليه، فقال له رجل من صدف: يا أبا يحيى! ألا أبشرك بشيء سمعته من عبد الله بن عمرو بن العاص؟ فذكره.

هكذا ذكر المزي في تحفة الأشراف (٦/ ٢٨٩).

وأخرجه الطحاوي في شرح المشكل (١/ ٢٥٢ رقم ٢٧٩) من طريق ابن وهب، نا الليث، عن ربيعة، أن عبد الرحمٰن بن قحزم أخبره، أن ابناً لعياض مات.. ثم ذكر مثله أن رجلاً من الصدف حدّث عن ابن عمرو.

فأسقط في الإسناد سعيد بن أبي هلال، وزاد ابن قحزم، وهو مجهول الحال.

ثم رواه الطحاوي (٢٨٠) من طريق عبد الله بن عبد الحكم وشعيب بن الليث، عن الليث بن سعد، حدثنا خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن ربيعة بن سيف، عن ابن قحزم به.

ورواه البيهقي (١٧٢) من طريق أبي صالح وأبي بكر، كلاهما عن الليث به.
قال الطحاوي: إن هذه الرواية أشبه بالصواب من سابقتها.
وفي كلا المصدرين تحريفات مطبعية مؤثرة.
وهذا الاختلاف مرده كله لربيعة، وهو صاحب مناكير على صدقه، وإن كان الذهبي صرح في الميزان (٤/ ٢٩٩) بأنه من مناكير هشام بن سعد.
وروى ابن وهب، عن الليث بن سعد، عن أبي عثمان الوليد بن الوليد، أن أبا عبيدة بن عقبة قال: «من مات يوم الجمعة أمن فتنة القبر»، وقال: إني ذكرته للقاسم بن محمد، فقال: صدق أبو عبيدة، ذكره ابن بطال (٣/ ٣٧٦).
ورواه البيهقي (١٧٤) من طريق ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن سنان بن عبد الرحمٰن الصدفي، عن ابن عمرو موقوفاً.
وسنان لم أعرفه.
ورواه حميد بن زنجويه ـ ومن طريقه ابن عساكر في التعزية (١١١) ـ عن أبي الأسود، حدثني ابن لهيعة، عن عياش بن عباس القتباني، عن عيسى بن موسى، عن ناس من جيران النبي ﷺ مرفوعاً.
ورواه ابن الربيع الجيزي (كما في حسن المحاضرة ١/ ١٧٠) من طريق أبي الأسود به، ولكن سمى الصحابي إياس بن البكير، وقال: بدري شهد فتح مصر. ولأهل مصر عنه حديث واحد. وعزاه السيوطي في اللمعة (١١٦ وشرح الصدور) لحميد بن زنجويه في الترغيب عن إياس بنحوه (١٥٢).
على أن ابن لهيعة ضعيف ههنا، وعيسى لم أهتد له هكذا، ومن شيوخ عياش اثنان اسمهما عيسى، أحدهما ابن هلال الصدفي، وهو ثقة، ويروي عن عبد الله بن عمرو، والآخر ابن عبد الرحمٰن بن فروة أو سبرة المدني، وهو متروك، ويروي عن عيسى بن أبي موسى، وفيه مظنة الانقطاع، لتقدم وفاة إياس.

حديث ابن عُمر:

رواه الحكيم الترمذي في النوادر (٣/ ٢٧٩/ ب) من طريق حفص بن عبد الله السلمي، نا عبد القدوس، عن يزيد بن أبي حبيب، عن ابن عمر مرفوعاً مثله، وزاد فيه: «وغُدي وريح عليه من الجنة» أي: برزقه.

وعبد القدوس هو ابن حبيب، وهو كذاب.

ورواه الدارقطني في الأفراد (٣/ ٣٥٧ أطرافه) - ومن طريقه ابن عساكر في التعزية (١١٠) - من طريق بشر بن فافا، نا أبو نعيم، نا خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر مرفوعاً.

قال الدارقطني: غريب من حديث زيد عن ابن عمر، تفرد به أبو نعيم، عن خارجة بن مصعب، عنه، ولم يروه عنه غير بشر بن فافا.

قلت: هذا موضوع، بشر ضعفه الدارقطني، وخارجة متروك.

وعزاه في كنز العمال (٢١٠٨٣) للشيرازي في الألقاب، وذكره الديلمي في الفردوس (٣/ ٥٠٤).

حديث جابر:

رواه أبو نعيم في الحلية (٣/ ١٥٥)، والضياء في المنتقى من مسموعاته بمرو (٨/ب) من طريق عمر بن موسى بن وجيه، عن محمد بن المنكدر، عن جابر مرفوعاً بلفظ: «من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة أجير من عذاب القبر، وجاء يوم القيامة عليه طابع الشهداء». وقال أبو نعيم: غريب من حديث محمد بن المنكدر وجابر، تفرد به عنه عمر بن موسى، وهو مدني فيه لين.

وقال ابن القيم في كتاب الروح (٨١): هو مدني ضعيف.

قلت: بل هو متروك، ورمي بالوضع.

وذكره الديلمي في الفردوس (٣/ ٥٠٤).

حديث أنس:

رواه أبو يعلى (٧/ ١٤٦)، وابن عدي (٧/ ٢٥٥٤) من رواية واقد بن سلامة، عن يزيد الرقاشي، عن أنس مرفوعاً.

وسنده شديد الضعف، فواقد وشيخه واهيان، وضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ٣١٩).

ورواه الضياء في المنتقى من مسموعاته بمرو (٣٣/أ) من طريق الحسن بن العلاء بن القاسم، ثنا أحمد بن يزيد الكوفي، نا يوسف بن عطية، عن ثابت البناني، عن أنس مرفوعاً.

وسنده ضعيف جدّاً كذلك.

ورواه ابن عساكر في التعزية (١٠٩) من طريق نصر بن الأصبغ، نا الحسين بن علوان، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس بلفظ آخر.

وهذا موضوع: نصر مجهول، والحسين كذاب، وأبان متروك.

أحاديث أخرى:

عزاه السخاوي في المقاصد الحسنة (١١٨٦) للديلمي عن علي.

وذكره الديلمي بمعناه في الفردوس (١/ ٤١٤) عن عمران بن حصين، على ما جاء في المطبوع.

ومعلوم أن الديلمي لا يتفرد إلا بالموضوعات والمناكير.

وثمة رواية تُذكر تنبيهاً، وهي ما ورد في مسند الربيع بن حبيب من رواية ابن عباس للحديث، ومعلومٌ أن هذا المسند وضعته الإباضية متأخراً، ولا أصل للحديث عن ابن عباس.

المراسيل:

رواه عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٢٦٩) عن ابن جريج، عن رجل، عن ابن شهاب مرسلاً.

وعن ابن جريج، عن رجل، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب مرسلاً كذلك.

ورواه حميد بن زنجويه في ترغيبه (كما قال السيوطي في اللمعة ١١٧، وفي شرح الصدور ١٥٢) من طريق ابن جريج عن عطاء بن يسار مرسلاً.

وتقدم لابن جريج رواية للحديث من طريق ابن عمرو مرفوعاً.

فإن سلمت روايات ابن جريج من الاضطراب، ففيها علتان: الإرسال، وجهالة الشيوخ، أو العنعنة، فكلها ضعيفة جدّاً.

ورواه ابن عساكر في التعزية (١١٢) من طريق الحسين بن علوان، عن سعد بن طريف، عن محمد الباقر مرسلاً.

وهذا موضوع لأجل ابن علوان وابن طريف.

موقوفاً:

رواه البيهقي في إثبات عذاب القبر (١٧٥) من قول التابعي عكرمة بن خالد.

والراوي عنه عبد الله بن المؤمل ضعيف.

فتبين مما سبق أن جميع طرقه الحديث المرفوعة منكرة أو موضوعة، وكذا مراسيله واهية، وموقوفاته ضعيفة.

ولا يُستثنى مما سبق إلا طريق أبي قبيل عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، ففيه راوٍ لم أر فيه توثيقاً معتبراً، وفي النفس من تفرد بقية الشامي بذاك السند المصري، ولا سيما أن له مناكير، وأن الحديث رُوي عن ابن عمرو موقوفاً، ولا يُعرف في أرض مصر بسند صحيح، مع رواية الليث وابن لهيعة وابن وهب للحديث، وعليهم تدور رواية المصريين، فالرواية ضعيفة إن لم تكن منكرة.

وعليه **فلا يصح في الباب شيء** ـ كما قال سماحة الشيخ ـ إذ باقي طرق الحديث لا تصلح لتقويتها، وإن كان مشّاها بعض المعاصرين، والله أعلم.





الحديث الثالث والستون

* حديث: «**أن النبي ﷺ صلَّى في المدينة، وعند قبر موسى، وعند قبر الخليل في ليلة المعراج**»، كذب موضوع على النبي ﷺ، كما نبَّه على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (ج٢٧) من الفتاوى (ص٩).

تخريج الحديث

لم أجد شيئاً مروياً في ذلك بعد البحث، فالظاهر أنه من حكايات القصاص المتأخرين.

ونص عبارة شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٢٧/ ٩): «وأما ما يرويه بعض الناس من حديث المعراج أنه صلى في المدينة، وصلى عند قبر موسى عليه السلام، وصلى عند قبر الخليل، فكل هذه الأحاديث مكذوبة موضوعة».

وقال أيضاً في الفتاوى (٢٧/ ١٦٠ ـ ١٦١): «وما يرويه بعض الناس أنه صلى بمسجد الخليل أو صلى عند قبر الخليل، فإن هذا الحديث غير ثابت عند أهل العلم، وإن كان قد ذكر ذلك طائفة توصف بالصلاح».

وقال أيضاً (٢٧/ ٣٠): «ليس عن النبي ﷺ في زيارة قبره ولا قبر الخليل حديثٌ ثابت أصلاً».

ونقل السيوطي في ذيل الموضوعات (٢٠٣) تكذيب النووي وابن تيمية لحديث: «من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد ضمنت له الجنة»، وقال: الأمر فيه كما قال.

وهذا الحديث ذكره سماحة الشيخ في دفتر الفوائد المتنوعة كما هنا.





الحديث الرابع والستون

* جميع الأحاديث المروية في فضل زيارة قبر النبي ﷺ كلها كذب، كما صرح بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (ج٢٧ ص١٦).

وانظر عمل الصحابة رضي الله عنهم في زيارة قبر النبي ﷺ (ص٢٣) من الجواب الباهر لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

تخريج الحديث

ضعّف أحاديث الباب الحافظ العقيلي (٣/ ٤٥٧ و٤/ ٣٦٢).

ومن مواضع تضعيف شيخ الإسلام ابن تيمية لأحاديث فضل الزيارة: مجموع الفتاوى (١/ ٢٣٤ و٢٣٦ و٣٥٥ و١٨/ ٣٤٢ و٢٧/ ٢٩ و١١٩ و٢٣٥)، ومختصر الفتاوى المصرية (٣١٧)، وتلخيص الاستغاثة (١٠٦ و١٤٤ و٢٥٣)، واقتضاء الصراط المستقيم (٤٠١)، والرد على الأخنائي (٨٧ و١٢٩ و١٣٨ و١٥٤ و١٩٠)، ومنهاج السُّنَّة (٢/ ٤٤١).

وقد استوعب تخريج هذه الأحاديث والكلام عليها على طريقة المحدِّثين: الإمام الحافظ ابن عبد الهادي ـ تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ في الصارم المنكي في الرد على السبكي، وقال في كتابه هذا (ص٣٠): ليس فيها حديث صحيح، بل كلها ضعيفة واهية، وقد بلغ الضعف ببعضها إلى أن حكم عليه الأئمة الحفاظ بالوضع.

ومن المعاصرين الإمام الألباني في السلسلة الضعيفة (٤٥ ـ ٤٧)، والإرواء (١١٢٧ ـ ١١٢٨)، ونصَّ في الضعيفة (١/ ١٢٣) أن كل أحاديث زيارة القبر النبوي واهية، وبعضها أوهى من بعض.

ومنهم عمرو عبد المنعم سليم في كتابه هدم المنارة لمن صحح أحاديث التوسل والزيارة (ص٢٣٠ ـ ٣٣٠)، وانتهى إلى وهاء جميعها.

والأمر كما قالوا، والله أعلم.

وقال سماحة الشيخ في تعليقه على فتح الباري (٣/ ٦٦): الأحاديث المروية في فضل زيارة قبر النبي ﷺ كلها ضعيفة، بل موضوعة، كما حقق ذلك أبو العباس في منسكه وغيره.. إلخ، ثم قال: والشيخ لم ينكر زيارة قبر النبي ﷺ من دون شد الرحال، وإنما أنكر شد الرحل من أجلها مجرَّداً عن قصد المسجد، فتنبه وافهم.





الحديث الخامس والستون

* حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «**ما من أحد يموت إلا ندم**»، قالوا: وما ندامته يا رسول الله؟ قال: «**إن كان محسناً ندم أن لا يكون ازداد، وإن كان مسيئاً ندم أن لا يكون نزع**».

أخرجه الترمذي، وفي إسناده يحيى بن عبيد الله بن مَوْهب التميمي، وهو متروك كما في التقريب، وقال الترمذي: لا نعرفه إلا من طريقه، والله ولي التوفيق.

تخريج الحديث

الحديث المذكور رواه ابن المبارك في الزهد (٣٣) عن يحيى بن عبيد الله، قال: سمعت أبي يقول: سمعت أبا هريرة مرفوعاً به.

ومن طريق ابن المبارك رواه الترمذي (٢٤٠٣)، وابن عدي (٧/ ٢٦٦٠)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ١٧٨)، والبيهقي في الزهد (٧١٦)، والديلمي في الفردوس (٤/ ٣٣١ رقم ٦٥٠١ الزمرلي)، والبغوي في شرح السُّنَّة (١٥/ ١١٨)، والتفسير (٣/ ١٩٧)، والشجري (٢/ ٣٥)، وابن الجوزي في المقلق (٨٥).

قلت: تفرد به يحيى بن عبيد الله، وهو متروك، وأبوه مجهول، فالحديث **ضعيف جدّاً**.

قال الترمذي: هذا حديث إنما نعرفه من هذا الوجه، ويحيى بن عبيد الله قد تكلم فيه شعبة، وهو يحيى بن عبيد الله بن مَوْهَب، مدني.

قال أبو نعيم: غريب من حديث يحيى، لم نكتبه إلا من حديث ابن المبارك.



وقال ابن الديلمي في مسند الفردوس (ق ٢٠٢ كما في حاشية الفردوس): يحيى بن عبيد الله تكلم فيه شعبة، وهو منكر الحديث.

وعدّه ابن عدي من مناكير يحيى، وتبعه الذهبي في الميزان.

وصدّره المنذري في الترغيب والترهيب (١٢٦/٤) بلفظة «روي» المشعرة بالضعف عنده.

وقال الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب (رقم ١٩٦٠): ضعيف جدّاً.

□ □ □



الحديث السادس والستون

* روى الإمام أحمد وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «**من خرج من بيته إلى الصلاة فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي، فإني لم أخرج أَشَراً ولا بَطَراً ولا رياءً ولا سمعة، خرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك، أسألك أن تنقذني من النار، وأن تغفر لي ذنوبي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت: وكَّل الله به سبعين ألف ملك يستغفرون له، وأقبل الله عليه بوجهه حتى يفرغ من صلاته**».

الحديث المذكور ضعيف؛ لأن عطية المذكور ـ وهو ابن سعد العوفي ـ قد ضعفه جماعة من الأئمة؛ كما في تهذيب التهذيب، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً.

ولو صح فليس فيه حجية على التوسُّل بجاه المخلوقين؛ لأن حق السائلين على الله الإجابة، وحق الماشين في طاعته الإثابة، ومعلوم أن الإجابة والإثابة من الله صفتان من صفاته، فالحديث فيه التوسل بصفات الله سبحانه؛ كالتوسل بعزة الله، ورحمة الله، وعلمه، والحديث أخرجه الإمام أحمد وابن ماجه، والله ولي التوفيق.

تخريج الحديث

رُوي الحديث عن أبي سعيد الخدري، وبلال بن أبي رباح، وعبد الله الأسلمي رضي الله عنهم:

حديث أبي سعيد:

يرويه عنه عطية العَوْفي، ورواه عنه اثنان:



الأول: فضيل بن مرزوق، وقد اختُلف عليه رفعاً ووقفاً:

فرواه ابن ماجه (٧٧٨) من طريق الفضل بن الموفق.

ورواه ابن خزيمة في التوحيد (ص١٧ الهراس، ١/ ٤٢ الشهوان، أو ٥/ ٣٤٢ إتحاف المهرة) من طريق سَليم بن حيان البصري.

ورواه البغوي في الجعديات (٢١١٩)، والبيهقي في الدعوات الكبير (٦٥) من طريق يحيى بن أبي بكير.

ورواه الطبراني في الدعاء (٤٢١) ـ ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار (١/ ٢٧٢) ـ وابن السني (٨٥) من طريق عبد الله بن صالح العجلي.

أربعتهم: عن فضيل به مرفوعاً.

ورواه أحمد (٣/ ٢١)، وأحمد بن منيع (كما في مصباح الزجاجة ١/ ٩٩)، والبغوي في الجعديات (٢١١٨) عن يزيد بن هارون عن فضيل به.

قال يزيد: قلت لفضيل: رفعه؟ قال: أحسب قد رفعه.

ورواه ابن خزيمة في التوحيد (ص١٧ الهراس، ١/ ٤١ الشهوان)، وابن بُشران في الأمالي (١/ ٣٢٥ رقم ٧٥٤) عن محمد بن يحيى بن ضريس، ثنا ابن فضيل (هو محمد بن فضيل بن غزوان)، عن فضيل به.

قال ابن ضريس: أراه رفعه. (هكذا في طبعة الهراس)

ورواه أبو نعيم الفضل بن دكين في كتاب الصلاة (كما في النتائج ١/ ٢٧٣ وليس في القدر المطبوع من كتاب الصلاة)، عن فضيل به موقوفاً، وفيه تصريح عطية بالتحديث.

ونقل ابن حجر أن أبا نعيم الأصبهاني رواه من طريق أبي نعيم الكوفي عن فضيل مرفوعاً، وهذا مخالف لما في كتاب أبي نعيم نفسه، ولما نص عليه أبو حاتم في العلل (٢٠٤٨)، والذهبي في الميزان (٢/ ٤٤٧).

ورواه ابن أبي شيبة (١٠/ ٢١١) عن وكيع، عن فضيل به موقوفاً كذلك.

ويأتي الكلام عن علل هذا الإسناد مفصلاً.

تنبيه: الحديث ذكره رزين (كما في الترغيب والترهيب ٢/ ٣٠٤ وجامع الأصول ٤/ ٣١٨)، وعنده زيادة في متنه لا أصل لها.

والراوي الثاني عن عطية هو ابنه عمرو، وقد خالف في متنه:

فرواه ابن مردويه (كما في الدر المنثور ٢/ ٣٦)، والديلمي في مسند الفردوس (١/ ٩٠/ ١ ـ ٢ كما في الضعيفة ٥٩٨٦)، والشجري في الأمالي (١/ ٢٥١) من هذه الطريق عن أبي سعيد الخدري ﵁: أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا قضى صلاته: «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك ـ فإن للسائلين عليك حقاً ـ أيما عبد أو أمة من أهل البر والبحر تقبَّلْتَ دعوتهم واستجبت دعاءهم أن تُشركنا في صالح ما يدعونك به، وأن تعافينا وإياهم، وأن تقبل منا ومنهم، وأن تجاوز عنا وعنهم؛ فإنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين».

وكان يقول: «لا يتكلم بهذا أحد من خلقه إلا أشركه الله في دعوة أهل برّهم وبحرهم، فعمَّتهم وهو مكانه».

وهذا منكر شديد الضعف، فعمرو بن عطية واه، وقد خالف عمرو من هو أقوى منه، ولا يزال في السند ضعف عطية وتدليسه.

وأعله السيوطي بضعف عمرو (كما في كنز العمال ٢/ ٦٤٤ رقم ٤٩٧٧)، وقال الألباني في الضعيفة (٥٩٨٦): ضعيف جدّاً.

حديث بلال:

رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة (رقم ٨٤) ـ ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار (١/ ٢٧٠) ـ والدارقطني في الأفراد (٢/ ٢٧٤ رقم ١٣٥٥ أطرافه) من طريق علي بن ثابت الجزري، عن الوازع بن نافع العقيلي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، عن جابر بن عبد الله، عن بلال.

ونصَّ الدارقطني على تفرد الوازع به.

ورواه الدارقطني في الأفراد (٢/ ٢٧٣ رقم ١٣٥٢ أطرافه) من وجه آخر عن الوازع، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن جده عمر، عن بلال به.

ونصَّ الدارقطني على تفرد الوازع به أيضاً.

ورواه أبو نعيم في عمل اليوم والليلة كما في النتائج (١/ ٢٧١) من هذا الوجه، إلا أنه لم يذكر «عن جده» في مطبوعة النتائج.

والوازع هذا متروك يروي الموضوعات.

قال النووي في الأذكار (٨٢): حديث ضعيف، أحد رواته الوازع بن نافع العقيلي، وهو متفق على ضعفه وأنه منكر الحديث.

وضعَّفه ابن تيمية في قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (١٠٧).

وقال ابن حجر: هذا حديث واه جدّاً، نم نقل كلام النووي في الوازع، وقال: والقول فيه أشد من ذلك..

وقال الألباني في الضعيفة (٦٢٥٢): وهذا إسناد ضعيف جدّاً، إن لم يكن موضوعاً.

حديث عبد الله الأسلمي:

قال محمد بن علي بن المهتدي بالله في مشيخته (١/١٨٨/أ): أنا محمد بن أحمد [هو ابن علي الحداد]، ثنا محمد بن الحسين الحراني، ثنا أبو العباس محمد بن أحمد بن يعقوب [كذا، وهو ابن الحسين] الأهوازي الخطيب، ثنا جعفر بن حمدويه الجنديسابوري، ثنا عبد الله بن رشيد، ثنا أبو عبيدة، عن الحسن، قال: حدثني عبد الله الأسلمي:

أن رسول الله ﷺ كان إذا أتى الصلاة قال: «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وإقبالي إليك، فإني لم أُقبل أشراً ولا بطراً ولا رياءً، ولكن أقبلت ابتغاء طاعتك، تنزيهاً عن سخطك، فاغفر لي ذنوبي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت». قال: «من قالها أقبل الله بوجهه إليه، وحفت حوله الملائكة حتى يفرغ من صلاته».

قلت: هذا موضوع؛ فالأهوازي كذاب، وقد تفرد به. وهو يروي بهذا الإسناد نسخة ابن رشيد عن أبي عبيدة مُجّاعة بن الزبير، وليس الحديث في الجزء الثاني الموجود منها، على أن هذه النسخة ضعيفة، فمجاعة ضعيف، وقال ابن خراش: ليس مما يُعتبر به، وابن رشيد وإن قواه ابن حبان وجعفر الجوزي، فقد قال عنه البيهقي: لا يحتج به، وأشار ابن عدي إلى أنه ليس حجة في ذاته. ثم الراوي عنه ـ وهو جعفر بن محمد بن حبيب ـ لم أهتد لحاله، والله أعلم.

ولم أميّز شيخ الحسن، ولم أهتد في شيوخه من العبادلة لمن كان أسلمياً، وهناك جماعة من الصحابة اسمه عبد الله الأسلمي، ومن ثم لم يمكني التوثق إن كان ممن أرسل عنه؛ أو كما زُعم في السند سماعه منه!

خلاصة الكلام على طرق الحديث:

أما حديث الأسلمي فموضوع، وأما حديث بلال فسنده ساقط بمرة.

وأما طريق عمرو بن عطية فهي ضعيفة جدّاً، ومنكرة سنداً ومتناً.

بقيت طريق فضيل عن عطية عن أبي سعيد، وفي سندها أربع علل:

الأولى: ضعف عطية، فهو ضعيف واه عند جمهور الأئمة والمحدِّثين، وعامة عملهم على تضعيف حديثه.

الثانية: عنعنة عطية، وهو مدلس من المرتبة الرابعة على تقسيم ابن حجر، وتدليسُ عطية عن أبي سعيد الخدري ـ خصوصاً ـ قبيحٌ عند جمع من العلماء، فقد ذكر الإمام أحمد وابن حبان أن عطية كان يروي عن الكلبي المتروك ويكنيه أبا سعيد، فيوهم السامع أنه أبو سعيد الخدري! ورُوي ذلك مسنداً من طريق الكلبي، وبلاغاً بسياقين آخرين، واحتج بالحكاية جمع من الحفاظ.

وعلى هذا فحتى إن صُرِّح بنسبة أبي سعيد بأنه الخدري فلا يُؤمن أن تكون النسبة ممن دون عطية، أو وهماً من عطية نفسه!

وعلى قول من لم يُثبت حكاية عطية مع الكلبي، فإن عطية رماه ابن حجر بالتدليس مطلقاً، وقد عنعنه.

أما ما ورد من تصريح عطية بالسماع عند أبي نعيم الفضل بن دكين فلا أراه محفوظاً؛ لأن كل من رواه عن فضيل عن عطية أورده بالعنعنة، ثم التصريح بالسماع جاء في رواية الوقف لا الرفع! كما جاء دون نسبة أبي سعيد بأنه الخدري! فلو ثبت التصريح بالسماع ـ في هذا الحال ـ فإن ذلك لا يرفع من ضعف الحديث شيئاً؛ بل يُريب أكثر في أن أبا سعيد هنا هو الكلبي. أشار لذلك الألباني في الضعيفة (١/٨٦)، وفي التوسل (ص٩٦)، وكذلك الشيخ حماد الأنصاري في تحفة القاري (ص٥٩).

الثالثة: الكلام في فضيل بن مرزوق: وهو وإن كان صدوقاً عند الجمهور إلا أن فيه كلاماً من جهة حفظه وإتقانه، ولا سيما فيما يروي عن عطية (انظر: تهذيب الكمال وحاشيته ٢٣/ ٣٠٧ ـ ٣٠٩)، ومما يدل على أن فضيلاً لم يضبطه اختلافُ الرواة عليه في رفعه ووقفه.

الرابعة: الاختلاف في الرفع والوقف، ومَنْ أوقفه أحفظ وأتقن بكثير ممن رفعه، ونص الإمام أبو حاتم الرازي في العلل (٢/ ١٨٤ رقم ٢٠٤٨) أن الموقوف أشبه، وكذلك حكم الذهبي في الميزان (٤/ ٤٤٧).

وبناء على ما تقدم **فالحديث شديد الضعف**، حتى إذا استُثنيت العلة الثانية، والله أعلم.

أقوال العلماء في الحديث:

الحديث أعلَّه **أبو حاتم والذهبي** بالوقف كما تقدم قريباً.

وصدَّره **المنذري** في الترغيب والترهيب (١/ ١٣٥) بلفظة «روي» المُشعرة بالتضعيف عنده، وقال أيضاً (٢/ ٣٠٥): رواه ابن ماجه بإسناد فيه مقال.

وقال **النووي** في الأذكار (٨٣) بعدما أورده: عطية ضعيف.

وضعفه شيخ الإسلام **ابن تيمية** في مواضع من كتبه، فقال في التوسل والوسيلة (١٠٧): «وهذا الحديث هو من رواية عطية العوفي عن أبي سعيد، وهو ضعيف بإجماع أهل العلم، وقد رُوي من طريق آخر، وهو ضعيف أيضاً، ولفظه لا حجة فيه..» إلخ.

وقال أيضاً في التوسل (١٤٣)، وفي كتاب الاستغاثة (١٢٣ تلخيصه): «وهذا الحديث في إسناده عطية العوفي، وفيه ضعف، فإن كان من كلام النبي..» إلخ.

وقال في جواب خاص عن الحديث (ضمن مجموع الفتاوى ١/ ٣٦٩): «لا يقوم بإسناده حجة، وإن صح هذا عن النبي ﷺ كان معناه أن حق السائلين على الله أن يجيبهم، وحق العابدين له أن يثيبهم..» إلخ.

وقال في اقتضاء الصراط المستقيم (٤١٨): «فهذا الحديث رواه عطية العوفي، وفيه ضعف، لكن بتقدير ثبوته..» إلخ.

وقال **البوصيري** في زوائد ابن ماجه (١/ ٩٨): «هذا إسناد مسلسل بالضعفاء، عطية هو العوفي، وفضيل بن مرزوق، والفضل بن الموفق: كلهم ضعفاء، لكن رواه ابن خزيمة في صحيحه من طريق فضيل بن مرزوق، فهو صحيح عنده».

قلت: هكذا عزاه لابن خزيمة في صحيحه، ولم أره فيه، ولا عزاه إليه ابنُ حجر في إتحاف المهرة (٥/ ٣٤٢ و٣٤٨)، ولم أر هذا العزو لغير البوصيري، فلعله اشتبه عليه بكتاب التوحيد لابن خزيمة الذي فيه الحديث فعلاً، والناظر في كتاب التوحيد يرى أن ابن خزيمة لم يُخرج الحديث احتجاجاً على شرط الكتاب في الصحة، بل أورده إشارة واستشهاداً؛ وأحال عليه في كتاب آخر له، فلو قال إنسان إن ابن خزيمة لا يصححه على شرطه لما أبعد؛ لأنه لم يخرجه في الصحيح، ولم يصححه في كتاب التوحيد، مع أنه مرويٌّ ومعروفٌ عنده، بل نصَّ ابن حجر في إتحاف المهرة (٦/ ٤٧٧) أن منهج ابن خزيمة في الأخبار الضعيفة والمعلولة هو تعليقها ثم وَصلها. (وانظر رسالة: مدارج السالكين في تحقيق حديث أسألك بحق السائلين ص٢٢ ـ ٢٣)، وابنُ خزيمة صرح مراراً بتضعيف عطية، وعليه؛ **فالظاهر أن ابن خزيمة يضعف الخبر**، وهذا هو الأليق بحال الحديث ونُقول العلماء طوال قرون قبل البوصيري، فيتبيَّن أن فهمه لتصحيح ابن خزيمة اجتهاد مرجوح.

وضعفه جمع كبير من المتأخرين، منهم: إمام الدعوة **محمد بن عبد الوهاب** في تلخيص تلخيص كتاب الاستغاثة (مخطوط، كما في الانتصار للشيخ إسماعيل الأنصاري ص١٥)، **وأبو الثناء محمود الألوسي** في روح المعاني (٦/ ١٢٧)، **وصديق حسن خان** في نزل الأبرار (٧١)، **ومحمد بشير السَّهْسواني الهندي** في صيانة الإنسان (١٠٢ ـ ١١٥)، **وأبو المعالي محمود شكري الألوسي** في غاية الأماني (١/ ٢٥٥).

ومن كبار أهل العلم المعاصرين: سماحة الشيخ **ابن باز** في التحفة الكريمة، والإمام **الألباني** في عدد من كتبه، ومنهم الشيخ **حماد الأنصاري** في تحفة القاري في الرد على الغماري (ص٥٦ ـ ٥٩)، وقال أيضاً (كما في المجموع في ترجمة حماد الأنصاري ٢/ ٤٨٠): حديث «أسألك بحق

السائلين» من الصعب تصحيحه، بل هو ضعيف. ومنهم شيخنا المحدّث **عبد القادر الأرناؤوط** في تخريج جامع الأصول (٤/ ٣١٨)، وفي تخريج زاد المعاد (٢/ ٣٦٩)، رحمهم الله جميعاً.

وممن أفرد فيه بحثاً مطبوعاً وخلص لضعفه: الشيخ **علي حسن عبد الحميد الحلبي** في الكشف والتبيين، والشيخ **صالح بن عبد الله العصيمي** في الفصل بين المتنازعين، **وأبو حمزة سيد بن محمد المنياوي** في مدارج السالكين.

وفي المقابل:

فمع ظهور علة عطية العوفي ـ على الأقل ـ إلا أن بعض الحفاظ المتأخرين تساهل وقوّى الحديث، فحسّنه **علي بن المفضل المقدسي** كما في الترغيب والترهيب (٣/ ٢٧٣)، **والدمياطي** في المتجر الرابح (ص٤٧١)، وحسَّن سنده **العراقي** في تخريج الإحياء (١/ ٢٩١ وعنه إتحاف السادة المتقين ٥/ ٨٩).

وقال **ابن حجر** في نتائج الأفكار (١/ ٢٧٢): هذا حديث حسن. وقال إن عطية صرح بالتحديث في رواية أبي نعيم الفضل بن دكين الموقوفة، وقد أُمِنَ بذلك تدليس عطية!

أما تصحيح ابن خزيمة للحديث فقد مضى مناقشة ثبوته.

وأغرب الشيخ **إسماعيل الأنصاري** رحمه الله فأفرد رسالة خاصة في تقوية الحديث بعنوان الانتصار، وهي مطبوعة.

والتحقيق العلمي يُظهر أن **الحديث ضعيف لا يثبت**، والله تعالى أعلم.

تنبيه:

اختلق الكوثري متابعةً لعطية بزعمه، ودلَّس غاية التدليس ـ كعادته ـ في سبيل تعمية الوصول لها والكشف عنها، فقال في مقالاته (٤٢٥): «ولم ينفرد عطية عن الخدري، بل تابعه أبو الصديق عنه في رواية عبد الحكم بن ذكوان، وهو ثقة عند ابن حبان، وإن أعله به أبو الفرج في علله».

قلت: حديثنا هذا لم يروه أحدٌ من طريق أبي الصديق، والمتابعة المزعومة هي ما رواه أبو الفرج ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٤١٠

رقم ٦٨٩) من حديث عبد الحكم، عن أبي الصديق، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ أنه قال: «بشر المشائين في الظلم بالنور التام يوم القيامة»!

فهذا حديث آخر! عمّاه الكوثري عمداً ودلّس تدليساً خبيثاً إلى ما يُشبه الكذب على النبي ﷺ في سبيل نُصرة الهوى والضلالة، مع علمه ببطلان ما يحتج به.

فضلاً أن عبد الحكم ليس ابن ذكوان، بل هو ابن عبد الله القسملي، وهو ضعيف جدّاً.

ثم لم ينفرد ابنُ الجوزي بإعلال الحديث، بل سبقه العقيلي وابن عدي.

وقد رواه من هو أعلى من ابن الجوزي ـ كالطيالسي، وأبي يعلى الموصلي، والعقيلي، وابن عدي ـ ولكن تعمية ذلك كله أمرٌ مقصود من الكوثري.

وقد ردَّ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ على تدليسات وتلبيسات الكوثري الكثيرة حول الحديث في السلسلة الضعيفة (٢٤ و٦٢٥٢)، بيد أن الألباني لم يتنبه لتدليس الكوثري هذا؛ فأعلّ المتابعة في الضعيفة (١/٨٦) بجهالة الراوي فقط اعتماداً على نَقْل الكوثري، ولهذا وجب التنبيه.

❑ ❑ ❑





الحديث السابع والستون

* روى ابن ماجه في سننه: حدثنا سويد بن سعيد، حدثنا عثمان بن مطر، عن الحسن بن أبي جعفر، عن محمد بن جحادة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «يا نافع، قد تبيّغ بي الدم، فالتمس لي حجاماً، واجعله رفيقاً إن استطعت، ولا تجعله شيخاً كبيراً، ولا صبياً صغيراً، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الحجامة على الريق أمثل، وفيه شفاء وبركة، وتزيد في العقل وفي الحفظ، فاحتجموا على بركة الله يوم الخميس، واجتنبوا الحجامة يوم الأربعاء والجمعة والسبت ويوم الأحد تحرِّياً، واحتجموا يوم الإثنين والثلاثاء، فإنه اليوم الذي عافى الله فيه أيوب من البلاء، وضربه بالبلاء يوم الأربعاء، فإنه لا يبدو جذام ولا برص إلا يوم الأربعاء أو ليلة الأربعاء**».

الحديث المذكور ضعيف، لضعف عثمان بن مطر، والحسن بن أبي جعفر، وسويد بن سعيد، كما في التقريب، **ومع نكارة المتن**.

تخريج الحديث

رواه ابن ماجه (٣٤٨٧)، وابن حبان في المجروحين (٢/ ١٠٠)، وابن عدي (٢/ ٣٠٨)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/ ١٠٥)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٣٩١) من طريق عثمان بن مطر، عن الحسن بن أبي جعفر، عن محمد بن جحادة، عن نافع، عن ابن عمر به.

قال الدارقطني في الأفراد (٣/ ٥٠٢ أطرافه): رواه الحسن بن أبي جعفر عن ابن جحادة، وهو غريب عنه.

وقال ابن عدي: لعل البلاء من عثمان بن مطر.

قلت: ابن مطر والحسن واهيان، وبهما أعله ابن الجوزي، وبالثاني فقط أعله البوصيري في جزء الحجامة (ص٥٥).

وقد توبع الحسن، فرواه الحاكم (٤/ ٤٠٩) من طريق أبي علي عثمان بن جعفر، ثنا محمد بن جحادة نحوه.

وعثمان قال عنه الحاكم: لا أعرفه، وقال الذهبي في تلخيص المستدرك: واه، وقال ابن حجر في اللسان (٤/ ١٣٢): حديث منكر.

ورواه البزار (١٢/ ٢٣٦ رقم ٥٩٦٩)، والدارقطني في الأفراد (٣/ ٥٠٢ أطرافه) ـ ومن طريقه ابن عساكر في جزء حفظ القرآن (رقم ٥)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٣٩١ رقم ١٤٦٣) ـ وابن السني في الطب النبوي (١٠٢)، والحاكم (٤/ ٢١١)، وأبو نعيم في الطب النبوي (٢٩٧) من طريق أبي الخطاب زياد بن يحيى الحساني، ثنا غزال [أو عَذّال] بن محمد، عن محمد بن جحادة به نحوه.

قال البزار: العذال بن محمد شيخ كوفي لم يتابع على هذا الحديث عن ابن جحادة، ولا روى ابن جحادة عن نافع غير هذا الحديث.

قال الدارقطني: غريب من حديثه عن نافع ومن حديث عدي بن محمد عنه، تفرد به زياد بن يحيى عنه.

وقال الحاكم: غزال بن محمد مجهول لا أعرفه بعدالة ولا جرح.

وقال ابن الجوزي: زياد وغزال في مقام المجهولين، وقال الذهبي في التلخيص: غزال مجهول، وقال في الميزان (٣/ ٣٣٣): لا يُعرف، وخبره منكر في الحجامة. بل قال الذهبي في ترجمة عَذّال (٣/ ٦٢): لا يُدرى من هو، ذكره أحمد بن علي السليماني فيمن يضع الحديث، وقال: روى عن محمد بن جحادة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «الحجامة تزيد في العقل والحفظ». الحديث. ونقل كلامه البوصيري في جزء الحجامة (ص٥٥) وأقره.

فظهر بذلك أنه لا يثبت عن محمد بن جحادة، وقد توبع:

فرواه البزار (١٢/ ٢٣٦ رقم ٥٩٦٩)، وابن جرير في تهذيب الآثار (١/ ٥١١ و٥٣٢ مسند ابن عباس)، والإسماعيلي في معجمه (٢/ ٦٧٥)، والحاكم (٤/ ٢١١ ـ ٢١٢)، والخطيب (١٠/ ٣٩) من طريق أبي صالح

عبد الله بن صالح المصري، ثنا عطاف بن خالد، عن نافع نحوه.

قال البزار: العطاف إنما لان حديثه بهذا الحديث.

قلت: عبد الله وعطاف فيهما ضعف، وضعفه ابن جرير، وأعله البوصيري في جزئه (ص٥١) بأبي صالح، بل قال أبو حاتم في العلل (٢/ ٢٨١): وهو مما أُدْخل على أبي صالح.

قلت: ولم يقف الإمام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ على حكم أبي حاتم والبزار أثناء تخريجه للحديث في الصحيحة (٧٦٦) فعدّ الإسناد حسناً في المتابعات، وحسَّنه ببقية الطرق.

على أن البيهقي (٩/ ٣٤١) رواه من طريق عبد الله بن صالح به بلفظ آخر! وهو: «إن في الجمعة ساعة لا يحتجم فيها محتجم إلا عرض له داء لا يشفى منه».

ورواه البزار (١٢/ ٢٣٧ رقم ٥٩٧٠) من طريق عبد الله بن صالح بلفظ ثالث! وهو: «ما مررتُ بسماء من السماوات إلا قالت الملائكة: يا محمد مر أمتك بالحجامة، فإنه خير ما تداووا به: الحجامة والكست والشونيز».

وقال البيهقي والبوصيري في جزئه (ص٥٦): عطاف بن خالد ضعيف. وقال الذهبي في المهذب من السنن الكبير (٨/ ٣٩٣٦) عن عطاف: قد وثقه أحمد وغيره، وقال ابن معين: ليس به بأس. واحتج به النسائي، ولكن الحديث منكر بمرة، وعبد الله فيه مقال.

ورواه ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٢٧٧ و٢٨١)، وأبو نعيم في الطب النبوي (٢٩٨)، والنسفي في القند في ذكر علماء سمرقند (رقم ٩٧٩ بتحقيق يوسف الهادي) من طريق زكريا بن يحيى الوقار، عن محمد بن إسماعيل المرادي، عن أبيه، عن نافع به مع اختلاف في متنه.

قال في العلل: هذا حديث باطل، ومحمد هذا مجهول، وأبوه مجهول. وقال في الجرح والتعديل نحوه (٧/ ١٨٩).

وقال الذهبي في ترجمة محمد في الميزان: أتى بحديث باطل، ولا يُدرى من هو. ونقل كلام أبي حاتم، وأقرهما العراقي في ذيل الميزان (رقم ٢٠٧)، وابن حجر في اللسان (٥/ ٧٨).

قلت: والوقار من الكذابين الكبار، وبه أعله الألباني، وقال عن الحديث: باطل.

ورواه ابن ماجه (٣٤٨٨) من طريق عثمان بن عبد الرحمٰن، ثنا عبد الله بن عصمة، عن سعيد بن ميمون، عن نافع مختصراً.

وقال ابن حجر في التهذيب (٤/ ٩١) عن سعيد: مجهول، وخبره منكر جدّاً في الحجامة.

وعبد الله بن عصمة مجهول أيضاً، وعثمان قال عنه ابن حجر في التقريب: يحتمل أن يكون الطرائفي، وإلا فمجهول.

قلت: والطرائفي ضعيف، فهذا السند شديد الضعف لتعدد العلل فيه.

وهذه الطريق ضعفها المزي في تهذيب الكمال (١٥/ ٣١١) بجهالة عبد الله بن عصمة، وتبعه الذهبي في الميزان، والبوصيري في جزئه (ص٥١).

وزواه ابن جرير (١/ ٥٣٣ مسند ابن عباس)، والدارقطني في الأفراد (٣/ ٤٣٥ أطرافه، وساق سنده ابن الجوزي؛ والسيوطي في اللآلئ ٢/ ٤١١)، والحاكم (٤/ ٢١١)، وابن الجوزي (٢/ ٣٩٢) من طريق عبد الله بن هشام الدستوائي، حدثني أبي، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً مع مغايرة ومخالفة في المتن.

قال الدارقطني (كما في العلل المتناهية): تفرد به عبد الله بن هشام عن أبيه عن أيوب.

وقال أبو حاتم في العلل (٢/ ٢٨٢)، والذهبي في تلخيص المستدرك: عبد الله متروك الحديث.

وصحح الحاكم الموقوف فوهم.

فظهر بذلك أن طرقه إلى نافع كلها واهية، وقد قال الدارقطني إنه غريب عن نافع، فالحديث منكر **السند والمتن**، والله أعلم.

وقد جاءت متابعة لنافع:

فرواه ابن قتيبة في الغريب (١/ ٥٩١ معلقاً)، والدينوري في المجالسة (٣/ ٣٥ رقم ٦٣١)، وابن حبان في المجروحين (٣/ ٢١)، والبندهي في شرح

المقامات (ساق سنده الغماري في المداوي ٣/ ٤٣٦) من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن المثنى بن عمرو، عن أبي سنان، عن أبي قلابة، قال: كنتُ عند ابن عمر به، فذكره بنحوه.

وسنده ضعيف جدّاً.

قال أبو حاتم في العلل (٢/ ٣٢٠ رقم ٢٤٧٧): ليس هذا الحديث بشيء، ليس هو من حديث أهل الصدق، إسماعيل والمثنى مجهولان.

وقال في الجرح والتعديل (٢/ ١٥٧): إن إسماعيل مجهول، وحديثه الذي رواه ليس بشيء.

وقال النباتي في الحافل: إن إسماعيل شيخ المقرئ يجوز أن يكون المكي؛ الذي قال عنه ابن معين: ليس حديثه بشيء. نقله ابن حجر في اللسان (١/ ٣٩٠)، وقال: يقويه أن المقرئ كان قد أقام بمكة.

وقال ابن حبان: «المثنى بن عمرو شيخ يروي عن أبي سنان ما ليس من حديث الثقات، لا يجوز الاحتجاج به»، ثم ساق له هذا الحديث، وتبعه ابن الجوزي في العلل المتناهية، والذهبي في الميزان، وابن حجر في اللسان.

فتبين أن هذه الطريق باطلة أيضاً.

والحديث ذكره الديلمي في الفردوس (٢٧٨١).

ووقع في الطب النبوي لعبد الملك بن حبيب (ص٤٧) عن نافع مرسلاً، إلا أن المطبوع مبتور الأسانيد.

والحاصل أن **الحديث منكر**، على أن في متنه اختلافاً في الكلام على الأيام.

وقال ابن سعد في الطبقات (القسم الثاني لتابعي أهل المدينة ٢/ ٥٦٩): أخبرنا مطرف بن عبد الله، قال: ما رأيت مالك بن أنس يحتجم إلا يوم الأربعاء أو يوم السبت؛ يُنكر الحديث الذي رُوي في ذلك.

وقال أبو حاتم، والذهبي في تلخيص العلل المتناهية (٩٧٢) عن الحديث: باطل.

وقال البرذعي في السؤالات (٢/ ٧٥٧ ضمن كتاب أبي زرعة وجهوده):

شهدت أبا زرعة لا يُثبت في كراهة الحجامة في يوم بعينه؛ ولا في استحبابه في يوم بعينه حديثاً.

وقال ابن جرير في تهذيب الآثار (١/ ٥٣٢ مسند ابن عباس): إن هذه الأخبار في جميعها نظر.

وقال العقيلي في الضعفاء الكبير (١/ ١٥٠، وقارن بما نقله عنه ابن الجوزي في الموضوعات ٣/ ٢١٤): ليس في هذا الباب في اختيار يوم للحجامة شيء يثبت.

وعده ابن الجوزي من الواهيات، وقال: لا يصح.

وحكم عليه الذهبي وابن حجر بالنكارة.

وقال المجد الفيروزآبادي في خاتمة سفر السعادة (٣٥٣): باب الحجامة واختيارها في بعض الأيام وكراهتها في بعضها: ما ثبت فيه شيء.

ولم يلتفت من سبق لتعدد طرقه، هو كما قالوا، والله أعلم.





الحديث الثامن والستون

* قال [الإمام أحمد في المسند]: حدثنا يزيد، نا سليمان وابن أبي عدي، عن سليمان ـ المعنى ـ عن رجل حدثهم في مجلس أبي عثمان النهدي ـ قال ابن أبي عدي: عن شيخ في مجلس أبي عثمان ـ عن عبيد مولى رسول الله ﷺ: «أن امرأتين صامتا، وأن رجلاً قال: يا رسول الله: إن ههنا امرأتين قد صامتا، وإنهما قد كادتا أن تموتا من العطش. فأعرض عنه، أو سكت. ثم عاد، وأراه قال: بالهاجرة. قال: يا نبي الله! إنهما والله قد ماتتا أو كادتا أن تموتا. قال: **ادعهما**. قال: فجاءتا. قال: فجيء بقدح أو عُسٍّ، فقال لإحداهما: قيئي، فقاءت قيحاً أو دماً وصديداً ولحماً، حتى قاءت نصف القدح. ثم قال للأخرى: **قيئي**. فقاءت من قيح ودم وصديد ولحم عبيط وغيره، حتى ملأت القدح. ثم قال: **إن هاتين صامتا عمّا أحل الله، وأفطرتا على ما حرَّم الله ﷻ عليهما، جلست إحداهما إلى الأخرى؛ فجعلتا يأكلان لحوم الناس**».

هذا الحديث ضعيف لأن في إسناده راوياً مبهماً، وبذلك يعلم أنه حديث ضعيف من جهة الإسناد ونكارة المتن، والله ولي التوفيق.

تخريج الحديث

الحديث المذكور رواه: ابن أبي شيبة في مسنده (٢/ ١٧٧)، وأحمد (٥/ ٤٣١)، وابن أبي الدنيا في كتاب الغيبة (رقم ٣٢ وهو قطعة من كتاب الصمت، ورقمه فيه ١٧١)، والروياني في مسنده (١/ ٤٨٠)، والطوسي في مختصر الأحكام (٣/ ٣٣٢)، وابن السكن وابن منده (كما في الإصابة ٢/ ٤٤٨)، وابن مردويه في تفسيره (كما في الدر المنثور ٦/ ٩٥)، والبيهقي في

الدلائل (٦/ ١٨٦)، وفي الشعب (كما في الخصائص)، وابن عساكر (٤/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦)، وابن الجوزي في جامع المسانيد (٦/ ١١) من طريق سليمان التيمي، عن رجل، عن عبيد مرفوعاً.

ورواه البخاري في تاريخه (٥/ ٤٤٠)، وابن أبي خيثمة (كما في الإصابة ٢/ ٤٤٨)، وأبو يعلى في مسنده (٣/ ١٤٦)، وفي المفاريد (٨٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٤/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥)، وابن الأثير في أسد الغابة (٣/ ٥٥٦) ـ، وابن حزم في المحلى (٦/ ١٧٨) من طريق حماد بن سلمة، عن التيمي، عن عبيد، ليس بينهما واسطة.

ونصَّ البخاري أن هذا مرسل، كما نبَّه ابن عساكر على سقوط الرجل المبهم في الإسناد.

ورواه أحمد (٥/ ٤٣١) ـ ومن طريقه أبو نعيم في الصحابة (٣/ ١٢٧٥) ـ عن محمد بن جعفر، ثنا عثمان بن غياث، قال: كنت مع أبي عثمان فقال رجل من القوم: حدثنا سعد أو عبيد ـ عثمان بن غياث الذي يشك ـ مولى رسول الله ﷺ. فذكر الحديث بمعناه.

ورواه أحمد (٥/ ٤٣٢)، والحسن بن سفيان (كما في الإصابة ٢/ ٤٠)، وابن قانع في الصحابة (١/ ٢٥٧)، وأبو نعيم في الصحابة (٣/ ١٢٧٦)، والبيهقي في الدلائل (٦/ ١٨٧)، وإسماعيل الأصبهاني في الترغيب (٢٢٣٨) من طريق يحيى القطان، نا عثمان بن غياث، قال: حدثنا رجل ـ أظنه قال: في حلقة أبي عثمان ـ عن سعد مولى رسول الله ﷺ.

ومخالفة ابن غياث للتيمي مرجوحة لأنه دونه، كما أنه شك فيه ولم يضبطه، ونص البيهقي أن الصحيح رواية التيمي.

فالإسناد ضعيف لجهالة الرجل المبهم، وبذلك أعله المنذري في الترغيب (٢/ ٩٥ و٣/ ٣٢٨)، والعراقي في المغني عن حمل الأسفار (٧٤٠ و٣٠٠٠)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ١٧١)، والألباني في الضعيفة (٥١٩).

وفي الباب عن أنس، وابن عباس، وأم سلمة، وسمرة بن جندب مرفوعاً، ويحيى بن أبي كثير، وأبي البختري مرسلاً، ولا يصح من ذلك شيء، والله أعلم.



الحديث التاسع والستون

* روى أحمد وأهل السنن عن الصمّاء بنت بُسر رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم، فإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنب أو عود شجرة فليمضغها**».

وذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله في البلوغ، وعزاه لمن ذكر، وقال بعد ذلك: ورجاله ثقات، إلا أنه مضطرب، وقد أنكره مالك، وقال أبو داود: هو منسوخ. انتهى كلامه رحمه الله.

والأمر كما قال، فإنه مضطرب الإسناد، شاذ المتن، لمخالفته الأحاديث الصحيحة، ومنها ما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يصومن أحدكم يوم الجمعة؛ إلا أن تصوموا قبله يوماً، أو بعده يوماً**». ومعلوم أن اليوم الذي بعد الجمعة هو يوم السبت، وقد أَذِن ﷺ في صومه تطوعاً مع الجمعة.

وثبت عنه ﷺ أنه كان يصوم يوم السبت ويوم الأحد تطوعاً، ويقول: «**إنهما يوما عيد للمشركين، وأنا أريد أن أخالفهم**» أخرجه النسائي، وصححه ابن خزيمة، من حديث أم سلمة رضي الله عنها، ولفظه في البلوغ: عن أم سلمة رضي الله عنها: «أن رسول الله ﷺ كان أكثر ما يصوم من الأيام يوم السبت ويوم الأحد، ويقول: **إنهما يوما عيد للمشركين، وأنا أريد أن أخالفهم**». اهـ.

تخريج الحديث

في هامش الأصل: مضى برقم [٦١].

قلت: وقد توسعت في تخريجه ثمة.



الحديث السبعون

❊ روى الإمام أحمد والطبراني في معجمه الأوسط، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: **«من صلى في مسجدي أربعين صلاة لا يفوته صلاة؛ كُتبت له براءة من النار، ونجاة من العذاب، وبرئ من النفاق»**.

الحديث المذكور ضعيف؛ لأن في إسناده نُبيط بن عمر، وهو مجهول، لم يعرف إلا بهذه الرواية، **وقد وثقه ابن حبان، ولكن لا يعول على توثيقه؛ لتساهله في التوثيق.**

تخريج الحديث

رواه أحمد، وعبد الله بن أحمد في زياداته (٣/ ١٥٥)، والطبراني في الأوسط (٥/ ٣٢٥ رقم ٥٤٤٤) من طريق الحكم بن موسى، ثنا عبد الرحمٰن بن أبي الرِّجال، عن نُبَيْط بن عمر، عن أنس مرفوعاً.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أنس إلا نبيط بن عمر، تفرد به عبد الرحمٰن بن أبي الرجال.

قلت: نبيط بن عمر لم يرو عنه إلا عبد الرحمٰن، وذكره ابن حبان في الثقات على قاعدته في التساهل، وقد تفرد به، وخالف الرواة الآخرين عن أنس الذين لم يذكروا التخصيص في المسجد النبوي.

والحديث قال عنه المنذري (٢/ ١٣٩): رجاله رجال الصحيح.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ٤): رجاله ثقات.

وقال الألباني في الصحيحة (٦/ ٣١٨): **الحديث بهذا اللفظ منكر**، لتفرد نبيط به، ومخالفته لكل من رواه عن أنس في متنه. وتوسع أكثر في السلسلة الضعيفة (٣٦٤).

وقال سماحة الشيخ في مجموع فتاويه (٢٦/ ٢٨٥): هو حديث ليس بصحيح، وإن صححه بعضهم فهو حديث ضعيف.

وأفرد الحديث بالتأليف: الشيخ حماد الأنصاري، والشيخ عبد العزيز الربيعان، والرسالتان مطبوعتان، وانظر: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة للرفاعي (ص٤٣٥).

* وفي الباب عن أنس، وعمر، وأبي هريرة، وابن عباس، وأبي كاهل، بسياق عام ليس فيه تخصيص المسجد النبوي، ولا يصح منها شيء.

انظر: مسند الشهاب (١/ ٢٨٥)، وجامع المسانيد للخوارزمي (١/ ٤٢٨)، والبدر المنير لابن الملقن (٤/ ٣٩٧).

وصوّب الترمذي وغيره وقفه على أنس.

وهذا الموقوف رواه: الترمذي (٢٤١)، وعبد الرزاق (١/ ٥٢٨)، وبحشل في تاريخ واسط (ص٦٥ ـ ٦٦)، والدولابي في الكنى (٢/ ٥٠)، وابن عدي (٢/ ٤٠٢ و٣/ ١٩)، والبيهقي في الشعب (٦/ ١٦٢ السلفية، ٣/ ٦٢ العلمية) من طرق عن أنس ﵁ قال: «من لم تفته الركعة الأولى من الصلاة أربعين يوماً كتبت له براءتان: براءة من النار، وبراءة من النفاق»، وهو عنه صحيح، وذكر الألباني أن له حكم الرفع، فإنه لا يُقال من قبل الرأي، والله أعلم.





الحديث الواحد والسبعون

* حديث أسماء بنت يزيد عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا تقتلوا أولادكم سرّاً، فإن الغَيْل يدرك الفارس فيُدَعْثِرُه عن فَرَسه**».

أخرجه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه، وهذا لفظ أبي داود، وهو ضعيف لأمرين، **أحدهما**: أن في إسناده المهاجر ابن أبي مسلم الشامي، وهو مقبول كما في التقريب، والمقبول لا يحتج به، إلا أن يشهد له شاهد مثله أو أقوى منه، وليس في الباب ما يشهد له بالصحة، بل في الباب ما يدل على ضعفه وعدم صحته، وهو ما رواه مسلم في صحيحه عن جُدامة بنت وهب رضي الله عنها، أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «**لقد هممت أن أنهى عن الغِيْلَة، فنظرتُ إلى فارس والروم؛ فإذا هم يُغِيلون أولادهم، فلا يضر ذلك أولادهم شيئاً**».

والغيلة: وطأ المرضع.

والله ولي التوفيق.

تخريج الحديث

الحديث المذكور رواه: أبو داود (٣٨٨١)، وابن أبي شيبة (كما في التمهيد ١٣/ ٩٢)، وابن راهويه في مسنده (٥/ ١٧٧)، وأحمد (٦/ ٤٥٣ و٤٥٨)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة (٢/ ٤٤٧)، وأبو زرعة الدمشقي في الفوائد المعللة (رقم ١٢٦)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/ ١٢٩ ـ ١٣٠ رقم ٣٣٥١ و٣٣٥٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ٤٦)، والمشكل (٩/ ٢٨٤)، وابن حبان (١٣/ ٣٢٢ الإحسان)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ١٨٣ رقم ٤٦٣)، ومسند الشاميين (٢/ ٣٢٤ رقم ١٤٢٥)، وتمام في

فوائده (٢/ ٤٤١ رقم ٧٩٥ الروض البسام)، وأبو نعيم في المعرفة (٦/ ٣٢٥٨ رقم ٧٥٠٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٤٦٤)، والصغرى (٢٨٧٦)، وابن عساكر (٦١/ ٢٦٦)، كلهم من طريق **محمد بن المهاجر**.

ورواه ابن ماجه (٢٠١٢)، وابن أبي عاصم (٦/ ١٢٩ رقم ٣٣٥٠)، والطحاوي في شرح المعاني (٣/ ٤٦)، والمشكل (٩/ ٢٨٤)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ١٨٣ رقم ٤٦٢)، وفي مسند الشاميين (١٤٣٠)، وابن عساكر (٤٦/ ٤٠٠)، من طريق **عمرو بن المهاجر**.

ورواه أحمد (٦/ ٤٥٧)، وأبو علي بن السكن (كما في النكت الظراف ١١/ ٢٦٧)، وابن عبد البر (١٣/ ٩٣ معلقاً) عن حماد بن خالد الخياط.

ورواه ابن سعد (٧/ ٤٦٢)، وابن البختري في الرابع من حديثه (١٧٥ ضمن مجموع مصنفاته ص٣٢٥) عن الواقدي، كلاهما عن **معاوية بن صالح**.

ثلاثتهم: (محمد وعمرو ابني مهاجر، ومعاوية بن صالح) عن المهاجر مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، عنها مرفوعاً.

قلت: أما طريق معاوية ففيها نظر، فقد قال عنها ابن السكن: غريب، ويقال: إن حماد بن خالد تفرد به عن معاوية، ولا يُعرف بمصرنا.

قلت: نعم، تفرُّد حماد ـ وهو بغدادي ـ عن معاوية الشامي غريب، ولا سيما أن معاوية حافظٌ يُجمع حديثه، وحديثه منتشر في البلدان، أما متابعة الواقدي فلا تصح؛ لأنه متروك.

فبقيت روايتا محمد وعمرو عن أبيهما، وهما ثقتان.

والمهاجر لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، إلا أن ابن حبان ذكره في الثقات، وأخرج له في صحيحه، وذكروا في الرواة عنه ابناه، والوليد بن سليمان، ومعاوية ـ وتقدم الكلام على روايته.

فمنهم من مشّى حديثه بأنه تابعي موثق، روى عنه جمع من الثقات، وصحح له ابن حبان، كما قال الألباني في تخريج المشكاة (٣/ ٢٨٠ مع هداية الرواة).

ومنهم من توقف في قبوله بأنه مجهول الحال، ولذلك قال عنه ابن حجر في التقريب: مقبول؛ أي: إذا توبع، وإلا فهو لين، وقد تفرد هنا بالحديث.

والحديث قال عنه ابن حجر في الإصابة (٧/ ٤٩٨): سنده حسن.

وضعفه الألباني ضعيف سنن أبي داود (٣٨٨١)، ثم ذهب إلى تحسينه كما في صحيح ابن ماجه (٢/ ١٦٨)، والتعليق على المشكاة (٣/ ٢٨٠ مع هداية الرواة).

وخلاصة القول: أن حديث أسماء هذا إن صح فقد جمع الطحاوي بينه وبين حديث جدامة أن النهي متقدم على الإباحة، بل نصَّ أن الحديث منسوخ بحديث جدامة، وقال: وهذا أولى.

وقال ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود (٥/ ٣٦٢) بعد أن ذكر حديث جدامة وسعد بن أبي وقاص عند مسلم: «وهذه الأحاديث أصح من حديث أسماء بنت يزيد.. فإن كان صحيحاً فيكون النهي عنه أولاً إرشاداً وكراهة، لا تحريماً، والله تعالى أعلم».

[هذا آخر الموجود من التحفة الكريمة،
وبعده حديثان ملحقان]

□ □ □



[الحديث الثاني والسبعون ـ ملحق][1]

* من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم عبد الله بن إبراهيم بن صفيان، سلمه الله:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، **أما بعد:**

فقد اطلعت على سؤالكم عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما في تعليم النبي صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه دعاءً يدعو به لحفظ القرآن، والجواب:

قد ذكر هذا الحديث الحافظ ابن كثير رحمه الله في فضائل القرآن، وعزاه للترمذي وللطبراني والحاكم، وذكر رحمه الله بعد ذلك أن من البيِّن غرابتُه، بل نكارته.

وذكره الحافظ الذهبي في الميزان في ترجمة محمد بن إبراهيم القرشي أحد رواته عند الطبراني، وذكر أنه موضوع، وأن المتهم بوضعه محمد بن إبراهيم المذكور.

وفي إسناده عند الترمذي: الوليد بن مسلم، وقد صرح بسماعه له من ابن جريج، ولكن الوليد المذكور معروف بنوع من التدليس خطير يسمى تدليس التسوية، وهو حذف الشيخ الضعيف بين الشيخين الثقتين حتى يوهم بذلك أن الثقة رواه عن الثقة، وهو تدليس منكر، بل هو أشد أنواع التدليس نكارة، وهو يخشى منه في هذا الحديث أنه حذف شيخ ابن جريج الذي بينه وبين عطاء بن أبي رباح؛ وهو محمد بن إبراهيم القرشي المذكور آنفاً، أو غيره من الضعفاء.

---

(١) هذه الفتوى عن الحديث وردت في فتوى لسماحته برقم (٧٤٠/خ)، وتاريخ (٢٥/٥/١٣٩٨هـ).

وأما تصحيح الحاكم له فلا يعول عليه؛ لأنه رَحِمَهُ اللَّهُ يتساهل كثيراً في التصحيح.

فبهذا يتضح لكم أن **الحديث المذكور أقل أحواله أنه ضعيف جداً، وشر أحواله أنه مكذوب موضوع**؛ كما قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ، ويؤيد ذلك ما ثبت عن النبي ﷺ أنه نهى عن تخصيص يوم الجمعة بقيام دون بقية الليالي، وهذا الحديث ـ المسؤول عنه ـ فيه أمرُ النبي ﷺ أن يصلي أربع ركعات في ليالي الجمعة، ثم يدعو بالدعاء المذكور في الحديث. وهو ـ لو صح ـ يكون مخصصاً لحديث النهي، لكنه لم يصح، والأصل عدم جواز تخصيص ليلة الجمعة بشيء من الصلوات دون بقية الليالي.

مع العلم بأن الدعاء المذكور فيه لا بأس به، وليس فيه ما ينكر، فلو فعله الإنسان أعني دعا به في عُرض دعواته من غير اعتقاد أنه سُنَّة لحفظ القرآن، ومن غير تخصيص له بصلاة، ولا بليلة الجمعة: فلا حرج، كسائر الدعاء الذي ليس فيه إثم ولا قطيعة رحم.

وفقني الله وإياكم للفقه في دينه، والثبات عليه، وزادنا جميعاً من العلم النافع والعمل الصالح، إنه سميع قريب، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

تخريج الحديث

الحديث المذكور رواه الترمذي (٣٥٧٠)، وابن جرير الطبري في التفسير (١٣/ ٦٥)، والتاريخ (١/ ٣٦١) عن أحمد بن الحسن.

ورواه ابن جرير في التفسير عن المثنى.

ورواه ابن أبي عاصم في الدعاء (كما في النكت الظراف ٥/ ٩١) ـ من

طريقه الضياء في المختارة (١١/ ١٤٨)، والشجري (١/ ١١٣) ـ عن محمد بن الحسين الرازي مهيار، وكان صدوقاً.

ورواه الحاكم (١/ ٣١٦) ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه (٥١/ ١٥١) ـ، وابن مردويه في تفسيره (كما في النكت الظراف) ـ ومن طريقه الضياء (١١/ ١٥١) ـ، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٠٨ رقم ٦٧٣) من طريق محمد بن إبراهيم البوشنجي.

ورواه الحاكم (١/ ٣١٦) ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه (٥١/ ٢٥٠) ـ، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٥٩)، وإسماعيل التيمي في الترغيب (٢/ ١٣١ رقم ١٢٩٧)، وابن عساكر في جزء حفظ القرآن (١) من طريق عثمان الدارمي.

قال خمستهم: نا سليمان بن عبد الرحمٰن الدمشقي، نا الوليد بن مسلم، نا ابن جريج، عن عطاء وعكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً، مطولاً ومختصراً.

وعزاه في الدر المنثور (٤/ ٣٦) لأبي الشيخ عن ابن عباس، وروايته ورواية ابن جرير مختصرة جدّاً.

كما ورد في المطبوع من تفسير الثعلبي (٥/ ٢٥٧) معلقاً عن عكرمة مختصراً جدّاً كذلك، وأظنه بالإسناد السابق الذي رواه الناس، وأستبعد أن يكون بالسند المذكور أول التفسير لعكرمة (١/ ٧٦)، والله أعلم.

ونصَّ البيهقي على تفرد سليمان به.

من أقوال العلماء في هذا الإسناد:

قال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم.

كذلك وقع النقل عنه في بعض نسخ جامعه، وهو ما في تحفة الأشراف (٥/ ٩١)، وتاريخ دمشق (٥١/ ٢٥٢)، وجزء الحفظ (١) كلاهما لابن عساكر، والمختارة للضياء (١١/ ١٥٢)، والقول البديع للسخاوي (٣٤٧).

ووقع في بعض النسخ: حسن غريب. ومنها نسخة الكروخي لجامع الترمذي (٢٤١/أ)، ووقع كذلك في متن عارضة الأحوذي (١٣/ ٧٧)، وكذا نقل عبد الحق في الأحكام الكبرى (٣/ ٥٤٧)، والمنذري في الترغيب

والترهيب (٢/ ٢٣٥)، والذهبي في السير (٩/ ٢١٨)، وابن كثير في جامع المسانيد (مسند ابن عباس ص٣٠٣)، وفي فضائل القرآن من التفسير (١/ ١٣٨ تحقيق حسن عباس قطب وآخرون)، وغيرهم.

والنقل الأول هو الموافق لحال الحديث، وهو ما رجحه الإمام الألباني في الضعيفة (٧/ ٣٨٤).

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

وأشار البيهقي لضعفه بقوله: هذا حديث تفرد به أبو أيوب سليمان بن عبد الرحمٰن الدمشقي بهذا اللفظ، فإن كان لفظ النور محفوظاً فيه.. إلخ.

وأشار أبو المظفر السمعاني في تفسيره (٣/ ٦٥) لضعفه بقوله: والقول الثاني أنه أخر إلى ليلة الجمعة، حُكي هذا عن ابن عباس، وقد رُوي في بعض الأخبار مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات.

وقال المنذري في الترغيب (٢/ ٢٣٦): طريق أسانيد هذا الحديث جيدة، ومتنه غريب جدّاً، والله أعلم.

وصحَّحه الضياء، ورد على شيخه ابن الجوزي.

وقال الذهبي في تلخيص المستدرك (١/ ٣١٧): هذا حديث منكر شاذ، أخاف أن لا يكون موضوعاً، وقد حيرني والله جودة سنده.. إلخ.

قال الذهبي في السير (٩/ ٢١٧): إنّ أنكر ما للوليد هذا الحديث.

وقال في تلخيص الموضوعات (٥٩٤): ذا في جامع الترمذي، والوليد لم يقل: «حدثنا»، وهو مدلس جبل عن الضعفاء، فالآفة ممن بينه وبين ابن جريج. انتهى.

قلت: صرح عند الترمذي وغيره بالتحديث، ولكن الذهبي يُبطل صحة هذا التصريح، كما سيأتي.

وقال ابن كثير في التفسير (٢/ ٤٩١)، وفي التاريخ (١/ ٢١٧): هذا غريب من هذا الوجه، وفي رفعه نظر.

وقال في فضائل القرآن من التفسير (١/ ١٣٨ تحقيق حسن عباس قطب

وآخرين): لا شك أن سنده من الوليد على شرط الشيخين؛ حيث صرح الوليد بالسماع من ابن جريج، فالله أعلم، فإنه في المتن غرابة بل نكارة، والله أعلم.

وتأتي نصوص أخرى.

الكلام على علل الإسناد:

هذا السند غريب، ورجاله ثقات من حيث الظاهر، ولكنه معلول بأكثر من علة:

فالوليد بن مسلم يدلس عن الضعفاء والكذابين، نعم، صرح بالتحديث عن شيخه في بعض الطرق، ولكن هذا لا يفيد هنا، لأمرين: لأنه يدلس تدليس التسوية، فيلزم أن يصرح بالسماع في جميع طبقات الإسناد، وهذا منتفٍ بين ابن جريج ومن فوقه، والأمر الثاني أن إقامة سماع الوليد من شيخه ربما كان وهماً من سليمان الراوي عنه، ويأتي الكلام فيه.

وابن جريج يدلس تدليساً قبيحاً عن الضعفاء والكذابين كذلك، ولم يصرح بالسماع من عطاء وعكرمة، ونص يحيى بن سعيد وأحمد بن حنبل وأحمد بن صالح وغيرهم أنه إذا لم يصرح بالسماع جاء بالمناكير، بل نص أحمد أنه بعض ما كان يُرسله ابن جريج موضوع.

ثم هناك قرينة تؤكد أنه دلس هنا، فقد نص المزي في تهذيب الكمال (١٨/ ٣٤٢) أنه لم يسمع من عكرمة أصلاً.

نعم، ورد التصريح بسماعه من عكرمة في حديث آخر عند أحمد (١/ ٣٠٧)، لكنه غريب، فذاك الحديث مروي أيضاً من طريق داود بن الحصين عن عكرمة، فلعله أُتي منه؛ لأن ابن جريج لم تأت له رواية مباشرة عن عكرمة في الكتب الستة إضافة للاثنتي عشرة؛ المجموعة في تحفة الأشراف وإتحاف المهرة ـ مجمع أصول الأسانيد الصحيحة ـ إلا أربعة أحاديث: حديث دعاء الحفظ، وحديث آخر، وكلاهما لا يثبتان (انظر: تحفة الأشراف ٥/ ١٤٩ ـ ١٥٠)، وحديث عند الحاكم (٢/ ٣٢٢ وإتحاف المهرة ٧/ ٥٦٨)، ولا يثبت أيضاً، والحديث الذي في مسند أحمد (١/ ٣٠٧ وأطراف المسند ٣/ ٢١٥)، ولم يقع التصريح بالسماع إلا في الأخير.



والمعروف أن ابن جريج يروي عن عكرمة بواسطة (انظر: مصنف عبد الرزاق ٣/ ٤٦٩ و٥/ ٢٣٧ و٣٠٧ و١٠/ ٦٢، وتحفة الأشراف ٥/ ١٢٠ و١٤٩ و١٥٠ و١٥٣ و١٥٨ و١٦٧ و١٨١، وإتحاف المهرة ٧/ ٤٨٩ و٤٩٦ و٥٠٤ و٥٠٦ و٥١١ و٥١٨ و٥١٩ و٥٣١ و٥٥٣ و٥٨٤)، وربما روى عنه بواسطتين (انظر: إتحاف المهرة ٧/ ٤٧٢)، وربما ثلاثة (انظر: تحفة الأشراف ٥/ ١٠٩، وإتحاف المهرة ٧/ ٥٥٤)! وعدا ذلك يعنعن الرواية عنه، وهذا قليل، والله أعلم.

ومن علل هذا الإسناد أنه حديث مكي مروي عن مشاهيرهم ممن يُجمع حديثه، ثم إذا هو شامي ينفرد عن المكيين أنفسهم! فضلاً أن المتفرد من طبقة متأخرة لا يُقبل فيها التفرد بأصل.

ثم سليمان بن عبد الرحمٰن ـ المتفرد به ـ وإن كان صدوقاً إلا أن فيه كلاماً (انظر: الميزان ٢/ ٢١٣ وتهذيب الكمال ١٢/ ٢٩)، وقال الذهبي في الميزان (٢/ ٢١٣ ـ ٢١٤) في هذا الحديث خصوصاً: وهو مع نظافة سنده منكر جدّاً، في نفسي منه شيء، فالله أعلم، فلعل سليمان شُبّه له وأُدخل عليه؛ كما قال فيه أبو حاتم: لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم.

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٣٨): حديثه في حفظ القرآن لا يحتمل، تفرد به [لعله: لا يُحتمل تفرده به] عن الوليد، قال: حدثنا ابن جريج، وأحسب سليمان وهم في قوله: حدثنا. فكأنها [عن] ابن جريج، فيكون مما دلّسه الوليد.

نعم، رُويت متابعة لسليمان:

فقال الدارقطني في الأفراد (٣/ ٢٧٧ أطرافه) ـ ورواه من طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٣٨ ـ ١٤٠) ـ: حدثنا محمد بن الحسن بن محمد المقرئ، حدثنا الفضل بن محمد العطار، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً مطولاً.

قال الدارقطني: تفرد به هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم.

وقال ابن الجوزي: بعد أن أعله بتدليس الوليد عن الكذابين: وبعد هذا فأنا لا أتهم به إلا النقاش شيخ الدارقطني، قال طلحة بن محمد بن جعفر:

كان النقاش يكذب. وقال البرقاني: كل حديثه منكر. وقال الخطيب: أحاديثه مناكير بأسانيد مشهورة.

قلت: هذه الرواية من مناكيره قطعاً، فقد خالف فيها كتاب هشام، والمحفوظ عنه، وذلك في الطريق الآتية.

طريق أخرى:

روى ابن عساكر (٥١/ ٢٥٠) من طريق أبي بكر بن خُريم، قال: حدثنا هشام بن عمار في مشيخته الدمشقيين المقلِّين: حدثنا محمد بن إبراهيم الدمشقي، حدثنا أبو صالح، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً بطوله.

قال: لم يذكر في ترجمته [يعني محمد بن إبراهيم] غير هذا الحديث.

ورواه العقيلي (٤/ ١١٩٢ بتحقيق شيخنا حمدي السلفي، وسقطت الترجمة في طبعة قلعجي ٤/ ٢١) عن أحمد بن داود القومسي.

ورواه الطبراني في الكبير (١١/ ٣٦٧ رقم ١٢٠٣٦)، وفي الدعاء (١٣٣٣) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٣٨) ـ عن الحسين بن إسحاق التستري.

ورواه ابن السني (٥٧٩) عن عبد الله بن محمد بن مسلم ومحمد بن خريم.

ورواه أبو أحمد الحاكم في الكنى (ق٢٣٥/ ١ ـ ٢ كما في الضعيفة ٧/ ٣٨٧) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٥٩/ ٢٤٩) ـ عن محمد بن محمد الباغندي.

أربعتهم: عن هشام بن عمار به.

قال العقيلي: محمد بن إبراهيم القرشي عن أبي صالح مجهولان جميعاً بالنقل، والحديث غير محفوظ.

ورواه ابن عساكر (٥١/ ٢٥٠) من طريق العقيلي.

وقال أبو أحمد الحاكم: هذا حديث منكر، وأبو صالح هذا رجل مجهول، وحديثه هذا يُشبه أحاديث القصاص.

وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، ومحمد بن إبراهيم مجروح، وأبو صالح لا نعلمه إلا إسحاق بن نجيح، وهو متروك.

قلت: إسحاق بن نجيح الملطي كذاب دجال.

وقال الذهبي في ترجمة القرشي في الميزان (٣/٤٤٦)، وفي المغني في الضعفاء (٥٢٠٨): إن هذا الخبر موضوع.

وقال في تلخيص الموضوعات (٥٩٣): محمد بن إبراهيم القرشي واه.

فإذا تبيّن حال الطريق الآنفة، فإن من الحفاظ من جعلها أصل رواية سليمان عن الوليد بن مسلم عن ابن جريج وعلّتها، فتلك الرواية إن سلمت من سليمان فلا تسلم من ابن مسلم، فإما دخلت على الأول، أو سوّاها الثاني، ولا سيما أن للوليد رواية عن محمد بن إبراهيم القرشي، كما في الجرح والتعديل (٧/ ١٨٥).

فقال العقيلي (٤/ ١١٩٣ طبعة حمدي السلفي، ومن طريقه ابن عساكر ٥١/ ٢٥٠) بعد إيراد رواية هشام بن عمار: ورواه سليمان بن عبد الرحمٰن ابن بنت شراحيل، عن الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح وعكرمة، عن ابن عباس، القصة. ليس يرجع من هذا الحديث إلى صحته، وكلا الحديثين ليس له أصل، ولا يتابع عليه.

وقال الذهبي في السير (٢١٨ ـ ٢١٩) عن رواية الوليد: هذا عندي موضوع، والسلام! ولعل الآفة دخلت على سليمان ابن بنت شرحبيل فيه، فإنه منكر الحديث؛ وإن كان حافظاً، فلو كان قال فيه: عن ابن جريج؛ لراج، ولكن صرح بالتحديث، فقويت الريبة، وإنما هذا الحديث يرويه هشام بن عمار، عن محمد بن إبراهيم القرشي، عن أبي صالح، عن عكرمة، عن ابن عباس، ومحمد هذا ليس بثقة، وشيخه لا يدرى من هو.

وقال الذهبي في ترجمة سليمان في تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٣٨): له ما يُنكر، إلا أنه حافظ كبير، وحديثه في حفظ القرآن لا يحتمل، تفرد به [لعله: لا يُحتمل تفرده به] عن الوليد، قال: حدثنا ابن جريج، وأحسب سليمان وهم في قوله: «حدثنا». فكأنها [عن] ابن جريج، فيكون مما دلّسه الوليد، وقد رواه هشام بن عمار عن محمد بن إبراهيم ـ أحد المجهولين ـ عن رجل [كذا]، عن عكرمة، عن ابن عباس. قال أبو حاتم: سليمان أروى الناس عن الضعفاء، وعندي هو في حدٍّ لو وُضع له حديث لم يفهم.

وقال الذهبي في ترجمة سليمان من تاريخ الإسلام (وفيات ٢٣٣هـ ـ ص١٨٦): حديث الحفظ الذي رواه له الترمذي في نقدي أنه باطل، ولا يحتمله الوليد بن مسلم، فإنا لم نر من رواه عن الوليد غيره، ويقول هو إن الوليد سمعه من ابن جريج! ولعل سليمان شُبّه له، فإن هشام بن عمار رواه عن محمد بن إبراهيم ـ مجهول ـ عن مجهول آخر، عن [كذا] عكرمة.

وذكر الذهبي أيضاً في جزء في طلب العلم وأقسامه (ص٢٠٦ ضمن مجموع فيه ست رسائل له) أنه من الموضوعات المطَّرحة التي يُكره حفظها.

وقال ابن حجر في النكت الظراف (٥/ ٩١): لعل الوليد أخذه عن هذا القرشي، فدلسه عن ابن جريج بإسقاطه هذا القرشي؛ وسوّاه لابن جريج عن عكرمة، والعلم عند الله تعالى.

قلت: كلام الحافظ هنا محكم متين، وهو أقوى من كلامه المنقول في القول البديع (٣٤٨)، وفي اللآلئ (٢/ ٦٧)، وتنزيه الشريعة المرفوعة (٢/ ١١٢).

وللعلامة الناقد البصير عبد الرحمٰن المعلمي اليماني كلام بديع في تصوير علة الحديث، فقال في حاشية الفوائد المجموعة للشوكاني (ص٤٣) بعد أن ذكر كلام الذهبي في سليمان: وفي التهذيب: «قال يعقوب بن سفيان: كان صحيح الكتاب، إلا أنه كان يحوّل، فإن وقع شيءٌ فمن النقل». يعني أن أصول كتبه كانت صحيحة، ولكنه كان ينتقي منها أحاديث يكتبها في أجزاء، ثم يحدّث عن تلك الأجزاء، فقد يقع له خطأ عند التحويل، فيقع بعض الأحاديث في الجزء خطأ فيحدّث به، وأحسب بلية هذا الخبر من ذاك، كأنه كان في أصل سليمان خبر آخر فيه: «ثنا الوليد، ثنا ابن جريج»، وعنده هذا الخبر الآخر بسند آخر إلى ابن جريج، فانتقل نظره عند النقل من سند الخبر الأول إلى سند الثاني، فتركّب هذا الخبر على ذاك السند، وكأن هذا قد اتفق له أخيراً، فلم يسمع الحفاظ الأثبات كالبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم منه ذاك الجزء، ولو سمعه أحدهم لنبّهه ليراجع الأصل. انتهى كلامه.

والحديث حكم عليه الإمام الألباني بالوضع في السلسلة الضعيفة (٣٣٧٤)، وهو كما قال.



وجه آخر:

قال الطبراني في الدعاء (١٣٣٤): حدثنا يحيى بن أيوب العلاف المصري، ثنا أبو الطاهر بن السرح، ثنا أبو محمد موسى بن عبد الرحمٰن الصنعاني المفسر، حدثني ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً.

قال أبو محمد: وحدثنا مقاتل بن حيان، عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً في الدعاء لحفظ القرآن.

وهو بسياق آخر مخالف تماماً، وإنما يشترك بالإسناد، وفي أنه دعاء لحفظ القرآن، ولهذا خرجته.

وهذا موضوع، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٩)، ونقل أن الصنعاني هذا دجال يضع الحديث، وضع على ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس كتاباً في التفسير جمعه من كلام الكلبي ومقاتل.

وعليه فالحديث لا يرتفع عن كونه موضوعاً، ولا يصح في دعاء حفظ القرآن شيء مخصوص، والله تعالى أعلم.





[الحديث الثالث والسبعون ـ ملحق]

❋ من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم فضيلة الشيخ أحمد بن ناصر بن غنيم سلّمه الله وتولاه آمين:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، **وبعد:**

كتابكم الكريم المؤرخ في ١٣٨٦/٦/١٣هـ وصل ـ وصلكم الله بهداه ـ وسرّنا حيث أفاد عن صحتكم، فالحمد لله على ذلك.

وما تضمنه من السؤال عن صحة الحديث الذي ذكره لكم الشيخ يعقوب المعولي، وعن رجاله، ومن أخرجه، وهل حدَّثْناه بهذا الحديث كما ذكر ذلك أم لا؟ عُلم، ـ والحديث هو: أن عليّاً بن أبي طالب رضي الله عنه لما أرسله النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قال للنبي صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله، هل أكون كالحديدة المحماة في تنفيذ أمرك، أو أن الحاضر يرى ما لا يراه الغائب؟ ـ كان معلوماً.

والجواب: الحديث المذكور ذكره الإمام أحمد رحمه الله في مسنده، في الجزء الثاني من شرح وتحقيق أحمد شاكر، تحت رقم (٦٢٨)، وسنده:

حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، حدثنا محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن علي، قال:

قلت: يا رسول الله، إذا بعثتني أكون كالسكة المحماة، أم الشاهد يرى ما لا يرى الغائب؟ قال: «**الشاهد يرى ما لا يرى الغائب**». انتهى.

والحديث **إسناده ضعيف لانقطاعه**، فمحمد بن عمر بن علي بن أبي

طالب لم يُدرك جدّه، فروايته عنه مرسلة؛ كما نبّه عليه الحافظ أبو الحجاج المزّي في التهذيب، والعلامة أحمد شاكر في حاشية المسند.

وقد صدق الأخ يعقوب فيما أخبركم به، وقد كنتُ كثيراً أذكره وأستشهد به في المناسبات ـ وإن كان ضعيفاً ـ ولكن مثله يحسن الاستشهاد به في وصية الأمراء والمبتعثين للدعوة وغيرها، ولا شك أن رواية محمد بن عمر له عن جده يدل على أن له أصلاً، وأن بعض أهله أو غيرهم أخبره بذلك؛ لأنه ثقة وليس بكذاب، ولأن الواقع وما يلمسه المبتعثون من الحاجة إلى العمل بمعناه يدل على صحته بالجملة، وهكذا رواية سفيان الثوري ويحيى بن سعيد والإمام أحمد ـ رحمة الله عليهم ـ لهذا الحديث يدل على عدم استنكارهم له، بل يدل على نوع العناية به.

وأسأل الله أن يزيدنا وإياكم من العلم النافع والعمل الصالح، إنه جواد كريم، والرجاء إبلاغ السلام الأولاد وخواص الإخوان، كما منا الأولاد والمشايخ والإخوان بخير، والله يحفظكم، والسلام.

تخريج الحديث

هذا الحديث مختلَفٌ في إسناده:

فرواه البخاري في تاريخه (١/ ١٧٧) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٥٤/ ٤١٦) ـ، وأحمد (١/ ٨٣) ـ ومن طريقه الضياء في المختارة (٢/ ٣٥٦) ـ عن يحيى بن سعيد، ثنا سفيان الثوري، ثنا محمد بن عمر، عن علي مرفوعاً.

ورواه أبو نعيم الفضل بن دكين عن الثوري، واختلف عليه:

فرواه البخاري في تاريخه ـ وعنه ابن عساكر ـ، ورواه أبو نعيم في الحلية (٧/ ٩٢) من طريق علي بن عبد العزيز، كلاهما عن الفضل عن الثوري، كرواية يحيى.

وعزاه السخاوي في المقاصد الحسنة (٥٨٤) للعسكري في الأمثال من هذا الوجه.

ورواه الضياء (٢/ ٣١٣) من طريق محمد بن غالب، ثنا أبو نعيم، ثنا

الثوري، عن محمد بن عمر، عن أبيه، عن علي. فزاد فيه: «عن أبيه».

وقال الضياء عقبه: رواه إسحاق بن راهويه في مسنده عن أبي نعيم.

قلت: ليس ضمن الموجود المطبوع من مسنده، ولا في إتحاف المهرة.

ونص الدارقطني في العلل (٤/ ٥٩) أن هناك اختلافاً على أبي نعيم الفضل بن دكين، ورجّح الإرسال في الحديث؛ أي: رواية محمد بن عمر عن جده مرسلاً.

وعزاه في كنز العمال (١٤٣٤٥ و١٤٤٣٠) للدورقي.

ورواه أبو نعيم في الحلية (٧/ ٩٢) من طريق محمد بن عصام بن يزيد، عن أبيه، عن سفيان، عن محمد بن عمر بن علي، عمن حدثه، عن علي مرفوعاً. فزاد الواسطة المبهمة.

وجوّد محمد بن إسحاق إسناده، فقال في السيرة (٢٥٢): حدثني إبراهيم بن محمد بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده علي بن أبي طالب مرفوعاً مطولاً ضمن قصة، وجعله في بعث علي إلى الرجل الذي اتهم بأم ولد رسول الله ﷺ.

ورواه البخاري في تاريخه (١/ ١٧٧) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٥٤/ ٤١٧) ـ وابن أبي خيثمة في تاريخه (السفر الثاني ٢/ ٩١٠)، والبزار (٢/ ٢٣٧) ـ ومن طريقه ابن بشكوال في المبهمات (١/ ٤٩٨) ـ، والطحاوي في المشكل (١٢/ ٤٧٣)، وأبو الشيخ في الأمثال (١٥٦)، وابن منده في الصحابة (٢/ ٩٧٣)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ١٧٧ ـ ١٧٨ و٧/ ٩٣)، والخطيب (٣/ ٦٤)، وابن عساكر (٣/ ٢٣٦)، والضياء (٢/ ٣٥٣) من طريق يونس بن بكير عن ابن إسحاق.

وصرح ابن إسحاق بالتحديث عند البخاري وابن منده أيضاً.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن النبي ﷺ من وجه متصل عنه إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

وقال أبو نعيم في الموضع الأول: هذا غريب، لا يُعرف مسنداً بهذا السياق إلا من حديث محمد بن إسحاق.

وقال ابن حزم في الإحكام (٣/ ٢٧٧): وزاد بعض من لا يُوثَق به في هذا الخبر أن عليّاً قال له: يا رسول الله، أنفذ لأمرك كالسكة المحماة، أم الشاهد يرى ما لا يرى الغائب؟ فقال له: بل الشاهد يرى ما لا يراه الغائب. وقد ذُكر هذا اللفظ أيضاً في خبر بعثه ﷺ عليّاً إلى خيبر، وكلاهما لا يصح أصلاً، بل هما زيادتا كذب، لم يُرو قط من طريق فيها خير.

قلت: ظاهر سند ابن إسحاق الجودة، وأن رجاله ثقات، وقد أشار إلى غرابة روايته البزار، ونص على ذلك أبو نعيم، وأبطلها ابن حزم، بل ظاهر صنيع البخاري في التاريخ أنها معلولة، فقد ساقها ضمن ترجمة محمد بن عمر بن علي بعد الطريق السابقة، مع أنها من رواية إبراهيم بن محمد بن علي، فالرواية هي ضمن الاختلاف في الحديث، لا حديث مستقل بمخرج مستقل، وعليه فإن رواية ابن إسحاق معلولة برواية الثوري، ونص الدارقطني وعبد الحق على ترجيح رواية الثوري المرسلة كما تقدم.

بقي أن محمد بن عمر هذا ذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه جماعة من الثقات، وفيهم أئمة، وقال ابن القطان الفاسي: إنه لا تُعرف حاله. وقال الذهبي: ما علمت به بأساً، ولا رأيت لهم فيه كلاماً. وقال ابن حجر: صدوق. فهو كما قال إن شاء الله.

وروى أصل القصة ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣١٣٠)، والخطابي في الغريب (١/ ٦٩٨)، والقضاعي (٢/ ١٩٠) من طريق عاصم بن علي، نا الفضل بن سليمان، نا عبد الله بن عمر بن علي بن أبي طالب، أخبرني أبي، عن جدي علي، مطولاً ومختصراً.

وذكره الديلمي (١/ ٣٤٣) عن علي.

وعاصم بن علي بن عاصم ثقة، وفيه كلام لا يضره إن شاء الله، وعبد الله بن عمر بن علي لم أجد له ترجمة في كتب الجرح والتعديل، فالظاهر أنه مجهول، وحديثه هذا منكر، فقد خالف الرواة في لفظ الحديث، فقال بدل محل الشاهد المرفوع: «إنما شفاء العي السؤال».

وعن اللفظ الأخير قال أبو نعيم في الحلية (٣/ ٣١٨): لا تُحفظ هذه اللفظة عن أحد من الصحابة إلا من حديث ابن عباس.

وخالفه البيهقي فقال (١/ ٢٢٨): لا يثبت عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء.

طريق أخرى:

وقوله: «الشاهد يرى ما لا يراه الغائب» روي من طريق أخرى إلى علي، ضمن الأربعين حديثاً المسلسلة بالآباء والأشراف، التي رواها الجياني في الأربعين العلوية، وأهل المسلسلات من بعده، وحكم ببطلانها ابن حجر وغيره، وتقدم الكلام عليها ضمن تخريج الحديث العاشر في هذا الكتاب.

وله شاهد من حديث أنس:

رواه القضاعي في مسند الشهاب (٨٥) من طريق بكر بن سهل الدمياطي، ثنا عبد الله بن يوسف، أبنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب وعُقيل، عن الزهري به مقتصراً على محل الشاهد.

وأورده الديلمي في الفردوس (٢/ ٣٦٥).

ورواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣١٢٨) من طريق عثمان بن صالح. ورواه ابن أبي عاصم (٣١٢٩)، وأبو نعيم في الصحابة (٦/ ٣٢٤٨ رقم ٧٤٩١) من طريق عمرو بن خالد، كلاهما عن ابن لهيعة به، مع قصة دون الشاهد.

ورواه ابن أبي عاصم (٣١٢٧) من طريق ابن وهب. ورواه ابن منده في الصحابة (٢/ ٩٧٢) من طريق يحيى بن بكير، قالا: ثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الزهري به. لم يذكر عُقيلاً.

ورواية ابن منده مطولة بالقصة دون الشاهد، وفيها زيادة على رواية ابن إسحاق، ورواية ابن أبي عاصم بالزيادة المذكورة.

قال ابن منده: غريب من حديث الزهري، لا يُعرف عنه إلا من هذا الوجه.

قلت: هذا غريب عن الزهري كما قال، وقد روى ابن سعد (٨/ ٢١٤) القصة بالشاهد عن الواقدي، عن محمد بن عبد الله، عن الزهري، عن أنس، والواقدي متروك، فالحديث منكر عن الزهري على كل حال، وفي بعض سياق المتن نكارة.

وأصل الحديث في صحيح مسلم (٢٧٧١) باختصار القصة، ودون محل الشاهد.

وللتنبيه: فقد قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٤/ ٤١٢ مع الإصابة): روى الأعمش هذا الحديث [يعني حديث أنس] فقال فيه: قال علي ﵁: يا رسول الله، أكون كالسكة المحماة [أو] الشاهد يرى ما لا يرى الغائب..

قلت: لعل فيه تصحيفاً، فلم أر للأعمش مدخلاً في شيء من طرق الحديث.

وللحديث شاهد عن ابن عباس:

رواه أبو الشيخ في الأمثال (١٥٥) من طريق سعيد بن سليمان، عن هشيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً.

وعزاه السخاوي في المقاصد (٥٨٤) للعسكري في الأمثال من حديث هشيم به.

وسنده ضعيف، فسعيد وإن كان ثقة إلا أنه صاحب تصحيف كثير كما ذكر الإمام أحمد، وتفرده غريب، ثم هشيم مدلس، ولم أر تصريحه بالتحديث.

تنبيه: زعم أحمد الغماري أن سنده صحيح! وقد خرَّج الحديث في فتح الوهاب (١/ ٩٤) باختصار شديد، وعنده غلطان آخران: فعزا حديث أنس للطبراني في الكبير؛ وليس فيه، كما عزاه لأحمد والعسكري من طريق محمد بن عمر عن أبيه عن جده علي، وليس في المسند (عن أبيه)، ولا عند العسكري، كما في المقاصد الحسنة الذي نقل منه الغماري بلا تنبيه كعادته!

وخلاصة القول: أن المشهور من الحديث رواية علي، والمحفوظ أنه منقطع، وأما حديثا أنس وابن عباس فأراهما يقصران عن درجة الاعتبار، **فالحديث ضعيف**، والله أعلم.

هذا ما يسَّره الله من تخريج هذا الكتاب المستطاب وما أُلحق به،
ونسأله تعالى أن ينفع به وبأصله، وأن يتقبله بأحسن القبول،
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات



ملحق

تقرير علمي حول تحقيق الكتاب للدكتور عبد العزيز مختار إبراهيم وفقه الله

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، **أما بعد:**

بعد أن أحيل علينا عمل الدكتور عبد العزيز مختار إبراهيم وفقه الله لكتاب «**التحفة الكريمة**» قمنا بقراءته ودراسته، ونذكر فيما يلي أبرز الملاحظات التي ظهرت لنا:

أولاً: من جهة تحقيق النص وخدمته:

جاء النص عند الدكتور غير سليم، وفيه زيادة وسقط وتلفيق وتصرف ظاهر مع الأسف، وذلك لثلاثة أسباب رئيسة:

١ ـ لم يقم الدكتور بدراسة الكتاب والمقارنة العلمية بين المخطوط الذي تحت يديه، وبين طبعة الدكتور محمد بن سعد الشويعر للكتاب ضمن مجموع فتاوى سماحة الشيخ، ولذلك لم ينتبه أن أصل طبعة الشويعر كان على نسخة قديمة من الكتاب، رجع عنها سماحة الشيخ، وحرّر واختصر وحذف وأضاف الكثير إلى النسخة الأخيرة المعتمدة، المتمثل بالمخطوط الذي كان مع الدكتور، فقد ظن الدكتور أن زيادات المخطوط عبارة عن سقوط في طبعة الشويعر! [انظر: هامشه ص٦]، وكان تصرف الدكتور حيال ذلك أن لفّق في مواضع من الكتاب وأضاف من نسخة الشويعر ما رجع عنه سماحة الشيخ وحذفه أو حرره واختصره، مع أن بعض ذلك يجعل الكلام مكرراً أحياناً

[انظر مثلا: الحديث السادس، ص٢٥، والحديث الثالث والعشرون ص٥١] أو يقطع معنى كلام سماحة الشيخ ويجعله ركيكاً! [مثل الحديث السابع والعشرين ص٥٥]، ثم إنه لم يلتزم الإضافة من زيادات طبعة الشويعر، مع اشتراطه في مقدمته ذلك (ص٧)، فهناك مثلاً الحديث الرابع في طبعة الشويعر ليس في المخطوط، ولم يضفه الدكتور! وكذا في الحديث الثالث إضافة لم يذكرها.

ولا شك أن الاختلاف الذي رآه الدكتور بين المطبوعة والمخطوطة كان ينبغي أن يلفت نظره نحو دراسة الأمر، وهذا ما لم يفعله رغم أهميته وأولويته، ولا أدري لماذا؟ وهذا خطأ منهجي أساسي.

٢ ـ ظهر أن الدكتور ـ وفقه الله ـ لم يتأنَّ في قراءة المخطوط، ولم يتأمَّل بعض المواضع التي تظهر بتأمل بسيط، وأدى بعضه إلى خلل، بل إلى سقط مهم، فأسقط حديثين موجودين في المخطوط بزعم أن سماحة الشيخ أمر بنقلهما من الكتاب! بينما عبارة الشيخ في أولهما (التي أورد صورتها في مقدمة تحقيقه): «يُنقل بعد المراجعة إلى الأحاديث الصحيحة، وبعد التأكد من حسنه؛ لأن هذا ليس محله إذا لم يثبت ضعفه»، فالعبارة واضحة جداً، بل فيها التأكيد ثلاث مرات أنه إنما يُنقل إذا ثبتت صحتُه، وبدراسة الحديث ثبت ضعفه! وبالتالي يبقى في محله بناء على أمر سماحة الشيخ، الحديث الثاني جاء في الهامش عبارة: «يُجعل مكان غيره»، والعبارة محتملة، وليست صريحة في تحويل الحديث إلى كتاب الأحاديث الصحيحة كما قال الدكتور، ولذلك رددت هذا الكلام المجمل إلى نظيره المفسَّر في الحديث السالف، ودرست الحديث، وتبيّن ضعفه كذلك، فالراجح والأحوط إبقاؤه، وليت الدكتور عمل بذلك وأبقاهما في حين أتى بما هو محذوف من الكتاب يقيناً وأثبته فيه!

٣ ـ قلة الخبرة والمعرفة في فن تحقيق الكتب والتعامل مع النصوص، ولستُ أتجنى على الدكتور ولا أجهّله، ولكن أضرب أمثلة في عمله هذا، سوى ما سبق من قضية التلفيق في المخطوط: وأول ذلك العبارة التي أثبتها الدكتور في مقدمة سماحة الشيخ للكتاب، وهي: «وقد رأيت أن أجمع ما وقفت عليه من الأحاديث الضعيفة والمكذوبة مرتباً على حروف المعجم..»

إلخ، بينما ضُرب عليها في المخطوط بشكل واضح جلي! وهذا ظاهر جدّاً في الصورة التي أوردها الدكتور نفسه أول نماذج المخطوط، ولا يستقيم إثبات العبارة مع واقع الكتاب! وتجد في نفس الصفحة كلمة «أولاً»، ضُرب عليها، وأثبتها الدكتور، وهذا في أول صفحة من الكتاب وفي أول العمل.

ومن ذلك تدخله في المتن بإضافة من عنده دون إشارة (ص١٨) ـ حيث زاد: «يعني: النساء» ـ، وبإشارة (ص٤٧)، ومنه متابعة الوهم الواضح للناسخ، مثاله (ص١٢٩) كتب الناسخ خطأً: «قال أبو جعفر القطيعي في المسند: حدثنا عبد الله، حدثنا أبي..» إلخ، وهذا لا يقع في مثله سماحة الشيخ، فهو من المسند للإمام أحمد، لكن ما عذر الدكتور ـ في تخصص الحديث ـ عندما يتابع الناسخ في وهمه ـ بل يزيد عليه ـ ويقول في تخريجه (ص١٣٠): «أخرجه القطيعي في زيادات المسند (٢٣٦٥٣) من طريق عبد الله ابن الإمام أحمد به»؟! وليس هذا حالة شاذة، فقد سبق نظيره (ص١٠٨ ـ ١٠٩) عندما كتب الناسخ: «أخرجه عبد الله بن أحمد في مسند أبيه، وهذا سنده: حدثنا أبي..»، فهو من مسند أحمد، ولكن قال الدكتور وفقه الله (ص١٢٥): «أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد في زيادات المسند»!!

كذلك فمقدمة تحقيقه ـ رغم صغرها وخلوها من دراسة حقيقية ـ فيها من الركاكة والأخطاء العلمية والمطبعية ما فيها، وكذا النص مليء بالأخطاء في الشكل، مع بعض الأخطاء الإملائية، خصوصاً الهمزات، وكذا في علامات الترقيم، ولا سيما الفواصل.

ونظراً للملاحظات الرئيسة التي سبق بيانها لم نر حاجة لمقابلة مطبوعته من جهتنا بالمخطوط، سوى صور الصفحات الأربع التي أورد صورتها، وبيّنا أنه أثبت في الأولى زيادتين مضروب عليهما، وفي الصفحة الثانية: زاد جملة من عنده دون إشارة! وفي الصفحة الثالثة: في الحديث الحادي والعشرين (ص٤٧) أضاف كلمة «خير» آخر الحديث من عنده ولم يُشر، وأضاف كلمة أخرى بإشارة، ثم أسقط حديثاً كاملاً لعدم تأمله وفهمه كلام سماحة الشيخ على الوجه الصحيح. وفي الصفحة الرابعة والأخيرة: كتب الناسخ: «جدامة» بالدال المهملة، فجعلها الدكتور بالمعجمة، والصحيح كما كتب الناسخ.

كذلك فقد ظهرت لنا أخطاء أخرى في المتن دون تتبع ومقابلة، مثل (ص١٠٨)، حيث أسقط أل التعريف من «الشاب».

وأما من جهة خدمة النص فلم يسر الدكتور وفقه الله على نهج واحد، فحيناً يوثق بعض ما في المتن دون بعض، والغالب يتركه، وأما الإخراج الذي بين أيدينا فكذلك: حيناً يسوّد بعض ما في النص، وحيناً لا يفعل، ولم يسر فيه على طريقة واحدة.

ثانياً: من جهة التخريج والصنعة الحديثية:

ظهرت فيه عيوب شديدة استغربت وقوعها من أستاذ مشارك في تخصص الحديث، بعضها يُعتذر عنه بالعجلة وعدم التأني، وبعضها لا! ومُجمل الملاحظات الرئيسية:

١ ـ قال الدكتور في مقدمته (ص٧): «خرَّجت أحاديث الكتاب من المصادر الأصلية، من كتب السنن والمسانيد، والمعاجم والمصنفات، والأجزاء الحديثية، وغيرها من المصادر»، كذا قال، ولكن ظهر لنا أن الدكتور اعتمد بشكل كبير على برامج الحاسب الآلي، ورجوعُه للمصادر الأصلية إن حصل فهو نادر، وهذا ـ مع مخالفته لما قال ـ قصورٌ له محاذيره، ويأتي بعض نتائج ذلك، ومع الأسف فقد خالفتْ مجموعةٌ من إحالات الدكتور ما ذكره في قائمة مراجعه، من ذلك ادعاؤه أنه اعتمد على طبعة دار المعرفة لمستدرك الحاكم، وهي مصورة عن الطبعة الهندية القديمة الخالية من الترقيم، بينما جميع إحالاته في تخريجه من المستدرك يُحيل فيها على رقم الحديث! وما ذاك إلا لأن الموجود في برامج الحاسب المشهورة اعتمدت على طبعة حديثة مرقمة! كما أنه سمَّى بعض المراجع في قائمته ولم نره خرَّج منها شيئاً البتة، مثل (الفوائد) الذي نسبه لابن منده، ولو كان الدكتور رجع إليه وتأمله لما نسبه لابن منده؛ لأنه ليس له! كما أنه بالرجوع لقائمة مراجعه يظهر مدى اعتماده ورجوعه للأجزاء الحديثية التي زعم!

٢ ـ تفيد مقدمة الدكتور (ص٧) أنه سيستوعب ويتوسع في تخريج الأحاديث، ومضت عبارته حول الرجوع للمصادر الأصلية حتى الصغير منها

كالأجزاء الحديثية، وكذا قال إنه سيتكلم عن الراوي على الحديث كلاماً وافياً من المصادر الأصلية كذلك، وأنّه يدعّم كلام سماحة الشيخ بنقل أقوال المحدّثين القدماء والمعاصرين حول الحديث، ولكن واقع الحال أن التخريج لم يسر على طريقة واحدة، بل هو قاصر في أكثر الأحاديث ـ في النقاط الثلاثة التي ذكر ـ وفي مجموعة منها القصور شديد، مثل الحديث الحادي عشر (ص٣٣) ليس في التخريج مزيد فائدة تُذكر عن الأصل، واكتفى بتخريجه من تفسير ابن كثير فقط! لا من المصادر الأصلية الكثيرة التي أخرجته، وللحديث طرق عدة عن جماعة من الصحابة، حتى ادُّعيَ فيه التواتر، وتكلم فيه جماعة من العلماء.

والحديث الثالث عشر (ص٣٥) لم يخرجه من مصدره الأصلي، وترك كلام أكثر العلماء عليه.

والحديث الذي بعده (ص٣٥) لم يخرجه من أي مصدر أصلي، ولم يزد شيئاً يُذكر عن الأصل، مع أن له ثلاثة طرق، وإن كان له عذر فهو أن طرقه ليست ضمن برامج الحاسب آنذاك!

والحديث الذي بعده (ص٣٧): لم يزد شيئاً يُذكر عن الأصل.

والذي بعده (ص٣٩): كذلك، وهذه عدة أحاديث متوالية!

وتركه لأكثر وأعلى ما في الحديث من كلام للعلماء هو الأصل في تخريجه مع الأسف، والغريب أن كلام أكثرهم موجود ضمن المصادر التي خرَّج منها، وهذا مخالف لخطته في المقدمة، فضلاً عن طريقة التخريج العلمية المعهودة.

وكذا عندما يخرّج يفوّت مصادر مهمة أعلى وأهم ممن جاء به، مثل (ص٨٦) خرج من أبي داود والترمذي والمزي في تهذيب الكمال، فما دام أنه خرج عن الستة فكان الأولى أن يأتي بمن هو أهم من أصحاب المصادر المشهورة، ومنهم الترمذي في الشمائل، والطيالسي، وعبد الرزاق، والحميدي، وابن سعد، وأحمد، في آخرين!

وكثير من الأحاديث التي خرجها يأتي بطريق واحدة وربما يزيد شاهداً، بينما للحديث عدة طرق وشواهد أخرى لم يعرِّج عليها، ولا نعلم سبب هذا

الانتقاء؟ ولا يخفى أن مجموعة من أحاديث الكتاب من ذوات الطرق الكثيرة، وبعضها أُفرد بالتصنيف والتخريج، مثل حديث مدينة العلم، وصلاة التسبيح، والتوسعة يوم عاشوراء، فيخرّج اليسير من الطرق ويترك الكثير، ولا يشير، بل لا يستفيد أو ينقل من الكتب المفردة فيها، وهذا له دلالته، ولا سيما أنها ليست في برامج الحاسب!

ومن القصور عدم اهتمام الدكتور بذكر مَخْرَج الحديث، بل يسوقه من وسطه، وهذا فوَّت في عدة أحيان التنبه لعلل مزيدة من بعض الرواة الضعفاء والمتروكين، مثل (ص٢٠ لم يذكر راويين متهمين، وص٣١ لم يذكر حال الراوي عن الليث، وهو علته، وص١٠٣ لم يذكر عمرو الكلابي، وهو علته الكبرى)، بل إنه يفوّت أحياناً الكلام على بعض العلل والرواة المتكلم فيهم ممن أورد (مثل ص٧٤ نقد طريقاً وفوّت أن فيها متروكاً آخر، وص٩١ أعل بتدليس بقية وترك تدليس شيخه ابن جريج، وص٩٣ كذلك، وص١٠٥ لم ينبه على علة الإرسال، وص١١١ لم يذكر المخالفة والعنعنة والتردد في سنده، وص١١٦ فاته التنبيه على ضعف الطائفي وتدليس ابن أرطاة، وص١٢٠ لم ينبه على الاختلاف الكبير على ربيعة، وأن له مناكير، وص١٢٥ لم يذكر جهالة عبيد الله بن موهب، وص١٢٧ فيه أيضاً عنعنة عطية، وعلة الوقف، وغيرها).

ومن الأمثلة الشديدة في القصور عنده الحديث السادس والستين عنده (ص١٢٨) خرّجه من طريق واحدة، وحكم عليها رغم وجود عدة متابعات لهذه الطريق بالذات ـ إحداها في نفس المصدر بله الموضع الذي خرَّج منه! ـ وشواهد عديدة، وترك كلام كبار الأئمة في الحديث، مثل مالك، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والعقيلي، وابن جرير، وسواهم.

وله عدة أمثلة يتكلم فيها على رواة ويطيل النقل عنهم بينما هم متابَعون، وليست العلة منهم (مثل ص٥٥ توبع يحيى بن أبي كثير، وص٦٠ توبع ابن لهيعة في مسند ابن أبي شيبة الذي خرّج منه!)، وهذا فرعٌ عن قصور تخريجه.

ونظراً لكثرة أمثلة القصور وأنها الغالب على صنعه ـ رغم إيهام التوسع ـ فنكتفي بما سبق.

٣ ـ هناك أخطاء علمية جسيمة في صلب التخريج، بعضها سببه ما ذكرنا

من عدم رجوع الدكتور للمصادر الأصلية، مع العجلة الشديدة وعدم العناية والتأمل، وبعضها ينادي بضعف المعرفة في الحديث مع الأسف، ومن أكثر ما تكرر عنده: التخليط ودمج الطرق المختلفة عند تخريج طريق محددة لاتفاق المتن وبعض السند، وعدم التنبه لشيء اسمه الاختلاف في السند، ومن أمثلتها (ص٢٣) زعم أن البيهقي وأبا داود روياه عن الحسن، وليس عند أبي دواد إلا المتن، وليس من رواية الحسن!

و(ص٢٩) عزا للخطيب من طريق أبي يعلى، عن شيبان، عن سعيد بن سليم، عن أنس، ثم قال: «ومن طريق أبي يعلى به أخرجه ابن عساكر». وليس بصحيح، فعند ابن عساكر سلمة بن كهيل بدل سعيد.

ونقل (ص٣٢) حكم ابن عساكر على حديث أبي الدرداء، والواقع أن حكمه على حديث آخر، وهو عن عبد الله بن أنيس، لكن تشابه المتن ولم يتأمل الدكتور!

و(ص٨٥) نقل سماحة الشيخ سند أبي داود عن شيخه مسدد عن حماد بن زيد، ثم حوّل وجاء برواية شيخه موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة، كلاهما عن علي بن زيد، فجاء الدكتور (ص٨٦) ليقول: إن أبا داود أخرجه من طريق (كذا) مسدد وموسى بن إسماعيل كلاهما عن حماد بن زيد به! وهذه غفلة غريبة، مع وجود الصواب أمامه في النص، وكذا في المصدر الذي يُفترض أنه رجع له.

وأمثلة أخرى (ص٣١ دمج الاختلافات على ابن أبي مريم وجعلها طريقاً واحداً، وص٤٨ لم يعرج على الاختلاف في اسم ربيعة وسنده عند من خرّجه، وأعل بالجيزي ومؤمل وهما متابعان.

وص٤٩ قال: إن الدارقطني أخرجه في العلل وهو لا رواه ولا حتى ذكر الطريق، وص٥٥ دمج الاختلاف في طرقه، وص٥٨ عزاه لأبي نعيم والقضاعي من أحد الأوجه، وليس كذلك، بل كل منهما رواه من وجه مختلف ضمن الاختلافات الكثيرة التي لم يعرج عليها كعادته.

وص٦٠ عزاه للعقيلي من طريق ابن عطية، وهو رواه عن غيره، وص٦٨ عزاه لابن عدي وليس فيه، وعزاه للطبراني في الكبير، وهو في الدعاء!

وص٧٨ حكم على إسماعيل بن عياش بحكم، وخرّج لترجمته، ثم حكم عليه بحكم آخر في الصفحة التالية؛ وخرّج لترجمته ثانية، والكلام ما يزال على الحديث ذاته!

وص٨٢ عزاه لجمع ـ منهم ابن ماجه ـ من طريقٍ، ولم ينتبه أن السند عنده قاصر عنهم، وص٩٦ قال: إن ابن عدي أخرجه من طريق محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه مرفوعاً، وأسقط بعد أبيه: عن جده، ثم خلط طرقه المختلفة وجعلها كلها من طريق محمد المذكور، وليس كذلك، وص١١١ قال: إن الترمذي أخرجه من طريق (كذا) سفيان بن كيع، ومن طريق سفيان أخرجه ابن الجوزي، وهو رواه من طريق الترمذي!

وص١١٤ دمج طرقه الموقوفة، وهي مختلفة، وص١٢٦ ذكر أن ابن أبي شيبة رواه من طريق عطية بالرفع، وروايته بالوقف! وص١٣٠ عزاه للروياني من رواية التيمي عن عبيد، والذي عنده زيادة رجل مبهم بينهما كما في الطريق التي خرّجها قبل).

ومن الأخطاء الغريبة تخريجه من مسند أحمد مرتين، قال في أحدهما: إنه من زيادات عبد الله بن أحمد، وفي الآخر: إنه من زيادات القطيعي، وكلاهما ليس كذلك! وتقدم، بينما عزا (ص٧٦ و٨١) للمسند، وهو في الموضعين من الوجادات، ونص على ذلك سماحة الشيخ في الأصل! فأين التدقيق والمراجعة؟

*** ومن أبرز الملاحظات الفنية في صنعة التخريج:**

١ ـ عدم مراعاة ترتيب المخرِّجين في التخريج، فلم يراعِ الدكتور هذا الجانب مطلقاً، وفي بعض الأحيان تكون الملاحظة أجلى؛ كتقديم مصدر من خارج الكتب الستة على أحد أصحابها (مثل ص٨٢ قدّم الحاكم على النسائي)، أو يقدِّم مصدراً على آخر، والأول يرويه من طريق الثاني، وهذا كثير، وكل ذلك معيب عند أهل الصنعة، ويفترض أن لا يخفى على الدكتور وفقه الله.

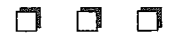
٢ ـ استعمل الدكتور طريقة غريبة في التخريج، وسار عليها في جُل الأحاديث، وهي أن يقول (مثلاً): رواه أحمد من طريق فلان. ثم يبدأ فقرة

جديدة ويقول: ورواه الترمذي والطبراني من نفس الطريق، ولا داعي لهذا التفريق، ولم أعرف سببه، فأحياناً يكون المصدر الأول الذي يفرده أول تخريجه مذكوراً في المتن، وأحياناً لا يُذكر، وأحياناً يُذكر مع غيره، فلِم ذلك؟

٣ ـ عندما يذكر سماحة الشيخ سند أحد المخرجين بتمامه (كأحمد مثلاً) يجيء الدكتور ويقول: أخرجه أحمد من طريق فلان (يختار راوياً في وسط السند) به. وهذا منتقد؛ لأن من يقرأ التخريج هكذا يفهم أن المكان الذي أحال عليه في المصدر يلتقي مع السند الذي نقله سماحة الشيخ في الراوي المذكور، وأن السند مختلف إليه، والواقع أن السند هو هو! وهذا كثير.

٤ ـ لم يراعِ الدكتور مسألة طبعات الكتب المعتمدة المشهورة في الإحالات، والنظر إلى قائمة مراجعه يؤكد ذلك، وإن كان الواقع أن الدكتور اعتمد غالباً على برامج الحاسب كما تقدم.

[هذا آخر ما في التقرير من ملاحظات علمية، أسأل الله أن يوفقنا والدكتور عبد العزيز لمرضاته، وأن يغفر لنا وله، ولعله يفيد ـ هو ومن حكّم عمله ـ من الملاحظات العلمية، ويتقبلوها بصدر رحب، فإن الحكمة ضالّة المؤمن].







الفهارس

فهرس أحاديث الكتاب

طرف الحديث	الراوي	الصفحة
يا عباس يا عماه ألا أعطيك ألا أمنحك		١٦٨
يا علي أسبغ الوضوء وإن شق عليك		٣٣٠
يا علي تعلم القرآن وعلمه الناس	علي	٢٤١
يا علي كن سخيّاً		٢٨٠
يا علي ليلة أسري بي إلى السماء رأيت نساء من أمتي		١٠٤
يا نافع قد تبيَّغ بي الدم فالتمس لي حجاماً		٤٧٢
يُدفن عيسى مع رسول الله ﷺ	عبد الله بن سلام	٩٢
ينزل عيسى بن مريم إلى الأرض فيتزوج	ابن عمرو	٩٤



فهرس لفوائد مختارة من التخريج

من الأوهام:

في الرواة:

فوائد في تطبيقات المصطلح والعلل ومناهج الأئمة:

فوائد وتنبيهات أخرى منوعة:

الفهرس العام

الموضوع	الصفحة



منشورات

مكتبة نظام يعقوبي الخاصة ـ البحرين[1]

* **الخُطَب السَّعدِيَّة**؛ خطب الشيخ محمَّد بن عبد اللطيف آل سعد.

أوَّلاً: سلسلة دفائن الخزائن

١ ـ **كتاب ذكر اسم كل صحابي روى عن رسول الله ﷺ**؛ للأزدي (دار ابن حزم ببيروت).

٢ ـ **كتاب الأربعين في إرشاد السائرين إلى منازل المتقين**؛ لأبي الفتوح محيي الدِّين الهمذاني، بتحقيق د. عبد الستّار أبو غدّة، سنة ١٤٢٠هـ.

٣ ـ **المواهب المدَّخرة في خواتيم سورة البقرة**؛ لبرهان الدِّين المقدسي، بتحقيق د. عبد الستّار أبو غدّة، سنة ١٤٢١هـ.

٤ ـ **وصية الشيخ أبي الوليد الباجي لولديه**؛ بتحقيق عبد اللطيف الديني، ط٢، سنة ١٤٢٣هـ.

٥ ـ **تحرير تنقيح اللباب (في فقه الإمام الشافعي)**؛ لزكريا الأنصاري، بعناية د. عبد الرؤوف الكمالي، سنة ١٤٢٤هـ.

٦ ـ **مجموع فيه: جواب بعض الخدم لأهل النعم عن تصحيف حديث «احتجم»**؛ ويليه:

٧ ـ **العشرة من مرويات صالح ابن الإمام أحمد وزياداتها**؛ لابن عبد الهادي، ويليهما:

---

(١) جميع هذه المنشورات صادرة عن دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ما عدا الإصدار الأول من سلسلة «دفائن الخزائن».

٨ ـ **جزء فيه إسلام زيد بن حارثة وغيره من أحاديث الشيوخ**؛ للرازي، بتحقيق محمد صباح منصور، سنة ١٤٢٤هـ.

٩ ـ **كتاب اليقين**؛ لابن أبي الدنيا، بتحقيق ياسين السوَّاس، سنة ١٤٢٥هـ.

١٠ ـ **مختصر الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية**؛ للسقاف، بتحقيق د. يوسف المرعشلي، سنة ١٤٢٥هـ.

١١ ـ **سفينة الفرج فيما هب ودب ودرج**؛ للأديب محمد سعيد القاسمي، بتحقيق محمد خير رمضان يوسف، سنة ١٤٢٥هـ.

١٢ ـ **ألفية السند**؛ للحافظ محمد مرتضى الزبيدي، بعناية نظام يعقوبي، سنة ١٤٢٦هـ.

١٣ ـ **قرة العين بالمسرة الحاصلة بالثواب للميت والوالدين**؛ ويليه:

١٤ ـ **الإيضاح والتبيين بمسألة التلقين**؛ للإمام السخاوي (٩٠٢هـ)، بعناية نظام يعقوبي، سنة ١٤٢٦هـ.

١٥ ـ **الكواكب النيِّرات في إثبات وصول الحسنات المهداة إلى الأحياء والأموات**؛ للعلَّامة سعد الدِّين بن محمد بن عبد الله المقدسي، المعروف بابن الديري (٨٦٧هـ)، بعناية نظام يعقوبي، سنة ١٤٢٧هـ.

١٦ ـ **المقاصد الممحّصة في بيان كيِّ الحمّصة**؛ للشيخ عبد الغني النابلسي الدمشقي (١١٤٣هـ)، بتحقيق د. سعود بن إبراهيم الشريم، سنة ١٤٢٨هـ.

١٧ ـ **رؤوس المسائل وتحفة طلَّاب الفضائل**؛ للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي (٦٧٦هـ)، بتحقيق د. عبد الرؤوف بن محمد الكمالي، سنة ١٤٢٨هـ.

١٨ ـ **الجزء فيه ذكر صلاة التسبيح والأحاديث التي رُوِيت عن النَّبيِّ ﷺ فيها، واختلاف النَّاقلين لها**؛ لحافظ المشرق أحمد بن علي الخطيب البغدادي، بتحقيق الدكتورة إيمان علي العبد الغني، سنة ١٤٢٩هـ.

١٩ ـ **كتاب الأربعين**؛ لأبي العبَّاس الحسن بن سفيان النَّسوي، بتحقيق محمد بن ناصر العجمي، سنة ١٤٢٩هـ.

٢٠ ـ **الواضحة** (كتب الصَّلاة وكتب الحجّ)؛ لعبد الملك بن حبيب الأندلسي، بتحقيق وتعليق د. ميكلوش مُوراني، سنة ١٤٣٠هـ.

٢١ ـ **نزهة الناظر والسامع في طرق حديث الصائم المجامع**؛ للحافظ الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني؛ حقَّقه وعلَّق عليه وقدَّم له بدراسة عنوانها: «**التبيان لأحكام الواطي في نهار رمضان**» فريد محمد فويله، سنة ١٤٣١هـ.

ثانياً: دراسات وبحوث

١ ـ **استدراكات على «تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين»**؛ د. نجم عبد الرحمن خلف، سنة ١٤٢١هـ.

٢ ـ **كتاب الأربعين في فضائل البحرين وأهلها الصالحين**؛ لبشار بن يوسف الحادي، سنة ١٤٢٣هـ.

٣ ـ **الجوهر المنظم في سيرة النبي المكرم ﷺ**؛ للشيخ عبد الرحمن الأريكلي، سنة ١٤٢٤هـ.

٤ ـ **الدرر اللطيفة بتحقيق ما ورد في الروضة الشريفة**؛ جمع محمد صباح منصور، سنة ١٤٢٤هـ.

٥ ـ **الغرر على الطرر**؛ جمعها محمد خير رمضان يوسف، سنة ١٤٢٥هـ.

٦ ـ **دور الفقهاء في الحياة السياسية والاجتماعية بالأندلس**؛ د. خليل الكبيسي، سنة ١٤٢٥هـ.

٧ ـ **أغاريد تهامية ونفحات أهدلية** «ديوان شعر»؛ للشاعر الشيخ سليمان الأهدل، سنة ١٤٢٦هـ.

٨ ـ **بدايات الفقه الإسلامي وتطوُّره في مكَّة حتى منتصف القرن الهجري الثاني/ الميلادي الثامن**؛ وضعه هارَلد موتسكي، عرَّبه د. خير الدِّين عبد الهادي، راجعه د. جورج تامر، سنة ١٤٣٠هـ.

٩ ـ **مكانة الكتب وأحكامها في الفقه الإسلامي**؛ لخالد بن عبد الرحمن بن عيسى الشنو، سنة ١٤٣٠هـ.

١٠ ـ **الدرة اليتيمة في تخريج أحاديث «التحفة الكريمة في بيان كثير من الأحاديث الموضوعة والسقيمة»**؛ للشيخ عبد العزيز بن باز، تخريج ودراسة، محمد زياد التكلة، سنة ١٤٣٢ هـ.

ثالثاً: أعلام وأقلام

١ ـ **أديب علماء دمشق الشيخ عبد الرزاق البيطار (حياته وإجازاته)**؛ لمحمد بن ناصر العجمي، سنة ١٤٢١هـ.

٢ ـ **قاضي الأندلس الملهم، وخطيبها المفوَّه، الإمام منذر بن سعيد البلوطي، مع تحقيق رسالتين مخطوطتين من تراثه**؛ لعبد الرحمن بن محمد الهيباوي السجلماسي، سنة ١٤٢٣هـ.

٣ ـ **الإمام عبد الله بن سالم البصري المكي**؛ للعربي الدائز الفرياطي، سنة ١٤٢٦هـ.

رابعاً: الأثبات والمشيخات والإجازات والمسلسلات

١ ـ **فتح الجليل في ترجمة وثبت شيخ الحنابلة عبد الله بن عبد العزيز العقيل**؛ جمع وتخريج محمد زياد التكلة، سنة ١٤٢٥هـ.

٢ ـ **المَجاز في ذكر المُجاز، شيخ شيوخ اليمن عبد القادر بن عبد الله شرف الدِّين، (حياته وأسانيده ومسموعاته)**؛ لعبد الله بن صالح العبيد، سنة ١٤٢٥هـ.

٣ ـ **الروض الفائح وبغية الغادي والرائح بإجازة فضيلة الأستاذ محمد رياض المالح**؛ للشيخ محمد ياسين الفاداني، بتحقيق د. يوسف المرعشلي، سنة ١٤٢٦هـ.

٤ ـ **الإمتاع بذكر بعض كتب السماع**؛ لعبد الله بن صالح العبيد، سنة ١٤٢٧هـ.

٥ ـ **المعجم المختص، (تراجم أكثر من ستمئة من أعيان القرن الثاني عشر الهجري)**؛ للحافظ محمد مرتضى الزبيدي، **ويليه: معجم شيوخه الصغير وإجازاته للعلَّامة محمد سعيد السويدي**، بعناية نظام يعقوبي ومحمد بن ناصر العجمي، سنة ١٤٢٧هـ.

٦[١] ـ **النوافح المسكية من الأربعين المكية**؛ وهي منتخبة من عيون أحاديث الكتب المسموعة والمسلسلات العزيزة؛ من مرويات شيخ الحنابلة عبد الله العقيل، تخريج تلميذه محمد زياد بن عمر التكلة، سنة ١٤٢٨هـ.

٧ ـ **مجموع الأثبات الحديثية لآل الكزبري الدمشقيِّين وسيرهم وإجازاتهم، وتتضمَّن:**

١ ـ ثبت العلَّامة علي بن أحمد كزبر (١١٠٠ ـ ١١٦٥هـ).

٢ ـ ثبت العلَّامة عبد الرحمن بن محمد الكزبري الكبير (١١٠٠ ـ ١١٨٥هـ).

٣ ـ ثبت العلَّامة محمد بن عبد الرحمن الكزبري الأوسط (١١٤٠ ـ ١٢٢١هـ).

---

(١) طُبع هذا الكتاب ضمن هذه السلسلة برقم (٤) بطريق الخطأ الطباعي، والصحيح أنه برقم (٦)، فاقتضى التنبيه.

٤ ـ ثبت العلَّامة عبد الرحمن بن محمد الكزبري الصغير (١١٨٤ ـ ١٢٦٢هـ).

٥ ـ مجموع إجازات بني الكزبري.

وهي بتحقيق عمر بن موفق النشوقاتي، سنة ١٤٢٨هـ.

٨ ـ **زاد المسير في الفهرست الصغير، ومعه: فهرست مؤلَّفات الإمام السيوطي**؛ للإمام جلال الدِّين السيوطي، بتحقيق د. يوسف مرعشلي، سنة ١٤٢٩هـ.

٩ ـ **ثبت الأمير: العلَّامة المتفنّن محمد بن محمد السنباوي (الأمير الكبير)**؛ بتحقيق محمد إبراهيم الحسين، سنة ١٤٣٠هـ.

١٠ ـ **مشيخة الصِّيداوي: زين الدّين أبي اللطف عبد الرحمٰن بن إبراهيم الشهير بابن صارم الدِّين**؛ تخريج جمال الدِّين يوسف بن إبراهيم الصَّالحي المعروف بابن الجاموس، بتحقيق د. يوسف مرعشلي، سنة ١٤٣٠هـ.

١١ ـ **«ثبت ابن عابدين» المسمَّى «عقود اللآلي في الأسانيد العوالي»**؛ وهو تخريج لأسانيد شيخه محمد شاكر العقَّاد، بتحقيق محمد إبراهيم الحسين، سنة ١٤٣١هـ.

١٢ ـ **ثبت الكويت**؛ هو الثبت الجامع لمجالس قراءة وسماع كتب الحديث في الكويت (١٤٢٦ ـ ١٤٣٠هـ). ويضم: تراجم مشايخ السماع ومن يدور عليهم إسناده من المتأخرين، وتحرير أسانيد الكتب المسموعة، وبآخره محاضر السماع لمن حضر ذلك. جمع وإعداد محمد زياد بن عمر التكلة، سنة ١٤٣١هـ.

١٣ ـ **ثبت شيخ الإسلام القاضي زكريا بن محمد الأنصاري (٨٢٥ ـ ٩٢٦هـ)**؛ تخريج الحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي الشافعي (٨٣١ ـ ٩٠٢هـ)، تحقيق محمد إبراهيم الحسين، سنة ١٤٣١هـ.

١٤ ـ **الأربعون العجلونيَّة**: المسمَّاة: «**عقد الجوهر الثمين في أربعين حديثاً من أحاديث سيِّد المرسَلين**»، لمحدِّث الشام العلَّامة إسماعيل بن محمد العجلوني؛ دراسة وتحقيق: محمد وائل الحنبلي، سنة ١٤٣١هـ.

١٥ ـ **اللُّمعَةُ في إسناد الكتب التسعة**، للشيخ المحدِّث السيِّد صبحي بن جاسم السامرائي الحسيني؛ تخريج محمد زياد التكلة، سنة ١٤٣١هـ.

خامساً: ضمن سلسلة لقاءات العشر الأواخر بالمسجد الحرام بتحقيقه

١/٤ ـ **مختصر تنزيه المسجد الحرام عن بدع جهلة العوام**؛ لابن الضياء القرشي، سنة ١٤٢٠هـ.

٢/١٢ ـ **جزء فيه ذكر حال عكرمة مولى ابن عباس**؛ لابن عبد القوي، **ويليه**:

٣/١٣ ـ **عقد الجمان في بيان شعب الإيمان**؛ للسيد محمد مرتضى الزبيدي، سنة ١٤٢١هـ.

٤/٢٠ ـ **وصية تقيّ الدين السبكي لولده محمد؛ ويليه**:

٥/٢١ ـ **مسائل تحليل الحائض من الإحرام**؛ للقاضي البارزي، سنة ١٤٢١هـ.

٦/٢٣ ـ **جزء فيه شروط أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﵁ على النصارى**؛ سنة ١٤٢٢هـ.

٧/٣٣ ـ **القصيدة الوضاحية في مدح السيدة عائشة أم المؤمنين**؛ لأبي عمران الأندلسي، سنة ١٤٢٣هـ.

٨/٤٢ ـ **قصيدة في مدح السنة واتباع عقيدة السلف**؛ لأبي طاهر السلفي، **ويليه**:

٩/٤٣ ـ **رسالة في بر الوالدين**؛ لتقي الدين السبكي، سنة ١٤٢٣هـ.

١٠/٥٨ ـ **حصول البغية للسائل هل لأحد في الجنة لحية**؛ لبرهان الدين الناجي، سنة ١٤٢٥هـ.

١١/٧٠ ـ **نفض الجعبة في الاقتداء من جوف الكعبة**؛ لعبد الغني النابلسي، سنة ١٤٢٦هـ.

١٢/٨٦ ـ **كتاب الذبح والاصطياد المنتخب من كتب الشيخين ووجوه المتأخرين أهل التحقيق والاجتهاد**؛ لبعض أئمة الشافعية، سنة ١٤٢٧هـ.

١٣/٨٧ ـ **أخبار الثقلاء**؛ للإمام الحسن بن محمد الخلال، سنة ١٤٢٧هـ.

١٤/٩٧ ـ **ترجمة مسلمة بن مخلد وبيان صحبته للنَّبِيِّ ﷺ**؛ للحافظ أبي الحجَّاج يوسف المزِّي، سنة ١٤٢٨هـ.

١٥/١٠١ ـ **القول البليغ في حكم التبليغ**؛ لأبي العبَّاس أحمد بن محمد مكي الحموي، سنة ١٤٢٨هـ.

١٦/١١٠ ـ **جزء في الإجازة**؛ لمنصور بن سليم الشَّافعي المعروف بابن العماديَّة، سنة ١٤٢٩هـ.

١٧/١٢٤ ـ **المسائل الستّ الكرام المتعلّقة بجمع أحاديث الإحرام والبيت الحرام وتفضيل البلد الحرام على المدينة المنوَّرة على ساكنها الصَّلاة والسَّلام**؛ للإمام العلَّامة مرعي بن يوسف المقدسي الحنبلي، سنة ١٤٣٠هـ.

١٨/١٣٢ ـ **جزء في الذبّ عن الإمام الطبراني**؛ للإمام الحافظ ضياء الدِّين المقدسي، سنة ١٤٣٠هـ.

١٩/١٤٢ ـ **دليل الحكَّام في الوصول إلى دار السلام**؛ للإمام العلَّامة مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي، سنة ١٤٣١هـ.

